

الثورة العربية الكبرى

تاريخ مفصل جامع للقضية العربية

في ربع قرن

تأليف

أمين سعيد

المجلد الثالث

إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط
الدولة الهاشمية وثورة الشام

مكتبة مدبولي

اسم الكتاب : الثورة العربية الكبرى

تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن

اسم الكاتب : أمين سعيد

المجلد الثالث : إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط

الدولة الهاشمية وثورة الشام

الناشر : مكتبة صابولي ٦ شارع طلعب حرب القاهرة

تليفاكسس ٥٧٥٦٤٢١ ت : ٥٧٥٢٨٥٤

الجمع التصويري: أبو مسلم للكمبيوتر

ت : ٣٥٥٨٩٨٨



الأمير عبد الله بن الحسين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبيه العربي وعلى إخوانه
المسلمين وصحابته والتابعين
أما بعد، فهذا هو المجلد الثالث من كتاب الثورة العربية الكبرى
ويحتوى على تاريخ القضية العربية فى الفترة الممتدة من سنة ١٩٢١
حتى سنة ١٩٣٤ ففیه بسط واف لتاریخ إمارة شرق الأردن. مع بیان
مفصل عن القضية الفلسطينية والوطن القومى اليهودى وعن سعى
انجلترا لتصفية عهدها المقطوعة للحسين ورفضه الحلول التى
اقترحتها. وانهايار الدولة الهامشية فى الحجاز وقيام الدولة السعودية،
ويتلو ذلك تفصيل ما حدث فى بلاد الشام من أحداث فتجد أخبار
الثورة السورية الكبرى مفصلة إلى جانب تاريخ النضال السياسى
الداخلى سحابة هذه الفترة الطويلة بين السوريين والفرنسيين - أقدمه
للقرء وأرجو أن ينال قبولهم ورضاءهم والله الموفق والمستعان.

١

إمارة شرقى الأردن

نشأة إمارة شرقى الأردن لماذا جاء الأمير عبد الله إلى معان؟

كان تسلسل الحوادث التاريخى يقضى علينا أن نشير فى الجزء الثانى إلى قدوم الأمير عبد الله بن الحسين إلى معان فى شهر سنة ١٩٢٠ واجتماع الناس حوله وما قيل عن رغبته فى طلب الثأر والزحف على دمشق مما كان له صدق بعيد الغور، بيد أن اشتباك حوادث سورية بحوادث العراق وارتباطهما جعلنا نمضى فى سرد أخبار الثورة العراقية حتى نهايتها، ثم نعود إلى الكلام عن إمارة شرقى الأردن فنفصل . أخبارها مع إيراد تاريخ القضية الفلسطينية لارتباطهما ارتباطاً وثيقاً .

ولا يخفى أن المؤتمر العراقى العام المعقود فى دمشق يوم ٨ مارس سنة ١٩٢٠ نادى باستقلال العراق وإنشاء دولة دستورية فى ربوعه وبإيع الأمير عبد الله بالملك عليها وأقام الأمير زيداً نائباً عن أخيه عبد الله ريثما يحضر ويباشر العمل، وقد عارضت الحكومة البريطانية فى تنفيذ ما تقرر . وكانت تحتل العراق احتلالاً عسكرياً، فقد زار الأمير عبد الله القاهرة فى شهر إبريل سنة ١٩٢٠ وقضى فيها أياماً فاتصل باللورد اللبى المندوب السامى البريطانى يومئذ وأقطاب الإنجليز وباحثهم فى قضية العرش العراقى فأشاروا عليه بالرجوع إلى مكة وورده رداً لطيفاً معتذرين بأن أوان البحث لإنشاء عرش فى العراق لم يأن، والواقع أن الإنجليز ما كانوا حتى تلك الأيام يفكرون فى إنشاء عرش عربى فى العراق، أو التسليم بحقوق العراقيين وإنما كانت سياستهم تدور حول إنشاء حكومة استعمارية يرأسها السير برسى كوكس وتلحق بحكومة الهند الإنجليزية وتكون من جملة مقاطعاتها، ولولا نهضة العراق واستبسال أبنائه لنقذت تلك الخطط، وحدث هنا ما حدث بعد ذلك فى الشام وفلسطين وشرق الأردن ولا يزال قائماً وشاهداً .

وعاد الأمير عبد الله من القاهرة فتقلد منصبه القديم فى الحكومة الحجازية، وهو وزارة الخارجية فحدث خلاف بينه وبين والده فى شهر يونيو سنة ١٩٢٠ على إدارة المهاجر الصحية فى الحجاز، فقد طلبت الحكومة البريطانية أن تكون مسئولة عن هذه المهاجر وأن لايقام محجر فى جزيرة أبى سعد «المنابحة لجدة» بل يكتفى بمحجر جزيرة قران

الإنجليزى فينزله الحجاج القادمون من الهند وجاوة. على أن يعاين فى جزيرة أبى سعد الحجاج الوافدون بطريق السويس معاينة صحية وأن تمثل الحكومة الإنجليزية الحجاج فى مجلس الكرنيتيات والصحة الدولى لقاء عوض مالى تدفعه لحكومة مكة سنويا.

وأبى الحسين قبول هذا الاقتراح فكتب إليه اللورد اللنبى كتابا خاصا يرجوه تنفيذة فأصر على الرفض فهدد الكولونيل فيكرى مندوب الحسين إلى اللورد اللنبى محتجا فأقيل المعتمد. واعتزل الأمير على أثر هذا الحادث العمل فى الوزارة ولزم منزله فى مكة نحو شهرين.

ثم غادر مكة إلى المدينة ولم يطل الإقامة بل قصد معان، وكانت تابعة للحجاج فبلغها فى شهر سبتمبر واستقر فيها فآثر قدومه ضجة شديدة فى بلاد الشام - لأنه وصل ودماء شهداء ميلسون لم تجف، والشعب السورى يبكى استقلاله وعرشه، فالتفت الأنظار إليه والتف الناس حوله وأسرع بعض الأحرار الذين لجأوا إلى فلسطين ومصر بعد الكارثة بالسفر إلى معان للعمل مع الأمير والسير تحت رايته.

وحشد الفرنسويون قوات كبيرة فى درعا وعلى طول حدود حوران وأنشأوا الخنادق وشحنوها بالمقاتلة وكتبوا الإنجليز واستحثوهم على تأييدهم فى مقاومة حركة الأمير وحصرها فى منطقة ضيقة.

شرقى الأردن فى العهد الفيصلى.

وضع الجيش العربى الذى كان يقاتل حول معان يده على البلاد الواقعة شرقى نهر الأردن بعد جلاء الترك فى سنة ١٩١٨ وأنشأ فيها حكومة ألحقت بدمشق، ولم يعارض الإنجليزى ماتم وكانوا يحتلون البلاد الواقعة غربى نهر الأردن (فلسطين).

وظلت الأمور سائرة على هذا المنوال، سحابة الحكم الفيصلى، فكانت هذه المقاطعة تتبع تلك الحكومة مباشرة. نعم أن بعض الضباط والعمال البريطانيين كانوا يثبون دعاية بين سكانها ليحملوهم على طلب الانضمام إلى فلسطين، كما كان بعضهم يثسير مشكلات للحكومة المحلية ويشجع العناصر المشاغبة على المطالبة بالانفصال عنها. وظل نطاق هذه الحركة محدودا فلم يتسع بفضل معالجة حكومة العاصمة له، وكانت حريصة على إبقاء علاقاتها ودية مع الإنجليز.

ولما دالت الدولة الفيصلية فى الشام رأى الإنجليز الفرصة سانحة لتحقيق أغراضهم فى هذه المقاطعة ويسط نفوذهم السياسى عليها، وهى فى الأصل جزء من المنطقة السمرام (فلسطين) وقد جعلتها معاهدة سايكس - بيكو دولية ثم نفض الفرنسيون يدهم منها فى سنة ١٩١٨^(١) فدخلت فى منطقة النفوذ البريطانى، ولم يجل الجيش الإنجليزى عنها فى شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ حينما جلا عن بلاد الشام الشمالية طبقا لاتفاق سبتمبر سنة ١٩١٩ بين لويد جورج وكلمنصو. بل ظل يرباط فيها . وكان أول عمل عملوه فى هذا الباب هو البرقية السرية التى أبرقها السير هربرت صموئيل يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٠ إلى

١ - قال المسيو بريان فى خطبة خطبها فى مجلس النواب الفرنسى يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٠ فى هذا الصدد مانصه: ولقد أثار الإنكليز مسألتي سورية وفلسطين فى وقت مناسب لهم فقد اختاروا زما كثرت فيه مشاغل الحكومة الفرنسية ومشاكلها الدولية، فخاطب المستر لويد جورج فى مكتبه فى لندن المسيو كلمنصو رئيس الوزارة الفرنسية، وكان يزوره وذلك فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ واتفقا من دون أن يكون معهما سكرتير ومن دون أن يدون محضر للجلسة على أن تتال إنكلترا فلسطين.

«واجتمعا بعد ذلك بسنة وبعد ماظن أنهما تناسيا مااتفقا عليه، ولكن تبين بعد ذلك العكس فقد أبرما ذاك الذى ظن أنه افتراض، وذلك أن المستر لويد جورج دعا إلى اجتماع عقد فى غرفته بشوارع بنتو حضره الرئيس ولسن وعدد من المستشارين والفنيين ووزير الخارجية الفرنسية وتكلم هذا عن اتفاقات سنة ١٩١٦ فاعترض عليه المستر لويد جورج قائلا: إن هذه الاتفاقات عدلت فقد وعدوني بالتنازل عن الموصل وفلسطين، فلم يعترض عليه أحد «ص ١٥٥ - ١٥٦ من كتاب «Comment la France est installée en Syrie».

الملك فيصل، وكان في حيفا يعد معدات السفر إلى أوروبا.

وهذه ترجمتها:

القدس - دار الحكومة في ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٠ سرى.

صاحب السمو الملكي الأمير فيصل:

أريد أن أبلغكم أنه بعد حوادث دمشق التي حدثت في الشهر الماضي زارني بعض مشايخ شرقى الأردن وطلبوا إنشاء إدارة بريطانية، ووردتني رسائل من عندهم ومن بعض أعيان السلط بهذا المعنى، ولما كان الاتفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والفرنسوية يقضى بأن تكون البلاد الواقعة جنوبي خط سايكس - بيكو في منطقة النفوذ البريطانى لا الفرنسوى فالحكومة البريطانية تميل في هذه الحالة إلى تعيين عدد قليل من الضباط لمساعدة أهل شرقى الأردن على تنظيم حكومتهم ووسائل الدفاع عنها، ولذلك دعوت زعماء البلاد من عجلون شمالا إلى الطفيلة جنوبا لمقابلتى فى السلط يوم السبت القادم للمشاوره فى الأمر» وعملا بما جاء فى برقيته غادر القدس يوم الجمعة ٢٠ أغسطس قاصدا أريحا والسلط وفى ظهر يوم السبت ٢١ منه وقف فى دار حكومة السلط. وخطب شيوخ البلاد الخطبة الآتية:

زارنى فى القدس على أثر حوادث دمشق الأخيرة عدد كبير من المشايخ والأعيان من شرقى الأردن، وتلقيت رسائل من سواهم ومن بعض أعيان السلط وقد طلبوا منى أن أوسع نطاق الإدارة البريطانية حتى تشمل بلادهم. ولا يخفى عليكم أن الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية اتفقتا من مدة طويلة على أن هذه البلاد داخله فى منطقة نفوذ بريطانيا وغير داخله فى منطقة النفوذ الفرنسوى. وقد تلقيت من أيام تلغرافا من لندن جاء فيه أن الحكومة الفرنسية جددت عهدا بأنها لا تروم التعرض لأمر هذه الجهات بوجه من الوجوه. ولما كانت الحكومة الفرنسية قد وطدت نفوذها فى دمشق فمن الضرورى فصل هذه الجهة عن حكومة دمشق.

«ورب قائل يقول: وما هو نوع المساعدة التى تساعدكم بريطانيا بها؟ فأقول إنها لا تنوى أن تدخلكم فى النظام الحالى لحكم فلسطين بل تنشئ لكم إدارة منفصلة عن فلسطين تساعدكم على أن تحكموا أنفسكم بأنفسكم، وترسل نفرا من الضباط السياسيين

تختارهم من العادلين الخبيرين بأعمال الإدارة والذين يعرفون الأهالي واللغة العربية. وبعضهم تعرفونهم حق المعرفة فيقيمون في المدن الكبرى في هذه الجهات ويساعدونكم في تنظيم أمور الدفاع إذا هاجمكم مهاجم من الخارج، وفي تنظيم البوليس المحلى الذى يحافظ على الأمن والنظام وينشطون التجارة ويعززون السلام ويساعدونكم على إجراء العدل وعلى إنفاق الضرائب التى تجبى منكم على سد حاجاتكم ويستشيرونكم فى الوجوه التى ينفق مال الضرائب فيها وإصلاح الطرق وتمهيدها وبناء المدارس وتبديل الإسعاف الطبى .

«وتطلق حرية الاتجار مع فلسطين، ويمون أهل البلاد الواقعة شرقى الأردن بالبتروى والأرز والسكر وغيرها من الحاجيات، كما يمون أهل فلسطين بها. ونطلب منكم أن تمنعوا إصدار هذه الأشياء التى هى قليلة فى العالم إلى بلدان أخرى غير بلدانكم، وسنسهل لكم السبيل لبيع ما تريدون بيعه وستتخذ التدابير فى الحال لفتح بنك لمساعدة التجارة وسنسهل المواصلات البريدية مع فلسطين وسواها ونمدكم بالمشورة الفنية فى فتح الطرق وغيرها من الأمور التى تهتمكم».

«أما الموظفون الذين يشتغلون بأعمال الحكومة تحت إدارة العدد اليسير من الضباط البريطانيين فيعين من أهل هذه البلاد كل من يمكن تعيينه منهم. ولا يكون عندكم تجنيد إجبارى ولنسنا ننوى نزع سلاحكم، ولكن لا يسمح لكم بنقل الأسلحة إلى فلسطين طبقا لما هو متبع الآن، فإذا كنتم ترغبون فى مساعدة البريطانيين لكم فهذا خير شكل للمساعدة».

«وسيكون فى رأس التعليمات العمومية التى تصدرها الحكومة البريطانية للضباط فى هذه الجهات مساعدة الأهالى ليحكموا أنفسهم والمحافظة على مبادئ النزاهة والعدل التى هى شارات الحكم البريطانى فى جميع أنحاء العالم وأساس الحكم الحسن الصحيح، وعسى أن تكون نتيجة هذا الاجتماع رفاهية ورخاء لبلادكم التى أسأل الله القادر على كل شئ أن يسبغ عليها وعلى سكانها البركات».

الحكومات الثلاث الجديدة

وعاد المندوب إلى القدس وتفرق الشيوخ فى قراهم ومدنهم ودخلت البلاد رسميا تحت الحماية البريطانية وألحقت بالمندوب السامى لحكومة فلسطين، وقامت من جراء هذا التبديل

ثلاث حكومات فى شرق الأردن منفصلة بعضها عن بعض:

١ - حكومة عجلون

٢ - حكومة السلط وعمان

٣ - حكومة الكرك

وكان لكل حكومة من هذه الحكومات مستشار بريطانى خاص، فالميجور سمرست هو مستشار الأولى والكابتن برنتن مستشار الثانية والمستر كركبرايت للثالثة: وتولى الميجور بيك إدارة الدرك، فأدى هذا الانقسام إلى زيادة الفوضى وانتشارها.

وأسرع شيوخ عجلون فعدوا يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بينهم وبين الميجور سمرست (اللورد رجلان بعد ذلك) معاهدة بالإضافة إلى الحكومة البريطانية تحدد علاقاتها تحديدا صريحا، وهى بشكل أسئلة وجهوها إليه وأجابهم عليها، وتسمى معاهدة أم قيس وهذا نصها:

معاهدة أم قيس

١ - توافق على إنشاء حكومة عربية مستقلة تحت انتداب بريطانيا، وأما بخصوص ضم حوران والقنيطرة ومرجعيون إلى حكومتكم الجديدة فهذا طلب لا يستطاع منحه فى الوقت الحاضر، بل سيكون تقديمه والسعى فيه لدى مندوب ونائب جلالة ملك بريطانيا العظمى بفلسطين.

٢ - طلبكم أميرا عربيا لهذه الحكومة، فهذا الطلب أيضا سيخاير فخامة المندوب السامى ليسعى لتحقيقه لدى جمعية الأمم.

٣ - بخصوص تأليف مجلس عام لهذه الحكومة، فهذا الطلب سيقدم إلى المندوب السامى ويصادق عليه بعد استشارة أهل الكرك والسلط.

٤ - لا علاقة البتة بين حكومة هذه البلاد وحكومة فلسطين.

٥ - منع الهجرة الصهيونية ومنع بيع الأراضى لليهود عائد لحكومة البلاد.

٦ - توافق الحكومة البريطانية على تأليف جيش وطنى لهذه البلاد وزيادته عند اللزوم إذا وافق عليه أهل السلط والكرك.

٧ - لا توجد فى الوقت الحاضر فكرة نزع السلاح، أما إذا أرادت الحكومة الوطنية ذلك فى المستقبل فالأمر لها.

٨ - لا يكون تسليم أى فرد كان من المجرمين السياسيين اللاجئين إلى هذه المنطقة بتاتا، ولا يطالب أحد من الأهالى بجرم سياسى سابق أو خلاقه.

٩ - تكون التجارة حرة بين هذه المنطقة وفلسطين وتجرى المخابرة بخصوص جعلها حرة مع باقى الحكومات المجاورة لها، وستعطى حقها من إيرادات الجمارك، وقد يمكن أخذ جانب منها لوفاء الدين العام.

١٠ - سيكون الخط الحجازى بين درعا - سمخ تابعاً لحكومة الشام، أما بين درعا - المدينة فقيد المذاكرة.

١١ - للحكومة الوطنية الحق فى اتخاذ أى شعار كان.

١٢ - تقدم الحكومة البريطانية السلاح وغيره للحكومة المحلية بثمن حسب اللزوم.

١٣ - تراجع جمعية الأمم بشأن انتداب بريطانيا لسورية.

تلك هى الأسس التى تم الاتفاق عليها فى عجلون، وتأسست بموجبها حكومتها المحلية. وقد كان المظنون أن إنشاء هذه الحكومات يساعد على توطيد الأمن والنظام فانعسكت الآية وانتشرت الفوضى وساءت الحالة فأقلق ذلك العقلاء من أهل البلاد - كما أخاف الفرنسيين وهم يجاورون هذه البلاد من شمالها والإنجليز ويجاورونها فى فلسطين من غربها.

الأمير عبد الله في عمان والقدس اجتماعه بالمستر تشرشل واتفاقه معه - إنشاء الحكومة الجديدة

ثلاثة عوامل جوهرية عملت في تكوين إمارة شرقى الأردن:

١ - رغبة الإنجليز في إرضاء بيت الشريف خاصة والعرب عامة، ولاسيما بعد نكبة الشام وخروج فيصل منها ذلك الخروج الذى ألم كل عربى وجعله ينفر من الحلفاء ويسئ الظن فيهم.

٢ - اضطراب الحالة فى داخل بلاد شرقى الأردن واختلاف حكوماتها المحلية وتنازعها وظهور بوادر تنذر بحرب أهلية ويخرب عاجل.

٣ - وجود الأمير عبد الله فى معان على حدود البلاد الجنوبية واتصاله برجالها وشيوخها وانتشار دعائه بين قبائلها وفى مدننها، وما قيل يومئذ عن وجود قوات كبيرة معه تستعد لطرد الإنجليز منها والوصول إلى الشام ومنازلة الفرنسيين والانتقام منهم مما أقلق هؤلاء وهؤلاء وجعلهم يفكرون فى ابتكار وسيلة تريحهم من مشكلة جديدة توشك أن تواجههم.

وهناك اعتبارات شخصية لا بد أن تحسب حسابها، وفى مقدمتها نقمة الأمير عبد الله الشخصية على الإنجليز، لأنهم حالوا بينه وبين السفر إلى العراق وتسلم العرش الذى اختاره العراقيون له وإصرارهم - حتى ذلك الوقت على إنشاء نظام حكم استعماري - وقيام الثورة فى العراق واضطرامها، وقد لاقوا الأمرين منها وكانوا إبان ظهور الأمير على حدود فلسطين الجنوبية يسوقون القوى لإخمادها ويدرسون الوسائل للتخلص منها.

فهذه الاعتبارات جعلت الإنجليز يحذرون الحركة الجديدة، ويعدلون عن قمعها بالقوة ويسعون لحلها حلا سلميا بعد ما عجزوا عن إقناع الأمير بالرجوع إلى الحجاز، فقد أرسلوا إليه أحد كبار الموظفين ليقتنعه بالعودة من حيث أتى فأبى فرأوا أن يتريصوا ويعملوا على حصر الحركة فى نطاق محدود فلا تنبتق عن مشكلة يعسر حلها.

ووصل الملك فيصل فى تلك الأثناء إلى لندن (ديسمبر سنة ١٩٢٠) أى بعد وصول

الأمير عبد الله إلى معان بشهرين تقريبا، واتصل بولاة الأمور الإنجليز وأقطابهم وحادثهم، وتناول في أحاديثه أحداث العراق والشام، فضرب الإنجليز أحماسا في أسداس، فرأوا أن مصلحتهم هي في الانفاق مع العرب وفي العودة إلى التعاون مع بيت الشريف لما يوفره عليهم هذا التعاون من نفقات وأعباء، وهكذا وافقت وزارة المستعمرات مبدئيا على إنشاء عرش في العراق يتبوؤه فيصل، وإمارة في شرقي الأردن يتقلدها عبد الله، فارضت بذلك الأخوين كما أرضت والدهما وجمهورا كبيرا من العرب، وقد عدوا هذا العمل شبه ترضية للأمة العربية التي جازاها الحلفاء في نهاية الحرب العظمى جزاء سنمار وقلبوا لها ظهر المحن، وعاملوها بأسوأ ما يعامل حليفه.

وأزمع المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية يومئذ السفر إلى الشرق الأدنى للاتصال بممثلي السلطة البريطانية بعد ما أصدر التعليمات اللازمة للمباشرة بتنفيذ هذين المشروعين الخطيرين، فوصل إلى القاهرة يوم ٩ مارس سنة ١٩٢١ وقضى فيها أياما اجتمع في خلالها مليا بالوفد العراقي، ثم سافر إلى القدس للنظر فيما ينتظره هناك.

الأمير عبد الله في عمان

بينما كان المستر تشرشل يستعد للنزول إلى البر في الإسكندرية يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠ قادما من إنجلترا كان الأمير عبد الله يركب قطارا خاصا أعد له ليسافر إلى عمان، فبلغها يوم الأربعاء ٨ منه بعد ما توقف قطاره في محطة القطرانة حيث احتشد شيوخ الكرك وزعمائها للترحيب به ورافقه بعضهم في قطاره، واستقبل استقبالاً رسمياً حين وصوله، وكان بين الذين جاؤا لتهنئته المستر كركبرايت الممتمد البريطاني هناك، وقد زاره زيارة رسمية.

وأقامت له البلدية في المساء حفلة تكريم خطب فيها كثير من الخطباء ثم خطب فقال: «إن الله لا يترككم ولا يتخلى عنكم، ولا يزال فيصل يجاهد لأجل مجدكم وبلادكم وله في الغرب أصدقاء لهم نفوذ، وهم يسعون في تحقيق أمنيته وأمنيتكم، وأمالى عظيمة بأن لا يرجع خائبا، وإذا حان الوقت للزحف فلا أريد سوى السمع والطاعة فإن أمرتم بالتقدم تتقدمون أو بالتأخر تتأخرون.

» يطلب منى في هذا الموقف الشيخ كامل القصاب - أحد خطباءكم - العهد فأعلموا أنه

ما جاء به من إلهام وحمية وما حمل والدي من العبء الثقيل، فأنا أدرك الواجب على. ولو كان لي ٧٠ نفسا لبذلتها في سبيل الأمة ولما عدت أنى فعلت ما يذكر».

وفي يوم ٢٧ منه غادر عمان إلى القدس فاستقبله في السلط المستر ستورس السكرتير الشرقي لدار المندوب السامي سابقا وحاكم القدس في تلك الأيام ورافقه في سفره، فاستقبل حين وصوله استقبالا شعبيا باهرا - كما استقبل استقبالا رسميا كبيرا وحل على الحكومة ضيفا في مقرها. وفي يوم ٢٨ منه وصل المستر تشرشل إلى القدس فاجتمع به اجتماعا رسميا طويلا دام ثلاث ساعات تم الاتفاق فيه على الأسس التي تبنى عليها الإمارة الجديدة، وغادر الأمير القدس في الغداة إلى عاصمته الجديدة للبدء في العمل.

قواعد الاتفاق

هذه هي الشروط الشفهية التي تم عليها الاتفاق في القدس بين الأمير والوزير يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ خلال اجتماعهما:

- ١ - تؤسس حكومة عربية وطنية في شرقى الأردن برئاسة الأمير عبد الله.
- ٢ - تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً.
- ٣ - تساعد بريطانيا مادياً لتوطيد الأمن.
- ٤ - تسترشد برأى مندوب بريطاني يقيم في عمان.
- ٥ - يحافظ على حدود سورية وفلسطين من كل اعتداء.
- ٦ - تنشئ بريطانيا مركزين للطيران في عمان والجزيرة.
- ٧ - تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير عبد الله والسلطة الفرنسية في سورية.

إنشاء الحكومة الجديدة

وعاد الأمير إلى عمان على الأثر وبدأ بإنشاء الحكومة الجديدة. فعين رشيد طليح مشاوراً للأمور السياسية والإدارية وأمين التميمي مشاوراً للحقوق والنافعة وحسن الحكيم مشاوراً للمالية. على أن إنشاء الحكومة نهائياً لم يتم إلا في شهر يوليو سنة ١٩٢١ ففي

يوم ٢ منه تألفت الحكومة بكامل هيئتها على المنوال الآتى:

رشيد طليح كاتباً إدارياً ورئيساً لمجلس المستشارين والأمير شاكراً بن زيد لأموال العشائر ومظهر رسلان للمالية، مع إضافة مستشارية العدلية والصحة والمعارف لعهدته، ورشدي الصفدي للأمن العام وغالب الشعلان مستشاراً للقيادة العليا.

الإنجليز والإمارة الجديدة

وفى يوم ١٨ إبريل سنة ١٩٢١ زار السر هربرت صموئيل المندوب السامى لحكومة شرقى الأردن عمان زيارة رسمية، وألقى أمام سراقى الأمير عبد الله على جمهور كبير من الشعب خطبة ضافية بسط فيها سياسة حكومته إزاء الإمارة الجديدة فقال:

أسعدنى الحظ بأن قابلت فى دار الحكومة بالقدس صاحب السمو الأمير عبد الله حينما زار فلسطين هو والمستر تشرشل أحد أعضاء الوزارة البريطانية . والحكومة البريطانية تسر بفرصة التعاون مع الأمير عبد الله فى البلقاء، وتتق بصدافته وحسن نيته كل الثقة وتقدر الصداقة وحسن الثقة اللتين امتحنتنا فى هذه الحرب الضروس الطويلة حق قدرها، وتدرك الخدمات التى قامت بها الجيوش العربية فى ذلك النضال وتقدرها حق قدرها، وترغب فى أن التحالف الذى نشأ فى أثناء الحرب توثق عراه فى أيام السلم.

يساعد الموظفون البريطانيون فى إدارة ما وراء الأردن من شهر أغسطس الماضى وسيظلون يعملون كمستشارين للأمير وموظفيه من قبلى فى جميع أنحاء البلاد المختلفة.

وسيجد سموه فى المستر و أبرامسون كبير المندوبين البريطانيين موظفا ذا مقدرة وخبرة عظيمة هو وجميع الموظفين المشتركين معه فى طول هذه البقعة وعرضها، رجال يعطفون على الشعب، ويميلون إلى آداب اللغة العربية وسيتمكنون من المساعدة على زيادة ترقية البلاد وسيفرغ قصارى الجهد لتدبير كل ما تحتاجون إليه لفتح أسواق فلسطين لحاصلات بلادكم وتسهيل نقلها إليها، وسينظر بعين العناية فى حاجة أهل البلاد التى نحن فيها على اختلاف طبقاتهم، سواء كانوا من سكان المدن أو الفلاحين أو قبائل العرب حبا فى زيادة هنائهم بحسب حاجاتهم المتعددة، ولإدراك ذلك يجب أن تكون المحافظة على النظام والأمن العام فى المقام الأول من الأهمية، ويؤمل أن يحتفظ بقوة احتياطية تكون

أكثر كفاءة وأشد حولا مما كانت الحالة من قبل، وتستخدم مع الجندرية في توطيد سلطة الأمير عبد الله والحكومة المحلية، ويسرنا أن نلبى رغبات الأمير عبد الله فنقدم عند الضرورة طيارات وسواها من المعونة الفنية لأغراض محلية، وستؤول هذه التدابير إلى استتباب السكينة في المقاطعات وتمكن أيضا من اتخاذ التدابير لكبح جماح كل من يعكر صفو الأمن في الأراضى المجاورة غربا وشمالا.

والحكومة البريطانية مصممة على أن لا تصير بلاد شرقى الأردن مركزا للعداء، سواء كان لفلسطين أو لسورية، ونحن نعلم أننا فى إخراجنا هذا التصميم إلى حيز الفعل نستطيع الاعتماد على معونة الأمير عبد الله، ومن بواعت الارتياح الشديد لحكومة جلالة الملك أن تجد نفسها متحالفة مع ممثلى الشعب العربى فى جميع البلدان العربية، ومن البراهين الأخرى على ضمان هذا التحالف ودوام مدته سياسيا فى اللقاء وجودى بينكم اليوم ممثلا لجلالة الملك جورج، وإنى أرجو أن يتخذ من التدابير منذ الآن ما يرفع هذه البلاد إلى مستوى من اليسر والرخاء لا يقل عنه فى البلاد المجاورة، أو عما كان عليه فى الأزمان الغابرة.

فأجاب الأمير عبد الله بما يأتى: أشكر سعادتكم على خطابك الرقيق، وأقول بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن الحاضرين إننى واثق بأن الأمة العربية تيرهن على أنها خليفة بتحقيق كل ما وضع فيها من الآمال بمساعدة حليفتنا العظمى، وأنى أطلب من الله أن يحفظ الملك جورج والملك حسيناً ويطول سعادتتهما.

شرقى الأردن والانتداب البريطانى والمفاوضات لتنظيم علاقتها ببريطانيا

أدمجت بريطانيا شرقى الأردن فى فلسطين فى صك الانتداب الذى قدمته إلى مجلس جمعية الأمم، وأقره هذا فى جلسته يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ فنشملها الانتداب البريطانى رسميا. ولما كان صكه ينص على جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود طبقا لوعده بلفور فقد أرسلت الحكومة البريطانية يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢ مذكرة رسمية إلى جمعية الأمم باستثنائه من هذا الوعد قالت فيها:

تطلب حكومة جلالة الملك من مجلس الأمم وفقا لشروط المادة ٢٥ من صك الانتداب لفلسطين^(١) أن يقرر ما يأتى:

«لاتطبق المواد الآتية من نظام الانتداب الفلسطينى فى القطر المعروف بشرقى الأردن الذى يشمل جميع المقاطعات الواقعة إلى شرق خط ممتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين إلى غرب مدينة العقبة مارا بمنتصف وادى عربية والبحر الميت ونهر الأردن حتى المنطقة التى يلتقى بها هذا النهر بنهر اليرموك فمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية:

والمواد الملغاة هى:

١ - الفقرة الثانية والثالثة من ديباجة صك الانتداب والمواد الثانية والرابعة والسادسة والسابعة والجملة الثانية من الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١١ والمواد ١٣ و١٤ و ٢٢ و ٢٣.

وفى تطبيق نظام الانتداب على شرقى الأردن تقوم حكومته بالأعمال التى تقوم بها حكومة فلسطين فى فلسطين يراقبة الدولة المنتدبة .

٢ - تقبل حكومة جلالة الملك التبعة التى تقع على عاتقها فى تطبيق نظام الانتداب على شرقى الأردن، وتتكفل بأن الشروط التى توضع لإدارة ذلك القطر وفقا للمادة ٢٥ لا

١ - ننشر هذ الصك كاملا حين بحثنا القضية الفلسطينية.

تكون بأى وسيلة غير مطابقة لبقية شروط نظام الانتخاب التي لم يشر إلى عدم تطبيقها هذا القرار.

المفاوضات بين شرقى الأردن وإنجلترا لتحديد علاقاتهما

وفى يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ غادر الأمير عبد الله عمان ومعه رئيس وزرائه قاصدا لندن فزار حكومتها زيارة رسمية، ودارت مفاوضات بين رئيس وزرائه وبين السير جلبرت كليتن مندوب وزارة المستعمرات لتحديد علاقات البلدين بمعاهدة لم تقترن بنتيجة. فعاد الأمير ووزيره إلى بلادهما يحملان المشروع البريطانى المعروض عليهما للبت فيه.

وهذا نص المذكرة التي سلمها السير جلبرت كليتن مندوب بريطانيا على أثر ختام تلك المحادثات إلى رئيس الوزراء

لندن فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢

يا صاحب السعادة

لى الشرف أن أبين لكم أنه يمكننى الآن أن أخبركم عن النتائج التي توصلنا إليها على أثر المباحثات التي دارت مع سمو الأمير عبد الله ومع سعادتكم.

فأما من خصوص التأمين الشفوى الذى أعطى لسمو الأمير عبد الله بالاعتراف بحكومة مستقلة ف شرقى الأردن فقد أمرت بإبلاغ سعادتكم بأن إعلان هذا التأمين يجب أن يؤخر حتى ختام مؤتمر لوزان.

وأما عقد المعاهدة الواردة فى القسم الأخير من التأمين المذكور فوزير المستعمرات يقول بعدم إمكان تخطى الحدود التي وصلنا إليها، وقد أمرت بأن أبلغكم أن الحكومة غير مستعدة لاتخاذ قرار حاسم فى هذا الشأن الآن، ولذا يظهر أنه لا فائدة ترجى من إطالة إقامتكم فى إنجلترا.

ولقد كنت فى خلال المباحثات التي دارت بيننا على اتصال بقسم الشرق الأدنى فى

وزارة المستعمرات، وقد وضع ما اقترحته من اقتراحات أمام وزير المستعمرات، وهو على تمام الأهبة لعرض المسألة بحذافيرها على مجلس الوزراء الإنجليزي عند حلول الوقت المناسب، فأرجو إبلاغ ذلك لسمو الأمير عبد الله عند عودتكم إلى شرق الأردن.

واقترحت أن تكون المعاهدة التي يراد عقدها طبقاً للتأمين الشفوي المعطى لسمو الأمير قائمة على الأسس الآتية:

مقدمة : تبنى على الرغبة في اتخاذ التدابير اللازمة لحسن إدارة المقاطعة المعلومة شرق الأردن، وتدار في الوقت الحاضر بإدارة مرضية من قبل الأمير عبد الله بن الحسين وتشير إلى نظر حكومة جلالاته لمطالب الشعب العربي، وتذكر قرار مجلس جمعية الأمم في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢ واعتراف حكومة جلالاته البريطانية بحكومة نيابية مستقلة في شرق الأردن تحت حكم الأمير عبد الله بن الحسين.

مواد: تنص على تخويل الأمير عبد الله بن الحسين السلطة التنفيذية المعطاة لحكومة جلالاته البريطانية كمنتدبة على فلسطين في ذاك الجزء المعلوم، وهو شرق الأردن وستحدد حدوده في أول فرصة، ويخول سموه أيضاً حق إعلان القوانين والأوامر والأنظمة لضمان حسن إدارة شرق الأردن، ويبلغ ذلك إلى حكومة جلالاته وينص في الوقت نفسه بأن القوانين والأنظمة وغير ذلك مما يقرره مجلس فلسطين التشريعي لا يمثل شرق الأردن إلا فيما يراه سمو الأمير نافعا لشرق الأردن.

وينص أيضاً على تعهد سموه بوضع قوانين وأنظمة وأوامر طبقاً لما تقضى به الحاجة للقيام بكل المسؤوليات والتبعات التي أخذها جلالاته بالنسبة لشرق الأردن وعدم اقتباس أو وضع قوانين وأنظمة تحول دون القيام بهذه التعهدات والمسؤوليات على الوجه المطلوب، وينص أيضاً على رغبة سموه بأ يعمل بمشورة حكومة جلالاته البريطانية في جميع الشؤون الخطيرة المتعلقة بالتبعات الدولية ومصالح حكومة جلالاته.

ويتعهد سموه أيضاً باتباع خطة قومية في الإدارة والمالية، وبوضع ميزانية ثابتة للمالية وينص فيها أيضاً على الاعتراف بحق شرق الأردن بالرسوم الجمركية على الأمتعة الداخلة لشرق الأردن من فلسطين، ويجب أن يفهم بأنه سيكون هناك تعريف جمركية معينة يوافق عليها من جانب حكومة جلالاته البريطانية في فلسطين وشرق الأردن ولا تقام حواجز جمركية بين البلدين، وينص على أن يكون لتجارة شرق الأردن ما لتجارة فلسطين من

التسهيلات فى الموائى، وعلى تعهد حكومة جلالته بأن لا تضع عقبة فى طريق اشتراك شرق الأردن مع أى حكومة من الحكومات العربية المجاورة فى اتفاقات جمركية وغيرها بشرط أن لا تؤثر هذه الاتفاقات فى تعهدات جلالته الدولية.

ويتعهد سمو الأمير بأن يقبل ويراعى التدابير التى تراها حكومة جلالته ضرورية فى الشؤون القضائية لصيانة مصالح الأجانب، وينص فى هذا التعهد على أن لا يحاكم أجنبى ما، أمام محكمة شرق الأردن بدون اخبار وأخذ رأى كبير المعتمدين البريطانيين، وذلك ريثما يوضع اتفاق خاص، وتتعقد اتفاقات لتنظيم منح الامتيازات واستغلال المنايع الطبيعية وسكك الحديد وعقد القروض ومنح المساعدات المالية والشؤون الأخرى التى لها تأثير فى تقدم شرق الأردن المالى والاقتصادى، ومنح المساعدة العسكرية طبقا للشروط التى يتفق عليها بين الحكومتين.

وكل اتفاق يعقد على هذه الأسس يقدم من جانب حكومة جلالته إلى مجلس جمعية الأمم، ولا يوجد مانع يمنع الطرفين المتعاقدين من إعادة النظر فى المعاهدة لتعديلها مراعاة للأحوال المحلية الحادثة بشرط إبلاغ كل تعديل لمجلس جمعية الأمم.

ولا تظنوا أن نتائج المباحثات التى دارت غير مرضية، ولو ألقيت نظرة على التبدلات اتى طرأت على الحالة العامة من تاريخ دعوة سمو الأمير وسعادتكم إلى لندن لأدركتم أننا تقدمنا كثيرا ومهدنا السبيل لعمل نهائى فى المستقبل عند ما تجد الحكومة البريطانية من وقتها متسعا للنظر فى هذه القضية.

وقد رد عليه رضا باشا فى ١٩ منه بالكتاب الآتى:

لى الشرف بإبلاغكم أن تسلمت كتابكم المؤرخ ١٨ منه مع المذكرة الملحقة به بشأن مشروع المعاهدة، وأود أن أذكركم بأن سمو الأمير يمنح قضية التمثيل الخارجى والسعى لإدخال شرق الأردن فى جمعية الأمم، وهى مما نص عليه الاتفاق الشفوى عناية خاصة وأرجو أن توضع أمام مجلس الوزراء عند تقديم مشروع المعاهدة.

وسأعرض بعد وصولى إلى عمان جميع الشؤون على سموه وسأعجل بإبلاغكم الجواب، وقد اخذت برقية من سموه يقول فيها بأن الاعتبار المحلية واعتقاده بحسن نيات حكومة

جلالته تجعله يأمل أن يصدر إعلان الاعتراف مع عقد المعاهدة فى البرهة القريبه، وأتخذ هذه الفرصه وسيله لبيان شكرى إلخ.

تحفظات الحكومه الأردنيه

واستقال رضا الركابى من رئاسة حكومه شرق الأردن على أثر عودته من لندن فخلفه مظهر رسلان فأعاد درس المشروع.

وأرسل إلى السر جلبرت كلين فى سنة ١٩٢٣ الكتاب الآتى:

أطلعت على كتاب سعادتكم المرسل إلى سلفى رضا باشا الركابى عندما ما كان فى لندن بخصوص المذاكرات التى دارت بينكم وبينه، ولى الشرف أن أبين لسعادتكم ملاحظاتى على الأسس الواردة فى كتابكم تمهدا للمباحثات التى ستدور لعقد المعاهدة، وإننى بالنيابة عن سمو مولائى الأمير المعظم أشكر لكم ما بذلتموه من المساعى الحسنه بخصوص اعتراف حكومه جلالته البريطانىة باستقلال حكومه شرق الأردن، وأذكركم أن المعاهدة يجب أن توافق فى بنودها روح الاستقلال المبنيه عليه.

تقول المادة الأولى: يخول الأمير عبد الله بن الحسين السلطة التنفيذيه المعطاة لجلاله ملك بريطانىا كمنتدب على فلسطين فى ذاك الجزء المعلوم وهو شرق الأردن وستحدد فى أول فرصه مناسبة، فألفت نظركم إلى أن التحويل لابد أن يكون بين التابع والمتبوع والأمر والمأمور، وهذا لا يتفق مع استقلال المنطقه التى اعترفت حكومه جلالته البريطانىة به، ولهذا أرى أن تبديل هذه المادة بما يأتى:

تترك أو تتخلى بموجب هذه المعاهدة حكومه جلالته البريطانىة لسمو الأمير عبد الله عن الحقوق والسلطات المخولة لها من جمعيه الأمم بقرارها فى ١٨ إبريل سنة ١٩٢٣ بموجب المادة ٢٥ من صك الانتداب لفلسطين فى ذاك القسم المعلوم وهو شرق الأردن والذى ستحدد حدوده فى أول فرصه. وبما أن المادة الثانیه صريحه بأن من الواجب على حكومه شرق الأردن إبلاغ حكومه جلالته عن جميع القوانين والأنظمه، فهذا يكون كافيا للدلاله على سير الإداره والتبدلات التى تريد حكومه جلالته إبلاغها إلى جمعيه الأمم.

وجاء فى المادة الثالثه أن القوانين والأوامر والإدارات وغير ذلك مما يقرره مجلس

فلسطين التشريعي لا تشمل شرق الأردن إلا فيما يراه سمو الأمير نافعا لشرق الأردن، ولا يخفى على سعادتكم أن الحكومات النيابية لا يمكنها قبول قانون إلا إذا أقره مجلسها التشريعي. وبما أن القوانين والأوامر التي يقرها مجلس فلسطين التشريعي لا يمكن أن تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس شرق الأردن وأصبحت كقانون صادر مصادق عليه من قبل سمو الأمير. وبهذه الحالة يكون القانون الصادر على هذا المنوال كأنه لم يؤخذ من فلسطين لاكتسابه الصبغة القانونية بموجب أنظمة شرق الأردن وإن اتفقت بالأصل. ولهذا لا أرى محلا لذكر هذه المادة بعد ما جاء في المادة الثانية أن لسمو الأمير الحق المطلق بإعلان القوانين والأوامر والأنظمة لحسن إدارة شرق الأردن.

وجاء في المادة السادسة أن حكومة جلالته تعترف بحق شرق الأردن في الرسوم الجمركية على الأمتعة الداخلة لفلسطين من بلاد غير شرق الأردن وبالنتيجة تدخل شرق الأردن لأجل الاستهلاكات إلخ . إلخ.

وجاء بالمادة السابعة أن حكومة جلالته لا تضع عثرة في طريق اشتراك شرق الأردن مع أي حكومة من الحكومات العربية المجاورة وغيرها بعقد اتفاقات جمركية - بشرط أن لا يؤثر ذلك في التعهدات الدولية لحكومة جلالته. فبعد أن جاء بالمادة السابعة أن لحكومة شرق الأردن الحق التام بعمل اتفاقات جمركية مع الحكومات المجاورة لا أرى حاجة لبقاء المادة السادسة. لأن إطلاق المنصوص عليه في المادة السابعة والتقييد المنصوص عليه في السادسة لا يتفقان. خصوصا والمباحثات لا تزال دائرة بين فلسطين وشرق الأردن بشأن الجمارك وسيعقد اتفاق بينهما .

وأما المادة الثامنة الخاصة بالمحاكم فقد تعهد سموه بأن لا ينفذ حكم ما بحق أجنبي في شرق الأردن إلا بعد الحصول على موافقته مقدما. وهذا التعهد يضمن المحافظة على حقوق الأجانب، ولهذا لا أرى حاجة لمنح ضمانات أخرى.

هذا ما أردت إبداءه من الملاحظات بشأن بعض الأسس الواردة في الكتاب راجيا التكرم ببيان المقصود من كلمة «المشورة» في المادة الرابعة ومن «التعهد المالي» في المادة الخامسة وجلاتهما بما يزيل الغامض.

وأذكر سعادتكم أيضا بما جاء في كتاب الركابي باشا يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عن التمثيل الخارجي والسعى لإدخال شرق الأردن في جمعية الأمم.

وعلى كل حال فإن هذه الشؤون يبحث فيها عندما تكونون على استعداد للبحث في نصوص المعاهدة وتفضلوا إلخ.

اعتراف بريطانيا بشرق الأردن

وتوقفت المحادثات والمكاتبات لعقد المعاهدة حتى كان يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٣ فقد زار عمان السير هربرت صموئيل المندوب السامي لفلسطين وخطب الخطبة الآتية:

أرغب بالنيابة عن جلالة الملك جورج الخامس وحكومته أن أقدم أصدق التهاني لسمو الأمير عبد الله وأهالي شرق الأردن، وبالأصح إلى جميع العرب بمناسبة هذا اليوم المبارك السعيد، (هو عيد الفطر لسنة ١٣٤١هـ)

إننا ندخل اليوم في دور عظيم الشأن في تاريخ الأمم العربية الكبير. فبعد أن كان العرب عنصرا مجيدا اشتهر بالإدارة والآداب والفنون والعلوم تدهقروا تحت اضطهاد دولة دخيلة غير راقية. وقد منحتهم الحرب الكبرى فرصة لتحرير أنفسهم. فقد اشتركت جيوش بريطانيا العظمى تسندها الجيوش العربية بقيادة أنجال شريف مكة مع القوات العثمانية في حرب طال أمدها، وتكللت الثورة العربية ضد تركيا بالتعاون مع الحلفاء بنجاح تام. وقد مهدت السبل الآن لنهضة عربية يتوقف انتشارها ونجاحها على العرب أنفسهم.

أن فصل هذه البلاد عن المملكة العثمانية وضع على عاتق بريطانيا العظمى تبعة إزاء جمعية الأمم، الجمعية الجليلة القدر التي تمثل رأى القسم الأكبر من العالم المتمدن، وستنجز الوعود التي أعطيت لجلالة الملك حسين في أثناء الحرب، ووفقا لهذه الخطط اعترف بشريف مكة ملكا مستقلا، ونودى بجلالة الملك فيصل ملكا على العراق وأعطى سلطات فعلية، وعقدت معاهدة مع الملك حسين حديثا وستعلن نصوصها قريبا وهي تدل على أن النهضة العربية دخلت في طور جديد، وها نحن نحتفل الآن بالاتفاق الذى عقد مع سمو الأمير في أثناء زيارته لجلالة الملك جورج والحكومة البريطانية، ولا يخفاكم أن الاتفاق ينص على ما يلي:

تعترف حكومة جلالة الملك جورج بوجود حكومة مستقلة فى شرق الأردن برئاسة صاحب السمو الأمير عبد الله بن الحسين - بشرط أن توافق جمعية الأمم على ذلك وأن

تكون حكومة شرق الأردن دستورية تمكن حكومة جلالة الملك من القيام بتعهداتها الدولية فيما يتعلق بتلك البلاد وذلك باتفاق يعقد بين الحكومتين.

لم تنقض سنتان عل تسلم سمو الأمير زمام إدارة شرق الأردن حتى خرجت من دور الاضطراب والفوضى إلى دور سلام مستمر وتقدم متزايد فاستفاد من هذا التحسين جميع الأهالي على اختلاف طبقاتهم. سواء في المدن أو القرى أو بين الفلاحين والبدو. والأمل وطيد بأن التقدم سيستمر باطراد، والفضل في ذلك أيضا يعود إلى المستشارين الذين اختارهم سموه وأذكر منهم مظهر باشا رسلان - الذي أرغب أن أقدم له التهاني الخاصة بنواله هذه الرتبة الجديدة.

والحكومة البريطانية تفخر بأنها استطاعت الاشتراك في هذا التقدم باذلة لحكومة الأمير مساعدة فعلية وأدبية، وقد تمتعت هذه الحكومة بمساعدة مالية أيضا مما سهل لها إيجاد قوة سيارة منظمة وطلدت أركان الأمن العام في هذه البلاد، وقد وضعت طيارات وسيارات مصفحة تحت تصرفها لاستخدامها عند الحاجة، وقدم لها مستشارون سياسيون وعسكريون حسب حاجاتها. وحرصت حكومة جلالة الملك في الوقت نفسه على عدم التدخل مطلقا في إدارة الأمير فأصبح استقلال إدارته حقيقيا.

واسمحوا لي أن أذكر في هذا المقام عظيم تقديري للصدقة التي استحكمت حلقانها بيني وبين سمو الأمير، ويسرني أني تمكنت فعلا من الاشتراك في التطورات التي جرت مؤخرا وساعدت عليها سواء فيما يتعلق باستقلال شرق الأردن أو بالتقدم الناشئ عن عقد المعاهدة مع الحجاز.

وإني أمل من صميم الفؤاد أن الحزم السياسي وروح التساهل وحسن تدبير الأمور الإدارية - وقد امتازت بها حكومة الأمير تستمر طويلا بعناية الله تعالى تعكس ضياء جديدا على سموه، وتؤدي إلى دوام خير ونجاح الذين هم تحت سلطته.

الاعتداء على الاستقلال وانتقاصه

وأدى الأمير فريضة الحج في سنة ١٣٤٢هـ فحدثت في أثناء غيابه حوادث ساعات الإنجليز ولم يكده يعود إلى عمان في يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ - ١٩ المحرم سنة ١٣٤٣ حتى تلقى من الحكومة البريطانية إنذارا ينطوى على المطالب الآتية:

- ١ - بسط المراقبة البريطانية على المالية بدون قيد ولا شرط
 - ٢ - إخراج المتهمين بالتحريض فى حوادث الحدود^(١).
 - ٣ - إلغاء نيابة العشائر. على أن تكون القوات المحلية خاضعة لتفتيش قائد القوات الإمبراطورية، وعلى أن تستخدم طبق مشورة حكومة جلالاته.
 - ٤ - قبول اتفاق تسليم المجرمين المعقود مع سورية.
 - ٥ - أن يعد سمو الأمير محترماً وغير مسؤول عن إدارة الحكومة باعتبار أن الحكم يجب أن يكون دستورياً فى كل حال.
- فلم يسع الأمير سوى الرضا والقبول بسبب تخرج الحالة وسجل قبوله بهذه الجملة «إنا لله وإنا إليه راجعون».
- وعلى أثر ذلك نشرت حكومة عمان يوم ٢١ المحرم سنة ١٣٤٣ و ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٤ البلاغ الرسمى الآتى:
- بناء على تشويش الأفكار فى البلاد المجاورة بسبب الحوادث المؤسفة التى وقعت فى سورية وتسكيننا لها رأينا قبول رأى رسمى أبدى لنا بطلب نزوح بعض الذوات الذين يقال إن وجودهم فى المنطقة يفسر بخطة غير حبيبة تجاه الحكومة الحليفة فى سورية، ولما لم يكن للذوات المذكورين أدنى علاقة بتلك الحوادث اقتضى التنويه بأن نزوحهم غير مسبب عن ظهور مسئوليتهم منها، بل لتطمين الأفكار الرسمية الخارجية بحسن النوايا المنطوية عليها أفئدتنا، واربغبتنا فى إثبات خطتنا القويمة السالمة من كل شائبة نحو المناطق المجاورة، وأن التحقيق الجارى سيجلى الحقائق على وجهها».

١ - خلاصة مايقال فى وصف تلك الحوايت أنها نشأت عن مهاجمة عصابات آتية من شرق الأردن لبعض أراضى حوران ودمشق فقد وصلت غارتها حتى نخلت باب السريجة من أحياء دمشق الجنوبية، وذلك فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٤ فاقلق ذلك الفرنسيين فقصد المسيو ليبسيه السكرتير العام للمفوضية القدس، واتصل بولاة الأمور الإنكليز واحتج لديهم على ماحدث فسيرت حكومة فلسطين القوى إلى الحدود لطاردة العصابات واشتركت مع القوى الفرنسية فى هذه المهمة وادعى الفرنسيون بأن بعض الوطنيين السوريين الثارلين فى شرقى الأردن اشتركوا فى تأليف العصابات وإرسالها فقبض عليهم وأرسلوا إلى معان والبقعة ثم إلى الحجاز، وهذه أسماؤهم : الأمير عادل ارسلان وأحمد مريود ونبية العظمة وعثمان قاسم وغيرهم.

ضم العقبة ومعان إلى شرق الأردن

ظلت العقبة تابعة لحكومة الحجاز حتى سنة ١٩٢٤ فقد أقنع الأمير عبد الله والده في أثناء زيارته له بعمان بالتنازل له عنها مع مقاطعة معان فأجابته إلى طلبه مشروطاً أن يكون التنازل شخصياً وأن يبقى حق الملكية للحجاز.

والواقع أن الاستيلاء على العقبة وإدخالها في الدائرة الإمبراطورية المرنّة كان من جملة الأغراض التي وضع رجال الاستعمار البريطاني في الشرق العربي نصب أعينهم تحقيقها منذ ختام الحرب العظمى لما لها من الأهمية العسكرية والاقتصادية. وقد استعانوا بالأمير عبد الله بعد ماتبوا إمارة شرق الأردن لما له من حظوة عند أبيه فتم التنازل في شهر مارس سنة ١٩٢٤ واشترط فيه أن يكون شخصياً كما قلنا.

وهذا نص البلاغ الرسمي الذي أذاعته يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤ الوكالة العربية في القاهرة عن هذا التنازل:

« لا صحة ولا أصل بتاتا لما نقلته الأخبار البرقية بشأن معان والعقبة وعلاقتها بشرق الأردن، بل إنه تقرر بقاء سمو الأمير على في معان بالقوة التي قدم بها من المدينة للترتيبات المقتضية لانتظام سير خط الحجاز وتأمين سير المواصلات ونحو ذلك مما تقضى به الحال الحاضرة، وأن العقبة ومعان وملحقاتها تابعة للمركز بالحجاز ومربوطة مباشرة كحالتها الأولى، وتعيين غالب باشا الشعلان لا تأثير له قطعياً، وما هو إلا موظف من موظفي الحكومة الهاشمية تابع للمركز بصورة رسمية.»

وألحقت هذه المقاطعة بحكومة عمان رسمياً في شهر يوليو سنة ١٩٢٥ فقد تنازل جلالة الملك على عنها في إبان الحرب الحجازية - النجدية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ بمعاودة عقدت في جدة يوم ٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٤٣ (٥ يونيو سنة ١٩٢٥).

وهذا نصها:

تقرر بين جلالة الملك على وسمو الأمير عبد الله ما يأتي:

أ - التصريح بسلامة الشرق العربي

ب - عدم انزعاج جلالة الخليفة الأعظم (يعنى الملك حسين) وكان ينزل العقبة يومئذ فقد قصدتها بعد مغادرته الحجاز واتخذها دار مقام له ثم أخرج منها وأرسل إلى قبرص

وسنفصل ذلك حين الكلام على الدولة الهامشية - نظر لمقامه في العالم العربي والإسلامي - أي أنه لا يجرى التسليم إلا بعد تشریف جلالته لجدة،
ج - لا يجرى التسليم إلا بعد صدور الأمر منه لموظفي ولاية معان،
د - عدم التعرض لمناقلات الحجاز الحربية مطلقا،
هـ - السماح للحكومة الحجازية بنقل جندها ومعداتنا إلى أي محل تريد قبل التسليم وبعده،

التسليم والتسليم

وفى يوم ١٦ يوليو سنة ١٩٢٥ غادر الأمير عبد الله عمان قاصدا معان مع رئيس وزرائه وحاشيته للاحتفال رسميا بضم هذه المقاطعة إلى إمارته وهذا نص الخطاب الذي وجهه إلى رئيس حكومته بهذه المناسبة يوم ٤ منه:
«نظرا لتنسيب صاحب الجلالة الهامشية الملك على المعظم ملك البلاد المقدسة الحجازية أيده الله وأدام نصره ضم ولاية معان والعقبة إلى إمارتنا اقتضى إصدار إرادتنا الملكية إليكم إعلانا بذلك مع الشكر الدائم لجلالته».

المعاهدة بين شرق الأردن وانجلترا

واستمرت المفاوضات دائرة بين حكومة عمان وحكومة القدس لعقد المعاهدة الأردنية الإنجليزية طبقا لتصريح حكومة لندن حتى يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ فقد وقع عليها في القدس.

وهذا نصها:

لما كان لصاحب الجلالة البريطانية بموجب انتداب أوتمن عليه في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ صلاحية في الإقليم المشمول بذلك الانتداب،
ولما كان صاحب السمو أمير شرق الأردن قد أنشأ حكومة في ذلك القسم من الإقليم المنتدب عليه المعروف بشرق الأردن

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية مستعداً للاعتراف بوجود حكومة مستقلة فى شرق الأردن تحت حكم صاحب السمو أمير شرق الأردن (على طريق اتفاق يعقد مع صاحب السمو) على أن تكون تلك الحكومة دستورية وتضع صاحب الجلالة البريطانية فى موقف يؤدى معه التزاماته بشأن هذه البلاد.

فلذلك اعتمزم الآن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو أمير شرق الأردن أن يعقدا اتفاقاً لهذه المقاصد وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين.

عن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند الفيلد مارشال بلومر.

وعن صاحب السمو أمير شرق الأردن حسن خالد أبو الهدى.

اللذين بعد أن تبادلوا تفويضيهما التامين ووجداهما بالشكل الصالح الملائم اتفاقاً على ما يأتى:

المادة ١ - يوافق صاحب السمو الأمير على أن يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى شرق الأردن معتمد بريطانى يعمل بالنيابة عن المندوب السامى لشرق الأردن، وعلى أن تجرى المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الأخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرق الأردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطانى والمندوب السامى السالفي الذكر.

ويوافق صاحب السمو الأمير على أن النفقات العادية للحكومة المدنية والإدارة ومرتببات المعتمد البريطانى وموظفيه تتحملها بأسرها شرق الأردن، ويهيئ صاحب السمو الأمير محلاً لإقامة البريطانيين من موظفى المعتمد البريطانى.

المادة ٢ - أن سلطتى التشريع والإدارة المؤتمن عليهما صاحب الجلالة البريطانية بصفة كونه منتدباً على فلسطين يتولاهما فى هذا القسم المعروف بشرق الأردن من الإقليم المنتدب عليه صاحب السمو الأمير عن طريق الحكومة الدستورية التى يعينها بحدودها قانون شرق الأردن الأساسى - وأى تعديل يطرأ عليها يكون بموافقة صاحب الجلالة البريطانية.

إن كلمة فلسطين فى سائر مواد هذا الاتفاق - مالم ترد معرفة على وجه آخر - تعنى

ذلك الشطر من الإقليم المنتدب عليه الواقع إلى الغرب من خط مرسوم من نقطة تبعد ميلين عن مدينة العقبة على الخليج المعروف بذلك الاسم صعوداً في منتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن حتى ملتقاه بنهر اليرموك، ومن ثم في منتصف ذلك النهر حتى التخوم السورية.

المادة ٣- يوافق سمو الأمير على أن لا يعين في شرق الأردن - مدة الاتفاق الحاضر موظف من غير جنسية شرق الأردن دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية، وسيضبط عدد الموظفين البريطانيين المعيّنين على هذا المنوال في حكومة شرق الأردن وشروط استخدامهم باتفاق على حدة.

المادة ٤- يوافق صاحب السمو الأمير على اتخاذ وسن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة قد يقتضيها القيام التام بما على صاحب الجلالة البريطانية من التزامات وتبعات دولية بشأن بلاد شرق الأردن، وعلى أن لا تقبل أو تسن في شرق الأردن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة يمكن أن تعرقل القيام التام بتلك الالتزامات والتبعات الدولية.

المادة ٥- يوافق صاحب السمو الأمير على أن يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التي تسدى إليه عن طريق المندوب السامي لشرق الأردن في جميع الأمور المختصة بصلات شرق الأردن الخارجية، وكذلك في جميع الأمور الهامة التي تمس الالتزامات والمصالح المالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية بشأن شرق الأردن.

ويتعهد سمو الأمير أن يتبع في شرق الأردن في الإدارة والمالية وموارد الحكومة خطة من شأنها أن تكفل الاستقرار والتنظيم الصالح لحكومته وأمورها المالية.

ويوافق على أن يجعل صاحب الجلالة البريطانية على علم بالتدابير المقترحة والمتخذة لإنفاذ هذا التعهد على الوجه اللائق، ويوافق فوق ذلك على أن لا يغير طريقة مراقبة الأموال العامة في شرق الأردن من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة ٦- يوافق صاحب السمو الأمير على أن يرجع إلى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الميزانية السنوي، وفي أي قانون يختص بالمواد التي تنطوي عليها نصوص هذا الاتفاق، وفي أي قانون من الأنواع التالية وهي:

(١) أي قانون يمس نقد شرق الأردن أو له صلة بإصدار أوراق نقدية (بنكنوت)

(٢) أى قانون يفرض رسوما متفاوتة

(٣) أى قانون يمكن أن يجعل الأشخاص المنتمين إلى جنسية أية دولة من جمعية الأمم أو إلى أية دولة وافق صاحب الجلالة البريطانية بموجب معاهدة على أن يضمن لها نفس الحقوق التى كانت تتمتع بها فيما لو كانت عضوا فى العصبة المذكورة - خاضعين أو مستهدفين لأى فقد أهلية لم يخضع ولم يستهدف له الأشخاص الذين هم من الرعايا البريطانيين أو الذين ينتمون إلى جنسية أية دولة أجنبية.

(٤) أى قانون خاص ينص على وراثة عرش الأمير أو على إنشاء مجلس وصاية

(٥) أى قانون يمنح نفسه فيه أى أرض أو مال أو هبة أخرى أو عطية.

(٦) أى قانون يمكن أن يتولى الأمير بمقتضاه السيادة على قطر خارج عن شرق الأردن.

(٧) أى قانون يختص بحق المحاكم المدنية فى القضاء على الأجانب.

(٨) أى قانون مغير أو معدل أو مضيف لتفاصيل أحكام القانون الأساسى.

المادة ٧ - لا يكون بين فلسطين وشرق الأردن أى حاجز جمركى. مالم يقع اتفاق بين البلدين، والتعريف الجمركية لشرق الأردن يوافق عليها صاحب الجلالة البريطانية.

تدفع حكومة فلسطين إلى حكومة شرق الأردن المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية المفروضة على قسم البضائع الداخلة إلى فلسطين من إقليم غير شرق الأردن، ثم تدخل شرق الأردن فيما بعد للاستهلاك المحلى، ولكن يحق لحكومة فلسطين أن تحجز من المبالغ التى تدفع على هذا الحساب المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية التى تفرضها شرق الأردن على ذلك القسم من البضائع التى تدخل شرق الأردن من أقاليم غير بلاد فلسطين ثم تدخل فلسطين فيما بعد للاستهلاك المحلى.

وتلقى تجارة ومتاجر شرق الأردن فى الموانئ الفلسطينية من التسهيلات ما تلقاه تجارة فلسطين ومتاجرها على السواء.

المادة ٨ - لا توضع عقبة فى سبيل اتحاد شرق الأردن بمن تود من الممالك العربية المجاورة فى الجمارك أو لمقاصد أخرى - مادام ذلك يتفق مع الالتزامات الدولية لصاحب الجلالة البريطانية.

المادة ٩ - يتعهد صاحب السمو الأمير بقبول وتنفيذ ما يمكن أن يعده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة فى المواد القضائية لصيانة مصالح الأجانب، وستدمج هذه الشروط فى اتفاق على حدة يبلغ إلى مجلس جمعية الأمم، وريثما يعقد اتفاق كهذا فلا يؤتى بأجنبى أمام محكمة أردنية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية.

يتعهد صاحب السمو بقبول وتنفيذ ما يمكن أن يعده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة فى المواد القضائية لصيانة القانون وحق القضاء بشأن المسائل الناجمة عن العقائد الدينية للطوائف الدينية المختلفة.

المادة ١٠ - يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يحتفظ بقوات مسلحة فى شرق الأردن. ويمكن أن ينشئ وينظم ويراقب فى شرق الأردن وقوات مسلحة تكون فى رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد، ولتأييد صاحب السمو الأمير فى صيانة السلام والنظام.

ويوافق صاحب السمو الأمير على أن لا ينشئ ولا يحتفظ فى شرق الأردن، وأن لا يسمح بأن ينشأ أو يحتفظ بأى قوات عسكرية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة ١١ - يعترف صاحب السمو الأمير بالمبدأ الذى يعتبر أن تكاليف القوات اللازمة للدفاع عن شرق الأردن عبء على واردات تلك البلاد - تستمر شرق الأردن عند نفاذ هذا الاتفاق على تحمل سدس تكاليف قوة الحدود لشرق الأردن وتتحمل كذلك - حالما تسمح موارد البلاد المالية - فرق الزيادة ما بين تكاليف القوات البريطانية المرابطة فى شرق الأردن وتكاليف هذه القوات فيما لو كانت مرابطة فى بريطانيا العظمى فى الدرجة التى تعتبر هذه القوات - فى نظر صاحب الجلالة البريطانية - مستخدمة فى شؤون شرق الأردن وحدها.

المادة ١٢ - مادامت واردات شرق الأردن غير كافية لسد النفقات العادية لإدارة التى تنفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية - بما فيها أى إنفاق على قوات محلية تكون شرق الأردن عرضة لها بموجب المادة ١١ - فيؤخذ بتدبير إعانة من الخزانة البريطانية على سبيل هبة أو قرض. تعصيذا لواردات شرق الأردن، ويتخذ صاحب الجلالة البريطانية التدابير لدفع فرق الزيادة من نفقات القوات البريطانية فى شرق الأردن إلى الحد والأوان اللذين تظل فيهما واردات شرق الأردن غير كافية لاحتمال زيادة كهذه.

المادة ١٣ - يوافق صاحب السمو الأمير على أن تتخذ وتسن جميع القوانين أو الأوامر والأنظمة التي يتطلبها صاحب الجلالة البريطانية من حين لآخر للقيام بمرامى المادة العاشرة، وأن لا تقبل ولا تسن فى شرق الأردن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة قد تصطدم فى رأى صاحب الجلالة البريطانية بمرمى تلك المادة.

المادة ١٤ - يوافق صاحب السمو الأمير أن يتبع نصيحة صاحب الجلالة البريطانية بشأن إعلان الحكم العرفى فى جميع شرق الأردن، أو فى أى جزء منها وأن يعهد بإدارة ذلك الجزء أو تلك الأجزاء التى قد توضع تحت الحكم العرفى فى شرق الأردن إلى ذلك الضابط الذى قد يرشحه أو أولئك الضباط الذين قد يرشحهم صاحب الجلالة البريطانية من قوات جلالته البريطانية. ويوافق صاحب السمو كذلك على اتخاذ قانون خاص - عند إعادة الحكومة المدنية - يبرىء فيه القوات المسلحة المحتفظ بها صاحب الجلالة البريطانية من تبعة أى تصرف أو اهمال أو تقصير وقع خلال الحكم العرفى .

المادة ١٥ - يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يتولى حق القضاء على جميع أعضاء القوات المسلحة التى يحتفظ بها أو يراقبها صاحب الجلالة البريطانية فى شرقى الأردن، ووفاء للغرض من هذه المادة والمواد الخمس السالفة لفظة (قوات مسلحة) تعتبر شاملة للمدنيين الملحقين بالقوات المسلحة أو المستخدمين فيها .

المادة ١٦ - يتعهد صاحب السمو الأمير بأن يقدم فى كل حين كل تسهيلات لتنقل قوات صاحب الجلالة البريطانية - بما فيها استعمال اللاسلكى والخطوط البرية لمصلحتى البرق والهاتف وحق مد خطوط برية - ولنقل وخزن الوقود والعتاد والذخيرة واللوازم على طرق شرقى الأردن وسككها الحديدية ومعايرها المائية وموانئها.

المادة ١٧ - يوافق صاحب السمو الأمير على أن يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية فى جميع الشؤون المختصة بالامتيازات واستثمار المواد الطبيعية وإنشاء وإدارة سكك الحديد وعقد القروض.

المادة ١٨ - مامن أرض فى شرق الأردن يتنازل عنها أو تؤجر أو توضع بأية طريقة تحت مراقبة أية سلطة أجنبية، وهذا لا يمنع صاحب السمو الأمير من اتخاذ ما قد يكون ضروريا من التدابير لإقامة ممثلين أجنبى ولتنفيذ أحكام المواد السابقة.

المادة ١٩ - يوافق صاحب السمو الأمير على أنه ريثما تعقد اتفاقات خاصة بتسليم المجرمين تختص بشرق الأردن فمعاهدات تسليم المجرمين النافذة بين صاحب الجلالة البريطانية والدول الأجنبية تتناول شرق الأردن.

المادة ٢٠ - ينفذ هذا الاتفاق حالما يبرمه الساميان المتعاقدان بعد قبوله من جانب الحكومة الدستورية التي تؤلف بموجب المادة الثانية، وتعتبر الحكومة الدستورية مؤقتة إلى أن يصدق على الاتفاق على ذلك الوجه، ولا شئ يمنع الفريقين الساميين المتعاقدين من النظر حيناً بعد حين فى نصوص هذا الاتفاق بقصد أى تنقيح قد يلوح أنه مرغوب فيه فى الأحوال التي توجد عند ذلك.

المادة ٢١ - لقد صيغ الاتفاق الحاضر فى لغتين، الانجليزية والعربية وسيوقع مفوض كل من الساميين المتعاقدين على نسختين إنجليزييتين وآخرين عربييتين ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار، وإنما عند الاختلاف بينهما فى تفسير مادة من مواد الاتفاق يكون للصيغة الانجليزية التقدم.

وثقة بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر فى القدس فى هذا اليوم العشرين من شهر فبراير سنة ١٩٢٨ م.

(بولر) (حسن خالد أبو الهدى)

دستور شرق الأردن

وعملاً بما نص عليه فى متن المعاهدة وضع دستور هذه الحكومة بالاتفاق بين دار الإمارة والسلطة البريطانية ونشر يوم ١٦ إبريل سنة ١٩٢٨ وهو فى ٧٢ مادة. وقد جاء فى المادة ١٦ منه أن السلطات التشريعية والإدارية مخولة للأمير عبد الله بن الحسين ولورثته من بعده وأن ولاية العهد فى الذكور من سلالة الأمير وفقاً لقانون الوراثة الخاص. وعلى هذا المنوال تم إنشاء هذه الإمارة نهائياً من وجهة نظر الحقوق الدولية واعترف باستقلالها ووجودها.

الحركة الوطنية فى شرق الأردن

لم يقابل وضع المعاهدة على هذا المنوال وسن دستور منبعت عن أحكامها بالارتياح فى البلاد الأردنية لما فيه من الافتئات على حقوق السيادة الوطنية، ولأنه جاء مخالفا للعهد الشفوية المقطوعة لسمو الأمير عبد الله فى سنة ١٩٢١ وللتصريحات العديدة التى ألقاها الموظفون البريطانيون الرسميون فى شتى المناسبات، فتتادى الوطنيون إلى عقد مؤتمر عام يمثل البلاد وينطق بلسانها وقد عقد هذا المؤتمر فى عمان يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٨ وحضره ١٢٠ مندوبا من الزعماء والرؤساء والمفكرين، فأنكر ما وقع ووضع الميثاق الوطنى الآتى ودعا البلاد إلى التمسك به وتنفيذه وهو:

بالاستناد إلى العهد المقطوعة للعرب عامة من جانب حليفهم بريطانيا العظمى فى أثناء الحرب العامة.

وإلى العهد الرسمية المقطوعة من قبلها لشرق الأردن خاصة وإلى المادة (٢٢) من عهد جمعية الأمم.

وإلى مبادئ الرئيس ولسن الأربعة عشر التى اعترف بها الحلفاء ووعدوا رسميا بتحرير الشعوب المظلومة على أساسها.

وإلى الوعد الرسمى الصادر عن وزارتى خارجية انجلترا وفرنسا سنة ١٩١٨ للبلاد العربية المحررة.

وقد اجتمعا نحن ممثلى الإمارة العربية الأردنية فى مؤتمرنا الوطنى المنعقد فى عمان بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٨ وقررنا ميثاق وطنيا لبلادنا البنود الآتية:

- ١ - إمارة شرق الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة.
- ٢ - تدار بلاد شرق الأردن بحكومة دستورية مستقلة برئاسة صاحب السمو الملكى الأمير عبد الله بن الحسين المعظم وأعقابيه من بعده.
- ٣ - لا تعترف بلاد شرق الأردن بمبدأ الانتداب إلا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد

وهذه المساعدة تحدد بموجب اتفاق أو معاهدة تعقد بين شرق الأردن وحليفة العرب بريطانيا العظمى، على أساس الحقوق المتقابلة والمنافع المتبادلة دون أن يمس ذلك بالسيادة القومية

٤ - تعتبر شرق الأردن وعد بلفور القاضى بإشياء وطن قومي لليهود بفلسطين مخالفا لعهود بريطانيا ووعودها الرسمية للعرب، وتصرفا مضادا للشرائع الدينية والمدنية فى العالم.

٥ - كل انتخاب للنياية العامة يقع فى شرق الأردن على غير قواعد التمثيل الصحيح وعلى أساس عدم مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابى لا يعتبر انتخابا ممثلا لإرادة الأمة وسيادتها القومية ضمن القواعد الدستورية، بل يعتبر انتخابا مصطنعا لا قيمة تمثيلية صحيحة له، والأعضاء الذين ينتخبون على أساسه إذا فصلوا بحق سياسى أو مالى أو تشريعى ضار بحقوق شرق الأردن الأساسية لا يكون لفصلهم قوة الحق المعترف به من قبل الشعب، بل يكون فصلهم جزءا من أجزاء تصرف السلطة الانتدائية وعلى مسؤوليتها.

٦ - ترفض شرق الأردن كل تجنيد لا يكون صادرا عن حكومة دستورية مسؤولة باعتبار أن التجنيد جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية.

٧ - ترفض شرق الأردن تحمل نفقات أية قوة احتلالية أجنبية، وتعتبر كل مال يفرض عليها من هذا القبيل مالا مغتصبا من عرق عاملها المسكين وفلاحها البائس.

٨ - ترى شرق الأردن مواردها إذا منحت حق الخيار بتنظيم حكومتها المدنية كافية لقيام إدارة دستورية صالحة فيها برئاسة سمو الأمير المعظم صاحب الإمارة الشرعى. أما الإعانة المالية التى تدفعها الحكومة البريطانية فإن بلاد شرق الأردن تعتبرها نفقات ضرورية لخطوط المواصلات الإمبراطورية والقوى العسكرية المعدة لخدمة المصالح البريطانية ليس إلا. لذلك فإن هذه الإعانة التى يضاف إليها اليوم قسم من واردات البلاد لتحقيق غايات لا مصلحة لشرق الأردن فيها كما هو الواقع لا تحول بريطانيا العظمى حق الإشراف على مالية شرق الأردن هذا الإشراف المركزى الضار الواقع اليوم، ولهذا فإننا نعتبر الوضع المالى الحاضر المبني على سياسة تخفيف الإعانة المالية عن عاتق المكلف على حساب المكلف الأردنى عبارة عن وضع ضار غير

مشروع لا تتحملة موارد البلاد ومن الواجب إبطاله واستبداله بنظام يؤيد استقلال حكومة شرق الأردن المالي، مقررين أن التصرف المالي الحاضر لا يجوز صدوره عن حليفة غنية كبريطانيا بالنسبة لبلاد فقيرة كشرق الأردن.

٩ - تعتبر بلاد شرق الأردن كل تشريع استثنائي لا يقوم على أساس العدل والمنفعة العامة وحاجيات الشعب الصحيحة تشريعاً باطلاً.

١٠ - لا تعترف شرق الأردن بكل قرض مالي وقع قبل تشكيل المجلس النيابي

١١ - لا يجوز التصرف بالأراضي الأميرية قبل عرضها على المجلس النيابي وتصديقه عليها وكل بيع وقع قبل انعقاد المجلس يعتبر باطلاً.

وألف المؤتمر لجنة تنفيذية من ٢٦ عضواً لمتابعة قراراته والسهر على تنفيذها اختار لرئاسة حسين الطراونة رئيسه وأبلغ نص قراراته إلى الأمير فسلمها إلى المعتمد البريطاني فأرسل إليه يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ الكتاب الآتي:

١ - لى الشرف ياصاحب السمو أن أعيد مع هذا كتاب حسين الطراونة الذى تناولته من يد سموكم.

٢ - أعترف بأنه مما يوجب خيبة الأمل وجود بعض أشخاص لا يحبذون شكل الحكومة الحاضرة التى أقمتموها سموكم بالاتفاق مع الدولة المنتدبة.

٣ - إن العمل الشاق الذى بذل، والصعوبات الجمة التى نالت لجعل الإدارة فى هذا المستوى من الكفاءة والجدارة والحكومة فى هذه الحالة، لو فهمت جيداً لقدرها الجميع قدرها ولأدركوا أيضاً أن إنشاء مجلس خال من موظفى الحكومة للاشتراك فى العمل، وفى مثل هذه الأونة من تطور البلاد يكون مجلبة للكوارث.

٤ - وعندى أنه من الخطر إنشاء مجلس تنفيذى فى الوقت الحاضر وإلى مدة أخرى لا يتألف من كبار موظفى الحكومة، وفضلاً عن ذلك فإن البلاد لا تقدر الآن أن تتحمل رواتب أعضاء مجلس تنفيذى لا يتقلدون مناصب رؤساء مصالح.

فإذا كان الذين قدموا هذا الكتاب الموقع من حسين الطراونة إلى سموكم يطلبون حقيقة خير بلادهم ونجاحها فأنا واثق كل الثقة بأن أحسن وسيلة لذلك أن يؤيدوا التدابير التى أعددتموها لحكومة هذه البلاد.

٥ - ثم إن التقدم نحو الحكم النيابى لا يتم إلا بعد ما يبرهن الشعب على قدرته لتحمل مسؤوليات أكبر.

الوطنيون يحتجون

وفى أواسط شهر ديسمبر سنة ١٩٢٨ زار السير جون تشانسلور المندوب السامى البريطانى لفلسطين عمان فوضع الوطنيون المذكرة الآتية وأرسلوها إليه:

«لنا الشرف أن نقدم هذه المذكرة التى تعبر عن شعور البلاد وأمانيتها وهى تتضمن الأمور الآتية:

- ١ - نعلن باسم الشعب الأردنى احتجاجنا واستياعنا من المعاهدة المعروفة بعد ما أعلن هذا الشعب احتجاجه الوطنى بإجماع الأصوات، ونذكركم بالعهود التى قطعت للعرب عموما ولأهل شرق الأردن بوجه خاص، وبالدم الذى أراقه العرب فى جانب الحلفاء طمعا فى استقلالهم وحریتهم، كما أننا ننتهز هذه الفرصة لإعلان إخلاصنا الدائم أملين أن نحصل على استقلالنا الحقيقى وحياتنا الدستورية فى القريب العاجل.
- ٢ - نحتج بشدة على كل تدخل يقوم به المعتمد البريطانى فى شؤون حكومتنا، ونعلن أن كل القوانين والأوامر والاتفاقيات التى تسنها وتعقدتها الحكومة إنما تقوم على القوة ولا إرادة للشعب بها.
- ٣ - نحتج أيضا على قانون الانتخاب بكامل نصوصه. وذلك لأن هذا القانون بعد تنقيحه حول للمائة والستين ناخبا حق انتخاب المجلس التشريعى الذى يمثل ٢٥ ألف ناخب ومنع عن بعض العشائر حق التمثيل، ومن المعلوم أن مجلسا تشريعى تقاطعه أغلبية السكان لا يكون ممثلا للبلاد.
- ٤ - نستنكر أعمال هذه الحكومة. لأنها سنت قوانين جائرة للضغط على حرية النشر وغير ذلك من الحقوق المعتبرة حقوقا طبيعية للإنسان، وتدخلت فى حرية المحاكم وسجنت أخلص الزعماء وأشدهم أمانة لبلادهم، وخلقت وظائف لأعوانها ملاتها بالجهلة وغير الأكفاء، الأمر الذى نشأ عنه مضاعفة الضرائب، وزاد الطين بلة المبالغ التى تنفق على الجواسيس وعلى بناء قصر فخم للمعتمد البريطانى بينما الحكومة نفسها من غير بناء خاصة».

اللجنة التنفيذية تقاطع الانتخابات

ودعت الحكومة الأردنية الشعب إلى انتخاب المجلس التشريعي المقرر إنشاؤه بحسب أحكام الدستور. فقررت مقاطعة الانتخابات ودعت الأمة إلى عدم الاشتراك فيها، وأرسلت فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٨ البرقية الآتية إلى جمعية الأمم:

«ولما كانت المعاهدة بين بريطانيا العظمى وسمو الأمير عبد الله والدستور الذى سن فى وزارة المستعمرات مجحفين بحقوقنا، فقد احتج الشعب عليهما وبالرغم من احتجاجاتنا إلى الحكومة على قانون الانتخاب المخالف للأصول والموافق لرغائبها، وخلصته جعل ناخب ثانوى لكل ١٥٠ مكلفا، فقد قامت بدعاية ضارة تركز على قوى موظفيها فى المقاطعات وسجلت بطرق متنوعة قسما من الشعب خلافا لرغائبه، ومن السكان الذين لم يتجنسوا بالجنسية الأردنية بعد، وبهذه الطريقة يعملون لجمع المجلس التشريعي لإقرار المعاهدة وتصديقها من مجلس هو وليد انتخابات ستة بالمائة من مجموع سكان شرق الأردن البالغ عددهم ٢٥٠ ألفا ونيفا، فنحتج على ذلك ونطلب توسطكم لإنشاء حالة دائمة تأتلف مع رغائب الشعب وروح الانتداب النزيه المقررة فى جمعية الأمم».

وقد فازت الحكومة بما أرادت، واجتمع المجلس التشريعي فى سنة ١٩٢٩ وأقر المعاهدة.

مؤتمرات اللجنة التنفيذية

وعقدت اللجنة التنفيذية مؤتمرها يوم الإثنين ١١ مارس سنة ١٩٢٩ فى عمان لدرس الموقف فأصدر القرارات الآتية لإبلاغها إلى جمعية الأمم بواسطة اللجنة التنفيذية وهى:

- ١ - أن الحكومة البريطانية لم يتصرف ممثلوها فى شرق الأردن تصرفا ينطبق على روح عهد جمعية الأمم بالنسبة لحقوق السكان ومصالحهم وضمنان حرياتهم المشروعة.
- ٢ - إن مشروع المعاهدة المعروض على شرق الأردن قد أجمعت على رفضه رفضا باتا لمخالفته أمانى البلاد القومية وميثاقها الوطنى ووعود انجلترا الخاصة للعرب وتعهدات الحلفاء بالمحافظة على حقوق الأمم الضعيفة أثناء الحرب العامة.
- ٣ - إن المجلس التشريعي الذى يدعى على الأسس وبالطرق المار ذكرها لا يمثل بلاد شرق

الأردن فى شئى - بل تعتبر مقرراته جزءا من إجراءات التسلط البريطانى غير المشروع.

٤ - إن شرق الأردن تعتبر ميثاقها القومى أصلا فى المطالبة بحقوقها الاستقلالية المشروعة ووضع دستورها على أساس السيادة القومية، وهى تتصل من كل مسؤولة تقع فى البلاد من جراء تعنت ممثلى بريطانيا العظمى فى خروجهم على روح عهد جمعية الأمم إزاء الشعب، وفى عدم تقديرهم أن استرقاق الشعوب لم يعد جائزا فى القرن العشرين بعد جهاد الإنسانية جهادها العام فى سبيل التحرر وبعد أن كانت انجلترا نفسها أول من نادى بإبطال رق الأفراد. بل إنها تعتبر الحكوة البريطانية وحدها هى المسؤولة عن التقهقر الواقع فى هذه البلاد من حيث التشريع والإدارة والجباية المرهقة للفلاح الأردنى، حتى أصبحت شرق الأردن فى موقف محزن من التقهقر الاقتصادى والاجتماعى لا يسعها السكوت عليه.

٥ - باسم الحضارة والإنسانية نلفت نظر جمعية الأمم المحترمة إلى جميع الحقائق المؤلة المتقدمة التى يوقعها ممثلو بريطانيا العظمى باسمها ونرجو إليها إيفاد لجنة حيادية نزيهة للنظر فى هذه الأمور، وتحقيق صحة هذه الشكاوى المؤيدة بالوثائق الرسمية.

ثم عقد المؤتمر الثالث فى إربد يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٣٠ وبعد ما عرض أحوال البلاد الأردنية سياسيا وإداريا واقتصاديا، وبعد المداولة فى جميع هذه الموضوعات من كل نواحيها وفروعها وجد أن الحكومات التى تألفت منذ سنة ١٩٢١ حتى اليوم تألفت مجموعا وأفرادا خلافا للأصول الدستورية، وقامت بأعمال ومقررات تخالف القوانين المرعية والأصول التشريعية وأن ما هو مشهود اليوم فى شرق الأردن من الاضطراب السياسى والفوضى الإدارية والخبط القضائى والأزمات الحادة إنما هو نتيجة محتمة لهذا الوضع الشاذ الذى عليه البلاد، ولعدم استقرار حالة سياسية مرضية فى البلاد تضمن سيادة الأمة وسلطانها ونتيجة للتذبذب الحكومى الذى شهدته البلاد، والذى لا يزال موجودا فيها منذ فصلها عن سورية حتى اليوم وتحقق أن تلافى هذا النقص واصلاح هذه الأخطاء لا يأتى إلا عن طريق حكومة دستورية مسئولة أمام مجلس نيابى ينتخب انتخابا حرا ولذا قرر ما يأتى:

١ - تشكيل حكومة دستورية أمام مجلس نيابى وكل حكومة تشكل على غيرها هذا الأساس لا تكون مشروعة.

٢ - لا تعترف الأمة بمشروعية المجلس التشريعي الذي ألفتة الحكومة غير المشروعة ولا تتقيد بمقرراته.

٣ - لا تعترف الأمة بالتصرفات التي وقعت والتي ستقع من أى سلطة كانت قبل تأليف الحكومة النيابية المنشودة التي تنال ثقة الشعب أو تتمتع بالسيادة والسلطان القومي.

٤ - إبلاغ صورة من هذا القرار للمقامات والسلطات المسؤولة.

٥ - عند عدم تنفيذ هذا القرار يجتمع المؤتمر الأردني الرابع لاتخاذ الطرق السلمية المشروعة لتنفيذ أحكام هذا القرار.

وعقدت اللجنة المؤتمر الرابع في عمان يوم ١٥ مارس سنة ١٩٣٢ فأصدر بعد البحث والمناقشة القرارات الآتية:

١ - عدم الاعتراف بالمعاهدة

٢ - المطالبة بإنشاء حكومة دستورية مسؤولة.

٣ - تخفيف الضرائب إلى حد يتفق مع حالة البلاد.

٤ - الاستغناء عن الموظفين المستعاريين.

٥ - إلغاء القوانين الاستثنائية.

٦ - مقاومة كل سعى يراد به إدخال الصهيونية إلى شرق الأردن.

٧ - مشاطرة البلاد العربية أمانها.

وعقدت اللجنة مؤتمرها الخامس في عمان يوم ٥ يونيو سنة ١٩٣٣ فأقرت القرارات الآتية:

١ - تأليف حكومة وطنية ذات مسؤولية مشتركة على أساس الكفاءة والثقة العامة، وتقوم هذه الحكومة بمفاوضات لتعديل المعاهدة بما يضمن حقوق البلاد.

٢ - استنكار ما تقوم به الصهيونية من دعايات للانتقاص من حقوق شرق الأردن تحقيقاً لمطامعها، ووضع تشريع قاطع لمنع بيع الأراضى لليهود وتعاملهم مع شرق الأردن بأى شكل، وأن يمنع كل يهودى من الإقامة الدائمة.

- ٣ - إلغاء القوانين الاستثنائية لمخالفتها روح التشريع كقانون النفي والإبعاد وقانون منع الجرائم والعقوبات المشتركة.
- ٤ - الاستغناء عن الموظفين المعارين لحكومة شرق الأردن حرصا على الوحدة الإدارية.
- ٥ - معالجة ما وصلت إليه البلاد من سوء الحالة الاقتصادية باتخاذ تدابير خاصة
- ٦ - اتباع سياسة مالية تكفل الاستقرار المالى فى موازنة الدولة.
- ٧ - جباية الضرائب من الشركات الأجنبية صاحبة الامتيازات كما تجبى من الأهلين.
- ٨ - منع التضخم فى تشكيلات الحكومة، وإرجاعها إلى حد يتناسب وحالة البلاد ومقدرتها المالية .
- ٩ - المطالبة بإعادة ينابيع الحمة إلى الأردن كما كانت فى السابق.
- ١٠ - تشجيع رؤوس الأموال العربية بالقيام بمشروعات عمرانية واقتصادية لازدهار البلاد لمنح الامتيازات الاقتصادية.
- ١١ - اعتبار الخط الحجازى وقفا إسلاميا كما هو، وتسليم إدارة هذا الخط إلى لجنة إسلامية لاستثماره والأشراف على شؤونه.
- ١٢ - توسيع نظام التعليم الابتدائى بصورة تسد حاجة البلاد، وتأسيس مدارس للعشائر.
- ١٣ - توحيد الجهود مع البلاد العربية لدرء الأخطار الاستعمارية والصهيونية وتحقيق المبادئ القومية مع السعى لتقرير الاتحاد العربى اللامركزى على قواعد الاتفاق بين حكومات البلاد العربية. على أن يحتفظ كل قطر بخصائصه الداخلية وشكل حكومة

رحلة الأمير عبد الله إلى لندن

ومع ما بذلته اللجنة من جهود فلا يزال الإنجليز متمسكين بموقفهم فى شرق الأردن، ولا يزالون حتى الساعة معارضين فى تعديل بعض نصوص معاهدة سنة ١٩٢٨ رغم اشتراك الحكومة والمجلس التشريعى مع اللجنة فى هذا الطلب. وقد غادر الأمير عبد الله عمان يوم ٣ يونيو سنة ١٩٣٤ إلى إنجلترا لزيارة الحكومة البريطانية والسعى لتعديل المعاهدة ، ولا نعرف ماذا تسفر عنه رحلته هذه من نتائج.



موسی کاظم پاشا الحسینی

٢

فلسطين

نشأة الصهيونية وعد بلفور واعتراف الدول به

كانت فلسطين حتى إعلان الحرب العظمى جزءاً من بلاد العرب الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، وكانت منقسمة من الناحية الإدارية إلى قسمين: يتألف القسم الأول من الأناضول الشمالية ويلحق بولاية بيروت، وهو عبارة عن لواء عكا ولواء نابلس وتتبع الأول أفضية صدد وطبريا والناصرة وحيفا وتتبع الثاني أفضية بنى صعب (طولكرم) وجماعين وجنين. ويشمل القسم الآخر الأناضول الجنوبية. ويتألف من لواء القدس المستقل (أى أنه كان مرتبطاً بوزارة الداخلية مباشرة) وتلحق به أفضية يافا وغزة وبئر السبع.

ولم يكن لليهود امتياز أو تفوق فى خلال العهد العثمانى، وكانوا ينقسمون إلى قسمين: قسم اليهود الوطنيين، وهم متجنسون بالجنسية العثمانية. وقسم اليهود الأجانب وقد أخذ هؤلاء يهاجرون إلى فلسطين فى أواخر القرن التاسع عشر، عاملين على امتلاك الأراضى وإنشاء المستعمرات مما لفت إليهم الأنظار. فوضعت الحكومة العثمانية نظاماً للهجرة إلى فلسطين منعت بموجبها اليهود الأجانب - وكانوا يفدون بكثرة من روسيا ورومانيا - من الإقامة أكثر من ثلاثة أشهر.

والواقع أن حركة الانتعاش اليهودى التى ظهرت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وترمى إلى إنقاذ اليهود وتحريرهم وتجديد ملكهم نمت واتسع نطاقها فى أوائل القرن العشرين بتأييد أغنياء اليهود ومفكريهم. فسافر الدكتور هرتسل أحد زعمائهم يؤمئذ إلى الأستانة (سنة ١٩٠٢) وقابل السلطان عبد الحميد وعرض عليه قرصاً بمليونى جنيه يعقده أغنياء اليهود للحكومة العثمانية مقابل سماحها لليهود بالهجرة إلى فلسطين واستيطانها بلا قيد ولا شرط. فأبى السلطان الأخذ بهذا الاقتراح فعاد المندوب خائباً، ونبهت هذه الحركة الحكومة العثمانية إلى ما وراء الهجرة اليهودية من أخطار فشدها فى مقاومتها، ووضعت لها القيود والشروط، واغتتم الاتحاديون فرصة الحرب العظمى فأرادوا أن يضربوا الحركة اليهودية فى فلسطين ضربة قاضية لما تبينوه من ميل اليهود إلى الحلفاء وتجسسهم لحسابهم. فأعدموا عدداً قليلاً منهم بتهمة الجاسوسية ونفوا عائلات إلى

الاناضول، ولم تغن وسائله هؤلاء ووسائلهم، وقد اعتادوا أن يتوسلوا بها فى كل مناسبة لقضاء أوطارهم ولم تحمل جمال باشا على التساهل معهم، وكان عازماً على مقاومة الصهيونية والقضاء عليها^(١).

نص وعد بلفور

وليس من قصدنا هنا التوسع فى الكلام عن منشأ الصهيونية التاريخى وغايتها، فهناك مطولات من الكتب والرسائل وضعها دعايتها فأسهبوا وأطالوا، وحسبنا أن نقول هنا أن الغاية الحقيقية منها هى إنشاء دولة يهودية فى فلسطين تحيى مجد إسرائيل وتضم شمل اليهود فى العالم. ولقد كان أثر الحرب العظمى كبيراً فى تحول الصهيونية فشمردعايتها لخدمة قضيتهم القومية مستغلين نفوذهم المالى والسياسى فى أوربا وأميركا، فعملوا كثيراً وبدلوا جهوداً لا يستهان بها، ففازوا بوعد بلفور الصادر يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ فكان أول ثمرة مادية من ثمار جهادهم الوطنى، كما كان حجر الزاوية فى بنيانهم القومى، وقد صدر بشكل كتاب أرسله اللورد بلفور وزير الخارجية البريطانية إلى اللورد روتشيلد وهذه ترجمته:

عزيزى

«يسرنى جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك أنها تنتظر بعين الرضى والارتياح إلى المشروع الذى يراد به أن ينشأ فى فلسطين وطن قومى لشعب اليهود وتفرغ خير مساعيها لادراك هذا الغرض، وليكن معلوماً أنه لايسمح بإجراء شىء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التى للطوائف غير اليهودية الموجودة فى فلسطين الآن، أو بالحقوق التى يتمتع بها اليهود فى البلدان الأخرى وبمركزهم السياسى فيها».

ونشرت جريدة الجويش كرونكل اليهودية التى تصدر فى لندن هذا الكتاب يوم ٦ نوفمبر، وأذاعته شركة روتر فى الأفاق يوم ٨ منه فقابله اليهود بالارتياح وواصلوا السعى عند الحكومات الأوربية الأخرى لحملها على تأييده والاعتراف به، وكانت الحكومة الفرنسية هى الثانية التى اعترفت به، فقد نشر فى باريس يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٨

١ - كان اليهود حتى إعلان الحرب العظمى ينزلون من فلسطين منطقة القدس ومنطقة يافا وحيفا وصفد وطبريا وكان مجموعهم ٥٤ ألفاً.

البلاغ الرسمي الآتى:

«استقبل المسيو ستيفان بيشون وزير الخارجية المسيو سوكولوف ممثل الجمعيات الصهيونية، فأعرب له عن ارتياحه إلى التضامن المشهود بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية فى قضية إسكان اليهود فى فلسطين».

وفى يوم ١٩ مايو سنة ١٩١٨ أبلغ المركز أمبريالى سفير ايطاليا فى لندن المستر سوكولوف باسم حكومته «أنها مستعدة لتسهيل العمل الخاص باتخاذ فلسطين مقرا لليهود».

وفى يوم ٣١ اغسطس سنة ١٩١٨ أعرب الرئيس ولسن للاخام ستيفان فيز أحد زعماء الحركة الصهيونية فى أميركا عن ارتياحه إلى النجاح الذى أدركته الصهيونية. فعد ذلك موافقة ضمنية منه على وعد بلفور.

اللجنة الصهيونية واختصاصاتها

وألف اليهود فى سنة ١٩١٨ لجنة برئاسة الدكتور وايزمن تمثل جميع عناصرهم وحددوا اختصاصاتها وأغراضها بما يلى:

- ١ - تكون حلقة اتصال بين الحكومة البريطانية ويهود فلسطين.
- ٢ - تسهل عودة المهاجرين والمنفيين إلى فلسطين.
- ٣ - تساعد على تعمير المستعمرات اليهودية وتنظيم أمور اليهود بالإجمال فى فلسطين.
- ٤ - تساعد الجمعيات والمدارس والمعاهد اليهودية فى فلسطين لتستأنف أعمالها.
- ٥ - توثق عرى المودة بين اليهود والعرب.
- ٦ - تضع التقارير فيما يمكن عمله للاستعمار اليهودى.
- ٧ - تنظر فى إنشاء جامعة يهودية.

اتصال اليهود بالأمير فيصل

وفى شهر أبريل سنة ١٩١٨ وصل إلى الأسكندرية وفد اللجنة الصهيونية برئاسة الدكتور وايزمن، ويتألف من جوزيف كوينى وليون سيمون وإسرائيل سيف وسلفان ليفى

لزيارة فلسطين والاشراف على الحالة فيها، وصحبهم فى رحلتهم هذه الما جور اورمسبى جور من وزارة الحربىة البريطانىة - وزير المستعمرات بعدئذ - بصفة ضابط الارتباط السياسى البريطانى لدى اللجنة الصهيونىة يساعده الكابتن جيمس روتشلد فزاروا القدس وساتقبلتهم السلطة البريطانىة رسمىا، وأدب لهم المستر ستورس حاكم القدس يومئذ مأدبة رسمىة.

واغتتم الدكتور وايزمن الفرصة فقصد يوم أول يونيو سنة ١٩١٨ العقبه فزار الأمير فىصلا وبسط له أغراض الصهيونىة ورغبته فى التعاون مع العرب، فكان الأمير كئبر الحذر - كما تقول المصادر الصهيونىة - ولم يبد رأىا حاسما .

ولما رحل الأمير رحلته الأولى إلى أوروبا فى خريف سنة ١٩١٨ لحضور مؤتمر الصلح ونزل باريس جاءه المستر سوكلوف أحد زعماء اليهود مرحبا وطالبا منه أن يظهر عطفا على القضية اليهودىة فصرفه بلطف.

وسافر الأمير بعد ذلك إلى لندن فزاره عظماء اليهود الإنكليز وفى مقدمتهم السير الفريد موند والسير هربرت صموئيل والورد بركنهد (وزير الحقانىة البريطانىة) وتظاهروا بالعطف على العرب وقضيتهم وأظهروا استعدادهم لتأييدها بنفوذهم وطلبوا إليه أن يوقع على بيان كتبوه باللغة الإنكليزية وقالوا إنه ينطوى على اظهار العطف على فكرة الوطن القومى، فوقعه الأمير باللغة العربىة بعد أن كتب عليه مانصه «مشتترطا أن ينال العرب استقلالهم من رفح حتى طوروس وخليج العجم» ولما سألهم بعضهم لماذا عجل فى التوقيع أجاب لقد اشترطنا لتأييدهم انشاء مملكة عربىة فإذا أنشئت فلا يهمننا شىء ويقول اليهود إن البيان الذى وقع عليه الأمير يومئذ ينطوى على الاتفاقىة الآتىة:

صاحب السمو الملكى الأمير فىصل ىمثل ويعمل لصالح مملكة الحجاز العربىة والدكتور حاييم وايزمن ىمثل ويعمل لصالح الجمعىة الصهيونىة مع ذكرهما القرابة العنصرىة والروابط القدىمة الكائنة بين العرب واليهود وإدراكهما أن أضمن وسيلة لتحقيق أمانىهم القومىة هى التعاون لترقىة الدولة العربىة وفلسطين، وبما أنهما يرغبان زيادة على ذلك فى تأييد التفاهم الطيب القائم بينهما اتفقا على المواد الآتىة:

المادة الأولى - الدولة العربىة وفلسطين فى جمىع علاقاتهما وأعمالهما يجب أن يسودهما التفاهم بأشد اخلاص وحسن إرادة، ولهذه الغاىة سىعين فى حىنه وكلاء عرب

ويهود موثوق بهم ومؤيدون في البلدين المشار اليهما.

المادة الثانية - تحدد الحدود النهائية بين الدولة العربية ولفلسطين بواسطة لجنة يتفق عليها حالما تتم مفاوضات مؤتمر الصلح.

المادة الثالثة - تؤخذ جميع التدابير وتعطى أفضل الضمانات لتطبيق تصريح الحكومة البريطانية الصادر يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ حين وضع دستور حكومة فلسطين.

المادة الرابعة - تتخذ كل التدابير لتشجيع وتنشيط الهجرة اليهودية إلى فلسطين بمقياس كبير وبالسرية الممكنة لإسكان المهاجرين في الأراضي، وتضان حقوق الفلاحين العرب ويساعدون في تقدمهم الاقتصادي.

المادة الخامسة - لا يوضع نظام أو قانون يمنع أو يحول بأية طريقة دون ممارسة الأديان بحرية كاملة. ويسمح أيضاً بدون قيد ولا شرط بحرية العقائد والعبادات بدون تمييز أو تفضيل وتمارس الحقوق المدنية والسياسية.

المادة السادسة - تكون المقدسات الإسلامية تحت إشراف إسلامي.

المادة السابعة - ترسل الجمعية الصهيونية إلى فلسطين لجنة من الخبراء لدرس قابلية البلاد الاقتصادية وتقديم تقريراً عن أفضل الوسائل لتحسينها وتضع الجمعية الصهيونية هذه اللجنة تحت تصرف الحكومة العربية لدرس قابلية الملكة العربية الاقتصادية وتقديم تقرير عن أفضل الوسائل لتحسينها. وتستخدم الجمعية الصهيونية خير جهودها لمساعدة الحكومة العربية في إعداد الوسائل لتحسين الموارد الطبيعية والقابلية الاقتصادية في بلادها.

المادة الثامنة - يوافق الفريقان المتعاقدان على العمل باتفاق وتآلف لضمان تحقيق هذا الاتفاق أمام مؤتمر الصلح.

المادة التاسعة - تحكم الحكومة البريطانية في كل خلاف يبدو خلال تطبيق أحكام هذا الاتفاق.

وتقول المصادر اليهودية أن الأمير وضع التحفظ الآتي على هذا الاتفاق:

إذا توطدت دعائم الحكومة العربية كما طلبت في كتابي بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩١٨

إلى وزارة الخارجية البريطانية فأقوم بما كتب فى هذه الاتفاقية وإذا أجريت تبدلات فلا أكون مسؤولاً عن عدم قيامى بما جاء فيها.

وينفى الذين وافقوا الأمير فى رحلته إلى لندن وحضروا الاجتماع فى فندق كارلتون الذى يقول الصهيونيون إن الاتفاق وقع فيه وجود هذا الاتفاق بهذا الشكل ويقولون إن الأمير وقع بياناً عادياً لايزيد فى مضمونه عما قلناه أنفاً. وقد تحدى بعضهم الصهيونيين حينما أذاعوا هذا الاتفاق لنشر متنه مع توقيع الأمير فيصل عليه فلم يفعلوا.

بيان للأمير ينفى الاتفاق

على أن جريدة الجويش كرونكل وهى لسان الجمعية الصهيونية فى إنكلترا نشرت يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ بياناً للأمير فيصل نفسه عالج فيه المسألة اليهودية بصراحة فقال: «يجب أن تظل فلسطين جزءاً من سورية فليس بينهما حد طبيعى ولافاصل، ومايؤثر فى الواحدة يؤثر فى الأخرى. ويجب أن يؤثر فيها فالعرب يرون فلسطين ولاية عربية ولايرونها بلاداً قائمة بنفسها ونحن نسعى لننشئ إمبراطورية عربية تتألف فى أقل ما يكون من العراق وسورية وفلسطين.

«وقد قيل لى أن جميع اليهود يعتمدون على التصريح الذى فاه به المستر بلفور ويتطلعون إلى إنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين - أى أن تصير فلسطين دولة يهودية ولاريب أن هذه الأمانى تناقض أفكار العرب ولاترضيهم. فأتناشد اليهود وهم ساميون قبل العرب طالباً معاونتهم إيانا فى انشاء المملكة العربية حتى إذا كثر عدد اليهود فى فلسطين تيسر أن تجعل ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة العربية».

فلو كان مايقوله الصهيونيون عن وجود ذلك الاتفاق صحيحاً لما نشر هذا التصريح وهو يناقضه على خط مستقيم.

اليهود ومؤتمر الصلح

ولقد كان من جراء مساعى اليهود ونشاطهم فى أوروبا أن قرر مؤتمر الصلح سماع أقوال مندوبيهم والوقوف على آرائهم فى القضية الصهيونية. فتكلم يوم ٢٧ فبراير سنة

١٩١٩ أمام المؤتمر الدكتور وايزمن والمستر سوكولوف باسم الجمعية الصهيونية العالمية
والمسيو أندره مسبير وباسم الجمعية الصهيونية فى فرنسا والمسيو سيليفان ليفى الأستاذ
فى كوليج دى فرانس باسم اللجنة الصهيونية وهو عضو فيها والمسيو أوسيشكين باسم
يهود روسيا، وقد اتفقت كلمتهم جميعا على المطالبة بانشاء جمهورية يهودية فى فلسطين
تحت وصاية جمعية الأمم.

العرب والحركة الصهيونية وبريطانيا الجمعيات الإسلامية المسيحية والمؤتمرات الوطنية

ظلت فلسطين من ابتداء الحرب العظمى فى سنة ١٩١٤ حتى ختامها فى سنة ١٩١٨ ميدانا لتطاحن الجيوش المتحاربة، فقد اتخذها الترك فى أول الأمر قاعدة لجيوشهم الزاحفة على قناة السويس، فكانوا يغيرون منها على مراكز الإنكليز فى الصحراء وعلى ضفتى القناة نفسها، وتبدل موقف الجيش البريطانى بعد سنة ١٩١٦ وبعد إعلان الثورة العربية واشترك العرب فى الحرب إلى جانب الحلفاء، فصار مهاجما بعد ما كان مدافعا فكر على الترك فى فلسطين من الجنوب كما كر عليهم الجيش العربى من الجنوب الشرقى وظلا يقاتلهم حتى أخرجوهم من فلسطين والشام فى أواخر أيام الحرب وساقوهم حتى حدود الأناضول.

ولم تتح لعرب فلسطين الفرصة الكافية للإعراب عن رأيهم فى السياسة الجديدة التى يراد تنفيذها فى بلادهم، بسبب حالة الحرب وماتستلزمه من تدابير استثنائية اعتمد عليها الإنكليز بعد دخولهم البلاد، اعتماد الترك عليه من قبل، فظل وعد بلفور مكتوما عن عامة الشعب الفلسطينى بالإجمال حتى دخول الإنكليز القدس يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ أو حتى وصول اللجنة الصهيونية فى إبريل سنة ١٩١٨ وهو الأصح.

أول احتجاج على السياسة الجديدة

وربما كان المرحوم كامل أفندى الحسينى مفتى القدس فى تلك الأيام هو أول فلسطينى احتج على السياسة البريطانية الجديدة المنطوية على وعد بلفور، فقد شهد المأدبة الرسمية التى أديها المستر ستورس حاكم القدس يوم ٢٧ إبريل سنة ١٩١٨ ولوفد اللجنة الصهيونية وسمع مادار فيها من خطب عن المستقبل الذى يعدونه لفلسطين فاحتج وانسحب، أما فى مصر فقد زار وفد من كبار السوريين المندوب السامى البريطانى محتجا على الوعد حين إعلانه.

تأليف الجمعيات الإسلامية المسيحية

ولم يكد كابوس الحرب يختفى عن الأنظار وتخف وطأة الأحكام العرفية حتى شمر عرب فلسطين للمقاومة - فألفوا فى كل مدينة من مدنهم جمعية ضمت كبار مسلميهم ومسيحييهم، فقد اتفق الفريقان على مقاومة الخطر الصهيونى الفاجر فاه لابتلاع فلسطين والقضاء على عريها وأطلقوا عليها اسم الجمعيات الإسلامية - المسيحية ولاتزال قائمة حتى الآن.

واتجهت أنظار الفلسطينيين فى هذه المرحلة نحو دمشق لأنهم أدركوا أن مصلحتهم هى فى الانضمام إليها والاستعانة بها، فبلادهم جزء لايتجزء من سورية وعقدت الجمعيات الإسلامية المسيحية مؤتمرا فى يافا يوم ١٢ فبراير سنة ١٩١٩ اشترك فيه ٣٦ مندوبا فقرروا باتفاق ٣٠ رأيا ضم فلسطين إلى سورية.

فلسطين واللجنة الأمريكية.

وتجلت فكرة الانضمام إلى سورية فى أثناء اللجنة الأمريكية لفلسطين فى شهر يونيو سنة ١٩١٩ فقد اتفقت الكلمة على طلب الاستقلال التام لفلسطين ضمن الوحدة السورية وعلى رفض وعد بلفور والانتداب البريطانى(راجع تقرير اللجنة الأمريكية فى الجزء الثانى).

المؤتمرات الوطنية الفلسطينية

ورأى زعماء فلسطين ومفكروها أن يستعينوا بالمؤتمرات الوطنية يعقدوها فى الظروف المناسبة للدفاع عن قضيتهم وإسما ع صوتهم، ولوضع الخطط التى يسيرون عليها فى جهادهم، فعقدوا سبعة مؤتمرات حتى الآن هذا مؤجز تاريخها.

١ - المؤتمر السورى العام

ولما كانت فلسطين على اختلاف طوائفها وبلداتها قد اشتركت فى المؤتمر السورى العام المعقود فى دمشق يوم ٨ يونيو سنة ١٩١٩ إذ أرسلت إليه كل مدينة من مدنهم نوابا

يمثلونها، وكان مما قرره المؤتمر رفض الهجرة الصهيونية، وعدم الاعتراف بوعده بلفور. فقد قرر الفلسطينيون اعتبار هذا المؤتمر أول مؤتمر وطنى عقده واتخذوا قراراته قاعدة للسياسة الوطنية التي يسيرون عليها في نضالهم ولانراننا في حاجة إلى إعادة نشرها فهي مندمجة في قرار ٨ مارس سنة ١٩٢٠ التاريخي (انظر المنشور في الجزء الثاني).

٢ - المؤتمر الفلسطيني الثاني

عقد هذا المؤتمر في دمشق وفي دار النادي العربى يوم الجمعة ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٠ ويحث في الشؤون الآتية:

١ - فلسطين والوحدة السورية.

٢ - الحكومة الوطنية التي تنوى الحكومة المحتلة تأليفها، وماذا يجب اتخاذه في شأنها.

٣ - الهجرة الصهيونية وماذا يجب اتخاذه لصد تيارها.

٤ - علاقة فلسطين بالسلم العام.

وقد اشترك في هذا المؤتمر مندوبو اللجنة العليا للدفاع الوطنى بدمشق ومفوضو الأحزاب السياسية، وهى الوطنى السورى والاستقلال العربى والاتحاد السورى والعهد السورى الديمقراطى والعهد العراقى والنادى العربى وجمعية النهضة الأدبية وزعماء الدنادشة وحران والكرك وشيوخ بنى صخر وغيرهم، فأقر أربع قرارات هذا نضها:

١ - إن أهالى سورية الشمالية والساحلية ماخطر لهم في وقت من الأوقات أن يعتبروا سورية الجنوبية - أى فلسطين قطعيا غير سورية، وكما أثبتوا ذلك في مقررات مؤتمريهم السورى فهم الآن يثبتون هذا القرار مرة ثانية.

٢ - إن أهالى سورية الشمالية والساحلية اعتبروا ويعتبرون الخطر الصهيونى إذا تمكن في فلسطين يبتلع كيانها السياسى مع الزمن، وهذا ماحملهم على المجاهرة برفض الهجرة الصهيونية أمام اللجنة الأميركية، فهم الآن يثبتون مرة ثانية هذا القرار ويرفضون جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود، ويلتمسون من حكومتهم العربية أن ترفض رسميا هذا الوعد ولو صادقت عليه بقية حكومات الحلفاء والسعى لأجل ذلك، ومقاطعة

اليهود اقتصاديا فى مناطق سورية الثلاث.

٣ - إن أهالى سورية الشمالية والساحلية يرفضون أى حكومة وطنية فى فلسطين قبل أن تعترف الحكومة المحلية بمطلبى الفلسطينيين اللذين قدموهما للجنة الأمريكية من عدم فصلها عن سورية أولا، ومنع المهاجرة الصهيونية ثانياً، ويرفضون كل قرار يقرره الوطنيون فى الاجتماع الذى تعقده الحكومة المحتلة فى القدس. لأن هذا القرار يعتبر أنه وقع بالضغط وبقوة الحراب.

٤ - تنتم للقرارات الثلاثة السابقة - وبما أن الحركة الوطنية القائمة فى البلاد للمطالبة باستقلال سورية بحدودها الطبيعية - وبما أن أوروبا فى جميع تليغاتها ومنشوراتها تفصل كلمة فلسطين عن سورية تقريراً للناس. فلذلك أهل سورية الشمالية والساحلية دفعا لكل التباس فى مغزى أعمالهم السياسية يقررون أن هذه الحركة كما هى موجهة لإخراج المحتلين من الساحل، كذلك هى موجهة أيضاً لإخراج المحتلين من فلسطين وأن اللجنة الوطنية يرجى منها أن تدعى من الآن فصاعداً لجنة الدفاع الوطنى العربى عن سورية وفلسطين.

٣ - مؤتمر حيفا الثالث

غادر مندوبو فلسطين فى المؤتمر السورى دمشق عائدين إلى بلادهم يعد نكبة العرب الكبرى فى ميسلون، ويعد ماخابت آمالهم من جهة الحكومة الفيصلية، ولما كان لا بد من وضع خطة للحركة الفلسطينية فى المرحلة الجديدة فقد اتجهت أنظار الزعماء والمفكرين إلى عقد مؤتمر ينظم العمل. وبعد مباحثات تم الاتفاق على أن يجتمع المؤتمر فى حيفا. فعقد يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وأطلقوا عليه المؤتمر الثالث إضافة إلى المؤتمر السورى العام، وإلى المؤتمر الفلسطينى الثانى المعقودين فى دمشق.

ودارت مباحثات فى هذا المؤتمر انتهت بالاتفاق على المطالبة بالمواد الآتية:

١ - رفض انتداب بلفور.

٢ - منع الهجرة اليهودية.

٣ - انشاء حكومة وطنية لفلسطين.

وقد اختار هذا المؤتمر لجنة تنفيذية عهد إليها بالسعى لتنفيذ قراراته ومتابعتها والاشراف على الحركة الوطنية، واختار موسى كاظم باشا الحسينى رئيس المؤتمر رئيسا لها، وكانت تتألف من السادة عارف الدجانى والشيخ سليمان الفاروقى وتوفيق حماد وإبراهيم الشماس والدكتور يعقوب برتقش ومعين الماضى وعبد الفتاح السعدى.

٤ - مؤتمر القدس الرابع

ودعت اللجنة التنفيذية إلى عقد مؤتمر رابع عقد فى القدس يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ لانتخاب وفد يسافر إلى أوروبا لبسط القضية الفلسطينية على مسامع الرأى العام المتمدن، وبيان مايلحقه تنفيذ السياسة الصهيونية المدمجة فى وعد بلفور من شديد الضرر بفلسطين وأهلها، وذلك قبل أن يبت رسميا فى الانتداب.

وقد تم انتخاب هذا الوفد وتألف كما يأتى:

موسى كاظم باشا الحسينى رئيسا وتوفيق حماد وأمين التميمى ومعين الماضى وإبراهيم الشماس وشبلى الجمل أعضاء. وفى يوم أول يوليو سنة ١٩٢١ غادر الإسكندرية قاصدا لندن فقابل ولاة الأمور فيها وبت دعاية طيبة لبلاده.

اتحاد الوفدين السوريين والفلسطينى وقرارهما

واتصل الوفد الفلسطينى وهو فى أوروبا بوفد الاتحاد السورى وعقدوا يوم ٢٥ أغسطس من تلك السنة مؤتمرا (المؤتمر السورى الفلسطينى) فى جنيف استمر نحو ٢٥ يوما وضعوا فى ختامه بيانا مفصلا قدموه إلى رئيس جمعية الأمم وأعضائها وطلبوا تحقيق المطالب الآتية:

- ١ - الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومى لسورية ولبنان وفلسطين.
- ٢ - الاعتراف بحق هذه البلاد فى أن تتحد معا بحكومة مدنية مسئولة أمام مجلس نيابى ينتخبه الشعب، وأن تتحد مع باقى البلاد العربية المستقلة فى شكل ولايات متحدة فيدارسيون.

٣ - إلغاء الانتداب حالا .

٤ - جلاء الجنود الفرنسية والإنكليزية عن سورية ولبنان وفلسطين .

٥ - إلغاء تصريح بلفور .

٥ - مؤتمّر نابلس الخامس

عقد هذا المؤتمر يوم الثلاثاء ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ بدعوة اللجنة التنفيذية لسماع أقوال الوفد العائد من لندن وتقرير الخطة السياسية الجديدة وتلى فيه بيان الوفد . وقد جاء فيه أنه قصد لندن بطريق رومة فقايل قداسة البابا وشكره على دفاعه عن فلسطين ونال وعدا وثيقا بأنه لايفتر عن دفاعه . ثم أشار إلى مآدار بينه وبين الحكومة الإنكليزية من مكاتبات ومراسلات ومباحثات ، وختم تقريره بقوله إن سياسة إنكلترا الخاصة بالقضية الصهيونية لاتزال على حالها لم يحدث فيها تعديل جوهري ، وأن صك الانتداب جاء معززا لها . وقال إن الحكومة البريطانية لاتزال مصرة على تنفيذ سياستها غير ملتفتة إلى عهدها للعرب . ومصدر ذلك تفرق كلمة هؤلاء وتشنت شملهم . وقال إنه يرى الأخذ بالاقترحات الآتية:

- ١ - تنمية التضامن بين العرب وتوطيده بطريقة عملية تأتي بالفائدة المنشودة ، واجتناء ثمة تنشيط النهضة الاقتصادية وتوسيع نطاق العلم والزراعة .
 - ٢ - بذل الاهتمام لتوثيق عرى الاتحاد بإخواننا العرب وإعلان ذلك لدحض الزعم الفاسد بتشتت شملهم المبني على الوهم بأن كل مقاطعة من مقاطعاتهم فى عزلة عن الأخرى فيقصر أمل الطامعين فى هذه الأمة ويعتقدون أنها ليست لقمة سائغة .
 - ٣ - إرسال برقية شكر إلى جلالة الملك حسين لما أبداه وبيديه من العناية أولا وآخرا بالقضية العربية عامة والفلسطينية خاصة ، مع استمداد تلك العناية الهاشمية .
 - ٤ - ارسال وفد إلى ملوك العرب وأمرائهم لإيقافهم على الظلم الواقع والبحث عن فوائد الاتفاق والتفاهم .
- ووضع المؤتمر عند ختامه الميثاق الوطنى الآتى . وقد أقسم جميع الأعضاء على التقيد به

وتنفيذه وهو: «نحن ممثلى فلسطين أعضاء المؤتمر العربى الخامس نقسم أمام الله والأمة والتاريخ بأن نواصل المساعى المشروعة لتحقيق الاستقلال والاتحاد العربى ورفض الوطن اليهودى والمهاجرة الصهيونية».

ووقف موسى كاظم باشا الحسينى رئيس المؤتمر فى الجلسة وقال بصوت جهورى: أعاهد الله والشرف والإنسانية على مقاطعة المجلس التشريعى الذى قررت الحكومة إنشاءه فهل تعاهدوننى على ذلك؟ فوقف جميع الأعضاء مع المستمعين صائحين: إتنا نعاهدك على ذلك ولنفقد الأولاد والأحفاد إذا لم نقاطعه.

٦- مؤتمر يافا السادس

دعت اللجنة التنفيذية إلى عقد هذا المؤتمر فى يافا لتنظيم الحركة الوطنية طبقا للتحويل الجديد الذى حدث على أثر رفض الأمة الاشتراك فى المجلس التشريعى - كما سيأتى بيانه فعقد هذا المؤتمر صباح السبت ١٦ يونيو سنة ١٩٢٣ وتلى بيان الوفد الفلسطينى إلى أوروبا بالحضور مؤتمر الصلح، والدفاع عن قضية فلسطين، وبسط مطالب أهلها^(١) ثم بحث فى مشروع المعاهدة العربية - البريطانية لحل المشكلة الفلسطينية وتصفية عهد بريطانيا للعرب (سيأتى الكلام على هذا المشروع فى الباب الثالث عند البحث فى سقوط الدولة الهاشمية) فقرر رفضه، وهذا نص القرار الذى قرره:

«قرر المؤتمر العربى الفلسطينى السادس المنعقد فى يافا والممثل للأمة رفض مشروع المعاهدة الإنكليزية - العربية المقدم لجلالة الملك حسين والذى نشرت حكومة فلسطين خلاصته، لأنه مخالف للعهد المقطوع للعرب ولحقوق الشعب الفلسطينى، والمطالبة بإلغاء السياسة الصهيونية وبإنشاء حكومة وطنية نيابية مستقلة، ورفض كل مشروع لا يضمن تحقيق مطالب الأمة».

١ - قررت اللجنة التنفيذية فى اجتماع عقده فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ إرسال وفد إلى لوزان ولندن للدفاع عن قضية فلسطين حين اجتماع مؤتمر الصلح بين الترك والطفاء لحل القضية الشرقية. وقد رأس موسى كاظم باشا الوفد وتآلف من أمين التميمي والحاج توفيق حماد وشبلى الجمل ووصل إلى القاهرة يوم ٦ نوفمبر فاجتمع إلى أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى، وتم الاتفاق فى جلسة رسمية عقدت يوم ٧ منه على توحيد عمل الوفدين: وقد فلسطين ووفد سورية، وفى يوم ٨ منه غادر الوفد مصر إلى تركيا فاجتمع إلى أقطاب الترك، ثم قصد لوزان وحال الحلفاء دون دخوله المؤتمر وبسط قضيته، فاكتمل بنشر الدعاية لها بين رجال المؤتمر والعاملين فيه، ثم قصد لندن واتصل برجال الحل والعقد فيها داعيا إلى انصاف فلسطين ورد حقوقها.

وأصدر المؤتمر قرارات عديدة تدور فى هذه الدائرة وانفض تاركها للجنة مواصلة العمل، وانتخب وفدا يسافر إلى لندن على الفور ليكون فى جانب الدكتور ناجى الأصيل (مندوب الملك حسين) فى أثناء المفاوضات التى تدور بينه وبين وزارة الخارجية لعقد المعاهدة العربية والدفاع عن قضية فلسطين طبقا لقرارات مؤتمر يافا، وقد رأس موسى كاظم باشا الوفد فبلغ لندن يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٣ وظل فيها حتى ١٣ سبتمبر فعاد إلى فلسطين بدون جدوى لإخفاق تلك المفاوضات.

٧ - مؤتمر القدس السابع

اجتمع هذا المؤتمر يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ فى دار اللجنة التنفيذية وشهده ٢٥٠ مندوبا يمثلون جميع المناطق والأحزاب، فقرر المطالبة بحكومة برلمانية وتحية الجمعية التأسيسية فى سورية وشكر الوفد السورى فى أوروبا والاحتجاج على كثرة الموظفين الإنكليز فى الحكومة الفلسطينية وعلى إعطاء امتياز البحر الميت لشركة أجنبية وعلى تفضيل العمال اليهود على العمال العرب فى الأشغال الحكومية، والمطالبة بوقف سن القوانين ريثما تؤلف الحكومة البرلمانية، وأرسل المؤتمر برقية لمواصلة العمل برئاسة موسى كاظم باشا الحسينى.

٨ - المؤتمر الثامن

وبذلت مساع جمة لعقد المؤتمر الثامن لم تكمل بالتجاح حتى الآن لأسباب عديدة، على أن اللجنة التنفيذية عقدت جلسة عامة يوم ٧ إبريل سنة ١٩٣٣ فى القدس فقررت بالإجماع توجيه الدعوة إلى عقد المؤتمر الثامن يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ وتنظيم اللجنة التنفيذية على أساس مالى جديد ووضع نظام داخلى لها.

الانتداب البريطاني لفلسطين

أنشأ البريطانيون على أثر احتلالهم لفلسطين حكما عسكريا صارما، فكان لهم فى كل بلد ضابط عسكري يحكمها، وكان على رأس هؤلاء ضابط عسكري كبير مقره فى القدس ويلقب الحاكم العام للمنطقة الجنوبية من أراضى العدو المحتلة، يستمد السلطة والنفوذ من القائد العام للحملة المصرية.

ولما تم الاتفاق بين الفرنسيين والإنكليز على اقتسام هذه البلاد - وقد أسهبنا فى الكلام عن ذلك فى الجزء الثانى - وأصدر مجلس الحلفاء الأعلى قراره يوم ٢٥ إبريل سنة ١٩٢٠ بانتداب إنكلترا لفلسطين، دعا حاكم القدس رؤساء الطوائف وأعيان البلاد إلى اجتماع عقد فى داره يوم ٢٩ إبريل من تلك السنة وتلا عليهم البيان الآتى:

«قرر المجلس الأعلى انتداب دولة لفلسطين، وأن يدمج عهد بلفور بإنشاء وطن قومى لليهود فى معاهدة الصلح مع تركيا، وقد عرض هذا الانتداب على بريطانيا فقبلته وهى تحكم البلاد لخير سكانها، وأتلو عليكم وعد بلفور وأقول لكم إن إدماجه فى صك الانتداب يعنى عدم التعرض للعادات الدينية والأماكن المقدسة، وعدم تقييد شىء من الحرية الدينية بشرط المحافظة على النظام والأمن العام، ويسمح للمهاجرين بدخول البلاد على قدر حاجتها إلى النمو والارتقاء، وتسيطر حكومة بريطانيا على المهاجرة ولايخرج أصحاب الأملاك الحاليون عن أملاكهم ولاتنزع منهم ولا تمنح امتيازات اقتصادية لأفراد أو جماعات - إذا كان فى منحها ضرر لغيرهم، فالحكم سيكون للحكومة البريطانية ولايسمح بحال من الأحوال لأقلية أن تسيطر على الأكثرية من السكان. ومتى حان الوقت لإنشاء شكل من أشكال الحكم النيابى فى هذه الحالة تعقد الأمال العظيمة على زيادة اليسر لجميع سكان البلاد. وقد صدر هذا القرار بعد طول انتظار. فيجب انهاء الخلافات السياسية والاضطرابات، وعلى جميع الفلسطينيين الحقيقيين أن يتباروا لخدمة فلسطين وخير الأجيال المقبلة».

الاحتجاج على فرض الانتداب

وقد احتجت الجمعيات الإسلامية - المسيحية فى جميع أنحاء فلسطين على قرار المجلس الأعلى بفرض الانتداب خلافا للعهود المقطوعة للعرب، ووضعت مضابط أرسلتها إليه ونكتفى بإثبات الاحتجاج المرسل من جمعية القدس قالت:

«نحن أعضاء الجمعية الإسلامية - المسيحية الممثلة لجميع أهالى لواء القدس نحتج على القرار الصادر من مؤتمرهم بخصوص مستقبل فلسطين، ونرفضه رفضا باتا لما فيه من الإجحاف بحقوقنا المقدسة، ونعلن أننا لانتخلى عن مطالبنا المنحصرة فى استقلال سورية المتحدة من طوروس إلى رفح، ورفض الهجرة الصهيونية رفضا باتا، وعدم فصل فلسطين عن سورية للأسباب الآتية:

١ - لأننا لم نقاتل الترك الذين تجمعننا وإياهم الرابطة الشرقية ونحارب بجانب الحلفاء لنعطى بلادنا هدية لأناس أجنب عنها، وليس لهم حق من حقوق التملك، فيها بل لننال حقنا من الاستقلال فى الحياة.

٢ - لأن فصل فلسطين عن سورية يضر بمصالح البلاد الاقتصادية والعمرانية وبمصالح الوطنيين القومية والمحلية.

٣ - لعدم كفاية أراضى البلاد لأهلها الوطنيين الذين هم فى ازدياد مستمر. سيما وفى النية الاهتمام بأمر إسكان وتحضير القبائل القاطنة فيها.

٤ - لأن الهجرة ستزيد النفوس وتسبب المجاعات وتؤهل البلاد لحالة الشغب والثورة الدائمين.

٥ - لو لم يكن دخول الأجنبى مضرا بمصالح البلاد الاقتصادية والأدبية لما منعت أرقى دول العالم وأشدها قوة واقتدارا كدولة بريطانيا وأميركا دخول الأجنبى إلى بلادها - فكيف بفلسطين المنهوك القوى من الحرب الطاحنة فإنها لاتتحمل هجرة أشد الشعوب طمعا وأكثرها أنانية.

فلذلك نطلب من المجلس أن ينظر إلى مطالبنا بعين الانصاف ويؤيد هذا الحق الطبيعى الذى لاحياة للبلاد إلا به، ونلقى تبعه كل ما يحدث فى البلاد مستقبلا على عاتق المؤتمر والسلام.

إنشاء الحكومة الفلسطينية

وبدأت الحكومة البريطانية بعد نيلها الانتداب لفلسطين، بإنشاء حكومة مدنية بدلا من الإدارة العسكرية القديمة. فعينت السير هربرت صموئيل من زعماء الحركة الصهيونية مندوبا ساميا لهذه الحكومة على أن ينفذ سياسة الوطن القومي.

وصل المندوب السامى الجديد إلى فلسطين لتقلد منصبه الجديد، وفى يوم أول يوليو سنة ١٩٢٠ نودى بالحكومة الجديدة وتقلد السير هربرت صموئيل رئاستها رسميا. وهذا نص البلاغ الرسمى الذى أذاعه:

إلى أهالى فلسطين

إنى مأمور من جلالة الملك جورج الخامس أن أبلغكم الرسالة الآتية:

إن الدول المتحالفة التى نالت الفوز الباهر فى هذه الحرب قد أودعت إلى بلادى أمر الوصاية على فلسطين لكى تسهر على مصالحها، وتكفل لبلادكم العمران السلمى الذى طالما كنتم تنشُدونه.

إنى أذكر بافتخار العمل المجيد الذى قامت به جنودى تحت قيادة الفيلدمارشال اللورد اللبى لتحرير بلادكم من النير التركى، وساسر حقيقة إذا وفقت أنا وشعبى أيضاً أن نكون وسيلة لكم لتنالوا السعادة بوجود إدارة حازمة وصادقة.

إنى أرغب أن أؤكد لكم أن الدولة المنتدبة ستنفذ ماعليها من الواجبات بدون محاباة مطلقا، وحكومتى عازمة على احترام حقوق العناصر والمذاهب على اختلافها فى المدة التى تنقضى ريثما يصادق مجلس جمعية الأمم نهائيا على الانتداب. وفى المستقبل عندما تكون الوصاية أمراً واقعاً،

ولا يخفاكم أن الدول المتحالفة قررت اتخاذ التدابير لتضمن إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين بالتدرىج، وهذه التدابير لن تؤثر قطعياً على حقوق الأهالى المدنية أو الدينية. ولن تنقص من الرقى المعنوى لجميع طبقات الشعب الفلسطينى.

وإنى واثق أن المندوب السامى الذى انتدبته لتنفيذ هذه المبادئ سيفعل ذلك بعزم ثابت ونية صادقة، وسيسعى لاستعمال كل الوسائل التى تؤول لخير الشعب على اختلاف مذاهبه وطبقاته.

إنه مدرك جيدا خطورة المهمة الملقة على حكومة بلاد يقدسها المسيحي والمسلم واليهودي على السواء. وسأحافظ بكل اهتمام على رقى البلاد التي ينظر العالم إلى تاريخها باهتمام عظيم - ا هـ.

وأتابع المندوب السامى هذا المنشور ببيان مفصل عن الخطة التي يسير عليها فى إنشاء الحكومة الجديدة فقال:

تفضل جلالة الملك فمئحنى منصب مندوب سام لرئاسة الحكومة المدنية التى تأسست الآن، والمنشور الذى تلوته يتضمن المبادئ التى سنسير عليها فى إدارة البلاد. إن حدود البلاد شمالاً وشرقاً لم تقرر بعد، وإنى واثق أننا سنحصل على حل مرض بدون أدنى تأخير.

وستكون لفسطين حكومة منفردة تتصل بوزراء جلالة الملك فى لندن مباشرة، وعندما يقرر الانتداب نهائياً تقوم الإدارة المدنية على أساس ثابت مع ضمان أمر الاستخدام المبنى على الكفاءة وحسن السلوك، وتخصص رواتب تقاعد لبعض الضباط، وستكون أكثر الوظائف العليا بيد موظفين بريطانيين ريثما يأن الأوان لزيادة عدد الموظفين الوطنيين الحائزين على الصفات التى تؤهلهم للمناصب الرفيعة والقيام بما تتطلبه إدارة البلاد. أما بقية الوظائف فهى مباحة للفلسطينيين على اختلاف مذاهبهم.

إن استقامة الموظفين هى أول شرط لإنشاء حكومة صالحة. وستنفذ الحكومة القوانين الصارمة فى كل شخص يعطى أو يقدم رشوة إلى أى موظف من موظفيها أو إلى أى عضو أو موظف كان فى مجلس بلدياتها، وستنفذ القوانين نفسها فى كل موظف يرتشى بقطع النظر عن درجة وظيفته.

وسأعين مجلساً للشورى قليل العدد تكون أكثريته من موظفى الحكومة، ويضم عشرة أعضاء غير رسميين يختارون من الطوائف المختلفة ويجتمع هذا المجلس برئاسة برئاستى فى فترات متعددة، وتعرض عليه مشروعات القوانين الهامة مع الميزانية السنوية ليبدى رأيه فيها وتعطى الحرية للأعضاء غير الرسميين لطرح الأسئلة التى يودون سؤال الحكومة عنها وتعلن مناقشاته.

وهكذا تكون الخطوة الأولى لترقية الحكم الذاتى فى جهات عديدة من المملكة البريطانية

وأعتقد أنه مع تعاقب الأيام يحدث الارتقاء المنشود.

وأدمج فى معاهدة الصلح مع تركيا شرط ينص على إنشاء لجنة تختارها بريطانيا لدرس الشؤون الخاصة بالأديان المختلفة فى فلسطين وتسويتها. وحينما تؤلف هذه اللجنة تختار جمعية الأمم رئيسها. لقد حان الزمان الذى يمكن به تقدم البلاد الاقتصادى الذى تأخر بسبب الحرب. وستساعد التدابير التى ستتخذ لتأسيس الوطن القومى مساعدة كبيرة فى تحقيق العمران المنشود.

إن بيع الأراضى وكل ما يختص بمعاملاته سيعود إلى ما كان عليه، ويكون خاضعا لبعض قيود يراد بها منع المتاجرة بالأراضى وسيوضع قانون خاص.

وإنى عازم على تأليف لجنة للأموال من موظف بريطانى وعضوين آخرين تكون موضع ثقة اليهود والمسلمين والمسيحيين، ومن واجبات هذه اللجنة أن تحقق عن الاملاك التى تسويتها قريية الحل، وأن تسعى لترويج عمران البلاد وتضمن الإنصاف والعدالة لكل المزارعين وأصحاب المراعى والملاكين. وتخطط الأملاك وتمسح عما قريب. وتنشأ محكمة خاصة لحل كل الخلافات الناشئة عن الأملاك. والغاية من ذلك تقرير الحدود وحسم المنازعات التى كانت سبب إقلاق راحة الأهالى. وستؤسس مصارف لإقراض الفلاحين مايلزمهم لأجال طويلة ولترويج الصناعات المدنية.

وستتسلم الحكومة المدنية سكك الحديد عن قريب وتشرع فى الإصلاحات اللازمة لها قبل حلول فصل الشتاء كى لايتكرر التعطيل الذى سبب خسائر ومتاعب جمة كما حدث فى الشتاء الماضى. وسيتم إصلاح السكة بين يافا واللد بتوسيعها وتصليح سكك أخرى.

ولقد وضعت على بساط البحث قائمة كبيرة تشتمل على المشروعات العمرانية التى يراد القيام بها، وهى تنطوى على إصلاح الطرق وشقها وترقية المواصلات التليفونية والتلغرافية وتعميم الكهرباء فى البلاد، وإنشاء مرفأ حيفا وتجفيف المستنقعات وغرس الغابات فى الأراضى الصالحة. وسيؤجل بعضها وهو يحتاج إلى نفقات عظيمة ريثما يتم إعداد الأموال الكافية. وأرجو أن أوفق إلى عقد قرض مالى حينما يقرر مصير الانتداب نهائيا ليساعد على القيام بالأعمال التمهيدية لجانب من هذه المشروعات.

تصريح المستر تشرشل

وفى أواسط شهر يوليو سنة ١٩٢٢ أذاع المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بياناً مطولاً فسر فيه سياسة حكومته فى فلسطين ومعنى الوطن القومى وأثبت تمسك بريطانيا بوعد بلفور وعزمها على تنفيذه رغم شكايات العرب وتظلمهم وهذا نصه:

نظر وزير المستعمرات من جديد فى الحالة السياسية الحاضرة فى فلسطين بروية صادقة للوصول إلى حل المسائل المختلفة التى نشأ عنها ريب وقلق بين بعض أقسام من الأهالى. وقد وضع التصريح الآتى بعد استشارة المندوب السامى لفلسطين، وفيه خلاصة الأجزاء المهمة من المخايرات التى دارت بين وزير المستعمرات ووفد الجمعية الإسلامية المسيحية فى فلسطين الذى مضى على وجوده فى إنكلترا بعض الوقت وذكر النتائج التى صار الوصول إليها.

إن التوتر الذى ساد فلسطين من وقت إلى آخر يعزى معظمه إلى مخاوف تجول فى خواطر بعض فرق من الأهالى العرب وبعض فرق من الأهالى اليهود، أما هذه المخاوف من جهة العرب فبعضها يبنى على تفاسير مبالغ فيها لمعنى التصريح الذى نطق به بالنيابة عن حكومة جلالة الملك فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ وفيه استحسان إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وقد ظهرت تصاريح غير رسمية بأن الغاية من ذلك جعل فلسطين يهودية بجملتها، واستعملت جمل جاء فيها أن فلسطين ستصبح «يهودية كما أن انكلترا إنكليزية» غير أن حكومة جلالة الملك تنظر إلى هذه الآمال كغير قابلة للتطبيق، ولا ترمى إلى مثل هذه الغاية وأنها لم تفكر فى وقت من الأوقات بإخضاع أو محو السكان العرب أو قتل لغتهم وأدابهم فى فلسطين كما يتخوف الوفد العربى، وهى تلتفت النظر إلى الواقع بأن عبارات التصريح المذكور لا تشير إلى تحويل فلسطين بجملتها إلى وطن قومى لليهود وإنما تعنى بأن وطننا كهذا يجب تأسيسه فى فلسطين، ومما يلاحظ بسرور فى هذه المناسبة أن المؤتمر الصهيونى الذى عقد فى كارلسباد فى سبتمبر ١٩٢١ - وهو المجلس الأعلى المسيطر على الجمعية الصهيونية - اتخذ قراراً أعرب فيه رسمياً عن الغايات الصهيونية، ومما جاء فيه «إن الشعب اليهودى عقد النية على أن يعيش مع الشعب العربى باتحاد واحترام متبادلين وأن يسعياً معاً لجعل هذا الوطن المشترك زاهراً حتى يضمن تجديده لكل من شعوبه ورقية القومى بسلام».

ولا بد من لفت النظر إلى أن اللجنة الصهيونية في فلسطين المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية لم ترغب قط في أن يكون لها - وليس لها نصيب مافى إدارة البلاد العامة، ولا يخلوها المركز الخاص الذى تشغله الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب صلاحية تولى وظيفة كهذه، فإن مركزه الخاص ينحصر فى التدابير التى تتخذ فى فلسطين وتتعلق باليهود ومساعدة البلاد فى تقدمها عموماً، ولكن لا يخلوها حق الاشتراك بصورة مافى حكومتها، وعلاوة على ذلك فإنه يفكر فى جعل جنسية أهالى فلسطين فى نظر القانون الجنسية الفلسطينية، ولم يقصد بتاتا بأن يكون لهم أى قسم منهم أى جنسية.

أما فيما يتعلق بسكان فلسطين اليهود فالظاهر أن بعضهم خامرهم الشك بأن حكومة جلالة الملك قد تتخلى عن سياستها التى تضمنها تصريح عام ١٩١٧ ولذلك كان من الضرورى التأكيد مرة أخرى أن هذه المخاوف لأساس لها، وأن التصريح الذى عاد الحلفاء فتمموه فى مؤتمر سان ريمو وأيضاً فى معاهدة سيفر لا يظن تغييره.

وقد أعد اليهود فى أثناء الجيلين أو الثلاثة الأجيال الأخيرة إنشاء طائفة من فلسطين يبلغ عددها ٨٠٠٠٠ ربعهم مزارعون أو عملة فى الأرض، وأصبح لهذه الطائفة أدوات سياسية خاصة ومجمع منتخب لإدارة شؤونها الداخلية ومجالس منتخبة فى المدن وجمعية لمراقبة مدارسها وحاخام باشى منتخب ومجلس حاخامين لإدارة شؤونها الدينية، وتدار أشغال هذه الطائفة باللغة العبرانية كلغة وطنية ولها صحف عبرانية تقوم بحاجاتها وحياتة عقلية تميزه عن سواها، وقد أبدت حركة اقتصادية كبير، فهذه الطائفة إذا بسكان المدن والمستعمرات منها وجمعياتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها وعوائدها وطرق معيشتها الخاصة لها فى الحقيقة مميزات قومية، وعندما يسأل عن تقوية الوطن القومى اليهودى فى فلسطين يمكن الجواب بأن ليس معنى ذلك إرغام جميع أهالى فلسطين على قبول الجنسية اليهودية، بل زيادة رقي الطائفة اليهودية الموجودة فيها بمساعدة اليهود الموجودين فى جميع أنحاء العالم حتى تصبح فلسطين موضوع اهتمام وفخر لجميع اليهود من الوجهتين الدينية والقومية، ولكن حتى يكون لهذه الطائفة أمل وطيد فى تقدمها الحر وحتى يتسنى للشعب اليهودى فرصة تامة ليظهر مقدراته كان من الضرورى أن تعلم بأن وجودها فى فلسطين هو بمقتضى حق وليس كمنة، وهذا هو السبب الذى لأجله كان من الضرورى إيجاد الوطن القومى اليهودى فى فلسطين بضمانات دولية، وأن يعترف رسمياً بأنه مبنى على علاقات تاريخية قديمة.

هذا إذن هو ماتعنيه حكومة جلالة الملك فى تفسير تصريح سنة ١٩١٧ وبناء عليه يرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح لا يتضمن شيئاً من شأنه أن يثير رعب عرب فلسطين أو يسبب استياء اليهود.

ولأجل تطبيق هذه السياسة كان من الضرورى تمكين الطائفة اليهودية فى فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة، ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية فى قبول مهاجرين جدد. ومن الضرورى التأكيد بأن المهاجرين لا يكونون عالية على أهل فلسطين، وأن لا يحرم بقدمهم أى قسم من السكان الحاليين من أعماله. وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط. فكان عدد القادمين إلى فلسطين منذ الاحتلال البريطانى ٢٥ ألف مهاجر.

ومن الضرورى أيضا التأكيد أن الأشخاص غير المرغوب فيهم لا يسمح بدخولهم إلى فلسطين، وأن الإدارة اتخذت وتتخذ كل الاحتياطات لهذه الغاية.

وفى العزم إنشاء لجنة خاصة فى فلسطين مؤلفة من أعضاء المجلس التشريعى الجديد المنتخبين للبحث مع الإدارة فى الطرق التى تتعلق فى تنظيم المهاجرة. فإذا حدث خلاف فى الرأى بين هذه اللجنة والإدارة يرفع الأمر إلى حكومة جلالة الملك وهى تعيره اهتماما خاصا. وزد على ذلك فانه بمقتضى المادة ١٨ من قرار مجلس جلالة الملك أعطى لأى طائفة مذهبية أو أى قسم كبير من أهالى فلسطين الحق بأن يرفعوا بواسطة المندوب السامى أو وزير المستعمرات وإلى جمعية الأمم أى مسألة يرون أن حكومة فلسطين لاتجرى فيها على نصوص الانتداب.

أما الدستور المنوى تطبيقه فى فلسطين والذى نشر مشروعه من قبل فيستحسن أيضا بعض النقاط بشأنه. ففي الدرجة الأولى ليس الأمر كما يدعى الوفد العربى بأن حكومة جلالة الملك فى أثناء الحرب وعدت بإنشاء حكومة وطنية حالا فى فلسطين. وهذا الادعاء يستند معظمه إلى كتاب مؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ من السير هنرى مكماهون المندوب السامى إذ ذاك فى مصر إلى شريف مكة (ملك الحجاز اليوم) وغاية مافى هذا الكتاب أنه يتضمن وعدا لشريف مكة بالاعتراف وتلبية استقلال العرب ضمن الحدود التى اقترحها الشريف. ولكن هذا الوعد أعطى معلقا على احتياط كما جاء فى الكتاب نفسه وهو يستثنى خطة ما يستنتجه من الأراضى قطعا من سورية تقع إلى الغرب من مقاطعة دمشق.

وهذا الاحتياط كانت تنظر إليه حكومة جلالة الملك دائما كشامل لولاية بيروت ولواء القدس المستقل. وبناء عليه تكون فلسطين كلها من غربي الأردن خارجة عن وعد السير مكماهون، ومع ذلك تعتزم حكومة جلالة الملك تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق في فلسطين، ولكنها ترتئى في الظروف الحاضرة أن يكون ذلك تدريجا لاطفرة. وقد خطت الخطوة الأولى منذ تأسيس الإدارة الملكية فعينت المجلس الاستشارى الحالى، وذكر المندوب السامى وقتئذ أن هذه الخطوة الأولى فى سبيل ترقية الحكم الذاتى. وفى النية اليوم اتخاذ خطوة ثانية وذلك بتأسيس مجلس تشريعى تكون أكثرية أعضائه منتخبة. وقد اقترح فى مشروع الدستور أن يكون ثلث أعضاء المجلس غير موظفين يعينهم المندوب السامى ولكن بما أنه قدمت على هذا النص اعتراضات مبنية على أسباب مانعة فوزير المستعمرات مستعد أن يحذفه من المشروع. أما هذا المجلس فسيكون رئيسه المندوب السامى ويؤلف من اثنى عشر عضوا منتخبا وعشرة أعضاء موظفين رسميين. ومن رأى وزير المستعمرات أنه يجب أن يمر وقت قبل أن يعطى لفلسطين الحكم الذاتى التام وقبل أن تكون للمجلس صلاحية المراقبة على القوة التنفيذية لكى يتاح فى أثناء ذلك لإدارات البلاد أن تترقى ولأمورها العالية أن تبقى على أساسات ثابتة. ولوظفى الحكومة أن يتدربوا على طرق الحكم ويكتسبوا الاختبار اللازم، وبعد سنوات قليلة يعاد النظر فى الحالة فإذا أسفرت التجربة عن نجاح يعطى إذ ذاك قسم أعظم من السلطة لنواب الشعب و المنتخبين، ويريد وزير المستعمرات أن يلفت الانظار هنا إلى أن الإدارة الحالية لفلسطين قد خولت لمجلس عال انتخبته الملة الإسلامية حق مراقبة الأوقاف الإسلامية مراقبة تامة ومراقبة المحاكم الشرعية، وأنها منحت هذا المجلس باختيارها مداخيل كبيرة لأوقاف كانت الحكومة التركية ضببتها وأن للمعارف أيضا لجنة استشارية تمثل أقسام الأهالى. وإن مصلحة التجارة والصناعة تشرك فى الأعمال معها غرف التجارة التى تأسست فى المراكز المهمة. وفى النية إشراك أمثال هذه اللجان التمثيلية مع مصالح الحكومة المختلفة بصورة أوسع.

ووزير المستعمرات يعتقد بأن سياسة مبنية على مثل هذه الخطط وفى تأييد أوسع معانى الحرية الدينية فى فلسطين والمحافظة التامة على حقوق كل طائفة فيما يتعلق بأماكنها المقدسة لا يمكن إلا أن تكون مقبولة لدى فرق السكان المختلفة وأن على هذا الأساس يمكن بناء روح الاشتراك فى العمل الذى يتوقف عليه رقى ونجاح الأراضى المقدسة فى المستقبل.

صك الانتداب لفلسطين

وفى يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ أقر مجلس جمعية الأمم فى لندن الصك الذى وضعتة بريطانيا لإدارة فلسطين بعد تعديل المادة الرابعة عشرة منه، وبذلك دخل الانتداب فى دوره الرسمى.

وهذا نصه:

حيث إن دول الحلفاء الكبرى وافقت تنفيذا لنصوص المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم على أن تعهد إلى دولة منتدبة تختارها الدول المذكورة لإدارة شؤون فلسطين التى كانت تابعة للسلطنة العثمانية ضمن الحدود التى ترسمها الدول المذكورة.

وحيث إن دول الحلفاء الكبرى وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذى صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ للشعب اليهودى مع البيان الجلى بأن لايفعل شىء يضر الحقوق الدينية والمدنية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة فى فلسطين، ولاالحقوق أو المركز السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى.

وحيث إن ذلك اعتراف بالصلة التاريخية التى تصل الشعب اليهودى بفلسطين والبواعث التى تبعث على إعادة انشاء وطنهم القومى فى تلك البلاد.

وحيث أن دول الحلفاء العظمى قد اختارت الحكومة البريطانية لتكون الدولة المنتدبة لفلسطين.

وحيث إن الانتداب لفلسطين قد صيغ فى النصوص الآتية وعرض على مجلس جمعية الأمم لموافقته عليه.

وحيث إن الحكومة البريطانية قبلت الانتداب لفلسطين وتعهدت بتنفيذه بالنيابة عن جمعية الأمم طبقا للنصوص والشروط التالية.

وحيث إن المادة ٢٢ الأنفة الذكر (الفقرة ٨) تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التى تكون للدولة يتفق عليها بين أعضاء جمعية الأمم فإن مجلس جمعية الأمم ينص على ذلك نصا صريحا.

فالمجلس بعد تأييد الانتداب المذكور يحدد شرطه ونصوصه بما يأتى:

المادة ١ - يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة فى التشريع والإدارة إلا حيث أقيمت لهما حدود فى نصوص صك الانتداب هذا.

المادة ٢ - تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن اليهودى كما جاء فى ديباجة هذا الصك وترقية أنظمة الحكم الذاتى وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الأجناس والأديان.

المادة ٣ - يجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلى على قدر ماتسمح به الأحوال.

المادة ٤ - يعترف «بهيئة» يهودية صالحة (لائقة) كهيئة عمومية لتشير وتعاون فى إدارة فلسطين فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر فى إنشاء الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود فى فلسطين، وتساعد وتشترك فى ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً.

ويعترف بأن الجمعية الصهيونية هى هذه الهيئة المنصوص عليها فى ماتقدم مادامت الدولة المنتدبة ترى أن نظامها وتأييفها يجعلانها صالحة ولانقة لهذا الغرض. وعلى الجمعية الصهيونية أن تتخذ مايلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين ييبغون المساعدة فى إنشاء الوطن القومى اليهودى.

المادة ٥ - تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن شىء من أراضى فلسطين أو تأجيرها أو وضعه تحت حكومة دولة أجنبية.

المادة ٦ - على حكومة فلسطين مع كفالة عدم إلحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالى أن تسهل هجرة اليهود (إلى فلسطين) فى أحوال مناسبة وتنشط بالاتفاق مع الهيئة اليهودية المشار إليها فى المادة ٤ استقرار اليهود فى الأراضى الزراعية وفى جملتها الأراضى المدورة والأراضى البور (الموات) غير المطلوبة للأعمال العمومية.

المادة ٧ - يتعين على حكومة فلسطين أن تسن قانوناً للجنسية يتضمن نصوصاً بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم على الرعية الفلسطينية.

المادة ٨ - إن امتيازات الأجانب وفي جملتها المحاكم القنصلية وحماية القنصليات ورعاياها - وهى التى كان الأجانب يتمتعون بها بحكم الامتيازات أو العرف فى السلطنة العثمانية لاتكون نافذة فى فلسطين، ولكن متى انتهى أجل الانتداب فإن هذه الامتيازات تعاد برمتها أو مع التعديل الذى يكون قد تم عليه الاتفاق بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا كانت الدول التى ظل رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة فى أول أغسطس سنة ١٩١٤ قد سبقت فتنازلت عن حق رد تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى.

المادة ٩ - الدولة المنتدبة مسئولة عن أن يكفل النظام القضائى الذى ينشأ فى فلسطين الحقوق القضائية للأجانب والوطنيين، ويضمن تمام الضمان احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لجميع الشعوب والطوائف، ولاسيما إدارة الأوقاف طبقاً للشريعة الدينية وشرط الواقفين.

المادة ١٠ - تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية عن تسليم الرعايا الأجانب المطلوبين من فلسطين مرعية إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك على فلسطين.

المادة ١١ - تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور فى ماله علاقة بترقية البلاد، ويكون لها السلطة التامة لتدبير مايلزم لوضع يد الحكومة أو سيطرتها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة أو التى ستوجد فيما بعد فيها بشرط مراعاة العهود الدولية التى قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها، وعليها أيضاً أن توجد نظاماً للأراضى يلائم حاجات البلاد مع مراعاة أمور أخرى منها المنافع التى تنجم عن تشجيع إكثار المهاجرة واستغلال أعظم مايستطاع من الأرض، ويجوز لإدارة البلاد أن تتفق مع الهيئة اليهودية المذكورة فى المادة الرابعة على أن تجرى أو تستثمر بشروط الانصاف والعدل الأعمال والمصالح والمنافع العمومية، وترقى مرافق البلاد الطبيعية حيث لاتتولى الحكومة هذه الأمور مباشرة بنفسها، وإنما يشترط فى هذه الاتفاقات أن الأرباح التى توزعها الهيئة القائمة بالعمل لاتتجاوز مباشرة أو غير مباشرة فائدة معتدلة لرأس المال، وكل مايزيد عن هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذى توافق عليه حكومتها.

المادة ١٢ - يعهد إلى الدولة المنتدبة فى السيطرة على علاقات فلسطين الخارجية وحق

اصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية، والدولة المنتدبة الحق أيضا في أن تشمل رعايا فلسطين وهم في خارج بلادهم بحماية سفرائها وقناصلها.

المادة ١٣ - تتقلد الدولة المنتدبة كل التبعة المختصة بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين، وهذا يشمل المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى المواضع المقدسة والأماكن والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات الأمن العام والآداب، وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة لدى جمعية الأمم دون سواها عن كل مايتعلق بذلك بشرط أن لاتحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ماتراه الدولة المنتدبة سلطة التعرض للأماكن الإسلامية أو التدخل في إدارة المشاهد الإسلامية المقدسة المحفوظة الامتيازات.

المادة ١٤ - تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتعيين الحقوق والدعاوى المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والدعاوى التي تختص بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين، ويعرض الأسلوب الذي يتبع في تعيين هذه اللجنة وتأليفها ووظائفها على مجلس جمعية الأمم ليوافق عليها، ولاتعين اللجنة ولاتقوم بوظائفها من غير موافقة المجلس.

المادة ١٥ - يجب على الدولة المنتدبة أن تتحقق أن الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتان للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب فقط، ويجب أن لا يكون هناك تمييز من أى نوع كان بين سكان فلسطين بسبب الجنس أو الدين أو اللغة، وأن لا يحرم شخص مامن دخول فلسطين بسبب اعتقاده الدينى فقط، ويجب أن لاتحرم أى طائفة كانت من حق المحافظة على مدارسها لتعليم أبنائها بلغتهم إذا كان ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة (الحكومة).

المادة ١٦ - تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن القيام بما تقتضيه المحافظة على النظام العام والحكم المنتظم من الإشراف على الهيئات الدينية والخيرية التي لجميع المذاهب في فلسطين، فإذا روعى هذا الشرط لايجوز أن تتخذ تدابير في فلسطين لاعاقبة أعمال مثل هذه الهيئات أو التعرض لها، أو الإجحاف بأى ممثل لها أو عضو فيها بسبب دينه أو جنسيته.

المادة ١٧ - يجوز لإدارة (حكومة) فلسطين أن تنظم على قاعدة اختيارية القوات اللازمة للمحافظة على السلم والنظام والدفاع عن البلاد أيضاً، بشرط أن تكون تحت اشراف الدولة المنتدبة ولكن لايجوز لإدارة فلسطين استخدام هذه القوات لأغراض أخرى غير

الأغراض المعينة في ماتقدم إلا بموافقة الدولة المنتدبة وفيما عدا هذه الأغراض لا يجوز لإدارة فلسطين أن تجمع قوات عسكرية أو بحرية أو جوية ولا أن تبقئها عندها.

وليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين. ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية وموانئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات.

المادة ١٨ - يجب على الدولة المنتدبة أن تكفل عدم التحيز في فلسطين على رعايا أية دولة تكون عضوا في جمعية الأمم (وفي جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) إذا قيسوا برعايا الدولة المنتدبة أو أية دولة أجنبية كانت في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطى الصنائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطائرات الأهلية. وكذلك يجب أن لا يكون هناك تحيز في فلسطين ضد عروض يكون منشؤها في بلد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها. وتطلق حرية مرور المتاجر (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.

ومع مراعاة ماتقدم وسائر شروط صك الانتداب هذا يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بإشارة الدولة المنتدبة من الضرائب والرسوم الجمركية ماتراه ضروريا، وتتخذ من التدابير ماتظنه صالحا لزيادة ترقية الموارد الطبيعية في البلاد وصون مصالح السكان. ويجوز لها أن تعقد بإشارة الدولة المنتدبة اتفاقا جمركيا خاصا مع أى دولة كانت أملاكها كلها داخلية في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب في سنة ١٩١٤.

المادة ١٩ - تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن الإدارة (إدارة فلسطين) على كل اتفاق من الاتفاقات الدولية العامة المعقودة حتى الآن، أو التي قد تعقد بموافقة جمعية الأمم في مابعد من جهة الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلح والذخيرة أو الاتجار بالمخدرات أو تتعلق بالمساواة التجارية وحرية المرور (الترانسيت) والملاحة والطيران وبالمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية أو بالملكات الأدبية والفنية والصناعية.

المادة ٢٠ - تعاون الحكومة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة متشركة تقرها جمعية الأمم لمنع انتشار الأمراض. وفي جملتها أمراض النباتات والحيوانات ومكافحتها بقدر ماتسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وسواها من الأحوال.

المادة ٢١ - تضع الدولة المنتدبة وتنفذ فى السنة الأولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانونا خاصا بالأثار والعاديات ينطوى على الأحكام الآتية، ويكون هذا القانون ضامنا لرعايا كل الدول الداخلة فى جمعية الأمم المساواة فى المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية:

١

يجب أن يفهم من لفظة «العاديات» كل ما نتج عن عمل البشر أو وضعهم قبل سنة ١٧٠٠.

٢

إن التشريع لحماية العاديات يجب أن يكون أجدر بالتشجيع منه بالتهديد، ويجب على كل شخص يكتشف أثرا بدون حصول على الإذن المذكور فى الفقرة الخامسة أن يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه، وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه.

٣

لا يمكن نقل ملكية شىء من العاديات إلا لمصلحة السلطة ذات الشأن ما لم تعدل هذه السلطة عن استحواذه، ولا يمكن إخراج شىء من العاديات من البلاد إلا باذن تلك السلطة.

٤

كل شخص يتلف أو يتلثم قطعة من العاديات تعمدًا أو إهمالا يجب أن يجازى جزاء معينًا.

٥

ممنوع كل حفر أو تنقيب لإيجاد العاديات إلا باذن من السلطة ذات الشأن وإلا غرم المخالف غرامة مالية.

٦

توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية مؤقتًا أو دائما فى الأراضى التى تحتوى فائدة تاريخية أو أثرية.

لا تعطى الرخصة بإجراء الحفريات إلا للأشخاص يقدمون أدلة كافية على اختبارهم الأثرى، وعلى الدولة المنتدبة عند إعطاء هذه الرخص أن لاتستثنى علماء أمة ما .

يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الأشخاص الذين أجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة التي تعينها هي، فإذا تعذر الاقتسام لأسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل.

المادة ٢٢ - تكون الإنكليزية والعربية والعبرانية اللغات الرسمية فى فلسطين، فكل عبارة أو كتابة بالعربية على طوايح أو عملة فى فلسطين تكرر بالعبرانية، وكل عبارة أو كتابة بالعبرانية تكرر بالعربية.

المادة ٢٣ - تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من طوائف فلسطين أيام راحة مشروعة لأفراد تلك الطائفة.

المادة ٢٤ - تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم تقريراً سنوياً يرتاح إليه المجلس عن التدابير التى اتخذت فى أثناء السنة لتنفيذ شرط صك الانتداب، وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التى تسن أو تصدر فى أثناء السنة مع التقرير.

المادة ٢٥ - يحق للدولة المنتدبة بسماع مجلس جمعية الأمم أن تؤجل أو توقف تطبيق ماتراه من هذا الشروط غير مطابق للأحوال المحلية الحاضرة فى الأملاك الواقعة بين نهر الأردن والحد الشرقى لفلسطين، كما سيعين فى آخر الأمر، وأن تضع من التدابير لإدارة هذه الأملاك ماتراه ملائماً لتلك الأحوال بشرط أن لايعمل عمل يكون مخالفاً لشروط المواد ١٥ و ١٦ و ١٨.

المادة ٢٦ - توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع نزاع ما بينها (الدولة المنتدبة) وبين عضو آخر فى جمعية الأمم يتعلق بتفسير شرط صك الانتداب أو تطبيقها يعرض هذا النزاع على المحكمة الدائمة للعدل الدولى المنصوص عليها فى المادة الرابعة عشرة من عهد جمعية الأمم إذا لم يمكن حله بالمفاوضات.

المادة ٢٧ - يلزم موافقة مجلس جمعية الأمم على كل تعديل فى شروط صك الانتداب هذا.

المادة ٢٨ - يتخذ مجلس جمعية الأمم على كل تعديل فى شروط صك الانتداب هذا بموجب هذا الصك للدولة المنتدبة ما يراه ضروريا لصون استمرار الحقوق المكتسبة فى المادتين ١٣ و ١٤ على الدوام بضمان الجمعية، ويستخدم نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين الاحترام التام للعهد المالية التى أخذتها إدارة فلسطين على عاتقها فى عهد الانتداب، وفى جملة ذلك حقوق الموظفين فى المعاش والمكافأة.

تحفظ الصورة الأصلية لهذا الصك فى محفوظات جمعية الأمم وترسل صور مصدق عليها بواسطة السكرتير العام لجمعية الأمم إلى جميع أعضاء الجمعية - ا هـ.

وقد احتج الوفد الفلسطينى على قرار مجلس جمعية الأمم حين صدوره - وكان فى لندن - كما أضربت جميع مدن فلسطين وعطلت أعمالها احتجاجا، وتلقى الوفد برقية من اللجنة التنفيذية فى القدس تدعوه للرجوع وقطع كل مفاوضة مع الحكومة البريطانية بسبب إصرارها على خطتها، فغادر إنكلترا فى النصف الأول من شهر أغسطس وبلغ حيفا يوم ٢١ منه وقصد نابلس على الفور فاشترك فى المؤتمر الخامس كما تقدم.

دستور فلسطين

وفى شهر أغسطس سنة ١٩٢٢ أى بعد فرض الانتداب نشر دستور حكومة فلسطين الجديدة، وقد بنى على وعد بلفور وصك الانتداب وهذا موجزه:

يعين رجل صالح لإدارة حكومة فلسطين يعرف بالمندوب السامى والقائد العام، ويخول السلطة اللازمة لتنفيذ جميع الواجبات المقترنة بوظيفته، وتطبيق شرط الانتداب الذى منحه دول الحلفاء إلى بريطانيا العظمى وتأسيس وطن قومى لليهود.

ومنح المندوب السامى السلطة لتقسيم البلاد بموافقة الوزير إلى مقاطعات أو أجزاء إدارية على أسلوب ملائم لأعمال الإدارة، وخول جميع الحقوق للتصرف فى الأراضى أو فيما له علاقة فيها، وفى جميع الحقوق لاستثمار المناجم والمعادن على اختلاف أنواعها وإعطاء امتيازات شرعية لأى كان لاستخراجها، وله الحق أن يهب الأراضى العامة والمعادن والمناجم ويؤجرها، أو يسمح باستثمارها مؤقتا بالشروط التى يرتئها، وله الحق فى تعيين موظفى الحكومة بعد مراعاة أوامر الوزير بالأحوال التى يراها مناسبة، وأن يعين

واجباتهم ويبقى هؤلاء الموظفون فى مراكزهم مادام المندوب السامى راضيا عن أعمالهم، ويؤلف مجلس تنفيذى لمساعدة المندوب السامى على الطريقة التى تشير بها حكومة جلالة الملك.

ويؤلف اعتبارا من التاريخ الذى يعينه المندوب السامى مجلس تشريعى لفلسطين يستعاض به عن المجلس الاستشارى، ويكون له السلطة التامة لسن القوانين الضرورية للمحافظة على الأمن والسلام وانتظام الحكومة بشرط أن لا يخالف التعليمات المعطاة من حكومة جلالة الملك، وأن لا يسن قانونا يمس الحرية الشخصية أو يقيد الحرية الدينية أو يميز بين سكان فلسطين بسبب الجنسية أو الديانة أو اللغة، أو يخالف نظام الانتخاب الموضوع لفلسطين.

لاتنفذ القوانين التى يسنها هذا المجلس قبل أن يصادق عليها المندوب السامى وتقرها حكومة جلالة الملك.

يحتفظ المندوب السامى بالقوانين التى أجازها المجلس التشريعى لموافقة جلالته عليها ويحتفظ أيضا بالأمور التى لها مساس بنظام الانتخاب.

ويحتفظ جلالة الملك لنفسه بحق رفض أى قانون قد يكون المندوب السامى وافق عليه فى خلال سنة واحدة من تاريخ الموافقة عليه، ويعلن رفضه اياه بواسطة كاتب السر العام.

يؤلف المجلس التشريعى من ٢٢ عضوا عدا المندوب السامى منهم عشرة أعضاء من الموظفين، واثنا عشر من غير الموظفين، وينتخب غير الموظفين بموجب الأوامر التى تصدر من مجلس الملك الخاص، أو بموجب ما يوضع من القوانين والأنظمة من حين إلى آخر بشأن هذه الانتخابات، ويكون الأعضاء الموظفون الأشخاص الذين يشغلون وظائف كاتب السر العام والنائب العام ومدير المالية ومفتش الشرطة والسجون ومدير الصحة ومدير الأشغال العامة ومدير المعارف ومدير الزراعة ومدير الجمارك ومدير التجارة والصناعة.

تنشأ محاكم صلح فى كل قضاء وناحية، ويكون لها السلطة الخاصة بقانون حكام الصلح العثمانى كما هو معدل بموجب القوانين والأنظمة السارية بالفعل الآن.

وتنشأ محاكم مركزية فى الأقضية التى يعينها المندوب السامى، ولها الحق فى رؤية جميع القضايا الحقوقية الخارجة عن اختصاص محاكم الصلح فى ذلك القضاء والحق فى

رؤية جميع القضايا الجنائية الخارجة عن وظيفة محكمة الجنايات.

وتنشأ محكمة جنايات لها السلطة التامة فى رؤية جميع الجرائم المعاقب عليها بالقتل والجرائم الأخرى التى ينص عليها القانون الخاص.

والمندوب السامى أن يؤلف بأمر منه محاكم أراض كلما دعت الحاجة إلى ذلك للنظر فى المسائل المتعلقة بملكية الأموال غير المنقولة.

وتؤسس محكمة تعرف بالمحكمة العليا وتعين صورة تأليفها بقانون خاص، ويكون لها صفة المحاكم الاستثنائية.

وللمحاكم الشرعية الإسلامية وحدها الحق فى رؤية الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين كالزواج والطلاق والنفقة وتصديق الوصاية إلخ. ولحاكم الطائفة اليهودية الدينية وحدها أن تنظر فى استماع الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية.

ولحاكم الطوائف المسيحية المختلفة وحدها أن ترى مسائل الزواج والطلاق والنفقة وتصديق الوصاية وتنظر فيما يتعلق بالأوقاف إلخ.

إذا شملت قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أشخاصا من طوائف دينية مختلفة يجوز لأى خصم أن يقدم طلبا إلى قاضى القضاة. وهذا يعين بمساعدة مستشارين من الطوائف المختلفة المحكمة التى لها السلطة فى استماع تلك القضية.

وإذا قامت شبهة حول قضية من القضايا الشخصية الداخلة فى اختصاص محكمة دينية تحال القضية إلى محكمة خاصة يعين شكلها بقانون خاص.

ويجب أن تنشر باللغة الإنكليزية والعربية وبالعبرية جميع القوانين والإعلانات الرسمية والنماذج التى تصدرها الحكومة وجميع الإعلانات الرسمية التى تعلنها السلطات المحلية والبلديات فى المناطق التى يعينها المندوب السامى بأمر منه. ويجوز استعمال اللغات الثلاث فى المباحثات والمناقشات التى تدور فى المجلس التشريعى وفى دوائر الحكومة ومحاكمها مع مراعاة الأنظمة التى تسن من وقت إلى آخر.

يحق لجميع سكان فلسطين أن يتمتعوا بالحرية الشخصية التامة والحرية الدينية المطلقة مع مراعاة حفظ النظام العام والآداب العامة، ويحق لكل طائفة دينية معترف بها من الحكومة أن تتمتع بالاستقلال الذاتى لإدارة شؤونها الداخلية بعد مراعاة نصوص كل

قانون وأمر يصدره المندوب السامى.

إذا رأَت طائفة دينية أو فريق كبير من أهالى فلسطين أن شروط الانتداب لاتنفذها حكومة فلسطين كما يجب فلها الحق فى رفع مذكرة بواسطة عضو فى المجلس التشريعى إلى المندوب السامى فينظر فى هذه المذكرة على الطريقة التى يعينها جلالة الملك وفقا للأصول التى وضعها مجلس جمعية الأمم.

مقاطعة الانتخابات ورفض التعاون

وعملا بما جاء فى الدستور الجديد دعت الحكومة الشعب الفلسطينى إلى انتخاب أعضاء المجلس التشريعى المنصوص على إنشائه فانبرت لها اللجنة التنفيذية ودعت الأمة إلى مقاطعة هذه الانتخابات عملا بقرار مؤتمر نابلس الخامس لأن المجلس الجديد أقيم لتنفيذ سياسة الوطن القومى التى يستنكرها العرب.

وهذا نص البيان الذى نشرته يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢:

أجمعت الأمة العربية الفلسطينية على رفض الانتداب ومشروع إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وذلك بعد أن تجلت لها نتائج هذه السياسة الرهيبة على حياتها القومية والاقتصادية. وأن من مقتضيات رفض الأصل أن ترفض الفروع لذلك الأصل. ولهذا فقد قرر المؤتمر العربى الفلسطينى بمقاطعة الانتخابات المقبلة للمجلس التشريعى لأنه وجد بعد البحث الدقيق أن الاشتراك فى تلك الانتخابات إنما هو قبول ظاهر محسوس للانتداب ولتصريح بلفور الذى يقضى يجعل البلاد وطنا قوميا لليهود.

ولقد رفض الوفد العربى الفلسطينى فى لندن بلسان الأمة ذلك الدستور. لأنه وجد فيه مخالفة أساسية لمطالب الأمة وأمانيتها وفيه غبن فاحش لها ولصالحها.

ولانحتاج لبيان ذلك إلا أن نرجع إلى الإيضاح الذى نشرته الحكومة فى الجرائد المحلية فى البرهة الأخيرة إذ نرى أن:

- (١) ليس للمجلس التشريعى تنفيذية مطلقا.
- (٢) ليس للمجلس التشريعى أن ينظر فى أى نقطة تخالف سياسة الحكومة الأساسية بتمهيد السبل لإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين.
- (٣) إن تنفيذ قرارات هذا المجلس تتوقف على إرادة المندوب السامى الذى عهد إليه بتطبيق تصريح بلفور للأمة اليهودية.
- (٤) يؤلف هذا المجلس من أحد عشر عضوا من موظفى الحكومة واثنى عشر عضوا

منتخباً، لليهود منهم عضوان تحت رئاسة المندوب السامى، ويكون له صوتان وقد أوضحت الحكومة فى بيانها أن الأعضاء الموظفين مضطرون لأن يتمشوا فى المجلس طبق إرادة ورغبة الحكومة «فى المشروعات التى يعتقد بأنها تعرب عن خطة الحكومة».

فيكون فى المجلس مع هذه الحالة أربعة عشر صوتاً ينادون بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين وعشرة أصوات ينادون بـضد ذلك، وبما أن قرارات هذا المجلس ستتخذ بأكثرية الأصوات فستكون كلها مخالفة لأمانى الأمة ومصالحها التى تناقض الأمانى والمصالح التى تتوخاها تلك الأكثرية.

(٥) نص الدستور على أنه ستشكل لجنة من أعضاء المجلس المنتخبين لكى تنظر مع الحكومة فى أمر المراقبة على المهاجرة، وأن هذه اللجنة ستكون مقيدة بنظامات لا تتخطاها، وأن تنفيذ قراراتها يرجع إلى المندوب السامى الذى نيط به أمر تمهيد السبل بجميع الوسائل لهذه الهجرة التى علمت الأمة أنها التى ستلتهم البلاد أخضر ويابسا، ولهذا فلن يكون لهذه اللجنة إلا الموافقة على عدد المهاجرين الذين سوف يدخلون البلاد للقضاء على سكانها من الوجهة الاقتصادية والقومية.

ومع أن اللجنة التنفيذية ثقة تامة بأن أفراد الأمة على اختلاف الطبقات ساهرون على مصالحها، عالمون بما يحتوى عليه هذا الدستور من المناقشات لمطالبها مصممون على تنفيذ مقررات مؤتمرها، فقد قررت فى جلستها المنعقدة فى أول سبتمبر سنة ١٩٢٢ أن تنشر للأمة هذا البيان مظهرة مجمل الأسباب التى حدث بالمؤتمر أن يقرر رفض ذلك الدستور ومقاطعة الانتخابات المقبلة للمجلس التشريعى، وهى على يقين أن الأمة ستقاطع هذه الانتخابات منذ بدايتها كما جرى ذلك فى نابلس بسكون وهدوء ومراعاة للقوانين والأنظمة المدنية والله ولى التوفيق - اهـ.

وفشلت الانتخابات بمقاطعة الشعب الفلسطينى لها مقاطعة تكاد تكون إجماعية فأعلنت الحكومة عدو لها عنها، وقالت إنها ستؤلف مجلسا بالتعيين بدلا من المجلس المنتخب.

وهذا نص البلاغ الرسمى الذى أذيع بالقدس يوم ٣٠مايو سنة ١٩٢٣.

«حيث إن السواد الأعظم امتنع عن الاقتراع وترشيح الأعضاء للمجلس التشريعي استقر قرار الحكومة البريطانية على أن توقف الجزء الخاص في مشروع الدستور بإنشاء مجلس تشريعي، وتجزئ للمندوب السامى أن يعمل فى هذه الفترة بمشورة مجلس شورى وقد عين لهذا المجلس ثمانية أعضاء مسلمين وعضوين مسيحيين. أما العضوان اليهوديان فيعينان بعد استشارة اليهود الذين انتخبوا فى الاقتراع الأخير».

ورفضت اللجنة التنفيذية هذا المشروع أيضاً وقررت مقاطعته لأنه لا يحقق أمانى الأمة وأرسلت برقية إلى وزارة المستعمرات تحتج فيها على تصرف المندوب، وعينت الحكومة الأعضاء العشرة وأذاعت فى شهر يونيو البلاغ الآتى:

«إن السياسة التى صرحت بها حكومة جلالة الملك ترمى إلى ترقية أنظمة الحكم الذاتى فى فلسطين تدريجاً، ووفقاً لهذه السياسة نشر فى شهر سبتمبر الماضى أمر صادر من جلالة الملك فى مجلسه الخاص ينص على إنشاء مجلس تشريعى من اثنى عشر عضواً منتخباً واحد عشر عضواً موظفاً ودعى الأهلون فى الوقت المضروب لانتخاب الناخبين الثانويين طبقاً لقانون الانتخاب التركى الذى ألفوه غير أن بعض العرب امتنعوا عن الاشتراك فى الانتخاب فى لوائين من الألوية الأربعة التى قسمت إليها فلسطين، أما فى اللوائين الآخرين فقد كان الامتناع جزئياً وقد نشأ عن هذا الامتناع عن اختيار مئات الأهالى من جهة وبعض الجمعيات المعارضة للانتخاب من الجهة الأخرى. وبما أن الأهالى لم ينتهزوا الفرصة التى سنحت لهم للاشتراك فى أعمال الحكومة بواسطة نواب منتخبين فقد قررت حكومة جلالة الملك أن ترجى تنفيذ ذلك القسم من الدستور الخاص بإنشاء مجلس تشريعى إلى أجل موقت وأن تخول المندوب السامى أن يعمل فى هذه الأثناء باستشارة مجلس استشارى كالسابق مماثل لتأليف المجلس التشريعى الذى كان ينوى تأليفه - أى من ثمانية أعضاء مسلمين ومسيحيين ويهوديين وهذه أسماء الذين عينهم.

عارف باشا الدجاني وإسماعيل بك الحسينى وراغب بك النشاشيبي عن القدس وعبد الفتاح أفندى السعدى عن عكا وأمير بك عبد الهادى عن حيفا ومحمود أفندى أبو خضره عن غزة والشيخ فريج أبو مدين عن بئر السبع وسليمان بك عبد الرزاق طوقان عن نابلس. أما العضوان المسيحيان فهما سليمان بك نصيف عن حيفا وأنطون أفندى الجراد عن يافا وسيعين العضوان اليهوديان بعد استشارة المنتخبين الثانويين اليهود الذين انتخبوا أخيراً

وتعقد الجلسة الأولى قريباً.

وقد احتجت اللجنة التنفيذية على هذا التدبير أيضاً ببرقية إلى وزارة المستعمرات باسم الأمة الفلسطينية ودعت الأعضاء الوطنيين إلى عدم التعاون مع الحكومة. فعقد هؤلاء اجتماعاً في القدس أرسلوا في ختامة البرقية الآتية إلى المندوب السامي: «قرر أعضاء المجلس الاستشاري الوطنيون أن لا يحضروا اجتماعات هذا المجلس قبل أن تنشر الحكومة بلاغاً آخر غير البلاغ الذي نشرته تعلن فيه بأن هذا المجلس لا يمثل الأمة ولم يتألف على أساس الدستور والمجلس التشريعي المرفوضين من الأمة».

ودعى هذا المجلس إلى الاجتماع يوم الخميس ١٣ يونيو سنة ١٩٢٣ فحضر اجتماعه سبعة من الأعضاء الوطنيين وتخلف ثلاثة، وبعد افتتاح الجلسة وقف الأعضاء السبعة وأعلنوا استقالتهم تضامناً مع الأمة وانسحبوا وبذلك فشل المشروع وقضى عليه.

مشروع الوكالة العربية ورفضه

وعرضت حكومة السير هربرت صموئيل - بعد ما فشلت في إنشاء المجلس التشريعي انتخاباً وتعييناً - على العرب مشروعاً جديداً ظنت أنهم يقرونه فدعا المندوب السامي يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ أربعين وجيهاً من وجهائهم إلى شرب الشاي في داره وقال لهم ما خلاصته: لقد صدقت جمعية الأمم على صك الانتداب وأصبح نافذاً ولا تزال حكومة جلالة الملك مصرّة على تنفيذ وعد بلفور ولا يمكن أن تغير شيئاً من الدستور الذي سنته.

ولما كانت المادة الثانية من صك الانتداب تمنح اليهود وكالة صهيونية فإن حكومة جلالة الملك تريد أن تمنحك هذا الحق فيكون لوكالتكم مالوكالة اليهودية من الحقوق والمزايا، وأنا أعرض عليكم هذا الاقتراح وأدع لكم فرصة للإجابة عليه.

وتداول المجتمعون برهة اتفقوا في خلالها على رفض المشروع لأنه لا يحقق الأمانى الوطنية ثم دعا المندوب السامي من الغرفة الأخرى وأبلغوه رفضهم لما عرضه فقضى على المشروع وفشل.

تصريح المستر إيمرى

وفى أواسط شهر إبريل سنة ١٩٢٥ زار المستر إيمرى وزير المستعمرات البريطانية

فلسطين لدرس حالتها والإشراف على شؤونها، فاستقبل في دار الحكومة وفد اللجنة التنفيذية ووفد الحزب الوطنى العربى الفلسطينى فخطب موسى كاظم باشا الوزير قائلاً: إن الحالة فى فلسطين حرجة جداً، وإن الأهالى قلقون على مستقبلهم وقد سافرت وفود متعددة إلى لندن لمقابلتكم ولكن قضيتهم لم تحل بعد فاسترحم أن تنتظروا إليها بعين الاعتبار وأن تأذنوا لرئيس الحزب الوطنى الشيخ سليمان الفاروقى بأن يتكلم بالنيابة عن العرب، فأفاض الشيخ فى الكلام عن علاقة بريطانيا بالعرب وعن حالة فلسطين الاقتصادية وعن نظام البوليس وعن الأشغال العامة. وقال إن أهل فلسطين لا يريدون أكثر من أن يعيشوا بسلام فى بلادهم كأصحاب البلاد لاكغرباء عنها وقد قدموا بعض مطالب عرفها العالم أجمع. وهى إنشاء حكومة وطنية فى البلاد تمثل جميع العناصر وتكون مسؤولة أمام برلمان وطنى. ثم قال ونحن نطلب إنشاء حكومة وطنية فى البلاد لأن صك الانتداب ينص على صيانة حقوق أهل البلاد وحفظها. فإذا أعطى لفلسطين هذا الحق فلا خوف على المصالح البريطانية. وتكلم أيضاً أمين التميمى عن نظام الحكم فى البلاد طالبا إلغاءه لمخالفته للامانى الوطنية وطلب إنشاء حكومة دستورية مسؤولة أمام مجلس نيابى ينتخبه المسلمون والمسيحيون العرب وسن دستور من قبل مجلس وطنى ينص على السلطات التشريعية والإدارية، وعلى أن تكون الأماكن المقدسة تحت حماية الأهالى، وعلى المساواة فى الحقوق بين جميع الأهالى وحماية المصالح البريطانية ولاتخالف مصالح الأمة.

ورد المستر إيمرى فقال:

إنى لمعتبط لتمكنى من زيارة فلسطين ومشاهدة شىء من البلاد والأهالى بعينى، وإنى أشكر موسى كاظم باشا لترحيبه بى بالنيابة عن هذا الوفد. كما أشكر الشيخ سليمان التاجى الفاروقى لما أشار إليه من التعاون بين الأمة العربية والبريطانية سواء أيام الحرب أو فى سبيل المدنية فى المستقبل. إن الحكومة البريطانية قررت أن تستمر بحسن نية على هذا التعاون مع الأمة العربية - الأمة التى كان لها ماضٍ عظيم، والتى أوامل أن يكون لها مستقبل عظيم أيضاً. وقد شاهدت بعينى شياً من دلائل هذا التعاون السعيد فى العراق.

إن الحكومة البريطانية ترى أنه لا يوجد تناقض بين هذا التعاون مع الأمة العربية لتقدمها فى فلسطين كما فى العراق أو فى غير بلاد وبين تصريح بلفور.

فمصالح الأهالى العرب فى فلسطين نظر فيها بامعان تام قبل أن عزمت الحكومة

البريطانية على إصدار هذا التصريح بأشهر عديدة. وذلك القسم فى التصريح الذى يشير إلى مصالح الأهالى الحاليين له من الأهمية ما للقسم الآخر منه. وقد نظرت فى هذا الأمر أولا الحكومة التى أصدرت التصريح ومن ثم أعيد النظر فيه أيضا من قبل حكومة المحافظين التى أنعمت النظر فى مطالب الوفود التى أرسلت من هذه البلاد ومن ذلك الحين أيدت هذا التصريح حكومة تنتمى إلى حزب آخر يختلف بالكلية عن الأحزاب السابقة. وكذلك محصته ونظرت فيه جمعية الأمم الممثلة فى عصبة الأمم. ولذلك فإننى على يقين من أن النوات الموجودين هنا لا ينتظرون حقيقة من الحكومة البريطانية أن تغير سياستها هذه.

إلا أننى أخشى أن يوجد سوء تفاهم. وحبا فى اجتنابه أصدر مستر تشرشل فى سنة ١٩٢٢ بيانا أوضح فيه ماعنته الحكومة البريطانية بتصريح بلفور. ولاريب فى أن بيان مستر تشرشل هذا أصبح مغلقا ولايسعنى الآن أبحث فيه مفصلا ولكنه أوضح بصراحة تامة أن تأسيس وطن قومى فى فلسطين لايقصد فرض جنسية يهودية بالمعنى السياسى على أهالى فلسطين. وليس فى النية قط الحط من شأن اللغة العربية والمدنية العربية أو الأهالى العرب أو جعلهم بأية صورة ما أدنى رتبة ومقاما من أى فئة أخرى من السكان.

وقد ذكر الشيخ سليمان الفاروقى بأن الأهالى العرب يعاملون معاملة الأجانب وليس كوطنيين فى بلادهم. إنى أستطيع أن أؤكد أن غاية الحكومة البريطانية أن تجعل فلسطين الوطن القومى للعرب بكل معنى الكلمة مع إعطاء الشعب اليهودى فرصة ليؤسس له فيها وطنا قوميا. وكما بين مستر تشرشل لاتعنى عبارة «وطن قومى لليهود» أى شىء آخر خلاف أن الطوائف اليهودية الحالية فى هذه البلاد تتمكن من تحقيق رغائبها فى أن تعيش بحسب تقاليدها الخاصة. وأن يعترف بها كحق وليس كمنة، وأن السماح للطوائف اليهودية بتحقيق رغائبها يجب أن يعنى بأن لاتكون الهجرة إلى فلسطين إلى حد تتضرر منه أحوال البلاد الاقتصادية بوجه عام، والسكان العرب بوجه خاص. وإنى أطلب إليكم أن لاتصغوا لما قد يكون فاه به الدكتور ايدر أو أى فرد آخر. إذ لاعلاقة لذلك بسياسة الحكومة البريطانية التى تنظر أولا وقبل كل شىء آخر إلى سعادة ورفاهية أهالى البلاد التى أكثرية سكانها من العرب. ويههما فيما يختص بمسألة إسكان اليهود أن ترى أن إسكانهم يكون فى ظروف ملائمة.

أما الآن فان الشىء الحقيقى الذى يجب عمله هو إغفال المخاوف المبينة عن سوء الفهم

والنظر إلى ما قامت به الحكومة بالفعل، إنى قد تتبعت هذه المسألة فى إنكترا ومنذ أن وصلت إلى هذه البلاد، وقد اتضح لى أن الحكومة هنا كرسست نفسها وعملت بإخلاص لمصالح أهالى البلاد بوجه عام، وليس من الصحة أن يقال كما ذكر الشيخ سليمان الفاروقى بأن سياسة الحكومة ترمى إلى غرض واحد هو ترقية وزيادة المهاجرة اليهودية، ويقدر ما أعلم لم ترم الحكومة مباشرة إلى تأسيس أى مستعمرة يهودية أو إلى استخدام أموال دافعى الضرائب لهذا الغرض، وبينما كنت مارا منذ بضعة أيام فى الغور رأيت الحكومة مهتمة بنقل الأراضى الأميرية إلى المزارعين العرب، ورأيت أولئك المزارعين يشتغلون ببناء أقنية لنجفيف أراضيهم.

وقد تكون أفضل تجربة لمعرفة ما إذا كان سكان البلاد فى بحبوحة وتقدم هى النظر إلى زيادة سكانها، فلو كان مايقال عن أن الأهالى المسلمين أو المسيحيين يجار عليهم واليهود يأتون بأقواج كبيرة إلى البلاد لقل عدد سكان العرب وازداد عدد اليهود على حسابهم.

ولكن قد اهتمت بإجراء التحقيقات عن مقدار نمو الأهالى الحقيقى فى بضع السنوات الأخيرة ووضع لى إحصاء باعتناء تام ومبقتضاه كان سكان هذه البلاد فى سنة ١٩٢٠ نحو ٦٧٣٠٠٠ منهم ٥٥٠٠٠ يهود ويقدر عدد السكان فى الوقت الحاضر بنحو ٨٠٦٠٠٠ منهم ١٠٨٠٠٠ يهود فمن ذلك يظهر أن عدد اليهود زاد فى الخمس السنوات الأخيرة نحو ٥٣ ألفا وزاد عدد السكان العرب نحو ٨٠ ألفا، ولذلك يمكنكم أن تحكموا بأنه بموجب هذه الأحوال لا يوجد خوف من أين يفوق عدد المهاجرين اليهود السكان الوطنيين.

إنى أظن أن هذه الأرقام تبين بأن الحكومة البريطانية قد عملت مافى استطاعتها لمساعدة الأهالى الوطنيين، ولكنى لأظن أن الفضل فى ذلك كله يعود إلى الحكومة، فإن قسما من هذه الزيادة فى رقى الأهالى العرب، وزيادة عددهم يرجع بلا شك إلى رؤوس الأموال التى جلبها اليهود إلى البلاد، وبصفتى وزير المستعمرات فإننى أعالج أمور أربعين حكومة فى بلدان أكثرها غير راق، والشىء الوحيد الذى تطلبه هذ البلدان دائما هو زيادة رؤوس الأموال والسكان وعليه فالمهاجرة اليهودية تجلب لكم هذ الأشياء التى يحتاج إليها كثيراً، وقد قلت ذلك لاحبا فى الجدل والمناقشة، ولكنى أرغب فى أن تعتبروا بأن مخاوفكم من الغاية التى ترمى إليها الحكومة البريطانية والخطر الذى يحدىق بهذه البلاد من سياسة

السماح لليهود بالمهاجرة لهذه البلاد هي مبالغ فيها.

إن الحكومة البريطانية تنظر أولاً وقبل كل شيء آخر إلى الواجبات المفروضة عليها نحو أهالى البلاد عموماً، وتعتقد بأن السياسة التى تتبعها هي السياسة الوحيدة التى تجلب أكبر سعادة لمستقبل أهالى البلاد العرب الذين تعنى بشؤونهم فى الدرجة الأولى.

أنا وأفاقكم بأن أفضل طريقة للحصول على آراء الأهالى ليس بتقديم قضايا من أشخاص منفردين إلى المندوب السامى بل بطريقة دستورية نظامية يمكن بواسطتها الإعراب عن آراء الأهالى وأعترف مع ذلك بأنى مستغرب من شكوى الشيخ سليمان الفاروقى وأمين بك التميمى وقولهما إن أهالى هذه البلاد ليس لهم نصيب الآن فى سن القوانين، وهنا يجب أن أذكركم أنه كان فى البلاد مجلس استشارى قام بأعمال حسنة وكان واسطة لإبلاغ آراء جميع طبقات الأهالى إلى الحكومة، وكانت الحكومة البريطانية مستعدة لإعطاء سلطات استشارية وتمثيلية أوسع من هذه للأهالى، ولكن مع الأسف أصغى الأهالى لنصائح سيئة أسديت لهم ولم يهتموا الفرصة التى سنحت، ثم أعطيت للأهالى فرصة أخرى وهى الاستمرار على المجلس الاستشارى إذا كانوا لا يرغبون فى تشكيل مجلس تشريعى، ولما يقبلوا ذلك أيضاً عرضت عليهم فكرة الوكالة العربية التى يمكن بواسطتها أن تمثل مصالح الأهالى العرب.

ولذلك أوضحت الحكومة البريطانية بأنها كانت دائماً ترغب فى الحصول على تعاون العناصر العربية التمثيلية، وأن تعمل بنصحهم وهى مستعدة دائماً لذلك، ولكننا لاننظر إلى هذه المسألة بعد أن رفض ممثلو الأهالى قبول ما عرضناه عليهم من الامتيازات بأننا نطلب منهم معروفاً، وقد أشار المتكلمون إلى عدم تمثيل الأهالى فى الإدارة أو البلديات.

وأن المندوب السامى قد أشار إلى رغبته فى إعطاء هذا الحق للأهالى، وإنى مستعد لأن آخذ هذا الأمر بعين الاعتبار وسأدققه بكل عناية، إن الحكومة البريطانية ترغب وتريد فى كل حال أن تتعاون مع ممثلى الأهالى العرب فى فلسطين، ولكننا لانطلب تعاونهم كمعروف منهم بالنظر لما عرضناه عليهم فى الماضى وللموقف المخطئ الذى وقفوه، والذى أوئل بأن ينظر إليه كخطأ ويجب علىّ بأن أوضح ذلك أيضاً تاماً.

والآن أيها السادة قد تكلمت معكم بكل صراحة لأنى أظن أن من الأصوب والافضل أن أتكم معكم بصراحة تامة، وأستطيع أن أؤكد لكم أن الحكومة البريطانية فى جميع

الأحوال تستمر على اعتبار نجاح ورقى جميع أهالى فلسطين كواجبها الأول، وبالطبع فإن أكثرية السكان تنال نصيبها الكامل من عنايتها واهتمامها وستسترد في جميع ذلك برغبتها الصدقة في تقدم الأهالى العرب اقتصاديا وعمرانيا وسياسيا، وأظن أن نتيجة أعمالنا في الخمس السنوات الأخيرة قد أثبتت بالاختبار ماعملناه للأهالى، وأعتقد من الجهة الأخرى بأننا سنقوم بأكثر من ذلك في السنوات القليلة المقبلة كما أنى أعتقد أيضاً بأن الذوات الذين اجتمعت معهم اليوم سيرون بأنفسهم أن مافعلناه حيث الآن قد فعلناه برغبة واحدة هي ترقية ونجاح البلاد.

أنتم تنتمون إلى أمة كانت أمة عظيمة في الماضى وسنحت لها فرصة الآن لأن تكون أمة عظيمة مرة أخرى، وإنى أرى أن مستقبلكم يتوقف لا على توحيد قواكم لمقاومة ماأظنه مخاوف ليست صحيحة ومايحدق بكم من الاخطار من سياسة الحكومة، بل بتوحيد قواكم لترقية شعبيكم في علومه ومعارفه وتقدمه وترغيبه في تاريخه الخاص، وإنى لمسرور أن أرى مثلاً المجلس الإسلامى الأعلى يعانى المشقات في ترميم مناظر الحرم الشريف الجميلة، وفى إعادة غيرها من الآثار إلى سابق عهدها، وفى هذا السبيل يجب أن تسعوا لترقية شعبيكم وتأمين مستقبلكم لافى توحيد قواكم لمقاومة ما أعتقده مخاوف باطلّة.

الاضطرابات فى فلسطين تقارير لجان توماس هايكرت ومشو وسمبسن

الآن وقد انتهينا من سرد التاريخ السياسى للقضية الفلسطينية وقد تبين منه بصراحة وجلاء أن الحكومة البريطانية لا تزال من الأول إلى الآخر متمسكة بوعده بلفور فهو المحور الذى تدور حوله سياستها، ننتقل إلى الكلام عن الجزء الخاص بالاضطرابات التى وقعت فى تلك البلاد فى خلال هذه الفترة بسبب هذا الوعد الجائر فنصف المعارك التى دارت بين العرب واليهود والفتن التى شبت والنفوس التى هلكت مكتفين بإيراد الحوادث الخطيرة لتعذر الإحاطة بالحوادث البسيطة كما لا يخفى .

١ - اضطرابات القدس الأولى

كانت اضطرابات القدس فى شهر إبريل سنة ١٩٢٠ أول اضطرابات وقعت فى فلسطين بين العرب واليهود وخلاصة ما حدث أن سيدليا يهوديا اسمه كريمى بين مندل، يدير صيلية فى باب الخليل أهان المتظاهرين العرب القادمين من الخليل يوم الأحد ٤ إبريل لزيارة النبى موسى حسب المعتاد وحاول الاعتداء على علمهم فطارده المتظاهرون فلجأ إلى صيدليته فهجموا عليه وضربوه حتى أدموه وجاء بعد ذلك شاب يهودى ومعه سبعة من الجنود الإنجليز فحاول اختطاف العلم من يد حامله فأهوى أحد المتظاهرين على يديه بالسيف فقتعهما من الساعدين وتناولته أيد المتظاهرين بالضرب حتى لفظ أنفاسه، وحاول الجنود السبعة الانتقام لصاحبهم فضربوا وأوذوا .

وتدخلت الحكومة على الأثر فضربت نطاقا حول مدينة القدس القديمة (داخل السور) ومنعت الدخول والخروج .

ودار قتال يوم الاثنين ٥ منه بين العرب واليهود بسبب اطلاق اليهود النار على الوطنيين حين مرورهم بحى الواد .

وجاء سكان القرى المجاورة للقدس إلى نجدة اخوانهم فمنعتهم الحكومة من دخولها

وبلغ عدد القتلى فى هذه الاضطرابات تسعة من اليهود و٤ من الوطنيين وعدد الجرحى ٢٥٠ كما جاء فى بلاغ رسمى صدر يومئذ .

٢ - حادث بيسان

قبضت السلطة البريطانية فى بيسان يوم ٢١ إبريل سنة ١٩٢٠ على الأمير محمود الزناتى من أمراء عشائر الغور، فهاج ذلك قبائله فتجمهرت وهجمت يوم الخميس ٢٢ منه على السجن بقيادة الأمير بشير الغزاوى فأخرجت السجن بالقوة. وجاء الإنجليز على الأثر بقوة من حيفا وطبريا فطاردت العربان الذين ارتدوا إلى الضفة الشرقية للأردن ولجأوا إلى جبال عجلون واستنفزوا العرب فنفروا معهم وجمعوا جموعا غفيرة أغاروا بها على سمخ وبيسان وبعض القرى اليهودية فذعر اليهود وفروا لا يلوون على شئ، وانقطع سير القطارات على أثر هذا الحادث بين حيفا ودمشق، وتعطلت المواصلات البرقية والتليفونية، وأرسلت السلطة البريطانية طيارات للاستطلاع أطلقت النار على الثوار وتم بعد ذلك توطيد الأمن وإقراره.

٣ - اضطرابات يافا الأولى

وقعت اضطرابات يافا الأولى يوم أول مايو سنة ١٩٢١ فقد اعتدى اليهود أثناء احتفالهم بعيد العمال على عربى فنصر العرب أخاهم فدار قتال فى الشوارع أسف عن سقوط ٣٠ قتيلاً من اليهود و١٠ من العرب وجرح من الأولين ١٤٣ ومن الآخرين ٢٧ وأرسلت السلطة قوات كبيرة إلى يافا، وألفت الحكومة لجنة للتحقيق عن أسباب الثورة برئاسة السير توماس هايكرت قاضى القضاة، فذهبت إلى يافا وقامت بتحقيق دقيق وضعت فى ختامه تقريراً مفصلاً عن أسباب الثورة وبواعثها أكدت فيه أن سياسة الوطن القومى هى سر الاضطرابات وهذه ترجمته:

تقرير لجنة توماس هايكرت

وجدنا فى البحث عن أسباب هذه المشاغبات سبباً أولياً مهماً لكنه ليس كافياً لإثارة

شغب عام، بل قد يثير شغبا وقتيا خاصا لا يتعدى أكثر من شارع واحد وعدد محدود من الأشخاص، وكان بإمكان شرطة يافا أن تمنعه فورا، وهو الاصطدام الذى حصل أثناء المظاهرة التى قام بها حزب العمال الاشتراكيين مع موكب حزب العمال اليهودى البولشفيك.

أما الشغب الحقيقى الذى نبحت عنه فليس شغبا اعتياديا، لأنه دام عدة أيام وهو يقع كلما تقابلت جماعات من المسلمين مع جماعات من اليهود، وقد ازداد يوما بعد يوم إلى أن عم قضاء يافا بأجمعه، وهوجمت المستعمرات اليهودية القريبة من يافا بشدة زائدة، ولم يكن لسكان هذه المستعمرات سابق علاقة بالعمال الاشتراكيين البولشفيك ولا صلة لهم بهم، غير أن مظاهرات البولشفيك كانت بالحقيقة الشرارة التى أضرمت نيران الثورة بين العرب واليهود فقاموا بعدها يطلبون الأخذ بالتأثر بعضهم من بعض.

وروى لنا بعض اليهود الذين شاهدوا تلك الثورة عن كتب أنه لا توجد مسألة عداوة بين اليهود والعرب، بل جل ما هنالك أن هذه الحركة العدائية لليهود دبرت من قبل أشخاص يريدون أن يكيّدوا المكائد للبريطانيين وأن يخلوا بالنظام والأمن لشئ فى النفس، وسعوا أن يقنعونا بأن منشأ كل اختلال يقع فى البلاد يعود إلى الدعاية العدائية التى يبثها هؤلاء الأشخاص الذين يأسفون كثيرا لزوال الحكم التركى، لأن الإدارة البريطانية الحالية قد قضت على منافعهم الشخصية العديدة وعلى امتيازاتهم الكثيرة التى كانوا يتمتعون بها فى العهد التركى القديم، وقد اشترك معهم فى العمل بعض الغرباء وخصوصا سماسرة فرنسيون قدموا فلسطين لكى يثيروا الفتن لمقاصد سياسية، وأكد لنا هؤلاء الشهود بصورة رسمية أنه لا علاقة للصهيونيين بالمشاغبات التى حصلت فى يافا، وصرحوا لنا أن العرب يتظاهرون بالعداء للصهيونيين ولليهود ويضمرون العداء للبريطانيين، وقد اتخذوا إظهار هذا العداء آلة للقضاء على الانتداب البريطانى.

وثبت لنا بعد البحث الدقيق عدم صحة هذه الأقوال إلا أننا لا ننكر أنه قام بذهن بعض الأشخاص لأسباب عديدة أنه بإمكانهم أن يستفيدوا من الوجة السياسية من إثارة الفتن، ولا شك أن العداء لليهود كان متأصلا فى نفوس جميع الوطنيين بصورة لا تقبل الجدل، وقد ظهر لنا أن الوطنيين ينفرون من الحكومة لاتباعها سياسة إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وقد أساء العرب فهم كنه السياسة المتبعة هنالك، كما أساء المدافعون عن هذه

السياسة فى دفاعهم عنها وفى تفسيرهم إياها، وانتشر الاعتقاد فى البلاد من أولها إلى آخرها بأن الحكومة عرضة لضغط الصهيونيين عليها، وهى لذلك تتحزب لليهود وتساعدهم فى جميع أعمالهم ومقاصدهم بالرغم من كونهم أقلية قليلة، وقد أكد لنا الكثيرون وتحققنا بأنفسنا أنه لولا وجود القضية اليهودية فى فلسطين لما لا وقت الحكومة أقل صعوبة فى إدارة الشؤون المحلية، ونعتقد أن كره العرب للبريطانيين نشأ عن مساعدة الحكومة للسياسة الصهيونية.

ولو أكتفى بالاعتداء على المتظاهرين من اليهود دون سواهم لقلنا إن هذا التعرض بسيط ويحصل دائما فى جميع البلاد، ولكننا تحققنا أنهم حولوه عمدا إلى نزاع قومى وسلوكوا مع خصومهم مسلكا لا يمكن الإغضاء عنه، وقد اتبعوا سفك الدماء البريئة بنهب المحلات الأمنية ليلا، وهذا مما يوجب الانتقاد فى نظر الأمم المتقدمة.

ولا تنكر أن اليهود أخذوا بثأرهم سالكين أيضا عين الطريقة التى سلكها خصومهم. ولو ظل اليهود أقلية كما كانوا أيام الترك وحافظوا على أدبهم واعتدالهم لما عكر صفو عيشهم أحد، ولكن العرب لما رأوا أن اليهود أصبحوا أصحاب الكلمة النافذة عند الحكومة نقموا عليهم وأضرموا لهم الشر، وياتوا ينتظرون أول حركة تبدر منهم ليهيجوا الرأى العام عليهم، وقد أبدوا هذا الشعور مرارا عديدة بانتهاك حرمة كثير من أعيان اليهود وإهانتهم شر إهانة.

وليس من شأننا هنا أن نبحث فى المبادئ الصهيونية عامة، إلا أننا نذكر بعض الأمور التى لها أساس بالمشاغبات التى نحن فى صدها.

إن المظالم التى يشكو منها العرب، والتى كان لها دخل عظيم فى المشاغبات هى كما يلى:

(١) لأن بريطانيا العظمى أسست الحكومة الفلسطينية بحسب رغائب الصهيونيين واتبعت سياسة إنشاء الوطن القومى ولم ترع منافع سكان فلسطين الأصليين.

(٢) لأن الحكومة الفلسطينية استعانت بصورة رسمية تأييد لهذه السياسة بلجنة صهيونية تساعد فى أعمالها، فما كان من هذه اللجنة إلا أنها ألقت حكومة ثانية فى قلب الحكومة الفلسطينية، وأخذت تعنى بمصالح اليهود وتهمل مصالح الوطنيين.

(٣) لأن عدد الموظفين اليهود كثير بالنسبة إلى عدد نفوسهم.

(٤) لأن برنامج الصهيونيين يقول بلزوم أفعام فلسطين بإناس أقدر وأمهر من العرب فى تعاطى التجارة والصناعة قصد الاستيلاء والصناعة قصد الاستيلاء على موارد البلاد ونزعها من أيدي أبنائها.

(٥) لأن قدوم المهاجرين خطر على أهل البلاد وعلى اقتصادياتها - لأن المهاجرين يزاحمون الوطنيين فى جميع أعمالهم.

(٦) لأن المهاجرين اليهود أساعوا إلى سكان العرب بكبرياتهم وحملوهم على بغضهم والتحزب عليهم.

(٧) لأن نفرا من المهاجرين البولشفيك دخلوا إلى فلسطين وأخذوا يزرعون بذور الشقاق ويبثون الروح البولشفيكية فى طول البلاد وعرضها، وذلك لعدم اتخاذ الحكومة الاحتياطات اللازمة.

فقد العرب ثققتهم بالحكومة - رغم إخلاصها - وذلك لوجود هذه الشكاوى والمظالم، وصاروا ينظرون نظر الارتياح إلى جميع التدابير التى تتخذها كقانون الأراضى الذى سن فى سنة ١٩٢٠ وخلاصته أنه يجب طلب موافقة الحكومة على إجراء جميع المعاملات الخاصة بالأشياء غير المنقولة، ومنع فراغها لاناس لا يقطنون فلسطين، وادعوا أن هذا القانون وضع فى هذا الشكل لكى تهبط أثمان الأراضى وتصبح تحت رحمة اليهود، وقد فسروا أيضاً قانون منع تصدير الحبوب أنه وضع لتهبط أثمانها، فينتفع من هذا الهبوط مهاجروا اليهود.

ويزعم العرب أن السر فى وجود الموظفين اليهود فى دوائر الحكومة بكثرة هو أن كاتم سر الحكومة رجل يهودى مشهور بغيرته على اليهود عموماً والصهيونيين خصوصاً، ويستشهدون لإثبات ذلك بإدارة النافعة التى أصبحت مستعمرة خاصة باليهود، ويدعون أن اليهود يقاطعون العرب، فالتاجر اليهودى لا يشتري شيئاً من العربى إذا كان بإمكانه شراء ذلك الشئ من يهودى، ويتهمون الموظفين اليهود بأنهم لا يمكنون غير اليهود من أخذ الامتيازات أو عقد المقاولات العائدة للحكومة (١)

١ - يبين الجدول التالى عدد موظفى الحكومة وقد نقلناه باختصار عن تقرير الحكومة الرسمى الذى نشر فى يونيو سنة ١٩٢١.

المجموع	الوظائف السائرة	المقامات السامية	
٢٤١	٧٦	١٦٥	مسيحي { بريطانى فلسطينى المجموع
١٠٤٩	٩٦٧	٨٢	
	١٠٤٣	٢٤٧	

المجموع	الوظائف السائرة	المقامات السامية		
٢٧	١٣	١٤	{ بريطاني فلسطيني المجموع }	يهودى
٥٨٩	٥٥٣	٣٦		
	٥٦٦	٥٠		
٥٨٤	٥٢١	٦٣		مسلم

يوجد بموجب هذه الأرقام ٢٦٨ موظفا بريطانيا منهم ٢٧ يهوديا بريطانيا، ويوجد ٥٨٩ يهوديا فلسطينيا و ١٦٣٣ موظفا فلسطينيا من غير اليهود. فتكون نسبة الموظفين الفلسطينيين اليهود للموظفين الفلسطينيين من غير اليهود كنسبة واحد إلى اثنين وثلاثة أرباع، بينما نسبة نفوس اليهود لنفوس غير اليهود كنسبة واحد إلى سبعة، فيتضح لنا من هذا الجدول أن اليهود يشغلون وظائف تربو على ضعفى حقهم، هذا إذا اعتبرنا عدد السكان مقياسا لتوزيع الوظائف، وأما إذا اعتبرنا التعليم مقياسا لتوزيعها فلا نجد أن اليهود يشغلون وظائف أكثر مما يستحقون، فمن المحال أن تحل هذه المسألة على سبيل الإحصاءات

وقدم المندوب السامى الجدول التالى مبينا عدد الموظفين فى إدارة النافعة فى أغسطس سنة ١٩٢١.

ويقولون إن إدارة النافعة وإدارة السكك الحديدية توظفان مهاجرى اليهود بنسبة لا تتفق مع عدد نفوسهم، وتتحيان أبناء البلاد عن العمل. وبهذه الوسيلة صار المال الذى يجبى من أهل فلسطين يصرف فى سبيل إيجاد عمل لمهاجرى اليهود، أى يصرف فى سبيل تأسيس الوطن القومى اليهودى.

ولاقت الهجرة اليهودية اعتراضات اقتصادية شتى من قبل العمال وأصحاب الصنائع، والحق يقال أنه لو كان المهاجرون يوزعون حين وصولهم على المستعمرات اليهودية الزراعية لما أثار مجيئهم على طبقة العمال فى يافا وسائر فلسطين، ولا يخفى أن مجئ المهاجرين بكثرة إلى أى بلاد كانت واشتغالهم بالأشغال العامة ومزاحمتهم لأهالى المدن تثير شعور القلق فى صدور السكان الوطنيين، ولا سبيل إلى إفهام العرب أن اليهود ليسوا غرباء عن البلاد وأنهم يعودون إلى وطنهم القديم، لأن العرب يعتقدون إن هذه النظرية هى نظرية الصهيونية الصهيونيين، ويقولون عن الصهيونيين أنهم من الروس والبولونيين والبولشفيك

جاءوا ليزاحموا سكان هذه البلاد وينتزعوا اللقمة من أفواههم، ويدعون أن الحكومة والجمعيات الخاصة تطعم هؤلاء المهاجرين مجاناً إلى أن تجد لهم عملاً بخلاف العمال الوطنيين إذا لم يجدوا عملاً لأنفسهم يتضورون من الجوع ولا نصير لهم إلا الله.

ويؤيد العرب نظرية العمال نظرية ويضيفون إليها القول أن المهاجرين اليهود يزاحمون أهل البلاد لا في الأشغال اليدوية فقط، بل في الوظائف والأمور الكتابية أيضاً، خصوصاً بعد أن اعترف باللغة العبرية لغة رسمية، وتنحصر أهم انتقادات العرب في الهجرة

المجموع	الوظائف السائرة	المقامات السامية		
١٤	٢	١٢	مسيحي	{ بريطاني فلسطيني المجموع }
١٥	١٥	٠		
	١٧	١٢		
المجموع	الوظائف السائرة	المقامات السامية		
٤	٣	١	يهودي	{ بريطاني فلسطيني المجموع }
٤٤	٤١	٣		
	٤٤	٤		
٢	١	١	مسلم	

اليهودية من الوجهة السياسية، وأول من قام بنشر الدعاية إليها هم رجال الطبقة المتعلمة ولم يلبثوا أن تمكنوا من تعميم أفكارهم ومبادئهم بين جميع طبقات الأمة، فصارت هذه الأفكار حديث القوم في المقاهي والحانات والحواميت والقرى والشوارع والأزقة إلخ، وخلاصة هذه الدعاية هي أنه بسبب السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين بكثرة ستصبح مملكة يهودية، ولم تجد الكتابات التي كتبها الصهيونيون في كتابهم المدعو «قرن حيسود» لتسكين رعب الأهلين من الهجرة الصهيونية نفعا، وقد قالوا فيه إن مهمة اليهود الذين أرسلوا إلى فلسطين تنحصر في تمهيد السبيل وإعداد الأشغال للألوف والملايين من اليهود الذين سوف يتبعونهم^(١).

وتوجد أسباب عديدة حملت سكان يافا على الاعتراض على الهجرة اليهودية وعلى

١ - بلغ عدد المهاجرين الذين سمح لهم في الدخول إلى فلسطين حتى نهاية سنة ١٩٢٢ (٢٨٠٠٠) منهم نفر قليل كانوا في فلسطين قبل الحرب وعادوا إليها في هذه البرهة. وقد صرحت الحكومة مراراً عديدة أن عدد مهاجري اليهود الذين دخلوا البلاد لم يكن بكثرة محسوسة تولد ضائقة اقتصادية، وأنكر الصهيونيون قول العرب إن اليهود المهاجرين أخذوا الأعمال من أيدي العرب، وقد أدركنا بعد الاختبار أن اليهودي لا يشغل غير يهودي، وإن اتحاد اليهود وحبهم بعضهم بعضاً يسهل عليهم ترتيب جميع مصالحهم، وإن شكوى العرب غير صريحة.

إظهار العداوة واضرام الفتنة على اليهود: منها أن اليهود نساء ورجالا بدأوا بعد وصولهم إلى فلسطين ينظرون إلى السكان الوطنيين بعين الازدراء، وصاروا يخالفون العادات القومية التي ألفها العرب منذ نعومة أظفارهم بسيرهم فى الشوارع والطرق متأبطين بعضهم بعضا بمعاصم وسواعد، ومرتلين التراتيل العبرية وناشدين الأناشيد القومية، ويديهى أن انتقال اليهود من المعيشة الذليلة المزدهمة التى كانوا يعيشونها خارج فلسطين إلى المعيشة الحرة التى ابتدأوا يتمتعون بها فى فلسطين أهاجت عواطفهم إلى درجة قصوى، باتو معها ثملين بخمرة الوطن القومى الذى طالما حنوا لرؤيته وحلموا بالعودة إليه، فليس من الغريب أن نرى العرب يتكذبون من مجئ هؤلاء الناس ومن تحقيق أحلامهم، وليس غرضنا فى هذا البحث أن نسى الظنون بالناس، بل أن ندرس الأمور التى سببت المشاغبات. وقد أردنا من ذكر هذه الأمور أن ننير أذهان الموظفين الموكلو إليهم أمر المهاجرين لكى يجبرهم على دخول الدور من أبوابها، وعلى عدم التظاهر بالتظاهرات الحماسية التى من شأنها أن تمس شعور غيرهم.

وأكد لنا كثير من العرب المتعلمين أنهم يقبلون على الرحب والسعة مجئ بعض اليهود الأغنياء من أصحاب الأعمال الذى يستطيعون أن ينهضوا البلاد إلى مستوى الأمم الراقية بشرط ألا يفرقوا بين أبنائها، وقال الصهيونيون إن تحقيق سياسة الوطن القومى ستفيد العرب واليهود على السواء، وتبين لنا من درسنا الخاص أن اللجنة الصهيونية التى تمثل الرأى الصهيونى العام فى فلسطين قصرت كل القصور فى تفهيم العرب صحة هذه النظرية، ولذلك وجدناهم يتخوفون من الصهيونية والصهيونيين.

وليس هذا التخوف حديث عهد. بل يرجع فى تاريخه إلى أيام الإدارة العسكرية لما كان اليهود يتمتعون بتسهيلات خاصة حررها الوطنيون. كالحصول على جوازات السفر ونقل البضائع التجارية فى السكك الحديدية العسكرية إلخ، وهذه المساعدات كانت تمنحها السلطة العسكرية لليهود بواسطة اللجنة الصهيونية التى اعتبرتها وكيهة عنهم، ولم يكن للعرب لدى السلطة لجنة مثلها، ومع أن تبعة عدم المساواة بالمعاملة بين الفريقين لا تقع على عاتق اللجنة الصهيونية تولد عند العرب عداوة نحوها وأضرموا لها الكره فى الباطن. ونحن نعتقد أن عدم المساواة بين الفريقين هى من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى الثورة فى يافا، وقد اتضح لنا أن اللجنة الصهيونية كما بإمكانها أن تستميل العرب إليها وأن تصيغ لهم وعد بلفور بصورة مقبولة لديهم أكثر من كل هيئة رسمية غيرها، ولكن القيام

بهذا العمل يتطلب مهارة وكياسة بالقول والعمل، وكان من الجدير بهذه اللجنة أن تصرف مساعيها فى تذليل هذه العقبات ولكنها لم تفعل ذلك، وقد وجدنا العرب يتذمرون منها ويقولون إنها لم تعترف بهم ولا اعتبرهم عضوا عاملا فى البلاد وضحت بمنافعهم فى سبيل اليهود.

وحصل استياء عام من تدخلها فى أمور موظفى الشرطة اليهود وغيرهم من صغار الموظفين ودفعها لهم مساعدات مالية علاوة على رواتبهم التى يتناولها من الحكومة، وقد منع هذا التدخل فى سنة ١٩٢٠. وتأكدنا بصورة خاصة أنها ضغطت على أحد أصحاب الأراضى المعروف باسم «ريشون لوسيون» اليهودى لأنه كان يستخدم عمالا وزراعا وطنيين فى أراضيه منذ حدثته، وأكرهته على إبدالهم بعمال وزراعى من اليهود، وقيل لنا إن هذا الزارع لم يلب أمرها إلا مكرها لسببين (أولا) عز عليه استبدال العرب بيهود لأنه ترعرع بين العرب وعرفهم وألفهم منذ طفولته (ثانيا) لأن الأجور التى يطلبها اليهود فاحشة بالنسبة إلى الأجور التى يتقاضاها العرب وساعات العمل التى يشتغل فيها اليهود يوميا أقل من ساعات العمل التى يعمل فيها العرب، لذلك صار هذا المزارع يخسر فى زراعته عوضا من أن يربح بعد ذلك التبدل.

وكان لتدخل اللجنة الصهيونية فى سن القوانين وتعيين الموظفين وإعادة المأمورين المعزولين إلى وظائفهم وقع سيئ فى نفوس العرب، وليس من شأننا أن نقول أن اللجنة الصهيونية كانت محقة أو غير محقة فى أعمالها، لكننا نيقنا أنها سلكت مسلكا مهيجا لخواطر العرب، وبهذه الصورة ساعدت فى إيجاد العوامل والأسباب التى أدت إلى الاضطرابات والاختلافات العامة التى هى مدار بحثنا ههنا.

ومما يلفت النظر أن جميع ما يكتبه الصهيونيون ومحبوهم فى موضوع الصهيونية فى أوربا يصل فى حينه إلى فلسطين ويقرأ لأهاليها فى المدن والقرى على السواء، وقد روى لنا أحد الشهود من سكان طولكرم بينا كان يوضح لنا بعض الأمور عن حوادث الخضيرة حديثا للكاتب «ح. صيديوتام» جاء فى كتابه «انجلترا وفلسطين» صفححة ٢٣٥: من الأمور المرغوب فيها تشجيع الهجرة اليهودية بكل وسيلة ممكنة ومنع الهجرة العربية.

وهذا الكتاب الذى نقل عنه هذا الحديث طبع فى سنة ١٩١٨ أى قبل مشاغبات يافا. وقد ذكر الوطنيون لنا مرارا عبارات عديدة مهيجة لا تقل خطورة عن هذا الحديث نشرها

جماعة الصهيونية أثناء اجتماعنا - أي بعد اضطرابات يافا ونخص منها بالذكر العبارة الآتية التي نشرتها جريدة «الجويش كرونيكل» بصدر عددها رقم ٢٧٢٠ الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٢١ وهو:

إن التفسير الحقيقي للقضية الفلسطينية هو إعطاء اليهود السلطة التامة لجعل فلسطين يهودية، والاعتراف لهم بها أنها يهودية كما أن انجلترا إنجليزية وكندا كندية، هذا هو التفسير الصحيح للوطن القومي ويستحيل على اليهود تأسيسه أن لم يمتحوا مركزا يهوديا وطنيا خاصا.

لم تعر لجنتنا أدنا صاغية ولا اهتمت لمثل هذه الأقوال ولا علمت مقدارها عند الصهيونيين قبلما تقابلت وتباحثت مع الدكتور «إيدر» الرئيس العامل للجنة الصهيونية الذي كان معتدلا بالنسبة إلى غيره، والذي لا يرغب في نشر أفكار تهيج العرب، وقد أنارت شهادته وإيضاحاته الطريق أمام لجنتنا وأوضحت لها بعض المسائل التي كانت غامضة عليها، ولما سئل الدكتور ايدر عن بعض الأمور المهمة أجاب عليها بحرية زائدة، وأظهر أمانى الصهيونيين بجرأة نادرة، ولم يقم وزنا للتفسير الذي فسر به المندوب السامى وأمين سر الحكومة معنى الوطن القومي، وقال إنه لا يمكن إلا إيجاد وطن قومي واحد فى فلسطين وهو الوطن القومي اليهودى، ولا يمكن المساواة بالحقوق بين العرب واليهود، بل يجب أن يتغلب اليهود على العرب متى تكاثر عددهم، وأبى أن يعترف أو يقبل بعبارة أن يكون لليهود سلطة أو سلطان قومي. ووضع عوضا عنها عبارة أن يكون لليهود حق التسلط والتغلب، ولا يخفى أن الدكتور ايدر - وهو رئيس عامل للجنة الصهيونية - يحيط بأفكار الصهيونيين واعتقاداتهم الرسمية من جميع وجوهها لذلك تعتبر تصريحاته ذات شأن عظيم، لأنه لا توجد فيها محاورات أو مغالطات يقصد منها التمويه، وقد قال أيضا بصريح العبارة يجب أن يسمح لليهود لا العرب بحمل السلاح، وأكد أن تسليح اليهود يحسن العلاقات بينهم وبين العرب، وقال أيضا يجب أن يسمح للهيئة الصهيونية أن تعترض على تعيينات الحكومة، وأن تقدم إليها أسماء الذين ترغب فى ترشيحهم لمنصب المندوب السامى فتنخب الحكومة منهم واحدا.

نحن لا نفسر أفكاره لأن ذلك ليس من شأننا ولكن يهمننا من هذا التقرير أن نبين للملأ أجمع أن الرئيس العامل للجنة الصهيونية يطلب باسم اليهود بعض المطالب والحقوق التى

هى فى الحقيقة أساس الاضطرابات الحاضرة، ويخالف روح السياسة التى صرح بها المندوب السامى فى فلسطين وصرح بها أيضا أمين سر الحكومة، ويتضح من هذه التفصيلات سبب سوء التفاهم الحاصل بين العرب واليهود كما يتضح سبب اتهام العرب لحكومة فلسطين أنها حكومة صهيونية وسبب اتهام الدكتور إيدر لها أنها حكومة عربية.

أنا نشعر أنه فى الإمكان إخماد نار العداوة المتقدمة بين الشعوب القاطنة فى فلسطين وذلك بأن ينتخب من تلك الشعوب أناس ذو صفة رسمية يدعون للاجتماع معا والبحث فى المسائل المختلف عليها بحثا مشبعا بروح العدل والإنصاف، ويشترط قبل الدخول فى هذا البحث على العرب أن يقبلوا التصريح السياسى الذى صرحت به الحكومة بخصوص الوطن القومى اليهودى، ويشترط على زعماء اليهود أن يطرحوا خلف ظهرهم جميع المطالب التى تخالف ذلك التصريح، وأن يفهموا المهاجرين أنه مهما كانت علاقاتهم التاريخية والدينية فى فلسطين عظيمة يجب أن يدركوا أنهم قدموا هذه البلاد سعيا وراء إيجاد وطن لهم، وهى ملأى فى الوقت الحاضر بالعرب فينبغى عليهم أن يسيروا سيرا حسنا وأن يسلكوا مسلكا مرضيا مع العرب، وأن يظهروا لهم روح الصداقة والمسالة، ويجب على وجوه العرب وأشرفهم أن يوضحوا للعرب بصريح العبارة أنهم إذا اعتدوا على أحد من اليهود بحال من الأحوال كسرقتة أو نهبه أو قتله فيعرضون أنفسهم للجزاء الشديد.

٤ - اضطرابات القدس الثانية

وقعت هذه الاضطرابات فى أثناء المظاهرات التى أقامها الوطنيون يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ احتجاجا على وعد بلفور بمناسبة حلول ذكراه السنوية. فدار قتال عنيف على طريق يافا سقط فيه خمسة قتلى من اليهود وعربى وجرح ٣٢ من الأولين و٦ من العرب.

٥ - اضطرابات يافا الثانية

حدثت هذه الاضطرابات فى يافا فى خلال شهر مارس سنة ١٩٢٤ إبان احتفال اليهود بعيد المسخر (بوريم) فقد كبر على الوطنيين مشاهدة الشبان اليهود يتزويون بزى رجال الدين الإسلامى ويبالغون فى ازدراؤه واحتقاره فحاولوا صدهم وردعهم فلم يرتدعوا، فدار

بين الفريقين قتال أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى.

٦ - فتنة فلسطين الكبرى

كانت الفتنة التي اتقدت في شهر أغسطس سنة ١٩٢٩ من أعظم الفتن التي شبت في فلسطين فعمت معظم مدنها وقراها، بعكس الاضطرابات السابقة فقد كانت موضعية محلية.

بدأت الفتنة في القدس يوم ١٥ أغسطس وهو يوم عيد خراب الهيكل عند اليهود، فقد تجمهر عدد كبير منهم خارجها وساروا في مظاهرة كبيرة مخترقين الشوارع وقاصدين مبكى اليهود (البراق) وقد حملوا الأعلام والشارات الصهيونية، وكان خطباؤهم يخطبونهم أثناء السير منادين بوجوب امتلاك (البراق) وانتزاعه من المسلمين ومنددين بهؤلاء، ولما وصلوا إليه خطبتهم امرأة منهم منادية أن المكان لهم فيجب امتلاكه رغم أنف المسلمين والإنجليز.

وكان المسلمون يرقبون هذه الحركة وينظرون إلى مايفعله اليهود وقد امتلأت قلوبهم غيظا وحقدا، ولكنهم صبروا ورأوا أن لا يستعجلوا، ولما كان الغد يوم جمعة فقد تجمهر عدد منهم بعد الصلاة وجاء لزيارة البراق، فوجدوه يغص باليهود وقد رفعوا عليه الأعلام الصهيونية ووضعوا المقاعد الخشبية فحاولوا انتزاع الأعلام والمقاعد فعارضهم اليهود ودار شجار بسيط.

وأقام اليهود في الغداة (السبت ١٧ منه) حفلة للألعاب الرياضية أفلتت في خلالها كرة دخلت حقلا لفلاح عربى فلقق بها جمهور من اللاعبين وعبثوا في الزرع فانتهرهم الفلاح صاحبه فاعتدوا عليه وضربوه فاننصر له جيرانه وأنجدوه فتضاربوا وتراشقوا بالحجارة وجرح في هذا النضال ١٤ من العرب وخمسة من اليهود مات أحدهم وهو إبراهيم مزراحي بعد يومين فشيعت جنازته بموكب كبير، وأقام له اليهود مأتما حافلا وأدخلوه في عداد شهدائهم، ودار بين الشعبين والبوليس شجار فجرح ٢٤ رجلا، وأقفلت المدينة على الأثر، وتعطلت الأعمال وشعرت الحكومة بتحرج الحالة، فاستقدمت نجدات عسكرية من مصر وصدر الأمر إلى بعض وحدات الأسطول البريطانى بالسفر إلى يافا وحيفا.

وهاجم اليهود ظهر الجمعة ٢٣ منه قرية لفتا (ضاحية القدس) مغتنمين فرصة احتشاد رجالها فى المسجد فاعتدوا على الأطفال، ووصل النبا إلى المصلين فأسرعوا للدفاع عن ذونهم ودار قتال بينهم وبين اليهود ما لبث أن سرى إلى القرى المجاورة فأتسع نطاق الفتنة وشمل القرى والمدن، وفى مقدمتها يافا وحيفا وصفد والخليل، وقد بلغ عدد القتلى من اليهود فى الخليل وحدها ٦٤ قتيلا وجريحا. وقد بدأت الحوادث هنا على أثر إشاعة شاعت عن مقتل العائلة العربية المنفردة فى الأحياء اليهودية فى القدس مما هاج خواطر الناس وزاد على ذلك مبادرة اليهود لبعض العرب هنا بالشتيم والتهمك وخصوصا بعض الطلاب من اليهود الأميركيين الذين اعتزوا أكثر مما يجب فى تلك الأوقات العصيبة بجنسيتهم فاستثاروا العرب. وقد أشاع اليهود أن العرب مثلوا بقتلى اليهود هنا فأرسلت الحكومة لجنة طبية قوامها ثلاثة من أطباء العرب هم الدكتور توفيق كنعان وحسين الخالدى وحسام الدين أبو السعود، وثلاثة من الأطباء اليهود، ومثلهم من الإنجليز فأخرجت يوم ١٢ سبتمبر جثث ٢٤ يهوديا من القبور وفحصتها فلم تجد فيها أثرا للتمثيل فوضعت تقريرا مفصلا نفت به تهمة التمثيل عن العرب، وقد نشرت حكومة فلسطين التقارير الطبية رسميا لدحض الدعاية اليهودية.

وبعكس ذلك فقد أثبتت التقارير الطبية أن اليهود فى تل أبيب مثلوا بعائلة عربية مسلمة فى ثكنة أبى كبير فقتلوا رب العائلة وهو صديقهم ثم بقروا بطنه بمدراة الحصاد كما حطموا رأس ابن أخيه وزوجته وابنه وله من العمر ثلاث سنوات.

أما فى صفد وقد قتل فيها ٩ من اليهود وجرح ٢٦ فقد بدأت الاضطرابات بمرور بدوى غريب يقرب الحى اليهودى فأطلق عليه اليهود الرصاص فقتل فأحدث إطلاق الرصاص اضطرابا فى البلدة وأطلق اليهود الرصاص على العرب المارين يقرب حيهم ولبا شاع ذلك اعتقد العرب أن اليهود قرروا مهاجمتهم فقاموا للدفاع عن أنفسهم فاندلعت نيران الفتنة ونهب اليهود ٣٠ مخزنا للمسلمين كانت فى داخل حيهم وبقربه.

تدابير الحكومة وسكون الفتنة

فوجئت الحكومة البريطانية بالاضطرابات فى فلسطين مفاجأة لم تكن تتوقعها فأسرت فى إرسال القوى وحشد الجند، ويقال إنها أرسلت ١٢٠ طيارة و ٦ يوارج وخمسة آلاف

جندى فقبضت بعد عناء على ناصية الحال، وسكنت الهياج وقد، امتد نحو ١٥ يوماً
واصلت الحكومة القدس خلالها إصدار البلاغات الرسمية يوميا عن سير الحوادث وصدر
آخر بلاغ يوم ١٢ سبتمبر وفيه أنه بالنظر لسكون الحالة لا تصدر بلاغات أخرى إلا إذا
دعت الحاجة.

عدد القتلى والجرحى

ويقول بلاغ رسمي صدر يوم ٣ سبتمبر أن عدد القتلى ٢٠٦ موزعون كما يأتي: من
المسلمين ٨٧ ومن المسيحيين ٤ ومن اليهود ١١٩ وعدد الجرحى ٥٧٥ جريحا من أبناء
الطوائف الثلاث.

منشور المندوب السامى ورد اللجنة

وكان المندوب السامى البريطانى لفلسطين وهو السيرجون تشانساور غائبا بالأجازة
فى لندن حين وقوع الاضطرابات فعاد على الفور إلى فلسطين، وقبل أن يدرس الموقف حق
دراسته نشر يوم أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ منشورا وزع بالطيارات فى أنحاء فلسطين حمل
فيه على العرب، فاحتجوا عليه وفندوا أقواله، وهذا نصه مع رد اللجنة التنفيذية العربية عليه
- قال:

«عدت فوجدت البلاد فى حالة اضطراب وفريسة لأعمال عنف غير مشروعة وهو أمر
أحزننى جدا، وقد استفظعت ما علمت به من أعمال القسوة التى اقترفها جماعات من
السفاحين الظمانيين إلى الدم، والأشرار الذين ارتكبوا جنایات قتل وحشية ضد أشخاص
آمنين من السكان اليهود على اختلاف أعمارهم، وقد اقتدرت تلك الجنایات كما فى الخليل
بأعمال همجية كحرق المزارع والمنازل فى المدن والريف مع سلب الممتلكات وتخريبها وهذه
الجنایات جلبت على مقترفيها سخط جميع الشعوب المتمدنة فى العالم.

«إن أول واجباتى هى إعادة النظام إلى البلاد وإنزال العقاب بالذين ثبتت عليهم تهمة
ارتكاب أعمال العنف، وستتخذ جميع التدابير اللازمة للوصول إلى هذه الغاية، وإنى أطلب
إلى جميع سكان فلسطين مساعدتى على تأدية هذه الواجبات.

«وعملا بوعدى الذى قطعته مع اللجنة الفرعية التنفيذية قبل مغادرتى لفلسطين فى يونيو

الماضى شرعت فى مفاوضة وزير الخارجية البريطانية حينما كنت فى انجلترا بشأن إحداث تغييرات دستورية فى فلسطين، ولكن نظرا إلى الحوادث الأخيرة أوقفت الآن هذه المفاوضة مع الحكومة البريطانية حتى يثبت السلام.

«وفيما يتعلق بالأقوال التى أذيعت فى العهد الأخير بشأن جدار المبكى (البراق) أروم الآ بموافقة الحكومة البريطانية أن أعلن أنى أنوى تنفيذ المبادئ المبينة فى الكتاب الأبيض بعد تقرير الإجراءات الخاصة بتطبيقها.

وقد كان لنشر هذا المنشور أسوأ أثر فى نفوس العرب الذين سعوا ليحولوا دون إذاعته فلم يوفقوا. وقد ردت عليه اللجنة التنفيذية يوم ٣ منه بالرد الآتى:

«أطلع عرب فلسطين بدهشة عظيمة على منشوركم المؤرخ فى أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ ولم يكن أحد منهم يتوقع إغفال الحقائق التى عرفها القاصى والدانى، والتى اعترفت بها الحكومة وهى:

- ١ - أن أكثر اليهود كانوا مسلحين.
 - ٢ - أن الحكومة سلحت عددا منهم.
 - ٣ - أنه لم يوجد فى قتلى تمثيل أو تشويه حتى فى الخليل، كما يؤيد هذا تصريح إدارة الصحة العامة البريطانية فى فلسطين.
 - ٤ - وأن بعض قتلى العرب قد مثل بهم.
 - ٥ - وأن جموع اليهود هم الذين بدأوا بقتل النساء والأطفال من العرب.
 - ٧ - وأن الجنود النظامية قتلت النساء والأطفال والرجال من العرب فى بيوتهم وعلى فرشهم فى قرية صور باهر وغيرها.
 - ٨ - وأن اضطرابات فلسطين السابقة والحالية إنما هى ناشئة مباشرة عن السياسة البريطانية الصهيونية التى ترمى إلى إفناء القومية العربية فى وطنها الطبيعى. لكى تحل محلها قومية يهودية لا وجود لها.
- كل هذه الحقائق لم يكن أحد من العرب يتوقع إغفالها فى منشور صادر على عجل وسابق لأوانه، وتعلمون أن عرب فلسطين خسروا كل شئ من جراء هذه السياسة الصهيونية فلا

يهتمهم أى زيادة فى الخسارة وستجدهم الجنود البريطانية عزلا من السلاح لتلقى أى ضربة تنزل بهم. فإذا كان لم يزل ثمة عدالة يحق للعرق أن يطلبوا نصيبهم منها فهم يلحون بطلب إجراء تحقيق نزيه من قبل أشخاص من خارج فلسطين لا يتأثرون أثناء قيامهم بواجبهم نحو العدالة بالنفوذ الصهيونى.

«إن التحقيقين اللذين أجريا فى فلسطين فى ظروف مماثلة سابقة من قبل لجان بريطانية قد أظهرها للملأ مطالب العرب الحقة ومقاصدهم القومية النبيلة كما أظهر مصائبهم السياسية» «أن العرب يعتقدون كل الاعتقاد أن تحقيقات نزيهة كذلك ستروى للعالم حكاية حالهم فى هذه الاضطرابات الحاضرة رواية أصح مما صورتهمو للعالم فى منشوركم الصادر قبل إعطاء العرب فرصة لاستماع صوتهم. وعندئذ يرى العالم أن اليهود الذين تجاوزوا التحرش السياسى إلى الدينى، والذين أصبح تحرشهم فى المدة الأخيرة مما لا يحتمل - كما صرحت بذلك الحكومة - والذين كانت أعمالهم الفظيعة فى هذه الاضطرابات ينطبق عليها كلامكم فى منشوركم بحق العرب، هم المسؤولون أولا عن الاضطرابات الحالية والسياسة التى تؤيدهم

ثانياً

«وإن مثل هذا المنشور كان ينبغي إصداره بعد إجراء التحقيقات التى ينشدها العرب لأقبل إجرائها. فلذلك نحن نتأكد أنكم لو أعدتم النظر فى الحالة الحاضرة لتوصلتم إلى حكم عادل.

واحتج محامو العرب فى فلسطين أيضا على هذا المنشور فى بلاغ طويل أذاعوه يوم ٤ منه، وقابل رئيس اللجنة التنفيذية وأماؤها المندوب السامى يوم ٩ منه وبحثوا معه فى الحالة وقدموا له تقريرا مسهبا عن أسباب الاضطرابات وعواملها واحتجوا له على منشوره فقال لهم: أنه كتب فى منشوره الأول ما اعتقده صحيحا، وأن سوء الفهم الذى وقع فى تأويل المنشور الأول أصلح فى المنشور الثانى^(١) ثم قال: وإنه لا يفرق فى معاقبة المجرمين بين

١ - نشر هذ المنشور يوم ٤ منه وقد جاء فيه: إن حكومة فلسطين أصدرت تعليمات تقضى بجمع الأدلة قبل انطماسها على ماإذا كنت الاضطرابات التى وقعت فى ٢٣ أغسطس كانت مدبرة أو بنت ساعتها وفى الوقت الذى تتعاون فيه الجنود البريطانية مع حكومة فلسطين لاعادة النظام الي نصابه تتخذ السلطات المدنية تدابير فعالة لمحاكمة المجرمين وقد اعتقل كثيرون من المتهمين واتخذت ضدهم الاجراءات القانونية.

«واحتياط ولاية الأمور احتياطا خاصا لتأليف مجالس منزهة للنظر فى القضايا التى يرجح أن تكون كثيرة، وبناء على طلب المندوب السامى لفلسطين أخذت وزارة المستعمرات تهتم بتعيين لجنة تحقيق وسياسفر أعضاؤها الي فلسطين فى هذا الشهر لكي يحققوا الأسباب المباشرة التى أدت الي الاضطرابات الحاضرة وهل حدثت عرضا أو كانت مدبرة وسيكون رئيس اللجنة السير ولترشو رئيس اللجنة القضائية فى تسوية المضايق ومعه ثلاثة أعضاء من البرلمان ينتخبون من كل حزب من الأحزاب الثلاثة.

العرب واليهود، وطلب من الوفد أن يوزع منشورا فى المقاطعة الشمالية لتسكين الأفكار.

صدى الفتنة فى الشرق والغرب

ريع العالمان الإسلامى والعربى لهذه الفتنة فأقيمت المظاهرات فى دمشق وحمص وحماء وحلب وبغداد والموصل لتأييد فلسطين والعطف عليها فى محنتها، وأرسلت البرقيات من شتى الجاليات الإسلامية فى القطر المصرى لتأييد الفلسطينيين، وبلغ الهياج فى سورية حده، وشاعت إشاعات بأن القبائل العربية زحفت إلى فلسطين للاشتراك فى الاضطرابات فاتخذت السلطات الفرنسية على الحدود أشد التدابير لتحول دون سفرها مما قابله الإنجليز بالشكر. فقد جاء فى بلاغ رسمى نشر فى بيروت فى شهر أكتوبر أن ضابط الارتباط البريطانى زار المفوض السامى الفرنسى وأبلغه شكر الحكومة البريطانية للسلطات الفرنسية فى سورية على ما اتخذته من تدابير ساعدت كثيرا على توطيد الأمن فى أثناء الاضطرابات الفلسطينية.

وأرسل مسلمو الهند البرقيات العديدة إلى حكومة لندن يطلبون فيها إنصاف الفلسطينيين وإعادة حقوقهم إليهم.

واتخذت السلطات البريطانية على حدود شرق الأردن تدابير صارمة لتحول دون دخول سكانها إلى فلسطين للدفاع عن إخوانهم. فوقفت الطيارات والدبابات على طول خط الحدود ولم يستطع ولاة الأمور المحافظة على الأمن إلا بشق الأنفس، ومما يستحق الذكر أن الموظفين الإنجليز اعتقلوا الشيخ مثقال الفايز شيخ بنى صخر مدة خمسة أيام، ولم يطلقوا سراحه إلا بعد ما نالوا منه ضمانات بأن يكف عن كل ما من شأنه تكدير صفو السلم.

مذكرة الأمير عبد الله

وأرسل الأمير عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن إلى المندوب السامى البريطانى لفلسطين فى تلك الأثناء المذكرة الآتية يطلب إنصاف العرب والعدول عن سياسة الوطن القومى قال:

قد شاع فى شرق الأردن أن جماعات كبيرة من سكان تل أبيب ركبوا السيارات فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩^(١) فى الساعة السابعة والنصف مساء أمين القدس وأن عددهم يزيد

١ - أشيعت هذه الشائعة بفلسطين فأسرعت الحكومة إلى إصدار بلاغ قالت فيه إنها اتخذت التدابير اللازمة لتحول دون وصول هؤلاء إلى القدس.

على ألف شخص مسلحين بقصد الاعتداء على العرب اعتداءً جديداً لذلك ولأهمية هذه الشائعة ولما فيها مما يثير هياج الشعب ويجعله متأثر الأعصاب صعب القياد يخشى العاقبة على سكان فلسطين لم أجد بداً من تعجيل بيان أفكارى لفخامتكم فى هذا الصدد درءاً لما يسفر عن أمثال هذه الإشاعات التى تذاغ بصيغة وأسلوب محكمين غريبيين لا يخلوان من التأثير.

لا مشاحة فى أن صبر العرب فى فلسطين وإقامتهم طيلة السنين التى عقبته وعد بلفور واعتدالهم فى غضون الحوادث الأخيرة التى أخذ فيها عاقلها بشكيمة جاهلهم على قدر الطاقة فتحاشوا - مع الأحوال الطارئة مدافعين عن أنفسهم غير معتدين - الدليل الناصع على مجانية الشغب فى حوادث من شأنها التخريب والتفتيل بصورة لا تشاكل ما جلبوا عليه من الرعاية للنزلاء فى بلادهم - على الرغم مما يبدو من أولئك النزلاء من تحرش لم يغرب عن أحد كنهه فى كل فرصة عنت وسانحة أتاحت، ولعل لا أخرج عن الصدد وأكون من الحقيقة على طرف التمام إذا صرحت بعقم الأمنية اليهودية فى فلسطين بعد الوقائع الأخيرة التى تقضى على كل أمل فى إمكان مجاورة هؤلاء الدخلاء للعرب فى ذلك الوطن العامر بالعرب منذ ١٣ قرناً متطاولة.

لقد ساورنى القلق على الأمن فى فلسطين، وخشيت اندلاع لهيب الفتنة إلى ما يجاورها من الأقطار العربية الإسلامية منذ استطارت أخبار مؤتمر زوريخ الصهيونى^(١) وما نجم فيه من التطرف والجشع وعدم رعاية الحالة النفسية لعرب فلسطين وإخوانهم وفى جوارهم، وتجاهل الحقوق العربية البحتة، وقد اشتد ذلك القلق عندما وقع التشبث الأخير فى التعدى على المبكى لاستحازته من جانب اليهود، فأرسلت للتو والساعة خبراً إلى سعادة وكيل المعتمد البريطانى بعمان معرباً عن تخوفى من استفحال الأزمة ومقدماتها أيضاً - إبقاء القديم على قدمه - وأن أى تغيير يعتور الموقف التليد (ستاتوكو) سيؤدى حتماً إلى فتنة عنيفة وهياج عنيف، ولم تك إلا عشية أوضاها حتى وقع ما وقع واضطرت الحكومة لحشد القوة

١ - افتتح هذا المؤتمر يوم ٢٨ يوليى وختم يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٢٩ وجاء فى خطبة افتتاحة للدكتور ويزمن «لما أنشئت الجمعية الصهيونية لم يكن الوطن القومى لليهود سوى فكرة. أما اليوم فأنهم يستطيعون أن يقولوا بلا مبالغة إنهم نجحوا نجاح كبيراً فيما يتعلق بمهمة إنشاء وطن قومى يهودى ومع ذلك لم يدركوا غرضهم فالمستعمرون والعمال اليهود رسخت أقدامهم فى فلسطين وصاروا الآن جزءاً من السكان اليهود المقيمين فى البلاد. وقد كان لهذا الأمر تأثير شديد فى العالم اليهودى كله وقد تحققوا أيضاً بارتياح أن الإفراط فى الهجرة انتهى.

المسلحة من برية وبحرية وهوائية ومجاوزة المعقول فى الطلب والمظاهرات المنطوية على التحدى أن يفضى ذلك كله إلى اتخاذ تدابير عسكرية دائمة تجعل مدبرى الفتنة يخشون عاقبة أعمالهم.

وأنى إذا استعرضت الإشاعات المتطاييرة فى البلاد ووصول خبرها إلى بين فترة وأخرى وتأملت فما تحمل بين طياتها من الاستفزاز الدينى والضرب على الوتر الحساس لم أستغرب ما تجشمت من العناء فى حمل الأمة على الإخلاء للسكينة مع تسللهم من هنا وهناك ناقلين هائجين، ولقد لقيت فى سبيل ذلك من الصعاب فوق ما اعترضتني من مثلها فى خلال الثورة السورية. ولقد كانت هذه حركة قومية سياسية أسست حول نطاقها - وأن طال أمرها - وأن المشكلة الفلسطينية أشد خطرا لارتباطها فوق ذلك أجمع بالشعور الدينى الذى يحمل المتحمسين وكثير ما هم على نسيان كل اعتبار. فأرفع الصوت بشدة أن لا مندوحة لشرق الأردن من قوة احتياطية للجيش العربى ليقوم بواجب المسؤولية فى حماية الأمن والقبض على ناصية الحال فيما إذا تكررت الحوادث فى فلسطين لمنع غوائلها المخوفة حيال مفاجأة لا نعلم من ندهم من البلاد.

أما قوة الحدود فقد ثبت أنها أخذت إلى فلسطين وعدا هذا فتأثير القوى المحلية على نفسية الشعب لا تخفى على رجال الإدارة.

إن اليهود فيما يظن ويقال غير مقصرين فى تحديهم، وقد يعقب هذه القلاقل من حب الأخذ بالتأثر وإيغار الصدور ما يعود على مشكلة الوطن القومى بحشوف وسوء كيل، ان إخماد الفتنة بقوة السلاح غير واف بالمرام فيما يخيل إلى إذا لم يعزز ذلك بحل ينزع من النفوس ما اكتنفها من الأحقاد، وإن الحكمة الماثورة عن حكومة بريطانيا العظمى لجديرة بذلك إن شاء الله، ولقد كتبت لفخامتكم بدافع التفاهم النزيه وقياما بما يقتضيه الحوار المرتبط بالمصلحة المشتركة من مصارحة.

ابن سعود والفتنة

وشاعت فى تلك الأثناء إشاعات بأن جلالة الملك عبد العزيز سعود يؤيد العرب الفلسطينيين ويعطف عليهم، وأنه سيشد أزهم، فقابل مكاتب شركة روتر فى لندن يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٩ الشيخ حافظ وهبة وزير الحكومة السعودية المفوض هناك وسأله عن

سياسة حكومته فقال له: إن ابن سعود وشعبه يعترفان بأن فلسطين أرض مقدسة عند ثلاث ديانات كبيرة. ويرغب الملك من صميم فؤاده أن يعيش المسلمون واليهود والمسيحيون فيها بالاتفاق والوئام. وقال أيضا إن ابن سعود صديق لبريطانيا العظمى. ومن المؤكد أنه لا يحاول أن يوجد لها مشكلات جديدة في فلسطين أو غيرها. أو أن يوسع شقة المشكلات الحالية. ويعتقد ابن سعود أن بريطانيا تقبض بيدها على قسطاس العدل بين اليهود والعرب وكل فكرة تذيعوها عن ميل ابن سعود إلى مساعدة الحركة المضادة لليهود خارجة عن الموضوع الذى نحن بصدده.

وفى ٦ منه عاد الشيخ فكرر لندوب روتر بأن الملك ابن سعود صديق لبريطانيا العظمى، وقال إن له ثقة بعدالة الحكومة البريطانية ولا يتدخل بأى وجه كان فى شؤون فلسطين ولا يوجد مشكلات للحكومة البريطانية ويعتمد عليها فى دفع المظالم عن المسلمين.

ولما وصلت هذه التصريحات إلى بلاد العرب أرسل جلالة الملك عبد العزيز إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى بالقاهرة البرقية الآتية:

«تعلمون ولا شك الإسلام فى حقوق أهل الأديان التى تقدمته، وأنه من المستحيل أن نعتزف أو نقر بما لم يحكم به مهما كانت الدواعى والظروف».

«ونحن مازلنا ولا نزال نتمنى لبنى قومننا العرب ولبلادهم كل خير وسعادة يؤلنا ما يؤلهم ويسرنها مايسرهم فى كل وقت وحين»

وأرسل جلالته أيضا فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٩ البرقية الآتية بواسطة الوكالة السعودية بمصر إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى - الفلسطينى وإلى المجلس الإسلامى الأعلى بالقدس قال:

«بلغنا الآن ماكان من اعتداء نفر من اليهود فى المسجد الأقصى على المسلمين يوم جمعتهم وقتل عدد منهم، وقد كانت هذه الفاجعة مدعاة للألم العظيم والكر الشديد فى قلوبنا، وأنا وسائر من فى الجزيرة من العرب والمسلمين لنشارك سكان المسجد الأقصى ومن حوله فيما أصابهم من هذا العمل المنكر الذى وقع عليهم فى صلاتهم بمسجد المسلمين الحرام. وأنا لوأثقون بأن الحكومة البريطانية بما نعهده من تقاليدنا ستعامل بأقصى أنواع الشدة أولئك الأثمين، لا سيما الذين اقترفوا ذلك الأثم المبين. وأنا فى هذا الموقف

الذى امتلأت فيه النفوس ألما وكدرا نقدم للعرب وللمسلمين عامة تعزيتنا عنم فقد فى ذلك المسجد الحرام من المصلين».

ويقال أيضا إن جلالتة أرسل بهذه المناسبة كتابا خاصا إلى جلالة ملك الإنجليز يطلب فيه إنصاف العرب ورد حقوقهم إليهم.

الجفاء بين العرب واليهود

وقد اشتد الجفاء على أثر هذه الحوادث بين العرب واليهود من سكان فلسطين فتقاطعوا، وجلا المسلمون الذين كانوا يسكنون فى الأحياء اليهودية أو على مقربة منها إلى الأحياء الإسلامية وحذا حذوهم اليهود فجلوا إلى الأحياء اليهودية، وأمسك اليهود عن معاملة العرب وعن الشراء منهم وأعلنوا عليهم حربا اقتصادية شعواء.

ولابد لنا من القول أن التحقيق الرسمى أثبت أن الحكومة سلحت جانبا كبيرا من اليهود بالسلح الحكومى للدفاع عن أنفسهم فأستعملوا سلاحهم فى قتل العرب والاعتداء عليهم، كما أثبت أيضا أن بعض اليهود لبس لباس الجند البريطانى وأطلق رصاصه على العرب فقتل عددا منهم.

ومما يؤثر عن الدكتور وايزمن قوله غداة وقوع الفتنة: إننا نرسل إلى فلسطين ألف يهودى مكان كل يهودى قتل.

واحتج اليهود فى العالم على انجلترا ووصفوها بأشنع التهم وزعموا أنها هى التى حرضت العرب عليهم.

لجنة شو وتقريرها

وفى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وصلت إلى القدس لجنة التحقيق البرلمانية البريطانية، وهى مؤلفة برئاسة والتر شو للبحث عن أسباب الاضطرابات فعقدت أول جلسة يوم ٢٤ منه وألقى رئيسها افتتاحها كلمة استهلها بقوله: إن الحوادث المفجعة التى وقعت أخيرا فى فلسطين أقلقنا العالم أجمع وهددت توقيف تقدم العمران السلمى فى هذه البلاد، وقد أسفت لها جميع طبقات الشعب التى اتحدت وطلبت إجراء تحقيق نزيه عن أسبابها لتجنب

تكرار وقوعها . وإن وزير المستعمرات - وقد وضع نصب عينيه هذه الغاية - عين هذه اللجنة للتحقيق فى الأسباب المباشرة التى أدت إلى وقوع الاضطرابات والإشارة بالتدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرارها ، فلذلك يقضى علينا الواجب بمقتضى شروط اختصاصنا أن نجرى تحقيقا وافيا تماما نزيها وقد صممنا على ذلك» .

وقال أيضا إن لجنته ليست لجنة قضائية، وإنما هى لجنة للتحقيق فى بعض الحوادث، وأنها ستسلك الطريق الذى نعتقد أنه يوصلها إلى غايتها لتشير على الحكومة بما يجب عمله .

وقضت اللجنة فى فلسطين ثلاثة أشهر وخمسة أيام درست الحالة درسا مفصلا وجابت معظم المدن والقرى واجتمعت إلى كثير وسمعت أقوالهم وفى يوم ٢٨ ديسمبر غادرتها عائدة إلى لندن بعد ما أذاعت البيان الآتى:

«فى أول جلسة عمومية عقدناها أملنا أن نلقى فى تحقيقنا أكبر مساعدة ممكنة من الذين يرغبون فى إظهار الأسباب الحقيقية لاضطرابات أغسطس الواسعة .

«والآن نحن على أهبة السفر نشعر بأن أملنا قد تحقق بواسطة نوى الشأن من الممثلين الذين أمدوا اللجنة بكل المعلومات التى تتعلق بمهمتها» .

«أن الشهود الذين سمعنا إفاداتهم كانوا من مختلف طبقات الطوائف، ومن أكثر أنحاء البلاد وقد لقينا من كل فريق أكبر مقدار من المساعدة والتعاون فى العمل، ونعتقد أننا نعود الآن حاملين معنا - لا سجلا للوقائع المحزنة التى شوهت تاريخ هذه البلاد فقط . بل المادة التى ستكون أكبر مساعد على تحليلنا أسباب تلك الحوادث مع الاقتراحات القيمة التى أدلى بها أشخاص وهيئات تمثيلية عن الاحتياطات التى يجب اتخاذها لمنع تكرار الاضطرابات» .

«أن وقتنا محدود فلم نتمكن من زيارة كل البلاد، ولكن فى الزيارات التى قمنا بها تمكنا من سماع آراء من قابلناهم وتحن على ثقة بأن المعلومات التى جمعناها عن البلاد وأهلها ستكون ذات فائدة عظيمة فى إعداد تقريرنا» .

«أن المهمة التى عينتها لنا حكومة جلالة الملك تنطوى على شقين، وقد أنجزنا الشق الأول وهو التحقيق المحلى، وفى القسم الشاق الباقى لنا فى تحديد الأسباب ووضع التواصى للمستقبل تشجعنا فكرة أن الجميع فى هذه البلاد ممن كانت لهم علاقة بالتحقيق

وقد عاونونا فعليا وسيكونون على استعداد للمعاونة أيضا فى اتباع السياسة المستقبلية التى تقررها حكومة جلالة الملك بناء على توصيتنا».

هـ. سنل هنرى تيرتون هويكه مورس ولتر س. شو

ومما يستحق الذكر أن العرب هم الذين ودعوا اللجنة يوم سفرها وهدفوا لها. وقد امتنع اليهود عن تشييعها لأنهم أدركوا أن رجالها فهموا الحقائق، ولم يأخذوا بالأساليب التى اعتاد الصهيونيون أن يأخذوا بها بعض الرجال الرسميين، ولم يكفهم ذلك بل دبوا حملة فى صحف انجلترا ضدها.

تقرير لجنة شو

وفى يوم أول إبريل سنة ١٩٣٠ نشر تقرير اللجنة، وقد تبين بعد ذلك أنها انتهت من كتابته يوم ٦ مارس، وأن تأخير نشره نشأ عن محاولة التوفيق بين آراء أعضائها. فالأكثرية منهم كانت ضد وعد بلفور وسياسة الوطن القومى، ولم يشذ سوى المستر سنل مندوب العمال فقد أظهر ميلا إلى تأييد السياسة الصهيونية فلم تأخذ اللجنة بأرائه وإليك خلاصة تقريرها:

«اتفق أعضاء اللجنة على القول أنهم استنتجوا من تحقيقهم أن الاضطراب بدأ بهجوم العرب على اليهود بغير مسوغ وهجم اليهود على العرب بضع هجمات كانت فى الغالب من باب أخذ بالثأر ومقابلة الشئ بمثله».

«ولم تقم بيئة ماعلى أن المفتى أو اللجنة التنفيذية العربية فى فلسطين تعمدت هذه الاضطرابات أو نظمتها قبل وقوعها - كما زعم البعض - وما كان الاضطراب ضد السلطة البريطانية ولا قصد به أن يكون كذلك».

«وليس عند اللجنة انتقاد خطير إلى سلوك حكومة فلسطين وما اتخذت من التدابير. سواء قبل وقوع الحوادث أو بعد وقوعها. بل ترى اللجنة أن حكومة فلسطين أدت مهمتها الشاقة فى خلال الحوادث كلها بأقصى ما يمكن من الكفاءة وحافظت على النزاهة وعدم التحيز إلى شعب من الشعبين، فى حين أن زعماء الفريقين لم يظهروا ميلا يذكر إلى تسوية الخلاف وفض النزاع».

«وترى اللجنة أن نشاط اليهود وهجرتهم - حين لا يتجاوزان مقدرة البلاد على تحمل القادمين إليها من الخارج - درا على فلسطين منافع مادية أصاب العرب قسطا منها. أما فيما يتعلق بالهجرة فأعضاء اللجنة يرون أن ولادة الأمور اليهود حادوا عن التعليمات والمبادئ التي وضعت في سنة ١٩٢٢ والتي تعلمها الجمعية الصهيونية، وأن مزاعم الصهيونيين ودعاويهم أنشأت في نفوس العرب خوفاً من ضياع أسباب معيشتهم واستعبادهم استعبادا سياسيا.

«ولفتت اللجنة النظر إلى نفر من الزراع العرب أخرجوا قسرا وعنوة من الأراضي التي كانوا يزرعونها بعد ما بيعت تلك الأراضي، ولم تدبر لهم أرض سواها لزرعها، ولم تشك اللجنة من شركات الأراضي اليهودية، فأنها في بعض الحالات تدفع تعويضا نقديا وكانت تعمل ما تعمله بعلم الحكومة واطلاعها، ولكن مع ذلك نشأت مشكلة دقيقة حادة، وصارت في فلسطين طائفة مستاءة متبرمة، أفرادها من الذين لا يملكون أرضا لزرعها ووجوده هذه الحال قد يصبر منشأ خطر فاللجنة تحض على تدبير علاج لها».

«وقد استنتجت اللجنة أن فلسطين لا تستطيع أن تطعم عددا من السكان الزراعيين يزيد على عدد من فيها الآن من دون إحداث تغيير جوهري في أساليب الزراعة والإنتاج، وعندها أن الصعوبات التي تعانيها حكومة فلسطين تتفاقم بما يشعر به العرب من النفور لعدم تمتعهم بشئ من الحكم الذاتي، وليس لهم وسيلة مباشرة للاتصال بالحكومة بخلاف اليهود، وترى اللجنة أن الحكومة البريطانية أفرطت في تخفيض الحامية في فلسطين وشرقي الأردن، وعندها أن العلة الأساسية في حوادث الاضطرابات عداوة العرب لليهود بسبب خيبة أمل العرب وعدم تحقيق أمنهم السياسية والقومية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي».

«أما الأسباب المباشرة في حدوث ما حدث فتكرر وقوع بصدد البراق، ونشر مقالات مهيجة في صحف الجانبين، وبيث الدعوة بين غير المتعلمين من العرب وضعف القوة العسكرية وقوة البوليس، وعدم وفائهما بالحاجة واعتقاد العرب أن حكومة فلسطين تتأثر بالاعتبارات السياسية».

وفي رأس ما أشارت به اللجنة أن تصدر الحكومة في الحال بيانا سياسيا في فلسطين وتجاهر بعزمها على تطبيق هذه السياسة وتنفيذها بكل ما عندها من القوى والوسائل.

ويزيد فى قدر تصريح كهذا وقيمته إذا حوى تفسيراً جلياً من جانب الحكومة البريطانية لفقرات فى صك الانتداب تكفل بها حقوق الطوائف غير اليهودية، وإذا نص على تعليمات واضحة لإرشاد حكومة فلسطين فى سياستها فى المسائل الجوهرية كمسألة الهجرة ومسألة الأراضى، وهذا الذى تشير به اللجنة يقوم أكثره على فرض أن تحديد السياسة المقترحة ينص على أن حقوق غير اليهود تحمى حماية وافية.

وتشير اللجنة بإذاعة تصريح جلى بشأن السياسة التى تتبع فى المستقبل فى أمر هجرة اليهود إلى فلسطين وإعادة النظر فى الإداة الإدارية وإصلاحها لمنع الإفراط فى الهجرة كما أقرط فيها فى سنتى ١٩٢٥ و١٩٢٦.

ويجب إيجاد وسيلة أو أداة لاستشارة المصالح غير اليهودية فى أمور الهجرة،

وتقترح اللجنة إجراء تحقيق علمى للبحث فى تحسين وسائل الزرع فى فلسطين، وحينئذ يمكن وضع السياسة الخاصة بالأراضى فى ضوء هذا التحقيق.

«والى أن يتم هذا يجب اتخاذ تدابير لمنع ما هو واقع من طرد الفلاحين والزراع من الأراضى التى اعتادوا زرعها وفلاحتها، وعلى الحكومة أن تبحث عن وسائل التسليف فتزود المزارعين بما يلزم لهم من المال».

ولم تشر اللجنة بشئ صريح فى ما يختص بالمسألة الدستورية، ولكنها لفتت النظر إلى رأيها الذى أثبتته فى تقريرها وهو نفور العرب واستيائهم من عدم نيلهم قسطاً من الحكم الذاتى، وأن هذا النفور يضاعف الصعوبات والمشكلات.

واقترحت اللجنة تأليف لجنة مهمتها تعيين الحقوق والدعاوى فى صدد اليراق، وأن ينظر فى أمر زيادة الرقابة على بث الدعوة بواسطة الصحف، وأن تجاهر الحكومة البريطانية مرة أخرى بأن المقام الخاص المسموح به للجمعية الصهيونية لا يخولها الحق فى أن يكون لها نصيب من حكم فلسطين.

وقد فلسطينى فى لندن

وانتدبت اللجنة التنفيذية جمال الحسينى سكرتيرها للسفر إلى لندن للملاحقة القضائية الفلسطينية عن كذب، وبث الدعاية لها وتنفيذ دعاوى اليهود، فسافر إليها فى شهر سبتمبر

وبذل جهداً مشكوراً في خدمتها واتصل بأنصار فلسطين من أحرار الإنجليز ومنصفهم وقابل عدداً من رجال الحكومة وأقطابها وأعد المعدات اللازمة لقدم وفد فلسطيني كبير يتصل برجال الحكومة ويسعى لحل القضية بما يصون حقوق العرب.

وأتمت اللجنة التنفيذية تأليف الوفد يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٣٠ وقوامه موسى كاظم باشا الحسيني رئيساً والحاج أمين الحسيني وراغب النشاشيبي والفريد روك أعضاء، على أن يضم إليهم في لندن جمال الحسيني بصفة عضو ويكون عونى عبد الهادى سكرتيراً لهذا الوفد. وقد حددت اللجنة اختصاصات الوفد بما يأتي «يكون للوفد ملء الحرية باستعمال مايراه من الوسائل لنيل العرب في فلسطين حقوقهم السياسية والقومية والاقتصادية، على أن يرجع إلى الأمة في البت نهائياً في الطول التي تصل إليها مجهوداته».

وفى يوم ٢١ مارس غادر الوفد القدس إلى لندن فبلغها يوم ٣٠ منه فاستقبلته الجالية العربية وبعض الإنجليز من أنصار فلسطين بالحفاوة، وفى يوم ٣١ مارس قابل المستر مك دونالد رئيس الوزارة البريطانية واللورد باسفيلد وزير المستعمرات مقابلة استمرت ساعتين فعرض قضية فلسطين وقدم مذكرة مكتوبة طلب فيها وقف المهاجرة وسن تشريع خاص لمنع بيع الأراضي الصهيونية، وتأسيس حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابى وتحديد اختصاصات الحكومة فى شؤون البلاد الداخلية وصلاحتها فى الأمور الخارجية، مع القيام بالالتزامات العادلة التى تعهدت بها حكومة جلالة الملك فى المعاهدات الدولية.

المستر مك دونالد يذيع عن سياسة حكومته

وفى يوم ٣ إبريل سنة ١٩٣٠ ألقى المستر مك دونالد بياناً فى مجلس النواب عن سياسة حكومته فى فلسطين هذا نصه:

إن الحكومة البريطانية ستستمر على إدارة شؤون فلسطين بمقتضى صك الانتداب كما وافق عليه مجلس جمعية الأمم. وهذا التزام دولى لا يمكن الرجوع عنه.

وتقتضى شروط الانتداب على الحكومة البريطانية بالمساعدة على إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين مع عدم إتيان شئ من شأنه الإضرار بما للطوائف غير اليهودية الموجودة فيها من الحقوق المدنية أو الدينية، أو بحالة اليهود السياسية فى البلدان الأخرى

فهناك وعد مزدوج، لليهود من جهة، ولغير اليهود فى فلسطين من الجهة الأخرى، والحكومة البريطانية عازمة عزما أكيدا على أن تنفذ التصريح بالمساواة نحو كل من الفريقين وتعامل بالعدالة على السواء كل طوائف السكان فى فلسطين.

وهذا هو الواجب الذى لا تحجم عنه، والذى ستستخدم كل ما عندها من الوسائل للقيام به.

وتقرير لجنة التحقيق يتناول نطاقا واسعا وقد عينت هذه اللجنة للبحث فى الأسباب المباشرة للحوادث الموجبة للأسف، والتي وقعت فى شهر أغسطس الماضى واقتراح وسائل لمنع تكرارها، ولا بد أن اللجنة فى محاولاتها أداء مهمتها بأمانة وجدت صعوبة فى تعيين خط فاصل بالتدقيق، والحكومة تدرس الآن الاقتراحات المختلفة التى أشارت إليها اللجنة لمعالجة الأسباب المباشرة للحوادث ومنع تكرارها، وتشاور المصالح ذات الشأن. إنى أريد أن يفهم أن هذا البيان يشمل إعداد القوة اللازمة من البوليس لحفظ النظام فى الأحوال الحاضرة.

وقد كان لهذه التصريحات أسوأ أثر فى النفوس، لأنها دلت على تمسك الحكومة البريطانية بسياستها التقليدية فى فلسطين، وعلى أنها لا تبغى العدول عنها متأثرة بما لليهود من كبير النفوذ فى الدوائر البريطانية العليا. وقد أبرق الكثير إلى الوفد طالبين إليه أن يعود، ولكنه أبى الرجوع وواصل العمل حتى ١٢ منه فتوقفت المفاوضات على أثر ما ظهر للوفد - وهو أن الحكومة البريطانية لا تود إنصاف العرب وأرسل (الوفد) البرقية الآتية إلى فلسطين ومصر:

«عينت الحكومة البريطانية فى الاثنى عشر سنة الأخيرة ثلاث لجان تحقيق لتبحث فى أحوال فلسطين وتضع تقريرا عنها. وقد أبانت هذه اللجان جميعا أن السياسة الصهيونية كانت السبب فى جميع المتاعب، وأظهرت اللجنة الأخيرة أن فلسطين فى حالتها الحاضرة لا تتسع للمزيد من المهاجرين إليها، وأن الأراضى التى يملكها العرب غير كافية لإعالتهم فضلا عن ضرورة الاستعداد لزيادة عدد السكان الزيادة الطبيعية، وأن العرب مجمعون على طلب الحكومة الديمقراطية.

وقد انتدبنا كوفد للبحث فى المسألة مع الحكومة البريطانية على ضوء تقرير اللجنة وحقوقنا الثابتة المبينة على مبدأ تقرير المصير فقدمنا الطلبات الآتية:

١ - وجوب وقف الهجرة إلى فلسطين، وأن تكون ملكية الأراضى التى فى يد العرب غير قابلة للنقل.

٢ - وجوب تأليف حكومة ديمقراطية يشترك فيها أهل البلاد بنسبتهم العددية. فرفضت الحكومة طلباتنا العادلة وأبلغتنا أنها سترسل خبيراً لدرس مسائلنا الأراضى والهجرة وأنها ستدخل تغييرات دستورية فى نظام الحكم، وهذا دون ما طلبنا بكثير. ونحن نعتقد أن إعادة البحث فى مسائلنا الأراضى والمهاجرة بعد ما قتلتها اللجنة فحفا وتمحيصا معناها الشك فى صحة حقوقنا.

وبالنظر إلى هذه العقيدة ختمت المباحثات وسيعود الوفد إلى وطنه وهو معتقد أن الحكومة البريطانية لا ينتظر أن تحل قضية عرب فلسطين بالعدل والإنصاف لتغلب نفوذ الصهيونيين عليها.

ولما كنا مقتنعين بأن الاستمرار فى هضم حقوقنا إكراما للسياسة الصهيونية يؤدى إلى إبادةنا كافة وأخيراً ملامشتنا وإجلائنا عن بلادنا، وأن المسألة عندنا هى مسألة حياة أو موت فنعتقد أن شعبنا سيكافح هذه السياسة بجميع الوسائل السلمية.

ونحن واثقون من أن كل عربى فلسطينى يؤثر الموت دفاعاً عن حقوقه الطبيعية وعن كيانه على الخنوع للضيم.

ولما كان أهل البلاد العربية والإسلامية شركاء فى فلسطين بات واجباً علينا أن نخطرهم بالحالة الخطيرة التى تهدد كيان بلادهم المقدسة وإخوانهم الساكنين فيها، وعندنا من الأسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن الجمهور البريطانى يعطف على قضيتنا رغم موقف الحكومة.

وفى يوم ١٣ منه أذاعت الحكومة البريطانية فى لندن البلاغ الآتى:

بسط الوفد الفلسطينى وجهات نظره فى عدة موضوعات، وخصوصاً فى مسائلنا الأراضى والمهاجرة ومنح دستور. فأخذت حكومة جلالة الملك علماً بذلك وقد أفهم الوفد أن التغييرات الدستورية الشاملة التى يطلبها لا يمكن قبولها لأنها تعرقل عمل حكومة جلالته فى القيام بالتزاماتها بمقتضى الانتداب، وقد أفهم أنه لا سبيل للنظر فى أى اقتراح كان لا ينطبق على مقتضيات الانتداب.

تصريح للمستتر مكوتلد

وفى يوم ٢٠ منه زار الوفد الفلسطينى المستتر مكوتلد مودعاً فقال للوفد: إنه مسرور بأنه

تتناقش في المسألة الفلسطينية هو والوفد، وقد أصغى بعناية إلى إيراد وجهة النظر العربية.

ثم قال: «إن حقوق العرب لا يمكن صرف النظر عنها، ولا بد من المحافظة عليها وطلب من الوفد أن يخبر العرب أن الحكومة البريطانية أصغت بانتباه ودونت كل آرائهم وسيساعد ذلك على إجراء العدل، ومثل هذه المناقشة تؤثر في الحكومة البريطانية أكثر من كل شيء آخر، وطلب من الوفد أن يتعاون والحكومة في إدارة شؤون فلسطين».

وفي يوم ٢٠ مايو أذاعت حكومة فلسطين البلاغ الآتي:

«إن المحادثات التي جرت في لندن بين بعض وزراء حكومة جلالتة والوفد الفلسطيني العربي انتهت الآن، وقد أعرب الوفد عن آرائه بشأن عدد من المسائل، ولا سيما مسائل الأراضي والمهاجرة ومنح دستور للبلاد، وأخذت حكومة جلالتة علماً بآرائه في هذه المسائل وأوضحت له أن التغييرات الدستورية الواسعة النطاق التي طلبها غير مقبولة برمتها، إذ إنها تجعل من المستحيل على حكومة جلالتة القيام بجميع المسؤوليات الملقاة على عاتقها بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين، وبما أن الوفد لم ير سبيلاً لتغيير موقفه رغم الإيضاحات والتأكيدات التي أبدأها له وزراء جلالتة، فقد ظهر جلياً أنه ليس من فائدة ترجى من متابعة البحث في هذه المسألة، وبناء على ذلك انتهت المحادثات التي كانت في جميع أدوارها صريحة وودية، إلا أنه قيل للوفد إن حكومة جلالتة بعد أن أخذت علماً بوجهة نظر العرب ستلجأ في نور المعلومات التي نالتها مباشرة من هذه المحادثات إلى حل مسألة صيانة مصالح الطوائف غير اليهودية في فلسطين حلاً يتناسب من كل الوجوه مع الالتزامات والعهود المترتبة عليها بموجب صك الانتداب، وهي مصممة على عدم السماح باتباع سياسة في فلسطين من شأنها أن تعرض مستقبل تلك الطوائف للخطر، ولهذا السبب ونظراً لمشورة لجنة شو أوفد السيرجون هوب سمبسن للتحقيق في مسألتى الأراضي والمهاجرة ورفع تقرير عنهما، ورغبة في عدم إلحاق أى حيف بمصالح غير اليهود من جراء التأخير الذي لا مندوحة عنه قبل أن يكون في الاستطاعة اتخاذ قرار حاسم في نور تقرير السيرجون هوب سمبسن، وينعم النظر الآن في اتخاذ تدابير خصوصية لأجل اتخاذ الإجراءات السريعة لحماية مصالح الطبقة الزراعية من الأهالي، كما أنه اتخذت التدابير المؤقتة التي تضمن تنظيم المهاجرة في خلال هذا التأخير، بحيث لا يعرض مستقبل البلاد للاقتصادى للخطر.

«أما المخاوف التي أعربت عنها بعض الدوائر من أن سياسة حكومة جلالة الملك قد تعرض كيان الشعب العربي في فلسطين للخطر فلا مسوغ لها. ومن الأهمية بمكان أن تزداع - لمصلحة أهل فلسطين عموما - أن كل محاولة يقوم بها أشخاص مخدوعون لإذاعة أخبار مضللة بشأن نيات حكومة جلالتهم - كما أعلن رئيس وزارة بريطانيا العظمى في مجلس النواب يوم ٣ إبريل أن تستعمل جميع الموارد التي تحت تصرفها للقيام بالواجبات المفروضة عليها بصك الانتداب - أ هـ.

الكتاب الأبيض البريطاني

وفي ٢٧ مايو أصدرت الحكومة البريطانية كتابا أبيض في القضية الفلسطينية يحتوي على تصريحات المستر مك دونالد رئيس الوزارة أمام مجلس النواب يوم ٣ إبريل وأقوال المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية أمام لجنة الانتدابات يوم ١٥ مايو، وهي لا تختلف عن تصريحات المستر مك دونالد، وقال إن الحكومة موافقة اجمالا على قرار لجنة التحقيق المرسله إلى فلسطين بشأن قضية الاضطرابات، وأشار إلى شكوى الصهيونيين من مفتى بيت المقدس والجمعية التنفيذية العربية والحكومة، كما أشار إلى شكوى العرب الثانوية، وقال إن الحكومة لا تعتبر أن تقرير اللجنة يقتضى القيام بعمل خاص لمشاكل المهاجرة والأراضي، وهي حيوية لفلسطين، ولذلك لا يمكن البت فيها بسرعة، فيجب والحالة هذه أن ينتظر تقرير السيرجون جون سمبسن، ويحال في خلال ذلك دون انتزاع ملكية الأراضي من أيدي الفلاحين العرب، وتنوى الحكومة أن تصدر بيانا أوضح من هذا عن سياستها حالما يرفع إليها تقرير السيرجون سمبسن».

عودة الوفد إلى فلسطين

وفي يوم ٢٣ مايو غادر الوفد لندن عائدا إلى فلسطين بعد ما أقام فيها سبعة أسابيع عمل في خلالها يجد ونشاط لخدمة القضية الفلسطينية والدفاع عنها، وإذا كان لم يوفق إلى إقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن سياستها وإنصاف العرب فما ذلك إلا بسبب ما لليهود من نفوذ كبير في الدوائر السياسية البريطانية العليا، فقد بذلوا جهدا عظيما في حمل الحكومة البريطانية على إهمال تقرير لجنة شو وعدم الأخذ به ففازوا.

تقرير سمبسن

وعملا بما جاء فى تقرير لجنة شو أذاعت وزارة المستعمرات البريطانية يوم ٢ مايو بلاغا رسميا بأنها عينت السيرجون هوب سمبسن لیسافر إلى فلسطين بمهمة وقتية هى مفاوضته مع المندوب السامى لفلسطين وتقديم تقرير إلى الحكومة عن المسائل المتعلقة بتعمير الأراضى وتوسيع نطاق المهاجرة.

ووصل هذا إلى القدس يوم ٢٠ مايو وجاء فى بلاغ رسمى أذاعه المندوب السامى البريطانى يومئذ «أنه قادم للبحث مع المندوب بشأن مسائل الأراضى والمهاجرة وترقية اقتصاديات البلاد ورفع تقرير عنها إلى حكومة جلالتة».

وفى يوم ٢٨ منه ذهب إلى يافا وعقد مع أعيانها اجتماعا ثم زار جنين والعفولة وبيسان وطبريا وصفد وحيفا والناصره وعكا، وطاف معظم القرى واجتمع إلى كثيرين من العرب واليهود والموظفين ومديرى الشركات ورجال الأعمال الاقتصادية. ودرس الحالة عن كثب ووضع عنها تقريرا مفصلا رفعه إلى وزارة المستعمرات التى انتدبته. وهو مطبوع ومنشور باللغتين العربية والإنجليزية. وهذه خلاصة القواعد التى قام عليها:

١ - أثبت أن الأراضى التى بيد العرب (لغاية تاريخ وضع تقريره فى شهر يونيو سنة ١٩٣٠) لا تكفى لسد حاجاتهم. وخاصة إذا ظلت الأساليب الزراعية عندهم تسير على النمط الحالى.

٢ - أثبت أنه ليس عند الحكومة الفلسطينية أراض أميرية لتعطى لليهود.

٣ - أثبت أن الأراضى التى بيد اليهود تزيد عن حاجاتهم زيادة كبيرة. وقال أنهم يحتاجون إلى مدة لاستثمار الأراضى التى بأيديهم.

٤ - أثبت أن طريقة الاستعمار اليهودى مخالفة بأساليبها وكيفيتها لمبادئ العدل، وقال إن الأراضى التى تنتقل من كل عربى إلى يهودى لا تعود إلى العرب بحال من الأحوال.

٥ - أثبت فساد الأساليب التى تسير عليها الحكومة والوكالة اليهودية فى فتح أبواب المهاجرة لليهود. وقال إنه فضلا عن المهاجرين من ذوى الأصناف المصرح بها لمن يرومون الاستيطان من اليهود فى فلسطين يدخل أيضا عدد وافر من الناس بصفة سياح ولا تنتبه الحكومة إلا القليل منهم. ويدخل أيضا عدد ليس بقليل بطريق التهريب

والتخلص من المراقبة الواقعة على الحدود. فمن الواضح إذن أن الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن جميع هذه الحوادث المخالفة للقانون.

٦ - وأوصى الحكومة فى ختام تقريره بأن تنهض بمشروع عمرانى كبير تكون الغاية منه تحسين الأساليب الزراعية وتحويلها إلى شكل تتحسن به الزراعة.

إعدام الشهداء الثلاثة

بلغ عدد العرب الذين صدرت عليهم أحكام بسبب الاضطرابات الأخيرة ٧٩٢ منهم ٢٠ حكم عليهم بالإعدام مقابل الحكم على ٩٢ يهوديا. منهم واحد حكم عليه بالإعدام واسمه هانكينز وهو من رجال الشرطة الفلسطينية. فقد ثبت عليه أنه فتك بأسرة عربية وهو يضع شارة الحكومة ويتسلح بسلاحها.

وأستأنف العرب أحكام الإعدام إلى مجلس الملك الخاص فى لندن ومع أن محاميا عنهم ذهب وترافع أمام المجلس إلا أنه قرر عدم اختصاصه.

واتجهت الأنظار نحو المندوب السامى لفلسطين. لأنه وجد وحده يملك حق العفو فأرسلت إليه برقيات من جميع الأنحاء والهيئات بطلب تخفيف الحكم. فأصدر فى أول يونيو قرارا أبدل فيه عقوبة الإعدام بالسجن المؤبد على المحكوم عليهم ما عدا ثلاثة منهم وهم عطا أحمد الزير ومحمد خليل جمجوم من خليل الرحمن وفؤاد حسن حجازى من صفد. وقرر بأن يعدموا شنقا يوم الثلاثاء ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ فى سجن عكا.

وزارت اللجنة التنفيذية المندوب طالبة تخفيف الحكم عن الثلاثة أسوة بالآخرين وأبرق البطاركة ورجال الدين إليه كما أبرقوا إلى ملك الإنجليز فلم يجد ذلك نفعا، ونفذ حكم الإعدام بالثلاثة فى الموعد المحدد. فأعدم المرحوم فؤاد فى الساعة الثامنة صباحا والمرحوم عطا فى الساعة التاسعة والمرحوم أحمد فى الساعة العاشرة.

وقد لبست فلسطين ثياب الحداد على شهدائها وأضربت يوم إعدامهم ولزم الناس المساجد والبيع يسألون لهم الرحمة. ومما يستحق الذكر أن اليهود من سكان عكا غادروها فى ذلك اليوم خوفا على حياتهم، وأرسلت الحكومة قوات عسكرية كبيرة أحاطت بها ومنعت الدخول والخروج منها.

وصلى عليهم صلاة الغائب فى جميع المساجد، وأعلنت وفاتهم فى المآذن واستمر الإضراب ثلاثة أيام أقيمت فى خلالها مظاهرات عديدة وصدرت الصحف الفلسطينية مجللة بالسواد ولبس الناس شارات الحداد ٤٠ يوما .

وأبت السلطة الرسمية أن تسلم جثث الشهداء لذويهم، كما أبت أن تسمح لأهل عكا بدفنهم، فقابل وفد من اللجنة التنفيذية المندوب فوافق على تسليم الجثث بشرط أن تدفن بهدوء ويزور الناس قيورهم بلا انقطاع ويحجون إليها مستمطرين لهم الرحمة، أما اليهودى المحكوم عليه بالإعدام فقد خفض حكمه إلى سجن ١٥ سنة.

لجنة البراق

وفى شهر يونيو سنة ١٩٣٠ وصلت إلى القدس لجنة خاصة لدرس مسألة البراق وإصدار حكم فيها . وقد بدأت اللجنة عملها ٢٣ منه وافتتحها رئيسها المستر لوفكرن بخطبة شكر فيها لمتلى العرب واليهود استعدادهم لمعاونة لجنته، ثم قال أنها عينت بناء على اقتراح لجنة تحقيق شو بموافقة جمعية الأمم، على أن تكون مؤلفة من غير بريطانيين للفصل فى قضية البراق، وقال إن خير الطرق للوصول إلى الحقائق هو أن تتبع اللجنة أصول المحاكمات القضائية، ثم يطلب من الفريقين أن يساعده فى إقرار العدالة، وقال إن اللجنة مستعدة لاستماع ما يعرض عليها شفاهاً وكتابة، وأنها لم تأت للتحقيق فقط بل للحكم والفصل.

وقد تقاطرت الوفود من جميع أنحاء العالم الإسلامى إلى القدس للدفاع عن البراق وإعلان تمسك المسلمين فيه، فسافر وفد من مصر قوامه أحمد زكى باشا ومحمد زكى باشا ومحمد علويه باشا وزير الأوقاف المصرية السابق والأستاذ الشيخ محمد الغنيمى التفتازانى، وجاء وفد من سورية وجاء والمغرب كما أرسلت بقية الأقطار بقرقيات تعلن تضامنها وبعد طول بحث أصدرت اللجنة قرارها وهو يقضى بكون البراق ملكاً للمسلمين وبأن يسمح لليهود بزيارته والصلاة فيه من دون إقامة مقاعد، ومعنى ذلك أنها أبقت القديم على قدمه.

النضال بين الفلسطينيين والإنجليز اجتماع يافا ومظاهرات شهر أكتوبر سنة ١٩٣٣

سكنت ريح الحوادث في فلسطين وهذأت هدوءا نسبيا نحو سنتين بسبب الشقاق الذي أشدت بين رجال العرب بفعل الدسائس اليهودية - الإنجليزية، فخلا الميدان لليهود فطبقوا خططهم وأساليبهم المعروفة بمساعدة الحكومة البريطانية، وقد أعرضت عن أقوال لجان التحقيق وتقاريرها، وكلها في مصلحة العرب ولم تنفذ شيئا مما جاء فيها.

ورأى مفكرو العرب أن يكون النضال في المرحلة الجديدة موجها ضد الإنجليز مباشرة باعتبارهم المسؤولون عن السياسة التي ترمى إلى محوهم وإبادتهم، وباعتبارهم حماتها ومنفذيها، فلولا مساعدتهم لها وأخذهم بعضد اليهود وتأييدهم لهم لما استطاعوا البقاء في فلسطين ولما ثبتوا فيها، ولما طمعوا في إنشاء دولة يهودية في ربوعها. ومعنى ذلك أن الحركة الوطنية في هذه المرحلة اتجهت إلى مكافحة الإنجليز بعد ما كانت خمس عشرة سنة متجهة إلى مقاومة الصهيونية نفسها.

ووضع الفلسطينيون أساس السياسة الجديدة في اجتماع عقده في يافا في شهر فبراير سنة ١٩٣٣ فألفوا وفدا من رجالهم قابل المندوب السامي البريطاني يوم ٢٤ منه محتجا على تدفق تيار الهجرة اليهودية، خلافا لكل عهد وميثاق وطالبا وقفها ومنع بيع الأراضى لليهود فرد عليهم بأن الهجرة تجرى طبقا للمقتضيات الاقتصادية، وبأن منع البيع أو تقييده اعتداء على الحرية الشخصية، فقرر المجتمعون بعد سماع هذه البيانات الدعوة إلى عقد اجتماع عام في يافا ضربوا له موعدا يوم الأحد ٢٦ مارس سنة ١٩٣٣ للدعوة إلى عقد اجتماع وحضره نحو ألف فلسطيني فقرر بعد الدرس والبحث تطبيق مبدأ عدم التعاون مع الإنجليز باعتبارهم مسؤولون مباشرة عن نكبة فلسطين، على أن ينفذ تدريجا، وذلك بعدم تلبية دعوات الحكومة ومقاطعة البضائع الإنجليزية واليهودية.

مظاهرة القدس

وفى يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا درست فيه الموقف وأصدرت القرارات الآتية:

١ - إعلان سخط الأمة العربية فى فلسطين التى بليت بالاستعمار البريطانى على عبث الحكومة البريطانية بحقوق أصحاب البلاد وتحديها لعواطفهم الوطنية واستهتارها بكيانهم الوطنى ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، بفتحها أبواب البلاد للهجرة الصهيونية وتسهيلها انتقال أراضى العرب إلى أيدي اليهود واستبدادهم بالحكم المباشر.

٢ - دعوة الأمة الكريمة إلى الإضراب برا وبحرا فى جميع مدن فلسطين وقراها يوم الجمعة ١٣ أكتوبر الجارى.

٣ - إقامة مظاهرة كبرى فى اليوم المذكور فى مدينة القدس على أن يكون على رأسها رئيس اللجنة وجميع أعضائها الحاضرين فى هذا الاجتماع والغائبين، وذلك فى الساعة الواحدة بعد الظهر على أن تبتدىء من باب الحرم وتنتهى فى باب العامود، وعلى مقربة من دار الحكومة التى يقيم فيها المندوب السامى، ويتلى بيان على المتظاهرين يبين فيه حالة البلاد الحاضرة وسياسة الحكومة التى ترمى إلى «تهويد» فلسطين على مرأى العرب ومسمعهم. وبعد ذلك يتفرق المتظاهرون بكل سكون وهدوء.

٤ - بعد انتهاء هذه المظاهرة يذهب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية إلى دار اللجنة حيث يقررون حالا القيام بمظاهرة ثانية فى مدينة أخرى من مدن فلسطين. على أن تتلو هذه المظاهرة مظاهرات أخرى فى أيام قريبة فى المدن والقرى، حتى لا تبقى مدينة ولا قرية فى فلسطين لم تقم بمظاهرة، ويجب أن تقام هذه المظاهرات على التوالى وتضرب جميع ابلاد إضرابا عاما فى كل حين تقام فيه إحدى المظاهرات.

٥ - إن جميع أعضاء اللجنة مطلوب منهم الاشتراك فى كل مظاهرة تقام، وأن يكونوا على رأسها، وكل عضو يتخلف عن هذا الواجب فأن اللجنة تبحث فى أمره ولها الحق فى فصله.

٦ - إن مظاهرة القدس التى ستقام يوم الجمعة المقبل لا تخاطب الحكومة فى شأن

الترخيص بها، وكذلك الحال فى المظاهرات الأخرى التى ستقام، ويجب على المتظاهرين أن يقوموا بمظاهراتهم مهما كلفهم الأمر.

٧ - إن عرب فلسطين قد يؤسوا ياسا تاما من الحكومة فهم لا يخاطبونها فى شئ ولا يطلبون منها شيئا .

٨ - العدول عن سياسة الاحتجاجات والخطب غير المجدية،

ولما اتصل الخبر بالحكومة أذاعت بلاغا رسميا يوم ١١ منه قالت فيه أنها لا تسمح بالقيام بأى مظاهرة أو موكب، فلم تعبأ اللجنة بمنعها وتمجهر الناس فى الحرم وخرجوا بموكب عظيم يتقدمهم موسى كاظم باشا الحسينى فى الوقت المضروب، وساروا من الحرم الشريف متجهين إلى كنيسة القيامة ثم خرجوا من السور ولما بلغوا الطريق الجديد هاجمت قوات الشرطة المظاهرة محاولة منعها عن مواصلة السير وتفريقها فلم تمتنع ولم تتفرق، بل واصلت السير إلى باب العامود فدار شجار بين رجالها والشرطة أصيب فى خلاله موسى كاظم باشا بشبه إغماء لكثرة الازدحام فنقل إلى المستشفى الفرنسى ثم إلى داره، وأصيب جمال الحسينى برضوض فى كتفه وصدره وفخده لأنه كان يتقدم المظاهرة وكسرت ذراع فريد فخر الدين عضو اللجنة التنفيذية.

وقامت سيدات القدس فى ذاك اليوم بمظاهرة كبيرة وأقفلت فلسطين احتجاجا، وجرح ٣٥ من المتظاهرين وه من رجال الشرطة ومنعت الحكومة الصحف الفلسطينية من نشر أى شئ عن هذه المظاهرة.

وعقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا فى المساء بدار رئيسها بعدما استرد قواه قررت فيه أن تقوم فلسطين بمظاهرة ثانية فى يافا يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر، وأن تستمر البلاد فى إقامة المظاهرات كل أسبوع فى بلدة إلى أن تنزل الحكومة البريطانية على مطالب الأهلين بمنع الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضى وتحقيق المطالب الوطنية - كما استنكرت أعمال الشرطة القاسية وفضاعتها فى تفريق الجماهير العزل.

مظاهرة يافا

وحاولت السلطة منع هذه المظاهرة، كما حاولت منع مظاهرة القدس فلم تفلح، وأقبل الناس من كل حدب وصوب إلى يافا للاشتراك فى المظاهرة وفى مقدمتهم رجال اللجنة

التنفيذية واستعدت السلطة استعدادا كبيرا فنصبت الأسلاك الشائكة فى الشوارع وبثت القوى فى منافذ الأحياء.

واجتمعت اللجنة التنفيذية قبل الصلاة فى دار الجمعية الإسلامية - المسيحية وعقدت جلسة رسمية، وكانت يافا تموج بالناس كأنها فى يوم حشر وجاء سرپ من سيدات العرب فى السيارات فحياهن الجمهور وهتف لهن، ووصل وفد من شباب دمشق وآخر من شرق الأردن ووفد الحولة وعلى رأسه أمير عرب الفضل.

وبعد الصلاة جعلت الجماهير تتدفق من باب الجامع الجنوبي فسارت المواكب وعلى رأسها موسى كاظم باشا رئيس اللجنة وعلت أصوات الأهازيج والتكبير والأناشيد الوطنية. ولما بلغ الموكب ساحة البوابة هاجمته خيالة الشرطة وعلى رأسها الخوذ الفولاذية وبأيديها الهراوات الغليظة محاولة تفريقه، فوقع الاصطدام وأطلقت النيران واشتد الهول والرعب ودامت الحال نحو ساعة ونصف ساعة.

وفى الساعة الرابعة مساء أذاعت السلطة فى يافا البلاغ الآتى: «اعتبارا من مساء هذا اليوم وإلى شعار آخر يجب على جميع الأشخاص الذين يقطنون ضمن منطقة يافا وتل أبيب أن يكونوا فى منازلهم من الساعة السادسة مساء إلى الخامسة صباحا».

وأصدرت حكومة فلسطين مساء الجمعة بلاغا رسميا جاء فيه:

أعلنت اللجنة التنفيذية العربية عزمها على إقامة مظاهرة سياسية بيافا يوم ٢٧ أكتوبر الجارى فقابل مندوب السامى رئيس اللجنة التنفيذية العربية وأعضاءها وأبلغهم أنه لا يسمح بإقامة موكب سياسى أو مظاهرة سياسية فى يافا، ولكن يسمح لأعضاء اللجنة التنفيذية بأن يتوجهوا إلى دار الحكومة ليقدموا احتجاجا أو بيانا خطيا لحاكم اللواء ليقدمه إلى المندوب السامى فلم يقبلوا وأقيمت المظاهرة إلخ.

ومنعت السلطة السيدات العربيات من القيام بمظاهرتهن ولما أرادت اللجنة التنفيذية أن تجتمع بعد المظاهرة لبحث الحالة جاء ضباط انجليز إلى دارها وفضوا الاجتماع بالقوة واحتلوا المكان، واعتقلت السلطة عددا كبيرا من الشبان ومن أعضاء الهيئات السياسية لاشتراكهم فى المظاهرة.

وعاد رجال اللجنة التنفيذية إلى القدس مساء الجمعة فعدوا اجتمعا قرروا فيه مقابلة

المنذوب السامى صباح السبت للاحتجاج على تصرفات الشرطة الشاذة فى يافا. كما قرروا تأليف ثلاث لجان مؤقتة: لجنة للإعلانات ولجنة قضائية ولجنة لتشجيع الشهداء وإسعاف الجرحى.

وأضربت فلسطين برمتها يوم السبت ٢٨ منه وذهب وفد فقايل المنذوب محتجا على ما جرى وطالبا توقيف الهجرة ومنع بيع الأراضى وتأييف حكومة نيابية وإطلاق سراح الموقعوفين، وكانت أجوية المنذوب أن البلاد تتدرج فى مراحل الحكم النيابى وأن الاضطرابات تحول دون تقدمها، وأصدرت اللجنة التنفيذية يوم السبت ٢٨ منه البيان الآتى:

قررت اللجنة التنفيذية العربية إقامة مظاهرة سلمية فى مدينة يافا لإظهار استيائها من تدفق الهجرة وبيع الأراضى، فاجتمعت فى الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة فى دار الجمعية الإسلامية - المسيحية بيافا، وذهب الأعضاء لأداء صلاة الجمعة فى الجامع الكبير ثم خرج الموكب يتقدمه رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم باشا الحسينى وأعضاء اللجنة ووفد سورية ووفد شرق الأردن وأمراء عرب الفضل ووفد الحولة وأعضاء الجمعية الإسلامية - المسيحية وأعضاء مكتب مؤتمر الشباب العربى وعدد كبير من أعيان ووجوه فلسطين ومدينة يافا، وسار فى الطريق المؤدية إلى حى العجمى الذى لا يسكنه غير العرب ولما تقدم الموكب واتجه نحو شارع العجمى للذهاب إلى مركز الجمعية الإسلامية - المسيحية فاجأه مشاة البوليس وفرسانه بالضرب ضربا مبرحا بالهراويات على أفقيتهم ورؤوسهم فذعر الأهلون وتفرقوا، ولم يكتف البوليس بتفريق الجمهور بل تعقبه بقسوة بين الشوارع والأزقة الضيقة فدافع البعض عن أنفسهم بعضى بسيطة أجابهم البوليس باطلاق الرصاص مدة طويلة مما سبب قتل أكثر من ثلاثين عربيا وجرح مائتين، وفى الساعة الثانية والنصف بعد ظهر ذلك اليوم اجتمع أعضاء اللجنة التنفيذية وبحثوا فى إقامة مظاهرة سلمية فى نابلس يوم الجمعة المقبل وفى إعانة عائلات الشهداء وأيتامهم والاشترار بجناراتهم وفى أثناء البحث دخلت الجمعية الإسلامية المسيحية كوكبة من الجند البريطانى على رأسهم عدد من الضباط العرب والإنكليز وفضوا اجتماع اللجنة التنفيذية بالقوة، واحتلوا المكان واعتقلوا السادة يعقوب الغصين، سعيد الخليل، صليبا عريضة، أدمون روك، وفريد فخر الذين، ومن أعضاء اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب، ثم أعلنت الأحكام العرفية فى يافا واعتقل مساء

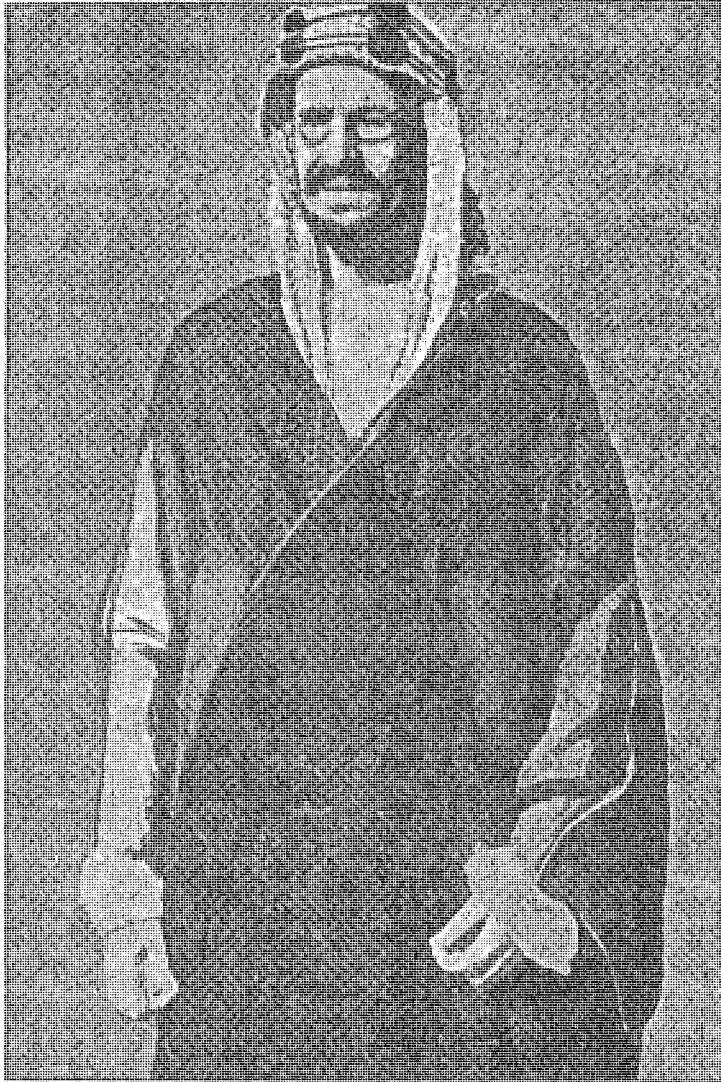
السادة جمال الحسينى وعونى عبد الهادى، وعزت دروزة، من أعضاء اللجنة التنفيذية العربية ثم أُلقت الحكومة القبض على عدد كبير من الأهالى، وقد اعتدى البولس على السادة الموقوفين أعضاء لجنة مؤتمر الشباب بالضرب الشديد فى دائرة البوليس، وحدثت بعض حوادث مؤلمة فى نابلس وحيفا سببها البوليس بقسوته بخروجه على القوانين المدنية.

فألجنة التنفيذية تستنكر هذه الأعمال القاسية التى اقترفتتها الحكومة ضد شعب أ عزل من السلاح لايقصد إلا إظهار استيائه واستنكار ما حل به من ظلم الانتداب ومايرمى إليه من إفناء الشعب العربى وإجلائه وإغراق البلاد بشذاذ الأفاق من اليهود، وتحتج على ذلك جمعية واللجنة تؤاسى نوى الشهداء والأمة فى شهدائها وتدعو الشعب العربى إلى الصبر والثبات ومد يد المساعدة للمنكوبين فى هذه الظروف العصيبة والله ولى الصابرين.

محاكمة الاحرار

وأقامت حكومة فلسطين الدعوى أمام محكمة يافا على بعض الاحرار الذين دبروا المظاهرة وقادوها فحوكموا أمام القاضى دولى البريطانى، وبعد مرافعات ومدافعات اشترك فيها معظم محامى فلسطين أصدر القاضى يوم ١٩ مارس سنة ١٩٣٤ قراره وهو يقضى بالسجن عشرة أشهر مع الأشغال الشاقة على كل من عونى عبد الهادى وجمال الحسينى وعزة دروزة والشيخ عبد القادر المظفر ويعقوب الغصين وأدمون روك وصليبا عريضة وسعيد الخليل وسليم عبد الرحمن وفريد فخر الدين. وبالسجن خمسة أشهر مع الأشغال الشاقة على كل من محمد على الفيض وعز المصرى ورفيق مناع وخاشو كركوريان.

وقد كان لإصدار هذا الحكم أسوأ تأثير فى نفوس الفلسطينيين خاصة والعرب عامة فاحتجوا عليه واستنكروه ورفع المحكوم عليهم الأمر إلى محكمة الاستئناف للنظر فيه ولم تبت حتى الآن.



الملك عبد العزيز السعود

٣

الدولة الهاشمية في الحجاز

كيف تأسست الدولة الهاشمية

ظل الحجاز حتى إعلان الثورة العربية فى شهر يونيو سنة ١٩١٦ جزءاً من أراضى الدولة العثمانية تشمله سيادة السلطان وتصدر الأحكام فيه باسمه، فلما جاهر الشريف يخلع طاعته، ونقض بيعته، اتجهت الأنظار إلى إنشاء دولة جديدة تحل محل الدولة القديمة وتدير شؤون البلاد وتمثلها.

ولم يشأ الشريف أن يعجل بالعمل مع أنه قبض فعلا على زمام الحجاز، ماخلا المدينة المنورة، بل ظل يوقع رسائله ومنتشوراته باسم شريف مكة وأميرها، ويخاطب الدول بهذه الصفة، حتى ختام أول موسم للحج فى العهد الجديد، وزوال كل خطر عن الثورة فجرت البيعة بالملك يوم الخميس ٦ المحرم سنة ١٣٣٥ و ٣ ديسمبر سنة ١٩١٦ فجاء الحسين من القصر الملكى إلى مدرسته الخاصة الملاصقة للكعبة فدخلها يحف به آله وذووه والعلماء والكبراء، ولما استقر بهم المقام سلم الشيخ عبد الله سراج مفتى الحنفية فى مكة الشيخ عبد الله الخطيب كتاب البيعة فتلاه على الجماهير المحتشدة فى الحرم، ثم قام الشيخ ابن سراج فبايع الحسين بالملك، ولقبه بملك البلاد العربية وتبعه الناس بالبيعة.

وفى الغداة أصدر الحسين المرسوم الآتى بتأليف أول وزارة.

حضرة العالم الكامل الشيخ ابن سراج:

إنه لما كانت مصالح الرعايا وانتظام شؤون المجتمع وتوفر أسباب العمران لا يبد لها من دواوين يتوزع عليها النظر فى الحكومة، وما هو فى معنى ذلك من المصالح العامة والخاصة ويتعين بها أساس الوظائف الذى تبنى عليه المسؤولية وتكوين حكومة بلادنا المحروسة، وبالنظر إلى ما تحققناه فيكم من الكفاءة والاستقامة عزمنا بعد الاستعانة بالله عز وجل على توجيهه منصب قاضى القضاة لعهدتكم وتعيينكم وكيلا عن رئيس الوكلاء العظام^(١).

وقد اخترنا لبقية الوكالات حضرات الذوات الآتية أسماؤهم. وهم ولدنا عبد الله بن

١ - رئيس الوكلاء هو الامير على بن الحسين وكان مشغولا بالحرب.

الحسين لوكالة الخارجية، ويكون وكيلا عن وكيل الداخلية^(١) وعبد العزيز بن علي «المصري» رئيس أركان حرب ووكيل رئاسة الجند مع ترفيع درجته عن رتبته الحاضرة. والشيخ علي مالكي وكيلا للمعارف والشيخ يوسف بن سالم رئيس البلدية سابقا وكيلا للمنافع العمومية والشيخ محمد أمين مدير الحرم الشريف سابقا وكيلا سابقا وكيلا للمنافع العمومية والشيخ محمد أمين مدير الحرم الشريف سابقا وكيلا للأوقاف مع بقائه في نظارة أمور الحرم وكل ما يتعلق بوظيفته الشريفة والشيخ أحمد بن عبد الرحمن باناجة وكيلا للمالية وذلك لما توسمنا من درايتهم واستعدادهم للسهر على مصالح البلاد وأهلها على مايرضى الله. وإننا ننتظر منكم المبادرة إلى تأسيس الدوائر والدواوين الرسمية وتعيين العمال والموظفين لها. وأرجو الله سبحانه أن يجعلنا مظهر توفيقه وهداه في كل ما يحبه ويرضاه».

وأصدر في اليوم نفسه مرسوما آخر بإتشاء «مجلس الشيوخ الأعلى» يكون كبرلمان للحكومة الجديدة وهو:

بما أننا قد استنسبنا تعيين هيئة أطلقنا عليها اسم «مجلس الشيوخ» وجعلنا وظيفة هذا المجلس النظر في كل ما يتعلق بمناافع البلاد والمراقبة على أعمال الدواوين والدوائر الرسمية وإبداء الرأي فيما تعرضه الدوائر على مقام رئيس الوكلاء وسيقرر فيما بعد اختصاص هذا المجلس العالی. وقد جعلنا رئيسا له جناب الفاضل الأجل فاتح بيت الله الحرام الشيخ محمد الشيبی وأعضاءه حضرات الأفاضل الأجلاء مفتی الشافعية السيد عبد الله ابن محمد صالح الزواوی ومفتی المالكية الشيخ عابد بن الحسين والشيخ عبد القادر بن علي الشيبی ونائب الحرم السيد إبراهيم بن علي ووكيل شيخ السادة السيد محمد بن علوی السقاف والشيخ عبد الله على رضا والشيخ علي بن عبد الله الشرباصی والشيخ أبا بكر ابن محمد خوقير وذوی السيادة والشرف حمزة بن عبد الله الفعر وفتن بن محسن وسليمان ابن أحمد بن سعيد وناصر بن شكر».

وفي اليوم نفسه أرسل الأمير عبد الله بن الحسين وكيل الخارجية الجديد البلاغ الآتي إلى وزارات خارجية الحلفاء والمحايدین مترجما إلى اللغة الفرنسية وهو:

«بملاء السرور أبلغ سعادتكم أن أفاضل البلاد ووجهاءها وعلماءها وكافة طبقاتها قد

١ - وكيل الداخلية هو الأمير فيصل بن الحسين وقد كان مشغولا بالحرب.

اجتمعوا فى صباح هذا اليوم، وأقروا باتفاق الرأى مبايعة حضرة صاحب الجلالة والسيادة مولاي الشريف الأعظم حسين بن على بالملك على الأمة العربية، فهو اليوم ملك العرب الأعظم بناء على ما تحققتة البلاد من كفايته وإخلاصه الحقيقى للوطن ورغبته الصادقة فى نشر ألوية العلم والعدل فى جميع أرجاء هذه البلاد العربية التى غادرتها عصابة الاتحاد والترقى المعروفة لدى العالم بأسره بالمساعى والمقاصد المخالفة لكل شريعة ونظام، ولتعدها استئصال كيان البلاد المادى والمعنوى، والمشهود آثاره فى طائفة غير قليلة من مسلمين ومسيحيين ودرؤز ممن لا ذنب لهم غير وطنيتهم الصادقة ونجابتهم العلمية وأن الأمة العربية لتود من سعادتك اعتبارها عضوا عاملا فى الهيئة الاجتماعية. كما شيدت ذلك بعناية الله وتوفيقاته الصمدانية.

وتفضلوا يا حضرة الوزير بقبول توقيراتى الجزيلة وأنى على الدوام محبكم المخلص».

وفى يوم ١١ منه أرسل الأمير عبد الله بلاغا مطولا إلى المندوب بمصر عن الحكومة الجديدة وتأليفها نشرناه فى الجزء الأول

ولقد اعترضت الحكومتان الإنجليزية والفرنسوية على لقب الملك الجديد. ثم عادتا فاعترفتا بعد أخذ ورد طويلين به ملكا على الحجاز فقط. كما اعترفتا ومعهما روسيا باستقلال الدولة العربية الجديدة فى الحجاز. وقد فصلنا ذلك كله بإسهاب فى الجزء الأول.

الحكومة الجديدة ورجالها

على هذا المنوال تألفت الحكومة الجديدة فى الحجاز. فالحسين هو رئيس الدولة وكبير أنجاله الأمير على رئيس الحكومة (رئيس هيئة الوكلاء) ونجله الآخران عبد الله وفيصل تقلدا الخارجية والداخلية، ولئن جلس الأمير عبد الله فى دار وزارة الخارجية وأشرف على شؤونها بضعة أيام فلم يتح ذلك للأمير على. فقد كان حين إنشاء الحكومة الجديدة يدير حركة القتال فى الميدان الجنوبى وظل فيه حتى استسلام المدينة المنورة فى يناير سنة ١٩١٩ فدخلها وعين أميرا لها. وأول مرة عاد فيها إلى مكة بعد سفره منها فى سنة ١٩١٥ كانت فى أواخر سنة ١٩١٩ ولم يطل الإقامة. بل عاد إلى مقره فى طيبة ولم يتقلد هذا المنصب الذى اختاره له والده فى وقت من الأوقات. وكذلك كان شأن الأمير فيصل. فقد اختير لوكالة الداخلية وهو فى ميدان القتال، ولم يعد إلى الحجاز بعد سفره منه فى

سنة ١٩١٥ إلا وهو ذاهب إلى العراق سنة ١٩٢١ فأقام بضعة عشر يوما فقط. واعتزل الأمير عبد الله العمل في وزارة الخارجية نهائيا بعد سفره إلى بلاد الشام سنة ١٩٢٠ ورجع إلى الحجاز بعد ذلك غير مرة لا للعمل بها للزيارة.

لقد أردنا من سرد هذه البيانات التاريخية إقامة الدليل على أن الحكومة التي أنشأها الحسين في الحجاز وحباها بكل ما للحكومات من مظاهر خارجية، فجعل لها مجلس نظار ومجلس شيوخ - لم تكن سوى حكومة اسمية مجردة من كل نفوذ وسلطان، إذ حصر كل شيء بشخصه وجعل نفسه الكل في الكل، نعم أنه عين الشيخ عبد الله سراج نائبا لرئيس الوكلاء، كما عين نائبا لوكيل الخارجية وآخر لوكيل الداخلية، ولكن هؤلاء الوكلاء جردوا أيضا من كل سلطان ونفوذ، لأن الملك كان يصرف جميع الشؤون بنفسه ومن دون أن يطلع أحدا على شيء، وعقد مجلس الشيوخ جلسات في السنة الأولى ثم انقطع عن الاجتماع نهائيا، إذ لم تعرض عليه قضية من القضايا الداخلة في اختصاصه للنظر فيها، ولا ريب أن استئثار الحسين بالحكم وتفرده بالعمل ومحاولته إبقاء كل قديم على قدمه وتجاهله روح العصر وإهماله إعداد القوى والمعدات - إن ذلك كله عجل في القضاء على دولته فلم تعيش سوى تسع سنوات.

علاقات الحكومة الهاشمية بالإمارات العربية

كان في جزيرة العرب حين إعلان الحرب العظمى أربع إمارات مستقلة استقلالا داخليا تضيق دائرته وتتسع تبعا للظروف والأحوال: إمارة آل الرشيد وعاصمتها حائل، وإمارة آل سعود وعاصمتها الرياض وكتاهما في نجد وقد استحكمت بينهما العداوة فهما في نزاع مستمر ونضال دائم.

وكانت الإماراتان الأخريان في الجنوب (اليمن): الأولى في الجبال وهي إمارة الزيود أو أماتهم وعاصمتها صعداً وسلطتها روحية، والثانية في تهامة وعاصمتها جيزان وهي أحدث الإمارات عهداً وأقربها إلى الحجاز وأكثرها صلة به.

وكان الحسين يرجو بعد ما عاهد الإنجليز واتفق معهم وأعلن الثورة في الحجاز أن يحل محل الدولة العثمانية في الجزيرة ويرثها، فتنقل إليه السيادة على هذه الإمارات ويسيطر عليها.

على أن الحال تحول في خلال السنة الأولى للحرب فانضم الإدريسي إلى الإنجليز وعاقدهم فاعترفوا بإمارته وسلطانه وأمدوه بالأموال والسلاح فحمل على أبها وحاصرها.

وفعل فعله ابن سعود أيضاً فعقد مع الإنجليز يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ معاهدة العقير فاعترفوا فيها «بأن نجداً والحسا والقطيف وجبيلات وتوابعها هي بلاد ابن سعود وأبائه من قبل، كما اعترفوا بابن سعود حاكماً عليها مستقلاً، ورئيساً مطلقاً على قبائلها وبأبنائه وخلفائه بالإرث من بعده»

ورفض الإمام يحيى الدخول في مفاوضات مع الإنجليز ورد رسلهم خائبين قانعا بما ناله من الترك بمعاهد دمان.

وانضم آل الرشيد إلى الترك وأقاموا على الولاء لهم في داخل الجزيرة يمدونهم بالإبل ويأخذون منهم الأموال والسلاح. ومعنى ذلك أن الشريف حسينا وجد نفسه أمام حالة مبرمة حينما نهض لقتال الترك. فقد سبقه الإدريسي وابن سعود في الاتفاق مع الإنجليز ومحالفتهم، وسداً عليه طرق التدخل في شؤونهما. أما عبد العزيز الرشيد فقد غلق مصيره

بمصير الترك، وانضم إليهم قلباً وقالبا لاعتقاده أن بقاء إمارته يتوقف على انتصارهم بعد ما نظم خصمه عبد العزيز السعود صلاته مع الإنجليز.

١ - العلاقات بين الحسين وابن سعود

ولم تكن العلاقات ودية قبل إعلان الحرب العظمى بين الشريف حسين وبين عبد العزيز سعود، فقد انصرف هذا منذ بلغ الحجاز سنة ١٩٠٩ قادما من الآستانة لتقلد منصب شرافة مكة إلى مقاومة الدعاية الدينية التي كان يبثها ابن سعود بين قبائل الحجاز خوفاً من أخطارها ونتائجها.

وجهز الحسين حملة قوى فى سنة ١٩١٠ تتألف من عساكر بيثسه وعكيل والقبائل الموالية له وفى جملتها عتيبة، وسار معه محمد بن حميد شيخ عتيبة وأبو العلا شيخ العصما وعدد كبير من الشيوخ والرؤساء حتى الخرمة على حدود نجد فهاجم قبائل الدواسر فى أسفل وادى الخرمة فقاوموه، وكان بينهم سعد بن عبد الرحمن الفيصل شقيق عبد العزيز سعود، وقد جاء على رأس قوة لصد الحسين فأسره وهزم من كان معه فخضعت له قبائل البقوم ومطير وغيرها فتغلغل فى نجد حتى وصل إلى قرب القصيم، وتوسط محمد بن حميد للإصلاح فتم الاتفاق على أن لا يتعرض ابن سعود لقبائل عتيبة والبقوم وسبيع ومطير الضاربة على الحدود الحجازية النجدية، ولا للقبائل الداخلة فى المنطقة الحجازية حتى الشعراء (شفانجد) ونال بذلك عهدا مكتوبيا من عبد العزيز عاد به إلى مكة بعد ما أطلق سراح الأمير المأسور.

واستقرت الحالة فى شرقى الحجاز على أثر هذا الحادث، وتحسنت العلاقات بعض تحسن بين هاتين الإماراتين فلم يقع ما يكدرها، وسائر الجار جاره حتى أعلن الشريف الثورة فأرسل إلى ابن سعود الهدايا والتحف كما كان يفعل سلاطين آل عثمان فأرسل إليه بالمقابلة هدايا مثلها حملها إليه وفد نجدى تألف من محمد العبد الرحمن الفيصل شقيق الأمير عبد العزيز وعبد العزيز بن تركى ومشارى بن حلوى ومحمد بن ناصر الفرحان فاستقبلهم حين دخولهم مكة فى حج سنة ١٣٣٦ الشريف عبد الله بن محمد والشريف قائم مقام مكة، ورحبا بهم باسم الملك ونزلوا فى ضيافته، ودار حديث بين الوفد والملك فى الشؤون السياسية فطالب الوفد بتحديد الحدود نهائيا بين نجد والحجاز، والاعتراف بنجد

ومصالحها فكلف الملك الوفد أن يقول لموفده هذه الجملة «كل ما أنت عليه فهو لك» وانقضت أيام الحج وعاد الوفد إلى بلاده من دون أن ينال منالا أو يحل مشكلة.

وكتب ابن سعود الإنجليز بعد عودة الوفد طالبا منهم أن يحددوا موقفهم إزاءه وإزاء الحسين وإزالة ما هنالك من سوء تفاهم، ولاستنهاض همته لمهاجمة ابن الرشيد حليف الترك ونصيرهم، وللتشديد في مراقبة تهريب الأرزاق والمؤن والذخائر من طريق الخليج الفارسي والكويت إلى البلاد العثمانية فأقام فيها أياما، وكان المستر فيليب من جملة أعضائه ثم عاد وقد فشل في مهمته فيما يختص بالجزء الأول بسبب عناد الفريقين ونجح من جهة حمل بن السعود على قتال آل الرشيد فقد حمل عليهم في صيف سنة ١٩١٨ وقاتلهم.

وتجدد الخلاف بينهما والحرب العظمى توشك أن تلفظ أنفاسها وظهر بمظهر جديد منشؤه الخارجى التنازع على ملكية تربه والخرمة - وهما واحتان واقعتان إلى شرق الطائف وراء جبل حضن في وادى سبيع يقطنهما جماعة من سبيع والبقوم، أما منشؤه الحقيقى فهو التنافس على السيادة والتنازع عليها، وقد اغتتم ابن سعود فرصة انتفاض الشريف خالد بن لؤى أمير الخرمة على الحسين فجاء لمناصرته وتأييده.

وبين الرواة اختلاف فى تعليق هذ الانتفاض، والرأى الأرجح هو أن خصاما شجر بينه وبين ناصر بن شلوع من شيوخ قبيلة الروقة (عتيبة نجد) فقد لطم هذا خالدا أثناء اشتراكهما فى حصار المدينة المنورة، وكانا فى جيش الأمير عبد الله فى العيص وقد حاربا معه فى الطائف، فأمر الأمير به فسجن أياما ثم أطلق سراحه، فلم يقنع خالد بهذه العقوبة فأستأذن فى الرحيل فأشار الشريف شاكر بن زيد فواز على الأمير بأن لا يأذن له خوف انتفاضة فأجاب: من هو حتى أخشاه؟ وأذن له مشترطا عليه أن يمر بمكة ويوزر والده الملك، فلم يفعل بل قصد الخرمة بطريق رابع فجمع رجاله فيها وحصنها واتصل بابن السعود ودخل فى طاعته وأخذ ينشر دعوته الدينية بين القبائل، فاتصل ذلك بالحسين فكتب إليه يأمره بالحضور فأرسل يعتذر ويقول أن هنالك أسبابا تقضى ببقائه، وعين الملك فى تلك الأثناء قاضيا للخرمة فقصدها ونزل على خالد فأكرم مثواه وأبقاه نحو شهر ثم أعاده مع كتاب إلى الشيخ عبد الله بن سراج قاضى القضاة فى مكة يقول فيه إنه أعاده بسبب الظروف الحاضرة، ولأنه يحب الجدل ويتدخل فى ما لا يعينه، وحمل القاضى بنفسه هذا الكتاب إلى صاحبه.

وكرر الملك الطلب وكتب إلى خالد يلح عليه بالحضور فأبى فأرسل إليه الرسل فأجاب أنه مستقل لا يحضر، فأمر بعزله وعين أجد أبناء عمه مكانه وهو شريف من أهل الخرمة

فكتب هذا إلى الملك يستعفيه ويقول أن خالدا لم يبق له نفوذا ولا هيبة.
وجهاز الملك حملة بقيادة الشريف حمود بن فواز سلحها بمدفع جبلى ورشاشتين
وسيرها إلى الخرمة للقبض على خالد وبلغ هذا خبرها فكمن لها مع رجاله فى بطن نخل
قرب الخرمة ووضعوا السيف فى رقابها وشتتوا شملها، وغنموا أسلحتها وأسلابها.
وجهاز الملك حملة ثانية من ألف بدوي، وسلحها بأربعة مدافع ورشاشات، ولما اقتربت من
الخرمة، فاجأها خالد عند الفجر بقوة بيتها لهم، فأبأدها، وأصيب قائدها برصاصتين فى
فخذة.

وأعد الحسين حملة ثالثة عقد لواءها للشريف شاكر بن زيد معظم رجالها من عتيبة
فسلكت طريق مران، وطريق نجد وما كادت تتوسطه حتى هاجمها خالد بقبائل عتيبة
فانفض رجال شاكر من حوله ومعهم السلاح الذخائر وانضموا إلى إخوانهم فعاد إلى مكة
بعد ما خسر كل شىء.

وجهاز حملة رابعة من قبائل بنى سفيان وهذيل وثقيف وبنى سعد وحرب الحجازية مع
جانب من عساكر بيشة، وولاهها صهره الشريف عبد الله باشا بن محمد وأرفقه بالشريف
شاكر بن زيد فسارت حتى جبل حضن، وعدد رجالها يتفاوت بين ٣ - ٤ آلاف مقاتل وحدد
مهمتها بتأديب قبائل البقوم وحماية العربان الموالين للحكومة. وفى حضن تلقت أمرا من
الملك بالتزام مواقفها وعدم القيام بأى حركة انتظارا لتعليمات جديدة فأقامت نحو شهرين
فانتشرت الحمى بين رجالها ومات عدد غير قليل منهم وأصبح الباقون بحالة لا تساعدهم
على الاشتراك فى الحركات العسكرية.

وكانت الحرب العظمى قد انتهت والمدينة المنورة قد استسلمت فأصدر الحسين أمره
إلى دوله الأمير عبد الله بالرحيل مع جيشه إلى عشيرة «وهى نقطة متوسطة بين المدينة
والطائف ومكة. وحضن إلى الثانية أقرب وتبعد عن الثالثة ثلاث مراحل» فجاها بطريق
ابيار وكان والده فيها، وكان جيش الأمير يتألف من ٧٠٠ جندي نظامى و ٣٠٠ خيال و١٧
مدفعا جبليا وهاوتزر و ١٤ رشاشة ويدو من عكيل وعتيبة وبيشة لا يقلون عن ثلاثة آلاف.
وكذلك جاءت إلى عشيرة القوات التي كانت مرابطة فى حضن بقيادة عبد الله باشا، وجاء
أيضا شرف بن راجح أمير الطائف وشاكر بن زيد والأشراف من آل ناصر وآل هزاع
والحارث فعقدوا مؤتمرا برئاسة الحسين استمر ثلاثة أيام.

ووصل إلى العشيرة والمؤتمر مجتمع فيها حسين روى سكرتير المعتمد الإنجليزى فى
جدة يحمل كتابا من هذا إلى الملك فسلمه إياه يدا بيد فلما فضه وقرأه قال بصوت عال

«إذهب وقل لهم أنه ليس لهم حق التدخل فى شؤوننا وإنما نفعل ما نزيد» وصرفه من دون أن يكتب جوابا، وقيل يومئذ فى مكة أن حكومة لندن أرسلت بواسطة معتمدها تنصح الحسين بالاعتدال وعدم الإيغال فى العداء والرجوع إلى الطائف فيوافيه ابن سعود ويجرى الصلح والتفاهم. وقد أرسلت أيضا بمثل هذا إلى الرياض وحذرت صاحبها من قتال الشريف ونصحته بلزوم التفاهم معه.

وتحرك الأمير عبد الله بعد ختام المؤتمر متجها إلى الشرق ونزل فى حضن وأرسل يدعو القبائل إلى الطاعة، وكان يميل إلى التآنى وعدم التورط فى معارك حاسمة.

ولما طال به المقام كتب إليه والده يستحثه على الزحف والإسراع فى العمل فلم يريد من الرحيل فقصده تربة ودخلها بلا عناء بعد ضربها بالمدافع، وكان خالد ومن معه قد نزحوا إلى نجد.

ووصل إلى مخيم الأمير فى تربة وفد من الرياض حمل إليه كتابا من ابن سعود يسأله فيه عن صحة ماشاع عن إزماعه الزحف على نجد ويدعوه إلى التوسط لإصلاح ذات البين وحجب الدم. فكتب إليه يطمئنه ويقول إنه يعمل للإصلاح والتوفيق وأعاد الوفد بعد ما أكرمه.

وقبيل الفجر من ليلة ٢٥ شعبان سنة ١٣٣٧هـ - ١٩١٨م باغت خالد بن لؤى برجاله جيش الأمير عبد الله، وكان مستغرقا فى النوم ولم يتخذ أقل احتياطا فأوقعوا الذعر فى المعسكر فأخذ يضرب بعضه بعضا وتمزق الجيش وارتدت فلوله إلى الطائف^(١).

ولما وصلت هذه الأخبار إلى مكة اتصل الشيخ ابن سراج تليفونيا من ثكنة جرول بمعتمدا إنجلترا السياسى فى جدة - وذلك للمرة الأولى منذ تقلده الحكم فى سنة ١٩١٦ - وخاطبه بما وقع. فأجابته: لقد أرادت بريطانيا من الأول أن تنهى المسألة سلما بعقد اتفاق يزيل أسباب الخلاف فلم يصغ الحسين إليها. ووعده بمخاطبة حكومته وإبلاغه جوابها وطلب منه إعداد مكان فى جدة لنزول طائرات إنجليزية فأعد ووصلت طيارتان.

وبعد يومين أبلغ المعتمد الشيخ بأنه تلقى أمرا من لندن بأن يبلغ ابن سعود أن يعود إلى بلاده، وقال إنه أعد له كتابا بهذا المعنى، وقد أرسل هذا الكتاب إليه بواسطة الحكومة

١ - فصلنا أخبار هذه المعركة فى كتابنا ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم ص ٢٤٠ - ٢٤٩ فمن أراد زيادة إيضاح فليرجع إلى مكتبناه هناك.

الحجازية فتسلمه فى تربه يوم ١٥ رمضان سنة ١٣٣٧ وبعد ما تلاه عاد بقومه إلى نجد

وهذا مضمون الكتاب:

«أمرتنى حكومة جلاله الملك أن أبلغكم بأن تعودوا إلى نجد حالما يصلكم كتابى هذا، وتتركوا تربة والخرمة منطقة غير مملوكة حتى مفاوضات الصلح وتحديد الحدود، وإذا أبيتتم الرجوع بعد الاطلاع على هذ الكتاب فحكومة جلاله الملك تعد كل معاهدة بينكم وبينها ملغية، وتتخذ ما يلزم من التدابير ضد حركاتكم العدائية. وبالعكس فهى تقدر عملكم إذا عدتم وتعتبر أنكم قمتم بحقوق الود والولاء وأخذتم بنصائحها الودية، لأنها تعد الجميع أصدقاء لها، وهى تأسف أشد الأسف لما وقع بين أصدقائها. سواء كان النصر فى جانبكم أو فى جانب الحسين».

مباحثات جديدة بين الحسين وابن سعود

وأعقبت هذه الحوادث فترة ساد فيها السكون حتى سنة ١٣٤٠هـ فقصد الحجاز الشيخ أحمد بن ثنيان موفدا من قبل الأمير عبد العزيز سعود ومعه مندوب بريطانى من أبناء رحمة العراقيين، فدارت مباحثات أسفرت عن سماح الحسين للنجديين بالحج فى ذاك العام وأرسل السلطان عبد العزيز مع مساعد بن سويلم أمير الحج النجدى الكتاب الآتى إلى الأمير على بن الحسين قال:

«من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود إلى جناب صاحب السمو الملكى الاخ المكرم الأمير الجليل على نجل صاحب الجلالة الهاشمية الوالد المحترم الملك حسين بن على أدام الله عزهما أمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام - وبعد أرجو من البارى تعالى أن يحظى كتابى هذا لديكم وسموكم بسعادة وهناء.

لما رأيت تفضل صاحب الجلالة الوالد المعظم ببذل عنايته بالرخصة وبالسماح لأهالى نجد لأداء فريضة الحج، حيث برهن على حسن عواطفه فى إظهار فضيلته أحببنا أن نرخص لبعض رعايانا مختصرنا من الحاضرة لزيارة بيت الله الحرام بصحبة خادمكم مساعد بن سويلم فاتخذت هذه خير وسيلة وأعظم فرصة لأهدى حضرتكم جزيل السلام،

ولا عبر لسموكم عن عظيم اشتياقي وبخالص نواياي لتشديد عهد الصداقة وتمكين الصلات الحسنة والمناسبات الودادية المشتركة اللائى تربط القطرين الإسلاميين العربيين غير ملتفت إلى ما قدر الله رغم إرادتنا أن يقع فيما مضى بين الطرفين من الجوادث التى طالما أوجبت تأسفاتي وإكدارى - أرجو من البارى سبحانه وتعالى أن يوفقنا وإياكم لتحقيق هذه الأمانى ويعيننا على كل عمل من ورائه خير وسعادة يشملان الملكتين المتجاورتين. هذا وفى الختام أهدى جزيل التحية والإكرام لسموكم كما أن من عندنا أولادكم سعود وفيصل وأخواتهما يقدمون خلوصهم واحترامهم لسموكم والسلام عليكم كما بدئ فى ١٤ ذى القعدة ١٣٤٠»

عبد العزيز آل سعود

ولما أزمع الحج النجدى الرجوع أرسل الحسين الكتاب الآتى إلى ابن سعود ردا على كتابه لولى عهده قال:

الحضرة الكريمة:

بعد السلام والتحية والإكرام: إنه فى أهنا الساعات وصلنا كتابكم برفق وافدكم الشيخ مساعد بن سويلم ومن برفقته من حجاج أهل نجد فسرنا قدومهم وحمدنا الله تعالى على، علم من دوام صحتكم، نسأله سبحانه وتعالى أن يسبل على الجميع سوايغ نعمة، أما ما أشرتتم إليه وصرحتتم به من ظنكم بنا وإحلالنا فى المنزلة والمكانة التى أشرتتم إليها فجزاكم الله خيرا وهو المسئول سبحانه وتعالى أن ينور منا ومنكم البصائر ويجعلنا هادين مهتدين غير ضالين ولا مضللين، وكان بودنا أن كل ما جرى وكان مما قدره الله - أن لا يكون. ولكن له فى خليقته مايشاء، وعلى كل فإنك يا عبد العزيز تجدنى فى الموقف الذى تركتتم فيه لا تغيرنا الجوادث ولا تؤثر علينا البواعث، فأن الجريمة هى فى الجسم كيفما كان أمرها، والنقيصة هى عين ذلك وما صرحت للشيخ أحمد بن ثنيان فى محررى لحضرتك برفقه ترانى عليه اليوم ياصاحب الحرمة والمكانة لا غرض لنا ولا قصد إلا عزكم ومجدكم وسؤددكم يابنى يعرب، وأنى أقسم لكم بمن فطر السموات والأرض ومن فيهن أنه لا يهمنى إلا ذلك، وأنى مستعد لتسليمك البلاد بكل انشراح وارتياح لسلامتها ونجاتها وسلامة ونجاة أبنائها من كل ما أردكتموه - ومما لا أشك أنكم ستدركونه - وقد أبلغت وافدكم الشيخ مساعد بن سويلم المذكور بكل ماينبغى، وأن كل ذلك حقيقة لا يأتياها التبدل ولا

يعتريها التزلزل بحوله تعالى وقدرته وأنها مجردة من كل قصد وغاية لا أريد بها إلا عزكم وسعدكم بقدرة الله يا أبناء البلاد وستراها وستشاهدها ولم يبق للتجارب، وقت نظرها فيك وعلى رأيك والله يتولاها وإياك بما فيه الخير والخيرة لنا ولك وللبلاد وأبنائها أسأله توفيق الجميع لما يحبه وبرضاه ويتولانا برعايته وإعانتة والسلام عليك ورحمة الله وبركاته».

مؤتمر الكويت

ولما جاء الحسين إلى عمان زائراً في شهر يناير سنة ١٩٢٤ قصده السر هربرت صموئيل المندوب السامي لحكومة فلسطين والسير جلمبرت كليتن السكرتير العام لهذه الحكومة ويحثاً معه في التوفيق بينه وبين ابن سعود، واقترحاً عليه الاشتراك في مؤتمر الكويت - فوافق على إرسال ابنه الأمير زيد ليمثله فيه بشرط أن يرسل ابن سعود أحد أمراء بيته إلى المؤتمر.

وزيادة في البيان نقول إن هذا المؤتمر عقد جلسته الأولى في الكويت يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بحضور مندوبي العراق ونجد، فرأسه الكولونيل نويس المنسوبين البريطانيين في خليج فارس، فدار البحث على مصير قبائل شمر اللاجئة إلى العراق وإعادة المنهوبات وغيرها. وفي يوم ٢٤ منه اتفق الفريقان مبدئياً على الشؤون المعروضة للبحث. ولما أراد النجديون تحرير الاتفاق طلب العراقيون إدخال الشرط الآتي: «لا يعمل بمضمون هذا الاتفاق إلا بعد حل الخلاف بين نجد والحجاز»، فأبى النجديون قبول هذا الشرط.

واشترك مندوب شرقي الأردن (على خلقى) في جلسة المؤتمر السادسة يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وقدم المذكرة الآتية:

- ١ - إنى باسم حكومتى أشكر الحكومة البريطانية لمساعدتها بادئ بدء للعرب في استقلالهم كما قررته مع صاحب الجلالة الهاشمية، وبقبولها أيضاً للتوسط في عقد مؤتمر الصلح مع حكومة نجد والسعى لمنع الاضطرابات الدائمة في جزيرة العرب.
- ٢ - بما أن حكومة شرقي الأردن جزء من ثمرات النهضة العربية فإنها تتمسك بالقرارات الأساسية المتفق عليها بين حكومة بريطانيا وحكومة جلاله ملك الحجاز، وهي لزوم

احترام جلالته ومن معه احترام الصلات العهدية فى زمن الدولة العثمانية بين بريطانيا ومشايخ العرب الكائنة بلادهم فى خليج فارس، ولذلك فإنها تطلب أن تكون الحدود بينها وبين نجد مبينة على الاعتبار المتقدم.

٣ - إن حكومة شرقى الأردن مستعدة أن تكون الحدود بينها وبين نجد حسب العهود والحدود القديمة، وحسب المعاهدة التى أبرمتها حكومة نجد مع بريطانيا العظمى يوم ١٨ يوليو سنة ١٩١٦ على أن تتخلى الحكومة النجدية عن الجوف وسكاكه وما يتبعها لابن شعلان لتكون تلك الإمارة مصنونة بذاتها. وأيضا فهى ضرورية للمستقبل للمواصلات بين شرق الأردن والعراق، ولذا فلا بد من جعل هذه الأماكن تحت إشراف حكومة شرق الأردن.

٤ - يمكن تعيين وكلاء مفوضين يقيمون فى عاصمتى الحكومتين ليكونوا واسطة للمخابرة بين حكومتيهما.

٥ - يجب أن تتعهد كل من حكومتى شرقى الأردن ونجد بمنع الغزو بعضهما على بعض، وعند وقوع شئ من ذلك فإن الحكومة التى يقع الغزو من عشائرها مجبرة على إعادة المنهوبات عينا أو بدلا أو تعويضا بدفع ثمنها ودفع ديات القتلى أن وقع قتل.

٦ - لا يجوز لعشائر أى طرف من حكومتى شرقى الأردن ونجد أن يجتازوا الحدود جماعات وجموعا مسلحين أصلا. وإذا اقتضى دخول رجل واحد أو رهط لا يتجاوز عدده العشره مسلحين أو غير مسلحين فعليهم أن يكونوا حائزين على وثيقة من حكومتهم يؤشر عليها معتمد الحكومة المراد الدخول إلى بلادها، وإذا اقتضى الأمر دخول أكثر من ذلك فيجب أن يقرر ذلك بين الحكومتين بعد المخابرات، ولا يجوز لإحدى الحكومتين مخابرة شعب أو عشائر الحكومة الأخرى مباشرة ما عدا المخابرات الودية والخصوصية. والمجرم السياسى الملتجئ إلى إحدى الحكومتين لا يجوز تسليمه لأى حكومة تطلبه عربية أو غيرها.

إن حكومة نجد قبل سنة ونصف أرسلت جيشا إلى شرق الأردن هاجم قرية فى جوار عمان، وذبح من أهلها نحو ثلاثين رجلا، فيجب دفع دية القتلى حسب أصول العشائر.

وفى جلسة ٢٦ منه رد الوفد النجدى بما يأتى:

إن حكومة نجد الحاضرة التى أقام دعائمها وشيد أركانها السلطان عبد العزيز ليست بحكومة حديثة العهد بل يرجع أساسها إلى مدة طويلة لا يجهلها الواقفون على تاريخ نجد

الحديث، فلو صح لنا الاستناد على نظريات ممثل شرق الأردن لجاز لنا أن نطالب بأمور شتى يطول شرحها، وفوق ذلك فإننا لا نعرف صفة خاصة للملك الحجاز أو أمير شرق الأردن تخولهما حق الكلام أو التدخل في شؤون الإمارات العربية التي لم تكن لها أدنى رابطة بالحجاز أو بشرق الأردن، ولذا فإننا نرفض النظر فيما طلبه ممثل شرق الأردن بهذا الخصوص.

لاحق لمندوب حكومة شرق الأردن في الكلام عن ابن شعلان الذي هو أحد رعايانا، إن حكومة شرق الأردن تريد أن تتكرم عليه بجزء مملكتنا (الجوف وسكاكه وتوابعها) وهذا تغافل عن الروابط التي تربط الرولة بنجد، إن الجوف وسكاكه ووادي السرحان بأكمله كانت تتبع التطورات والتقلبات التي تطورتها نجد، في حين أن تشكيلات الأردن الإدارية والجغرافية لم تكن سوى أفضية تابعة للمكرك والقدس، ولم يعرف أن تلك الجهات كانت خاضعة إداريا وسياسيا لها، فلماذا نرفض طلب مندوب شرق الأردن بالتنازل عن الجوف وسكاكه ولا نقبله بوجه من الوجوه، إن البحث في المعاهدة المعقودة بين نجد والحكومة الانجليزية وطرق باب الخوض فيها من جانب حكومة شرق الأردن التي لم يكن لها وجود حين عقدها إنما هو افتئات صريح وتدخل غير مقبول في شؤون نجد وعلائقها الخارجية، فلماذا نحتج بشدة على هذا التدخل.

أن ما اعتبره مندوب شرق الأردن أساسا للاتفاق لا يمهد طريق الصلح ولا يزيل الخلاف الواقع بين الحكومتين، فلكي نزيل العراقيل من سبيل المفاوضات نطلب:

- ١- أن يتكلم مندوب شرق الأردن باسم حكومته فقط ولا يتعرض لشؤون غيرها .
- ٢ - أن يحدد نقط الخلاف الواقع بين نجد وشرق الأردن.
- ٣ - إذا كان مندوب شرق الأردن يصر على طلباته التي اعتبرها أساسا للاتفاق فإننا نأسف لهذا العناد الذي يبعد الصلح ويوسع شقة الخلاف.
- ٤ - إذا سحب ممثل شرق الأردن المواد التي اعتبرها أساسا فإن الاتفاق على باقى المواد لا نرى فيه صعوبة.

وفي يوم ٢٧ منه طلب الوفد التجدي المطالب الآتية:

- ١- إن وادي السرحان والجوف كانا تابعين لنجد من أيام دولة السعود الأولى، ولما

انشطرت هذه الدولة إلى إمارات تبعت هذه الأماكن إمارة حایل التي شغلها الرشيد،
ولما أعاد الإمام فيصل بن تركي دولة السعود واسترد حایل ضمن ما استرده من
إمارات أبنائه تبعت الجوف ووادی السرحان حایل، وخضعت العشائر الضارية في
وادی السرحان لنفوذ آل سعود. لذلك نطلب إخلاء قريات الملح لأنها جزء حيوي للجوف
وأن حكومة نجد لم تتوقف عن استردادها من يد حكومة شرق الأردن الغاصبة إلا لأن
الحكومة الإنجليزية وعدت بأن هذه المسألة يمكن حلها بالطرق السلمية.

٢ - إننا لانوافق مطلقا على اتصال حكومة شرقی الأردن بالعراق. بل لابد أن تكون حدود
نجد متصلة بسورية لتكون تجارتها في مأمّن وتحفظا بكياننا الاقتصادي وحماية
لروحنا التجارية نطلب أن يكون الاتصال بسورية هو الأساس في تعيين الاتفاق بيننا
وبين شرق الأردن.

٣ - العشائر المستوطنون في الجوف ووادی سرحان تابعون لنجد وهم: الشرارات
والحوازم وبعض بنی عطية وقسم من الحويطات.

٤ - إذا اجتازت عشائر نجد حدود شرق الأردن أو بالعكس فالحكومة المجتازة أرضها
تطبق على العشائر المجتازة قوانينها وشرائعها الداخلية مادامت في أراضيها.
٥ - التعهد بدفع المنهوبات أو بدلها وتسليم ديات المقتولين.

وفي جلسة ٢ يناير سنة ١٩٢٤ تلا مندوب شرق الأردن المذكورة الآتية:

١ - تكلم حضرات مندوبی نجد عن كيفية إنشاء حكومة شرق الأردن، وبما أنى رأيت
الكلام هنا زائد فيجب أن نترك مثل هذه المسائل للتاريخ.

٢ - أنكر حضرات مندوبی نجد بصفة جلالة ملك الحجاز الخاصة بالعرب والعربية. وعليه
أقول:

أن جميع الحكومات العربية في البلاد العربية تكونت وظهرت بعد ظفر الحلفاء
وانتاصرهم على المتفقيين، وأن جلالة الملك حسين ومن كان معه من قومه كانوا
يحاربون مع الحلفاء جنبا إلى جنب وكانت أعمالهم من أكبر عوامل النصر وغايتهم
من ذلك استقلال العرب في بلادهم.

أن الملك حسيناً حينما قام بنهضته اتفق مع الحلفاء، وبالأخص مع الحكومة البريطانية على أمور لا لزوم لبيانها هنا، وكان من جملة بنود الاتفاقات وجوب احترام الإمارات العربية الموجودة على خليج فارس وفي داخل البلاد العربية اللاتي كن إمارات اسمية خاضعات للقوانين العثمانية، وكان هذا الاتفاق باسم العرب عامة، وبما أن شرق الأردن وغير من الحكومات العربية هي بعض ثمار النهضة الهاشمية ومعاونة الحلفاء لها فلا يمكنها الانفصال عن تلك المعاهدات.

الجوف وسكاكة وتوابعهما من الأراضي السورية التي تبدأ حدودها من مدائن صالح وتمر في خط الطول الأربعين وتنتهي عند البوكمال على نهر الفرات، وحكومة شرق الأردن هي قسم من سورية فيجب أن تكون الجوف وسكاكة تحت إدارتها كما سبق شرح ذلك في مذكرتي الأولى، وأن الجوف وسكاكة ووادي السرحان هي مرعى ومسرح لجميع العشائر التابعة لشرق الأردن، وهي الرولة والشرارات وأتباعها مثل الحوازم والسرحان والفقراء وبنى عطية والحويطات وبنى صخر والعدوان، ولم يعرف أن الرولة والحويطات والشرارات كانت تابعة لنجد، فأطلب أن يبدأ الحد من مدائن صالح ويمر من شرقي تيما إلى أن يصل إلى هوجا ومن هناك ينعطف مشرقاً إلى جبل داف ثم يلتقي بخط الطول الأربعين، وبعد أن يترك الجوف وسكاكة ينتهي في جبل عنزة.

٤ - بما أنى مندوب حكومة ومقيد بتعاليمها فلا يمكننى الخروج عن تلك التعاليم كما لا يسعنى السكوت عما أمرت أن أقوله، وعليه فاسمحوا لى أن أصرح لحضراتكم بأنه إذا لم تتخل حكومة نجد عن الجوف وسكاكة ووادي السرحان جميعه وعن الأراضي الحجازية التي احتلتها مثل تربة والخرمة وحائط وحويط وخيبر ووادي بيشه ووادي شهران وأقسام بلاد بنى شهر وبلحمر وبللسمر وتجعل تحديد الحدود بين الحجاز ونجد، على أن يكون الحد الفاصل هو الصحراء القاحلة فلا يمكن أن يحصل بيننا اتفاق.

٥ - أن بحثى عن المعاهدة بين نجد والحكومة الإنجليزية لا يقصد منه إلا إيضاح الحدود المعترف بها لحكومة نجد.

٦ - إذا تم الاتفاق على المواد الأساسية يسهل بعد ذلك الاتفاق على الأمور الثانوية، ومن

الممكن أن يتفق على مادة تقضى بإعادة المنهويات وإعطاء ديات القتل على أن يكون ذلك بمعرفة لجنة من الطرفين. على أن يثبت كل منهما منهوباته وقتلاه ويؤيدها بالحجج والبراهين والزمان والمكان.

ولما انتهى من تلاوة مذكرته وقف رئيس المؤتمر الكولونيل نوكس وألقى البيان الآتي: أرى أنه لا يحق لأهل العراق أو شرق الأردن الكلام عن الحجاز والحكومة البريطانية لا تقبل مطلقا الكلام عن ابن الرشيد. ولما قبل سلطان نجد الاشتراك في المؤتمر اشترط شرطا أساسيا قبلته الحكومة الإنجليزية وهو أنه لا يحق لأى حكومة من الحكومات أن تشترك فى بحث ما يتعلق بالحكومات الأخرى. والتعليمات التى عندى هى أن يكون البحث فى الحدود فقط. ولا أستطيع أن أقول لكم كل شىء. ولكنى أقول إنه لا بد من مجئ تعليمات جديدة لندوب شرق الأردن.

وأوقفت جلسات المؤتمر على الأثر وسافر بعض المندوبين إلى بلادهم على أن يعودوا إلى الاجتماع عند ورود تعليمات جديدة وانتظارا لوصول مندوب الحجاز. وقد وعد الحسين الحكومة البريطانية بإرساله كما قلنا آنفا.

وعاد المؤتمر إلى الاجتماع يوم ١٨ يناير سنة ١٩٢٤ فأعلن الوفد العراقى أن حكومته تنازلت عما سبق فاشترطه من أن الاتفاق لا يكون نافذا إلا بعد الاتفاق بين نجد والحجاز. وخطب رئيس المؤتمر فى جلسة ١٩ منه فقال «أن جلسات المؤتمر لا يجوز أن تطول بدون حاجة، وأنه يقترح على الوفدين الحرية التامة فى بيان ملاحظاته وأرائه حول كل مادة لم يتم الاتفاق عليها يوضح فيها رأيه ومقدار أهمية ذلك فى نظر حكومته.

«إن الحكومة البريطانية لا ترغب أن تحمل أحدا على قبول أمر لايرضيه. وبناء على إلحاحى فى توسطها فى المواد المختلف عليها كحكم بين الطرفين أخذت منها البرقية الآتية:

«عظفا على برقيتكم المؤرخة فى ٢١ ديسمبر أننا لا نرغب أن نكون حكما بين مندوبى الحكومة الحكوميتين فى الأمور المختلف عليها. ولكنهم إذا اعتمدوا على توسطكم كرئيس للمؤتمر ومندوب من الحكومة البريطانية فنحن لا نرفض ذلك إذا قدموا طلبا تحريريا بذلك، موقعا عليه منهم كلهم. على أن يقبلوا أن الحكم الذى تحكم به الحكومة يكون قطعيا ونافذا على الطرفين».

وفى يوم ٢١ يناير طلب أعضاء الوفدين العراقي والنجدي تأجيل أعمال المؤتمر إلى ٥ مارس فيرجع كل منهما إلى حكومته، فقال رئيس المؤتمر أنه أبرق بهذا الاقتراح إلى حكومته وأنه لا يوافق على سفر الوفدين قبل ورود جوابها، وأن المسألة خطيرة وأن الواجب يقضى بانتظار رأى حكومة الحجاز فى شأن إرسال مندوب عنها وانتظارا لتعليمات شرق الأردن النهائية. على أن المؤتمر مالم يثبت أن انفض ودارت فى أثناء انفضاضه مكاتبات بين الحكومات ذات الشأن انتهت بالاتفاق على عقده.

وضرب يوم ٢٥ مارس موعدا لاجتماع المؤتمر فى دوره الثانى وغادر المندوبون العراقيون بغداد قاصدين الكويت، ولما بلغوا البصرة وصلت أنباء إلى الحكومة العراقية بأن القبائل النجدية أغارت على العراق فاستدعت الحكومة وفدها على الأثر وقطعت المفاوضات مع نجد، ولم يحضر الأمير زيد إلى الكويت لأن ابن سعود رفض إرسال أحد من أمرائه بحجة أنهم لم يعتادوا الاشتراك فى المؤتمرات السياسية، واقتصر الأمر فى هذه المرحلة على مندوب شرق الأردن ومندوبى نجد فقط.

ولما اجتمع المؤتمر يوم ٢٥ مارس وقف مندوب شرق الأردن وقال: بما أنه تعين مندوب خاص لحكومة الحجاز، فنقتصر فى هذه الجلسة على ما يتعلق بشرق الأردن فنكرر بهذه المناسبة الطلب الواقع فى جلسة ٢ يناير الماضى بشأن الحدود، وهو يتضمن أن يكون بدء الحدود من مداين صالح إلى أن يمر من شرقى تيماء ويضم عشائر ولد سليمان إلى أن يصل الهوجا ومن هنالك ينعطى شرقا إلى الشمال إلى جبل داف ثم يلتقى بخط الطول الأربعين وبعد أن يترك الجوف وسكاكة منها ينتهى فى جبل عنزة. فإذا تم الاتفاق على هذا الطلب الأساسى الذى لا يمكننا الحياد عنه يسهل بعدئذ الاتفاق على المواد الثانوية.

فرد الوفد النجدي بأن الأخلاق والعادات وطرق المعيشة التى عليها أهل وادى السرحان تتفق تماما مع أخلاق وعادات ومعيشة أهل نجد، وارتباطهم بحكومة نجد أشهر من أن يذكر، ومن جهة أخرى فأن حكومات نجد سواء أكانت من أهل السعود أم الرشيد كانت لها السيطرة على هذه البلاد، وأننا لم نسمع أن حكومة سورية شغلت هذه البلاد إداريا - بمعنى أنها أرسلت إليها موظفين إداريين، وآخر عهد هذه البلاد إبان سقوط حاييل كان محمد بن طلال حاكما لها. أما علاقة ابن شعلان بالجوف فقد كانت علاقة المغتصب، وأن التطورات التى حدثت بعد الحرب العالمية فى جزيرة العرب تجعل السلطان ابن سعود مضطرا للاحتفاظ بهذه، المنطقة ولا يقبل البحث فى أمر التنازل عنها.

وقال رئيس المؤتمر بما أن الجدل قد طال من دون أن نصل إلى نتيجة مفيدة فأنا أعرض عليكم ثلاثة حلول لتنظروا فيها:

١ - استفتاء الأهالي.

٢ - تقسيم وادي السرحان إلى قسمين: الجنوبي لنجد والشمالى لشرق الأردن.

٣ - تكون البلاد مستقلة ومحترمة من الحكومتين وتكون الحكومة عائدة للشعلان.

وقبل الوفد النجدي فى جلسة ٢٦ منه مبدأ الاستفتاء بشرط أن يعمل به فى الأماكن المتنازع عليها بين نجد والحجاز - أى فى تربة والخزرة، وأرجئ المؤتمر ريثما يراجع مندوب شرق الأردن حكومته ويتلقى تعليماتها. وفى يوم ٩ إبريل استؤنف المؤتمر فقال المندوب أنه رغبة فى الوفاق والسلام يوافق على أن يكون الجوف وسكاكة ووادي السرحان منطقة حياد يحترمها الفريقان. بشرط أن تحترم حدود سورية الطبيعية وتبقى حدودنا من الجنوب كما بينا سابقا. وبما أن طريق المواصلات بين مصر وفلسطين وشرق الأردن وبين العراق تجتاز أراضى شرق الأردن ووادي السرحان، وبما أن حكومة شرق الأردن هى المسؤولة فى الدرجة الأولى عن تلك المواصلات. فيجب أن تكون مشرفة على هذا الطريق.

وكذلك فيجب أن تعاد إمارة الرشيدى وآل عايش فى عسير وتجلو الحكومة النجدية عن جميع الأراضى الحجازية لتوطيد الأمن والسلام فى الجزيرة.

وقال الوفد النجدي: إننا لا نرفض مطالب شرق الأردن فقط. بل نحتج على هذه المداخلة التى لا يسوغها حق دولى أو قانون شرعى، وإننا نعتبر أن هذه الطلبات لا يقصد منها سوى عرقلة المساعى التى تبذل فى سبيل الصلح.

وانفض المؤتمر على أثر ذلك وانقطعت المفاوضات وفشلت المساعى.

٢ - علاقاتها بالإمارة الأدريسية فى عسير

ماكان الحسين ينظر بارتياح إلى قيام هذه الإمارة فى عسير وتهامة على حدود الحجاز الجنوبية، وقد نشأت فى نفس الوقت الذى تولى فيه شرافة مكة تقريبا، وفى سنة ١٩٠٨ قدم السيد محمد الإدريسى صبيا، ونزل فى مسجد جده السيد أحمد بن إدريس المدفون فيها، ولما كان على جانب من الذكاء والدهاء فقد أخذ يتدخل فى شؤون البلاد مستغلا فرصة الاضطرابات الداخلية، وكان اليمانيون من أهل الجبال يقاتلون الدولة ويناونونها، فبلغ أمره سعيد باشا متصرف عسير وقائدها العسكرى يومئذ فحمل عليه يقونة، ولما

اجتمعاً أفهمه السيد بأنه من رجال الإصلاح الدينى، وأنه من أبعد الناس عن السياسة فوثق به وعينه قائمقام على صبيبا وجيزان فزاد ذلك فى نفوذه الدينى والسياسى وأكسبه مقاما فى عيون القبائل فالتقت حوله، فأطعمه ذلك فجهز قوة كبيرة برئاسة ابن عمه السيد مصطفى وذلك فى سنة ١٩١٠ وأرسلها لفتح أبها «عاصمة عسير السياسية والعسكرية فى زمن الترك) فحاصرها وهم بفتحها فسيرت الدولة قوات من الحديدية لانجاد حاميتها فعادت بالفشل، فلجأت إلى شريف مكة فجهز حملة كبيرة قادها بنفسه ومعه الأميران عبد الله وفيصل من أنجاله وسار حتى أبها فهزم قوى الأدارسة المحاصرة ودخلها، وبعد أن وطد الأمن فى تلك البلاد عاد إلى عاصمته، ولجأ السيد محمد على إلى جبال فيفاء، ولكنه مالبث أن ظهر فى السنة التالية مغتتما فرصة وقوع الحرب بين الدولة العثمانية وإيطاليا فوصل حبله بجبل الطليان جيرانه فى مصوع فأمدوه بالسلاح الإيطالى، وجهز شريف مكة فى أواخر سنة ١٩١١ حملة لقتاله بقيادة نجله فيصل تقدمت حتى القنفذة فى طريقها إلى عسير، ووقفت فيها لانتشار مرض الملاريا بين رجالها، وقد أصيب بها قائدها وظل طريق الفراش أشهرها وعادت فى ربيع سنة ١٩١٢ من دون أن تنال منالا.

وأعلنت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ والحالة غير مستقرة فى عسير فاشتركت فيها الدولة العثمانية إلى جانب الألمان، وتنفس الإدريسى الصعداء حينما نزل الإنجليز إلى العمل فى البحر الأحمر، فاتصل بهم وعقد معهم فى سنة ١٩١٥ معاهدة اعترفوا بإمارته وباستقلاله وأمدوه بالسلاح والمال فزاد ذلك فى نفوذه ومقامه، فنهض لمحاربة الترك فى أبها وحاصره ثمانية ولكنه لم ينل منهم منالا، وتقدم رجاله فى صيف ١٩١٦ فاحتلوا القنفذة بمعرفة الإنجليز ومساعدتهم فأزعج ذلك الشريف، وكان ذلك فى ابتداء ثورته وأكثر من الاحتجاج لأنه كان يعد القنفذة حجازية ودارت مكاتبات طويلة بينه وبين الإنجليز بشأنها انتهت بإعادتها إليه وقد فصلنا ذلك فى الجزء الأول (انظر ص ٢٩٥). وعقد الإدريسى معاهدة ثانية مع الإنجليز فى سنة ١٩١٧ اعترفوا له بالسيادة على تهامة من اللحية حتى القنفذة وتعهدوا بحمايته من أى اعتداء خارجى، وتعهد بعدم تأسيس علاقات تجارية أو سياسية مع غيرهم.

وأطلق الأسطول الإنجليزى قنابله على الحديدية فى أواخر أيام الحرب العظمى واحتلها عسكريا، ورأى الإنجليز بعد ذلك أنه لا مصلحة لهم فى الاحتفاظ بها فجلوا عنها وسلموها إلى السيد الإدريسى فانتسعت بذلك رقعة إمارته، وأصبحت تمتد من القنفذة حتى الحديدية على أن سير الحوادث أثبت أن هذا التوسع كان شؤما على هذه الإمارة ووبالا عليها.

حروب آل عايض وتحالف الإدريسي وأبن سعود

ووالى الحسين بعد ختام الحرب العظمى آل عايض أمراء عسير السراة وقد تفردوا بالحكم فى أياها بعد رحيل الدولة العثمانية فى ختام الحرب العظمى وأصبحوا أصحاب الأمر والنهى فى عسير السراة، وكان أحدهم حسن بن على بن محمد بن عائض معاوننا لسليمان شفيق باشا متصرف عسير وقائدها العسكرى قبل الحرب العظمى، وأمدهم بالسلاح والمال فأقلق ذلك السيد الإدريسي جارهم وأزعجه فرأى أن يستعين بأبن سعود جار آل عايض من ناحية الشرق ومنافسهم، وخصم الملك الحسين وعدوه، فيضرب بعض هؤلاء ببعض ويستريح، فكاتب ابن سعود وأرس إليه الهدايا وهدم قبة جده الأكبر أحمد بن إدريس فى صبيا تقريبا من النجديين الذين يمقتون القباب، وعقد معه معاهدة يوم ١٦ ذى الحجة سنة ١٣٣٨ وأغسطس سنة ١٩٢٠.

هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله

يعلم به الناظر إليه والواقف بأن الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل حفظه الله لما أمرنا بالقدوم على الإمام محمد بن على بن إدريس لعقد الأخوة الإسلامية الخالصة وجمع الكلمة على دين الله ورسوله ودعوة الناس إلى ذلك فى التعاون على البر والتقوى والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والجهاد فى سبيل الله وأن تكون اليد واحدة على أعداء الدين. فلما قدمنا على الإمام المذكور سره ذلك وأحبه حرصا على الخير والتعاون عليه فاتفقت الحال منا ومنه على عقد الأخوة بين الأمامين المذكورين على مثل ما ذكر أعلاه. فحيث كان فى مملكة الإمام محمد بن على من القبائل والبلدان فى اليمن ما هو فى ملك آل سعود سابقا تركه الإمام عبد العزيز له لأجل محبته للخير ومعاونته عليه وحسن سيرته. فعلى هذا لا بد من تعريف القبائل وتحديدها ليقوم كل منهما بما أوجب الله عليه فيمن تحت يده من الرعية. فصار الذى للإمام عبد العزيز من القبائل جميع أيام ووادعة ومن تبعهم من جماعة وسحار وقحطان ورفيدة وعبيدة منهم بنو بشر وبنو طلق وشهران وبنو شهر وغامد وعسير وجميع قضاء محايل منهم بنو نوعه وأهل بارق وترقش وأهل الريش وغيرهم ممن تبعهم وجميع قبائل حلى المذكورين فى ولاية الإمام عبد العزيز، وصار للإمام محمد بن

على الإدريسي تهامة سوى ما ذكر وغير ذلك مما هو تحت يده وله رجال ألمع من عسير خاصة، ولا يعارض كل منهما من تحت يد الآخر، وما ذكر لعبد العزيز بن عبد الرحمن من القبائل فى السراة وتهامة ويام وغيرهم فالمراد به قرى وبوادي فى جبل وسهل وعليهما فى ذلك التناصح والتعاون وبذل الجهد فيما أوجب الله عليهما مما يلزم فى دين الله فيمن تحت أيديهما.

هذا ماصدر وحرر وقرر منا يانواب الإمام، حيث كنا قائمين مقامه ومن الإمام محمد بن على الإدريسي بحضوره وإمضائه - صدر العهد والميثاق منا ومنه ومن نكت فإنما ينكت على نفسه، والله ولى التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

١٦ ذى الحجة سنة ١٣٣٨ محمد بن على الإدريسي

فيصل عبد العزيز المبارك عبد الرحمن بن محمد الراشد ناصر بن حمد الجار الله ونهض السلطان عبد العزيز فجهز حملة كبيرة بقيادة ابن عمه عبدالعزيز بن مساعد حملت على العائضيين، فدارت بينهم وبينها معركة بن أبها وخميس مشيط انتهت بفوز النجديين، فلجأ آل عايض إلى تهامة فأسر الإدريسي بعضهم ونزل مكة البعض الآخر واستسلم حسن ومحمد ابن عمه لابن مساعد فقادهما إلى الرياض فأطلق سراحهما السلطان عبد العزيز فعادا إلى ابها ورجعا إلى قتال النجديين فجهزوا عليهما حملة كبيرة فى سنة ١٩٢٢ قادها الأمير فيصل السعود فدخلت أبها، وقضت على إمارة آل عايض وألحقتها بنجد نهائيا، وقبضت على الأمير حسن وجاءت به إلى الرياض ولا يزال أسيرا فيها، ولجأ بعض أبناء عمه إلى الحجاز فأمدهم الحسين بالسلاح والجند لمحاربة الأدارسة والسعوديين، ومما يستحق الذكر أنه لما هاجم هؤلاء الحجاز فى سنة ١٩٢٤ كانت للحسين قوات فى عسير تقاتل مع آل عايض فارتدت على الفور خوف السقوط فى الأسر، ومعنى ذلك أن الحسين ظل حتى أواخر حكمه عدوا للإمارة الإدريسية يكيد لها ولم تنفع وساطة المتوسطين فى إصلاح ذات البين.

٢ - علاقاتها بالإمامة الزيدية فى اليمن

لم تكن هناك علاقات مباشرة بين الحسين والإمام يحيى لبعده الشقة من جهة، ولأن الحسين ما كان يطمع فى إخضاع الزيود لسلطانه، وجل ما كان يريده منهم أن يخضعوا

له خضوعاً اسمياً، وأن يحل في اليمن محل الدولة العثمانية فتكون له الرئاسة العليا ويدير أهل اليمن شؤونهم الداخلية بأنفسهم.

ولتحقيق هذه الفكرة أوفد في سنة ١٩٢٢ السيد محمد بن علوي السقاف شيخ السادة الأشراف إلى صنعاء لمفاوضة الإمام والسعي في إنشاء تحالف بينه وبين حكومة مكة، وقد ارتاح الإمام مبدئياً لهذه الفكرة فأوفد في السنة الثانية حجج ١٣٤٢ (يونيو ١٩٢٣) السيد محمد زيارة إلى مكة فقابل الحسين وحادثه في المشروع فصرح له بما يأتي:

«أننى لا أريد ولا قصد لى ولا غاية إلا تلك الأمنية المقدسة (اتحاد العرب). وأننى - شهد الله على هذا - وإن يدى ممدودة لحضرتك إذا أردت أن تقوم بالأمر، وإننى أكرر قسمى وإشهادى لله وملائكته وكتبه ورسله على قولى هذا، وإننى أول من يقاتل تحت راية من يتعهد بهذا الأمر وتقبله الأمة فلا تتخذونى بأى صورة كانت مانعاً، وأن هذه غاييتى التى أدين لله بها وأشهده وأشهد حمله عرشه عليها، وأننى عليها أحياء وعليها أموت أنا وأولادى وكل من هو على رأبى»

ولما جاء دور وضع الأسس التى بنى عليها الاتفاق اقترح الحسين الاقتراحات الآتية:

- ١ - أن يعين أئمة صنعاء بمنشور يصدره ملك الحجاز بصفته رئيس الدولة العربية.
 - ٢ - أن تدير وزارة خارجية مكة الشؤون الخارجية لبلاد العرب وتمثلها رسمياً.
 - ٣ - أن يعقد اتفاق بريدى وجمركى بين الحكومتين.
 - ٤ - أن يعقد اتحاد عسكري بين الحكومتين يقضى بتعاونهما.
- ولما حمل محمد زيارة هذه الاقتراحات إلى الإمام أهملها، لأنه لم ير فيها مصلحة له فوقف المشروع عند هذا الحد، ولم تعش حكومة الحسين بعد ذلك طويلاً.

٤ - علاقاتها بإمارة آل الرشيد

كان الحسين يرى في آل الرشيد منافسين أقوىاء ينافسونه على الإمارة في قلب الجزيرة، وكان يعتقد أن مصلحته هي في التخلص منهم والقضاء عليهم، وما كان يأبه

للسعوديين فى أول الأمر لظنه أن أمرهم سهل بالنسبة لآل رشيد جيرانه الأذنين، وقد كانوا يمالئون الترك ويؤيدونهم وينصرونهم، فى سياستهم وقد ظلوا على ذلك حتى ختام الحرب العظمى.

واغتتم ابن سعود فرصة جلاء الترك عن بلاد العرب وبقاء آل الرشيد بدون حليف قوى يستندون إليه فحمل على الرياض فى سنة ١٩٢٠ فكاتب محمد بن طلال أمير حائل يومئذ الحسين طالبا إمداده بالسلاح والمال لقتال السعوديين وحذره عاقبة التوانى والتواكل. وقال له إذا لم تسرع لإغاثنى اليوم - فهم مهاجموك فى الغد، فتغافل الحسين وتصام عن تلبية النداء. فمكّن ذلك ابن سعود من خصمه فاستسلم له يوم ٢٠ صفر سنة ١٣٤٠ و ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ وبذلك قضى على إمارة آل الرشيد فى حائل، وأرسل الأمير محمد بن طلال إلى الأسر فى الرياض ولا يزال فيها مع بعض أبناء قومه، وفر بعض هؤلاء إلى العراق وهم يقيمون فيها وذهبت إمارتهم ضحية اختلافهم وشقاقهم وتحاسدهم فقد مات معظم أمرائهم مقتولين بعضهم بيد بعض.

تلك كانت حالة الجزيرة فى أواخر سنة ١٩٢٣ فالإدريسى مرتم فى أحضان ابن سعود وقد أقلقه طمع جاريه فيه (الحسين ويحيى) ونفوذ نجد يتسع اتساعا متواصلا فقد التهمت عسير السراة وإمارة حائل والجوف ووادى السرحان ووضعت يدها على الخرمة وتربة فى الحجاز، والعلاقات عادية بين الحسين والإمام وبينهما شاسع المسافات.

العلاقات بين الحسين والإنجليز سعى الإنجليز لتصفية عهودهم للعرب

تركنا الجفاء والفتور يغشى العلاقات بين الحسين والإنجليز، وتركناه يتهمهم بعدم الوفاء ويهدد بالاستقالة والانسحاب. ويقول إنهم أخرجوا مركزه أمام قومه ورجال عشيرته (راجع الفصل الثانى عشر من الجزء الأول).

ووضعت الحرب العظمى أوزارها ودخل الجيش العربى دمشق فاتحا والجفاء لا يزال مستمرا، ولما تقرر عقد مؤتمر الصلح فى باريس دعا الإنجليز رسميا الحسين إلى إرسال ممثل يمثله فى المؤتمر فأبرق إلى نجله الأمير فيصل - وكان فى حلب - بأن يسافر إلى أوروبا فغادر بيروت يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ بالبارحة البريطانية غلواستر فأقلق ذلك الفرنسيين وأزعجهم لاعتبارين إحداهما سرى والأخر علنى:

أما الاعتبار العلنى فخلاصته أنهم لم يستشاروا فى إرسال الدعوة إلى الحسين ولا فى اختيار الأمير فيصل. ولم يؤخذ رأيهم فى برنامج سفره، ولذلك قرروا (انظر المجلد الثانى) أن يعاملوه حين وصوله إلى بلادهم معاملة قائد من قواد الحلفاء وأن يوصدوا فى وجهه أبواب المؤتمر.

وأما الاعتبار الخفى فلأنهم كانوا يعدون قضية بلاد العرب منحلة باتفاق سايكس - بيكو، وكانوا يلحون على الانجليز فى تطبيقه، وكان هؤلاء يماطلون وينتحلون مختلف الأعذار، ورأى الفرنسيون فى رحلة الأمير فيصل إلى باريس واشتراكه فى مؤتمر فرساي ومطالبته، بالاستقلال التام لبلاد العرب وبإلغاء اتفاق سايكس - بيكو لأنه من أشد الاتفاقات السرية خطرا على سياستهم و«مناورة» إنجليزية فحاولوا إحباطها واتقاءها بإقامة العقبات فى وجه الأمير. فأخذوه إلى ليون والألزاس واللورين وبذلوا جهدهم فى أقصائه عن أبواب المؤتمر. ولكنهم فشلوا أمام ضغط الإنجليز والأميركان - وقد استعان بهم هؤلاء واضطروا أن يقبلوا مندوبين اثنين للعرب. لا مندوب واحد ووقع الاختيار على رستم بك حيدر رئيس ديوان الأمير فشهد حفلة الافتتاح.

وعاد الأمير فيصل بعد ذلك إلى سورية وكان والده يتتبع عن كثب سير الحركة

السياسية ويقابل مندوبى الفرنسيين والإنجليز فى جدة، ويحضهم على الوفاء للعرب بما عاهدوهم عليه. وكانت جريدة القبلة تكتب فى تلك الأيام الفصول الطوال منتقدة تصرفات الفرنسيين وأساليبهم السياسية فى سورية. ولا يخفى أن الحسين نفسه كان يحرر المقالات الرئيسية فى تلك الجريدة.

اعتراضه على مشروع الانتدابات

وأقر مندوبو الدول العظمى فى مؤتمر فرسايلى عهد جمعية الأمم وجعلوه جزءاً لا يتجزأ من معاهدة فرسايلى، واعتبروا جميع الدول التى قاتلت فى جانب الحلفاء وفى جملتها الحجاز أعضاء مؤسسة لجمعية الأمم - بشرط أن توقع على هذه المعاهدة وتقر نصوصها. وأبى الحسين توقيع المعاهدة حينما عرضت عليه لأنها أقرت مبدأ الانتداب لبلاد العرب ولا يتفق مع العهود الصريحة المقطوعة له باستقلالها.

ولما عقد مؤتمر الحلفاء فى لندن فى شهر مارس سنة ١٩٢١ لدرس حالة الشرق الأدنى مثل الأمير فيصل والده فى هذا المؤتمر، وتلا الجنرال حداد باشا بياناً مطولاً بسط فيه حالة البلاد العربية بسطاً وافياً وانتقد مبدأ الانتدابات وقال إنه مخالف لما عاهد عليه الحلفاء والده وقد نشرنا البيان برمته (انظر الثورة العراقية فى الجزء الثانى).

لورانس يزور جدة ويسعى للتوفيق

ولما صحت عزيمة الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٢٠ على إنصاف العرب والوفاء لهم انسحب الكولونيل لورانس من عزلته وقبل منصب مستشار لوزارة المستعمرات فى الشؤون العربية، ورافق المستر تشرشل وزير المستعمرات يومئذ فى رحلته إلى البلاد العربية، فزارا مصر والقدس فى شهر مارس سنة ١٩٢١ وبعد انتهاء المهمة التى جاء لها عاد الوزير إلى بلاده، وقصد لورانس عدن وأقام فيها مدة ثم جاء جدة فقابل الحسين، وكان يحمل مشروع معاهدة يريد من الملك إقرارها وقد صحبه فى رحلته هذه الجنرال حداد.

وجاء الملك إلى جدة لمقابلة لورانس ومعه تجلاه الأميران على وزيد والشيخ فؤاد الخطيب وكيل الخارجية وعدد من الحاشية.

وافتح لورانس الحديث فقال للملك إن هنالك ديناً يراد توفيقته، ولا يتيسر دفعه برمته الآن ولكن يدفع منه قسط غير قليل على أن ينظر فى تسديد الباقي فى المستقبل فأجاب الملك: أنت شرفت ولا بد من البحث والمناقشة وأهلاً وسهلاً.

واستؤنف الاجتماع فى اليوم التالى وعرض لورانس على الملك مشروع المعاهدة فناقشه الملك وطلب أن ينص فى منتهى على أن فلسطين مستقلة وداخله فى الوحدة العربية، فاعتذر لورانس عن قبول هذا الطلب وقال إنه خارج عن حدود اختصاصه ثم ناقشه فى مواد أخرى وأصر فى الختام على تنفيذ العهد المقطوعة للعرب بحذافيرها، فأفهمه لورانس أن هذا غير مستطاع فى الوقت الحاضر، فقال أنه لا يقبل المشروع ولا يرفضه.

وقال له لورانس فى أثناء المناقشة أن فلسطين لا تريدكم فأجابه إن هذا لا يهمنى فأنا لا أطلب هذا لنفسى ولا لأولادى، وكل ما نطلبه هو أن تبرر بريطانيا بعودها للعرب وإذا فعلت ذلك فأنا وأولادى نهاجر من بلاد العرب إذا لزم الأمر.

وبعد أخذ ورد طويلين وافق لورانس على أن تضاف إلى المعاهدة مادة ينص فيها على أن هذه المعاهدة لا تنقض أى عهد أو وعد قطع للعرب فى أثناء الحرب فلم يرض ذلك الملك واشترط تنفيذ العهد بحذافيرها، على أن ينظر فى حالة سورية مع فرنسا على حدة.

واجتمعت كلمة حاشية الملك على ضرورة قبول المشروع وألحت على الملك بتوقيعه واشتركت فى الإلحاح أسرة الملك بما فيها الملكة، وظل هو لوحدته يصصر على الرفض، ولما ضايقوه بإلحاحهم صعد إلى سطح المنزل الذى كان يقيم فيه واتجه نحو الكعبة وأقسم بربها أنه لا يوقع معاهدة لا تحقق ماوعده به من وعود وأنزوى لوحدته. فلما رأى أهله ذلك عدلوا عن مباحثته واتفقوا مع لورانس على أن يزور الأمير عبد الله فى عمان وبيت معه المشروع فيوقعه باسم والده ثم يرسله إليه فيقره وينتهى الأمر.

وسافر لورانس إلى عمان وأقام فيها أياماً اتصل فيها بالأمير عبد الله ودرساً مشروع المعاهدة على ضوء التعديلات التى أدخلت فى جده وعدل الأمير ما رأى الحاجة ماسة إلى تعديله ثم وقعه وأرسله إلى والده ضمن كتاب يرجوه فيه أن ينتدبه بعد الأطلاع على المشروع لتوقيعه باسمه فأبى تسلّم الظرف وأعادة مختوماً إلى ولده كما جاءه وبذلك قضى على هذا المشروع.

وهذا نصه:

لما كان صاحب الجلالة الهاشمية الملك حسين الناهض بالعرب مؤسس الدولة الهاشمية ومليكيها حامى حمى بلد الله الأمين ومدينة جدة سيد المرسلين من جهة، وجلالة ملك البلاد المتحدة البريطانية وإيرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند من جهة أخرى بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن وراثتهما وخلفائهما مدفوعين بالرغبة الخالصة لتوطيد وتقوية عرى الصداقة والولاء المؤسسة بين بلديهما فى أثناء الحرب التى اقتحماها معا على الدول الجرمانية وتركيا، ومحمولين أيضا برغبة تمكين مصالحهما وتأييد السلام الدائم بين الشعوب العربية.

ولما كان صاحب الجلالة الهاشمية قد سمي وعين صاحب السمو الملكى الأمير عبد الله مفوضا من قبل جلالتة لعقد معاهدة مع صاحب الجلالة البريطانية للوصول إلى هذه الأغراض، ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد سمي وعين المستر ف. أ. لورانس مفوضا من قبل جلالتة لعقد معاهدة للوصول إلى هذه الأغراض مع صاحب الجلالة الملك حسين.

فقد اتفق صاحب السمو الملكى الأمير عبد الله والمستر لورانس على المواد الآتية وتعاقدا عليها:

المادة الأولى - سيكون السلام والمودة دائمين بين صاحب الجلالة الهاشمية وصاحب الجلالة البريطانية وورثائهما وخلفائهما وقد اتفق كل من الفريقين العالين المتعاقدين على استعمال جميع الوسائل التى تبيحها قوانينه لمنع استخدام بلاده كقاعدة لحركات موجهة ضد مصالح الآخر الحالية والمستقبلية ووعدا بذلك.

المادة الثانية - تتعهد الحكومة البريطانية العالية بأن تمنع بجميع الوسائل السلمية والفعلية المتيسرة لديها، وخصوصا بإيقاف الإعانات من أى نوع كان تعد على بلاد صاحب الجلالة الهاشمية من المقاطعات المجاورة التى بينها وبين صاحب الجلالة الهاشمية صلات معاهدة.

المادة الثالثة - يتعهد جلالة الملك حسين بأن يعمل ما فى جهده لتنشيط استمرار صلات المودة والسلام بين جلالتة وجيرانه الذين بينهم وبين صاحب الجلالة البريطانية صلات معاهدة، ويمنع فى مناطق نفوذ جلالتة وما تسرى عليه تابعة من الممالك كل ما يضر

بمصالحهم مادة ومعنى، ومصالح أحكامهم. كما أنه على حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى استعمال نفوذها فيما إذا احتيج إلى ذلك في تسوية أى خلاف كان عند أى مسألة كانت بين صاحب الجلالة الهاشمية وأحد جيرانه الذين بينهم وبين صاحب الجلالة البريطانية صلوات معاهدة.

المادة الرابعة- قد بلغ مع هذا لجلالة الملك حسين المعاهدات المعمول بها بين حكومة بريطانيا والسيد محمد بن على الإدريسي وبينها وبين السيد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل السعود.

المادة الخامسة- يعترف بهذا لجلالة الملك حسين بالمعاهدات المذكورة فى المادة الرابعة الموجودة الآن بين الحكومة البريطانية والسيد محمد بن على الإدريسي وكذا بينها وبين السيد عبد العزيز السعود.

ويتعهد جلالتة أن يحافظ على استمرار علاقات المودة التى كانت بين جلالتة وبين هؤلاء الحكام قبل النهضة العربية، وأن يحترم الصلوات والحدود المتفق عليها سابقا فيما بينه وبينهم شرطا أن لا يغير هذه الصلوات والحدود مضمون المعاهدات المذكورة فى المادة الرابعة.

المادة السادسة- اتفق وتواعد كل من الفريقين المتعاقدين العالين على قبول معتمد الآخر والاعتراف به. فيجوز لجلالة الملك حسين أن يعين معتمدا للحكومة العربية الهاشمية فى لندن ولصاحب الجلالة البريطانية أن يعين معتمدا بريطانيا يقيم فى جدة وأى مدينة أخرى على ساحل بلاد صاحب الجلالة الهاشمية، ولا يعين صاحب الجلالة البريطانية معتمدا بريطانيا فى مكة والمدينة احتراماً لصفتهما المأثورة - وكذا سيكون لجلالة الملك حسين إذا أراد ذلك - أن يعين وكيلاً قنصلية فى إنجلترا والقطر المصرى والهند، ولصاحب الجلالة البريطانية أن يعين وكيلاً قنصلية فى جدة وفى موان أخرى لصاحب الجلالة الهاشمية التى تراها الحكومة البريطانية من أن لآخر مناسبة، ويتمتع هؤلاء المعتمدون والوكلاء القنصليون بالامتيازات السياسية والقنصلية المعتادة.

المادة السابعة- يعترف بهذا لجلالة الملك حسين بالاحتياطات المؤقتة للكورنتينات التى اتخذتها الحكومة البريطانية فى قمران - كما تقتضيه شروط الاحتياطات الطبية السنوية فى العقد الصحى الدولى العام سنة ١٩١٢ أو أى عقد صحى

آخر يكون مقيدا للحكومة المذكورة.

ومن جهة أخرى فإن بريطانيا توافق على الاعتراف بالاحتياجات التكميلية التي يلزم اتخاذها في جدة وفي موانئ أخرى من بلاد صاحب الجلالة الهاشمية تطبيقا للنصوص الطبية الواردة في الاتفاقات أو الاتفاقيات المذكورة، وذلك بمقتضى لوائح يصدرها جلالته الملك حسين.

المادة الثامنة - تتعهد الحكومة البريطانية العالية بأن لا تتدخل بأي حال من الأحوال في الإجراءات التي يتخذها جلالته الملك حسين لراحة الحجاج والاعتناء بهم داخل بلاد جلالته الهاشمية مع مراعاة ما جاء في المادة العاشرة.

ويتعهد جلالته الملك حسين من جهته بأن يساعد كل مجهود يبذله الرعايا البريطانيون المسلمون أو الأشخاص أو الجمعيات المشمولون بحماية صاحب الجلالة البريطانية للاشتراك في سبيل رفاهية الحجاج في الحجاز وصحتهم وتموينهم - كما يفعل جلالته فيما يختص بعين زبيدة.

المادة التاسعة - قد اتفق كل من الفريقين العالين المتعاقدين على أن يحدد مبلغ معين على كل حاج بصفة رسوم، وأن يعين مقدار لغاية أول يوم من جمادى الأولى من كل سنة وذلك للاحتياجات الصحية التي يتخذها كل منهما، وستكون هذه الرسوم شاملة لمصروفات جميع الاحتياجات الصحية حتى يوم نزول الحجاج إلى البر، وتكون داخلة في ثمن التذكرة التي تصرف من شركات الملاحة المختلفة ويستولى جلالته الملك حسين على الرسوم المفروضة على الاحتياجات التي تتخذ في جزيرة (قمران).

المادة العاشرة - وافقت الحكومة البريطانية على أن تعترف بالتبعية الهاشمية لجميع رعايا جلالته الملك حسين الذين يوجدون في أي وقت كان داخل بلاد صاحب الجلالة البريطانية أو الواقعة تحت الانتداب البريطاني - شرطا أن يكون هؤلاء الرعايا الهاشميون حائزين على أوراق صادرة من جلالته الملك حسين تثبت التبعية الهاشمية لحاملها. ووافق جلالته الملك حسين على أن يعترف بالتبعية البريطانية لجميع البريطانيين أو الأشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يقيمون عادة في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية خارج جدة وغيرها من الموانئ التي يمكن أن يعين صاحب الجلالة البريطانية وكيلا وقنصلا فيها.

المادة الحادية عشرة - وافق جلالة الملك حسين على أن تمتلك الرعايا البريطانيون أو الأشخاص المختصين بحماية صاحب الجلالة البريطانية تسلم في حال موتهم في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية إلى الممثل البريطاني فيها أو إلى أى سلطة يعينها لهذا الغرض ليتصرف فيها حسب القوانين التي تنطبق على الحالة، ويراعى ممثل بريطانيا في البلاد المذكورة أن الرسوم والضرائب الواجبة على تلك الممتلكات بمقتضى الشرائع الهاشمية تسدد في حينها.

المادة الثانية عشرة - وافق بهذا صاحب الجلالة الملك حسين على أنه في جميع القضايا التي تنشأ في البلاد الهاشمية ويكون أحد الرعايا البريطانيين أو الأشخاص المشمولين بحماية بريطانيا مدعياً فيها أو مدعى عليه يحضر ممثل قنصلى بريطاني في المحاكم الهاشمية في أثناء سماع القضايا، وفي الأحوال التي يظهر فيها المعتمد البريطاني رغبة لأسباب عادلة في إجراء مخابرات سياسية في شأن القضايا مع صاحب الجلالة الهاشمية فتؤجل الأحكام ولا تنفذ خلال مدة المذاكرة، ولا يجرى تنفيذ الحكم الصادر في أى قضية كانت إلا بعد الإذن من صاحب الجلالة الهاشمية.

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الرعايا البريطانيين أو الأشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يقيمون عادة في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية خارج جدة وغيرها من الموانئ التي يمكن أن يعين صاحب الجلالة البريطانية وكيلاً قنصلياً فيها.

المادة الثالثة عشرة - وافق جلالة الملك حسين على أن يسلم الرعايا البريطانيين أو المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية المقبوض عليهم بأمر من الحكومة الهاشمية أو السلطة القنصلية البريطانية في الأحوال التي تضمن فيها السلطة المذكورة إحضارهم متى طلبتهم منها الحكومة الهاشمية، ولا تسرى أحكام هذه المادة على الرعايا البريطانيين الذين يقيمون عادة في البلاد الهاشمية خارج جدة وغيرها من الموانئ التي يمكن أن يعين فيها وكيل قنصلى بريطاني.

المادة الرابعة عشرة - وافق جلالة الملك حسين على أن تنظر السلطة البريطانية في القضايا التي تقع بين الرعايا البريطانيين أو الأشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية والتي تمس مصالح الرعايا الهاشميين، ولا تسرى أحكام هذه المادة في الأحوال التي يرغب فيها الفريقان المتقاضيان أن يرفعا القضية إلى المحكمة الهاشمية

- كالمخصوص فى المادة الثانية عشرة - كذا لا تسرى أحكام هذه المادة على الرعايا البريطانيين أو الأشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يقيمون عادة فى البلاد الهاشمية خارج جدة والموانئ التى يمكن أن يكون فيها القنصل البريطانى أو وكيله.

المادة الخامسة عشرة - وافق صاحب الجلالة البريطانية على أن يتنازل فى بلاد صاحب الجلالة الهاشمية عن جميع الامتيازات والاستثناءات التى يتمتع به الآن الرعايا البريطانيون أو الأشخاص المشمولون بحماية صاحب الجلالة البريطانية بمقتضى الامتيازات الأجنبية بين بريطانيا العظمى والحكومة العثمانية إلا ما ذكر فى هذه المادة.

المادة السادسة عشرة - وافق جلالة الملك حسين على أن يشعر المعتمد البريطانى فى جميع الأحوال التى يحتاج فيها إلى نفى أحد الرعايا البريطانيين أو شخص متمتع بحماية صاحب الجلالة البريطانية من بلاد جلالته، وأن المعتمد مسئولاً عن نفى الشخص المعين فى مدة معقولة.

المادة السابعة عشرة - يعترف جلالة الملك حسين بموقف صاحب الجلالة البريطانية الخصوصى فى العراق وفلسطين، ويتعهد أنه فى المسائل الواقعة تحت نفوذ جلالته الهاشمية فى البلاد ببذل استطاعته لمساعدة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة الثامنة عشرة - ثبت بهذا اعتراف الحكومة البريطانية بعلم صاحب الجلالة الهاشمية شرطاً أن المراكب غير مراكب الحكومة التى ترفع العلم المذكور تكون مسجلة فى جدة أو ينبع أو فى أى ميناء محدود معلوم من بلاد صاحب الجلالة الهاشمية، وأن تكون حائزة على أوراق صادرة من جلالة الملك حسين، وتنطبق بصفة عامة على الشهادات والأوراق الرسمية التى تعطىها عادة الممالك البحرية الرئيسية لمراكبها.

ويثبت جلالة الملك حسين من جهته بهذا اعترافه بالأعلام التى ترفعها المراكب التابعة لأى قسم من أملاك صاحب الجلالة البريطانية أو البلاد المشمولة بالحماية البريطانية أو الواقعة تحت الانتداب البريطانى بشرط أن المراكب التى ترفع هذه الأعلام تكون حائزة على الشهادات والأوراق الرسمية التى تعطىها عادة الدول البحرية الرئيسية لمراكبها.

المادة التاسعة عشرة - يصرح بهذا كل من الفريقين المتعاقدين أنه أثناء مدة هذه

المعاهدة لا يدخل فى أية معاهدة أو اتفاقية أو تفاهم مع فريق ثالث يكون الغرض منه موجهاً ضد مصالح الفريق الآخر المتعاقد الحالى.

المادة العشرون - لا ينقلب أى شرط من الشروط الواردة فى هذه المعاهدة على أنه قيود تكون قد قيدت أو ستقيد فى المستقبل أحد الفريقين المتعاقدين بأحكام عهد عصبة الأمم أو بأى عهد آخر يمكن لعصبة الأمم أن تتخذه وأن يدخل فيه أحد الفريقين.

المادة الواحدة والعشرون - يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ التوقيع عليها من قبل صاحب الجلالة الهاشمية وصاحب الجلالة البريطانية، وتبقى نافذة المفعول مدة سبع سنوات من ذلك التاريخ، وإذا لم يخبر أحد الفريقين العالميين المتعاقدين الآخر قبل مضى السبع السنوات المذكورة بستة أشهر بعزمه على فسخ المعاهدة فتستمر معمولاً بها حتى مضى ستة شهور من اليوم الذى يرسل فيه أحد الفريقين المتعاقدين إعلاناً بهذا.

حررت هذه المعاهدة باللغتين العربية والإنجليزية وستحفظ صورة كل منهما فى سجلات الحكومة الهاشمية والحكومة البريطانية، وقد وقع عليها فى عمان المفوضان المذكوران بعاليه فى اليوم الثامن من شهر ديسمبر سنة ألف وتسعمائة وواحد وعشرين ميلادية الموافق لليوم التاسع من شهر ربيع الثانى سنة ألف وثلاثمائة وأربعين.

الحسين ومؤتمر لوزان

ولما انتصر الترك على اليونان انتصارهم العظيم فى الأناضول فى ١٩٢٢ وتقرر أن يعقد مؤتمر دولى فى لوزان لحل مشكلات الشرق انتدب الحسين الدكتور ناجى الأصيل مندوبه فى لندن للسفر إلى لوزان وتمثيله هناك، ومطالبة الحلفاء بإنصاف العرب وهذا نص البرقية التى أرسلها إليه^(١).

«سافر إلى لوزان لتبليغ رؤساء وأعضاء المؤتمر الموقر احتشاماتى وتعظيماتى، ويأتى لى

١ - قدم الدكتور ناجى الأصيل - وهو عراقى تخرج فى الكلية الأميركية ببيروت، وأنظم إلى الجيش العربى فى أثناء الثورة - جده فى أوائل سنة ١٩٢٢ مندوباً عن اللورد انشكايب صاحب شركة الينسولار اورينتال البريانطة الشهيرة للملاحة ليطلب من الحسين امتيازات اقتصادية لشركة اللورد، وأفهمه فى أثناء الحديث أن هذا واسع النفوذ وأن فى استطاعته مساعدة العرب، فقال له فليساعدنا إذن ونحن لانتأخر عن إجابة مطلبه، ثم أعاده إلى لندن ليسعى عند اللورد. واجتمع مؤتمر لوزان فى تلك الأثناء فأرسل إليه وهو فى لندن البرقية المذكورة فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢٢.

الابتهاج أن أسترمي تأمل شهامتهم فى أبسط مستند وهو برقية وزير خارجية بريطانيا العظمى باللسان الآتى مآله أدناه الذى يستدل منه على درجة تعهد الحلفاء للعرب أما قيامهم ووقوفهم الحربى المشهودة نتائجه، ومصائبهم بعد ذلك بالقنوط من حلفائهم الذى يمثله درجة التماسهم اليوم الوسائل الساذجة البسيطة للعيان والوفود على الانقرويين لتأمين بلادهم وأرواحهم،

ثم أورد هنا نص برقية وزير خارجية بريطانيا، وهى منشورة فى الجزء الأول

«فهل من مقتضى الشرف والشهامة الأدبية أن يتنصل مما تفرضه عليه هذه التصريحات والتعهدات وخلف أحكامها بكل ما أصاب العرب من بعد الهدنة وجعلهم اليوم أمام الاتفاقات التى تريدها يد أنقرة بكل وسيلة، هذا عائد على شرف وأخلاق حلفائهم والعالم الأوربى . ونحن يكفيننا شرفا وفخارا أننا أصبحنا قربان الثقة بالحلفاء، وضحية الاعتماد على شرف عهدهم ووعدهم، وأنا نجهل نتيجة واقعة قنوط جمهور العرب وموقفهم بعد تلك الثقة والاعتماد.»

مفاوضات ناجى الأصيل فى لندن

وسافر الدكتور ناجى الأصيل إلى لوزان واتصل بالورد كرزن وزير الخارجية البريطانية يومئذ ورئيس الوفد البريطانى إلى المؤتمر فدارت مفاوضات طويلة بينهما انتهت بوضع مشروع لمعاهدة تعقد بين الحسين وبريطانيا لتصفية العهود القديمة وتنظيم العلاقات السياسية على منوال جديد.

وغادر الدكتور ناجى لندن يوم ١٥ إبريل سنة ١٩٢٣ يحمل متن المشروع فبلغ القاهرة فى ٢٥ منه وفى الغد سافر إلى السويس وجدة فمكة فاستقبل الملك مندوبه بالحفاوة وتسلم منه المشروع.

إعلان المشروع فى مكة

واغتتم الحسين فرصة حلول عيد الفطر السعيد لسنة ١٣٤١ - ١٧ مايو سنة ١٩٢٣ وقدم المهنيين فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن هذا العيد المبارك لا شك فى تضاعف يمنه حيث صادف قبول المراجع الإيجابية لجميع المطالب العربية. فلا ريب فى أنه يوم اجتمع فيه

عيدان: عيد الفطر السعيد وعيد الاعتراف باستقلال العرب ووحدتهم وهو يعلن ذلك للأمة العربية حاضرها وياديبها. ثم وقف رئيس الديوان الهاشمى العالى وألقى البيان الآتى:

بسم الله الرحمن الرحيم

«نصرح فى هذا العيد المبارك بمآل المعاهدة العربية البريطانية المؤسسة على مقرراتنا الأساسية، والتي يعترف بها صاحب الجلالة البريطانية لنا باستقلال العرب بجزيرتهم وسائر بلادهم، وتتعهد لنا حشمته الملوكية بالمعاضدة الفعلية لتأسيس الوحدة العامة الشاملة لكل هذه البلاد بما فيها العراق وفلسطين وشرق الأردن وسائر البلاد العربية فى جزيرة العرب ما خلا عدن، فنأمر أن يعتبر هذا اليوم المبارك عيد الاعتراف باستقلال الأمة العربية والله ولى التوفيق».

ثم ألقى الدكتور ناجى الأصيل الخطبة الآتية:

مولاي

«نحمده تعالى ونشكره على هذه الوقفة الفريدة التى مننتم يا مولاي على بها لأقف بين يدي جلالتم فى هذا اليوم العظيم لأقول كلمتى عن المعاهدة العربية البريطانية التى انتهت بحمد الله باعتراف بريطانيا باستقلال العرب فى جزيرتهم وسائر بلادهم ويتعهد جلالتم بالمعاضدة الفعلية لتأسيس الوحدة العربية».

أن بداية هذا الانقلاب الكبير فى تاريخ الأمة العربية ظهر يوم نادى جلالتم بأتمه مستصرخا إياها للنهوض، وفك القيود لإعادة حريتها واستقلالها المغصوب، فيالها من نهضة مباركة قامت فحطمت سلاسل الأغلال القديمة والاستعباد وجاءت اليوم بالاستقلال والاتحاد وسيعرفها التاريخ بفتوحها العظيمة ومجدها المشيد، فالأمة العربية مدينة لكم يا مولاي فى العهود التى قطعتموها لحفظها وصيانتها من مصائب الحرب ونتائجها، مدينة لكم فى هذا الاعتراف باستقلالها ووحدتها، فكما أنى ماقت إلا بواجب الوطن يوم لبيت النداء فتركت الجيش التركى والتحقت بجيوش جلالتم لأشترك فى الدفاع عن استقلال بلادى العربية فى تلك المعركة الكبرى، فالיום أيضا يا مولاي بذهابى إلى لوزان حسب أمر جلالتم للدفاع عن القضية العربية أمام المؤتمر، ومن ثم إلى عاصمة بريطانيا لمطالبتها بإيفاء العهود لم أقم إلا بنفس ذلك الواجب السامى الذى يفديه كل عربى صميم بروحه وماله وما تملكه يداه، أسأله تعالى أن يؤيد جلاله مولاي المنقذ الأكبر ويبقيه نخرًا للأمة العربية وأن يجعل هذا اليوم بدء كل خير لصالح الأمة العربية.

وفى يوم ٢٧ مايو سنة ١٩٢٣ وصل الدكتور ناجى الأصيل إلى القاهرة عائداً من مكة يحمل مشروع المعاهدة يعد ما وقعه الملك وأدخل عليه تحفظات جديدة، وفى يوم أول يونيو سافر إلى لندن لإكمال مفاوضاته.

ومع أنهم كتموا فى مكة ولندن نصوص المشروع ولم يذيعوها خوفاً مما يحدثه نشرها من نتائج، إلا أن حكومة فلسطين مزقت حجاب الصمت فنشرت بموجب بلاغ رسمى أذيع فى القدس يوم ٥ يونيو سنة ١٩٢٣ خلاصة وافية للمعاهدة وهى:

هذه خلاصة المعاهدة التى جرت المفاوضة بشأنها بين حكومة جلالة ملك بريطانيا وجلالة ملك الحجاز، وهى لم تبرم حتى الآن، وقد اقترح جلالة ملك الحجاز إدخال تعديلات طفيفة عليها لم تعرف تفاصيلها تماماً والبحث جار فيها،

المادة الأولى- تنص على وجود سلم بين الحكومتين وعلى منع استعمال بلاد الحكومة الواحدة مرسحا للأعمال العدائية ضد الحكومة الأخرى.

المادة الثانية- تنص على أن جلالة ملك بريطانيا يتعهد بالاعتراف باستقلال العرب فى العراق وشرق الأردن والولايات العربية فى شبه جزيرة العرب ما خلا عدن، وأن يعضد هذا الاستقلال، أما فى ما يتعلق بفلسطين فإن صاحب الجلالة البريطانية يتعهد بأن لا يجرى شئ فى هذه البلاد يمكن أن يجحف بحقوق أهلها العرب المدنية أو الدينية، أما إذا أبدت إحدى هاته الحكومات أو كلها رغبة فى عقد اتفاق جمركى أو خلافه بقصد إيجاد حلف عربى نهائى فإن صاحب الجلالة البريطانية يسعى لتعضيد رغبتهم إذا طلب إليه ذلك أحد المتعاقدين ذوى الشأن.

ويعترف صاحب الجلالة الهاشمية بالمركز الخاص الذى للجلالة البريطانية فى العراق وشرق الأردن وفلسطين، ويتعهد بأن يبذل غاية جهده فى التعاون مع جلالته البريطانية على القيام بتعهداته فى المسائل التى تقع ضمن نفوذ جلالته الهاشمية بشأن هذه البلاد.

المادة الثالثة- يتعهد جلالة ملك الحجاز بإقامة العلاقات الودية التى وجدت قبل الحرب بين جلالته وحاكم عسير وحاكم نجد.

المادة الرابعة- يتعهد صاحب الجلالة الهاشمية بأن يسعى فى تسوية المنازعات بشأن الحدود بين بلاده وبلاد حاكم عسير ونجد بمفاوضات ودية، ويتعهد صاحب الجلالة

البريطانية بأن يسعى فى تسوية منازعات كهذه عند من يرغب فى ذلك.

المادة الخامسة - يتعهد صاحب الجلالة البريطانية أن يعضد بجميع الوسائل السلمية والممكنة دفع أى اعتداء يقع على بلاد صاحب الجلالة الهاشمية ضمن الحدود التى قد تقرق نهائيا.

المادة السادسة - تنص على تعيين وكيل من قبل جلالتة الهاشمية فى لندن وعلى تعيين وكيل للجلالة البريطانية فى جدة أو أى مدينة ساحلية أخرى، ويجوز لصاحب الجلالة الهاشمية أن يعين قناصل من قبله فى انجلترا والهند، ويتمتع هؤلاء الوكلاء والقناصل بالامتيازات السياسية والقنصلية العادية.

المادة السابعة - يعترف صاحب الجلالة الهاشمية بالترتيبات الصحية (الكورنتينات) الموضوعة مؤقتا من قبل الجلالة البريطانية فى قمران قياما بنصوص الاتفاق الصحى الدولى الموضوع فى سنة ١٩١٢ ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية أن يعترف بالتدابير المتممة التى قد تتخذ فى جدة أو غيرها من المرافئ الواقعة فى بلاد صاحب الجلالة الهاشمية طبقا لأنظمة تصدرها جلالتة.

المادة الثامنة - يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن لا يتدخل فى التدابير التى يتخذها صاحب الجلالة الهاشمية للعناية بالحجاج ويتعهد صاحب الجلالة الهاشمية أن يعضد المساعى التى يبذلها الرعايا البريطانيون لمساعدة الحجاج فى الحجاز.

المادة التاسعة - تنص على تعيين مبلغ محدود يدفعه كل حاج وعلى نشر المبلغ المعين سنويا.

المادة العاشرة - تنص أيضا على الاعتراف بالصفة الهاشمية التى لرعايا جلالتة الهاشمية فى بلاد صاحب الجلالة البريطانية، وكذلك تنص على الاعتراف من قبل جلالتة الهاشمية بالصفة البريطانية التى لرعايا صاحب الجلالة البريطانية فى بلاد جلالتة الهاشمية.

المادة الحادية عشرة - تنص على تسليم أموال الرعايا البريطانيين الذين يموتون فى بلاد جلالتة الهاشمية إلى المعتمدين البريطانيين فى تلك البلاد، ويتصرف بتلك الأموال وفق للقانن النافذ فى مثل هذه الأحوال.

المادة الثانية عشرة - تنص على حضور قنصل بريطانى فى محاكم جلالته الهاشمية حين نظر المحاكم فى قضية يكون فيها أحد الرعايا البريطانيين مدعيا أو مدعى. وعلى تأجيل أى حكم إذا رغب المعتمد البريطانى فى إجراء مفاوضات بشأنه على أساس العدل.

المادة الثالثة عشرة - تنص على تسليم صاحب الجلالة الهاشمية للرعايا البريطانيين الذين تقبض عليهم السلطات الهاشمية إلى القناصل البريطانيين - بشرط أن يعطوا ضمانا بإحضارهم عند اللزوم، ولا تسرى نصوص هذه المعاهدة على الرعايا البريطانيين المقيمين بصورة دائمة فى بلاد الحكومة الهاشمية خارج جده وغيرها من الموانئ التى قد يعين صاحب الجلالة البريطانية قناصل فيها.

المادة الرابعة عشرة - تنص على رؤية قضايا الرعايا البريطانيين التى لا تمس مصالح رعايا الحكومة الهاشمية من قبل قناصل بريطانيا.

المادة الخامسة عشرة - تنص على تنازل صاحب الجلالة البريطانية عن جميع الامتيازات والاستثناءات خلاف المنصوص عليها فى هذه المعاهدة التى كان الرعايا البريطانيون يتمتعون بها بمقتضى نظام الامتيازات بين بريطانيا وتركيا.

المادة السادسة عشرة - تنص على إعلام صاحب الجلالة الهاشمية المعتمد البريطانى عند ما يرغب جلالته فى إبعاد أحد الرعايا البريطانيين.

المادة السابعة عشرة - تعالج الشروط التى يعترف بموجبها صاحب الجلالة البريطانية بعلم جلالته الهاشمية.

المادة الثامنة عشرة - تصرح بأنه لا يجوز لأحد الفريقين الساميين أن يعقد أية معاهدة أو اتفاق مع فريق ثالث ضد مصالح الفريق المتعاقد السامى الآخر.

المادة التاسعة عشرة - تنص على أنه لا شئ فى هذه المعاهدة يبطل تعهدات تعهد بها أو قد يتعهد بها فى المستقبل أحد الفريقين الساميين بمقتضى عهد جمعية الأمم.

المادة العشرون - تنص على تصديق هذه المعاهدة وأنها نافذة المفعول لمدة سبع سنوات اعتبارا من اليوم الذى توضع فيه موضع العمل.

صدى المعاهدة واحتجاج الفلسطينيين

وقد أحدث نشر هذه الخلاصة دويًا شديدًا في فلسطين، لأنها لا تحقق آمال أبنائها ولا تتقذهم من الخطر الذي يهددهم، فأرسل موسى كاظم باشا الحسيني كتابًا إلى الحسين لفت فيه نظره إلى مخالفة المعاهدة للعهد المقطوعة للعرب.

فتلقى الرد الآتي:

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته : كتابكم رقم ١١ شوال سنة ١٣٤١ وصل وأدخل علينا مزيد السرور وهو المسئول سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لما فيه سعادة الدارين.

مولانا: أؤكد لكم بهذا أيضا أن عزمنا الأساسي المؤملين تأييده بقدرة الله لا يمكن أن نتأخر عن واجباته مقدار شعرة وأملوا أنها حركة عليها نحيا وعليها نموت، والحقائق كما ذكرت تصلكم عقبه فكونوا واثقين بأنه لا يعترينا فتور أو كسل في سبيل تلك الغاية الشريفة التي لا نريد بها إلا خدمة بلادنا وأبنائنا اخواننا.

في ٢١ شوال سنة ١٣٤١ و ٧ يونيو سنة ١٩٢٣

المعاهدة والمؤتمر الفلسطيني السادس

وعقد الفلسطينيون مؤتمرهم السادس في يافا يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٢٣ لبحث مشروع المعاهدة، فقرر باتفاق الآراء رفضها، لأنها تناقض العهد المقطوعة للعرب ولحقوق الشعب الفلسطيني والمطالبة بإلغاء السياسة الصهيونية^(١) إلخ.

واختار المؤتمر في أثناء اجتماعه وفدا للسفر إلى لندن والاشتراك في المفاوضات التي تدور بين مندوب ملك الحجاز والحكومة البريطانية للاتفاق على صيغة المعاهدة النهائية باسم فلسطين، وتآلف الوفد من موسى كاظم باشا الحسيني رئيسا وأمين بك التميمي ووديع أفندي البستاني وغادر فلسطين يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٣ إلى لندن وظل فيها حتى ١٣ سبتمبر من تلك السنة.

١ - نشرنا نص هذا القرار في بحث القضية الفلسطينية.

تصريح جديد للحسين عن المعاهدة

واشتد اللفظ فى تلك الأيام حول مشروع المعاهدة وقيلت أقوال. فاغتنم الحسين فرصة حلول موسم الحج فالتقى بيانا على كبار الحجاج عن المعاهدة.

هذا نصه:

يهمنى من جميع الأقطار العربية ما يهمنى من أمر بيت الله الحرام. وقد عرضت على الحكومة البريطانية معاهدة وجدت فى بعض موادها ما لا يتفق مع العهد المقطوعة لى فعدلت تلك المعاهدة تعديلا هاما نصصت فيه على استقلال فلسطين استقلالا تاما مطلقا يخول الفلسطينيين إدارة بلادهم بأنفسهم واختيارهم طريقة الحكم التى يريدونها، وبذلك جعلت وعد بلفور فى حكم أنه لم يصدر وقضى عليه بالموت. وفوق ذلك فإننى طلبت فى التعديل أنه بعد عقد المعاهدة يؤمر المندوب السامى بفلسطين أن يصرح - بحضور مندوب من قبلى أمام ممثلى فلسطين - باستقلال الأقطار الفلسطينية استقلالا تاما مطلقا، ودخولها صراحة فى الوحدة العربية طبقا للعهد البريطانية المقطوعة لى، وأؤكد لكم أنه إذا لم تقبل الحكومة البريطانية التعديلات التى طلبتها فلا يمكن أن أوقع على المعاهدة بل أرفضها رفضا باتا. وكونوا على ثقة أنه لايمكن أن يذهب شبر من أراضى فلسطين وأنا وأولادى أحياء على وجه الأرض فإننا نحافظ على أحقر قرية فى فلسطين محافظتنا على بيت الله الحرام. ونريق فى سبيل ذلك آخر نقطة من دماننا. وعلى كل حال فإننى بعد انتهاء أمر المعاهدة سأحضر بنفسى إلى أطراف تلك البلاد. فإذا ورد جواب لندن على مطالبى بالإيجاب أستشيركم فى طريقة الحكم التى تريدونها، وإذا ورد جوابها بالسلب أستشيركم فيما يجب عمله وإننى أسير معكم على ما تتفقون عليه، وكونوا على ثقة أننى أنظر إلى أهل فلسطين نظرى إلى أولادى ولا أفرق فى ذلك بين مسلم ومسيحى ويهودى وطنى ومن يرجع من الصهيونيين عن أطماعه البلفورية، وإننى أشهد الله على ذلك وهو حسبى ونعم الوكيل.

تصريحات مندوب الحسين فى القدس

ولم يكتف الحسين بهذا التصريح بل أوفد الشيخ عباس مالكى فجاء إلى القدس، وألقى فى دار اللجنة التنفيذية العربية يوم ٢٥ أغسطس على ملا من أبنائها البيان الآتى باسم

الملك قال :-

سادتى أهل فلسطين الكرام

أبلغكم سلام سيدي الملك الذي يهمة من أمركم ما يهمة من أمر بلد الله الحرام، ولقد بعثتى لأشرح لكم بيانه وأبين لكم ما تتسألون عنه من جهة المعاهدة الحجازية التي تدور المفاوضات على عقدها بين حكومته وحكومة صاحب الجلالة البريطانية بعد أن ذكرت الصحف عنها شيئاً أخاف حكومة فلسطين.

سادتى: لقد عرضت الحكومة البريطانية المعاهدة على مولاي صاحب الجلالة الملك وفي بعض موادها مالم ينشرح له فؤاده فعدلها تعديلاً مهما نص فيه على استقلال البلاد الفلسطينية استقلالاً تاماً يخول الفلسطينيين إدارة أنفسهم مستقلين واختيار طريقة الحكم، فترك هذا التعديل وعد بلفور في حكم كأن لم يصدر. إذ قضى عليه بالموت وفضلاً عن ذلك فقد اقترح سيدي الملك أن يؤذن للمندوب السامي لفلسطين بعد عقد هذه المعاهدة بحضور مندوب من قبل جلالته بأن يصرح باستقلال البلاد الفلسطينية استقلالاً تاماً مطلقاً ودخولها صريحاً في الوحدة العربية طبقاً للعهد البريطاني المقطوعة لجلالته، ويؤكد لكم جلالته بأنه إذا لم تقبل الحكومة البريطانية أن تكون المعاهدة مطابقة للتعديل الذي اقترحه لا يمكن أن يوقع عليها بل يرفضها رفضاً باتاً، ويؤكد أنه لا يذهب شر من أراضى فلسطين وهو وأولاده أحياء على وجه الأرض، وهم يحافظون على أحقر قرية في فلسطين محافظتهم على بيت الله الحرام ويريقون في سبيل ذلك آخر نقطة من دماهم.

ويريد جلالته أن يحضر بنفسه إلى أطراف هذه البلاد بعد انتهاء المفاوضات في المعاهدة ليعقد مؤتمراً معكم، فإذا كانت المفاوضات قد انتهت بقبول مطالبه وعقد المعاهدة فيستشيركم في طريقة ماتخارونه من نظام الحكم، وإذا كانت قد انتهت على غير اتفاق فيستشيركم أيضاً في ما يجب عمله، وهو يسير معكم على ما تتفقون عليه وقد أمرنى أن أؤكد لكم أنه ينظر إلى أهالى فلسطين نظره إلى أولاده على السواء، سواء المسلم والمسيحي واليهودي الوطنى ومن رجع من الصهيونيين عن أطماعه البلغورية في الأراضى الفلسطينية ويشهد الله على ذلك وهو حسبه وحسبنا ونعم الوكيل.

هذا ما أمرت أن أبلغه لكم وفقنا الله وإياكم إلى ما يحبه ويرضاه».

الحسين فى شرق الأردن

وبر الحسين بوعدده للفلسطينيين فغادر مكة يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ إلى جدة ثم زار ينبع والمدينة المنورة ثم جاء العقبة ومنها قصد عمان للاجتماع برجال فلسطين ومفاوضاتهم فى مشروع المعاهدة واتخاذ قرار حاسم فوصلها يوم ٨ يناير سنة ١٩٢٤ .

وانتدبت اللجنة التنفيذية العربية فى القدس وفدا برئاسة موسى كاظم باشا الحسينى قوامه أمين التميمى وحافظ طوقان وشكرى التاجى وعونى عبد الهادى، فجاء إلى عمان وقابل الملك وباحثه فى المشروع وأبلغه نص قرار المؤتمر الفلسطينى السادس، فقال الحسين إنه لا يعاهد عهدا ولا يبرم أمرا بشأن فلسطين ومصيرها قبل أخذ رأيهم ونيل موافقتهم، وقال لهم إنه ينزل على إرادتهم ويتبع قراراتهم بشرط أن لا تخرج عن دائرة الحكمة والروية، واقترح عليهم أن يضعوا ميثاقا وطنيا يضمنونه خلاصة مطالبهم وأمانتهم ليعمل على تحقيقه، وجاء السير هربرت صموئيل المندوب السامى البريطانى لفلسطين والسير جلبرت كليتن السكرتير العام لهذه الحكومة وفواضاه فى اشتراك الحجاز بمؤتمر الكويت وألحا عليه بضرورة إرسال مندوب إليه فامتنع بادئ بدء محتجا بأن المؤتمر مؤلف من حكومات مشمولة بالنفوذ البريطانى، وهى نجد والعراق وشرق الأردن خلافا للحجاز المستقل استقلالاً تاماً، وبعد تردد طويل وافق على انتداب نجله الأمير زيد ليمثله فيه بشرط أن يحضره أحد أمراء السعوديين وعلى أن تكون مهمة مندوبه بسط وجهة النظر الحجازية - وهى تقوم على عدم الاعتراف بما طرأ على الجزيرة من تبدل سياسى وجغرافى بعد الحرب وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه سنة ١٩١٤ .

مفاوضات مع اليهود

وانتدبت اللجنة التنفيذية الصهيونية وفد قوامه الكولونيل كش وكبير حاخامى اليهود فى فلسطين حمل مضبطة إلى الملك لتسليمها إليه وتحيته باسمها، وخطب الأول بين يديه مرحبا بقدمه ومتمنيا أن يتم الاتفاق بين العرب واليهود على يده فرد عليه بما يأتى:

ياحضرة الكولونيل

لقد قلت ما يجب أن يقال فى معنى الجواب على خطابكم والعريضة المرسله إلى من اللجنة التنفيذية الصهيونية على يدكم والتي تليت بحضورى الآن فى جواب قيل لحضرة خام باشى الموقر، ولكن علاوة على ماسبق أقول لكم الآن إنى أشكر اهتمام الهيئة التى بعثتكم بكتابها إلى هنا، وأزيد عليه بقولى إن من الواجب علينا خدمة البشرية والسعى للمساواة بين أبنائها الذين جعلهم الله فى ذمتنا وتحت رعايتنا وإننا كما تعلمون لسنا من ينكرون ماكان بيننا وبين الأمة التركية من الصلات والروابط القديمة القوية التى قاتلنا فى سبيلها العرب بالعرب لأجل تحكيم تلك الروابط، ولاعتقادنا بأن سلامة العموم منحصرة فى تقوية هذه الروابط وأهمها الإسلامية، وأن ذلك الشعور لم يكن عن سدى بل هو حقيقة قائمة فى نفوسنا، ولكن لما دعتنا بريطانيا العظمى لانتهاز الفرصة فى الحرب العامة للسعى للمحافظة على حقوقنا القديمة واستقلالنا الفعلى الذى لا يشويه أى شئ أقدمنا على ذلك العمل العظيم، وأخذنا على عاتقنا مسئوليته أمام الله والتاريخ - وخصوصا علمنا بما يقال - فى معنى حربنا فى ذلك الوقت الحرج مع تلك الدولة الإسلامية ولجرد حفظ كيان قوميتنا وتحقيق آمال شعبنا، لذلك أقول يا حضرة الكولونيل يجب أن تعلموا كيف تتحتم الاستماتة فى سبيل ما استهدفنا إليه وأن نضحى من أجله كل عزيز ولا نسمح بالنكوص عن ذلك والرجوع عنه، ومع هذا فإنكم إذا أحببتم الدخول علينا ومواطنتنا على الطريقة التى تدخل بها الأمم على الأمم فإننا نرحب بكم ونحترمكم ونساعدكم وتساعدوننا يابنى إسرائيل، خصوصا وإننا نحن العرب أحرص الناس على الشهامة والوفاء، وهامم الإسرائيليون بين ظهرانى العرب عندنا يتمتعون بكل ما يتمتع به سواهم من السكان فى الحقوق وكافة مقتضيات العدل والانصاف فى المعاملات، ولا فرق عندنا بين النصارى واليهود فى الأديان».

والمفهوم أن اللجنة الصهيونية اقترحت على الملك فى كتابها أن تحل القضية الفلسطينية على المنوال الآتى:

- ١ - إنشاء حكومة عربية فى فلسطين يرأسها الأمير عبد الله،
- ٢ - تكون العربية والعبرية لغة لهذه الحكومة،
- ٣ - يخضع اليهود لهذه الحكومة ويساعدون على إنشائها،

٤ - تحدد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بنسبة الحاجة.

٥ - يساوى بين العرب واليهود فى الوظائف.

وقد رفض الملك مبدئيا قبول هذه الشروط قاعدة للمفاوضة لأنها تحقق وعد بلفور وتشد بنيانه.

مبايعته بالخلافة

وجاءت الأخبار وهو فى عمان بأن الترك ألغوا الخلافة وطردوا سلاسل الخلفاء من بلادهم فسعى الأمير عبد الله لأخذ البيعة بالخلافة فتم له ما أرادوا وجرت البيعة يوم ١٢ مارس سنة ١٩٢٤ فى عمان، وغادر الملك عمان يوم ٢٠ منه عائدا إلى مكة يحمل لقباً جديداً هو لقب الخلافة.

نداء الحسين إلى الشعب البريطانى ورد رئيس الوزراء عليه

وبينما كان الحسين يعد معدات الرحيل إلى عمان لمقابلة زعماء فلسطين والاتفاق معهم على الخطة التى يسير عليها وجه نداء إلى الشعب البريطانى صدر من مكة يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ فترجم فى مصر إلى الإنجليزية وطبع فيها وأرسل إلى رئيس الوزارة البريطانية والوزراء وعدد من النواب واللوردات والصحف ونشر فى لندن يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وهذا نصه العربى:

إلى الأمة البريطانية

من الحسين بن على

بناء على ما اشتهر به الشعب البريطانى الكريم من الثبات والنزاهة وهى الصفات المعروفة لى شخصيا رأيت أن أعرض على ضميره الصادق وحكمه السليم آرائى فى الحيف الذى أصاب قومى فى بلدانهم المختلفة.

لقد لبيت دعوة حكومة جلالة الملك لأنى كنت أعتقد أن فى دعوتها منافع مادية وأدبية متبادلة، وهو اعتقاد أعترف بأن الحكومة البريطانية كانت تشاطرنى إياه.

ولم تكن تلبيتى لهذه الدعوة تتنافر مع شئ من العواطف القومية أو الدينية. بدليل ما جاء فى منشوراتى الرسمية العديدة، فقد نهضت مع شعبي بعد نبيل ضمانات تضمن مصالحهم ومستقبلهم وخضت غمار القتال جنبا إلى جنب وكنت وطيد الإيقان بأننا نحارب فى جانب شرف الأمة البريطانية كلها لا فى جانب أفراد تفصم العرى التى تربطنا بزوالهم، ومثلنى يعنى بشرف الأمة البريطانية وشهامتها وعظمتها فأقدمت على خوض القتال وأنا ممثلة ثقة، فى حين كانت كفة الخصم راجحة فى كوت الإمارة والقتال والدردييل وجميع ساحات الحرب فى أوربا، وواصلت اشتراكى وشعبي إلى النهاية وإلى أن تقشعت السحب السوداء الملبدة، وكانت تنذر بحرب دينية فى الشرق تكون بعيدة المدى والعواقب وضريت المثل الأعلى للعالم فى سعة الصدر والتسامح والدفاع عن المبادئ السامية، فلبى العرب دعوتى فى العراق وسورية وفلسطين وكانت بيدي وثائق الساسة المسئولين وتصريحاتهم الرسمية والخصوصية التى فاهوا بها على رؤوس الأشهاد وكلها مجمع على أن العرب سيفوزون بوحدتهم واستقلالهم مكافأة لهم على ولائهم، وأن مصائبهم ومحنتهم ستزول وقد وضعوا ثقتهم وأمالهم بعد الله فى شرف الأمة البريطانية، ومما يشهد بذلك ويثبته أيضا أنهم أبوا صلحا منفردا يعقد مع العدو الذى عرض عليهم أن ينيلهم استقلالهم وقطع لهم المواثيق الرسمية والضمانات المؤكدة، وذلك لأن العدو أخذ يشعر بتأثير الصدمة الشديدة الأدبي والمادى من جراء قتال العرب فى جانب بريطانيا العظمى وحلفائها.

وكان من نتائج هذا الولاء والوفاء تلغراف رسمى ورد من وزير الخارجية البريطانية يؤكد به وحدة العرب واستقلالهم وتصميم الحلفاء على تحقيقها، وأنه يستحيل أن يعقدوا صلحا إلا إذا نص فى شروطه الأساسية على حرية شعوبنا واستقلال بلدانهم. وقد أرسل هذا التلغراف باسم حكومة جلالة الملك البريطانية وأبلغه المعتمد فى جدة يوم ٨ فبراير سنة ١٩١٨.

فلهذه الأسباب ألفت نظر الأمة البريطانية إلى ما حل بحلفائها العرب الذين لا يزالون يعدون أنفسهم حلفاءها - على قلة ما فى العالم من الحلفاء الحقيقيين اليوم فقد مزقت وحدتهم وقطعت أوصالها وتفككت بلدانهم وصارت محتلة وأخذ العالم الإسلامى خاصة والسواد الأعظم من قومي يرمياننى بتهمة أنى بعث بلدانهم لبريطانيا العظمى وحلفائها،

وهى فرية تكفى لتلطخ كرامة بيتى وتسويد تاريخه ووصمة لا يصبر عليها حتى الذين تجردوا من كل معانى الشرف وكرم الشيم، ولا أعرف أن العرب ارتكبوا ما يستحقون أن يعاملوا لأجله هذه المعاملة إلا ثقتهن المطلقة ببريطانيا العظمى ووفائهم لها إن صح أن يعد هذا جناية حقيقية.

فالعرب المدفعون بأخر شرارة فى جوانحهم من الوفاء لحليفتهم العظيمة وبما فطر عليه جنسهم من عرفان الجميل والوفاء بالعهود يرغبون إلى أن أبلغ الشعب البريطانى أنهم لا يبيغون بهذه الأقوال أن يباهوا بفعلهم أو يمنوا بمساعدتهم أو ينكروا على بريطانيا العظمى حقها فى ضمان مصالح شعبها أو يعارضوا فى صدق وطنية الأمة البريطانية، ولكنهم يرون من الإنصاف ألا تنحصر هذه الصفات فيها بل أن تكون فى سواها أيضا، وقد جاء فى الحديث الشريف «حب الوطن من الإيمان» فالعرب والحالة هذه حائرون كيف يوفقون بين وطنيتهم ووفائهم لحلفائهم.

ولهذا أرغب فى أن أصف فى رسالتى هذه دهشتى وحالتهم الحاضرة للشعب البريطانى الكريم لئلا يقع عليهم لوم ما إذا توسلوا بوسائل أخرى إلى درء هذا الذل العظيم الذى يسود تاريخهم المجيد غير مكترئين للعواقب مهما كانت وألا انطبق عليهم بحق المثل القائل «فر من الموت وفى الموت وقع» وهذه أبسط تهمة يلصقها بهم أعداؤهم، إذ يحق لهم أن يخاطبواهم بقولهم «لو بقيتم كما كنتم قبلا لنجوتهم من جميع هذه البليات والرزايا».

أما الحجاز فقد كان متمتعا بامتيازاته واستقلاله فى الماضى، ويستحيل الصبر على موقف الأمة العربية فى عيون العالم الإسلامى والشرق عامة فى عيون أنفسهم وفى مرآة تاريخهم، وأن ينظر إليهم كخونة ظالمين، وأن هذا الموقف الشائن مما يستحيل قبوله والتسليم به.

ولست فيما أقول منذرا ولكنى مذكر، فقد كانت شهرة بريطانيا العظمى أساس عظمتها فى الشرق، وهذه الشهرة أعظم نفوذا من أساطيلها العظيمة ومن جيوشها الجرارة، فهى فى حاجة إلى تجديد مكانتها، أقول ذلك بصراحة العربى وإخلاصه.

وعلى بريطانيا العظمى أن تبدأ بمعاملة العرب الذين حالفوها ووالوها إلى يومنا هذا مع كل ما طرأ من الطوارئ من اليوم الذى كانت فيه الحرب حقيقة يادية للعيان إلى أن

صارت خفية مستورة، ولا أطيل الكلام فى هذا الصدد ولكنى أرجو أن تشرع الأمة البريطانية فى أن تلقى عن عاتقها جميع هذه الأعباء، وأن تتصف العرب حلفاءها الأوفياء وخير لها أن يكون لها حليف متحد قوى مستقل من أن يكون هذا الحليف ممزقا مقطوع الأوصال ذليلا كما هى حالة العرب الآن ولا يعلم إلا الله إلى أين يسوقهم قنوطهم بعد ما طفح الكيل.

أقول ما تقدم مدفوعا إليه يعامل الإخلاص والوفاء لما على من العهود والواجبات.

البلاط الهاشمى بمكة - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣

مفاوضات لندن الجديدة

وتفسير وعد بلفور

وصل الدكتور ناجى الأصيل إلى لندن فى شهر يوليو سنة ١٩٢٣ يحمل تحفظات الملك حسين على المشروع الذى حمله إليه، وقد وصف الحسين تحفظاته بقوله «ولقد عدلت المشروع تعديلا هاما، ونصت فيه على استقلال فلسطين استقلال تاما مطلقا يخول الفلسطينيين إدارة بلادهم بأنفسهم واختيارهم طريقة الحكم التى يريدونها. وبذلك جعلت وعد بلفور فى حكم أنه لم يصدر وقضيت عليه بالموت» وأخذ يفاوض ولاة الأمور البريطانيين لإقناعهم بقبول تحفظات الملك الشيخ، وقبل أن تقترن محادثاته بنتيجة سقطت وزارة المحافظين وقامت وزارة العمال برئاسة المستر مك دونالد وأعلن فى لندن يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بطريقة شبه رسمية أن المفاوضات الدائرة بين وزارة الخارجية ومندوب ملك الحجاز انتهت، وأن الحكومة البريطانية تخير العرب بين أمرين.

فإما أن تدخل فلسطين فى المعاهدة وينص فيها على قبول وعد بلفور بعد تفسيره تفسير رسميا بأنه لا ينطوى على إنشاء حكومة يهودية فى فلسطين التى تكون موطننا عاما لليهود يلجأون إليه متى شاءوا، وذلك طبقا للكتاب الأبيض الذى نشرته الحكومة البريطانية فى هذا الشأن.

«وإما اخراج فلسطين نهائيا من المعاهدة والسكوت عنها وإنشاء الاتحاد العربى من العراق وشرق الأردن والحجاز».

وأضافت وزارة الخارجية على ذلك «بأن الأمر أصبح بين يدي الحسين، فإذا قبل أحد المشروعين - وهو كل ما تستطيع الحكومة البريطانية أن تمنحه - انتهى الخلاف ووقعت المعاهدة». ونحن في غنى عن القول أنه ما كان على استعداد لقبول مثل هذا المشروع يعد ما رفض المشروعات العديدة التي عرضت عليه، وهي لا تختلف عنه إلا من جهة الصيغة.

ولجأ الحسين إلى طريقة ديبلوماسية لإنقاذ الموقف فأبرق من عمان في يناير سنة ١٩٢٤ إلى المستر مك دونالد رئيس الوزارة ووزير الخارجية طالبا افتتاح مفاوضات جديدة وإرسال مندوب بريطاني إلى الحجاز أو قبول مندوب حجازي في لندن، فرد عليه ببرقية قال فيها «إن معتمد بريطانيا في جدة هو الواسطة المثلى للمخاطبات بين الحكومتين، وقال إنه لا يمكن الحكومة البريطانية أن تعامل مندوبا آخر يرسله الحجاز معاملة المندوبين السياسيين قبل التوقيع على المعاهدة».

وفي يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤ وصل الدكتور ناجي الأصيل إلى بورسعيد قادما من لندن، وسافر إلى مكة يحمل النص النهائي للمشروع كما أقرته الحكومة البريطانية فلم يقبله الملك ووضع عليه تحفظات جديدة تقضى بإنشاء حكومة دستورية في فلسطين لزيادة كفاءة حقوق أهلها، وقال إنه مستعد لقبول آراء بريطانيا العظمى في أمور أخرى إذا قبل اقتراحه.

وغادر الدكتور ناجي مكة في شهر أغسطس سنة ١٩٢٤ بطريق العقبة وعمان ثم جاء القاهرة وفي ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ غادر القطر المصري إلى لندن لاتمام المفاوضات وقبل أن يصلها وردت الأخبار بمهاجمة السعوديين للحجاز واحتلالهم الطائف، وتلا ذلك ما تلاه من تنازل الملك حسين وسقوط مكة، فقطعت الحكومة البريطانية المفاوضات مع الدكتور ناجي وأذاعت يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بلاغا قالت فيه «أنه بالنظر لتنازل الحسين عن الملك فليس في وسع الحكومة البريطانية أن تواصل المفاوضات في شأن مشروع المعاهدة مع الحجاز كما عدله الملك الحسين».

وقد رد الدكتور ناجي الأصيل على هذا الإعلان بمذكرة رسمية سلمها إلى وزارة الخارجية البريطانية وقال فيها إن الملك عليا لم يشاطر قط الملك الحسين رأيه في ما أدخله على المشروع من تعديلات، ولذلك تعتبر كأنها لم تكن، وتبقى المعاهدة كما كانت في شهر يونيو الماضي عندما وافقت على فتح باب البحث مع الملك علي لعقد المعاهدة لأنها اعتبرت

نفسها فى حل من العهود التى قطعتها للحسين، ولعلها حسبتها عهداً شخصية تزول بزوال الشخص المقطوعة له. مع أنها فى الواقع عهود سياسية قطعت للعرب كلهم لا للحسين وحده، يؤيد ذلك ما صرح به المستر لويد جورج فى جلسة مجلس النواب البريطانى يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٢٣ فقد طلبت من الحكومة البريطانية أن تنشر جميع المستندات والأوراق المتعلقة بالعراق والقضية العربية، وفى جملتها اتفاق سايكس - بيكو. وقال إن العرب اعتمدوا على قوة العهود المقطوعة لهم ومثانتها وليس فى الطاقة نقض هذه العهود ونكثها، فإن عهد إمبراطورية عظيمة ليس قصاصة ورق، وأيد المستر اسكويث (رئيس الوزارة البريطانية التى قطعت العهود للعرب فى عهده) المستر لويد جورج فى طلب النشر فوعدتهما الحكومة ولم تفعل.

النجديون يهاجمون الحجاز

بعد ما فشل مؤتمر الكويت على المنوال الذى بسطناه أنفا، وعجزت الحكومة البريطانية عن التوفيق بين صديقيها الملك الحسين والسلطان عبد العزيز عقد هذا اجتماعا حافلا فى الرياض دعا إليه كبار قومه لتقرير الخطة التى يسيرون عليها إزاء الهاشميين، وبعد البحث والمناقشة اتفقت الكلمة على مهاجمة هذه الأقطار الثلاثة فى وقت واحد فمشت بيارق نجد إلى الحجاز والعراق وشرق الأردن فى أول العام الهجرى الجديد سنة ١٢٤٣ (شهر أغسطس سنة ١٩٢٤) فبلغت الحملة المرسله إلى الأردن ضاحية عمان يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٤ وهاجمت القسطل وأم العمدة (منازل بنى صخر) ويادوه وطرش، فصمد لها جند الحكومة يؤيدهم العربان وطردوها - وكان الأمير عبد الله يومئذ فى الحجاز - وأذيع رسميا يوم ٢٢ منه أن النجديين طردوا نهائيا من شرق الأردن، وأن الطيارات طاردهم حتى قرب الأزرق، وبلغت خسارتهم ألف قتيل وجريح وأسر منهم ٢٠٠.

وأصيبت الحملة التى أغارت على العراق بما أصيبت به الحملة الموجهة إلى الأردن، فصدت وردت وحالف التوفيق القوى التى هاجمت الحجاز وما كان عدد رجالها يزيد على بضعة الآلاف بقيادة خالد بن لؤى وسلطان بن بجاد، واحتلت مخفر كلاً من مخافر الحكومة الهاشمية - ويقع شرقى الطائف - وتقدمت إلى مخفر الأخيضر ومنه زحفت بدون مقاومة تذكر إلى الطائف. ويقول بعض الرواة إن القوات الهاشمية المرابطة فى المخفرين - وما كان عددها يزيد عن المائتين والخمسين جنديا - استسلمت إلى الغزاة ولم تشهر سلاحا فى وجههم.

وبلغت القوة الطائف، وكان فيها نحو ٥٠٠ جندي نظامى يقودهم اللواء صبرى باشا وزير الحربية والقائد العام للجيش الحجازى - وقد عهد إليه بالدفاع عن تلك المنطقة، يساعده الشريف شرف بن راجح أمير الطائف وحاكمها، وكان فى الطائف أيضا الشريف عبد الله باشا بن محمد وقد جاءها للاصطياف مع أسرته وعدد كبير من أسر مكة وعائلاتها.

وأبلغ الشريف عبد الله بن محمد عمه الحسين خبر الغارة، فكتب إليه قائلا: يجب أن

تتخذوا التدابير اللازمة للدفاع ورد المغيرين. فأجابه أن مخازن العتاد والذخيرة تكاد تكون فارغة، وأن الموجود لا يكفي للدفاع وطلب إرسال نجدات بسرعة. فأصدر الملك أمره إلى ولي عهده الأمير على وكان في مكة وقد جاءها حاجا في تلك السنة مع قواته من المدينة، وتبلغ نحو ٨٠٠ جندي نظامى بالسفر إلى الطائف. فغادر مكة عصر يوم ٢ صفر، ومعه ٤ مدافع جبلية و٨ رشاشات.

وبدلا من أن يسلك بقواه الطريق السلطاني (طريق كرى) أصدر الحسين الأمر إليه بأن يسلك طريق ربع الثنية وهو أقرب من ذلك ولكنه أوعر. وقد أدى هذا التدبير إلى تأخير النجدة لأن المدافع والرشاشات والذخائر كانت محملة على إبل لم تعتد السير في الجبال - لا على بغال كما هي العادة في الجيوش - وبدلا من أن تصل يوم ٤ منه وصلت يوم ٥ إلى وادي المحرم ويبعد عن الطائف ثلاث ساعات تاركة مدفعين وقسما كبيرا من العتاد في الطريق. ودخل الأمير الطائف في مساء ذلك اليوم مع قواته البدوية تاركا القوى النظامية بقيادة اللواء جميل باشا الراوى في الطريق.

وأراد الأمير النزول في قصر شبرا - وقد اعتاد النزول فيه - فحال الشريف عبد الله باشا بن محمد دون ذلك لأن رصاص النجديين كان يصله. فقصده قصر رعدان وهو واقع قرب السور، وقضى ليلته فيه، وعرف قادة الجيش السعودي بوصول الأمير، ويقال أن قسما من البدو الذين جاؤا معهم انضم إليهم فقرروا الإسراع في العمل وبذل الجهد لاحتلال الطائف قبل وصول القوات النظامية الأخرى. وحملوا حملة صادقة على المخافر الواقعة حولها فاحتلوها. فلجأ رجالها إلى داخل المدينة وانضموا إلى الحامية وكانت مسلحة بثلاثة مدافع جبلية و٨ رشاشات مع عتاد قليل.

وغادر الشريف عبد الله بن محمد الطائف ضحى ٦ منه قاصدا مكة لإطلاع الحسين على الحالة في الطائف - وكان المهاجمون قطعوا الأسلاك البرقية. فسلك طريق عثمان وأدرك الأمير على عند الظهر أن وجوده داخل السور لا يفيد. فخرج في الساعة الرابعة بعد الظهر مع بعض رجاله قاصدا وادي المحرم للاجتماع بقواه التي وصلت إليها على أن يكر بها على الطائف فينقذها ويطرده المهاجمين، وقد فشلت هذه الخطة بسبب الاضطراب الذي ساد بعد سفره. وقد لحق به على الأثر صبرى باشا والشريف شرف بن راجح القائم مقام فهجم بعض الموظفين والسكان على الأبواب وفتحوها عنوة معلنين أنهم لا يريدون الحرب وهددوا الجند بالضرب إن لم يكفوا عن القتال حفظا لأرواحهم، وخوفا من

خرب ديارهم فغادر الجند البلدة ليلا بعد ما عطلوا المدافع والرشاشات. ودخل النجديون البلدة فى صباح ٧ منه بعد مافع سكانها العلم الأبيض شارة التسليم ونهبوها وفتكوا بسكانها الذين وقعوا فيما حاذروه. وقد أنكر ابن سعود على رجاله ما فعلوه وتبرأ منهم. وجاء فى بلاغ شبه رسمى أصدرته حكومة نجد عن هذا الحادث.

ما نصه:

ولما صارت القوة المهاجمة على أبواب الطائف وجدت قوات الحسين تغادرها على جناح السرعة فدخلتها الحجازيون ولم تمض ساعة حتى امتلأت بهم واختلط الحابل بالنابل والعدو بالصديق وأنكر الابن أباه والأخ أخاه. وقد قام البدو الحجازيون الذين كانوا يحاربون مع الشريف بأعظم أدوار السلب والنهب».

وتبدل الموقف العسكرى بعد سقوط الطائف، وبعد تشتت القوى التى كانت فى داخلها ولم يعد فى استطاعة قوات الأمير على أن تهاجمها، ولذلك قرر أن يحشد جموعه فى الهدى وتبعد خمس ساعات عن الطائف غربا وتعلوا على سطح البحر ١٦٠٠ متر وتسيطر على وادى المحرم فارتد إليها صباح ٧ منه.

وفى صباح ٨ منه غادرها بأمر والده. وكان يدير حركات الجيش من مكة إلى بازان فى جوار عرفات فبلغها صباح ٩ منه وأقام فيها يستعد للقيام بغارة جديدة.

وفى صباح ٢١ منه غادرت القوة بازان إلى الهدى ثانية وذلك بطلب عربان ذاك الجوار الذين ألحوا على الملك بإرسالها ليشتركوا معها فى استرداد الطائف كما قالوا، وكان الملك ينتظر ورود قبائل حرب فتسلك طريق اليمانية لحمايتها فلم تحضر. وبذلك ظل هذا الطريق مفتوحا، وما كان عدد أشراف الحرث الذين يدافعون عنه يزيد عن الخمسين بقيادة الشريف على ابن الحارثية.

وقعد العربان عن تأييد القوة وشد أزرها خلاف ما وعدوا، وشعر الأمير بذلك وأدرك أن معظم القبائل انضم إلى السعوديين، وأنها قد تضربه من الوراء فأحكم موقفه فى الهدى وحصنه للدفاع عن مكة. ورأى قادة الجيش السعودى وكانوا يطلعون على حركات الجيش الهاشمى بواسطة عربان الديرة - الذين كانوا يبلغونهم كل حادث فى حينه أن يعجلوا فى الاستيلاء على الهدى فأعدوا عدتهم بالاتفاق مع عربان طويرق النازلة فى الهدى، وحملوا

حملة صادقة فى منتصف ليلة ٢٦ صفر من القلب والجناحين، ولما كانت الليلة حالكة السواد وكان دليلهم من أبناء الديرة فقد بلغوا الأماكن الأمامية لخط الدفاع الأسمى من دون أن يراهم أو يشعر بهم أحد. وفاجأهم الجند أصبحوا على مسافة ٥٠ مترا فاستمرت الحرب الليل بطوله وفى الصباح انسحب الجند من الخط الأمامى إلى الخط الأسمى وأسمى المهاجمين نارا حامية من الرشاشات ففتك بهم.

وظهر لقيادة الجيش حينما طلعت الشمس أن عربان الديرة انضمت إلى السعوديين وأنها تقاتل فى جانبهم وأن بعضها اعتصم بالجبال وأخذ يطلق الرصاص على الجيش من الوراء فقررت الانسحاب خوفا من قطع خط الرجعة، ولثلا يقع الجند بين نارين وقد انقلب الانسحاب إلى هزيمة بعد ذلك لأن بدو الديرة كانوا يطلقون الرصاص على الجيش فى تراجعهم وبلغ بازان فى الغداة فخيم فيها وأخذ يجمع صفوفه وقواه.

وقد كان لارتداد الجيش على هذا المنوال أسوأ تأثير فضعفت القوى الأدبية فى نفوس الحجازيين، وكثر المنضمون إلى السعوديين، وفى جملتهم بعض الأشراف وعلى رأسهم الأشراف الحرث الذين أخذوا يهددون طريق مكة - جدة.

ولما وصلت الحالة إلى هذه الدرجة من الخطورة جمع الحسين الأشراف وسألهم عن رأيهم فى الحالة فقرروا الانسحاب إلى جدة، وبدأوا فأرسلوا النساء والأطفال وبينهم عائلة الحسين نفسه.

طلب مداخلة الإنكليز

واجتمع الشريف عبد الله باشا بن محمد والشيخ عبد الله سرامج قاضى القضاة والسيد أحد السقاف رئيس الديوان العالى فى مكتب الأخير وبحثوا الحالة وقرروا أن يقترحوا على الحسين إرسال برقية إلى الحكومة البريطانية لطلب تدخلها وقد وضعوها فعلا، وخلاصتها أن الدولة الهاشمية هوجمت من قبل السعوديين من دون استعداد وأنهم باسم الصداقة القديمة يرجون تدخل الحكومة البريطانية لكف الأذى وصيانة البلاد من الأخطار، وقد كتبت البرقية ووقعت وأرسلت إلى مكتب البرق، ولكن الحسين أوقفها ومنع إرسالها.

تنازل الحسين والمناداة بالملك على

ورأى عقلاء الحجاز المجتمعون فى جدة أن الطريقة المثلى لحل الخلاف بينهم وبين ابن سعود هى حمل الحسين على التنازل عن العرش فيتخلصوا من شدة شكيمته أولا ويرضوا ابن سعود ثانيا، وكان ينادى بأنه ما نهض إلا لقتال الحسين وانقاذ الحجاز فدعوا الأمير عليا إلى موافقتهم فى جدة فجاء إليها يوم ٤ ربيع الأول سنة ١٣٤٣ فأبلغوه أن الأمة قررت خلع والده ومبايعته حقنا للدماء فأبى قبول البيعة مراعاة لكرامة والده فأرسلوا إلى الحسين فى مكة البرقية الآتية:

بما أن الشعب الحجازى بأجمعه واقع الآن فى الفوضى العامة بعد فناء الجيش المدافع وعجز الحكومة عن المحافظة على الأرواح والأموال، وبما أن الحجاز بلاد مقدسة يعنى بأمره عموم المسلمين، لذلك فأن الأمة قررت نهائيا تنازل جلاله الشريف حسين وتنصيب ابنه الأمير على ملكا على الحجاز فقط مقيدا بالدستور - على شريطة أن ينزل على رأس المسلمين وأهل الحجاز فى تحقيق آمالهم ورغائبهم فى اصلاح شئون البلاد المادية والمعنوية، وأن يكون للبلاد مجلسان، أحدهما نيابى وطنى لإدارة الأمور الداخلية والخارجية، والآخر شورى يتكون من أعضاء نيابيين منتخبين من المسلمين على اختلاف بلادهم، ومهمته الإرشاد والمساعدة على إصلاح الشئون الداخلية والخارجية والله الموفق لما فيه الصلاح.

٤ ربيع الأول سنة ١٣٤٣

عبد الله على رضا، سليمان قابل، محمد طويل، مصطفى إسلام، ناصر بن شكر، شرف بن راجح، محمد صالح باناجه، محمد نصيف، عبد الله الصغير، على محمد سلام، أبو بكر ياغفار، محمد نور جوخدار، أحمد ناظر، حمزة شيث، سليمان أبو غلية، حمزة جلال ابن على مصطفى، بابلى هاشم بن سلطان، سليمان أبو داود، عبد الصمد إبراهيم زامكة.

أحمد حماد، محمد سرور الصبان، عابد مقادى، عبد الرحمن باجنيد، عثمان يا عثمان.

أمين سنباوه، حسين محمد نصيف، أحمد بن عبد الرحمن.

فأجاب الحسين على هذه البرقية ببرقية وجهها إلى جميع موقعى التلغراف السابق كل باسمه:

لا بأس وقد أشرنا لكم بقبول التنازل بكل ارتياح وأنا ليس لنا رغبة إلا فى سكينه البلاد وراحتها وسعادتها. فالآن عينوا لنا مأمورين ليتسلموا البلاد والشغل بكل سرعة ونحن نتوجه فى الحال وإن أحرتم من يتسلم البلاد ووقع حادث فأنتم المسؤولون عنه والأشراف عندهم كثير موجودون أرسلوا أحدا منهم أو سواهم، وعلاوة على هذا إذا قبل منكم ابنى على الأمر فعينوه رأسا.

فردوا عليه بالبرقية الآتية:

الحالة حرجة جدا ولا وقت للمخابرات فإن كنتم لا تتنازلون للأمير على فنسترحم بلسان الإنسانية أن تتنازلوا جلالتم حتى تتمكن الأمة من تشكيل حكومة مؤقتة حقنا لدماء الأبرياء من المسلمين، ويمكنها المخابرة مع من يرون طريقة لنجاتهم ليعينوا من شاعوا، وإذا تأخرتم عن إجابة هذا فدماء المسلمين ملقاة على عاتقكم، والرجا نزولكم على رأى الأمة.

فأجاب الحسين تليفونيا:

أتشكر عن رغبتكم فى تنازلى، ولكن لغير الأمير على، وهذا ما أصرح لكم به وأرجوكم الإفادة سريعا ولا عندى غير هذا بصورة قطعية ومسئوليته على ومؤاخذته عائدة على فكأنى لم أفعل شيئا وإنى بكل رجاء أرغبكم أن تعينوا شخصا غير على بكل سرعة حتى يتم المقصود. وهذا أول وآخر ما أقوله بكل ممنونية وارتياح. هذا إذا كان لكم شفقة حقيقة على البلاد.

ثم أرسل البلاغ الآتى إلى الأعيان بواسطة قائمقام جدة.

تصميمى على الاعتزال أؤكد لكم بهذا أيضا طلب تعيين من يتسلم البلاد ومعاملاتها فى يومنا هذا بكل سرعة فإن الفوضى التى ذكرتموها فى برقيات طلبكم اعتزالى الأمر وقعت الآن بداعى إشهاركم رغبة تنازلى وإنى لا أقبل أى مسؤولية تقع إذا لم تسارعوا اليوم فى تعيين من يقبض على البلاد ومعاملاتها لا توجه فى الحال إلى الجهة التى

يختارها لى المولى على طريق جدة، وهذا ليس فرارا من أى شئ تتصورونه كلا ثم كلا تتضاعف التصورات والظنون بنا حين جواب الهيئة.

بيعة الملك على

وعلى أثر ذلك اجتمع الناس فى دار الحكومة بجدة وجاء سمو الأمير على فجزت مبايعته بالملك وذلك يوم ٥ ربيع الأول، وألقى السيد طاهر الدباغ الخطبة الآتية:

بناء على طلب الأمة قد تنازل جلاله والدكم وذلك بموجب برقيته المؤرخة فى ٤ ربيع الأول سنة ١٣٤٣ رقم ٦٩ وقررت الأمة نهائيا البيعة لجلالتكم ملكا دستوريا على الحجاز. فقط على شريطة أن تنزلوا على رأى الأمة فى تحقيق آمالهم ورغائبهم فى إصلاح شؤون البلاد المادية والمعنوية، وأن يكون للبلاد مجلس نيابى وطنى ينتخب أعضاؤه من عموم الأقطار الحجازية بموجب قانون أساسى تضعه جمعية تأسيسية - كما هو جار فى الأمم المتقدمة - ومهمته إدارة الأمور الداخلية والخارجية بواسطة وزارة دستورية مسئولة أمام المجلس. وحيث إن الوقت ضيق الآن عن تشكيل المجلس الوطنى النيابى فقد رأت الأمة أن تشكل هيئة لمراقبة أعمال الحكومة، حيث لا يمكن لها إجراء أى عمل بدون تصديق الهيئة وموافقتها، وأنا نباعك على ذلك وعلى العمل بكتاب الله وسنة ورسوله».

وعلى أثر انتهاء حفلة المبايعه أرسل السيد طاهر الدباغ البرقية الآتية إلى الحسين:

بحمد الله ومساعى مولاي قد تمت البيعة لجلاله نجلكم المعظم وقد فاوض جلالته من يلزم فى تسلم البلاد وإدارة شؤونها فالمنتظر من مولاي مبارحته البلاد بكل احترام تهدئة للأحوال.

ولما وصلته هذه البرقية أجاب عليها بالبرقية الآتية وقد أرسل نسخا منها إلى أعضاء هيئة جدة كلا باسمه:

مع المنونية والشكر . هذا أساس رغبتنا التى أصرح بها منذ النهضة وإلى تاريخه. وقد صرحت قبله بوضع دقائق أنى مستعد لذلك بكلى ارتياح إذا عينتم ذاتا غير على وأنى منتظر هذا بسرعة وارتياح لأنه ليس لى غاية إلا راحة البلاد وسكانها وكل ما يستلزم سعادتها.

ولما أطلع الحسين على خطبة البيعة ومانص فيها من وضع دستور للبلاد وإنشاء مجلس نيابي منتخب أرسل إلى القائمقام جدة الكتاب الآتي:

وقفت على بلاغ فخامة قاضي القضاة نائب رئيس الوكلاء البرقي الصادر في ٥ ربيع الأول سنة ١٣٤٣ وعدد ٤ لقائمقام القصر العالي المتضمن أن هيئة جمعية جدة تشير إلى رغبة اعتزالي عن المصلحة الأمر الذي صرحت بإنفاذه عند رغبة الأهالي أو أبسط مقتضى بكل ارتياح وانسراح من أول عام نهضتنا ولم أزل أصرح به إلى تاريخي وأن رغباتي ومقاصدي هي محصورة في سبيل راحة عموم البلاد ورفاهيتها وسعادتها باستقلالها التام ولا يهمنى تقليد أمر رياستها لأي شخص كان، وأنها وجعت مقامها لابني على شرط أن يكون أمر حكومتنا الحجازية ونفوذها محصورا في منطقة الحجاز فقط، وأن تكون حكومته دستورية وعليه ولكون نهضتنا مؤسسة أولا على استقلال البلاد العربية المصرح بحدودها ثم، والعمل في أقطار الحرمين الشريفين بأحكام كتاب الله وسنة ورسوله فتحديد سلطة الحجاز الجاري مخابرات أولى الشأن معه إلى هذه الساعة في شئون استقلال العرب ببلادهم، ولو لم يكن في هذا التحديد ألا تأملنا في مساعي الحضرة السعودية باستيلائها على حائل قاعدة إمارة الرشيد والجوف مقر آل الشعلان وتشبثه في ضبط الكويت وتعرضه لغير إمارة آل عايض، بل تجاوزه على مكة المكرمة ومساعي أمام صنعاء لضم بلاد (حاشد) وتهامه والشوافع وحضرة الإدريسي على الحديدية وما حولها وجعله - أي أن الحجاز حكومة دستورية ينبذ فيها العمل - سيما الحرمين الشريفين بأحكام كتاب الله وسنة رسوله للعمل فيها بالقوانين البشرية مما تأباه شعائر الإسلام وفرائض الدين والأخلاق الشريفة مادة ومعنى، وهذا علاوة على مخالفة ذلك لأساس نهضتنا التي سفك في سبيلها الحجاز خصوصا والعرب عموما دماءهم وأموالهم وأنفسهم لنيل هاتين الغايتين الشريفتين المقدستين.

وعليه تبلغوا هيئة الجمعية الموقرة المذكورة وكل من يقتضى إبلاغه احتجاجي القطعي أولا على تحديد نفوذ الحجاز كما ذكر بما ينشأ عن قطيعة العرب وحرمانهم من حقوقهم الحيوية الأساسية.

والثاني ما في إبدال العمل بكتاب الله وسنة ورسوله، ولذا فإنني أحفظ حقوق اعتراضى وإنكارى المادة والمعنى بكل ما ذكر ولذا تحرر.

هيئة جدة وقناصل الدول

وأرسلت هيئة جدة يوم ٤ منه إلى قناصل إنجلترا وفرنسا وهولندا والسوفييت وإيطاليا وإيران البلاغ الآتى:

نحيط علم سعادتكم نظرا لما وصلت إليه حالة البلاد من سوء السياسة والإدارة المستمرة، وحيث إن الخطر محقق من كل جهة وثبوت عجز الحكومة المركزية عن كل تدبير قد اتفق جميع أهالى الحجاز على طلب تنازل جلالة الملك حسين عن مركزه وذلك لاتخاذ التدابير اللازمة وحقن دماء الأبرياء، ولكن الملك حسين مصر على عدم التنازل وقد كررنا عليه الطلب مرارا فلم يقبل.

فعليه يكون فى علمكم أن المسؤولية عائدة على شخصه فيما سيلحق البلاد والأهالى من الخطر. على أن يكون حقوق الإنسانية تقتضى التوسط فى حقن دماء الأبرياء بالاتفاق مع الأمير ابن سعود على ما يصون الأرواح والأموال وأقبلوا فائق الاحترام.

ثم أرسلت أيضا إلى القناصل نصوص المكاتبات الرسمية التى دارت بينها وبين الحسين بشأن تنازله.

إنشاء الحزب الوطنى الحجازى ومبادئه

أُنشئ هذا الحزب يوم ٢ ربيع الأول (أى قبل بيعة الملك على) فى اجتماع عقده رجال جدة ووضعوا له المبادئ الآتية:

- ١ - السعى بكل الوسائل لحفظ البلاد من الكارثة الساحقة المحدقة بها.
 - ٢ - السعى لجعل البلاد دستورية إسلامية سالمة من شوائب الدسائس والنفوذ الأجنبى.
 - ٣ - النزول على ما يرتئيه العالم الإسلامى لمصلحة البلاد والعباد وكيفية إدارة البلاد.
- وهذه أسماء هيئته الإدارية: الشيخ محمد الطويل رئيسا ومحمد طاهر الدباغ سكرتيرا عاما وقاسم زينل خازنا وعبد الله رضا وصالح شطا وعبد الرؤوف الصبان والشريف شرف ابن راجح وسليمان قابل ومحمد نصيف ومحمد صالح نصيف ومحمود شلهوب ومامجد كردى أعضاء.

ووزع الحزب نشرتين على الأمة: الأولى يوم ٩ ربيع الأول، وجاء فيها أن المأزق الحرج الذى وقعت فيه البلاد دفع الأمة إلى التفكير فيما يجب عمله لدرء الخطر الدايم، وأن تتولى أمر نفسها بنفسها وأن تسعى بكل الوسائل لحفظ البلاد والعباد. ولأجل أن تكون الأعمال فى يد قادة صالحين للعمل، مفكرين فيما يجب عليهم نحو وطنهم المحبوب تشكل حزينا الوطنى الحجازى من نوى الأفكار السامية والنظر الثاقب وانتخبوا من بينهم ١٢ عضوا للقيام بالأعمال التى توجبها الحالة الحاضرة. وقد باشروا ولله الحمد عملهم وسيسيرون على مبادئ الحزب القويمة التى يتفانون لأجلها، وقد عاهدوا الله سبحانه وتعالى وأقسموا بعظيم آياته أن لا يدعوا صغيرة ولا كبيرة من الأعمال العائدة لمصلحة البلاد إلا فعلوها بقدر استطاعتهم، وكل ما يرغبونه من الأمة الحجازية أن تتدرع بالصبر وأن تضع ثققتها فى الحزب ورجاله المخلصين».

وجاء فى النشرة الثانية أن الحزب يقوم بالنيابة عن الأمة فى الوقت الحاضر والمستقبل.

بيان الحزب الوطنى إلى العالم الإسلامى

وفى يوم ٥ ربيع الأول و٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ أرسل الحزب الوطنى البيان الآتى إلى صحف مصر وقد وقعه محمد طاهر الدباغ سكرتيره:

«بما أن الشعب الحجازى بأجمعه الواقع الآن فى الفوضى العامة من فناء الجيش المدافع وعجز الحكومة عن المحافظة على الأرواح والأموال، وبما أن الحرمين الشريفين خاصة وعموم البلاد الحجازية عامة مستهدفة لخطر ماحق، وبما أن الحجاز بلاد مقدسة يعنى أمرها عموم المسلمين، لذلك فإن الأمة قررت نهائيا وأجبرت الشريف حسينا على التنازل عن عرشه، وسينسحب إلى حيث يرغب من البلاد لإقامته، وبالنسبة لما يخشى حدوثه من الاضطرابات الداخلية وهياج الرأى العام فقد رأت الأمة أن تباع صاحب الجلالة عليا الأول ملكا دستوريا على الحجاز فقط - على شرط أن ينزل على رأى الأمم الإسلامية فى ما يؤول إليه صلاح هذا البلد الأمين، وقد أرسلت الأمة الخطابات إلى الإمام ابن سعود للمفاوضة، وأن الشعب الحجازى بعد هذا التبليغ والإجراء يلقى كل مسئولية على عاتق المسلمين إذا لم يسارعوا فى إنقاذ البلاد بإيقاف جيوش الإمام ابن سعود عند

آخر منطقة وصلت إليها، وإرسال المندوبين بكل ما يمكن من السرعة لإتمام المفاوضات واتخاذ الاجراءات الفعالة لحفظ البلاد».

الحزب يتوسط عند ابن سعود

وفى يوم ٥ منه أرسل الحزب الوطنى الكتاب الآتى إلى عظمة السلطان عبد العزيز سعود فى الرياض:

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى حضرة صاحب العظمة السلطان عبد العزيز بن سعود:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - وبعد، فإننا معاشر العرب أمة واحدة شرفنا الله بدين الإسلام، وأن البلاد الحجازية التى هى منبع النور الإسلامى هى البلاد المقدسة عند عموم الناس أجمعين، وفيها حرمة الأمين وقبلة المسلمين والمشاعر العظام، وقد حدث بينكم وبين الشريف الحسين من النفور والمنازعات بأسباب عائدة لشخص الشريف وليس للأمة والبلاد أدنى دخل فى الأمر. لأن السلطة المطلقة كانت فى يده ولا يعمل إلا بما يريده بل قد احتكر الكلام عن لسان أهلها بما لا يريده، ونسب لهم ما لا يوافقون عليه وأوجد العداة بينهم وبين الأمم المجاورة لهم من سكان نجد وخلافها بلا سبب - مع اتحادهم فى الدين والمذهب حتى أدى ذلك إلى سفك الدماء البريئة، فلما بلغ السيل الزبى هب الشعب الحجازى المجتمع فى جدة من أهلها وأهل مكة والطائف والأشراف والأعيان والعربان من عموم الطوائف الإسلامية الموجودة فى الحجاز وكفوا الشريف حسينا بالتنازل عن ملكه لما ظهر من امتناعه عن تلاقى هذا القتال بالطرق السياسية، وبايعوا ابنه سمو الأمير عليا ملكا على الحجاز فقط - بشرط أن ينزل على رأى الأمم الإسلامية، فبلسان هذه الأمة وباسم الإسلام الذى قمتم لنصرتة وأوقفتم حياتكم لرفعة شأنه وعلو مكانته نحاطبكم ونرغب من شهامتكم العربية الأمر بإيقاف الجيوش عند آخر نقطة وصلت إليها والموافقة على إرسال المندوبين من طرفنا للمفاوضة معكم فيما يجب عمله نحو هذه البلاد المقدسة لحفظ الأرواح والأموال وتأمين البلاد التى قال فيها سبحانه وتعالى «أَوْ لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجِيبِي إِلَيْهِ تَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا» وقال فيه صلى الله عليه وسلم «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يَحْرَمَهَا النَّاسُ، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ. فَلَا يَحِلُّ لِإِمْرِيٍّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا أَوْ يَعْضِدَ بِهَا شَجَرَةً» إلى آخر الحديث أو كما قال.

وقد قال صلى الله عليه وسلم لعتاب بن أسيد حين ولاه مكة «أَتَدْرِي عَلَى مَنْ وَلَّيْتُكَ؟ وَوَلَّيْتُكَ عَلَى أَهْلِ اللَّهِ فَاسْتَوْصِ بِهِمْ خَيْرًا» ونحن نقر بما تقررون به من الإيمان والإسلام والتوحيد والتمسك بالكتاب والسنة وترك البدع والمنكرات وكل ما خالف التعاليم الإسلامية الصحيحة الواردة في الكتاب والسنة ونشهد أن الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله، وقد رفعنا الأمر إلى جميع الأمم الإسلامية واحتكمتنا إليها فيما ستكون عليه حالة الحرمين الشريفين، هذا وثلتجئ إلى الله تعالى ثم إلى عدلكم وشهامتكم أن تأمر بإجابة رغائب الأمة الحجازية المستعدة لقبول طلباتكم العادلة والله على ما تقول وكيل وأننا نحمد الله إليكم أولا وأخرا والسلام».

وأبطأ وصول الجواب من السلطان فأبرق له الحزب برقية بما حواه الكتاب فأرسل إليه يوم ٢٦ منه البرقية الآتية:

«وصل تلغرافكم العمومي أما رسالتكم الرسمية الخاصة المتعلقة بالصلح فلم تصل، لا يمكن نشر روح السلام في الجزيرة مطلقا مادام الحسين وأولاده حكام الحجاز، لا نقصد الطمع في امتلاك الحجاز والتسلط عليها، ولهذا فهي تترك للعالم الإسلامي وهذا ما نراه من البداية بتلك البلاد المقدسة وإذا خرج الحسين وأولاده فأنتم آمنون في بلادكم ولقد أرسلنا التعليمات المتعلقة بذلك إلى رؤساء جيشنا».

عهد الملك على

قبل الملك على البيعة فى جدة يوم ٤ ربيع الأول بموافقة والده ورضائه، وعاد إلى مكة يوم ٧ منه بعد ما أرسل يبلغ ابن سعود ما وقع ويطلب وقف القتال، فأقام فى جوار والده حتى يوم ١٠ منه، ففيه غادر هذا مكة قاصداً جدة وظل فيها أربعة أيام وفى يوم ١٤ منه غادرها بالباخرة الرقمتين إلى العقبة ومعه عائلته وخدمه وأمير الآلاى عثمان بك التركى مدير الشرطة بعد ما طلب إلى نجله ترفيعه إلى رتبة أمير لواء ففعل.

الحسين لم يستجد بالإنجليز

وأعلن الحسين قبل سفره من جدة أنه لم يستجد بالإنجليز، ولم يطلب مساعدتهم فى القتال الدائر بينه وبين ابن سعود. وقال إن كل ما فى الأمر هو أنه كلف وكيله فى لندن أن يلفت نظر ولاة الأمور البريطانيين إلى أعمال ابن سعود ليقابلوها بما كانوا يقترحونه عليه من عدم إزعاجه أو مبادأته بالعدوان.

الملك على يجلو عن مكة

وساعت الحالة بعد خروج الحسين من مكة، وزاد اعتداء العريان وتواترت الأخبار بأن الجيش السعودى يتقدم إلى مكة من طريق السيل وما كانت قوات الحكومة تزيد عن ٣٠٠ جندى نظامى يضاف إليها ٢٠٠ شرطى وقسم من بيشة وعكيل عندها ٤ مدافع جبلية وه رشاشات خفيفة و ٣ رشاشات ثقيلة. ومع أن هذه القوة ما كانت تكفى لأى عمل عسكري فقد أرسلت بأمر الملك الجديد إلى وادى فاطمة لضرب الأشراف الحرث وتأييدهم فأدت مهمتها ونكلت بهم وقتلت شقيق الشريف على زعيمهم وقتلت أختا ثالثا له وقادته هو إلى مكة.

وغادر اللواء صبرى باشا وكيل الحربية مكة يوم ١٣ منه إلى جدة للإشراف على الحالة فاجتمع إلى رجال الحزب الوطنى (هيئة جدة) فأبلغوه أنهم يرون الجلاء عن مكة فلا يسفك

دم فى منطقة الحرم، ولما أبلغ هذا القرار إلى جلالة الملك وافق عليه، فغادر مكة يوم الاثنين ١٤ ربيع الأول فبلغ جدة ليلة ١٦ منه مع رجاله واستقر فيها، وفى يوم ١٧ منه وصلت فرقة النصر المؤلفة فى عمان بقيادة تحسين الفقير فانضمت إلى القوى الموجودة وأخذت تعمل فى إقامة خطوط الدفاع حول البلدة وتعد معدات القتال.

الحزب الوطنى يستصرخ العالم الإسلامى

وعلى أثر دخول السعوديين إلى مكة وعودة الملك على إلى جدة أرسل رئيس الحزب الوطنى البرقية الآتية يوم ١٨ منه إلى رجال العالم الإسلامى
«سحبت الجيوش إلى جدة احتراماً للحرم وحقناً للدماء ودخلت الجيوش السعودية مكة بسلام نؤمل اهتمام العالم الإسلامى بإرسال الوفود، وأن وساطة المسلمين هى غاية ما ترجوه الأمة، نكرر استنجاننا بالمسلمين الغيورين على الحرمين».

الحزب يرسل وفداً إلى مكة

ورأى أقطاب الحزب الوطنى فى جدة أن يتصلوا بقيادة الجيش السعودى بعد دخولهم مكة ويتبادلوا معهم الرسائل عليهم يصلوا إلى حل، فأرسلوا إليهم يوم ٢١ منه الكتاب الآتى:

من عموم أهل جدة وأهالى مكة الموجودين بجدة إلى حضرة الأمير خالد بن منصور ابن لؤى قائد الجيوش السعودية:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد وصل إلينا كتاب الإمام عبد العزيز ابن سعود الذى يخاطب به جميع أهل مكة وجدة ويؤمنهم فيه على أرواحهم وأموالهم^(١) فأما ما

١ - هذا نص الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل إلى كافة من يراه من إخواننا أهل مكة وجدة وتوابعها من الأشراف والأعيان والمجاورين والسكان وفقنا الله وإياكم لما يحبه ويرضاه أمين سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد فإن الموجب لهذا الكتاب هو شفقنا على المسلمين لصالح أحوالهم وأمر دينهم وديناهم، ولم نزل نكرر على الحسين النصائح ونحرضه على ما يجمع شمل العرب لتكون كلمتهم واحدة، ولكن الطبع غلب التطبع ولا يحتاج تطويل الشرح بما انطوى عليه، لأن أكبر شاهد على ذلك ما رأيتموه منه وشاهدتموه من أقواله وأفعاله

ذكره عن الشريف حسين وما هو واقع بينهما فنفيدكم أن المذكور قد تنازل عن الملك إجابة لطلب الأمة وبرز البلاد وبيع الناس ولده الشريف عليا لما يعرفونه من حسن أخلاقه وحبه للمسألة لعموم من في الجزيرة العرب. واشتروا عليه النزول على رأس المسلمين فيما يقررونه لسعادة البلاد واستقرارها، وحيث أن الإمام عبد العزيز قد ذكر في كتابه أنه

في هذه البقاع المباركة - التي هي مهبط الوحي مما ينكره عقل كل مسلم، وعلاوة على ذلك ينكره كل من يحب المسلمين ولو لم يكن منهم، فالرجل ترك مزايا الإنصاف، وهي ما انتسب في هذا البيت الكريم، وأهمل حقوق هذه البقعة المباركة عليه في عدم ركوب طريقة السلف الصالح التي هي شرفه وشرف المسلمين خصوصا وشرف العرب عموما، ولاشك أنه من ترك ما كان عليه النبي عليه الصلاة والسلام وخلفاؤه وأصحابه وهو يتسمى باسم الإسلام وبالخصوص أن كان من أهل البيت الشريف وطمح إلى غيرها من الزخارف التي هي أكبر شؤم على الإسلام خصوصا وعلى العبر عموما - فهو لاخير فيه، فمنذ دخل الحجاز جعل أكبر همه الإيقاع بنجد والتجديدين وقد تظاهر بذلك واضحا منذ أن تفرد بالحكم، وقبض على زمام الأمور فيها وقد بلغ من التهور أن منع أهل نجد قاطبه من حج بيت الله الحرام، وهو أحد الأركان الخمسة، فضلا عما يأتيه هو وعماله من المظالم والمعاملات القاسية تجاه حجاج بيت الله الحرام الذين يأتون من مشارق الأرض ومغاربها، ومن هذه المدة قد تركنا التدخل في أمور الحجاز لأجل احترام هذا البيت رجاء للسلم والامان، ولكن مع الأسف أننا لم نحظ بذلك منه، وفي هذه الأيام الماضية في سفره إلى الأردن بآثت نواياه ومقاصده للمسلمين تحونا، حينما طلب تجزئة بلادنا وتشثيت شملنا حتى لقد يشئنا من الوصول إلى حسن التفاهم معه لجمع كلمة العرب، ووالله لانعلم شيئا له من المنقم علينا إلا كما قال تعالى (وماتقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد)، ولكننا والله الحمد لسنا متأسفين على شيء إذا سلم لنا شرفنا في أمر ديننا ودينانا، فليس لنا قصد في زخارف الحسين وأتباعه، لا في ملك ولاخلافه، ولكن غاية قصدنا وما ندعو إليه هو أن تكون كلمة الله هي العليا ودينه هو الظاهر ويسلم شرف العرب، فلذلك لحقتنا الغيرة الإسلامية والحمية العربية أن نفدى بأموالنا وأنفسنا مايقوم به دين الله ويحمى به حرمة الشريف الذي أمر الله بتطهيره وتعظيمه واحترامه، كما قال تعالى (وإن بأئنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي شيئا وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود) وقد أرسلنا سرية من المسلمين لاحتلال الطائف لأجل القرب للتفاهم بيننا وبين إخواننا، فأحببت أن أعرض عليكم ما عندي فإن اجبتمونا فنعم المطلوب وأن أبيتهم فهذا الذي يعذرتا عند الله وعند المسلمين، وأبرأ إلى الله أن أتجاوز شيئا مما حرمة الشريعة خصوصا في هذا الحرم الشريف الذي قال الله تعالى فيه (ومن فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب اليم) وحرمة هذا البيت معلومة حتى عند المشركين الأولين كما قال الشاعر:

إن الفضول تعاهدوا
أن لا يقر ببطن مكة ظالم

وأما الأمر الذي عندي لكم فهو أتى أقول عليكم يا أهل مكة وأتباعها من الأشراف وأهل البلد عموما والمجاورين والملتجئين من جميع الاقطار عهد الله وميثاقه على أموالكم ودمانكم، وأن تحترموا بحرمة هذا البيت - كما حرمة الله على لسان خليله إبراهيم ومحمد عليهما أفضل الصلاة والتسليم، وأن لانعاملكم بعمل تكروهته، وأن لايمضى فيكم دقيق ولاجليل إلا بحكم الشرع لا في عاجل الأمر ولا في أجله، وأن نبذل جدنا وجهدنا فيما يؤمن هذا الحرم الشريف وسكانه وطرقه والوافدين إليه الذي جعله الله مثابة للناس وأمنا، وأن لانولى عليكم من تكروهته، وأن لانعاملكم معاملة الملك والجبروت، بل نعاملكم بمعاملة النصح والسكينة والراحة، وأن لا يكون أمر هذين الحرمين الشريفين الا شورى بين المسلمين، وأن لا يمضى فيهما أمر يضربهما أو يشرفهما أو بأهلها إلا ماوافق عليه المسلمون، وأمضته الشريعة.

فهذا الكتاب شاهد لي وعلى عند الله ثم عند جميع المسلمين، وعلى ماقلته أعلاه أيضا عهد الله وميثاقه، فهذا الذي يلزمتنا ولا بد أن شاء الله تعالى أن تروا مايسر خواطركم أكثر مما ذكرنا، وتزجو أن الله يهدينا وإياكم لما يحبه ويرضاه، ويصلح بنا ويكم البلاد، وأن شاء الله يجعلنا وإياكم هداة مهتدين، ويمننا وإياكم من سوء الفتنة، وأن ينصر دينه ويعلى كلمته، ويدل أعداء دينه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

٢٢ صفر سنة ١٣٤٣ .

سيجعل أمر هذه البلاد المقدسة شورى بين المسلمين فقد اتفقنا والحمد لله نحن وإياه فى نقطة واحدة لا شك أن فيها المصلحة العامة لهذه البلاد المحترمة المقدسة. فنرى أنه لم يبق موجب للقتال وسفك الدماء، وأصبح الحل المطلوب من الطرفين واضحا جليا وحيث الأمر كما ذكر نكلف سيادتكم بالموافقة على إرسال مندوبين من طرفنا إليكم يكونون فى أمان الله وأمان الإمام عبد العزيز بن سعود وأمانكم لعقد هدنة توقف القتال وتصون الطرفين من سفك الدماء إلى أن تحضر الوفود التى طلبنا حضورها من جميع الأقطار الإسلامية، وعلى الخصوص من جمعية الخلافة بالهند - وقد ورد جوابها بأنها أرسلت المندوبين - وبعد اجتماع الوفود نزل على ما تقرره وتراه. هذا ما ندعوكم إليه ونكلفكم بقبوله طبقا لما جاء بكتاب الإمام عبد العزيز، ولا شك أنكم توافقون عليه. واللّه ولى التوفيق. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

وفى يوم ٢٢ منه تلقى الحزب الرد الآتى:

من خالد بن منصور بن لؤى إلى محمد طويل وكافة الأعضاء:

السلام على عباد الله الصالحين - أما بعد خطابكم وصل وفهمنا مضمونه بعده من طرف بيت الله الحرام واتباعه جاء الله به عنوة للمسلمين، والذي يبغى يتعلق بالحسين بمحبة ومعاونة ماله عندنا إلا المقاومة بحول الله وقوته، وإن بغى على بن الحسين الأمان فيقبل ويواجهنا مأمون، والمجالس والمخابرة لها راع وهو الإمام عبد العزيز حفظه الله ورعاه.

مع وصول الخبر يستوى علم زين ومقام على عندكم من غير مواجهة بيننا وبينه نتيجة الفساد يكون معلوم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

وفى يوم ٢٣ منه أرسل الحزب الوطنى الكتاب الآتى إلى خالد بن لؤى:

وصل كتابكم وجميع ما به علم وسنرسل لكم غدا أربعة أشخاص بالنيابة عن جميع الأهالى الموجودين بجدة للسلام عليكم وإفهامكم الحقائق، وأخذ الحقائق منكم رأسا، وأما ما ذكرتموه من المحبة والتعلق بالرجل فليس عندنا من هذا شئ، ولا لنا تعلق إلا بما فيه مصلحة المسلمين والله على ما نقول وكيل».

سفر الوفد وإخفاقه

ورغم ما جاء فى الكتاب فقد غادر الوفد جدة يوم ٢٣ منه إلى مكة، وقد تألف من الشيخ محمد نصيف رئيسا ومن المشايخ عبد الرؤوف الصبان وعلى سلامة وسليمان عزاية ومحمود شلهوب وصالح شطا يحمل توكيلا من الحزب يخوله المفاوضات فى كل ما يحقن الدماء، ولما قابل خالد بن لؤى خيرهم بين ثلاث: إما أن يقبضوا على الملك وأما أن يجبروه على الخروج من الحجاز، وأن لم يقدرُوا لضعفهم فليدهم قوة من البدو المتطوعين فى الجيش السعودى تساعدهم على ما يريدون وقال إنه غير مستعد للتساهل مطلقا.

وعاد الوفد إلى جدة يحمل الشروط فبلغها مساء السبت ٢٦ منه فدعا أعضاء الحزب وأعيان الأمة على الفور وأبلغهم ما جاء به، وقال لهم إن لهم مهلة عشرة أيام فقال أناس بوجود الذهاب إلى دار الملك وحمله على التنازل والسفر، وقال غيرهم بالانتظار والتريث وأخيرا تم الاتفاق على أرجاء الأمر إلى غد، وعقد الاجتماع فى الغداة فوقف رئيس الحزب وأعلن أن مهمة الحزب انتهت، وعلى ذلك تقرر إلغاؤه وحله وكان ذلك يوم ٢٧ ربيع الأول، وقد قبض بعد ذلك على بعض أعضاء الوفد وسجنوا بتهمة أنهم كانوا ضالعين مع السعوديين وأنهم عملوا فى سبيل استيلائهم على الحجاز.

الملك على يقرر الدفاع

ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى الدعاية التى بنّت تلك الأيام فى جدة للعدول عن الدفاع وحمل جلالة الملك على مغادرة البلاد وتسليمها إلى الجيش الزاحف، وقد وضع بعض أهل الحجاز مضبطة يوم ٢٣ ربيع الأول رفعوها إلى رئيس الوكلاء فى الحكومة الحجازية يطلبون فيها التوسل عند جلالة الملك على باسم الإنسانية بأن ينزل على رأس المسلمين الحجازيين بالرجوع عن الدفاع الذى استعد له، ولما رفعت المضبطة إليه أجاب أنه لا بد له من الدفاع عن بلاد أبيائه وأجداده، وهدد دعاة التسليم بالعقاب الشديد، وعلى أثر ذلك أرسل الحزب الوطنى الكتاب الآتى ليلة ٢٥ منه إلى وفده وكان فى مكة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: وبعد فقد تقدمت المضبطة بأمضاء الأهالى بطلب عدم الدفاع، وكان الجواب اليوم نهائيا بأنه لا بد من الدفاع ولا سبيل لغير ذلك، وبعد

عجزنا عن اقناعه بالنسبة لضعفنا وقوته طلبنا منه أن يكتب كتابا للأمير خالد بإمضاء الملك بالموافقة على توقيف الحرب والأخذ في أسباب التفاهم بينه وبين الأمير خالد إن كان مفوضا، وأن لم يكن مفوضا يمهنا بدون حرب وبدون حركة من الجانبين بحيث يبقى كل في محله إلى حين حضور الإمام عبد العزيز بن سعود. وبعد وصوله يحصل التفاهم معه وإن لم يوافق أيضا على هذا، فالذي هنا آخذ بأسباب الدفاع بكل همة ونشاط ولا يرجع عن هذه الفكرة مهما كانت النتيجة، وعلاوة على هذا يؤمل أن يصله عسكر ودبابات وطائرات فبعد وقوفكم على هذه الحقيقة تعرفون أن الأمير خالد يوافق على هذا كان بها، وأن لم يلزم تأخذوا في أسباب رجوعكم إلى جدة حالا قبل وصول كتاب الملك للأمير خالد والحذر من التأخير والاهمال، والأمر لله ولكم. وقد أوقفناكم على الحقيقة فاتبعوا ما فيه سلامتكم وتوكلوا على الله بسرعة التوجه، والله يرعاكم. وتحرر هذا بحضور عموم الهيئة».

كتاب الملك على إلى ابن لؤي

ولما ذاع أمر المكاتبات الدائرة بين الحزب الوطنى وخالد بن لؤي فى مكة أرسل الملك على إلى هذا الكتاب الآتى:

«اطلنا على كتب منكم لأهالى جدة عموما وخصوصا، وفيها التهديد والوعيد، وحيث إن هؤلاء محكومون بحكام رؤساء ليس فى استطاعتهم تنفيذ ما تطلبونه منهم، وليس من شيمتهم إجراء ذلك لذلك رأينا أن نحرر لك كتابنا هذا بأنك أن كنت مفوضا من قبل حضرة الأخ السلطان عبد العزيز فى المذاكرة فيما يختص بحقن دماء المسلمين وبدفع السحق والمحق عن البلاد فعين لنا مندوبين من طرفك ومندوبين من طرفنا نعينهم، ويجتمعون عندك فى مكة أو بحرة، وإن كنت غير مفوض من الأخ سلطان نجد فتخبر عظمتة يفوضك أو يفوض من يراه للمذاكرة فى ذلك، وتكون الحركات الحربية موقوفة من طرفك ومن طرفنا إلى يأتى أن الجواب من حضرة الأخ السلطان عبد العزيز، وإن قلت لا هذا ولا هذا فالأمر مفوض لمن بيده العزة والقدرة فى كل حال».

بين قواد بن سعود والقناصل

أرسل معتمدو حكومات إنجلترا وإيطاليا وهولندا وإيران وفرنسا الكتاب الآتى إلى قواد

ابن سعود فى مكة وهو:

«نحن الموقعين أدناه اعتبارا للحوادث الحربية الواقعة بالقطر الحجازى، ونظرا لوجود عدد عظيم من رعايانا القاطنين بهذه الأراضى المقدسة نرى من واجباتنا ومن حقوقنا أن تدعوكم حكوماتنا إلى احترام أشخاص رعايانا وأموالهم فى أى مكان وأى وقت كان، ولهذا الباعث نرى لزوم إعلامكم أن حكوماتنا لا يسعها إلا أن ترمى على عاتق جيشكم وعاتق كل من هو عامل باسمكم مسئولية جميع ما يقع من قتل ونهب يمسان رعايانا والسلام»

وقد رد عليهم هؤلاء يوم ١٥ ربيع الأول بالكتاب الآتى:

أما بعد فقد وصلنا كتابكم وعلمنا ما فيه ولا يخفاكم أنا معشر العرب لم نقصد ملككم ولا رعاياكم، بل قصدنا محاربة من حال بيننا وبين هذا البيت الذى جعله الله مثابة للناس وأمنا، وهو شرف العرب عموما، ونبذل فى سبيل حمايته إن شاء الله أموالنا وأنفسنا، وأهل مكة وسكانها مؤمنون على دمائهم وأموالهم وجدة وأقطارها مالنا فيها الغرض فإن حصل على شىء منها تعد فعرفونا نمنعه يكون معلوم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

وأرسلوا أيضا بعد ذلك بأيام إلى معتمدى الدول المذكورين الكتاب الآتى:

بسم الله الرحمن الرحيم

من خالد بن منصور بن لؤى وسلطان ابن بجاد إلى حضرات قنصل بريطانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا إيران،

«أما بعد، صار لديكم علوم أن ليس لنا فى رعايكم بغى سوى مسألة مكث على بن الحسين فى جدة، وهو ساع علينا وعلى رعايانا بالفساد ولا محالة ويوشى حرب (أى قبيلة حرب) على قطع السبل ومنع الأرزاق بين مكة وجدة الآن إن كان لكم قدرة على إخراجه من جدة فأخرجوه وإلا ميزوا رعاياكم ومن التحق بهم وعرفونا بمحلهم وحنا به أبصر (أى نحن أعرف به) ومنتشور السلطان عبدا لعزيز بن السعود إلى أهل جدة بعزلة الحسين وتقديم ولده على مضمونه أنه لا يقبل الحسين ولا أولاده، والمنشور لايد أن يصل جدة عن قريب والجواب مطلوب بحال السرعة، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصلى الله على محمد وآله وصحبه».

ولما تلقى القناصل هذا الكتاب أرسلوا ردهم عليه وهو:

جدة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى خالد بن منصور بن لؤى وسلطان ابن بجاد

«بعد الاحترام: وصلنا كتابكما ولا يخفا كما أن حكوماتنا ملتزمة الحياد التام فى الحرب القائمة بين نجد والحجاز. وعلى ذلك فنحن محايدون، ولا يمكننا التدخل بأى وجه كان فى هذا الخصام. وقد أخذنا علما بتصريحكما بأن ليس لكما نظر فى رعايانا ونؤيد مضمون كتابنا الأول المختص بهم والسلام».

كتاب الملك على إلى ابن سعود

وأرسل الملك على يوم ٢٧ ربيع الأول كتابا إلى ابن سعود يقترح فيه عقد الصلح وحقن الدم. ولم يتلق جوابا عليه. وهذا نصه:

«بعد السلام والاحترام أعلم عظمتكم بأن الشعب الحجازى العربى محب للسلام، ولدفع الشقاق بين العرب ونظرا لثقتهم التامة بمبادئ الموافقة لمبادئه قد بدل على شكل حكومته وأقامنى ملكا عليه.

وبما أن أمانة الملك قد أودعت لشخصى فلا بد لى من إيفاء واجبات هذه الأمانة بكل شرف، فعليه وانقيادا لأوامر الخالق عز وجل وحبا باتحادنا وكرها لسفك الدماء بين أمة واحدة، واتباعا للرأى العام الإسلامى والمراجعات الواردة إلى من الأقطار العربية الموافقة لمبادئ الأساسية قد قررت أن أتوسل بجميع ما يمكن لعقد صلح شريف يزيل جميع الموانع والمشاكل الموجودة بين الطرفين، وللدخول فى عهد جديد يؤمن مصلحة المسلمين عامة والعرب خاصة. ولذلك انسحبت من مكة بدون حرب لحفظ بيت الله الحرام ولنعم تكرار فظائع الطائف ولانتظار جواب مراجعتى الأولى فى جدة وبما أن الجواب لم يأتنى للآن ولم يوجد أحد يرأس جيشكم يمكننى المفاوضة معه اضطررت أن أراجعكم ثانيا، وأنا أنشر مراجعتى هذه علنا بين جميع المسلمين.

أبلغ عظمتكم هذا والبلاد قد أصبحت بحالة عسكرية يمكنها أن تسترجع جميع ما أضاعته بإذن الله. فإذا وافقتم على هذا التكليف الأخير أرجو لحين المباشرة بالمفاوضات

أن تبلغوا قائد جيشكم بمكة رفع ممنوعية أداء فرائض الدين من قبل الأئمة الثلاثة حالا، وإنى خوفا من مضايقة بلدة بيت الله بالمعيشة قد أذنت لمن يريد العودة إلى مكة من سكانها المهاجرين وسمحت بدوام سير القوافل رحمة بالفقراء والمساكين انتظارا لجواب عظمتكم الأخير، ولى من الأمل أن تقابلونى على حسن نياتى، وإلا فبعد الاتكال على الله سترونى وشعبى معا قائمين بجميع ما يترتب علينا من واجب الشرف وحفظ الأمانة لمقاومة تعرضات جيشكم للدفاع عن البلاد وتخليصها ورد الأذى والتعدى عنها، وبالطبع مسؤولية الدماء البريئة ستقع على المتسبب».

ويدلا من أن يجيب ابن سعود الملك عليا مباشرة أرسل يوم ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣
من الرياض إلى أهل جدة الكتاب الآتى:

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود إلى كافة أهالى جدة

«السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - وبعد، فلا بد أنه بلغكم أن أغلب العالم الإسلامى قد أبدى رغبته وعدم رضاه عن حكم الحجاز بواسطة الحسين وأولاده، وأننا حيا فى سيادة السلام وحقن الدماء نعرض عليكم أنكم فى عهد الله وأمانه على أموالكم وأنفسكم إذا سلكتم مسلك أهل مكة، وبالنظر إلى وجود الأمير على بين أظهركم وخروجه على الرأى العام الإسلامى. فأننا نعرض عليكم الخروج من البلد والإقامة فى مكان معين أو القدوم إلى مكة سلامة لأرواحكم وأموالكم، أو الضغط على الشريف على بن الحسين وإخراجه من بلادكم، فأن فعلتم غير ذلك بمساعدته أو موالاته فنحن معذرون أمام العالم الإسلامى وتبعة ما يقع من الحوادث تكون على المتسبب ودمتم».

الوساطات لوقف القتال

لم تذهب صيحة الحجازيين بين العالم الإسلامى واستصراخهم إياه للتوسط بينهم وبين ابن سعود سدى، ولقد كان المجلس الإسلامى الأعلى لفلسطين أول هيئة إسلامية لبت الدعوة، فأرسل يوم ٤ أكتوبر برقيات إلى جميع الحكومات والجمعيات الإسلامية طالبا إرسال وفود من قبلها إلى جدة للتوسط بين المتحاربين، وقال إنه سيوفد بعض أعضائه بمجرد تسلمه جواب القبول، كما أبرق إلى ابن سعود يطلب وقف

القتال فرد عليه يوم ٢٣ منه يقول:

«يسوعى أن وساطتكم جاءت بعد أوانها، فقد جربنا فى السنوات السبع الماضية كل وسيلة فى مصالحة الحسين وفى احلال السلام والوفاق محل الجفاء والخصام فضاعت مساعينا أدرج الرياح، ويقدر ما كنا نظهر من الميل إلى الاتفاق كان الحسين يزيد فى تغاليه وعناده، ودلت منشوراته فى شرق الأردن على أنه يطمع بلا شك فى تقسيم بلادنا وتقطيع أوصالها، وقد منع مواطنينا من تأدية شعائر الحج مدة ست سنوات، واستمر يدرس الدسائس فى بلادنا وفى عسير وفى كل مكان، وفى الواقع أن أعماله ومعاملته لحجاج بيت الله الحرام وتصرفاته معهم قد استفحلت بعجزه عن صون الأمن فى مكة والمدينة وعن المحافظة على سلامة الحجاج المسلمين بهذين المكانين، فلكل هذه الأسباب التى يطول شرحها قد اضطررنا لاتخاذ التدابير الشديدة لتهدئة الحالة فى الحجاز ولضمان مستقبل بلادنا.

ولما كان هذا هو غرضنا الوحيد ورغبتنا فى أن لا يتكرر وقوع ما وقع نريد أن توجد فى الحجاز إدارة تضمن حقوق المسلمين على الوجه المرغوب، وتكفل راحة الحجاج وتزيل كل ما يشكون منه».

وعاد المجلس الإسلامى فأرسل يوم ٢١ سبتمبر البرقية الآتية إلى ابن سعود «باسم الأمة الإسلامية والعربية نطلب حقن الدماء وصون حرمة البيت الحرام وحل الخلاف بالمفاوضة»

ورد شوكت على باسم جمعية الخلافة فى الهند على برقية المجلس الإسلامى الأعلى قائلاً «نرغب فى حقن دماء البلاد المقدسة، وإيجاد السلام متوقف على ترك كل شئ لمؤتمر إسلامى عام».

وأرسلت الحكومة الإيرانية تلغرافاً إلى قنصلها فى دمشق قالت فيه إنها قبلت الدعوة التى عرضت عليها للتوسط لوقف الحرب، وطلبت منه إبلاغ ذلك لابن سعود.

وقصد جدة فى شهر نوفمبر من تلك السنة السيد طالب النقيب والمستر فيلبى وأمين الريحاني - وتجمعهم بابن سعود جامعة صداقة وود للتوسط عنده لوقف الحرب وأقاموا فيها حتى وصل إلى مكة ليلة الجمعة ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (٨ جمادى الأولى سنة ١٣٤٣)

فدخلها فاتصلوا به ودارت بينه وبينهم محادثات لم تثمر لتمسكه بخطته القائمة على اخراج آل الحسين من الحجاز.

وبعد مرور سنة أو أكثر على وقوع هذه الحرب أرسل الإمام يحيى يوم ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٤٤ برقية إلى السلطان ابن سعود في مكة وإلى الملك على في جدة يطلب وقف القتال قال:

قد علمتم ما حل ببلاد الأماكن المقدسة من الكوارث من نتائج الحرب التي اشتعلت نارها بينكم، ووصل الاستصراخ من الأهالي وعموم المسلمين لعموم ذوى العلاقة من المسلمين بالحرمين الشريفين ومشاعر الحج، فلا جرم إذا رأينا من الواجب علينا إجابة نداء المستصرخين بالتدخل في طلب انتهاء الحرب بصلح يرضاه الله ورسوله وتقريه عيون المسلمين، وقد حملنا على ذلك ما نعتقده فيك من حسن الظن بنا والثقة بمساعيينا ووضوح أنكم من أصدقائنا واندفاع ما يظن مريد الانكساح في سعينا، ولا ثمرة في إطالة البيان أن نصون مهبط بقاع النزاع، وما في ذلك من تكرار الكوارث بلا انقطاع وإيقاء الضرر بالبلاد والعباد حالا مستقبلا، وفي ذلك توكلت على الله وصممت على إرسال وفد مكلف بالإصلاح بينكم والثقة العظمى إذا وحد بها العمل في أس طلبكم لمساعيينا الخيرية بالقبول بوجودنا بصفة الحكم فيما يعينكم واستردادكم السقطات في البادرات وقبولكم لما يقصر معاناة الاختلاف وإلى ما يحبه الله ويربح فضله إلى ما فيه حفظ الكرامة، وأفيدوا بالجواب السار فنحن في انتظاره، وفقنا الله جميعا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فرد عليه الملك على يوم ٣ ربيع الثاني بالبرقية الآتية:

«لقد كان لبرقيتكم أكبر وقع في نفوس أبناء الحرمين وانشرح لها خاطر وقرت بها العين، ولا نستكثر تلك الغيرة على البيت الحرام من فخر آل البيت عليهم السلام فمرحبا بالوفد الذي صمتم على إرساله، وبالغرض الشريف الذي يؤمل من رجاله وسيرون بأعينهم صورة أخرى من أعمال المعتدين تسوغ استصراخ المسلمين في أقطار العالمين وإنه فرض لا حول لهم عنه وإنكم في الحقيقة أجدر من ينتصر لقوله تعالى «وإخراج أهله منه أكبر».

وإننا والله يعلم أننا ندافع عن دينه القويم وعن حرمان بيته الكريم وعن حياض الأوطان فإن حبها من الإيمان، ولنا أسوة حسنة بجدنا وجدكم الإمام في مثل هذا المقام، فذلك هو

المأمول من عواطفكم الدينية والسلام على الإمام ورحمة الله وبركاته».

ورد ابن سعود على برقية الإمام يحيى بمثل ما رد به على برقية المجلس الإسلامي الأعلى وأفهمه أنه لا فائدة من إرسال وفده.

مصر تتوسط

وأصدر جلالة الملك فؤاد أمرا إلى الأستاذ الشيخ محمد مصطفى المراغى رئيس المحكمة الشرعية العليا بمصر يومئذ أن يسافر إلى الحجاز للإصلاح والتوفيق فغادر السويس يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ ومعه عبد الوهاب طلعت من موظفى الديوان العالى فقابل الملك عليا فى جدة فأعرب عن استعداده لقبول الوساطة، وأجابه ابن سعود بأنه لا غاية له فى الحجاز وأنه لا يبغي سوى إخراج آل الحسين، وطلب انتداب لجنة من البلدان الإسلامية التى تهتم بأمر الحجاز على أن تصدر الدعوة لتأليفها من جلالة الملك فؤاد.

ثم تسافر إلى الحجاز وتكون برئاسة المندوب المصرى فتدعو الشعب الحجازى إلى انتخاب حاكم من غير آل الحسين، وذلك بعد جلاء الفريقين المتحاربين عنه.

وبذلت عدا ذلك وساطات قنصلية وأرسلت جمعية الخلافة الإسلامية وفدا إلى جدة فلم يغن ذلك شيئا لإصرار ابن سعود على خطته.

الرجوع إلى القتال

وفى يوم ٩ يناير سنة ١٩٢٥ زحفت قوات ابن سعود من مكة إلى جدة لاحتلالها، وكانت الحكومة الهاشمية قد حصنتها فى خلال مدة المفاوضات، وأنشأت حولها سلسلة من الحصون ثبتت فى وجه المهاجمين وردتهم، وأرسل السعوديون سرايا أخرى احتلت القنفذة و الليث وراغا من موانئ الحجاز. كما أرسلوا قوات أخرى حاصرت المدينة وهكذا بسطوا نفوذهم على معظم أقطار الحجاز.

الحسين فى العقبة وقبرص

نزل الحسين العقبة بعد مغادرته جدة واتخذها دار مقام له، وانصرف إلى مساعدة حكومة جدة، ماليا بما أدخره من أموال زمن حكمه وعسكريا بما كان يؤلفه من فرق المتطوعين يجمعهم من هنا وهناك ويرسلهم بحرا إلى جدة. فأطلق ذلك ابن سعود وأزعجه فكاتب الإنجليز طالبا إليهم إخراج الحسين من العقبة. وقال إنه لا يحجم عن الغارة عليها وإخراجه منها.

واغتتم الإنجليز الفرصة للتخلص من الحسين وإخراجه من العقبة - وكانت تعد من أملاك الحجاز حتى ذاك الوقت - وأن كانت بإدارة سمو الأمير عبد الله شخصيا - وقد بسطنا الأدوار التى مرت بها قضية العقبة فى الفصل الأول من هذا الجزء فأرسلوا يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٢٥ الإنذار الآتى إلى الحسين، وقد حملة إليه قائد البارجة البريطانية فورن فلور وهو:

«إلى جلالة الملك حسين من وكيل خارجية بريطانيا العظمى»

بلغت حكومة جلالة ملك بريطانيا أن عظمة سلطان نجد هيا قوة لمهاجمة العقبة، ويفهم من هذا أن الباعث هو جلالنكم وحكومة الحجاز التى جعلت مركز معان والعقبة بحالة عسكرية ضد ابن سعود. ولا يخفى أن حكومة جلالة ملك بريطانيا مسؤولة عن الأمن العام بفلسطين وشرق الأردن مع معان - التى تعد تحت انتدابها - فعندما أتيتم إلى العقبة كلفت حكومة جلالة الملك على والأمير عبد الله بتعيين الحدود الفاصلة بين الحجاز والشرق العربى.

ومع ذلك رأت العظمة البريطانية بأن المثابرة على المذاكرة فى مثل هذه الأوقات الحرجة غير ممكنة بالنظر لحالة الحجاز الراهنة. وعليه فقد أجلت حكومة بريطانيا المذاكرة فى هذا الموضوع لفرصة أخرى.

ولكن هناك نقطة متخذة من قبل جلالة ملك بريطانيا، ولا يمكنه أن يتساهل فيها، وهى أن يبقى أو أن يسمح بصورة ما بدوام الحالة الحاضرة، ولذلك بدأت بإظهار سلطة حكومة

الشرق العربي فى الأماكن التى هى مسئولة عنها أمام جمعية الأمم وهى تحتوى على معان والعقبة وتدعوكم أيضا لمغادرة العقبة لكى لا تكونوا سببا لحصول مشاكل جديدة بين بريطانيا وسلطان نجد.

وفى هذه المناسبة تصر بإلحاح بوجوب مغادرتكم العقبة قائلة لا يمكنها أن تسمح لكم بالبقاء أكثر من ثلاثة أسابيع.

ولما تلقى الحسين هذا الإنذار قال للذين كانوا حوله:

«نقابل بمزيد الشكر والامتنان الأمور التى يختارها لنا المولى، وأنا على كل الأحوال لا نجري أية حركة تخالف رضاه، وتكون مجلبة لغضب أقوامى. نعم نعم يا أعزائى نحن ضعفاء وليس عندنا يا يقوينا على دفع المعاملة التى يأبأها الشتم لكن أمرنا الله سبحانه وتعالى بالصبر ووعدنا بالنصر».

الحسين يرسل جوابه ويرفض السفر

ورد الحسين على الإنذار بكتاب رفض الإذعان والتسليم هذا نصه:

«إننى منذ ابتداء النهضة العربية حتى هذه الساعة وأنا مخلص فى ولائى لحكومة جلالة ملك بريطانيا، ثابت على مبدئى اعتمادا على شرفها وبناء على عهودها ومواثيقها الرسمية التى اقتطعتها على نفسها بشأن محافظتها على حقوق العرب وتأمين الوحدة العربية، والتصديق على استقلال العرب ومنحها الحرية للشعب العربى الذى اشترك مع حليفته جنبا إلى جنب، وسفك دماء زهرة الشبيبة من أبنائه، وضحى بالنفس والنقيس فى سبيل الحصول على تلك الغاية الشريفة والوصول إلى ضالته المنشودة - كما وإنى وأقوامى العرب حريصون أشد الحرص على تنفيذ أحكام تلك العهود والمواثيق التى كانت أساس النهضة العربية، دون أن تخل بما يوجب مسئوليتنا أمام محكمة الضمير النزيه وإنى ضحيت بكل شئ وتخلت عن الملك وغادرت وطنى حبا بالسلم وحققن الدماء وأتيت العقبة لأبرهن للعالم أجمع بأن لا مطمح لى سوى إسعاد أقوامى وتحرير بلادى بعد أن قمت بواجباتى ولم آل جهدا فى سبيل المحافظة على حقوق العرب والسعى وراء الوحدة العربية والتمسك بنص المعاهدة وانتظار تنفيذها، ولم ينقطع الأمل من الحكومة البريطانية بشأن إنجاز وعدها والوفاء بعهدتها استنادا على شرف تقاليدها، وما أنى اليوم مقيم فى إحدى قرى الحجاز

معتزلاً عن العالم، ومبتعداً عن كل مامن شأنه أن يوجب الشغب وسوء التفاهم، ولما كان هذا الاعتزال والابتعاد لم يخلصنى من أمثال تلك الشوائب فلا شك بأننى أينما ذهبت لا يخلو الأمر من حدوث شئٍ كما فى التبليغات الأخيرة، وربما كانت أشد هولا من موقفى الحالى، إذ لا أضمن هياج الشعب العربى وقتئذٍ وحدث ما لا تحمد عقباه نحو الطليفة وغيرها. ولهذا فإننى لا أرى مندوحة عن بقائى فى مكائى وأن شاعت حكومة جلالة الملك فلتبعث بى إلى عالم المريخ فإنى مستعد لإنفاذ رأيها فى هذه البعثة فى أول دقيقة التبليغ أو أنها إذا نسيت ورأت عظمتها أن تبعث إحدى وسائطها الحربية لتهلكنى وعائلتى وخلص الجميع من هذه الغوائل، فلتفعل لأنى آليت على نفسى بأن لا أحجم عن مساعدة أبناء وطنى وقومى، وإنى أفتخر أمامكم بكونى ما زلت ولن أزال أساعد الحكومة الحجازية بمالى الخاص الذى أدخرته لمستقبلى المجهول. لأن من لا خير فيه لوطنه لا يرجى منه الخير لحلفائه وأصدقائه، ولئى الشرف بكونى ثبت على مبدئى وأخلصت فى عملى وقمت بواجباتى فما على من غيرى فيما إذا لم يف بوعده ولم يقم بإنجاز عهده ونفذ مطامعه بقوة مدرعته وبرؤوس حرايه، فهناك يكون الحكم لمن غلب، وأن القوى الموجودة فى معان هى لأجل المحافظة على الخط الحجازى والمدافعة عن المدينة مع ملحقاتها تجاه كل طارئٍ أو معتد، كما أن ابن سعود قد هاجم شرقى الأردن وغير مرة فى أواخر العام المنصرم دون أن يكون لحكومة الحجاز أو لحامية معان أقل دخل فيها، فلماذا لم تعرفه حده لتوقفه عنده، وفضلا عن ذلك فإننى لم أعترف بالانتداب على البلاد العربية من أساسه وما زلت أحتج على الحكومة البريطانية التى جعلت فلسطين ووطنا قوميا لليهود، وشمالى سورية تحت الانتداب ومأوى للأرمن، وأنى لأعجب من تعافل الحكومة البريطانية عما حل بالحجاز، بل بمكة المكرمة من السحق والمحق فى الأموال والأنفس والدمار الذى لا يمكن تلافيه إلا بعد عشرات من السنين، ثم اهتمامها بمحافظة معان والعقبة، الأمر الذى لا يبقى محل لإطالة البحث فيه، لأن ذلك كاف لأقل تأمل، وعليه فأنى أكرر جوابى النهائى بكونى لا أعترف بذلك الانتداب من أساسه، ولا يمكننى مغادرة العقبة إلا بعد إبلاغى لغوه وبعدئذٍ أذهب إلى حيث تريد حكومة جلالة الملك بشرط أن يكون محل إقامتى ضمن البلاد العربية، وأن لا أكون مسئولا عما عساه قد يحدث من شغب أو هياج شعب تطمح نفسه لرفع نير الاستعمار، وتجديد النهضة فيما إذا مست الحاجة. وإلا فإننى لا أبرح العقبة مهما كانت النتيجة ولو أدى الأمر لهلاكى ومحو عائلتى من الوجود وإنى لا أقصد بهذا معاداة

بريطانيا وسواها وإنما هي في سبيل انقاذ وطني وبنى قومي. وكل ما تفعله بي الحكومة البريطانية لما يزيدنى شرفاً وفخراً بين شعبي وأقوامي. حيث يسجل التاريخ لكل منا عمله وفي هذا بلاغ».

وقد ترجم هذا الجواب إلى اللغة الإنجليزية على أن يكون المعول على النص العربي وقبل انتهاء المدة الضرورية بالإنداز وصلت البارجة دلهى البريطانية إلى العقبة فأنضمت إلى زميلتها وزار ربانها الملك. وجاء أيضاً سمو الأمير عبد الله من عمان وسعى لإقناع والده بقبول الإنداز بعد ما رفضه رفضاً باتاً، وأخذ يستعد للنضال والمقاومة فوافق بعد أخذ ورد طويلين على السفر إلى قبرص إجابة لرغبة ولده - بعد ما طلب أن يسمح له بالإقامة في يافا أو حيفا فرفضوا. وفي يوم الخميس ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥ نزل إلى البارجة دلهى فأبحرت به إلى قبرص فنزل في ليماسون يوم ٢٢ منه، ومما يؤثر عليه أنه صرح لبعض الذين قابلوه في السويس حين سفره من العقبة إلى قبرص وصحبه حتى بورسعيد أنه يعترف بأنه كان مخطئاً وأنه لم يكن يعرف أخلاق الأوروبيين وما ينطوون عليه. وقال إنه يشهد الله أنه فعل ما فعله عن حسن نية.

وقد بقى في جزيرة قبرص حتى أواخر شهر مايو سنة ١٩٣١ فأشتد عليه المرض فنقل إلى عمان وتوفى يوم ٤ يونيو من تلك السنة.

الحسين يحتج إلى بريطانيا وعصبة الأمم

وما كاد الحسين يستقر في قبرص حتى شاع في الصحف أنه أسير حرب في يد الحكومة البريطانية فأرسل يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ كتاباً إلى المستر بلدوين رئيس الوزارة البريطانية شكاه فيه من هذه الإشاعة وما يترتب على صحتها من القلق له ولذويه وتناول شؤوننا شتى. ومما قاله «ثم إنى أستأذن في أن ألفت نظر فخامتكم إلى ما بدا بين القبائل العربية من الدهشة والاستغراب، ولما رأوا ابن سعود يجمع جيشاً عظيماً لمهاجمة الحجاز فهل بمقدرة ابن السعود أن يجيش مثل هذا الجيش من دون أن ينال من المساعدة ما يعينه على ذلك. إن الحالة المشتتة التي كان عليها ابن سعود بعد تلك الهزيمة التي أصيب بها خلال الحرب العامة لم تزل حية في أذهان الأمة العربية. فمن المفهوم أن ابن الرشيد هاجم ابن السعود خلال الحرب العامة وهزمه في ذلك الهجوم الكبير على جراب

وتمت هذه الهزيمة فى الكويت حيث فر ابن سعود تاركاً للعدو كل يملكه من سلاح ورجال، وفى ذلك الحين استتجد بى فأرسلت إليه ولدى عبد الله على رأس نجدة كافية فوصلت إليه بعد ما أصبحت الهزيمة أمراً مقضياً فحمته ومنعته من أن تتناوله هجمات ابن الرشيد فمكث ولدى شهراً ومعه جنوده فى قرية شعرة تمكن بها من إكراه ابن الرشيد على التقهقر فى حدود بلاده».

وأسأل الله تعالى أن يهديكم سبيل الرشاد، ويجعل ما يتوق إليه العرب من السلم والارتقاء محققاً بتدخلكم الحكيم المشبع بالعطف والسلام».

رد رئيس الوزارة البريطانية

وفى يوم ٢٧ أكتوبر أرسل إليه المستر بلدوين الرد الآتى:

«لابد لى من أن أشكر جلالتم على كتابكم بتاريخ ٢٢ أغسطس الماضى ، وقد كان هذا الكتاب موضوع عناية دقيقة بالاشتراك مع رجال حكومة جلالة الملك المشتغلين بالشؤون العربية».

«وإننى أسف كل الأسف للقلق الذى أصاب جلالتم من جراء أنباء ظهرت فى الصحف المصرية فحواها أنكم فى قبرص بصفة أسير حرب، والحقيقة كما ذكرتها جلالتم وهى أن هذه الأنباء غير صحيحة. ولم يخطر لحكومة جلالة الملك قط فى بال أن جلالتم تعاملون من أى وجه كان سوى معاملة فرد اختار بناء على دعوتها أن يقيم فى قبرص، وعند ما دعتم حكومة جلالة الملك لمغادرة العقبة لم تضع أمامها سوى مصالحكم الخاصة ومصالح العنصر العربى التى ترى حكومة جلالة الملك أن قبول جلالتم للإقامة فى قبرص قد خدمها خير خدمة، فهى ترى والحالة هذه أنه ليس من الضرورى إجراء أى تحقيق عن الأحوال التى تركتم فيها العقبة، ويعزز هذا الرأى أنكم سلمتم فى كتابكم بأن معان والعقبة استخدمتا لحشد الجنود التى تستخدم ضد سلطان نجد ونقلها، فليس فى وسع حكومة جلالة الملك سوى أن تعد هذا التسليم مبرراً لقولها بأن جلالتم والحكومة الحجازية كانا يقومان فى ذينك المكانين بأعمال ضد نجد،

وقد نظرت حكومة جلالة الملك فى طلب إجراء ما يمكن إجراؤه لإنهاء الحرب الحاضرة

فى الحجاز، وطلب جلالة الملك على طلبا كهذا، فعند ما تلقت حكومة جلالة الملك هذا الطلب سألت عظمة سلطان نجد هل يقبل وساطتها للسعى إلى تسوية الاختلافات بين الحجاز ونجد؟ ولكن عظمته جابوب أنه لا يستطيع أن يقبل هذا التوسط، فاضطرت حكومة جلالة الملك مع الأسف إلى الامتناع عن كل سعى آخر إلى التوسط، فإذا لم يكلفها الفريقان والحالة هذه أن تفعل ذلك فإنها لا تستطيع أن تساعد فى إعادة السلام.

وترى حكومة جلالة الملك أن فقرة أخرى فى كتابكم تتعلق بالأحوال التى تنازلتم فيها عن العرش قد تحمل من يطلع عليها ولا يكون واقفا على حقيقة الحال على الظن أن حكومة جلالة الملك بذلت نفوذها لحملككم على التنازل، ولا شك أن جلالكم لم تشأ إيجاد مثل هذا النص الذى لا يطابق الواقع، ولكن بما أن كتابكم قد انتشر وربما نشأ منه ما يثير الظنون فحكومة جلالة الملك ترى من الواجب أن تذكر بصفة جازمة أنها لم يكن لها أى تأثير فى تنازل جلالكم، ولم يكن لها أى شأن فى هذا العمل - لا بطريقة مباشرة ولا بطريقة غير مباشرة».

وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٦ أرسل الكتاب الآتى إلى رئيس جمعية الأمم فى جنيف وإلى الدول العظمى ونصه:

عن قبرص فى نوفمبر سنة ١٩٢٦

يا صاحب الرئاسة:

أنى أنا الموقع بذيله أدناه الملك حسين بن على ملك الحجاز وعضو مؤسس فى جمعية الأمم وحليف الحلفاء فى الحرب الكبرى أبين لجنابكم ما يأتى:

أولا - أن جمعية الأمم لم تخلق ولم تقبل بإيجادها الدول المتحالفة والمحايدة أيضا إلا لأمر واحد، وهو منع تعدى أية دولة مستقلة أو مملكة مستقلة أو إمارة مستقلة على دولة أو مملكة أو إمارة مستقلة مثلها، وإن هى لم تتمكن بالذات من هذا المنع أجبرت الدول العظمى الداخلة فى عضوية جمعيتها على التعاون عصبية واحدة لدفع الضرر ومنع المعتدى من التمدادى فى تعدييه، وهذا هو السبب الذى من أجله خلقت جمعية الأمم وقانونها الأساسى، ومن الغريب المدهش أنه لم يطبق هذا القانون الأساسى فى مسألتى مع الوهابيين الذين اجتاحوا بلادى وبلاد آبائى وأجدادى حتى محمد بن عبد الله النبى الهاشمى العربى صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولذلك فإنى أحتج أشد الاحتجاج أولا على هذا العمل من قبل قائد الوهابيين.

ثانيا - على الجمعية لعدم معاملتى بموجب قانونها الأساسى وإنى أطلب بإلحاح من الجمعية الموقرة إخراج الوهابيين من بلادى بقوة الدول أعضاء جمعية الأمم متفقة، التى أتشرف بأن أكون عضوا مؤسساً فيها وإعادة ملك آبائى وأجدادى إلى. وأرى من العبث أن أعين لرئاستكم المواد القاضية لى من قانون الجمعية بهذا الحق الصريح.

ثالثا - تتذكر جمعية الأمم بأن قادة الوهابيين قبل اجتياح الحجاز كانوا قد دخلوا إمارة الكويت مما حمل الدولة البريطانية على إرسال الجنود الإنجليزية المقيمة فى العراق مع طياراتها ودباباتها وسياراتها المسلحة إلى الكويت وإرجاع الوهابيين بالفشل عن مقاصدهم.

رابعا - لما فشل الوهابيون ولم يفلحوا فى هجومهم على الكويت وغزوتها ولما اقتحموا مملكة شرق الأردن بمجموع عصاباتهم هناك وقف فى وجههم ولدى الأمير عبدالله حاكم هذه المملكة وقاومهم بكل ما عنده من القوات الحربية والرجال الأشداء، وانضمت إليه فرق من الجنود الإنجليزية بطياراتها ودباباتها وسياراتها المسلحة فتغلب على هذه العصابات وردها، وقد رأى وشاهد بالعين بعض كبار القوم وهم شهود عدول بأن الوهابيين بعد فرارهم كانوا إذا وجدوا جريحا ترجلوا عن خيولهم وأغمدوا خناجرهم فى قلبه.

خامسا - أما أنا الموقع بذيله ملك الحجاز وعضو جمعية الأمم وحليف الدول الأعضاء العظماء والمنتصرين فى الحرب الكبرى لم أعن بشأن هذه العصابات عناية الخائف من تعديها على ملكى. لأننى كنت أدرى بأننا لسنا اليوم فى العصور الوسطى، ولأننى كنت أكثر من اليقين بأنها لا تتجاسر أن تهاجم بلادا يقدها ثلاثمائة مليون من الموحدين ويصلون إلى قبلتها ويحجون إلى كعبتها من كل صوب وحذب، وتضمن جمعية الأمم وتحمى وتحترم هذا الاستقلال جميع دول الطفاء، وما كنت لأظن بأن دولة من هذه الدول العظمى توعدز إلى رجال هذه العصابات بواسطة بعض ساستها فيدخلون الأراضى المقدسة ويدمرون الأضرحة والمعابد والمشاعر الدينية.

أجل إنى ما كنت لأتصور أن الحليفة الكبرى تأتى من وراء أكبر حليف الشرق وأعظم مساعد لها فى الحرب الكبرى، وعلى الأخص عند فتحها القدس باعتراف قائد جيوشها الأكبر فتطعنه فى ظهره دون أن يكون لها ضمير يوبخها أو مروءة ووفاء يمتنعان هذا العمل الفظيع الظالم أما الحليفة الكبرى فإنها شعرت بفضاعة عملها هذا على الأخص عند ما

رأت اشمئزاز الرأى العام الإنجليزى منه، أو بالأحرى اشمئزاز الشعب البريطانى النبيل بسبب سياستها المتخبطة المضطربة بل السقيمة الخرفاء ومن حرمان الإنجليز وأقدس المقدسات الإسلامية من حليف شريف وملك عريق فى الحسب والنسب ومسالم لم يفكر فى الاضرار بالآخرين.

أجل إن رجال الحكومة الإنجليزية الذين أتوا هذا الغلط الفاضح وهذا الخطأ الفظيع يقفون مطأطئ الرؤوس خافضى العيون أمام الرأى العام الإنجليزى النبيل الذى سيحاسبهم أشد الحساب عند عودة افتتاح البرلمان الإنجليزى والذى سيطلب منهم إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل هذا الانقلاب الظالم بكل واسطة أو شكل أو قوة وإلا سخط عليهم وكان سخطه عظيما وما نحن ببعيد عن سخطه المؤلم على رجال من أعظام حكامه ورفعهم إلى قمم المجد والفخر ولما رأى سوء تدبيرهم وسوء نياتهم أنزلهم حضيض المذلة والمهانة بعد أن سحب كل ثقة منهم.

سادسا - إننى أطلب من جمعية الأمم الموقرة إخلاء البلاد المقدسة والأقطار الحجازية من الوهابيين واستفتاء أهاليه الذين يعتبر حجازهم إلى اليوم كعضو مؤسس فى جمعية الأمم، وكحليف للدول العظمى لكى ترى بأن ما فوق التسعين فى المائة من هؤلاء الأهالى يصوتون ضدهم.

أننى أطلب إطلاق يدي فى العمل لإعادة ملكى وملك آبائى وأجدادى المغتصب ورفع حكم رجال الحكومة الإنجليزية الجائر وضغطهم عنى.

أننى أطلب إبلاغ صوتى الشاكى من منفاى فى جزيرة قبرص بواسطة جمعيتكم المحترمة إلى جميع رجال الدول العظمى. وعلى الأخص إلى كافة الشعب الإنجليزى النبيل لأفهمه الحقيقة بكل صدق وصراحة بأن سياسة حكومته غير الشريفة نحوى لا تثمر غير الضغائن والبغضاء بين المسلمين الأصحاء والإنجليز - أقول المسلمين الأصحاء أى عامة المسلمين الذين يغارون على دينهم وعلى نبيهم وآله، ولا عبرة بأفراد لا يعدون إلا القليل من المسلمين الذين هم جهلة أغبياء يضللهم المظلون وعمال السوء فلا يعلمون من دينهم شيئا ولا يسيرون على النهج الذى أوصاهم به الكتاب العظيم - وهم مسلمون بالاسم فقط ولو كانوا أصحاء الإسلام لاحترموا آل نبيهم صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد أوصاهم بهم خيرا، ولوقفوا جميعا وقفة واحدة كوقفه البطل المغوار والمسلم الصحيح المغفور له ساكن

الجنان محمد على باشا كبير العائلة العلوية الكريمة فى مصر وباقى أركان الدولة المصرية المقدسة الحجازية من بدعهم فى الدين.

إننى أكتب هذا الاحتجاج الشديد لرئاسة جمعيتكم لى تعلم الدول كافة، ويعلم الشعب الإنجليزى النبيل خاصة بواسطتكم أن أعمال رجال حكومته فى الحجاز غير العادلة وغير الحقّة تحط من مقامها ومن مقامه السامى فى أعين عامة المسلمين الأصحاء، خصوصاً فى الهند وفى جميع المستعمرات البريطانية والدولية أيضاً، لأن هؤلاء يريدون بكل قواهم المحافظة على شعائرهم الدينية فى أراضيهم المقدسة ويحجون من كل فج سحيق إلى هذه الأراضى من أجل هذه العشائر والعبادات المحترمة منهم، نعم فليعلم الشعب الإنجليزى النبيل هذه الحقائق، وليتحرك من جموده وليقف موقف المنقذ العادل الشريف ليضع حداً بين الظالم والمظلوم، فيرفع الظلامة التى سببتها حكومته عن المظلوم، وعندئذ فقط يجوز أن نقول بأن الشعب الإنجليزى هو نبيل وعادل ويحب العدالة والحق، وأن الدول العظمى تحترم رعاياها المسلمين وتحترم شعائرهم الدينية.

وإنى فى الأخير أطلب من جمعيتكم المحترمة كعضو مؤسس فيها أن تتدخل الجمعية بكل قواها المستمدة من الدول المتحالفة العظمى فى مسألة الحجاز، ووضعها فى جدول أعمالها وبحثها بحثاً دقيقاً وعادلاً، ومساعدتى مساعدة فعلية لاستعادة ملكى وملك آبائى وأجدادى وإرجاع الوهابيين إلى بلادهم فتكسب بذلك حب عامة المسلمين الأصحاء فى العالم، وإعزازهم لها واحترامهم لأحكامها وتكون مطمئنة الضمير بأنها فعلت الواجب الذى من أجله تأسست جمعيتها وخلقت عصبيتها، وإنها فاعلة إن شاء الله.

مغتتما هذه المناسبة يا جناب الرئيس لتقديم احتراماتى الفائقة الحد لشخصكم المحترم ودمتم.

الحسين بن على

انهيار الدولة الهاشمية

استفرغ الملك على جهده واستنفد قواه الأدبية والمادية فى الدفاع عن جدة وفى المقاومة فلم يجده ذلك فتبلا فجنح إلى التسليم والجلء بعد حصار استمر نحو ١١ شهرا .

فى يوم الخميس ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ تم الاتفاق على تسليم جدة للسعوديين على الشروط الآتية:

- ١ - بالنظر لتنازل الملك على ومبارحته للحجاز وتسليم بلدة جدة يضمن السلطان عبد العزيز لكل الموظفين الملكيين والحرييين والأشراف وأهالى جدة عموما والعرب والسكان والقبائل وعائلاتهم سلامتهم الشخصية وسلامة أموالهم .
- ٢ - يتعهد الملك على أن يسلم فى الحال جميع أسرى الحرب الموجودين فى جدة .
- ٣ - يتعهد السلطان عبد العزيز بأن يمنح العفو العام لكل من المذكورين أعلاه .
- ٤ - يجب على جميع الضباط والعساكر أن يسلموا فى الحال إلى السلطان عبد العزيز بجميع أسلحتهم من بنادق ورشاشات ومدافع وطيارات وخلافه وجمع المهمات الحربية .
- ٥ - يتعهد الملك على وجميع الضباط والعساكر ألا يخربوا أو يتصرفوا فى أى شئ من الأسلحة والمهمات الحربية جميعها .
- ٦ - يتعهد السلطان عبد العزيز بأن يرحل كافة الضباط والعساكر الذين يرغبون فى العودة إلى أوطانهم ويتعهد باعطائهم المصاريف اللازمة لسفرهم .
- ٧ - يتعهد السلطان عبد العزيز أن يوزع بنسبة معتدلة على كافة الضباط والعساكر الموجودين بجدة خمسة آلاف جنيه .
- ٨ - يتعهد السلطان عبد العزيز أن يبقى جميع موظفى الحكومة الملكيين فى مراكزهم الذين يجد فيهم الكفاءة فى تأدية واجباتهم بأمانة .
- ٩ - يتعهد السلطان عبد العزيز أن يمنح الملك عليا فى أن يأخذ معه الأمتعة الشخصية التى فى حوزته ، بما فى ذلك أتومبيله وسجاجيده وخبوله .
- ١٠ - يتعهد السلطان عبد العزيز أن يمنح عائلة آل الحسين جميع ممتلكاتهم الشخصية

- فى الحجاز - بشرط أن تكون هذه الممتلكات فعلا من الموروثة، ولا تشتمل على الأملاك الثابتة المحولة من الأوقاف بمعرفة الحسين إلى شخصه، ولا على المباني التى يكون الحسين قد بناها فى أثناء ملكه لما كان على الحجاز.
- ١١ - يتعهد الملك على أن يبرح الحجاز قبل يوم الثلاثاء المقبل مساء.
- ١٢ - جميع البواخر التى فى ملك الحجاز وهى الطويل ورشدى والرقمتين ورضوى تصير ملكا للسلطان عبد العزيز، ولكن السلطان يصرح إن لزم الأمر للباخرة الرقمتين أن تستعمل لنقل الأمتعة الشخصية التابعة للملك على المتنازل ثم ترجع.
- ١٣ - يتعهد الملك على ورجاله وسكان جدة بالألا يخبروا أو يتصرفوا فى أى شئ من أملاك الحكومة مثل اللنشآت والسناييك وخلافه.
- ١٤ - يتعهد السلطان عبد العزيز أن يمنح جميع السكان والضباط والعساكر الموجودين فى ينبع جميع الحقوق والامتيازات المذكورة بعاليه إلا فى ما يختص بتوزيع النقود.
- ١٥ - يتعهد السلطان عبد العزيز أن يمنح العفو للأشخاص المذكورة أسماؤهم أدناه أيضا ضمن العفو العام، وهم عبد الوهاب ومحسن ويكرى أبناء يحيى قزاز وعبد الحى ابن عابد قزاز وأحمد وصالح أبناء عبد الرحمن قزاز وإسماعيل بن يحيى قزاز والشيخ محمد على صالح بتاوى وإخوته إبراهيم وعبد الرحمن بتاوى أبناء محمد صالح بتاوى وأبناؤهم وأبناء عمهم حسن وزين بتاوى وأبناء محمد نور والشيخ يوسف خشيرم والشيخ عباس ولد الشيخ يوسف خشيرم والشيخ ياسين بسيونى والسيد أحمد السقاف وعوائل وأموال جميع المذكورين آنفا.
- ١٦ - إذا خالف الملك على أو رجاله فى حال من الأحوال أو قصر فى تنفيذ أى مادة من المواد المذكورة بعاليه فأن السلطان عبد العزيز لا يعتبر نفسه فى تلك الحالة مسئولا عن تأدية ما عليه من هذه الاتفاقية.
- ١٧ - يتعهد الطرفان السلطان عبد العزيز والملك على أن يكفا عن أى حركة عدائية أثناء سير هذه المفاوضات.
- وفى يوم ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٤ الموافق ٨ يناير سنة ١٩٢٦ نودى بالسلطان عبد العزيز سعود ملكا على البلاد الحجازية، وبذلك أنتهى أمر الدولة الهاشمية فى الحجاز وقد عاشت تسع سنوات وبضعة أشهر، فقد أنشئت يوم ٩ شعبان سنة ١٣٣٤ والأرض لله يورثها من يشاء من عباده الصالحين.



الدكتور عبد الرحمن شهبندر

٤

القضية السورية

من ميسلون سنة ١٩٢٠ إلى الثورة الكبرى سنة ١٩٢٥

عهد التقسيم والتجزئة

بدأ الفرنسيون عملهم في سورية بحل الجيش الوطنى، والاستيلاء على سلاحه وذخائره ومدافعه غنيمية عسكرية، ولما سقطت وزارة علاء الدين الدورى على أثر مصرعه فى خربة الغزالة يوم ٢١ أغسطس - وسن فصل ذلك فيما يأتى - أعيد تأليف الوزارة برئاسة جميل الألسى وزير الحربية فى الوزارة الدورىة يوم ٢٦ يوليو. فأصبح مجلس الوزراء يتألف من ست وزارات وهى: الداخلية والمالية والعدلية والمعارف والنافعة والتجارة بدلا من ثمان، وأصبح المندوب السامى فى هذا العهد مصدر كل سلطة فى الدولة، فهو الذى يعين رئيس الوزارة والوزراء ويقيلهم وهو الذى يسن القوانين والأنظمة وينشرها، فتلاشت بذلك السيادة الوطنية، وكانت تمثل فى مجلس النواب القديم (المؤتمر السورى) وفى الحكومة الوطنية التى تستمد ثقتها منه ومن العرش، وكان رمز الاستقلال وعنوانه، ولم يكتف الفرنسيون بذلك بل أصدر المفوض السامى الفرنسى بلاغا ألغى به جميع القوانين والأنظمة التى وضعت فى العهد الفيصلى وقال بوجوب الرجوع إلى العمل بالقوانين العثمانية القديمة وبالأنظمة الجديدة التى وضعتها المفوضية العليا نفسها^(١) وأسرع الفرنسيون على أثر احتلال دمشق فعينوا بعثة رسمية للإشراف على أعمال الحكومة السورية وتنفيذ تعليمات المفوضية وتطبيقها، وقد عهدوا يادى بدء إلى الكولونيل طولاً برئاستها، وهذه أسماء أعضائها وبيان اختصاصاتهم كما وردت فى كتاب رئيسها إلى رئيس الوزراء فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٠.

أتشرف بأن أبعث إليكم فيما يلى بيانا باختصاص كل عضو من أعضاء البعثة الحاضرين وذلك لأجل تسهيل الصلات بين المصالح الرسمية وبينها:

١- فى يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ أرسل رئيس البعثة الفرنسية فى دمشق كتابا إلى رئيس الوزارة هذا نصه: «لقد علمت أنه إبان احتلال الحكومة العربية للمنطقة الشرقية القديمة من بلاد العدو المحتلة نشر الأمير فيصل قوانين جديدة وعدل بعض القوانين العثمانية المرعية فى البلاد. فموجب المادة ٤٢ من اتفاق الهائ المؤرخ ٢٩ يوليو ١٨٩٩ يحظر إحداث قوانين جديدة وتبقى قوانين البلاد القديمة مرعية زمن الاحتلال. وفى هذه الحالة فالقوانين المذاعة أو المعدلة من قبل الأمير فيصل تكون غير شرعية ومغايرة للاتفاقات الدولية ولايجوز تطبيقها من الآن، ولذلك أرجوكم أن تفضلوا فترسلوا لي كشفا بالقوانين الجديدة أو المعدلة، وأن تصدروا الأوامر إلى الحاكم والمجالس فى إدارتكم بأن لايعتدوا بها، وأن يبقى تنفيذ الأحكام الصادرة بموجب هذه القوانين معلقا.

١ - القسم العسكري: يدير الكولونيل كوس هذا القسم. وهو مكلف بدرس الشؤون الخاصة بوزارة الحربية وله السلطة على مديرية الشرطة العامة والأمن العام وإدارة العشائر وكل ما يرجع إلى وزارة الداخلية.

٢ - القسم الإداري: رئيس هذا القسم هو المسيو شوفلر وأعضاؤه المسيو ميليان والكومندان فيريه والمسيو فلوريمون والدكتور شابو.

يرجع في كل الأمور الإدارية إلى المسيو شوفلر، ويتولى شخصيا شؤون وزارة الداخلية ويرجع إليه في شؤون المعارف ريثما يحضر الاختصاصي قريبا وتتناول سلطة المسيو ميليان وزارة المالية والأوقاف، وينظر القائد فيريه في الأمور المختصة بوزارة النافعة (ماعدا مديريات الزراعة والتجارة والصناعة) وله السلطة المؤقتة على إدارة البرق والبريد ريثما يحضر الاختصاصي لها.

ويتفرغ المسيو فلوريمون لمديريات الزراعة والتجارة والصناعة وإدارة البيطرية، وأما الدكتور شابو فيتفرغ للمسائل الخاصة بمديرية الصحة العامة وأمور الاسعاف.

٣ - القسم العدلي: إن جميع الشؤون العدلية هي من اختصاص المسيو بويش رئيس هذا القسم.

وعاد فأرسل كتابا قال فيه: إنه يجب أن تعرض قرارات الوزارة عليه قبل موافقتها عليها.

إنشاء دول وحكومات ١ - دولة لبنان الكبير^(١)

ونفذ الفرنسيون بعد ذلك برنامجهم الاستعماري القديم، ففصلوا لبنان عن سورية وأنشأوا دولة لبنانية مستقلة عاصمتها مدينة بيروت بعد ما ضموا إليها أفضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا من أعمال حكومة دمشق ومدينة طرابلس حتى النهر الكبير في الشمال وصيدا وصور ومرجعيون في الجنوب، ومعنى ذلك أن لبنان صار يتألف في الدور الجديد من المقاطعات الآتية:

جبل لبنان القديم

١- صارت دولة لبنان بعد ذلك جمهورية ومثلها دولة دمشق وقد فصلنا أخبار تحولهما في الصفحات الآتية.

لواء بيروت، ويتألف من أفضية صيدا وصور ومرجعيون
طرابلس مع قضاء عكار وحده.

الأفضية الشرقية وهي بعلبك وحاصبيا وراشيا والبقاع

وجعلوا بيروت العاصمة للدولة الجديدة، وأطلقوا عليها باسم «لبنان الكبير» وفي يوم
أول سبتمبر سنة ١٩٢٠ وقف الجنرال غورو في قصر الحرش فأعلن استقلالها بضمانة
فرنسا وتحت حمايتها. وقد احتجت الحكومة السورية رسميا على فصل الأفضية الأربعة
عن دمشق وإلحاقها بلبنان من دون مسوغ.

٢ - دولة حلب

وفي يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٠ استسلمت حلب للجنرال دي لاموط بدون حرب ولا قتال،
فدخلها الجيش الفرنسي.

وعين الجنرال دي لاموط قائد الجيش المحتل كامل باشا القدسي واليا لحلب. وجاء له
بأمر من حكومة دمشق، على أن هذا ما لبث أن أعلن انفصاله عن حكومة دمشق وقطع كل
صلة بها، وأخذ يسير طبقا لتعليمات الفرنسيين. فأنكرت عليه هذه تصرفاته واحتجت على
أعماله وطلبت من الفرنسيين إيقافه عند حده وحمله على احترام أوامرها وتعليماتها فلم
يأبهوا لها. وإليك نص قرار أصدره مجلس الوزراء مجلس الوزراء الدمشقي يوم ١٩
أغسطس سنة ١٩٢٠ بهذا الشأن:

تبين من المعاملات الجارية أن الفريق كامل باشا القدسي ينتحل لنفسه حق تنحية
الموظفين ونصبهم في حلب بدون أن تكون له صفة رسمية تخوله ذلك الحق، ولذلك تقرر
عدم اعتبار الموظفين الذين يعينهم كامل باشا القدسي في حلب وملحقاتها، واعتبار جميع
الموظفين الذين أقالهم باقين في وظائفهم مع دوام دفع رواتبهم. وأما الموظفون الذين عينوا
أو يعينون مجددا ولم يتمكنوا من مباشرة العمل بسبب معارضته فتعتبر مباشرتهم من
تاريخ وصولهم إلى حلب ويستحقون الراتب من التاريخ المذكور.

ورغم هذا الاحتجاج وهذا التدبير فقد أصدر المفوض السامي يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠
قرارا أعلن فيه فصل حلب فصلا نهائيا عن دمشق، وإنشاء دولة مستقلة تسمى دولة حلب.

٣ - دولة العلويين

وفى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ أيضا أصدر المفوض السامى أمرا ثالثا بإنشاء دولة العلويين على أن تكون مدينة اللاذقية عاصمة لها، وعلى أن تتألف من المناطق الآتية:
لواء اللاذقية القديم، ويضم أقضية صهيون وجبله وبانياس،
قضاء حصن الأكراد وصافيتا من لواء طرابلس القديم مع ناحية طرطوس
قضاء مصياف من أعمال حماه.

٤ - دولة دمشق

ظلت الحكومة القائمة فى دمشق تحمل اسم الحكومة السورية حتى يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ففى ذلك اليوم استقال جميل الأثنى من رئاسة مجلس الوزراء، وعين حقى العظم مكانه وأصدر على الفور قرارا بقلب الوزارات إلى مديريات عامة، ولقب نفسه بحاكم دولة دمشق فأقر الفرنسيون ما وقع، وفقدت دمشق بذلك ميزتها الطبيعية وأصبحت عاصمة من جملة العواصم العديدة التى ظهرت فى العهد الجديد.

٥ - دولة جبل الدروز

استمال الفرنسيون فى زمن الحكومة الفيصلية بعض شيوخ جبل الدروز بما بذلوه لهم من أموال وافرة فتطوع بعضهم فى الجيش الفرنسى، وكان على رأس هؤلاء فارس الأطرش شيخ قرية ذيبين ومتعب الأطرش شيخ رساس ومصطفى نجم الأطرش شيخ امتان وطاهر القنطار ونسيب نصار وغيرهم.
ولما سقطت الحكومة الفيصلية وانصرف الفرنسيون إلى تنظيم الحكم فى سورية دارت بينهم وبين شيوخ الجبل مباحثات للاتفاق على النظام الإدارى الذى ينفذ فى جبلهم. فعقد الدروز مؤتمرا فى السويدا يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ أقروا فيه القرارات الآتية وأبلغوها إلى السلطة الفرنسية طالبين تنفيذها:
١- حكومة جبل الدروز هى حكومة شورى مستقلة استقلالاً داخليا.

- ٢ - تقبل حكومة الجبل الانتداب الفرنسي بشكل لا يمس استقلالها .
- ٣ - تسمى هذه الحكومة مشيخة جبل حوران، ويدخل ضمنها كامل وعرتى اللجاء والصفاء وتمتد إلى حدود الدير على من الجهة الشمالية وإلى حدود الأزرق من الجهة الجنوبية.
- ٤ - يرأس هذا الحكومة حاكم أهلى، ينتخبه الأهالى، وفقا لقانون خاص مرة كل ثلاث سنوات، ويكون لها مجلس استشارى كبير ينتخب أعضاؤه وفقا لقانون خاص مرة كل ثلاث سنوات أيضا .
- ٥ - يقوم هذا المجلس مقام المجلس الملى، ولا يقل أعضاؤه عن الثلاثين عضوا .
- ٦ - تحدد وتعين صلاحية ووظيفة كل من الرئيس والمجلس بقانون خاص يوافق عليه أهل البلاد بجمعية عمومية .
- ٧ - تستمد حكومة الجبل ما تحتاج إليه من المساعدة المالية والفنية والاقتصادية من الحكومة المنتدبة .
- ٨ - لا يحق للحكومة المنتدبة، المداخلة بأمور الجبل الداخلية، ولا تجنيد أهالى جبل حوران ولا نزع الأسلحة منهم ضمن المنطقة الفرنسية .
- ٩ - يعهد بأمور الجبل السياسية الخارجية لمأمورى الحكومة المنتدبة السياسيين، ولا يكون للحكومة الوطنية مأمورون سياسيون إلا فى دمشق وفلسطين وجبل لبنان .
- ١٠ - واردات هذه الحكومة تكون أولا مما يصيبها من حصة الجمارك السورية والفلسطينية . وثانيا مما يصيبها من واردات ممالح أترى وكاف . وثالثا من دخل أملاك الدولة التى ستدخل ضمن حدود حكومة الجبل . ورابعا مما يطرحه المجلس الملى من الأموال عند الاحتياج المبرم . على أنه لا يحق لهذا المجلس أن يقرر استيفاء ضريبة الأعشار من حاصلات الأراضى . إنما الأموال التى يجوز له أن يقرر استيفاءها من الأراضى يجب أن تكون مقطوعة ومصدقا عليها من عموم أهل البلاد بجمعية عامة .
- ١١ - إذا خالف رئيس الجبل منافع الجبل العامة ومصالحه الحيوية وأخل بالقوانين الأساسية الموضوعة وقرر المجلس تنحيته، واستحصل على فتوى من مشايخ العقل

بذلك فحينئذ ينحى وينتخب خلفه.

١٢ - ينصب مشائخ العقل مدى الحياة ولا يعزلون ولا يحق للحكومتين الوطنية والمنتدبة التدخل بوظائفهم الدينية».

وأرسل المؤتمر الدرزي وفداً إلى دمشق برئاسة سليم الأطرش يحمل هذه القرارات لإبلاغها إلى البعثة الفرنسية فدارت مفاوضات بينهما انتهت يوم ٤ مارس سنة ١٩٢١ بالاتفاق الآتى:

١ - تنشأ فى جبل دروز حوران، حكومة وطنية مستقلة استقلالاً إدارياً واسعاً تحت الانتداب الفرنسي، وتعين حدود هذه الحكومة لجنة ثم تقرها الدولة المنتدبة.

٢ - تكون هذه الحكومة وطنية ويعين موظفوها من أبناء البلاد، ويكون طرز إدارتها منطبقاً على العوائد المحلية وتقدم الحكومة المنتدبة مستشارين فرنسيين يقيمون عند الحكومة الوطنية لتدريبها على الأمور القانونية والإدارية، ويرجعون إلى رئيس البعثة بدمشق، أما اسم الحكومة فيحتفظ به الآن ريثما يتفق عليه مع المندوب السامى.

٣ - يرأس هذه الحكومة حاكم أهلى ينتخب بواسطة ممثلى الشعب القانونيين لمدة أربع سنوات بموجب قانون خاص يسن فيما بعد ولا يصح انتخابه نهائياً إلا بعد مصادقة الدولة المنتدبة.

٤ - يساعد الحاكم فى مهامه مجلسان، يدعى الأول مجلس الحكومة، والثانى اللجنة الإدارية، وينتخب مجلس الحكومة لمدة ثلاث سنوات ممثلو الأمة الشرعيون وفقاً لقانون خاص يوضع فيما بعد، ويلتئم هذا المجلس مرة فى السنة لتدقيق ميزانية الحكومة والموافقة على الحسابات الماضية، ويقدم اقتراحات فيما يتعلق بالمصالح العامة كالأشغال العمومية والصحة والاسعاف والمعارف إلخ. أما اللجنة الإدارية فيكون اجتماعها بصورة دائمة وتكون مؤلفة من موظفين يعينهم الحاكم ومندوبين ينتخبهم مجلس الحكومة.

٥ - ينظم قانون خاص تعين به وظائف الحاكم وصلاحيته وصلاحيات مجلس الحكومة واللجنة الإدارية وكيفية تأليفهما، ويعهد بتنظيم هذا القانون إلى لجنة خاصة، ولا يصبح نافذاً إلا بعد مصادقة الدولة المنتدبة عليه.

٦ - أن الحكومة المنتدبة وحدها دون سواها تقدم لحكومة جبل الدروز المساعدة الفنية والمالية والاقتصادية والعسكرية التي قد تحتاج إليها.

٧ - تتعهد الحكومة المنتدبة باستثناء سكان جبل الدروز من الخدمة العسكرية الإجبارية أما قوات الدولة والشرطة واللازمة لحفظ النظام العمومي فيصير تشكيلها بطريقة التطوع، ويسمح لسكان الجبل بإبقاء الأسلحة بين أيديهم داخل حدود الحكومة الدرزية.

أما في خارج هذه الحدود فيجب على السكان المذكورين الخضوع للأحكام الموضوعة بخصوص حمل السلاح

٨ - أن الحكومة المنتدبة هي مولجة وحدها بمصالح الحكومة الدرزية وتمثيلها في الخارج أما في داخل المنطقة الفرنسية فتقبل الحكومة المنتدبة معتمدين لحكومة الجبل لأجل المصالح الاقتصادية.

٩ - تتعهد الدولة المنتدبة، بعدم إجبار حكومة جبل الدروز على الدخول في الوحدة المحتمل حصولها فيما بعد بين البلاد السورية إلا فيما يختص بالمسائل الاقتصادية العائدة منفعتها على الحكومة الدرزية وسائر المقاطعات السورية.

١٠ - مصادر الإيراد لميزانية جبل الدروز هي الآتية:

١ - الضرائب والرسوم المختلفة التي يفرضها مجلس الحكومة.

٢ - الرسوم التي تفرض على المناجم المعدنية المحتمل اكتشافها في أراضي هذه الحكومة.

٣ - واردات أقسام الأراضي السنوية العائدة للحكومة العثمانية، والمحتمل إدخالها ضمن منطقة جبل الدروز، ولا يصير دفع اعشار في هذه الحكومة.

١١ - لا تصبح ميزانية جبل الدروز نافذة إلا بعد مصادقة المندوب السامي للجمهورية الفرنسية في سورية عليها.

١٢ - لا تقام حواجز جمركية بين حكومة الجبل وحكومة مقاطعة دمشق. إنما يحق لحكومة جبل الدروز أن تأخذ حصتها من واردات الجمارك السورية فيما لو ترتبت حصص لباقي المقاطعات السورية.

١٣ - يمكن لمجلس الحكومة أن يطلب من الدولة المنتدبة فى الأحوال المذكورة فى القانون الخاص المتعلقة بصلاحيه الحاكم ووظائفه إقالة الحاكم، وتتخذ الحكومة المنتدبة قرارا بهذا الشأن بعد استشارة رؤساء الدين.

١٤ - أن الحكومة المنتدبة ومجلس حكومة الجبل واللجنة الإدارية لا تتدخل على الإطلاق فى الأمور الدينية، ولا يجوز للسلطة المدنية عزل أو تنحية رؤساء الدين.

١٥ - تتعهد الحكومة المنتدبة وحكومة الجبل المحلية بالمحافظة على حقوق الأقليات داخل حكومة الجبل هذه.

فضل الله هنيدي، نسيب الأطرش، سليم الأطرش، توفيق أبو عساف، عقلة القطامى، قفطان عزام، فخر الدين الشعرانى، مسعود غانم، جبر شلغين، نايف أبو فخر، ضمير شلغين، دخل الله أبو فخر، نسيب الحسينى، حسين أبو فخر، بالأصالة والنيابة عن المشايخ الروحانيين أقر وأعترف بذلك.

محمود أبو فخر

الرئيس الروحى

مصدق

روبيردى كنيه

المفوض السامى فى سورية وكيليكية بالنيابة فى ٤ مارس سنة ١٩٢١ .

وفى يوم ٥ إبريل سنة ١٩٢١ اعترفت الحكومة المنتدبة بدولة جبل الدروز، وفى ٢٠ منه أصدر الجنرال غورو أمرا إلى الأمير سليم الأطرش بإنشاء الحكومة الجديدة فى الجبل وفى يوم أول مايو من تلك السنة عقد زعماء الدروز اجتماعا فى السويدا فانتخبوا الأمير سليم حاكما للدولة الجديدة، وفى يوم ٦ مايو تم انتخاب مجلسى الدولة الجديدة وعينت السلطة المنتدبة الكومندان ترانكا مستشارا لها، فجاء الجبل - وهو أول ضابط فرنسوى دخله، وفى يوم ٥ إبريل سنة ١٩٢٢ أعلن استقلال الدولة الجديدة رسميا، واتخذ ذلك اليوم عيدا رسميا يحتفلون بطوله كل عام.

٦ - لواء الإسكندرونة

ظل لواء اسكندرونة^(١) جزءاً من دولة حلب حتى صيف سنة ١٩٢٤ فأصدر المفوض السامى قراراً قال فيه «يتمتع لواء الإسكندرونة مع بقائه تابعاً للدولة السورية بنظام إدارى ومالى خاص، وتعتبر اللغة التركية لغة رسمية كالعربية والفرنسوية ويعين متصرف لواء إسكندرونة من قبل رئيس الدولة السورية بناء على اقتراح مندوب المفوض، ويكون له كل السلطة المخولة لمتصرفى الألوية. وله علاوة على ذلك النظر فى شؤون المعارف والأشغال العامة».

ولما جرت الانتخابات على قاعدة اللواء فى عهد المسيو دى جوفنيل - وسن فصل ذلك حين الكلام على الثورة - اجتمع مندوبو إسكندرونة فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٦ وقرروا فصل لوائهم عن سورية إدارياً، وربطه رأساً بالمفوضية العليا مع توسيع سلطة مندوب المفوض السامى. على أنهم عادوا فاجتمعوا يوم ١٢ من تلك السنة، وقرروا إلغاء القرار الخاص باستقلال اللواء وإبقائه فى داخل الوحدة السورية على قاعدة اللامركزية، ويكون تعيين شكلها راجعاً إلى المرجع الاختصاصى بالتفاهم مع المفوض السامى.

دساتير هذه الدول

وفى يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ نشر المفوض السامى مجموعة الدساتير التى وضعها للدول السورية، وهى جمهورية دمشق وجمهورية دولة لبنان وحكومة جبل الدروز وحكومة العلويين ولواء إسكندرونة وأرسلها إلى جمعية الأمم بواسطة وزارة الخارجية الفرنسوية فأقرتها، وهى نافذة ومعتبرة حتى الآن.

١- يتألف هذا اللواء من مدن اسكندرونة وإنطاكية وبيلان وقرقخان وهو مجاور لتركيا.

إنشاء الاتحاد السوري وإلغائه

رغم السكون الذى شمل البلاد السورية بعد حوادث ميسلون، ورغم خمود الحركة الوطنية وتششت زعمائها ورجالها فقد قابلت الأمة التجزئة التى أقدم عليها الفرنسيون بأشد مظاهر الاستياء والاستنكار. لأنها ما كانت تجهل الغاية منها وهى تثبيت أقدام الاستعمار وإنهاك البلاد بفادح النفقات.

ورأى الجنرال غورو أن يعدل مشروع التجزئة تعديلا ظن أنه يرضى الشعب. فأصدر يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ قرارا بإنشاء اتحاد بين دول دمشق وحلب والعلويين جاء فى المادة الأولى منه: أنه قد أنشئ اتحاد بين الدول السورية المؤلفة من دولة حلب ودولة دمشق وأراضى العلويين المستقلة، وجاء فى الثانية أن من أراد الانضمام إلى هذا الاتحاد من الدول أو الأراضى الأخرى الواقعة تحت الانتداب الفرنسى يجب عليه قبول الشروط المدرجة فى هذا القرار، ثم يتخذ رئيس الاتحاد قرارا يصادق به على هذا الانضمام وحدد عدد الممثلين الذين تنتدبهم عنها لدى مجلس الاتحاد الدولى التى قبل انضمامها.

إن الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسى داخله كانت فى الاتحاد أم لم تكن لها عين النظام فيما يتعلق بالنقود والمعاملات الجمركية، ولا يمكن أن يفصل بينها بأدنى حاجز جمركى.

وجاء فى المادة الرابعة: أن السلطة التنفيذية تخول لرئيس الاتحاد الذى يمكنه تكليف حكام الدول بالنيابة عنه تنفيذ قرارات المجلس الاتحادى، وأن هذا الرئيس ينتخب من جانب المجلس بالأكثرية المطلقة ويكون انتخابه لسنة كاملة، وجاء فى المادة الخامسة: «يساعد رئيس الاتحاد فى مهام وظيفته مديرين من الدول المتحدة ومجلس الاتحاد. وهذه المديرية المشتركة بين الدول تكون بصورة مؤقتة كما يأتى: مدير المالية ومدير الأشغال العامة ومدير العدلية. ويرشد هؤلاء المديرين مستشارون فرنسيون. وجاء فى المادة السادسة: أن قرارات رئيس الاتحاد لا تنفذ إلا بعد مصادقة المفوض السامى عليها.

وجاء فى المادة السابعة: يؤلف المجلس الاتحادى من خمسة ممثلين لدولة دمشق وخمسة لدولة حلب وخمسة لبلاد العلويين، وينتخب هؤلاء الممثلون لمدة سنة من قبل مجالس الحكومات حينما تؤلف على الطريقة الانتخابية، على أنه لا يجب ضرورة أن يكون أعضاء المجلس الاتحادى من أعضاء مجلس الحكومة الذين ينيون عنها، بل يجرى تعيينهم مؤقتا من قبل حكام الدول.

وجاء فى الثامنة «ياتم المجلس الاتحادى بالمناوبة تارة فى دمشق وتارة فى حلب، فى كل منهما سنة واحدة، وتؤلف دائرة تمثل فيها كل بعثة مؤلفة من رئيس أول ورئيسين ثانيين.

وفى يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٢ اجتمع أعضاء المجلس الاتحادى فى حلب ووقف الجنرال غورو فأعلن إنشاء الاتحاد السورى رسميا، وخطب خطبة طويلة قال فى مستهلها إننى أعلم أن هذا الاتحاد لم يقابله الأهالى فى كل مكان بعواطف واحدة، غير أنه من المحتمل أن القرار الذى أوجده لم يترجم على وجه الصحة أو لم ينقل بالضبط، لهذا أرى أن يتلى عليكم بنصه فتلى فعلا.

واجتمع المجلس يوم ٢٩ منه فانتخب صبحى بركات أحد مندوبى حلب رئيسا لمجلس الاتحاد ثم انفض على أن يدعى إلى الانعقاد فى دورة أخرى، وقد اجتمع بعد ذلك فى دمشق وقرر أن تكون عاصمته الدائمة.

اقرار الانتداب وصكه

وعملا بقرار مجلس الحلفاء الأعلى الصادر فى سان ريمو يوم ٢٦ إبريل سنة ١٩٢٠ بمنح الانتداب على سورية لفرنسا أقر مجلس جمعية الأمم حين اجتماعه فى لندن يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ صك الانتداب الذى وضعته الحكومة الفرنسية لسورية ولبنان.

وهذا نصه:

مجلس جمعية الأمم:

لما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على أن أراضى سورية ولبنان التى كانت فيما مضى جزءا من السلطنة العثمانية يعهد بها ضمن حدود تعيينها الدول المشار إليها إلى دولة منتدبة موكول إليها نصح الأهالى ومعاونتهم وإرشادهم فى إدارتهم وفقا لنص الفقرة

الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم،

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قررت أن الانتداب على البلاد المذكورة يعطى لحكومة الجمهورية الفرنسية التي قبلته،

ولما كان صك هذا الانتداب المبين فى المواد المذكورة فيما بعد قد وافقت عليه حكومة الجمهورية الفرنسية وعرض للتصديق على مجلس الأمم،

ولما كانت حكومة الجمهورية الفرنسية تتعهد بإجراء هذا الانتداب باسم جمعية الأمم طبقاً للمواد المذكورة،

ولما كانت نصوص المادة الثانية والعشرين الآنف الذكر (الفقرة الثانية) تقضى بأنه لما كانت درجة السلطة والمراقبة والإدارة التي تجريها الدولة المنتدبة لم يتفق عليها سابقاً بين أعضاء جمعية الأمم فالمجلس هو الذى ينظم ذلك،

يضع نصوص الانتداب كما يلي موافقاً عليه:

١ - تضع الحكومة المنتدبة فى برهة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب دستوراً نظامياً لسورية ولبنان،

يصاغ هذا الدستور بالاتفاق مع السلطات الوطنية، وتراعى فيه حقوق عموم السكان القاطنة فى هذه البلاد ومصالحهم، وستشرع الحكومة المنتدبة فى إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تسهل تقدم سورية ولبنان ورقبتهما كحكومتين مستقلتين وتسييرهما بموجب روح هذا الصك إلى أن يتم الشروع فى تنفيذ ذاك الدستور،

ويجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلى قدر ما تسمح به الأحوال،

٢ - يمكن للحكومة المنتدبة أن تبقى جنودها فى البلاد للدفاع عنها، وقد خولت حق تنظيم جند من المليس المحلى قصد المحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد كما تقتضيه الأحوال، وذلك حتى تنفيذ الدستور وإعادة الأمن إلى نصابه، وتنظم جنود المليس المحلى من سكان البلاد فقط،

ترتبط هذه الجنود فيما بعد بالإدارات المحلية تحت إشراف الدولة المنتدبة، ولا يجوز استخدامها لأغراض أخرى سوى الأغراض المعينة فيما تقدم - إلا بعد موافقة الدولة

المنتدبة لا مانع يمنع سورية ولبنان من الاشتراك فى نفقات القوات التى تضعها الدولة المنتدبة فى البلاد.

يحق للدولة المنتدبة فى كل حين أن تستعمل الموانى والخطوط الحديدية ووسائل النقل الموجودة فى سورية ولبنان لسوق جنودها ونقل جميع المواد والمهمات والوقود اللازمة لها.

٣ - يعهد إلى الدولة المنتدبة بالسيطرة على جميع علاقات سورية ولبنان الخارجية. ولها حق إصدار البراءات إلى القناصل الذين يعينون من قبل الدول الأجنبية، وتشمل الدولة المنتدبة بحمايتها السياسية والقنصلية الرعايا السوريين واللبنانيين الذين يعيشون خارج هذه البلاد.

٤ - الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن أى جزء من أجزاء سورية ولبنان وعن عدم تأجيرها أو وضعه تحت تسلط دولة أجنبية.

٥ - إن إعفاء الأجانب من الأمور الواجبة وتمتعهم بالامتيازات الأجنبية وبقضاء القنصلات وحمايته التى كانوا يتمتعون بها أيام الدولة العثمانية لا تطبق فى سورية ولبنان، غير أن محاكم القنصلات الأجنبية تداوم على القيام بوظيفتها إلى أن يتم تنفيذ النظام الجديد المنصوص عنه بالمادة السادسة.

إن الدولة التى كان أتباعها يتمتعون بالامتيازات الأجنبية الميمنة أعلاه لأول أغسطس سنة ١٩١٤ والتى لم تتنازل عن هذه الامتيازات أو توافق على عدم تطبيقها لأجل محدود، ستمنح ثانية جميع الامتيازات أو بعضها بعد انقضاء أمد الانتداب بالصورة التى يتم عليها الاتفاق بين الدول ذات الشأن.

٦ - تضع الحكومة المنتدبة فى سورية ولبنان نظاما قضائيا يصون حقوق الوطنيين والأجانب على السواء يحافظ على أحوال الناس الشخصية وعلى مصالحهم الدينية. وخصوصا إدارة الأوقاف التى تدار وفقا للشريعة وإدارة الوقف.

٧ - تكون معاهدات تسليم الرعايا الأجانب المبرمة بين الدولة المنتدبة وبين سائر الدول الأجنبية مرعية فى سورية ولبنان إلى أن يتم عقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن.

٨ - تضمن الدولة المنتدبة للجميع حرية الضمير وحرية القيام فى جميع شعائر العبادة

التي لا تخل بالأمن ولا بالأداب العامة، ولا يكون تمييز من أى نوع بين سكان سورية ولبنان بسبب الجنس أو الدين أو اللغة.

٩ - تنشط الحكومة المنتدبة التعليم العام، ويكون هذا التعليم بلغة البلاد المحلية، ولا تحرم جميع الطوائف حق المحافظة على مدارسها وتعليم أبنائها بلغتها متى كان ذلك مطابقاً لقانون التعليم العام الذى تعينه الحكومة.

٩ - تتجنب الحكومة المنتدبة التدخل فى أعمال المجالس الإدارية وفى إدارة الطوائف الدينية وفى إدارة المعابد المقدسة التى تخص إحدى الطوائف، وقد تكفلت بالمحافظة على هذه المعابد.

١٠ - تحدد سلطة الدولة المنتدبة فى مراقبة البعثات الدينية فى سورية ولبنان لأجل محافظتهم على الأمن وعلى الحكم بطريقة مرضية، ولا تحصر الدولة المنتدبة مساعى هذه البعثات بصورة من الصور ولا تقيد أعضائها بقيود بسبب قوميتهم مالم تخرج أعمالهم عن أصول الدين.

يمكن لهذه البعثات الدينية أن تشتغل بأمر الإسعاف والتعليم تحت مراقبة الدولة المنتدبة أو الحكومة المحلية.

١١ - يجب على الحكومة المنتدبة أن لا تميز بالمعاملة فى سورية ولبنان بين أتباعها وبين أتباع غيرها من الدول الداخلة فى عضوية جمعية الأمم، وتشمل هذه المعاملة الجمعيات والشركات الأجنبية على اختلافها، وأن لا تميز أيضا بين أتباع أى دولة أجنبية وبين أتباعها فى الأمور التى لها مساس بالضرائب والتجارة والملاحة وتعاوى الحرف والمهن، أو فى معاملة السفن البحرية أو الوسائط الهوائية، وكذلك الأمر يجب أن لا يكون تمييز فى سورية ولبنان بين البضائع التى يكون مصدرها أو محط رحالها بلاد تلك الدول المذكورة، ويجب إطلاق حرية المرور التجارية عبر المنطقة المشار إليها بشروط عادلة.

يمكن للحكومة المنتدبة بعد مراعاة ما ذكر أعلاه أن تفرض الضرائب والرسوم الجمركية التى تراها ضرورية أو أن توعمز للحكومات المحلية أن تفرضها، ويمكن للدولة المنتدبة أو للدولة المحلية التابعة لمشورتها أن تعقد لأسباب جوارية اتفاقا جمركيا خاصا مع البلاد المتاخمة لها.

ويمكن للحكومة المنتدبة عملاً بشروط البند الأول من هذه المادة أن تتخذ الوسائل الفعالة التي تعتقد صلاحها لترقية موارد البلاد الطبيعية مع المحافظة على مصالح السكان.

تمنح الامتيازات لترقية هذه الموارد الطبيعية لمن شاء دون تمييز في تابعة الأشخاص الداخلة دولهم في عداد أعضاء جمعية الأمم - بشرط أن لا تمس هذه الامتيازات بسلطة الحكومة المحلية، ولا تمنح الامتيازات بصفة احتكار عام، ولا تمس هذه الفقرة بتحديد سلطة الدولة المنتدبة في إيجاد الاحتكارات المالية التي من شأنها أن ترقى مصالح سورية ولبنان، وتحفظ موارد هما المالية والمحلية، ويمكن للحكومة أن تسعى لترقية هذه الموارد الطبيعية مباشرة أو بواسطة شركة خاصة بالدولة المنتدبة أو برعاياها، أو يمنحهما ميزة في الأمور الاقتصادية والتجارية والصناعية التي تقرر فيها المساواة بين الجميع.

المادة ١٢ - تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن سورية ولبنان على كل اتفاق دولي عام عقد حتى الآن، أو ربما يعقد فيما بعد بموافقة جمعية الأمم بخصوص الاتجار بالرقيق، وبالعقاقير وبالسلاح، والمعدات الحربية، وبالمساواة التجارية، وحرية العبور، والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية وياتخاذ الوسائل اللازمة لحماية الصنائع والآداب والفنون.

المادة ١٣ - تصون الدولة المنتدبة بقدر ما تسمح لها الأحوال الاجتماعية والدينية اتحاد سورية ولبنان في الأمور ذات الفوائد العامة التي تقرها جمعية الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها. وفي جملتها أمراض الحيوان والنبات.

المادة ١٤ - تتضمن هذه المادة بحثاً طويلاً في قانون الآثار لا فائدة من نشره، وهو شبيه بالمادة الخاصة بالآثار في صك الانتداب لفلسطين فليرجع إليها.

المادة ١٥ - عندما يتم تنفيذ الدستور المنصوص عليه في المادة الأولى يوضع ترتيب بين الحكومة المنتدبة والحكومات المحلية تدفع بموجبه هذه الحكومات جميع النفقات التي أنفقتها الحكومة المنتدبة لأجل تنظيم الإدارة وترقية الموارد المحلية والقيام بالمشروعات العامة التي أفادت البلاد إفادة خاصة، وترسل نسخة عن هذه الترتيبات إلى مجلس جمعية الأمم.

المادة ١٦ - تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية اللغتين الرسميتين المستعملتين في سورية ولبنان.

المادة ١٧ - تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم تقريرا سنويا حسب طلبه تبين فيه التدابير التي اتخذتها أثناء السنة لتنفيذ شروط صك الانتداب، ويرسل مع هذا التقرير نسخ عن جميع القوانين والأنظمة التي تسن سنويا.

المادة ١٨ - يجب أن يوافق مجلس جمعية الأمم على كل تعديل يحصل في شروط هذا الصك.

المادة ١٩ - يستعمل مجلس جمعية الأمم نفوذه عندما تنتهي مدة الانتداب لنحافظ حكومة سورية ولبنان في المستقبل على علاقاتها المالية، ومنها الرواتب القانونية التي منحتها إدارة سورية ولبنان أيام الانتداب.

المادة ٢٠ - توافق الدولة المنتدبة إذا حصل نزاع بينها وبين دولة ثانية داخله في عضوية جمعية الأمم بخصوص تفسير شرط في صك الانتداب أو تطبيقه على عرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد جمعية الأمم، هذا إذا لم يكن حل النزاع بين الدولتين بواسطة المفاوضات^(١).

المجالس التمثيلية للدول الجديدة

بعد أن أتم الفرنسيون عملية التجزئة وأقاموا في كل ناحية دولة أنشأوا مجالس تمثيلية لهذه الدول، ففي يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٣ أصدر المفوض السامي قرارا بإنشاء مجلس تمثيلي لدولة دمشق يتألف من ٣٠ عضوا على أن تكون صلاحيته (اختصاصاته) محدودة بالنظر في الميزانية والضرائب والتشريع والإدارة، ويكون له الحق أيضا في تعيين ممثلي الدولة في المجلس الاتحادي وفي طرح الأسئلة على الحاكم وإبداء التمنيات.

وصدر قرار بإنشاء مجلس كمثل هذا لدولة حلب وآخر لدولة العلويين، أما في لبنان

١ رغم إقرار الانتداب يوم ٢٤ سنة ١٩٢٢ فإنه لم يوضع موضع التنفيذ رسميا إلا يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وذلك بسبب معارضة إيطاليا، وأول تقرير قدمته فرنسا إلى جمعية الأمم عن الحالة في سورية كان في أكتوبر سنة ١٩٢٤.

وجبل الدروز فقد أنشئ من قبل.

وقد احتجت دمشق على إنشاء هذا المجلس وعلى اختصاصاته الضيقة وقاطعت انتخاباته، وأضربت عن العمل عشرة أيام احتجاجاً على إنشائه، بيد أن ذلك لم يحل بين السلطة وبين إتمام ما شرعت فيه، فأكملت الانتخابات وأخرجت النواب الذين اختارتهم فقاطعهم الشعب وازدراهم فعينت الحكومة شرطييين لحراستهم خوفاً من فتك الشعب ونقمته.

إلغاء الاتحاد السوري وإنشاء الدولة السورية

لم يعش الاتحاد السوري طويلاً لأنه لم يرض الشعب السوري الذي ظل يواصل الاحتجاج مطالباً بالوحدة الصحيحة وبالحكم النيابي الديمقراطي الحر وبالاستقلال الكامل. فلم ير الجنرال فيجان وهو الذي خلف الجنرال غورو بدا من إلغائه فأصدر يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قراراً بإلغاء الاتحاد السوري وإنشاء وحدة بين دولة دمشق ودولة حلب وإبقاء حكومة العلويين في خارج الدولة الجديدة وهذا نص قراره:

١ - تتحد دولتا حلب ودمشق اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٢٥ وتؤلفان دولة واحدة (الدولة السورية).

تؤلف الدولة السورية ضمن الحدود الحالية لدولتي دمشق وحلب - دولة مستقلة عامصمتها دمشق على أن يحتفظ بحقوق وواجبات الحكومة المنتدبة.

٢ - يتولى السلطة التنفيذية رئيس حكومة يسمى (رئيس دولة سورية) وينتخبه المجلس التمثيلي بأكثرية الآراء المطلقة، وإن كان من أعضاء المجلس التمثيلي تزول منه هذه الصفة يوم انتخابه ويتحتم استبداله بغيره.

٣ - يتولى رئيس دولة سورية القيام بوظائف رئيس الاتحاد للدول السورية وبوظائف حكام الدول وفقاً للقرارات المعمول بها.

وهو يعين كبار موظفي الدولة وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة التي بها يتعين دستور هؤلاء الموظفين، وسيصدر فيما بعد قرار للتمييز بين كبار الموظفين وغيرهم ولتعيين سلسلة مراتبهم.

٤ - يؤازر رئيس الدولة وزراء يناط به أمر نصيبهم واستبدالهم، وتعود إلى الوزراء الإدارية العليا لجميع مصالح الدولة المربوطة بدائرة كل واحد منهم، ويضمن كل بما يتعلق به تطبيق أحكام القوانين والأنظمة، ويسمون الموظفين الذين لا يعود أمر تسميتهم لا إلى رئيس الدولة كما نصت المادة الثالثة من هذا القرار ولا إلى المتصرف أو الوالى وفقا لأحكام القوانين المعمول بها.

٥ - الوزارات خمس - وزارة الداخلية؛ وبها تربط مصالح الشرطة المحلية ومديرية الدرك الثابت ومديرية الصحة والإسعاف العام.

وزارة العدلية

وزارة المالية؛ وبها تربط مديرية مصالح العقارية، ومديرية أراضي الدولة.

وزارة المعارف العامة

وزارة الأشغال العامة والزراعة والإصلاح الاقتصادى؛ وبها تربط مديرية البرق والبريد.

٦ - تبقى على حالها إدارة الألوية والأقضية والنواحي والبلديات، ويسمى لواء حلب (ولاية حلب) ويقوم واليها بوظائف المتصرفين وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها.

٧ - إن وظائف مجلس كل من دولتى حلب ودمشق التمثيليين ووظائف المجلس الاتحادي يقوم بها فى الدولة السورية مجلس يطلق عليه اسم (المجلس التمثيلى لدولة سورية). والقواعد التى اتبعت فى انتخاب أعضاء المجلس التمثيلى لدولة سورية ما لم يصدر قانون انتخاب جديد.

٨ - تقوم بالسلطة القضائية المحاكم البدائية والاستئنافية ضمن الشروط المنصوص عليها فى القوانين الاتحادية المحددة ووظائف هذه المحاكم وكيفية تأليفها وسير أعمالها.

٩ - ينتهى ارتباط لواء إسكندرونة بولاية حلب، وتبقى إدارته جارية وفقا للأحكام الخاصة المنصوص عليها فى القرار رقم ٩٨٧ المؤرخ ٨ أغسطس سنة ١٩٢١ والقرار رقم ١٨٨١ المؤرخ ٤ مارس سنة ١٩٢٣ وتناط برئيس الدولة السورية ووظائف حاكم دولة حلب فيما يتعلق بإدارة هذا اللواء.

١٠ - تتمتع ولاية حلب بالامتياز المالى المحدد كما يلى:

تجمع الواردات التى تجبى فى أراضى الولاية باسم ضرائب بلا واسطة (مباشرة) وضرائب بالواسطة (غير المباشرة) ورسوم وكل دخل من أى نوع كان مما أجزيت جبايته وفقا للأصول، وكذلك كل المبالغ المخصصة للولاية باسم الأموال التابعة للتوزيع.

وتجمع أيضا:

١ - النفقات التى تصيب الولاية من أعباء الإدارة المركزية للدولة.

٢ - كل النفقات التى تستوجبها رسميا مصالح الدولة الكائنة فى أراضى الولاية.

٣ - النفقات المتأتية عن القيام فى أراضى الولاية بأشغال عامة أو ذات نفع محلى، أو النفقات التى تستلزمها أعمال الإصلاح من الوجهة الزراعية والاقتصادية أو الاجتماعية مما له فائدة محلية.

٤ - ما يصيب الولاية من النفقات التى يستوجبها القيام بأشغال عامة ذات نفع عام أو بأعمال الإصلاح من الوجهة الزراعية والاقتصادية أو الاجتماعية مما له نفع عام تكون قد استفادت منه الولاية، ويخصص الزائد من المداخيل لأشغال عامة ذات فائدة محلية، أو لأعمال لها ذات الفائدة من شأنها تحسين الزراعة والاقتصاد والأحوال الاجتماعية.

١١ - يمثل المفوض السامى لدى الدولة السورية مندوب يساعده مندوبون معاونون.

١٢ - إن سلطة المفوض السامى وممثليه هى التى نصت عليها القرارات والتعاليم المعمول بها، وإن المقررات التشريعية والتنظيمية التى يصدرها رئيس دولة سورية تعرض للتصديق على المفوض السامى، وكل تعيين يجريه رئيس الدولة ينبغى تصديقه من المفوض السامى.

وينبغى أن يقر المفوض السامى انتخاب رأس الدولة، وله أن يعلن زوال سلطته لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة.

١٣ - ينبغى أن تصدق أعمال رئيس الدولة السورية من قبل المندوب لدى حكومته متى كان

التصديق غير عائد للمفوض السامي، أو متى خول المفوض السامي مندوبه حق التصديق.

وكل تعيين للوظائف التي يتقلدها الوزراء والمديرون ينبغي تصديقه من مندوب المفوض السامي.

وفى الملحقات حيث يكون مندوب معاون تصدق مقررات الحكومة المحلية من قبله.

١٤ - يتألف أول مجلس تمثيلي للدولة السورية من اجتماع أعضاء المجلس التمثيلي لدولتي دمشق وحلب.

١٥ - رئيس دولة سورية هو الرئيس الحالي لاتحاد دولة سورية الذي انتخبه مجلس الاتحاد في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وسينتهي عهده قانوناً في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٧.

١٦ - تقوم الدولة السورية مقام دولتي حلب ودمشق فيما يختص بالحقوق والواجبات المتعلقة بهاتين الدولتين، وتقوم مقام اتحاد دول سورية بقسم يعين فيما بعد من الحقوق والواجبات المتعلقة بذلك الاتحاد.

نشاط الحركة الوطنية وانتعاشها فى الداخل فتنة حوران وأعمال العصابات

ظن الفرنسيون خطأ أن إسقاط الحكومة الفيصلية وتشريد رجالها وأخذ البلاد بالشدّة يمكنهم من إخماد الحركة الوطنية ومن حكم سورية على الطريقة التى يختارونها، فلم يترددوا فى فرض الغرامات المالية الباهظة ونشر الأحكام العسكرية ووضع رقابة على الصحف القليلة التى ظهرت فى أوائل هذا العهد، لأن الصحف التى كانت تصدر فى العهد الفيصلى أغلقت وغادر أصحابها البلاد خوفاً من الفتك والانتقام.

وطراً على الحركة الوطنية جمود فى ابتداء هذه المرحلة بسبب سفر معظم المشتغلين بها. فقد تفرقوا غداً ميسلون فى الأقطار العربية المجاورة فنزل بعضهم فلسطين، وقصد آخرون مصر، ورحل غيرهم إلى الحجاز، وسافر فريق إلى أوروبا وأميركا ليواصل النضال والكفاح فى سبيل بلاده.

ولقد كان لنشاط هؤلاء وجهادهم أعظم الأثر فى إيقاظ النفوس وتحريك الهمم - كما كان للأساليب التى سار عليها الفرنسيون فى حكم البلاد أثر لا ينكر فى استفزاز الشعب، فقاطع الذين مالأوهم والتف حول الوطنيين، فاستؤنف النضال فى هذه المرحلة على منوال جديد. فبعد ما كان بين الحكومة السورية والفرنسيين أصبح بين الشعب السورى وبين هؤلاء، ويعد ماكان سرىا وسليبا فى ابتداء هذه المرحلة صار علنيا وإيجابيا فى ختامها، فتقلد الشعب السلاح وقام يدافع عن كرامته ويعمل لاسترداد استقلاله وحقوقه.

وتنقسم الأعمال الوطنية التى عملت فى خلال هذه المرحلة إلى قسمين: قسم قام به الشعب نفسه فى داخل البلاد، وقسم قام به الأحرار من أبنائه فى خارجها. فقد أسمعوا العالم صوته وأطلعوه على قضيته وبسطوا شكاياته، ولم يدخروا وسعا فى خدمته وفى الدفاع عن حقوقه والمطالبة بإنقاذه وإغاثته.

ونبدأ بالكلام عن الحوادث التى حدثت فى داخل البلاد، ثم نتبعه بإيراد ما جرى فى خارجها لما بينهما من ارتباط وثيق وصلة متينة.

١ - فتنة حوران

كانت فتنة حوران أول فتنة اضطرت في العهد الجديد، فجرد الفرنسيون القوى لإطفاؤها والقضاء عليها.

وبيان ما وقع أن حكومة علاء الدين الدروبي، وقد تألفت غداة ميسلون دعت شيوخ حوران وزعماءها إلى زيادة دمشق لمباحثتهم في الغرامة التي فرضها الفرنسيون على أهل سورية، والاتفاق على الجزء الذي يصيب حوران فأبوا الحضور فرأت أن توفد وفدا من أعضائها للتفاهم معهم.

وغادر الوفد دمشق صباح الجمعة ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٠ بقطار حوران وكان يتألف من علاء الدين الدروبي رئيس الوزارة وعبد الرحمن اليوسف رئيس مجلس الشورى وعطا الأيوبي وزير الداخلية والشيخ عبد القادر الخطيب والشيخ عبد الجليل الدرا، وأبلغت حكومة حوران وطلب إليها أن تجمع الشيوخ في درعا ليقابلوا الوفد، وأزدحمت محطة خربة الغزالة - وتبعد نحو ٢٥ كيلو مترا عن درعا - بجمهور كبير من الحوارة جاء يبحث عن الوزراء للفتك بهم، انتقاما منهم وتأديبا لغيرهم من الذين والوا الفرنسيين.

وغادر علاء الدين الدروبي الصالون الذي كان يركبه واندس بين ركاب عربات الدرجة الثالثة وفعل فعله معظم الذين كانوا معه، وركض عبد الرحمن اليوسف إلى دار المحطة وأقفل عليه الباب فلحقه الثوار وأطلقوا عليه الرصاص وقتلوه، وبحثوا بين ركاب الدرجة الثالثة عن الدروبي فاهتدوا إليه وقتلوه أيضا ونهبوا القطار وقتل في أثناءه الحادثة أيضا وحيد عبد الهادي من نابلس، وكان بين المسافرين لأنه حاول الفرار، وضابط إيطالي وقد ظنوه فرنسويا وكاهن مسيحي وجنود فرنسويون.

وعطل الجمهور السكة الحديد وقطع المواصلات البرقية والتليفونية فجهزت السلطة الفرنسية حملة عسكرية كبيرة لإخضاع حوران زحفت من دمشق في أواخر شهر أغسطس فلاقها الحوارة في الكسوة - وتبعد عن دمشق نحو ١٥ كيلو مترا من جهة الجنوب - فدارت معركة شديدة انتهت بتغلب الحملة فواصلت تقدمها فصدتها الثوار في السمية فشقت طريقا لها فعادوا إلى قتالها في غياغب.

وفي أول أكتوبر وصلت إلى درعا - وقد قطعت المسافة بينها وبين دمشق في شهر

ويضعة أيام بعد ما اشتبكت مع الحوارة فى معارك عديدة فأعلنت حوران خضوعها للسلطة الفرنسية وقبلت الشروط الآتية:

١ - إعادة المنهوبات التى نهبت من القطار يوم ٢٠ أغسطس.

٢ - دفع دية الوزراء المقتولين وقدرها ١٠ آلاف ليرة ذهباً عن كل وزير و ٧ آلاف للضابط الإيطالى و ٢٥٠٠ ليرة للكاهن ومثله لوحيد عبد الهادى و ٥٠٠ عن كل عسكرى مقتول.

٣ - إعطاء الضمانات الكافية بعدم ارتكاب اعتداءات جديدة.

٤ - دفع مائة ألف ليرة عثمانية ذهباً وغرامة.

وضربت الطائرات الفرنسية قري حوران يقنابلها فى أثناء زحف الحملة وخربت البيوت - كما أحرق الجيش البيادر والبيوت ونهبها، ولما اطلعت لجنة الاتحاد السورى بمصر على هذه الأعمال أرسلت يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ الاحتجاج الآتى إلى رؤساء حكومات اللطفاء ومجالسها النيابية وجرائدها المشهورة ورئيس الولايات المتحدة ومجلس الشيوخ فيها، ووزعته على كبريات الصحف فى العالمين الشرقى والغربى.

«ذهل السوريون لقراءة البلاغات الفرنسية الصادرة بتاريخ ٢٣ أغسطس وأول سبتمبر سنة ١٩٢٠ المنبئة بتدمير الجيش الفرنسى تدميراً منظماً لمقاطعة حوران الزراعية التى هى أهراء سورية. الطائرات تخرب القرى بأكملها قاتلة للنساء والأولاد بلا رحمة. نحن نستصرخ الأمم المتمدنة، ومنها الأمة الفرنسية ضد هذه الأعمال الوحشية التى يقصر عنها الوصف، وتورث الأحقاد بإطالة زمن القتال».

وفى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ أعدم فى دمشق ثلاثة من الحوارة، وهم عوض صلاح الدين المصرى وحسين الحاج يوسف عيسى وزعل يوسف بتهمة اغتيال الوزراء يوم خربة الغزالة.

٢ - عصابات الشمال

نشطت العصابات التى كانت تعمل فى شمالى سورية لمحاربة الفرسيين على أثر سقوط الدولة الفيصلية. فانتشرت فى جهات أنطاكية وحارم والعمق وأدلب والمعرفة وجسر

الشغور بقيادة إبراهيم هنانو، واتخذت جبل الزاوية قاعدة لأعمالها واستولت على عدد من الحواضر كالمعرة وأدلب وجسر الشغور، وهزمت الفرنسيين فى معارك شتى، وكانت على اتصال بعصابات الشيخ صالح العلى التى كانت تقاتل الفرنسيين فى منطقة اللاذقية، وقد بسطت نفوذها على صهيون ومعظم القرى وهددت مدينة اللاذقية نفسها.

وجهزت السلطة العسكرية الفرنسية قوات كبيرة لمطاردة العصابات فى الشمال. فقد جاء فى بلاغ فرنسوى رسمى صدر فى بيروت يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢١ ويتوقيع الجنرال غورو عن أعمال الحملة الفرنسية فى منطقة العلويين من شهر مارس سنة ١٩٢١ حتى شهر يوليو ما نصه:

«منذ شهر مارس حتى شهر يوليو سنة ١٩٢١ كان عدد كبير من الكتائب يعمل بملء النشاط، ويقاوم بدون انقطاع عددا شديدا المراس من العصابات مسلحا فى أراض جبلية، وينازله فى معارك كبيرة تنتهى بالانتصار حتى استتبت السكينة وانتظمت الأمور الإدارية، وطاردت الجيوش بين ٦ إبريل و ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ عصابات إبراهيم هنانو والشيخ صالح العلى، وكانتا متحالفتين ولم تدع لهما وقتا للراحة فتفرقت العصابات منسحبتين نحو الشرق، وقد أفضت هذه المعارك الشديدة إلى احتلال البلاد وإنشاء مراكز ثابتة فى كفر تخاريم ودركوش وجسر الشغور ومعرة النعمان، ومن ثم زحفت قوى الكولونيل نيجر العديدة - بعد ما وضعت الحواجز من البحر إلى نهر العاصى وطافت بلاد العلويين من الشمال إلى الجنوب واشتبكت فى معارك طويلة من ١٠ مايو حتى ١٥ يونيو حيث نشبت معركة بالقدموس وانتهت هذه المعارك العنيفة بطاعة العلويين وهزيمة الشيخ صالح العلى وقد تخلى عنه معظم أعوانه.

وجاء فى بلاغ فرنسوى آخر ما نصه: فى ١٢ مايو خرجت حملة من اللاذقية بقيادة الكولونيل نيجر فتوجهت إلى جبلة والمرقب حيث مركز العصابات، وفى يوم ١٣ منه زحفت حملة أخرى من محرده «محطة من محطات السكة الحديد بين حمص وحماه» بقيادة الكولونيل دوم، وسارت فى الوقت نفسه حملة ثالثة من الحمداية «محطة من محطات السكة الحديد بين حماه وحلب» بقيادة الكولونيل فيك، ومشى الجنرال غويون قائد اللواء الثالث من حلب على رأس لوائه لتأديب العصابات، فبلغ معرة النعمان يوم ١٥ منه، ودخلت قوة الكونيل فيك فى اليوم التالي إلى حبيط، وتقدمت قوة الكولونيل دوم فاستولت على

جسر الشغور وزحفت قوة أخرى بقيادة الكولونيل فونيه على قلعة المضيق فاحتلتها. «ودارت معركة عنيفة في جسر الشغور بين الثوار وحملة الكولونيل جران كور انتهت بانسحاب الثوار والاستيلاء على البلدة».

وقد ارتدت العصابات أمام هذه القوات العظيمة ولا يقل عدد رجالها عن ثلاثين ألف مقاتل، فغادر إبراهيم بك هنانو مقره في جبل الزاوية يوم ١٢ يوليو سنة ١٩٢١ ومعه ٥٥ جنديا وضباطا قاصدا عمان فلاقاه الفرنسيون شرقي سلمية يؤيدهم الإسماعيليون ودارت معركة بينه وبينهم انتهت بأسر أربعة من ضباطه أما هو فواصل السفر فوصل إلى عمان يوم ٣١ منه.

اعتقال هنانو في القدس وإرساله إلى حلب

وفي شهر أغسطس ذهب إلى القدس لزيارتها فاعتقلته السلطة البريطانية بطلب القنصل الفرنسي، فهاج العرب في شرقي الأردن وماجوا واعتدوا على قائد الدرك وهو بريطاني، واحتج الأمير عبد الله رسميا إلى الحكومة البريطانية طالبا إطلاق سراح ضيفه، فلم تفد هذه الاحتجاجات وأرسل مخفورا إلى بيروت وسلم إلى السلطة الفرنسية فأرسلته إلى حلب حيث حوكم أمام مجلس عسكري فرنسي فبرأه وأطلق سراحه.

أما الشيخ صالح العلي فقد ظل متواريا حتى يوم ٦ يونيو سنة ١٩٢٢ ففيه أذاعت السلطة الفرنسية بلاغا رسميا بأنه خضع لها.

٣ - حادث القنيطرة

وفي يوم ٢٣ يونيو سنة ١٩٢١ غادر الجنرال غورو دمشق إلى القنيطرة لزيارة الأمير محمود الفاعور ومعه رئيس أركان حربه والضابط المترجم برانيه وحقي العظم حاكم دولة دمشق. فلما أصبحوا على مسافة ١٢ كيلو مترا من القنيطرة ظهرت أمامهم عصابة مؤلفة من ١٤ فارسا فأطلقت عليهم ١٥ عيارا ناريا فأصيب الجنرال بطلق في كم يده المبتورة، وأصيب حقي العظم برصاصة في فخذه وأخرى في ذراعه وثالثة في شفته وقتل الضابط المترجم برانيه.

وسير الفرنسيون على الأثر حملة كبيرة بقيادة الكولونيل روكرو، وغادرت دمشق يوم ٢٣ يونيو فدمرت قرى ومنازل كثيرة، وهذا نص البلاغ الفرنسي الذي أذاعه قلم المطبوعات بدمشق عن أعمالها:

«فى يوم ٢٣ يونيو ظهرت على طريق القنيطرة عصابة قادمة من شرق الأردن، وبعد أن قضت مآربها عادت فى اليوم نفسه إلى عجلون، وهذه نتائج التحقيق والعقوبات:

«زحفت حملة بقيادة الكولونيل روكرو من دمشق يوم ٢٣ يونيو فوصلت إلى القنيطرة يوم ٢٦ منه فدمرت بأمر المندوب السامى قريبي جباتة الخشب - المنشية - عوفانى - طرنجه - الأحمر - تل الشيخة، لأنها آوت مجرمى القنيطرة فأصبحت شريكة لهم فى الجناية وقد حجزت أموال أهاليها وحكم فوق ذلك على كل قرية بغرامة من خمسين جنيها إلى مائة جنيه ذهباً ودمرت الحملة نفسها ١٧ مزرعة فى جباتة الخشب واطرانيا وترانك وفى ٢٩ منه زحفت على مجدل شمس وجباتا الزيت، وفى ٣٠ منه عادت إلى القنيطرة حيث باعت الأموال المحجوزة».

ولا يفى هذا الوصف سوى جزء قليل من المظالم التى ارتكبت فقد أوغلت الحملة فى أعمال القسوة مع اعتراف البلاغ الفرنسي بأن الجناة جاؤا من شرق الأردن - أى أنهم ليسوا من أهل البلاد الذين صب عليهم الغضب،

ويقال إن بين الذين أطلقوا الرصاص على الجنرال غورو خليل على مريود ومحمود حسن من جباتا الخشب وشريف شاهين من جباتا ومحمد ظاهر من شبعاء وصادق حمزة وأدهم خنجر، وهم من الذين لجأوا إلى شرق الأردن على أثر نكبة ميسلون،

٤ - عصابات الفرات

وظهرت فى تلك الأيام عصابات قوية فى الفرات استولت على دير الزور وقضت على نفوذ الفرنسيين فى ربوعه، فسيروا يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢١ حملة قوية من حلب لقيادة الكولونيل دى بيوفر دخلت دير الزور يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ بعد قتال شديد واستولت على خنادق الثوار وأكرهتهم على التقهقر عبر الفرات - كما اعترف بذلك بلاغ فرنساوى رسمى،

٥ - حوادث المستر كراين

فى يوم ٢ إبريل سنة ١٩٢٢ وصل إلى دمشق المستر كراين رئيس اللجنة الأميركية التى جاءت سورية للاستفتاء (انظر الجزء الثانى) فزار الدكتور عبد الرحمن شهبندر وقال له: «لقد قدمت إلى هنا بقصد التحقيق، وذلك أن مجرى السياسة اليوم يطلب إظهار تقريرنا المشترك الذى كتبناه مع إخواننا أعضاء اللجنة الأميركية التى استفتتت بلادكم سنة ١٩١٩ فهل كانت استعلاماتنا صحيحة ياترى؟ أريد منك أن تجمعنى بأبناء هذه البلاد، ولا سيما المشايخ منهم لأرى هل حصل شئ من التبدل فى آرائكم، وهل كنا مصيبين فى أخبارنا التى جمعناها فى تقريرنا؟».

وعقد فى اليوم نفسه اجتماع كبير فى بستان الحيات حضره كثير من أولى الرأى، وجاء المستر كراين مصحوبا بالدكتور شهبندر فسأل الحاضرين عن أحوالهم وهل لا يزالون على الآراء التى بسطوها له فى سنة ١٩١٩ فقالوا نعم، ثم تكلم كل واحد منهم على انفراد واصفا الحالة الحاضرة وساردا أسباب الشكاوى، وكان المستر كراين يذون ما يسمعه.

وفى يوم ٤ منه لىبى المستر كراين دعوة حى الميدان فاجتمع الناس فى حديقة حسن الحكيم فبسط الحاضرون شكاويهم وأبانوا مساوىء الدور الجديد وأفاضوا. وذهب فى اليوم نفسه إلى حى المهاجرين فزار نساء الشهداء فى منزل المرحوم شكرى العسلى وسمع منهن نفس الأمنى الوطنية التى سمعها فى المرة السابقة.

وفى يوم ٥ منه لىبى الدعوة إلى حى القصاع واستمع إلى مطالب المجتمعين - وهم كثيرون، وجاء طلاب مدرسة الحقوق - وبينهم مؤلف الكتاب وعدد من زملائه يذكر منهم الشهيد فايق العسلى وشفيق سليمان بك ومنير مردم بك وصبرى العسلى وحلمى أبو خضرة وغيرهم وقالوا إنهم باسم إخوانهم يؤيدون الأمة فى مطالبها.

وفى صباح ٦ منه أزمع المستر كراين الرحيل فاجتمع كثيرون لوداعه فى بهو الفندق فودعهم فردا فردا وخاطبهم قائلا: ما أشد سرورى برؤيتكم وأسفى لاضطرارى إلى مغادرة مدينتكم، وسيكون الدكتور كنگ زميلى فى لجنة الاستفتاء مسرورا جدا من نتيجة تحقيقى.

لقد أتيت هذه البلاد فى وقت لا يسمح لى فيه سنى بالسفر، ولكننى شئت أن أرى

البلاد التي زرتها مع أصدقائي سنة ١٩١٩ ولا يمكنكم أن تقدروا السرور الذي يصيبهم من نتيجة هذه التحقيقات البديعة. تمسكوا بقضيتكم فإنها عادلة وتوسلوا إليها بالوسائل العصرية لا بالطرق القديمة».

وتجمهر الناس حول سيارته وتعالى الهتاف للحرية والاستقلال، ونادى الناس بسقوط الوصاية، وجاء عبد الوهاب عفيفى وهو شاب مصرى فوقف على مقدم السيارة وخطب خطبة حماسية فألهب العواطف وأنشد الناس نشيد:

نحن لانرضى الحمماية نحن أولى بالرعاية
ولا نرضى الوصاية لبنى العرب الكرام

ومشت سيارة المستر كراين فى موكب من فندق داماسكوس بالاس حتى فندق فيكتوريا والناس حولها يهتفون للحرية وينادون بسقوط الخونة والانتداب، وهناك وقفت السيارة والتفت الدكتور شهبندر إلى المستر كراين وخاطبه بالانجليزية قائلا:

«التفت إلى ورائك ياسيدى واحفظ هذه الصورة التاريخية فى قلبك، وستمر على أوروبا وأميركا فترى فيها أفرادا بضمائر حرة لا يزالون يحبون الإنسانية ويغارون على الحرية. فأتذكر لهم هذا المنظر الغريب وأشرح لهم المعانى التى تقرؤها».

واضطرب ولاة الأمور لهذا الحادث، وهو الأول يقع من نوعه بعد الاحتلال الذى قضى على كل نأمة حرة، وأحمد كل شعور وطنى، وكبر عليهم أن تتحرك المدينة وأن يدوى فى أرجائها الهتاف للحرية، فقرروا التذرع بسياسة الشدة والإرهاب واعتقال زعماء المظاهرة ورجال الحركة الوطنية. ونفذوا خطتهم الجديدة فى الغداة فقبضوا يوم الجمعة ٧ منه على الدكتور شهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر ومنير شيخ الأرض وعبد الوهاب العفيفى فساء ذلك الناس. فاجتمعوا فى الجامع الأموى لأداء صلاة الجمعة فخطب فيهم توفيق الحلبي وخالد الخطيب ومحمد الشريقى، ثم خرجوا بمظاهرة وساروا إلى دور القناصل يطلبون الإفراج عن المعتقلين وقبض فى مساء الجمعة وصباح السبت على توفيق الحلبي وخالد الخطيب والدكتور محمود حمدي حمودة الأستاذ فى مدرسة الطب وعادل حتاحت وسعاد شلبي وخليل خطاب وتوفيق الحلبي وثروت الجعفرى وتوفيق القيسى ورشدى ملحس وتوفيق عجم وأغلى وحسن الزنبركجى وصبرى البديوى ومحمد الخطيب وكاتب هذه

السطور فاضطربت دمشق لهذا الحادث وهاجت وماجت وكثرت الاجتماعات وأقيمت المظاهرات فأعلنت يوم ٩ منه الأحكام العرفية، وجاءت السلطة بقوات عسكرية جديدة لتعزيز الحامية.

وفى صباح ١٠ منه أضربت دمشق احتجاجا وعطلت الأعمال كما أضرب طلاب المدارس وجرت مظاهرة فى سوق الحميدية قرب الظهر، وعند الساعة الرابعة خرجت مظاهرة السيدات، وكن يهتفن للاستقلال والحرية ويطالبن بإطلاق سراح المعتقلين.

وأقيمت مظاهرة كبيرة يوم ١١ منه حاول الجند تفريقها بالسلاح فقاومه الجمهور فقتل طالبان وجرح ستة من الشبان فنزلت على أثر ذلك الجنود الفرنسية إلى المدينة وأذيع البلاغ الآتى:

وفقا للقرار الصادر بوضع دمشق تحت الأحكام العرفية يعلن الكولونيل غودنى قائد جيوش دولة دمشق الأهلىن بما يأتى:

١ - يمنع التجمع فى الطرق العامة ويقمع ذلك بالسلاح.

٢ - يمنع التجول فى شوارع المدينة من الساعة السابعة مساء حتى الساعة السادسة صباحا.

٣ - يطلب من الأهالى أن يعودوا إلى أعمالهم كالمعتاد

٤ - كل من يخالف هذه التعليمات يحال إلى الديوان العرفى

وفى الساعة الواحدة من ليل الثلاثاء ١٨ إبريل نقل الدكتور شهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر ومنير شيخ الأرض وتوفيق الحلبي وعبد الوهاب العفيفى والدكتور خالد الخطيب من سجن القلعة بحراسة ثلة من الدرك الفرنسوى إلى محل نظارة الشرطة فى الطابق الأسفل من نيابة العابد لمحامكتهم أمام الديوان العرفى الفرنسوى، وأطلق سراح بقية المعتقلين ما عدا رشدى ملحس وسعاد شلىبى وتوفيق عجم أوغلى والشيخ أحمد السورى وكاتب هذه السطور، فقد أخذت عليهم العهود أن يغادروا دمشق بعد ٤٨ ساعة، فسافروا فى الوقت المعين، وقصد كاتب هذه السطور مصر وتديّرهما ولم يسمح له بزيارة سورية إلا فى سنة ١٩٢٨ على أثر إعلان العفو العام.

وفى يوم ١٩ منه بدئاً بمحاكمة المعتقلين أمام الديوان العرفى الفرنسى - وكان مؤلفاً من الليوتنانت كولونيل لا ريث رئيساً والكومندان جانيس والكابتن غورى والليوتنانت بيرساي أعضاء.

وتألفت هيئة الدفاع من الملازمين وجيمس وشفالیه والبين وقد انتدبهم ديوان الحرب للدفاع عن المتهمين عملاً بأحكام القانون الفرنسى، وتألفت هيئة دفاع وطنية من المحامين الوطنيين.

وهذا نص مضبطة الاتهام:

١ - اتهم المعتقلون بتدبير مؤامرة غايتها تغيير شكل الحكومة مشفوعة بالعمل ومحاولة العمل لإعداد التنفيذ.

٢ - بالتحريض على مؤامرة غايتها تغيير شكل الحكومة مع إيقاع اضطرابات لأن المؤامرة أعقبها العمل أو المباشرة به لإعداد التنفيذ.

وتنطبق هذه الأفعال على المواد ١٧ و ٨٧ و ٨٩ من قانون الجزاء الفرنسى، وعلى المادتين ٢٤ و ٢٥ من قانون المطبوعات الفرنسى المؤرخ ٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ وعلى المادة ٨ من قانون ٩ أغسطس سنة ١٨٤٩ الفرنسونى المعدل بقانون ٢٧ إبريل سنة ١٩١٦ الفرنسى بشأن الإدارة العرفية.

ثم ألقى الرئيس أسئلة على المعتقلين فى التهم المسندة إليهم فأجابوا بجرأة ورياسة جأش واعترض الدفاع على اختصاص المحكمة (صلاحيتها) قائلاً إنه لا يحق لها رؤية قضية يتهم فيها سوريون وتقع فى أرض سورية، فردت اعتراضهم وقررت أنها مختصة، ثم جئ بشهود الاثبات وهم من الشرطة والدرك، ودعى شهود النفى وكان عددهم ١٥٠ فاكتفت المحكمة بسماع ثلاثة منهم، وقالت لو جننا بسكان دمشق كلهم لشهدوا فى مصلحة المعتقلين وختمت المحاكمة ودعا الرئيس المحامين وأبلغهم أن الحكم صدر كما يأتى:

الدكتور شهبندر	بالسجن عشرين سنة	بأكثرية الآراء
حسن الحكيم	بالسجن عشر سنوات	بأكثرية الآراء
سعيد حيدر	بالسجن خمس عشرة سنة	باتفاق الآراء
عبد الوهاب العفيفي	بالسجن عشرين سنة	بأكثرية الآراء
منير شيخ الأرض	بالسجن عشر سنوات	بأكثرية الآراء

الدكتور خالد الخطيب بالسجن عشر سنوات باتفاق الآراء
توفيق الحلبي بالسجن خمس سنوات بأكثرية الآراء

وفى منتصف ليل ٢٠ إبريل أعيدها إلى سجنهم فى قلعة دمشق، وفى منتصف ليل ٢١ منه أركبوا ثلاث سيارات سارت إلى بدتين (بيت الدين) فى لبنان ثم نقلوا بعد ذلك إلى أرواد، وظلوا فيها حتى منتصف ليلة الجمعة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ فأطلق سراحهم، وقد كان لهذا الحكم القاسى أثر عميق فى البلاد فتجددت المظاهرات والاحتجاجات وساد الاضطراب دمشق وأضربت أسبوعا كاملا (٢٢ - ٣٠ إبريل).

وأرسلت السلطة الشرطة فى الأسواق يدعون الناس إلى معاطاة أشغالهم وعلقت فى الشوارع البيان الآتى: «وليكن فى علم الجمهور أن كل من لا يفتح دكانه ويعود إلى معاطاة أشغاله يغرم بثلاثين ليرة سورية بدون محاكمة ولا يسمع له اعتراض» فلم يغن عنها ذلك فتيلًا، فعمدت إلى الشدة فقبضت على كثيرين من التجار والضباط المتقاعدين والشبان بحجة أن لهم ضلعا فى تدبير المظاهرات والحض على الإضراب وأخرجتهم خارج دمشق، وقد روت جريدة العمران الدمشقية فى عددها الصادر يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٢٢ أنه بلغ عدد الذين سجنوا ونفوا وحكم عليهم فى خلال تلك الحوادث من إبريل حتى يونيو ٤٤١ شخصا.

ويضيق بنا المقام لو أردنا نشر أسماء جميع الذين اعتقلوا أو حكم عليهم فى هذا الدور أو أخرجوا خارج البلاد فنكتفى بإثبات بعضهم:

عثمان الشراباتى وعارف الأدلبى ونزيه المؤيد ومصطفى عمار ومحمد سعيد عبيد وشفيق العطرى ورشيد بقدونس ومحمد الشريفي ومسلم العطار وعادل العظمة ويحيى حياتى وسليمان القصار وتوفيق مغربيه وأديب خير وعبد الهادى دياب والحاج ياسين دياب ونسيب سليق وياسين الخانجى وحسنى العمرى ومحمد العوا والشيخ حمدى السفرجلانى وصبرى فريد البديوى وثروت الجعفرى وعبد الهادى المائلى ورفعت العوا ونورى الزين وحسام الدين العمرى وزكى الطرابيشى وحسن الطرابيشى وخليل خطاب وغيرهم.

وفى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ حكم ديوان الحرب فى دمشق على الشبان: منير بن خالد

مردم بك وأحمد نسيب السكرى ومحمد شفيق بن حسنى سليمان بك وعبد الغنى بن حسن عمر باشا بسجن كل منهم خمس عشرة سنة بتهمة التواطؤ مع الدول الأجنبية أو ممثلى هذه الدول ودعوتها للقيام بأعمال عدائية وإشهار الحرب على حكومة دمشق أو الدولة المنتدبة مع السعى لإعداد الوسائل اللازمة، ولتديبرهم الدسائس لتغيير شكل حكومة دولة دمشق والدولة المنتدبة لها، والثلاثة الأول من طلاب السنة الأولى بمدرسة الحقوق والرابع من طلاب المدرسة التجهيزية، وقد اتهموا بأنهم يطبعون منشورات ويوزعونها، وحكم الديوان العرفى فى الجلسة نفسها بسجن صهيب العطار خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف فرنك لإثارته الخواطر.

وحوكم أيضا الأخوان نديم ظبيان وبيديع ظبيان أمام الديوان العرفى، وكانت التهمة الموجهة إليهما: القيام بمخابرات مع الدول الأجنبية وملوك العرب ضد الانتداب الفرنسى وتأليف جمعية سرية غايتها البطش والاعتقال، فحكم على الأول بالسجن أربع سنوات وعلى الثانى بالسجن خمس سنوات وتغريم كل منهما ثلاثة آلاف فرنك، وقد أرسلوا إلى أرواد وقبض أيضا على الصحافى نجيب الرئيس وأرسل إلى أرواد.

وسرت حركة الاستياء إلى المدن السورية الأخرى فأقيمت مظاهرات احتجاجية عنيفة فى حمص وحماه وطرابلس وحلب وكانت مظاهرة حمص شديدة انتهت بقتل أربعة وجرح ٣٠ وأقفلت على أثرها مدرسة التجهيز بحمص، وحكم على عدد كبير من الطلاب بالطرد والسجن.

ولما وصلت هذه الأنباء إلى مكة تجمهر فريق من أبنائها أمام القصر الملكى للإعراب عن شعورهم القومى نحو إخوانهم السوريين فألقى عليهم الحسين خطبة قال فيها : «وإذا لم تجد الوسائل السلمية نفعا فهناك نكون نحن وأنتم فى حل من أية مسؤولية تنجم عما يقضى به الشرف» وقد تبرع جلالته بألفى جنيه لإعانة المنكوبين والمعتقلين والمنفيين بهذه الكارثة.

صدي هذه الحوادث فى مصر وأوريا

وقد كان لهذه الحوادث أبلغ الأثر فى نفوس السوريين فى مصر فاحتجت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى إلى جمعية الأمم وإلى رؤساء الحكومات الكبرى فى

فريق من أحرار السوريين
اعتقلوا في جزير ارواد سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣



باريس ولندن وواشنطن ورومة وإلى رؤساء وفود الدول فى مؤتمر جنوى وإلى كبيريات الصحف الأوروبية والأميركية على ما وقع ببرقية هذا نصها:

أصبحت الحالة فى سورية لا تطاق: ضرائب فادحة وإدارة استبدادية ومراقبة شديدة ومحاباة فى المعاملات الرسمية وتبذير فى أموال الأمة، انتهز الأهالى فرصة زيارة المستر كراين الرئيس السابق للجنة الاستفتاء الأميركية فأظهروا استياءهم من السلطة المحتلة وسوء إدارتها ورغبتهم فى الاستقلال التام بصفة مظاهرة عند توديع المستر كراين فألقت السلطة الفرنسية القبض على زعماء الحركة واعتقلتهم فى مكان مجهول فهاج الشعب وقام بمظاهرات عامة مناديا بالاستقلال وإسقاط الانتداب فكافحهم الجند بأفتك آلات الحرب من الدبابات والرشاشات وقنابل اليد فقتل أناس وجرح آخرون فأقفلت المدينة، ووقفت حركة التجارة وسائر المعاملات فيها، والهياج مستمر من أسبوع، وقد أعلنت الأحكام العرفية.

«فاللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى - الفلسطينى الممثلة لجميع الأحزاب الاستقلالية السورية تحتج على هذا الاعتداء على حقوق الشعب وكل حرية بشرية، وتشهد العالم المدنى على الألام التى تقاسيها سورية وتكرر إعلانها لرفض الانتداب المخالف لرغائب الشعب وتناشد ضميركم تأييد قضيتها العادلة حقنا للدماء وتأمينا للسلام»

وعقد لغير من السوريين بالقاهرة اجتماعا يوم ١٠ إبريل وقرروا إرسال البرقية الآتية إلى جميع الأمم وإلى رؤساء الدول الكبرى وهى:

«زار دمشق المستر كراين رئيس اللجنة الأميركية التى انتدبها مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ للوقوف على رغائب أهالى سورية، وبمناسبة الاحتفال به أظهر الأهالى استياءهم من الحالة السياسية والمالية الحاضرة طالبين استقلال البلاد ووحدتها رافضين الانتداب فقبضت السلطة الفرنسية على الزعماء الذين تكلموا باسمهم، وعلى أثر ذلك أقفلت دمشق وقام الأهالى بمظاهرة عطف وتضامن مع الزعماء الوطنيين ففرقتهم السلطة الفرنسية بقوة السلاح. فالسوريون المجتمعون اليوم اجتماعا عاما فى مصر يحتجون على هذا الاعتداء على الحرية الشخصية والضغط على حرية الرأى العام، ويطلبون نشر تقرير لجنة الاستفتاء الأميركية وإرسال لجنة دولية للتحقيق».

وقد اهتمت الصحف الأوروبية والأميركية لهذه الحوادث، ونشرت عنها الفصول الطوال

وكان مكاتبوها يترددون بدون انقطاع على مكتب اللجنة التنفيذية فى القاهرة فيمدهم بالمعلومات المفصلة عن حالة سورية فيرسلونها إلى صحفهم.

٦ - حادث أدهم خنجر

فى ١٧ يوليو سنة ١٩٢٢ قصد الشهيد أدهم خنجر^(١) من قادة العصابات فى جبل عامل، وقد ورد ذكره مرارا فى المجلد الأول، قرية (القرية) لزيارة سلطان باشا الأبرش وما كاد يظأ أدأره، وكان سلطان باشا غائبا - حتى أسرع رجال الحكومة إلى اعتقاله - وكان متهما بأطلاق الرصاص على الجنرال غورو أيضا - وأرسلوه إلى السويدا (قاعدة حكومة جبل الدروز).

وعاد سلطان باشا إلى بيته وعلم بما وقع فتأرت فى نفسه النخوة العربية وعز عليه أن يؤخذ ضيفه فأرسل أحد أشقائه إلى السويدا، وبعث معه برقية إلى الأمير سليم الأبرش حاكم الجبل يومئذ - وكان فى دمشق - طلب فيها من الحكومة أن تحافظ على التقاليد وختمها بقوله «صعب على إهانة قاصدى، الحل الوحيد إطلاق سراح الرجل ولا أتأخر عن كل ما يرضى الفرنسيين».

ولما لم تجد الوساطة أرسل إلى الجنرال غورو المندوب السامى البرقية الآتية:

«مع الأسف لم يراع البند القائل^(٢) «إن فرنسا تحافظ على تقاليدنا وعوائدنا» ومعلوم أن الضيف والقاصد هما واحد فى نظر عشائرتنا، فرجال حكومتنا الوطنية لم يراعوا هذا البند وسعادة المستشار ترانكا يؤيد إصراره، أطلب من حلمكم وعدلكم أن لا تجعلنى مضغة فى أفواه العرب وأن أتخصص بالأهانة عن أمثالى فى سورية، وبعد هذه ترونى أعترف بحلمكم واؤدى واجب الشكر لفخامتكم، غير مجهول أن موتى وإهانة ضيفى سيان فى عوائد السوريين، الرجل يطلب منى أن أتوسط له عفوا من فخامتكم، حلمكم انقاذا لشرفى ووطنى».

وجاء من أبلغه أنه تقرر نقل أدهم خنجر من سجنه فى السويدا إلى دمشق، فذهب مع

١ - هو من عائلة آل الأسعد الشهيرة فى جبل عامل، وقد لجأ الكثيرون من المسيحيين فى أثناء حوادث سنة ١٨٦٠ إلى منزل جده فحماهم وأكرمهم.
٢ - إشارة إلى اتفاق جبل الدروز المعقود بين الدروز وفرنسا سنة ١٩٢١ وقد نشرناه على الصفحة ٢٢٧ فى هذا الجزء.

شقيقه مصطفى وزيد وصديقه حمد البربور وبعض أتباعه ورابط في تل الحديد، وهو واقع على الطريق بين السويدا وأذرع ولا بد للمسافرين من المرور به، لانقاذ ضيفهم فنقله الفرنسيون بالطيارة إلى بيروت وأعدموه حالا، وأرسلوا ثلاثة دبابات من دمشق إلى السويدا فهاجمها سلطان باشا برجاله وعطلها وقتل قائدها وأربعة من جنودها وأسر خمسة، فريغ الفرنسيون لما وقع فأرسلوا طياراتهم إلى «القرية» قرية سلطان باشا فضربتها بالقنابل وسارت قوة أخرى حرقت داره فرحل إلى شرق الأردن ووضع أسرته في مكان أمين وعاد مع رجاله إلى الجبل لمقاتلة الفرنسيين.

ووقعت مناوشات بينه وبينهم وأوفدوا إليه مندوبا يعجم عوده، ويعرض عليه الاتفاق والرجوع إلى قريته فقال: أنه يطلب شروطا فاقترحوا عليه أن يأتى إلى داخل حدود الجبل للمناقشة، فأتى وهو حذر من المباغثة، وجاء من أخبره أنهم يكيدون له ويسعون لاعتقاله فثار ثأره وحمل على القوى المرسله لاعتقاله فطاردها وعاد إلى مقره في شرق الأردن.

وكاتب المندوب السامى الفرنسيون في بيروت زميله البريطاني في فلسطين طالبا القبيض على سلطان باشا وتسليمه، أو إخراجه من أراضى شرق الأردن عملا بالاتفاقات المعقودة فسيرت حكومة عمان قوة لطاردها وعادت من دون أن تشتبك به.

وكتب إليه بعض أقاربه به يقول إن الفرنسيين مستعدون للتساهل معه إذا عاد وألحوا عليه بالرجوع إلى قريته ووعدوه بالانضمام إليه إذا حاولوا الفتك به فاشترط إرجاع ماشيته وأمواله وتعويضه عما ألحقته به الطيارات من خسارة وإصدار عفو عام عن جماعته وأن لا يكلف الذهاب إلى السويدا ولا إلى أى مكان توجد فيه قوة فرنسية فقبلوا شروطه فعاد إلى قريته مرفوع الرأس موفور الكرامة.

٧ - عصابات الشوف

في صيف سنة ١٩٢٣ ظهرت عصابات قوية في الشوف أقلت الفرنسيين وأرجعتهم فسيروا القوى لقتالها، ولم تستقر الحالة في الشوف إلا بعد ما جهز الفرنسيون قوات كبيرة طاردت العصابات وشتت شملها،

٨ - حوادث بعلبك

حدثت حوادث بعلبك في شهر يوليو سنة ١٩٢٤ وقد نشأت عن اغتيال إحدى العصابات لضابط فرنسوى فأرسلت السلطة الفرنسية على الأثر قوات كبيرة هاجمت قريتي حورتعلاو بريتال كما طارت الطائرات الفرنسية فوقهما فأمرتتهما وإبلا من قنابلها وطوقهما الجند وقبض على النساء والأطفال والذراى ومن صادفه من الرجال - كما صادر الماشية وهى نحو ٥٥٠٠ رأس وأرسلها إلى بيروت، ولجأ إلى الرجال والشبان إلى الجبال استعداداً للنضال والمقاومة.

وقد احتجت دمشق إلى جمعية الأمم على هذه الأعمال، ودارت معارك شديدة بين ملحم قاسم ورجاله انتهت بإعلان العفو عنهم فاستسلموا.

٩ - العصابات التركية

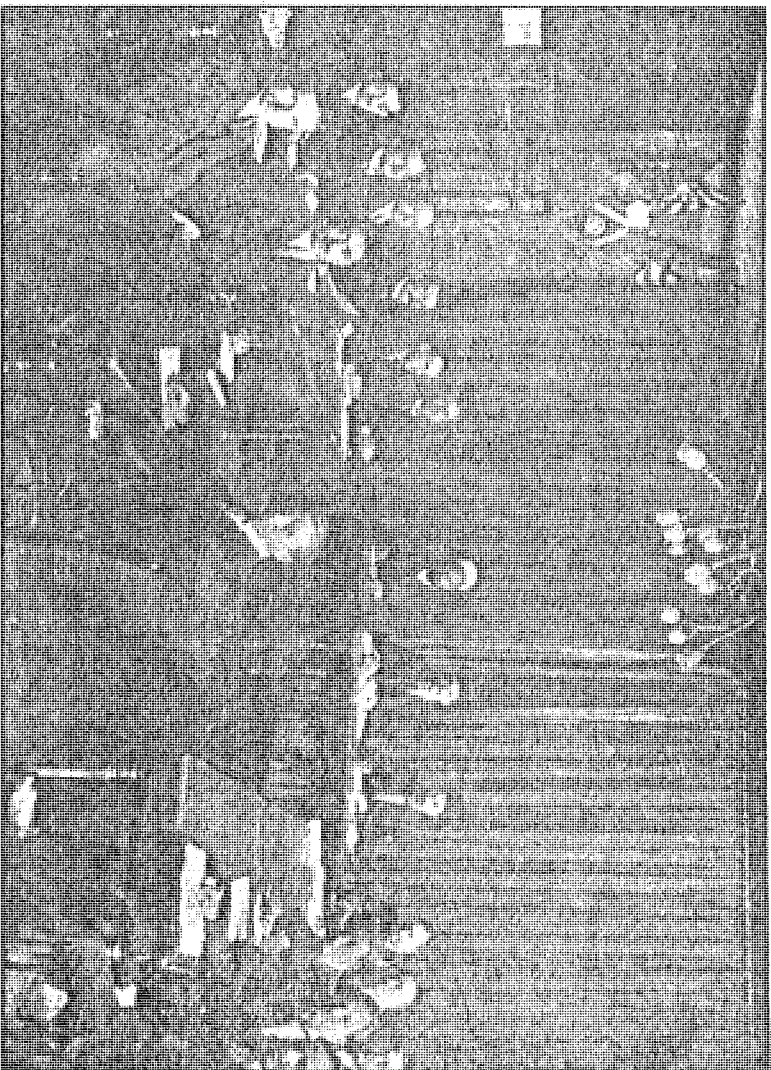
وكانت هنالك عصابات تركية قوية تعمل على الحدود السورية وتقلق الفرنسيين وتزعجهم وقد اضطرتهم إلى حشد كثير من القوى فى تلك الجهات.

٣٥ ثورة فى سنة واحدة

ولعل أبلغ ما نختتم به هذا الفصل هو ما كتبه الجنرال سرايل (ثالث مندوب سام لسورية وقد جاء بعد الجنرال فيجان سنة ١٩٢٤) ردا على مقالة للكاتب الفرنسي الشهير هنرى بورديو جاء فيها: لقد كانت سورية هادئة ساكنة في عهدي غورو وفيجان فقال ما نصه: «إن هذا الكاتب يجهل كل شيء أو يكذب، فقد قامت في سورية وحدها سنة ١٩٢٢ خمس وثلاثون ثورة ودفن فيها من الجيش خمسة آلاف جندي».

وأبلغ من قول الجنرال سرايل ما قاله سلفه الجنرال فيجان فقد خطب خطبة طويلة في حفلة ازاحة الستار عن النصب التذكارى الذى أقيم في بيرت لقتلى جيش الشرق الفرنسي وفرقة البحرية الفرنسية فى شهر يوليو سنة ١٩٢٤ فقال ما نصه: واضطرت فرنسا بعد الهدنة وبعد ما صممت المدافع فى أوروبا، حيث كانت الأمهات الفرنسيات يعتقدن أنهن سيرين أبناءهن بقربهن - إلى إرسال أبنائهن إلى ساحات القتال فى مرعش وأورفا وميسلون فأنتم الذين رأيتم مجهودات جنودنا وقد بلغ عدد القتلى تسعة آلاف جندي و ٢٥٠ ضابطا يمكنكم أن تذكروا ذلك لأولادكم.

هيئة المؤتمر السوري - الفلسطيني في جنيف
أغسطس - سبتمبر سنة ١٩٢١



في المصدر الأمير
ميشيل لطف الله
رئيس المؤتمر.
والى يمينه السيد
رشيد رضا وكيل
الرئيس.
فما الأمير شكيب
أرسلان السكرتير
العام، فتوفيق
اليازجي مساعد
السكرتير.
قطان العما.
فاهي المي.
فنجيب فقير.
فتوفيق فايد
فسمعان كنان.
والى يساره العما
توفيق حماد وكيل
الرائسة، فجعرج
سالم، فاحسان
الجابري، فغسلي
الجل، فصالح مز
الدين فـ رياض
الصلح .

العمل السياسى فى مصر وأوريا

انتقل مقر الحركة الوطنية من دمشق إلى القاهرة بعد ميلسون فاستقر معظم الأحرار فى الثانية، فوحدوا قواهم ونظموا صفوفهم للنضال والكفاح فى هذا الدور بعد ما تسلط الأجنبى على بلادهم واستولى على أوطانهم ومحا كل أثر للسيادة القومية وللإستقلال.

١ - الاحتجاج على التجزئة

ولما وصلت الأخبار إلى مصر بأن الفرنسيين نفذوا مشروعهم الخاص بتقسيم سورية إلى دول وحكومات، وطبقوا مشروعهم الاستعمارى أرسل الأحرار ثلاث برقيات احتجاجية يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ إلى جمعية الأمم لتتلى فى أول اجتماع عام تعقده: الأولى باسم الاتحاد السورى، وقد وقعها الأمير ميشيل لطف الله، والثانية باسم المؤتمر السورى وقد وقعها رئيسه السيد رشيد رضا، والثالثة باسم المحكوم عليهم من الأحرار. وقد أرسلت صور هذه البرقيات إلى الملك حسين وإلى معتمدى الدول بمصر وإلى الصحف العربية والإفرنجية:

- ١ -

إن لجنة حزب الاتحاد السورى المركزية تحيى باسم السوريين المضطهدين أول اجتماع تعقده جمعية الأمم، التي تطلع فجر عصر جديد، فنضع فيها الأمم المظلومة آمالها لتحقيق العدل فى العالم بوضع آخر حد لعصر سيادة القوة على الحق، وتلفت أنظار جمعيتكم المحترمة إلى أعمال الدول الاستعمارية التي داست بالأقدام وعود الدول العظمى الصريحة المعطاة لشعوب تركيا المظلومة، ناطقة بإعطائها حق تقرير مصيرها. فالدول عاملت سورية كغنيمة حربية، وتقاسمتها بينها، وجزأتها أجزاء متعددة جعلت التربية السياسية متباينة والوحدة الوطنية ممزقة، وأمانى الشعب بعيدة التحقيق.

فالسوريون يفضلون حتى حكم الأتراك المكروه والمجحف بهم مع ضمان وحدة بلادهم على نظام التقسيم الحالى.

- ٢ -

بمناسبة اجتماع هيئتكم اجتماعا عاما نحن أعضاء المؤتمر السوري نواب الأمة السورية بالانتخاب القانوني، الذين اضطرتنا القوة الفرنسية إلى الالتجاء إلى مصر نتشرف بأن نلفت نظركم إلى استقلال سورية الذي أعلنته عهدة جمعية الأمم في المادة ٢٢ منها، وأيدته بمعاهدة سيفر، ونحتج على قلب حكومة دمشق الوطنية وعلى السلطة العسكرية التي تمزق وحدة بلادنا منشئة فيها عدة حكومات متباينة. جاعلة استقلال سورية بعيد التحقيق، رامية إلى تحقيق المبادئ الاستعمارية بالقوة القاهرة، ولدينا البراهين العديدة على ما نقوله.

فنحن نلتبس من هيئتكم أن تمنع تحقيق السياسة الاستعمارية وتجزئة سورية المتحدة غير المتجزئة بحجة واهية، وهي إجابة رغائب عدد قليل من الشعب، ونطلب تحقيق استقلالنا ووحدتنا التي أعلنها المؤتمر السوري في جلسة ٨ مارس سنة ١٩٢٠.

- ٣ -

نتشرف نحن الموقعين أدناه بأن نلفت أنظار مجلس جمعية الأمم إلى أمر لم يعرف العهد الحديث له مثيلا. فقد تألفت محكمة عسكرية فرنسية في دمشق عقب احتلالها وحكمت على ٣٦ شخصا من الوجهاء والأدباء بالإعدام، وحجز أملاكهم وأموالهم لقيامهم بأعمال وطنية بحتة قبل نشوب القتال السوري - الفرنسي، واستندت في الحكم على قانون فرنسي وضع لمعاقبة فرنسيين.

فنحن نحتج على هذا الحكم الذي لا يجيزه نظام، والصادر من محكمة لا سلطة لها فيه، ونسأل جمعية الأمم أن لا تترك مصير سورية المستقلة في أيد قوية لا تحترم الحق.

٢ - الاحتجاج على فصل فلسطين عن سورية

وفي يوم ٢٣ ديسمبر سن ١٩٢٠ تم الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا على تحديد الحدود الفاصلة بين سورية وفلسطين ووقعت بينهما معاهدة بذلك، فعقدت لجنة الاتحاد السوري

جلسة في ٢٧ منه ووضعت برقية احتجت فيها على ما وقع، وأرسلتها إلى جميع الصحف ونصها:

«إن اللجنة المركزية لحزب الاتحاد السورى المجتمعة اليوم بجلسة فوق العادة للنظر فى الاتفاق الجديد بين انجلترا وفرنسا الموقع عليه من المسيوليچ والورد هاردينج بشأن الحد الفاصل بين سورية وفلسطين قد قررت بالإجماع الاحتجاج بكل قواها على ذلك مستندة على الحقوق الشرعية لأمتنا الحية برفض كل حد يفصل فلسطين عن سائر سورية، وعلى كل تجزئة فى البلاد، وتغتتم هذه الفرصة للمطالبة بالاستقلال التام وللاحتجاج على أى احتلال».

٣ - المطالبة بمنسوب عربى فى مؤتمر لندن

ولما عقد الحلفاء مؤتمرا فى لندن لإعادة النظر فى معاهدة سيفر (شهر مارس - فبراير سنة ١٩٢١) عقد مندوبو الأحزاب الاستقلالية اجتماعا قرروا فيه أن يطلبوا من الحلفاء قبول مندوب عربى فى المؤتمر يبسط القضية لأعضائه، لكى تحل على أساس الحق والعدل وهذا نص البرقية التى أرسلت:

إن مندوبى جميع الأحزاب العربية من سورية وغيرها المجتمعين اليوم فى جلسة خاصة بمركز حزب الاتحاد السورى بمصر بمناسبة قرب اجتماع مؤتمر لندن الخاص بإعادة النظر فى معاهدة سيفر، وحل مسائل الشرق الأدنى قد قرروا بالاجماع:

١ - تكرار الاحتجاج على تجزئة بلادهم إلى مناطق مزقت وحدتها القومية، وأقامت حكومات استعمارية فيها تحت ستار الانتداب خلافا للعهود الصريحة والتصريحات العديدة للأمم المظلومة المنفصلة عن تركيا بتحريرها واستقلالها، وجعل حق تقرير مصيرها بيدها.

٢ - طلب تمثيل أمتهم فى المؤتمر الذى سيقدر مصيرنا ليضع لها الحل الأخير المنطبق على قواعد الحق والعدل ومصالح السلم فى الشرق الأوسط.

٤ - مؤتمر جنيف

ولا ريب أن المؤتمر السورى الفلسطينى الذى عقد فى جنيف كان من أجل الأعمال التى

عملت فى ذاك العهد لخدمة القضية الوطنية وتعزيرها .

ظهرت الفكرة لعقد المؤتمر فى الاجتماع الذى عقدته لجنة حزب الاتحاد السورى يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ومدارها عقد مؤتمر من جميع الأحزاب الاستقلالية لتوحيد المساعى فى جميع الانحاء التى يسكنها السوريون، وإيجاد كتلة يصح أن تمثل رأى السوريين فى ما يريدون لبلادهم.

ولما اختمرت فى الرؤوس قررت اللجنة تنفيذها، ونشرت يوم ٩ إبريل سنة ١٩٢١ المنشور الآتى:

«إلى جميع الأحزاب والجمعيات المطالبة باستقلال سورية ووحدتها تحية وسلاما: وبعد. فإن لجنة حزب الاتحاد السورى المركزية بمصر واثقة أنكم كنتم وما زلتم مواظبين على مبادئكم القويمة الوطنية ومساعدكم الشريفة إلى أن تكمل بالنجاح ويتحرر الوطن المحبوب، ويصبح كما يريد أبناؤه الأحرار العاملون وطنا حرا مستقلا زاهرا برجاله. ناهضا. يهملهم سائرا كل يوم إلى الإمام بفضل ما يبذله هؤلاء الأحرار العاملون فى سبيله من التضحيات العديدة والمساعدى الجليلة.

«وبعد. فقد رأت لجنة حزب الاتحاد السورى التى كانت ولا تزال تجاهد بجميع الطرق المشروعة للحصول على الاستقلال التام للبلاد - الذى هو أمنية كل سورى أبى النفس أن تتأزر جميع الأحزاب والجمعيات السورية التى تعمل لغاية الاستقلال التام ووحدة البلاد. سواء فى سورية نفسها أو فى المهاجر البعيدة المتفرقة وتتفاهم فيما بينها على أسس المبادئ والمساعدى معا، وترفع صوتها فى وقت واحد للعالم المتمدن بأسره بجميع الطرق المشروعة طالبة الحصول على حقها الوطنى الطبيعى بكثير من العهود والوعود من أقطاب السياسة فى العالم المتمدن.

«ولما كان مجلس جمعية الأمم سيجتمع قريبا وينظر فى شروط الوصاية المفروضة على سورية وغيرها من البلاد المنفصلة عن تركيا، فقد قررت لجنة حزب الاتحاد السورى أن تدعو الجمعيات والأحزاب السورية إلى عقد مؤتمر سورى عام فى جنيف - مركز جمعية الأمم فى ١٠ يونيو المقبل لتبرهن بكل مالدتها من الوثائق والحجج والأدلة على ما لسورية من الحق فى الحرية والاستقلال، وتتوسل بالوسائل المشروعة لدى مجلس جمعية الأمم لسماع رأى البلاد قبل إبرام الحكم عليها. فلجنة حزب الاتحاد السورى تدعو سائرا

الجمعيات السورية للاشتراك في هذا المؤتمر. وترجو منكم إشعارها بأسماء مندوبيكم وبميعاد سفرهم وبما ترغبون الاشتراك فيه من نفقات المؤتمر العامة».

وانتدبت اللجنة الأستاذ توفيق اليازجي فسافر إلى جنيف لتهيئة أعمال المؤتمر وجمع المعلومات اللازمة واستقبال الوفود القادمة، ونشر الدعوة لمبادئ الحزب وإنشاء مكتب. وفي خلال ذلك رأت اللجنة أن تؤجل عقد المؤتمر حتى انعقاد الهيئة العامة لجمعية الأمم لما في ذلك من الوسيلة لبسط القضية لندوبى الدول، فأذاعت منشور ثانيا أعلنت فيه تأجيل المؤتمر إلى أول سبتمبر سنة ١٩٢١ وفى يوم ١١ أغسطس غادر وفد الاتحاد القاهرة إلى جنيف وجاءت الوفود الأخرى.

وفى الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٢٥ أغسطس عقد المؤتمر جلسة تمهيدية فى دار بلدية بلا نغاله فى جنيف، وبعد أن ذكر كاتب اللجنة التحضيرية برنامج الأعمال تلا برقيات ورسائل متعددة واردة من مندوبين مازالوا فى طريقهم إلى جنيف، ولا يستطيعون الوصول قبل ٢٦ منه، فقرر تأجيل الجلسة إلى ٢٧ منه، وفيه افتتحها الأمير ميشيل لطف الله بالنيابة عن حزب الاتحاد السورى صاحب الدعوة قائلاً:

باسم الاتحاد السورى أشكر لكم أيها السادة إجابة دعوتنا إلى عقد هذا المؤتمر قادمين من وراء البحار تاركين عائلاتكم وأعمالكم إثارةً لخدمة وطنكم على مصالحكم الخاصة، وأشكر أحزابكم الوطنية الصادقة التى نددتكم للنيابة عنها فى هذا المؤتمر.

علمت أن الغرض من هذا المؤتمر هو توحيد الأحزاب الاستقلالية وتنظيمها للتعاون على السعى فى الطرق السياسية لاستقلال أمتنا ووحدة وطننا الذى مزقت شمله وفرقت أهله المطامع الاستعمارية لغير ذنب جناه إلا تصديق وعود الحلفاء له خاصة، وللشعوب عامة بالحرية والاستقلال إذا هم ظفروا فى الحرب الكبرى الفاصلة بين سلطان الحق والعدل وسلطان القوة والقهر. واخترنا لعقد مؤتمرنا هذه المدينة الحرة - مركز جمعية الأمم - لنتمكن من إطلاعها على حقيقة قضيتنا وإسماع صوت أمتنا الخافت فى وطننا بالضغط الاستعماري إلى جميع الشعوب الحرة، وفى مقدمتها أحرار بريطانيا العظمى وفرنسا - لعلها إذا علمت بحقيقتها تساعدنا على الوصول إلى حقنا الطبيعي فى الحرية والاستقلال لدى حكوماتها، وبواسطة جمعية الأمم التى هى الملجأ الوحيد الأمين للشعوب المهضومة حقوقها. المغلوبة على أمرها، وان هون كثير من رجال السياسة أمرها، وأضعف ما نيط

بها من الآمال بتعظيم شأن نفوذ رجال الاستعمار. فادعو الله العزيز الحكيم أن يأخذ بيدنا ويكلل بالنجاح أعمالنا لخير الوطن العزيز. وأنا أعلن افتتاح المؤتمر السوري الفلسطيني في جنيف باسم الله وباسم الوطن ولتحيا سورية حرة مستقلة.

وهذه أسماء الذين اشتركوا في المؤتمر:

الأمير ميشيل لطف الله رئيس اللجنة المركزية لحزب الاتحاد السوري ومندوبها والسيد رشيد رضا رئيس المؤتمر السوري العام في دمشق ونائب رئيس الاتحاد السوري ومندوبه والحاج توفيق حماد رئيس الجمعية الإسلامية المسيحية في نابلس ومندوب المؤتمر الفلسطيني والأمير شكيب أرسلان مندوب حزب الاستقلال العربي وسليمان كنعان عضو مجلس لبنان الإداري وإحسان الجابري مندوب حزب الاستقلال العربي وأمين التميمي عضو الوفد الفلسطيني وسكرتيه وأحد أعضائه ورياض الصلح مندوب حزب الاستقلال العربي ونجيب شقير مندوب حزب الاستقلال العربي وصلاح عز الدين مندوب الجمعية السورية الوطنية في بوسطن وطعان العماد مندوب الحزب الوطنى العربى فى الأرجنتين وجورج يوسف سالم مندوب حزب تحرير سورية فى نيويورك وتوفيق اليازجى مندوب حزب استقلال سورية ووحدتها فى سننجاغو (شيلي).

وقد انتخب المؤتمر الأمير ميشيل لطف الله رئيساً له والسيد رشيد رضا والحاج توفيق حماد وكيلى رئيس والأمير شكيب أرسلان سكرتيراً عاماً.

وعقد المؤتمر ١٧ جلسة، وفى يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢١ ختم أعماله وانتخب لجنة تنفيذية عهد إليها بملاحقة قراراته. وقد تألفت كما يأتى: الأمير ميشيل لطف الله رئيساً والسيد رشيد رضا وكيل رئيس ونجيب شقير سكرتيراً عاماً وتوفيق اليازجى وأسعد داغر أعضاء.

ووضع المؤتمر نداء مطولاً قدمه باللغة الفرنسية إلى المجمع الثانى لجمعية الأمم، ووزعه على أعضائها فى جنيف، وقال فى مقدمته:

إلى سعادة هـ . أ، فان كارنيك رئيس المجمع الثانى العام لجمعية الأمم

وإلى حضرات مندوبى الدول فى هذا المجمع

يا حضرة الرئيس، ويا حضرات الأعضاء:

أننا نحن الموقعين أدناه ممثلي الأحزاب والفرق السياسية في سورية ولبنان ومعتمدى أهالى فلسطين من المسلمين والمسيحيين الناطقين بلسان أهالى هذه البلاد. نتشرف بأن نلجأ إلى سلطة جمعيتكم العليا باسم المؤتمر السوري الفلسطيني المنعقد الآن في جنيف في بسط الحالة السيئة التى آلت إليها أمتنا، واستمداد معونتكم لها بجعل حقوقها محترمة ومعترفا بها.

نقرع باب جمعيتكم واثقين بالمبادئ التى كانت أساسا لبناء جمعية الأمم، والتى أنعشت فى جميع الأقطار آمالا مشروعة، ألا وهى احترام القوميات وحق الأمم فى تقرير مصيرها، وإقامة العدل ومراعاة الشرف فى العلاقات الدولية، ونبذ سياسة الفتح، والدقة فى رعاية العهود فى الصلات المتبادلة بين الشعوب المنظمة.

نلجأ إلى جمعيتكم عالمين أنها بموجب الخصائص التى حولها إياها عهد جمعية الأمم الموقع عليه فى فرسايلى فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ مرجع لقضيتنا هذه، ولها فيها حق النظر والحكم وفقا لروح هذا العهد.

أن سورية وفلسطين ولبنان تسألنكم بادئ بدء الالتفات إليها والاعتراف بحقها فى طلب الاستقلال التام المطلق بمقتضى القواعد العامة لحقوق الشعوب، والعهد الخاصة المقطوعة لها فى السنوات الأخيرة.

أن الحرب الطويلة التى وضعت أوزارها وأنجبت جمعية الأمم كانت صراعا بين فكرتين - فكرة القوة والغصب، وفكرة الحق والحرية - فالأمم التى كانت تقاتل تحت لواء الحق وضعت مبدأ استقلال الشعوب فى طليعة مقاصدها من الحرب، وكان كبار رجال الأمم المتحالفة يعلنون واحدا بعد الآخر على منابر مجالسهم النيابية أن الحرب لن تؤدى إلى فتوحات جديدة أو إلى ضم أقطار جديدة، وإنما يجب أن تسفر عن ظفر الحضارة واستقلال الشعوب.

ولقد سمع الشعب السورى هذه التصريحات فتقبلها بثقة تامة، وخاصة ما يضمن منها للشعوب الخاضعة للسلطة التركية السلامة التامة لحياتها وحرية الارتقاء بدون عائق (مواد الرئيس ولسون الأربع عشرة).

فالشعب السورى المؤيد بهذه التصريحات يمت إلى الأمم بتاريخ ومقومات تؤهله أن

يطالب بالاستفادة من تلك التصريحات وبالاعتراف بسيادته وفقا للمبادئ التي كان لها الفوز.

وإذا كان تعريف الأمة - هو كما قرر كثير من كبار المشرعين - مجموع أفراد من عنصر واحد ولغة واحدة وحضارة واحدة أولى إرث تاريخي شامل عام وشعور بإرادة تأليف جماعة سياسية واحدة، فإن سورية إذا أمة، وإذا كان تحديد القومية هو الشعور بأخوة متينة وأشجة العروق، وحب متوارد لمسقط الرأس، فالأمة السورية هي ذات شعور قومي.

أن وحدتى السلالة واللغة مؤكدتان بكون السحنة واحدة فى جميع البلاد، ويكون اللسان العربى لسان الجميع، والغرباء الذين فى البلاد لا يتجاوزون واحدا فى المائة، كما أن الحضارة العربية هى السائدة فى البلاد وهى أحد فروع شجرة المدنية الذى كان مع الفرعين اليونانى والرومانى أصل الهيئة الاجتماعية الحاضرة وسبب ازدهارها، ثم إنها لم تقف فى سيرها، فالتعليم العربى منتشر فى جميع البلاد بعشرات من المدارس العليا، ومئات من المدارس الثانوية وألوف من المدارس الابتدائية، وهناك مدرستان جامعتان و ٦٢٠ مدرسة مختلفة الدرجة من مؤسسات الأجانب تضم مجهوداتها إلى عمل المدارس الوطنية، وكان نحو من مائة جريدة تصدر فى أنحاء سورية إلى حين انفجار الحرب العامة، ويقدر عدد القارئىن والكاتبين فى أكثر المقاطعات بستين فى المائة. وأما الطبقة المستنيرة من أدباء وشعراء ومؤلفين وحقوقيين وأطباء ومهندسين فعدد رجالها عظيم، وكثيرون منهم نالوا شهاداتهم من أوروبا، ولهم فى البلاد مركز رفيع. كما أن فى البلاد جما غفيرا من الضباط المتخرجين من مدارس الحربية فى الأستانة وفى أوروبا قد أثبتوا كفاءتهم فى تنظيم مصالح الأمن العام، ولما جلا الترك فجأة عن البلاد قام أهالى سورية بمهمة تنظيم بلادهم المحررة، وتشكلت فى الحال لجان إدارية فى كل ناحية فوطدت أركان النظام والأمن العام إلى أن احتلت جنود الحلفاء البلاد. ولما أُلقيت بعد ذلك مقاليد الإدارة فى المنطقة الداخلية إلى حكومة وطنية كان الأمن والنظام فيها أثبت وأتم منه فى المناطق المحتلة - كما شهد بذلك الأجانب الذين زاروا البلاد فى تلك الأثناء.

إن تراث مجد السوريين المشترك لغنى عن الإشارة إليه، أية مدينة كانت أبهى وأبهى من حضارة عصر عبد الملك بن مروان وهارون الرشيد وصلاح الدين الأيوبي وخلفائهم.

ومن ذا الذي لا يتذكر تألق أنوارها على سواحل بحر الروم ولا يشهد تأثيرها العالق بناصية الحمراء وبقباب كنائس بلرم (صقلية) إلى اليوم. ولا يمكن إنكار ما فى شعبنا من الكفاءة السياسية والأدراك السياسى. حتى أن حياتنا الإقليمية وتقاليدنا المحلية ظلت باقية لنا فى عهد الحكم التركى نفسه.

وفى سنة ١٩٠٨ أعلن الانتخاب العام (فى السلطنة العثمانية) فتمتع السوريون بجميع حقوقه. فكان عدد نواب العرب فى الندوة العثمانية يتجاوز ثلث أعضائها، وكان لهم دور مهم فى جلساتها وفى لجانها، وكانت سورية قبل الحرب تقوم بنفقات إدارتها، بل كانت الضرائب التى تدفعها تزيد عنها فتفيض على ميزانية السلطنة العامة.

إن شعور سورية القومى لم يزل ينمو منذ أوائل هذا العصر، وكانت الدعوة إليه تبث بنشاط من قبل الصحف والجمعيات الوطنية، وقد جاد فريق كبير من كبراء البلاد بأرواحهم على مشانق الترك تكفيرا عن جرم التفكير فى استقلال وطنهم.

وإن القومية السورية متجلية فيما وراء الحدود والبحار أيضا. فهناك جاليات سورية عديدة منتشرة فى جميع القارات، ولا سيما فى العالم الجديد، ولها صحفها وجمعياتها وأنديتها.

وعند نشوب الحرب أعلن جلاله الملك حسين الأول استقلال العرب بالاتفاق مع معظم الجمعيات السياسية فى سورية، ومنذ سنة ١٩١٦ قامت القوات العربية بمساعدة الإنجليز على هدم السلطنة التركية.

وكان المقاتلة من العرب واثقين بأنهم يسعون لاستقلالهم. لأن الحلفاء كانوا يعلنون أنهم يكافحون دفاعا عن حقوق الشعوب، ولم تكن آمال هؤلاء المقاتلة مبنية على تصريحات رجال السياسة فقط بل على الوعود الصريحة التى قطعها للملك حسين السير هنرى مكماهون العميد البريطانى فى مصر باسم إنجلترا - إحدى دول الحلفاء سنة ١٩١٥ وقد ضمننت هذه الوعود الاعتراف باستقلال بلادنا. فكل تلك الوعود والدماء التى أريققت فى سبيل الغاية المشتركة كانت تعزز الآمال بإنشاء دولة سورية قائمة على النظام والحرية والسلام.

ولكن لم يتم لسوء الحظ شئ مما كنا نؤمله حتى أن لبنان الذى كان يتمتع باستقلال

ذاتى تام تضمنه الدول العظام قد سلب منه استقلاله - فطفق الشعب السورى ينظر إلى ماضيه والخيبة ملء فؤاده» ثم أشار النداء إلى عهد أوروبا للعرب وبسطها وقال:

نوجه إليكم هذه العريضة بأصدق عزيمة وأرسخ إيمان بأنكم سترون من الوقائع التى نبسطها لكم ما يجعلكم تعرفون إلى أى حد قضى الانتداب الذى ينفذون حكمه فينا على استقلالنا، وكيف أصبح يهوى بنا إلى دركة مستعمرة من مستعمرات المنتدبين علينا.

جاء فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين التى تعين حدود الانتداب المختص بالجماعات العثمانية ما يأتى:

(١) إن هذه الجماعات قد بلغت درجة من الارتقاء يصح معها الاعتراف بكونها أمة مستقلة.

(٢) إن مهمة المنتدب قاصرة على المساعدة والنصح.

(٣) إن رغائب الجماعات يجب أن توضع أولاً موضع الاعتبار عند اختيار الدولة المنتدبة.

وسترون كما نرى أن هذه القيود المعينة فى الانتداب لم يحترم شئ منها، وأن استقلالنا ليس سوى لغو من القول،

لقد قسمت بلادنا إلى مناطق - كما ذكر آنفا - عملاً بمعاهدة سايكس - بيكو المؤيدة باتفاق لويد جورج وكليمانصو فى سنة ١٩١٩ فأخذ الانجليز فلسطين والساحل الفلسطينى وأخذ الفرنسيون ساحل سورية الشمالية، واحتفظ الأمير فيصل بالمنطقة الداخلية - فأسفرت هذه الوقائع عن إحراج صدور الأهلين، والتأم فى دمشق مؤتمر سورى عام فى شكل مجلس مؤسس يتألف من مندوبين انتخبوا من المناطق الثلاث - وقد عقد هذا المؤتمر برغبة الرأى العام الشديدة جلسة عامة، وأعلن بالاتفاق مع الزعماء السياسيين والرؤساء الروحيين من جميع الملل والنحل فى ٨ مارس سنة ١٩٢٠ استقلال سورية التام بحدودها الطبيعية - أى مع فلسطين ولبنان، ونادى بالأمير فيصل ملكاً دستورياً على البلاد، وانصرف إلى سن القوانين وتنظيم الحكومة الوطنية التى كان لديها ممثلون للحكومات الأجنبية. علي أن هذه السيادة علي المنطقة الداخلية مالبثت أن انتزعت فى صيف سنة ١٩٢٠ كما تعلمون، وختم المؤتمر نداءه قائلاً: فال مؤتمر السورى الفلسطينى

يطلب إذا منكم أيها الرئيس والأعضاء الكرام ما يأتي:

(١) الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسورية ولبنان وفلسطين.

(٢) الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معاً بحكومة مدنية مسئولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وأن تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فيدراسيون).

(٣) إعلان إلغاء الانتداب حالا.

(٤) جلاء الجنود الفرنسية والإنجليزية عن سورية ولبنان وفلسطين.

(٥) إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين.

فإذا لم يكن لدى جمعية الأمم الاستنارة الكافية، وأرادت أن توقن أن ما يسطناه هو رغائب الشعب الحقيقية فنحن نرجوها أن ترسل إلى سورية ولبنان وفلسطين لجنة تحقيق ذات سلطة كافية لتتمكن من إجراء تحقيق نزيه، وأن تعطى أهالي سورية من جمعية الأمم ضماناً بأن يكونوا آمنين من انتقام المحتلين واضطهادهم إذا أبدوا آراءهم بحرية، وذلك بأن تأمر بجلاء الجنود التي تضغط على الأهالي، وتفضلوا أيها السادة الرئيس والأعضاء بقبول فائق احترامنا.

وفد المؤتمر واجنتيه

وألف المؤتمر لجنة من أعضائه على أثر ختامه تظل في جنيف للملاحقة القضائية أمام جمعية الأمم. كما قرر تأليف لجنة تنفيذية لمواصلة العمل وتنظيمه في دائرة المبادئ التي وضعها، على أن يكون مقرها في القاهرة، وأن تضم ممثلي الأحزاب التي اشتركت في المؤتمر ويكون عدد أعضائها سبعة أو خمسة أو ثلاثة ويكون رئيس المؤتمر رئيساً دائماً لها. وأن تبدأ العمل في أول شهر ديسمبر سنة ١٩٢١.

وألفت اللجنة التنفيذية في جلستها المعقودة في القاهرة يوم ٢ مايو سنة ١٩٢٢ الوفد السوري، وأرسلت إلى أعضائه وهم الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري وسليمان كنعان تبلغهم ذلك، وتفوضهم العمل باسمها ثم قررت في جلستها يوم ٢٨ منه أن تضم

رئيسها الأمير ميشيل لطف الله إلى الوفد، وأرسلت بذلك كتاب اعتماد إلى وزارات خارجيات الدول العظمى.

مذكرة الوفد إلى مؤتمر جنوى

وتلقى أعضاء الوفد كتاب الاعتماد فى نفس الوقت الذى اجتمع فيه المؤتمر الاقتصادى الدولى فى جنوى، فوضعوا مذكرة مفصلة قدموها يوم ١٢ مايو سنة ١٩٢٣ إلى السنيور فاكتا رئيس المؤتمر ورئيس وزراء إيطاليا، وإلى الرفيق تشيشيرين وزير خارجية روسيا ورئيس وفدها فى المؤتمر وإلى كل من توسموا فيه الخير فى معرفتهم حقيقة هذه القضية وهذا تعريبها:

ياصاحب السعادة:

فى حين اجتمع مندوبى معظم الدول القديمة والحديثة للتعاون على تعمير أوروبا الاقتصادى، وبما أن شعبنا لم يعترف بالحكم الحالى الذى وضع عليه بالقوة، نتشرف بصفتنا ممثلين منتخبين من الأحزاب السورية والبنانية بأن نتقدم من مجمعكم المحترم لنطلعه على شكاوى مواطنينا، وما حكم عليهم به من التعاسة والألم. إن روح العدل والتراضى - الذى يهتدى به فى الأعمال العظيمة القائم بها المؤتمر - ضمانة لنا على أن صوت الضعفاء لا بد أن يجد صدى مرضينا.

لما كانت المسائل السياسية والاقتصادية متصلة بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً، وكان من الواجب وضع حل لمسائلنا الموهمة بالمتناقضات والأغلاط والأكاذيب، وحباً بالمساعدة فى البحث عن وسائل تأخذ بيد لبنان وسورية، اللذين هما قسم حساس وعامل قوى فى الحياة الاقتصادية فى الشرق، نستأذن فى إعادة ذكر الوقائع السياسية التى كان لها التأثير الأكبر فى إيجاد الحالة الحاضرة فى بلادنا، بقطع النظر عن الأزمة العامة التى يتخبط فيها العالم.

إن سورية ولبنان من أرقى بلاد الشرق الأدنى، والحالة فيهما تؤثر على البلاد المجاورة لهما، فإذا ساد فيهما السلم أو عمت الفوضى لا بد من انتشار ذلك إلى الجوار. بينما لأوروبا مصلحة كبيرة فى صيانة النظام فى هذه البلاد. إن أهالى سورية ولبنان قد بلغوا درجة من الحضارة ترباً بهم عن المجازفات والمغامرات، ولكنهم متمسكون باستقلالهم

الاقتصادي والسياسي تمسكا يجعلهم لا يطيقون تحمل التحكم الأجنبي طويلا، فيكونون بسكوتهم مساعدين على القضاء على بلادهم.

إن أهالي سورية ولبنان يرون - والاستياء ملء نفوسهم - أن معظم الأقطار التي فصلت عن تركيا كالبانيا والحجاز وأرمينية، والأقطار التي فصلت عن روسيا تتمتع باستقلال يعترف به العالم، مع أنها أحط منهم درجة في الرقي، في حين أنه قد حكم عليهم حكما مناقضا لرغائبهم، وللعود والضمانات التي وضعوا ثقتهم فيها.

لقد كان لبنان بفضل موقفه الخاص يقاوم دائما جميع الفاتحين، وكان أبناؤه مستعدين دائما لإهراق دمائهم في سبيل استقلالهم، فإذا انفردوا في ما مضى بعدم استقبال الفرنسيين كأعداء عند نزولهم إلى سورية، فما ذلك إلا لأنهم كانوا يثقون ثقة تامة بعود الحلفاء أثناء الحرب وتصريحات ولسن، وبصداقة فرنسا وعدلها، كان حينما يتسرب شيء من الشك إلى نفوسهم لا يلبث أن تزيه منشورات قائد جيوش الاحتلال، ولم يدر في خلدكم أن رغائبهم وحرقاتهم الموروثة تصطدم بمطامع المستعمرين، وأن نير الاستعباد سيوضع على أعناقهم، وتؤخذ عليهم السبل لتعزيز الحكم الحاضر في بلادهم، وأن نداءهم في طلب الحرية يخنقه الإرهاب والدسائس.

أن ما جنيناه من الاختبار منذ ثلاث سنوات حتى الآن لا يجعلنا نتفاعل خيرا بمستقبل بلادنا، وأن إيجاد مجلس كالمجلس التمثيلي في لبنان محددة سلطته تحديدا تجعله أقل مرتبة من مجلس استشاري، ليس سوى وسيلة لمخادعة الرأي العام وإعطاء مظهر قانوني لتحكم المفوضية العليا في سورية. وقد جرى هذا الأمر للإغراق في التحكم بالشعب، وحمله على الاعتراف بالأمر الواقع، وهو حلقة جديدة أضيفت إلى سلسلة العبودية التي يرسف بها الشعب.

يستطيع المستعمرون ولا ريب أن يشترخوا أعوانا لتأليف هذا المجلس، وتسميته برلمانا وتنفيذ إرادتهم فيه، وسيموهون به على الشعب الفرنسي وجمعية الأمم، وينادون بأن لبنان يتمتع باستقلال تام.

ولكننا نستأذنكم في القول بأننا لن نستسلم بعد الآن للمخادعة، وأننا لن ننفك ولن ينفك أولادنا عن الجهاد في سبيل حريتنا، وسيكون لنا من مضاء العزيمة في السعي للحرية مثل ما كان لجميع الشعوب على ممر الزمان، ويعضدنا في ذلك عطف كل شعب كريم.

وقد يهولنا أن نوقد النار في الشرق الأدنى، ونخلق المشاكل للدول الأوروبية ولكن هذا الأمر لا يوقفنا. لأننا غير مسئولين عنهم ما دمنا قاصرين في أعمالنا على طلب حق في الحياة يريد المستعمرون وأصحاب الأموال أن يحرموننا منه.

لقد أعرب السوريون إعراباً صريحاً عن رغائبهم أمام لجنة التحقيق الأمريكية التي ذهبت إلى سورية يوم كان مؤتمر الصلح ملتئماً، فاتفقت أكثريةهم الساحقة على طلب الاستقلال التام، وإلا فمساعدة ودية من الولايات المتحدة لا تمس الاستقلال. وقد عادوا الآن مرة أخرى إلى الإعراب عن هذه الرغائب بمظاهرات عمومية بمناسبة مرور مستر (كراين) رئيس تلك اللجنة في ديارهم، غير مباليين بما استعمله المحتلون من الإرهاب والرشاشات والدبابات. إن أهمية الحركة التي ذكرتها برقيات مصر والجرائد الانجليزية في ١٥ إبريل ظاهرة لمن يعرف عدد الجنود الفرنسية في سورية وتصرفها القاسي الفظيع في قمع أدنى حركة، والذهب المبذول للإغراق في نشر الدعوة ومنع العالم عن معرفة حقيقة ما يجري في بلادنا. أما نحن فنرى أن العمل لا يزال في بدايته، لأن العداوة شديدة حتى في صدور العنصر الماروني اللبناني الذي وثق منذ عهد بعيد بصداقة فرنسا.

إن احتلال لبنان قد فاجأنا بعد آلام الحرب الهائلة وفتكات الجوع الذريعة التي أهلكت نحو ثلث أهالي لبنان. فليس من الغريب أن لا يقوم مواطنونا في وجه الاحتلال، وهم على ما هم عليه من مضاء العزيمة، فضلاً عن أن تقاليد فرنسا وتصريحات الحلفاء أثناء الحرب ومبادئ الرئيس ولسن قد جعلتهم يتفائلون خيراً بالمستقبل.

ولكن الحالة قد تغيرت منذ ذلك الحين، فإذا كانت آلام الحرب لم تخف عن لبنان فإن أبناءه قد عرفوا أن النير الأجنبي أشد هولاً من الحرب نفسها.

وأن خيبة آمال اللبنانيين واستيائهم من إلغاء الحكم الذاتي الذي تمتعوا به منذ ١٤٠٠ سنة قد زاد في عداوة السوريين للاحتلال الفرنسي

إن سلطة الحكام الفرنسيين في سورية ولبنان قائمة:

(١) على عجز الأهالي أمام ستين ألف جندي فرنسي في سورية

(٢) على التقسيمات الإدارية بإيجاد حكومات سميت مستقلة في البلاد. منعا لعمل عدائي عام.

(٣) على نفوذ العنصر المسيحي الذي يعتبره المحتلون مخلصا لمقاصدهم.

(٤) على قوة المخصصات السرية وإساءة استعمالها.

وعليه نبدي هذه الملاحظات:

(١) إن ضعف السوريين هذا سوف لا يدوم. وإن القومية العربية هي الآن أوسع دائرة من أن تتحمل حكما أجنبيا، فتعلقها بحكومة الأمير فيصل في دمشق ومقاومتها المسلحة في الغالب للاحتلال الفرنسي، والاضطرابات المستمرة في المنطقة الفرنسية في سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ والضحايا العظيمة التي قامت بها لأجل بلوغ الغاية القومية حتى في زمن الحكم العثماني، كل هذا هو أحدث عهدا من أن ينسى. إن قوة احتلالية مهما كانت كبيرة لا تستطيع خنق عاطفة الحرية الراسخة في قلوب السوريين.

وسيعرف الشعب الفرنسي الحقيقة عاجلا أو آجلا، ويتأكد أن لا فائدة من الضحايا التي يتحملها إجابة لرغائب العسكريين ومصالح أصحاب الأموال، ولا بد يوما من إخلاء البلاد.

(٢) إن تقسيم سورية إلى دول متعددة لا يؤدي إلى الغرض المطلوب، ولا بد أن تحبط الخطة التي اختطها السلطة في تقسيم البلاد وإثارة المنافسات المحلية بين الأهالي ليتم لها تطبيق مبدأ «فرق تسد» وذلك التقسيم هو أحد الأسباب العظمى لاستياء السوريين. وإن إيجاد دول مستقلة بعضها عن بعض في بلاد صغيرة حتى من وجهة الاقتصاد وصيانة الأمن لا بد أن يقلق الأمن، ويجهز على التجارة والحياة الاقتصادية العامة فيؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تعزيز الروابط بين أجزاء سورية المختلفة.

(٣) إن سلطة الاحتلال لا تستطيع الاتكال على العنصر المسيحي لاستعباد إخوانه المسلمين، إذ لم يكن قط للدين الاعتبار الأول في جميع الوقائع التي يعرفها تاريخ سورية ولبنان، وإذا كان الجو تعكر بين الجماعات الدينية في القرن الماضي فلم يكن ذلك إلا بتأثير دعوة أجنبية، وأعمال البعثات الدينية أخصها بالذكر الجزويت، وقد برهن اللبنانيون موارد ودروزا مرارا عديدة على اتحادهم القوي، ورأيانهم في أواخر القرن السادس عشر والخطر يهدد استقلالهم يتفقون على تولية الأمير فخر الدين

المعنى عليهم مع أنه من الأقلية الدرزية، ويعترفون لذريته بالوراثة. وعند ما تلاشت أسرته اختاروا أميرا مسلما من آل شهاب.

أن سياسة حماية المسيحيين في السلطنة العثمانية لم يكن لها تأثير على نصارى لبنان فإن اللبنانيين بعد ما آزروا إبراهيم باشا المصرى على الترك عادوا فانقلبوا عليه، لأنه أراد انتهاك حرمة استقلالهم، ولم تمنعهم من ذلك نصائح الدول التي أوجدت مبدأ حماية المسيحيين والتي عضدت إبراهيم باشا.

وهكذا ظهر اللبنانيون متحدين للمحافظة على استقلالهم وعلى الاتحاد الاقتصادي مع سورية، وما زالوا على خير صلوات بجميع إخوانهم السوريين.

(٤) أن المخصصات السرية (١٠ ملايين فرنك) التي تستخدم الآن لمشتري الضمائر لن تجدى فائدة أمام حركة الثورة التي يتعاظم شأنها يوم بعد يوم.

إن تظاهرات الولاء للفرنسيين التي دبرتها المفوضية العليا عابثة بثقة المسيحيين، وتوزيع الأسلحة على بعض القرى، وتنظيم العصابات ضد المسلمين، والاعتسافات الأخرى التي ارتكبتها السلطة المحتلة، قد خلقت حالة مخيفة غير طبيعية. وأوجدت تراخيا بين المسيحيين والمسلمين، ثم زال كل ذلك عند ما شعر الفريقان بالنير الأجنبي.

وكانت مقاصد المحتلين تتجلى يوم فيوما، فعاد المسيحيون عن خطئهم بعد ما شعروا بأنهم كانوا ألعبوة، وصاروا هم والمسلمون سواء في الغيرة على استقلالهم، وبما أن السوريين لا يعارضون في استقلال لبنان، فإخلاء بلادنا من الجنود الأجنبية يعيد إلى سورية ولبنان جميع ماكانا يتمتعان به من السكينة والسلام. وجميع السوريين واللبنانيين متفقون على تنظيم اقتصادياتهم على قاعدة مشتركة.

ولا نرى بدا من القول مرة أخرى بأننا لم نسرد هذه الوقائع إلا لما لها من العلاقة بالموقف الاقتصادي الذي سنشرحه في مايلي، وقد اغتتمنا هذه الفرصة لنظهر اتساع مسافة الخلف بين حالتنا الحاضرة ومقتضيات عهود الحلفاء وتصريحاتهم قبل الحرب وفي زمن الحرب ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ومواد ولسن الأربع عشرة إلخ . إلخ.

وتكلم التقرير بعد ذلك عن الحالة الاقتصادية في سورية ولبنان بعد الحرب وقال أنها كانت قبلها أفضل . ثم قال:

كان السوريون فى زمن السلطنة العثمانية عثمانيين يتمتعون بنفس ما يتمتع به الترك من الحقوق، فكانوا يشغلون المناصب فى جميع فروع الإدارة التركية، وكان لهم نواب منهم فى البرلمان العثمانى - بلغ عددهم ثلث أعضاء مجلس النواب.

أما الآن فإنهم فى منزلة سكان المستعمرات الإفريقية الذين تحميهم دولة أجنبية.

وقالوا فى الختام:

«نحن نستصرخ ما فى العالم من العدل، وما فى نفوس البشر من الشوق إلى السلام والرقى، نستصرخ الحرية التى قاتلت شعوبكم لأجلها قتالا يعرفه التاريخ. نستصرخ الشعور الشريف الذى دفعكم إلى القيام بالعمل الكبير الحاضر لإعادة تعمير العالم. ونبتمس منكم أن تسمعوا صوت ملايين من الناس يتألمون فى حياتهم المادية وشعورهم الوطنى».

وإن مطالبنا تلخص فيما يأتى:

(١) الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومى للبلاد

(٢) جلاء الجنود الأجنبية.

(٣) أن يكون للأهالى حرية انتخاب مجالسهم التأسيسية، وأن يختاروا شكل الحكومة التى توافقهم.

واتصل الوفد مدة إقامته فى رومة برجال السياسة الإيطاليين - ولا سيما الحزب الفاشستى - وذلك قبل أن يقبض السنيور موسولينى على زمام الحكم. فاستصدر منهم قرارات باستنكار تصرفات الفرنسيين وبإعتراض على فرض الانتداب الفرنسى.

ثم عاد إلى جنيف لملاحقة قضيته حين اجتمع مجلس جمعية الأمم وللنظر فى ما يجب اتخاذه من تدابير. فقابل السكرتير العام لجمعية الأمم محتجا على أعمال السلطة الفرنسوية فى سورية ولبنان المخالفة للعهود والاتفاقات الدولية، ومعلنا باسم الشعب رفض الانتداب، ووضع تقريرا مفصلا عن مجمل الحالة فى سورية ومطالب السوريين قدمه إلى مجلس الجمعية بواسطة لجنة الانتداب الدائمة قال فى مقدمته:

نتشرف نحن الموقعين على هذا التقرير مندوبى المؤتمر السورى الفلسطينى و ممثا

الأحزاب والجمعيات السورية واللبنانية والاستقلالية بأن نتقدم من لجنتم لتأكيد القرارات التي قدمها المؤتمر السوري الفلسطيني في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢١ إلى الجمعية العمومية الثانية لجمعية الأمم وهي:

- ١ - الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسورية ولبنان وفلسطين.
 - ٢ - الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معا بحكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي عام ينتخبه الشعب.
 - ٣ - إعلان إلغاء الانتداب حالا
 - ٤ - جلاء الجنود الفرنسية والإنجليزية عن سورية ولبنان وفلسطين.
 - ٥ - إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين.
- ثم إننا مكلفون من قبل أبناء وطننا أن نحيطكم علما بما يأتي:

لقد دلت السنوات الثلاث التي انقضت على الإدارة الفرنسية على أنها إدارة استعمار بحت، ينفذ في البلاد رغم الدعوة الواسعة النطاق لمسح الحقيقة تجاه الرأي العام في العالم.

إن الحالة الحاضرة في سورية قد تفاقم أمرها تفاقما شديدا، فقد أخفت صوت الشعب إخفاتا وألغيت حرية القول والطباعة والاجتماع، وأنزلت أحكام التوقيف والسجن والجلد والإعدام والنفي بالوطنيين والكبراء من أهل البلاد، وبكلمة واحدة فإن الإدارة العرفية بالغة أشدها.

فهل هذا هو معنى الانتداب؟

أهذا هو «الخير» الذي وعد به عهد جمعية الأمم؟

أهذه هي «المهمة المقدسة» التي تكلمت عنها المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم؟

لقد وعدونا بحريتنا في الحرب العامة، وأجزلوا لنا التصريحات، وقطعوا عهدا صريحة لشعبنا العربي ولجميع الشعوب المظلومة، ولكن موقف الدول العظمى في بلادنا مناقض لوعودهم وعهودهم.

كانت سورية في زمن الترك تتمتع بحريات وحقوق واسعة، ولكن عطف سورية على

قضية الحلفاء فى زمن الحرب قد كلفها آلاما لا توصف، وضحايا لا مثيل لها. ثم إنها أعلنت استقلالها بعد الهدنة، ونادت بالأمير فيصل ملكا فى دمشق، معتمدة على حقوقها الثابتة فى تقرير مصيرها. ولكن الحكومة الفرنسية - التى تضم فكرة الفتح فى سورية - لم يرق لها هذا العمل. فأسرعت إلى القضاء على الحكومة الوطنية، واجتياح عاصمة المملكة السورية. وما زالت منذ سنتين تحكم فى البلاد سلطة عسكرية جائرة، وذلك بعد أن مزقتها وأضعفتها وأعملت فيها حكم الإرهاب.

لقد أعلنوا أن الغرض من الانتداب منحصر فى إنهاض بعض الجماعات وإعدادها للحكم الذاتى، ولم يقتصر على الاعتراف بأن الشعب السورى بلغ درجة من التقدم والأهلية، بل أكدوا أن سورية بلاد متبسطة فى الحضارة، متقدمة تقديما يميزها عن سائر الجماعات التى كانت تتألف منها السلطنة العثمانية. ورأوا من العدل الاعتراف باستقلال كل هذه البلاد، وبل زادوا على ذلك قيامهم بالمساعى لعقد أو اصر الصداقة مع الأناضول وتوقيع المعاهدات مع حكومتها، فى حين أنهم يسعون لاستعمار سورية واتخاذها سلعة للمقايضة.

إن الدول العظمى أعربت غير مرة عن رغبتها فى منح الاستقلال لجميع الشعوب المستعبدة، ولكنها لم تقتصر على نكث عهودها، بل سلبت الشعوب المستقلة حريتها كما نرى فى أمر لبنان، فقد كان يتمتع بحكم ذاتى واسع النطاق اعترفت به دول الحلفاء نفسها وضمنته، وكاد يكون مستقلا استقلالاً تاما قبل حصول كثير من الدول الحاضرة على استقلالها. ولكن حريته لم تدم، ويا للأسف، ففضى الانتداب على استقلاله قضاء تاما. فمن ذا الذى يصدق بعد هذا المثال أن الحرية والاستقلال يعطيان بسخاء للشعوب التى تطلبهما من طريق السلم. والحقيقة أن من الواجب الجهاد للحصول عليهما، فالقوى لا يسلم بحق الضعيف إلا مرغما.

ولا نريد أن نقف هنا لذكر المدعيات الكثيرة تبريرا لحدول فرنسا فى سورية، فتلك مدعيات وضعت لنشر الدعوة اقناعا للشعب الفرنسى، وأنا نلقت الأنظار إلى تصريح مسيو ليج رئيس الوزارة الفرنسية السابق الذى أجاب على سؤال عن مدة الاحتلال فى سورية بقوله:

- دائما، وإلى الأبد...

وقال مسيو بريان فى مجلس النواب الفرنسوى: «ليست سورية بلاد أمة واحدة، ففيها عشرة شعوب تحتاج إلى من يجمع بينها»

وهو قول غريب، عار من كل أساس، وليس من الممكن تأييد هذا الرأى الذى يجهله السوريون أنفسهم، فمن الممكن أن مسيو بريان اعتبر الطوائف الدينية شعوباً قائمة بذاتها وهو خطأ فادح، لأن المعروف بالبداهة أن سورية تسكنها أمة واحدة يجمعها التاريخ والتقاليد والعادات واللغة والشعور والمصالح المشتركة.

إذا كانت لجنة الانتدابات لا ترى من سلطتها رفع نظام الانتداب أو إلغائه - كما صرح مستر بلفور - وأن مهمتها قاصرة على مراقبة تنفيذ الانتداب كما وضع، والسهر على صحة العمل بمواده، فنحن نرجو التحقق عن الموقف فى بلادنا والنظر فى شكاويتنا ضمن حدود سلطتكم، وإننا نحتفظ بحقوقنا فى مطالبة الدول والمجلس الأعلى بإلغاء الانتداب والاحتجاج عليه».

ثم سرد الوفد شكاوى سورية من أعمال الفرنسيين وختم بيانه قائلاً: إننا نقدم إليكم هذا التقرير واثقين ثقة تامة - ونحن نعلم أنكم أنصار المبادئ المدونة فى عهد جمعية الأمم - ونظن أنه لا يمكن لعضو فى جمعية الأمم أن يقوم بمهته حق القيام إذا لم يكن من شأن هذه المهمة إلا اسدال الستار على مطامح الفتح والاستعباد وتلتمس منكم أن تهتموا بالاستعلام عن حقيقة الحالة.

الوفد ومجلس جمعية الأمم

وفى أوائل شهر يوليو سنة ١٩٢٢ وصل الأمير ميشيل لطف الله لملاحقة القضية عند مجلس جمعية الأمم وقد ضرب يوم ١٥ منه موعداً لاجتماعه، وكان داخلاً فى برنامجه النظر فى تقرير الانتدابات، فاتصل بالوفد الفلسطينى ووحد الفريقان العمل.

ولما اجتمع مجلس جمعية الأمم أرسل الوفد إليه يوم ١٧ منه البيان الآتى:

إن المؤتمر السورى الفلسطينى الممثل لجميع أهالى فلسطين من العرب، ولجميع الأحزاب السورية الاستقلالية - كان قد عرض على مجلسكم الموقر نداءً فى شهر سبتمبر

الماضى بمناسبة اجتماع الهيئة العامة لجمعية الأمم فى سنتها الثانية.

وبما أن المجلس مجتمع الآن للنظر فى قضيتنا أتينا بهذا الكتاب لنذكركم بمطالبنا المبينة فى النداء السالف الذكر راجين أن تضعوا هذه المطالب موضع الاعتبار التام، وواثقين بأنكم توافقون عليها لمصلحة العدل والحق والسلم فهى منطبقة تمام الانطباق على المبادئ التى وجدت لأجلها جمعية الأمم.

ونحن مستعدون فى كل حين لإعطاء تصريحات أو فى إذا كنتم ترومون ذلك»

وفى يوم ٢٢ منه أرسل الوفد مذكرة إلى مجلس جمعية الأمم هذا نصها:

«نتشرف نحن الموقعين على هذا مندوبى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى بأن نلفت أنظار مجلسكم المحترم باسم الشعب السورى إلى حالة بلادنا السيئة التى تستفز الشعب للثورة دفاعا عن حقوقه المقدسة».

إن مطالب الشعب السورى تنحصر فيما يلى:

١ - الاعتراف باستقلال سورية بضمان جميع الأمم، وسيادة الشعب السورى وحقه فى تعيين شكل حكومته ووضع دستوره.

٢ - أن تضمن للشعب السورى حريته بإشراف جمعية الأمم الفعلى لانتخاب جمعياته التأسيسية، ولتمتعه بحقوقه تمتعا حرا.

٣ - جلاء الجنود الأجنبية عن سورية.

وأنا فى مطالبنا هذه نعتمد على المبادئ الآتية:

١ - الحق الطبيعى لكل شعب مدنى فى الاستقلال.

٢ - أهلية سورية الإدارية والسياسية التى برهنت عليها من سنين عديدة، ولا سيما منذ إعلان الدستور العثمانى.

٣ - عهد إنجلترا فى سنة ١٩١٥ لجلالة الملك الحسين باسم العرب.

٤ - التصريحات العلنية التى صرح به الطفاء عن غاياتهم من الحرب إلخ.

احتجاج الوفد على إقرار الانتداب

ولما عرف الوفد من الصحف أن مجلس جمعية الأمم أقر صك الانتداب الفرنسي لسورية ولبنان أرسل إلى رئيسه يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٢ الاحتجاج الآتى بما أن وفد المؤتمر السوري الفلسطيني قد اطلع فى الصحف على أن مجلس جمعية الأمم المجتمع أخيراً فى قصر سان جمس بلندن أيد مواد الوصاية الفرنسية على سورية ولبنان.

ولما كان هذا التأييد مخالفاً:

- ١ - للمادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الأمم
 - ٢ - ولبدأ حق تقرير المصير
 - ٣ - ولرغائب أهالى سورية ولبنان المشروعة التى ذكرت وأعلنت مراراً.
 - ٤ - ولوعود الحلفاء وتصريحاتهم العلنية زمن الحرب.
 - ٥ - وللعهود والاتفاقات المقطوعة للعرب فى سنة ١٩١٥.
 - ٦ - ولنظام لبنان الذى وضع سنة ١٨٦١ وضمنته الدول دون أن يلغى فيما بعد.
 - ٧ - وللمبادئ المقبولة فى القانون الدولى.
- فالوفد يحتج احتجاجاً شديداً على ذلك القرار الاستبدادى الجائر، ويعلن أن أهالى سورية ولبنان يعتبرون القرار المذكور كأن لم يكن وأن كل رزية تصيب بلادنا البائسة من جرائمه تقع تبعاتها على عاتق الذين وضعوا ذلك القرار الجائر.

الوفد فى جنيف

ورجع ثانية إلى جنيف وافتتح أعماله بتقديم مذكرة يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢ إلى مجلس جمعية الأمم الذى التأم فى ذلك اليوم. استهلها بقوله: إننا نذكر مجلسكم المحترم بنداؤنا واحتجاجاتنا المؤرخة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢١ و ٢٠ مايو و ١٨ و ٢٢ و ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٢ ثم قال: إنه يلفت نظر المجلس إلى النقاط الآتية:

- ١ - إن المادة الثانية والعشرين تؤكد صراحة أن الغرض الجوهري من نظام الانتداب هو

خير الأهالي. إلا أن المجلس علق تنفيذ هذا النظام على اتفاق يعقد بين فرنسا وإيطاليا بدون أن يحسب حسابا للمصالح السورية.

٢ - إن المادة الأولى من صك الانتداب السوري التي تؤجل وضع النظام الأساسى لسورية إلى ثلاث سنوات تناقض الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من العهد. لأن الاعتراف باستقلال سورية - ولو مؤقتا - كما تنص عليه تلك الفقرة هو أمر مقرر نهائيا - لا يمكن إعادته إلى البحث.

ثم إن الفقرة الثالثة من المادة المذكورة التي تنص على «تحييد الاستقلالات المحلية» وفقا لظروف تمس هذا الاستقلال أشد المساس.

٣ - إن قرار المجلس مناقض أيضا للفقرة الثانية من المادة الأولى من عهد جمعية الأمم التي تقول «كل حكومة أو مستعمرة مستقلة أو مستعمرة حرة فى حكمها الذاتى. أن تصير عضوا فى جمعية الأمم» مع أن لبنان الذى كان يتمتع باستقلاله الداخلى التام المضمون من سبع دول وفقا لبروتوكول سنة ١٨٦١ لم يقتصر أمره على أنه ليس عضوا فى جمعية الأمم. بل قد سلبت حريته وأنظمتة التقليدية، وأخضع مع سورية للوصاية الفرنسية.

٤ - إن الفقرة الثالثة من المادة الثانية من صك الانتداب تقول «لا شئ يمنع سكان سورية ولبنان من الاشتراك فى نفقة إعاشة قوات الدولة المنتدبة» فسورية التي ليست مهددة ولا معادية لجيرانها، والتي لا ترجو إلا أن تعيش بسلام وتتمتع بحريتها لا حاجة بها إلى الاشتراك فى نفقات جيش يحتلها ويبيد استقلالها.

٥ - إن المادة الثالثة من صك الانتداب تحرم سورية من حقها فى التمثيل الخارجى، فليس لبلادنا أن تدعى الاستقلال بدون أن تتمتع بهذا الحق المعترف لها به فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين.

فبناء على ما ذكر. ولما كانت نصوص الانتداب تضع سورية تحت إدارة مباشرة، وتعرقل حرية تقدم البلاد فنحن نتقدم منكم راجين أن تضعوا موضع اعتبار دقيق مطالبنا المشروعة المنطبقة على مبادئ جمعية الأمم الأساسية.

نداء الوفد للجمعية العمومية

واجتمعت الهيئة العمومية لجمعية الأمم يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٢ اجتماعها الثالث.

فأرسل إليها الوفد نداء مطولا استهله بقوله:

تشرفنا نحن الموقعين أدناه ممثلى الأحزاب والفرق السياسية فى سورية ولبنان ومعتمدى أهالى فلسطين المسلمين والمسيحيين والناطقين بلسان أهالى هذه البلاد بتقديم نداء فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢١ لجأنا به إلى سلطة الجمعية العمومية الثانية، وبسطنا لها حالة أمتنا التاعسة، وطلبنا منها العون والمساعدة باسم الحق.

فنحن نتقدم منكم والثقة ملء نفوسنا مقتنعين أنكم لا تريدون وأنتم مندوبو خمس وخمسين شعبا حرا وأنصار الممثل الأعلى لجمعية الأمم، والمدافعون عن المبادئ الصريحة المدونة فى عهد الجمعية، والضامنون لها، ورجال النزاهة والاستقامة أن تظل المطالب العادلة باستقلال الشعب الذى نمثله رسالة مهمة. إنكم لا تريدون أن يصبح نظام الانتداب الذى جعل فى العهد مهمة مقدسة من مهام التمدن الحديث ذريعة فى أيدي الأقوياء للاستعمار الهمجى والفتح بقوة السلاح.

ثم أفاض البيان بعد ذلك فى ذكر شكاوى السوريين والأسباب التى يتذرعون بها للمطالبة بحقوقهم، ولا تخرج فى روحها عن البيانات السابقة.

الوفد ومؤتمر لوزان

ولما انجلت الحرب الأناضولية عن انتصار الترك، وتقرر عقد مؤتمر فى لوزان لحل قضايا الشرق وتنظيمها اغتتم الوفد السورى فرصة وجوده فى رومة فاتصل بجلال الدين عارف بك مندوب الحكومة الكمالية هناك وبأحثه فى العلاقات بين الشعبين العربى والتركى، وإبان له أن من مصلحة الترك أن يؤيدوا السوريين فى سعيهم للاستقلال فنصح لهم بأن يسافروا إلى الاستانة ليكونوا على صلة برجال تركيا. فسافر الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابرى إليها فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٢ ومكثا فيها بضعة أيام سعيًا فيها للحصول على تأكيدات من الترك بأن لا تتنازل دولتهم عن السيادة على بلاد العرب المنفصلة عنها إلا لأهل البلاد أنفسهم.

وعاد الوفد إلى لوزان ليكون على مقربة من رجال المؤتمر فاجتمع بعصمت باشا رئيس الوفد التركى يوم ٢٢ نوفمبر، وبسط له الأمير شكيب مطالب السوريين وأعرب عن أمل الوفد بأن يظل الترك متمسكين بميثاقهم القومى إزاء البلاد العربية فقال له إن الميثاق هو

دستور العمل لندوبى الترك.

وفى يوم ٢٣ نوفمبر طلب الوفد من مؤتمر لوزان السماح له ببسط القضية رسمياً، ولما لم يتلق جواباً أرسل يوم أول ديسمبر سنة ١٩٢٢ مذكرة كرر فيها رجاءه بأن يسمع المؤتمر بياناته حين البحث فى حدود تركيا الجنوبية والجنوبية الشرقية. وقال «ومما يؤيدنا فى هذا تعهدات انجلترا للعرب بوجه عام، والتصريح الإنجليزى الفرنسى الذى نشر للشعب السورى الفلسطينى يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨، والميثاق الوطنى التركى الذى يؤيد حقنا فى تقرير مصيرنا^(١)».

فمؤتمر لوزان المحترم لا يستطيع أن يرفض سماع بيانات ممثلى شعب يجرى البحث فى مستقبله

ولما كانت معاهدة سيفر قد بطلت، فليس من الممكن الإصرار على تكرار نفس المنهج الذى انتهج نحو تركيا وكان تجربة فى شعب صديق للحلفاء، ولكنها تجربة جرت الوبال على الإنسانية^(٢).

واتصل الوفد السورى مدة إقامته فى لوزان بمندوبى الدول كلها على انفراد، وببسط لهم قضية سورية ولم يسمح له بدخول المؤتمر.

ولما عقدت الهيئة العامة لجمعية الأمم اجتماعها السنوى المعتاد فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ قدم إليها الوفد مذكرة مطولة بسط فيها حالة سورية، وفعل مثل ذلك فى سنة ١٩٢٤ وكان يلاحق القضية فى كل مكان ويعمل لتعريضها، ومثله كانت اللجنة التنفيذية فى مصر فما كانت تدخر وسعاً فى خدمتها وبذل الوسع فى تعزيز شأنها والدفاع عنها، وكانت على أتم صلة بالعاملين فى الداخل يوافونها بما يقع من وقائع فتذيعها وتنشرها.

١ - هذا نص المادة الأولى من الميثاق الوطنى التركى وقد وضعه مجلس النواب فى الاستانة يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ «تتنازل الدولة العثمانية عن الأراضى المأهولة بأكثرية عربية على أن يقرر مصيرها بحسب إرادة

سكانها، وأما القسم المأهول بالترك المتحددين اتحاداً دينياً وقومياً فيتألف منه مجموع لا يتجزأ».

٢ - سلم مجلس الحلفاء الأعلى معاهدة سيفر إلى مندوبى الترك يوم ١١ مايو سنة ١٩٢٠ فى حفلة رسمية جرت فى دار وزارة الخارجية الفرنسية وترأسه المسيو ميلران وقال للصدر الأعظم توفيق باشا إن عنده مهلة شهر لتقديم ملاحظاته عليها، وفى يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ وقع الفريق هادى باشا الفاروقى ورشاد خالص بك مستشار وزارة الخارجية عليه باسم الحكومة العثمانية، ولم يلبث الكماليون أن مزقوها بسبوقهم.

وجاء فى الباب الثانى من هذه المعاهدة أن حدود تركيا الغربية تبتدى من الشاطئ جنوبى اطنه وتسير شرقاً من جنوبى مرعش وديار بكر إلى الحد الحالى الشرقى فى الجنوب الغربى من أورفة.

ونص فى الباب الثالث على استقلال كردستان الذاتى، وعلى الاعتراف بدولتى الحجاز وأرمينية الجديدتين، وعلى الانتداب لسورية والعراق والجزيرة وفلسطين وعلى قرار وعد بلفور إلخ.

٥

الثورة السورية الكبرى



سلطان باشا الأطرش

فى طريق الثورة

كان التذمر من أعمال الفرنسيين وأستثنائهم بمرافق البلاد على أشده حينما استدعت الحكومة الفرنسية يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الجنرال فيجن المندوب السامى فى بيروت وأبدلته بالجنرال سرايل الماسونى عدو الإكليروس.

ووصل المندوب السامى الجديد إلى بيروت يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

وكان أول ما فعله أنه دعا المجلس التمثيلى اللبنانى إلى انتخاب ثلاثة مرشحين من الوطنيين ليختار واحدا منهم لمنصب حاكم دولة لبنان بدلا من حاكمها الفرنسي. ولما عجز المجلس عن الاتفاق على اختيار المرشحين المطوليين أصدر المندوب يوم ١٣ يناير سنة ١٩٢٥ قرارا بحله على أن تنتهى الانتخابات لمجلس جديد فى خلال ستة أشهر، وعلى أن ينتخب هذا الحاكم، ويشترط أن يكون من الوطنيين، وفى يوم ١٥ منه أصدر أمرا بإلغاء الأحكام العرفية - وكانت مبسطة على البلاد من سنة ١٩٢٠ وبالعفو عن نحو ٥٠ محكوما من المحاكم العرفية الفرنسية.

وأصدر بلاغا آخر قال فيه: إن أبوابه مفتوحة، وأنه مستعد لسماع مطالب البلاد فألفت دمشق وفدا كبيرا من رجالها قصد بيروت وقابله يوم السبت ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ وسلمه المضبطة الآتية وهى تحمل كثيرا من التواقيع:

نحن الموقعين أدناه من مختلف طبقات الشعب السورى قد أنبنا عنا الوفد الحامل لهذه المطالب ليلبغها إلى الجنرال سرايل المفوض السامى للجمهورية الفرنسية، وليعرب له عن أمانى الأمة التى تطلب تحقيقها وهى:

(١) نطلب أن تكون البلاد السورية بحدودها الطبيعية التى كانت عليها قبل الحرب العامة، بما فيها بلاد العلويين وجبل الدروز ولواء الاسكندرونة والأراضى الملحقه بلبنان الصغير وطنا واحدا فى اللغة والقومية.

(٢) دعوة الجمعية التأسيسية وأن تنتخب انتخابا حرا لتضع للبلاد قانونتها الأساسى، وحل المجالس التمثيلية الحالية لأنها لا تنطبق على القواعد النيابية وحصر حق

- التشريع بالمجلس النيابي وإلغاء القوانين الاستثنائية الصادرة بشكل قرارات فردية.
- (٣) لما كانت سورية بلادا معترفا باستقلالها فى العهود الدولية، فنطلب تأييد قاعدة مسئولية الحكومة أمام البرلمان، وإلغاء الإدارة العسكرية ومنع تدخل المستشارين حتى فى الأمور الجزئية.
- (٤) الحرية الشخصية حق طبيعى لكل فرد، وهى مقدسة فى نظر الشرائع العامة فى جميع البلاد المتمدنة، فليس ما يبرر عمل السلطة فى تضيق نطاق هذه الحرية، ولذلك نطلب احترام الحرية الشخصية بجميع أنواعها لأنها من الحقوق الطبيعية المقدسة.
- (٥) بما أن السلطات السابقة اعتقلت بعض الوطنيين وأبعدت آخرين بلا محاكمة أو إثبات، استنادا إلى وشاية الجواسيس الذين يصمون الوطنيين بأنهم صنيعة الدول الأجنبية، فنطلب وضع حد لهذه الأعمال المنافية للقوانين وإصدار عفو عام عن جميع المحكومين والمبعدين السياسيين.
- (٦) توحيد القضاء بإلغاء المحاكم الأجنبية، واحترام صناعة القضاء واستقلال المحاكم، وجعل اللغة العربية لغة المحاكم الرسمية فقط.
- (٧) لما كانت الأوقاف والمؤسسات الخيرية الدينية المحضة للأعمال الخيرية والشعائر الدينية، وكانت أوقاف بقية الطوائف غير المسلمة تدار بمعرفة الطائفة نفسها، وكانت الإدارة السابقة قد ضمت إدارة الأوقاف الإسلامية إلى المفوضية العليا فلم تحترم بذلك إرادة الواقفين. حتى أنها استولت على الخط الحديدى الحجازى الذى هو أعظم وقف إسلامى، وسلمته إلى شركة أجنبية رغما عن احتجاج الأهلىن فإننا نطلب إعادة هذه الإدارة إلى الطائفة الإسلامية، وإرجاع الخط الحجازى إلى استقلاله السابق.
- (٨) منع الهجرة الأرمنية إلى البلاد.
- (٩) توحيد أسعار النقد، وجعل الذهب أساسا لجميع المعاملات الرسمية وغير الرسمية.
- (١٠) إلغاء الزيادة الجمركية، واتباع قاعدة الحماية تبعا للحالة الاقتصادية والإسراع فى عقد اتفاقات جمركية مع الحكومات المجاورة بالاشتراك مع الحكومة المحلية والغرف التجارية.
- (١١) جعل الشركات ذات الامتيازات تابعة لمراقبة الحكومة المحلية، وحصص حق إعطاء

الامتيازات بالحكومة الوطنية، وإلغاء مصلحتى احتكار الدخان والديون العامة.

(١٢) توحيد الأنظمة الإدارية وإلغاء قانون العشائر الاستثنائى.

(١٣) الاقتصار على استخدام أهل البلاد فى الوظائف الرسمية.

وقال الجنرال للوفد بعد التعارف «يظهر لى إنكم تمثلون الطبقات المختلفة، وأنا سعيد جداً بمقابلتكم. ويظهر أن لكم ثقة بى، وأمل أن نتحد معا على العمل لتحقيق مطالبكم، وإذا كانت المعلومات التى اتصلت بى صحيحة فأنتم تمثلون الفكرة النيرة الحرة، وأعتقد انكم تستطيعون أن تساعدوا على جعل الثمرة ناضجة فى بلادكم» ولما دار الكلام على الوحدة قال إنكم تطلبون الوحدة وهى فى يديكم. فاتفقوا أولاً بعضكم مع بعض عليها ثم طالبونى بتطبيقها. فقالوا له إن الوفود كلها مجمعة على المطالبة بها، وماعليه إلا إجراء استفتاء فيتبين أن الأمة كلها فى جانبها. فقال لهم وحدوا صفوفكم أولاً.

وألفت حلب أيضاً وفدا برئاسة إحسان الجابرى فصد بيروت وقابل المندوب وسلمه طلبات حلب وهى لاتختلف عن طلبات دمشق وناقشه فيها فأعاد عليه القول بتوحيد الصفوف ثم زار الوفد دمشق وقضى فيها أياما واتصل بالعاملين من رجالها، وتم الاتفاق على توحيد العمل، وعاد إلى بلدته عندما أذاع البيان الآتى:

«إن الوفد الحلبى لم يجذبه إلى دمشق عاصمة الأمويين ومصدر روح القومية والاستقلال إلا توحيد العمل لتحقيق آمال الأمة وتنظيم الصفوف كما طلب الجنرال سرايل وقد لاقى فى مقدمه كل حفاوة تجلى فيها عطف إخوانه رجال الوطنية ثم اطلع على أعمالهم السديدة واتحد وإياهم فى الفكرة والعمل. فهو يحمل كل بشارة تقوى العزم ويهدى من أعماق قلبه الشكر إلى من جمع الكلمة ورفع شأن الشباب الناهض والمبادئ المقدسة».

إنشاء حزب الشعب

وكانت الخطوة الكبرى التى خطاها الوطنيون فى هذا العهد هى إنشاءهم حزب الشعب وهو أول حزب سياسى أنشئ رسمياً فى سورية بعد الاحتلال الفرنسى، لقيادة الحركة الوطنية وتنظيمها. وهذه أسماء أعضاء لجنته الإدارية:

حسن الحكيم ولطفى الحفار وفوزى الغزى وسعيد حيدر وإحسان الشريف وتوفيق

شامية وفارس الخورى وعبد المجيد الطباخ وأبو الخير الموقع وأديب الصفدى.
وأُسندت زعامة الحزب للدكتور عبد الرحمن شهبندر وتولى حسن الحكيم أمانة السر
العامة وأبو الخير الموقع أمانة الصندوق.

وأنشئ لهذا الحزب فرع فى حلب وآخر فى حمص وثالث فى حماه، واتصل باللجنة
التنفيذية فى مصر وبالفود السورى فى أوربا - كما اتصل برجال سورية العاملين فى
الساحل وبزعماء جبل الدروز وبذوى الرأى والفكر من أبناء البلاد، فانتعشت الحركة
الوطنية على يده.

زيارة اللورد بلفور لدمشق

وبينما كانت البلاد السورية تغلى كالمرجل - وقد نشأت فيها روح جديدة على أثر ظهور
الحزب - جاءت الأخبار بأن اللورد بلفور صاحب الوعد المشهور اعتزم زيارة الشام قادما
من فلسطين، فقامت دمشق وقعدت لهذا النبأ واحتشد أبناؤها ورجالها يوم ٨ إبريل سنة
١٩٢٥ أمام محطة القنوات للتظاهر ضده، فعلموا أن السلطة أنزلته فى محطة القدم، وأنه
قصد إلى فندق فيكتوريا فلحقته الجماهير وهى تنادى بسقوطه وسقوط الصهيونية
والانتداب الفرنسى وتهتف للحرية والاستقلال، وأرسلت الحكومة قواها فاصطدمت
بالمتظاهرين ودارت معركة حامية بين الفريقين أسفرت عن سقوط عدد من الجرحى وقبض
على ٢٣ شابا، وأضربت دمشق فى الغداة (الخميس) وازدحم الناس فى الجامع الأموى
عند الظهر، فأدأوا الصلاة وخرجوا بمظاهرة كبيرة منادين بسقوط بلفور ووعده، والانتداب
وحكومته، وبتحية فلسطين وأهلها، ولما وصلوا إلى قرب الفندق صدمهم الجند ودار شجار
عنيف فاطلق الجند الرصاص على المتظاهرين فصرع اثنان وجرح نحو ٢٠ وحدث شغب
خطير فخافت السلطة العاقبة، وأوفد الجنرال سرايل وكان فى دمشق مندوبا إلى الفندق
أقنع اللورد بالسفر حالا خوفا على حياته، فأخرج من باب خلفى وركب سيارة درجت به
إلى بيروت تحت حماية الشرطة والدرك فاستقرت الحالة، وكانت هذه أول مظاهرة وطنية
عنيفة فى دمشق بعد حوادث كراين فى سنة ١٩٢٢، وكتب الجنرال سرايل فى مذكراته عن
هذه الزيارة يقول: «لقد استقبلت دمشق اللورد بلفور بالاحتجاجات التى اشترك فيها بعض
العناصر المسيحية التى لاتستطيع الكف عن عاداتها فى إدخال الديانة فى كل شئ، وقد

وزعت في المدينة مناشير كثيرة بعنوان فلسطين للعرب، بلاد العرب للعرب، مما دل على أن هذه الحملة ضد اليهود تخفى وراءها أشياء كثيرة.

«وقد كانت زيارة اللورد بلفور مقدمة لمظاهرات عديدة ليست خطيرة النتائج اقتصرت على إغلاق الحوانيت وصدور الصحف بالإطارات السوداء، وإضراب طلاب المدارس ولم تحدث حركة مافى الشوارع إلا بعد الخروج من المسجد، فعمدت إلى اخمادها بسرعة دون شيء من الشدة كما أشيع هنا وهتالك».

المسيو برونه ودستور سورية

ووصل إلى سورية في شهر مايو سنة ١٩٢٥ المسيو برونه النائب في البرلمان الفرنسي لمقابلة المفوض السامي، والبحث في أسس الدستور الذي قررت الحكومة الفرنسية وضعه لسورية عملاً بصك الانتداب فهز وصوله الرأي العام وقابله وفود الشعب مطالبة بالوحدة وبأن يعهد إلى جمعية وطنية تأسيسية في وضع الدستور، بدلا من اللجنة التي ألفتها وزارة الخارجية الفرنسية يومئذ برئاسة المسيو بول بونكور وعهدت إليه بهذه المهمة. وعاد المندوب إلى فرنسا بعد ما أقام نحو شهرين في سورية، وبعد ما أعلن بأنه لايسع الحكومة الفرنسية العدول عن رأيها في سن الدستور. فزاد ذلك في استياء الشعب ونقمته.

سفر الكابتن كرايه بالاجازة

وفي يوم ١٧ مايو من تلك السنة نال الكابتن كريبه حاكم جبل الدروز إجازة للسفر إلى فرنسا فوجد الدروز في سفره بابا للفرج ووسيلة لتجديد شكوايهم من أعمال هذا الطاغية. دخل كريبه جبل الدروز يوم ٤ يوليو سنة ١٩٢٣ خلفا للكبتن ترانكا فتقلد منصب مستشار أمير الجبل، وكانت الإمارة يومئذ للأمير سليم الأطرش، ولما توفى هذا يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ اجتمع المجلس النيابي للجبل واختاره وكيلا للحاكم لمدة ثلاثة أشهر فقط ريثما يتم الاتفاق على اختيار الحاكم الوطني، وقد تم ذلك بدسائس كريبه وتدابيره، ولم يكتف بذلك، بل حمل المجلس نفسه فأصدر يوم أول أكتوبر سنة ١٩٢٤ قرارا باختياره حاكما للجبل وأقر الجنرال فيجان هذا الاختيار بقرار أصدره يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤

فصار الحاكم الرسمى.

ولما اتصل ذلك بزعماء الجبل وشيوخه عقدوا اجتماعا سرىا فى قرية عرى ووضعوا عرائض يعلنون فيها أنهم يرفضون تعيين فرنسوى لمنصب الحاكم، ويطلبون تعيين وطنى مكانه عملا بالاتفاق المعقود بينهم وبين فرنسا، وحمل حسين الأطرش ومتعب الأطرش هذه العرائض إلى السلطة الفرنسوية فى دمشق وشكيا من تصرفات كريبه وأعماله وطلبوا إقالته. فساء ماوقع هذا وأمر بوضع عرائض بتأييده وكان يطوف بها على الناس ويحملهم على توقيعها - كما انصرف من الناحية الأخرى إلى الانتقام من بنى الأطرش وأنصارهم ومواليهم وعمل على اذلالهم وقهرهم.

ويضيق بنا المقام لو رحنا نسرده ماعمله من أعمال فى أثناء ولايته على الجبل فقد منع الناس من زيارة آل الأطرش ومن التردد عليهم، بل ومن إلقاء السلام وكان يعاقب المخالف بالسجن كما كان يغرم كل قرية يذهب إلى زيارتها ولايخرج جميع أهلها لاستقباله بغرامات باهظة، وأبلغ أن الدرزي إذا تنحج فإنما يقصد من نحنته لعن من يمر به من غير طائفته وشتمه فى دينه، فكان يقبض على كل من يصادفه فى هذه الحالة ويلقيه فى غياهب السجن واستاء مرة من فهد الأطرش قائمقام صلخد فضربه بيديه ورجليه وبالسياط على مرأى من جميع الناس وأمره بتكسير الحصى والأحجار، وفعل مثل ذلك بسليمان نصار شيخ قرية سالة وعميد أسرة نصار، وهى من أسر الجبل الكبرى، وبالشيوخ صالح طريبه وهو علم فى التقى والصلاح. وشكا الدرزي هذا الأعمال الشاذة إلى ولاة الأمور الفرنسويين فألفوا الأبواب مغلقة فزادهم ذلك يأسا - كما زاد الحاكم طغيانا وظلما، على أنهم استتبشروا حينما جاءت الأخبار بأن الجنرال سرايل سيزور الجبل للاشتراك فى حفلة عيد استقلاله (٥ إبريل سنة ١٩٢٥) فاخترأوا وقدا من الأمير حمد الأطراش ونسيب وعبد الغفار ومتعب الأطراش وغيرهم من الزعماء والشيوخ لمقابلة الجنرال وإبلاغه مطالبهم ولما طلبوا منه تحديد وقت لاستقبالهم أشار عليهم بأن يحضروا إلى دمشق فجاءوا ولما دخلوا عليه قال لهم ماذا تريدون؟ فاجابوه إننا نطلب مايتى:

١ - تطبيق الانتداب فى الجبل طبقا للشروط المتفق عليها بيننا وبين فرنسا والمصدقة من الجنرال غورو.

٢ - فتح أبواب المفوضية لسماع شكوانا من تصرفات بعض الموظفين الذين يخرجون

بتصرفاتهم عن طريق العدل والإنصاف.

٣ - إزالة كل اعتداء يعتديه الكابتن كريبه على الزعماء وإبداله بحاكم وطنى حسب ما هو مصرح فى الاتفاق، وإنشاء تفاهم بين الشعب الدرزى والانتداب.

وسألهم الجنرال عن ماهية الاتفاق الذى يشيرون إليه فأجابه عقلة القطامى أنه اتفاق صدقت عليه المفوضية العليا بشخص المسيور روبرى دى كيه يوم ٤ مارس سنة ١٩٢١ فقال إنه لا يعرف شيئاً عنه.

وقال عبد الغفار باشا إن نص الاتفاق هو معنا وأخرجه وسلمه إياه فاخذه وقرأه وقال لهم:

هذا الاتفاق هو حبر على ورق، لا يعمل به ولا أعتبره ولا أتعهد بوثائق وقعها غيرى^(١).

وقال الجنرال للوفد وهو يتكلف الغضب لأسمح لكم بالبقاء فى دمشق أكثر من ساعتين ومن يتأخر أرسله إلى المنفى حالا، وبعد مناقشات قصيرة خرج الوفد غاضبا وقبض على عقلة القطامى (شيخ قرية خربا وزعيم مسيحيى جبل الدروز) وأرسل منفيا إلى تدمر وعاد الشيوخ والزعماء إلى الجبل وهن يضطرمون غيظا واتصل ماجرى بكريبه فزاده جبروتا ولقب نفسه بإمبراطور الصحراء وبالسultan عبد الحميد.

مقدمات الحوادث فى الجبل الدرزى

وفى يوم ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ وصل إلى السويداء الكابتن رينو ليقوم مقام كريبه المسافر بإجازة شهرين فتنفس الدروز الصعداء وألّفو لجانا لتوحيد الصفوف وإزالة ما هنا لك من سخائم وأحقاد فكانت اللجنة العليا فى السويداء برئاسة سلطان باشا وتحتها خمس لجان فرعية فى المجيدل وشهباء وثعلة وقيصما وسالة. فعقدت هذه اللجان اجتماعات عديدة ووضعت مضابط وقعها سكان الجبل طالبين فيها إبدال الكابتن رينو بكريبه لما شهدوه من الفرق بين أعمال الاثنين، وكان هذا يشجع الحركة سرا وعلناً أملأ فى الحصول

١ - يقول الجنرال سرايل فى مذكراته عن هذا الاتفاق مانصه: «ولقد أرانى أحد زعماء الجبل «معاهدة» بتوقيع روبرى دى كيه تنص على وجوب تعيين حاكم وطنى وموقعة فى سنة ١٩٢١ ولكن بأى صفة وقعها روبرى دى كيه بأمر الجنرال فورو؟ ولماذا لم يعتبرها فيجان؟ ثم إن وزارة الخارجية لاعلم لها بها، فلماذا لم تعلم؟ هذا سر»

على منصب كربيه، ووضع موظفوا حكومة الجبل كتابا أرسلوه إلى سرايل، وقالوا فيه «نرجو من الجنرال أن يقبل استقالتنا إذا رفض إبدال كربيه لاننا لانستطيع العمل معه».

وأرسلت اللجنة العليا برقية إلى المسيو برونه تطلب منه أن يحدد وقتا لمقابلتها فحضر يوم ١٦ يونيو موعدا في دمشق فجاء ٣٠ من شيوخ الجبل ورؤسائه وقابلوه وسلموه مضبطة قالوا فيها:

«إن جبل الدروز جزء لا يتجزء من سورية تجمعها بها جامعة اللغة والجنس، وتربطه بها روابط اقتصادية مستحكمة الحلقات فدمشق تأخذ نخائرها من الجبل، وهو يستورد منها جميع حاجياته، فالجبل مدخر واسع ودمشق معين لا ينضب، وهما مرتبطان من عصور طويلة بروابط لا تفصم عراها، والجبل لا يحيا بدون الصحراء والصحراء لا تعيش بدون الجبل. ولذلك فإن جبل الدروز يريد المحافظة على شكل حكومته واستقلاله الإداري في جميع أوضاعه الحاضرة.

«إننا نريد أن يسود القانون في البلاد - فتحترم الحرية الشخصية - فلا يسجن أحد ولا يعاقب أحد ولا ينفى أحد إلا بقرار تصدره المحاكم العادلة وفقا للقوانين المتبعة في بلاد العالم عامة، والمشمولة بالانتداب خاصة على الأقل. ونريد حرية الكلام وحرية الشكوى، وإذا ماشكا أحدنا أمره إلى المرجع الفرنسي فلا يعاقب على شكواه على الأقل كما سبق وحصل مرات عديدة في بلادنا. وذلك من قبل الحاكم كربيه فقد كان لا يجزئ أحد على الشكوى. نريد أن تلتفت المراجع الفرنسية العليا إلى شكوانا وتسمع نداءنا وتصغى لمطالبنا، فلا يحل بنا العقاب الشديد كما حل بنا من الكابتن كربيه لشكوانا، ولأننا عرضنا حقيقة أمرنا على مندوب المفوض السامي في دمشق فرفض مطالبنا، نريد أن ينصفنا الجنرال فيستبدل رينو بكربيه وكلاهما فرنسويان».

وأجابهم المندوب بعدما ناقشهم في طلباتهم ومذكرتهم أن أمر التعيين والعزل هو من اختصاص الجنرال لا من مهمته ووعدهم بأن يساعدهم عنده.

وأسل الوفد في اليوم نفسه برقية إلى سرايل في بيروت هذا نصها «الوفد الدرزي الممثل بشخص الزعماء والشعب وجهته بيروت يلتمس مقابلة فخامتكم»

ولما وصلوا إلى بيروت رفض الجنرال مقابلتهم، وأرسل إليهم من يقول لهم عندما أُلحوا

فى طلب المقابلة بأنه سيرسلهم إلى المنفى إذا لم يرجعوا حالاً^(١).

وسمح للوفد بعد توسط زعماء دروز لبنان بمقابلة السكرتير العام للمفوضية فقال لهم أرجعوا إلى جبل الدروز وإذا كانت لكم شكاية على كربيه فأبقوها حتى يعود وعندها تنظر فيها المفوضية. فأجابوه أنهم يشكون من تصرفاته من سنتين ولا من مجيب ودارت بينهما محاوراة طويلة انتهت برجع الوعد خائباً.

واجتمع نحو ٤٠٠ شاب درزى فى السويدا باسم الجمعية العمومية وپرئاسة سلطان باشا على أثر عودة الوفد فاشلا وبعد مدارسوا الموقف قرروا مايتى:

١ - تضحية كل غال وثمانين فى سبيل الاستقلال.

٢ - مواصلة السعى لابدال كربيه برينو.

٣ - تذكير كل عضو من أعضاء المجلس النيابى بأنه بصفته ممثلاً للأمة يجب عليه أن ينفذ ماتقرره الأمة، وبما أن الأمة تطلب عزل كربيه وتعيين رينو فعلى النواب أن يقرروا ذلك.

٤ - كل نائب ينذر ولايعمل بقرارات الأمة يهان ويضرب ويرجم.

٥ - على أعضاء الجمعية العمومية بذل دمائهم فى سبيل مساعدة أى فرد من أفراد الجمعية. والسير على خطة معتدلة بطريقة قانونية.

ودعى المجلس النيابى إلى الاجتماع يوم ٣ يوليوى، فعقد أعضاء الجمعية الوطنية اجتماعاً فى دار حسين مرشد، وقرروا الاتصال بالنواب ودعوتهم إلى إصدار قرار بتتحية كربيه وتعيين رينو عملاً بإرادة الأمة. فتعهد لهم الأعضاء بذلك ولم يشذ منهم سوى فارس

١ - دافع سرايل عن تصرفاته المنكرة فى مذكراته قائلا: ظننت عائلة الأطرش عندما وصلت إلى سورية أننى جئتها لأهدم سياسة سلفى تدريجا، وأعين لهم فى الجبل حاكما وطنيا يختارونه فأخنوا يترقبون ذلك، أما أنا فلم أجد أى مبرر لمثل هذا العمل.

وبغته اغتتموا فرصة غياب كربيه فى فرنسا وقاموا يطلبون إقالته وتعيين سواه وقد حدث بعد ثلاثة شهور أن طلبت عائلة الأطرش وسواها من عائلات الجبل أن ترسل إلى فرنسا قسما من الجيش، وأكدت حبها وميلها إلى فرنسا.

وإنى لأأسف لشىء أسفى على ابقائى الكابتن كربيه فى الجبل.

وعقدت النية على مخاطبة كربيه فى الأمر عند عودته من فرنسا وإطاعه على الحملات التى تقام ضده، وكنت أربغ فوق هذا أن أيدله بضابط أفضل منه، ولكننى انتظرت أن يعود إلى السويداء أولا، كيلا يقال إن حملات عائلة الأطرش أثرت على، قيوثر هذا على مركز فرنسا وسمعتها. فقد لاحظت فى هذه البلاد أن أفضل حل يجب الاتجاء إليه فى مثل هذه الظروف هو أن «الايخضع الإنسان للمشاغين».

الأطرش شيخ نبيين وهو مشهور من الأول إلى الآخر بموالة الفرنسيين ومماشاتهم. فأجابهم أنه لابد له من انتخاب كريبه فهجم عليه الشبان وضربوه وأهانوه وكان المجلس النيابي معقوداً فى تلك الساعة برئاسة وكيل الحاكم.

واتصل الخبر بالملازم موريل - وهو من أشد أنصار كريبه - فذهب إلى محل الاجتماع الشبان وهجم عليهم بسوطه النحاسى فضربه حسين مرشد بالعصا على أنفه وأطلق يوسف الأطرش نجل عبد الغفار باشا عياراً نارياً فى الفضاء ففر الملازم والحجارة فى قفاه، ولجأ إلى دار الحكومة وطلب نجدة عسكرية من القلعة للتكيد بالمتظاهرين فتدخل الكبتن رينو وحال بين الجند وبين المتظاهرين، وحسماً للنزاع أصدر القرارات الآتية:

- ١ - يعتذر الشيوخ والزعماء للملازم عن الإهانة التى لحقت به.
- ٢ - تدفع السويدا ٢٠٠ ليرة عثمانية غرامة.
- ٣ - ينفى عشرة من آل مرشد إلى صلخد.
- ٤ - تهدم الطيارات الفرنسية دار حسين مرشد (هو الذى ضرب الملازم بعصاه) وقيل الدورى المطالب الثلاثة الأولى ونفذوها، وطلبوا العدول عن تنفيذ المطالب الرابع وأبلغوا السلطة إنها إذا أصرت على هدم الدار فلا بد من إعلان الثورة فاكتفت بالاعتذار وبالمال.

محقق فرنسوى جديد^(١)

ولما وصلت هذه الأخبار إلى دمشق أصدر الجنرال يوم ٥ يونيو أمراً إلى الكومندان تومى مارتان بأن يسافر إلى السويدا ويمهد لعودة الكابتن كريبه بالاتفاق مع الحزب المؤيد له (هو حزب بنى عامر) فوصل فى ٦ منه ونزل فى دار الحكومة وطلب من الدورى تقديم مطالبهم خطياً وقال إنه قادم للتحقيق فقالوا إنهم لا يطلبون سوى إبدال كريبه. ثم قدموا له البيان الآتى لابلأغه إلى الجنرال سرايل وقد ضمنوه شكوايهم من أعمال كريبه وتصرفاته:

١ - أصدر الجنرال سرايل أمراً باستدعاء رينو على أثر تقريرين أرسلهما إليه يوم ٢ و١٧ يونيو، وأوضح فيهما خطورة حركة الجبل وطلب إلى مندوب السامى بلهجة الإلحاح أن يقابل الوفد الدرزي ويصغى إلى شكواه فأبى ذلك، وأصدر أمراً إلى مندوب المفوض السامى بإقالة رينو «لأن حالته النفسية كما يظهر من تقريره المؤرخ فى ٢ يونيو لاتلائم الظروف والأحوال الحاضرة، وعليكم أن تعينوا ضابطاً آخر بدلاً منه».

ياحضرة القائد:

ان سوء التفاهم وحصول ماحدث والخوف من حصول خلافه مسبب عن الأمور الآتى
بيانها التى لحقت بالدروز مدة حكم الكابتن كارييه:

(١) فتح أذانه للجواسيس مثل حسن الخطيب وحمود أبى حمرة ويحىى دليقان وساسى
افندى وحسيب افندى والشرطى فهمى افندى والحرمة نسيمة وبنتها زكية ومعلمى
المدارس الذين يلفقون الأخبار الكاذبة حتى لحق بالأبرياء مالحقهم من الضرب
والإهانة بأجرة يتقاضاها الجواسيس عن كل خير بانفراده.

(٢) مخالفة النظام عند جنود الدرك الذين لايعرفون من الوظيفة إلا العصى التى
يحملونها حتى أنك لاتجد جنديا من الفرسان والمشاة إلا وييده عصا لمس شرف
الوجهاء وسوقهم سوق البهائم.

(٣) إن حامد قرقوط ذييين سجن خمسة شهور وكسرت أضلاعه ومزق جلده من ضرب
السياط لوشاية وشاه حسود - وقد اتضح ذلك فيما بعد.

(٤) إن حسن كسبول من قرية (ريمة اللحف) تمزق جلده من ضرب السياط لمجرد مروره
بالطريق العام من غير أن يتنبه لإلقاء السلام على الكابورال دى بوشيل.

(٥) أحضر ساسى أفندى المستخدم فى المستشفى العام بعض نساء الدروز للإيقاع بهن
فشعر بذلك حسين مرشد المجاور للمستشفى فنصحه وردعه ولكن ذلك أساء ساسى
أفندى فوشى به لليوتنان موريل وادعى أنه ضربه فوضع فى أعماق السجن وقد
اغتنم ساسى حبسه مدة عشرة أيام فكان يأتية كل يوم فى الصباح والظهر والمساء
ويضربه بالسياط على رأسه المكشوف مع تشغيله طول النهار حاسر الرأس حافيا
بتكسير الحجارة وحبسه ليلا فى غرفة الفحم، ولم يكفه ذلك بل شهد عليه أنه فى تلك
الليلة شهر مسدسه على الليوتنان مع أنه لم يكن حاضرا وكان أعزل من السلاح.

(٦) إغفال التحقيق عن كل الدعاوى - يعنى وشايات المخبرين المذكورة أسماؤهم أعلاه
وخلافهم - واعتبارهم مخبرين صادقين حتى أن وشاية حسن الخطيب أدت إلى
سجن الشيخ سعيد طرييه وأخيه سلمان وفارس مفرج أخصاء سلطان باشا
الاطراش وغازى الصفدى مدة شهر ونصف مع تكسير الحجارة والضرب المؤلم دون
سبب.

- (٧) توقيف أولاد صحووعه وأولاد حاتم وتغريمهم ثلاثة وعشرين ليرة ذهباً لمجرد وشاية هؤلاء المخبرين بدون تحقيق.
- (٨) توقيف وهبة الفشفوش لأنه امتنع عن إيجار داره وضربه ضرباً مبرحاً حتى بقى شهراً لا يقدر على الوقوف على قدميه.
- (١٠) ضرب أمين حديفه من قرية الكفر وحبسهُ تسعة أيام في غرفة الفحم بدون أكل وشرب ومن غير سبب معروف.
- (١١) توقيف حسين حديفة خمسة عشر يوماً لأنه كان غائباً في ملاقات الكابتن كريبه يوم زار القرية، وغرم الأهلون لأجل ذلك عشرين ليرة عثمانية وذهباً.
- (١٢) وضع غرامة عشرين ليرة ذهباً على أهالي (عرمان) لعدم تنظيم ملاقات لائقة به.
- (١٣) توقيف قائم مقام صلخد فهد الاطرش وضربه ضرباً أليماً لمجرد وشاية المفسدين ومن غير تحقيق عما أسند إليه.
- (١٤) توقيف أولاد الخياني سبعة أيام في غرفة الفحم وضربهم ضرباً مبرحاً وسقيهم ماء الملح لمجرد وشاية تدعى أنهم قتلوا شقيقتهم، وقد ظهرت حية تجرى على قدميها ولم يجاز المفترون أرباب الشخصية الدنيئة.
- (١٥) سجن حمد بن جبر حميدان وضربه ضرباً مبرحاً من غير مدع شخصي ولا سبب. بل لوشاية مفسد.
- (١٦) إيداع السجن ثلاثة من المسيحيين من أهالي (خربة) نجعل أسماءهم أبقوا في السجن ثلاثة عشر يوماً وعوملوا نفس المعاملة يعنى بالضرب المبرح.
- (١٧) سجن شاهين شروف من قنوات وتشغيله بالأعمال الشاقة وضربه ضرباً مبرحاً.
- (١٨) توقيف فارس إسماعيل أبى عسله وضربه ضرباً مؤلماً لغير ماسبب.
- (١٩) توقيف قاسم عمر وضربه ضرباً مؤلماً لغير ماسبب.
- (٢٠) ضرب غرامة عن ثمن مصباح البلدية المسروق الذي ظهر أخيراً عند نسيمة الجاسوسة والبالغ ثمنه سبعة قروش ونصفاً، غرام الجوار بسبب هذه السرقة المكذوبة ثلاثة عشر جنيتها ذهباً عثمانياً.

(٢١) ضياع هرة الليوتنان موريل وفرض غرامة عشر ليرات عثمانية على جميع أهل السويداء.

(٢٢) ضرب الكابورال دى بوشيل شاهين الدروكى حتى بقى ثلاثة أيام بحالة العدم لولا أن أحياء الله مرة ثانية، ولم يسأل الكابورال عنه.

(٢٣) توقيف سليمان بك نصار مدير ناحية سالة وطرده من الوظيفة وتشغيله بالأشغال الشاقة مدة نصف شهر لوشاية مفسد معروف.

(٢٤) توقيف حمد عامر من (عرى) وتشغيله بالأشغال الشاقة لوشاية مفسد هو معلم المدرسة الذى اتخذ التجسس مثل أكثر زملائه بدلا من التعليم.

(٢٥) توقيف حضرة الشيخ حسن صالح طرييه شيخ العقل وفارس أفندى عزت وإسماعيل أفندى مزهر ورفقائهم من أعيان السويداء لوشاية وشاها فهمى أفندى الشرطى وتشغيلهم بتكسير الحجارة.

(٢٦) إن الموقوف الذى تبرؤه المحكمة إذا طلب باخلاء سبيله عند انتهاء مدة حبسه يضاف عليه مدة خمسة عشر يوما لقاء استدعاء وحالات الاستدعاءات الموجودة فى قلم العدلية .

(٢٧) تغريم المستنطق لأسباب لامحل لذكراها، واجباره على تأدية عشرين ليرة ذهبيا عثمانية لزوجته بدون مسوغ شرعى أو قانونى وخصمهم من راتبه.

(٢٨) إن محمد رضوان لم ينتبه لمرور أحد الضباط الفرنسيين فيأخذ له السلام لذلك سجن ١٥ يوما مع الاشغال الشاقة وضرب ضربا أليما وطرده من وظيفته.

(٢٩) أدخل حسيب الخورى الجاسوس الفرية الآتية فى ذهن بعض رجال البعثة. وهى أن كل درزى يسعل فإنه يعنى بذلك أنه يلعن من يراه فى الطريق من خلاف مذهبه، ولما كان الإنسان لا يستغنى عن السعال فى بعض الأحيان فقد أدت هذه الفرية إلى ظلم كثير من المساكين الذين أودعوا السجن وضربوا ضربا أليما، ومن جملتهم خزاعى الحلبي الذى بقى فى السجن شهرين تقريبا.

(٣٠) طرد الوكيل عبد الكريم أفندى حرب المشهود له بالأمانة والصدق والمتخرج من مدرسة الدرك بدمشق، وسبب طرده وشاية مخبر لأخذ وظيفته وقد سجن خمسة

عشر يوما مع الأشغال الشاقة وطرد من وظيفته.

(٣١) توقيف هلال نخله مدة خمسة وستين يوما نهارا بالأشغال الشاقة وليلا فى غرفة الفحم، وبقي فى أول الأمر خمسة أيام من غير أكل ولاشرب، بل على الماء والملح إلى أن أشرف على الموت، وقد هدده الليوتنان موريل والمسدس بيده كى يشهد على بعض الموظفين أنهم يتناولون الرشوة.

(٣٢) إن معلمى المدارس الذين يتقاضون الرواتب الباهظة من صندوق الحكومة لتعليم الأولاد تركوا واجبهم هذا ودخلوا فى سلك الجاسوسية المريح تحت رئاسة جاسوسهم الأكبر فيليب حتى معلم صلخد، واستبد كل معلم بقريته واتخذ لنفسه صفة الحاكم وغدا يضرب ويسجن ويغرم حتى ضجرت النفوس.

(٣٣) أصدر الكابتن أمره بمنع الأهالى من دخول بيوت الزعماء واحتقاره الرؤساء وتطاوله عليهم بالشتم والقذف، وتهديده رئيس محكمة البداية وضربه العضو النيابى - كل ذلك مما ألم النفوس وأحفظها.

(٣٤) احتكاره جميع الصلاحيات المعطاة لرؤساء الدوائر والدرك حتى أن العدلية أصبحت اسما من غير مسمى - إذ لم يكن لها حكم إلا بعد صدور الإرادة الكارينية.

(٣٥) سجن مختار قرية عاهرة فياض الطرودى ستة أشهر ونصفا من غير أن يعلم جرمه وذلك لوشاية مفسد، وقد قضى جميع هذه المدة فى الأشغال الشاقة. انتهى.

الجنرال يميل إلى الغدر

وفى يوم ١١ يوليو أرسل الجنرال سرايل إلى مندوبه بدمشق الكتاب السرى الآتى:
«أرجو منكم أن تدعو إلى دمشق المحرضين (الدروز) وبينهم حمد بك ونسيب بك ومتعب بك وعبد الغفار وسلطان باشا الأطراش بحجة أنكم تريدون استماع شكواهم ومطالبهم حتى إذا حضروا أبلغتموهم اننى أعدهم مسئولين عن كل اضطراب يقع فى الجبل وأيقبهم ضمانا عندى فى مكان يحتم عليهم الإقامة وستعونون أنتم بإبلاغى اسم المكان الذى يختار لهذا الغرض».

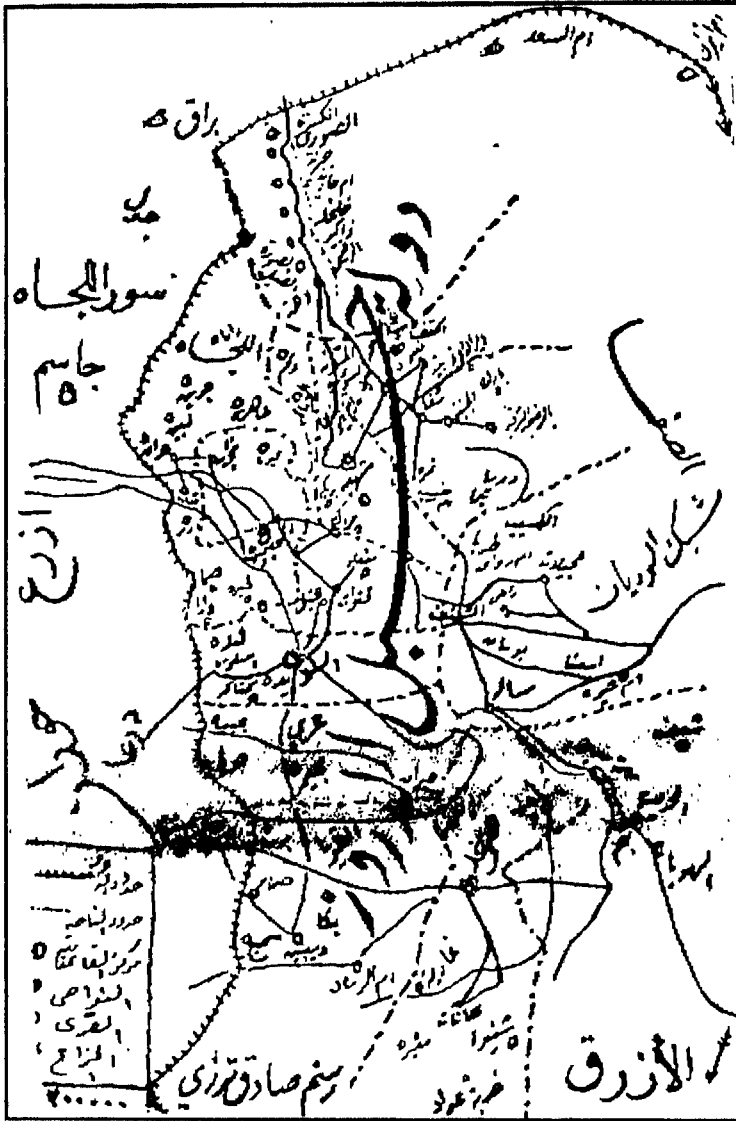
وعملا بهذا الأمر أبلغ الكومندان تومى مارتان الأمير حمد وعبد الغفار ونسيب أن الجنرال يرغب فى مقابلتهم فلما بلغوا دمشق قبض عليهم وأرسلوا منفيين إلى تدمر.

ثم قبض بعد أيام على كل من برجس الحمود وعلى الأطرش وحسنى صخر وعلى عبيد ويوسف الأطراش وأرسلوا منفيين إلى الحسجة.

الغدر بسلطان باشا

وأرسل الكومندان تومى مارتان - عملا بأمر الجنرال سرايل - إلى سلطان باشا يدعوه إلى زيارته فأجاب معتذراً لأنه أدرك أنه إذا ذهب لايعود فكرر الطلب فكرر الرفض والاعتذار. فأرسل إليه أربعة ضباط فرنسويين مع قوة صغيرة يقياة الكابتن نورمان لإقناعه بالقدوم، وللقبض عليه إذا استطاعوا - ولما وصلوا إليها كان سلطان باشا فى قرية رساس وهو على تمام الابهة، وقد جمع حوله كثيراً من الرجال أثناء طوافه القرى - استعدادا للنضال.

وحاول الفرنسو يون دخول قرية «القرية» مقر سلطان باش فحذرهم شقيقه على من خطر التورط فرحلوا إلى الكفر ونزلو على مائها - وكان عددهم ١٩٠ جنديا - وأخذوا فى غسل ثيابهم وإصلاح شؤونهم فأنذر أسعد مرشد شيخ الكفر الكابتن نورمان قائد الحملة ثلاث مرات بوجوب الحذر ومغادرة المكان فترفع إلى مكان وعمر مستدير يشرف على الطرقات وأبى الخروج.



خريطة تبين مواقع القتال في جبل الدروز

معارك الجبل الأولى

الهجوم على دار البعثة في صلخد - معركة الكفر - يوم المزرعة

لما جاءت الأخبار إلى الجبل بأن السلطة اعتقلت الزعماء وفتتهم، وإنها شارعة في اتخاذ تدابير عسكرية، وعازمة على إعادة كربيه بالقوة، بدأ سلطان باشا الأطرش يطوف القرى لجمع الجموع وإضرام الحماسة في الصدور فزار أم الرمان فامتان فملح، وكان يصف رجاله عند وصوله إلى القرية التي يقصدها، ويرتبهم ترتيباً يلفت الانتظار ثم ياخذون جميعاً في إطلاق العيارات النارية في الفضاء، ويهزجون أهانهم الحماسية فتستقبلهم القرية بأكملها وينضم إليهم رجالها وشبانها.

وقصد قرية عرمان وهي من قرى الدروز الكبرى فانضم إليه أبناؤها، وساروا تحت لوائه فقرر الزحف على صلخد لحرق دار البعثة الفرنسية فيها، وكانت خالية من الموظفين الذين أسرعوا باللحاق إلى السويدا فنفذ القرار وأحرقت الدار.

وعلم وهو في صلخد أن الجنود زحفت في طلبه، وأنها ارتدت إلى قرية الكفر وعسكرت فيها، فأسرع بمن معه إلى لقائها وهاجمها برجاله من ناحيتين وحملوا عليها بالسلاح الأبيض فقتلوا عليها بسرعة، ولم يفلت منها سوى أفراد وصلوا إلى السويدا وقصوا على تومي مارتان ما وقع، وخسر الثوار أربعين شهيدا منهم مصطفى الأطرش شقيق سلطان باشا وإسماعيل نجل جاد الله الأطرش.

وأسرع تومي مارتان فحمل المال ولجأ إلى قلعة السويدا بمن عنده من الموظفين الفرنسيين ونسائهم، وانضم إليه ثلاثة من الدروز أقاموا على الولاء لفرنسا ودخل سلطان باشا السويدا وضرب الحصار على القلعة.

معركة المزرعة

اضطرب الجنرال سرايل حينما جاءه نبأ الكارثة التي نزلت بحملة نورمان وبحصار السويداء فأمر بتعبئة حملة عسكرية كبيرة في أذرع (أحدى محطات السكة الحديد بين

درعا ودمشق) وتبعد عن هذه ١٠٣ كيلو مترات جنوبا، وهي مناوحة لسويدا من جهة الغرب وبينهما ٣٥ كيلو مترا، للزحف على الجبل والقضاء على الحركة الجديدة. وعهد بالقيادة العامة للحملة إلى الجنرال ميشو وجهازها بالطيارات والدبابات والمدفعية القوية.

وغادرت يوم أول أغسطس سنة ١٩٢٥ أذرع إلى السويدا - ولا يقل عدد رجالها عن ثلاثة آلاف مقاتل - فوصلت إلى ماء نجران في المساء فنزلت عليه، فصددها بعض الدروز وحاولو منعها فلم يفوزوا فارتدوا إلى قراهم. والتقى عند المساء ما بين قريتي الدور وقصر الحرير عدد من الدروز لايزيدون عن المائتين، بساقة الحملة حيث الذخائر في الطنابر وعلى ظهور البغال تحرسها الفرقة السورية فانقضوا عليها انقضاض الشواهين وأعملوا السيف في رقابها والحرا في نورها، وفتكوا بها فتكا ذريعا واستولوا على البغال والطنابر والذخائر، واستاقوها أمامهم إلى القرى القريبة مبشرين بالنصر والظفر واكتساب الغنائم، فشجع ذلك سكان هذه القرى، وأضرم في صدورهم نار الحماسة كما حرك فيهم شهوة حب الكسب والربح فاندفعوا في الصباح لمنازلة الحملة، وكانت قد بلغت المزرعة في تقدمها وهي على ١٧ كيلو مترا من السويدا.

وصدم فرسان الدروز الحملة صدمة شديدة فذعر رجالها، ولجأوا إلى متاريس أقاموها للدفاع عن أنفسهم واشتد القتال، وأعوزت الجند الذخائر وكانت في يد الدروز - كما اشتد عليهم العطش والماء قليل في الجبل بطبيعته، واليوم من أيام أغسطس الشديدة الحر، فانهزموا شر انهزام تاركين أسلحتهم ومعداتهم، وعادوا إلى أذرع يسابق أقصاهم أدناهم ولا يقل عدد الذين قتلوا منهم في ذلك اليوم عن ألف وخمسمائة غنم الدروز سلاحهم وذخائرهم ومعداتهم وكل ما كان معهم.

واستشهد من الزعماء في هذا اليوم حمد البربور من أم الرمان، وكان من أخلص أنصار سلطان باشا وكان آية في الشجاعة، وأخوه أجود وابن عمه أحمد وسليمان العقباتي من قرية السجن فقد كان ينفرد عن اخوانه، ويكر على فرسه في أثناء المعركة ويقول اشهدوا اشهدوا ثم يكر على الجند، فيضرب الواحد منهم بسيفه ضربة كثيرا ما برتت عنقه أو شطرته شطرين وقد قتل بهذه الطريقة ١٨ منهم إلى أن أصابته رصاصة فخر صريعا، وبلغ عدد قتلى الدروز ٢٥٠ وحطم فرسان الدروز في هذا اليوم أيضا خمس دبابات فرنسوية حرقوها وقتلوا سواقها ومساعدتهم بالمسدسات من كواها أثناء هجومها

عليهم كما عطلوا عددا غير قليل من المدافع الضخمة ذات عيار ٥ : ١٠ و ٥ : ٧ واستولوا على عدد كبير من الرشاشات وكميات كبيرة من البنادق. ولم ينج الجنرال ميشو نفسه إلا بشق الأنفس على متن دبابة.

وأسقط في يد الجنرال سرايل حينم جاءه نبأ فشل الحملة، وكان يعلق على فوزها أعظم الآمال، فأبرق إلى باريس يطلب نجدات بسرعة. لأنه لم تبق لديه قوات تذكر. كما حاول كتم الخبر عن المناطق السورية، وانصرف من الجهة الأخرى إلى التفاهم مع الدروز، فأرسل يوم ١٢ أغسطس وقدا من دروز لبنان وصل إلى السويدا وقبائل الزعماء داعيا للصلح والسلام وقضى معهم أياما ثم عاد إلى بيروت يحمل شروطهم إلى الجنرال سرايل وهى:

١ - إقالة الكبتن كريبه.

٢ - يقبل الدروز حاكما فرنسويا بشرط أن يختاروه بأنفسهم.

٣ - لا يعاقب أحد مابتهمة العصيان ولاتصادر أسلحته.

٤ - يوضع دستور خاص لجبل الدروز.

ويعدما اطلع على هذه الشروط، قال إنه مستعد لوقف الأعمال العسكرية ضمن الشروط الآتية:

١ - أن يدفع الدروز خمسة آلاف جنيه إنكليزى تعويض عسكريا.

٢ - أن يعوضوا على تجار السويدا مالحق بهم من خسارة بسبب الحوادث الأخيرة.

٣ - أن يعيدوا ماغنموه من سلاح.

وأطلق الجنرال سرايل على الأثر سراح الدروز الثمانية الذين كانوا معتقلين فى تدمر والحسجة فعادوا إلى الجبل واشتركوا فى الأعمال الجديدة.

دمشق وثورة الجبل

كان هناك اتصال وثيق بين زعماء دمشق وزعماء جبل الدروز وكانت بينهما عقود ومواثيق تقضى بتعاونهما فى العمل لإنقاذ البلاد وتحريرها.

وبيان ذلك أنه لما يؤس الدروز من الفرنسيين وأدركوا أنه لا أمل فى تبديل سياستهم وجهو وجههم شطر دمشق، فجاء الأمير أحمد الأطرش فى أول شهر مايو سنة ١٩٢٥ واجتمع سرا بالدكتور عبد الرحمن الشهبندر زعيم حزب الشعب فى منزل قاسم الهيمانى فدار البحث على حالة سورية وموقف الفرنسيين وما يجب عمله لانتقذ البلاد، فأظهر الدكتور رغبته فى الاجتماع بإخوان الأمير وأبناء عمه وذوى الحل والعقد فى الجبل فجاء منهم عبد الغفار ونسيب ومتعب الأطرش والشيخ يوسف العيسى وغيرهم كثيرون وعقدوا اجتماعين سرعيين فى منزل الدكتور، وبعد البحث والمداولة تحالفوا بأقدس الأيمان وتعاهدوا وهم وقوف على أن يدافعوا عن استقلال بلادهم حتى النفس الأخير، ورجع الدروز بعد ذلك إلى جبلهم لإعداد معدات الثورة. كما انصرف الدكتور إلى تهيئة أسبائها وإعداد المعدات لها متعاوناً مع إخوانه وأنصاره.

دمشق ترسل وفداً إلى الجبل

ولما وقع ما وقع فى الجبل وهزمت حملة ميشو وتشتت وأرسل الفرنسيون وفد دروز لبنان إلى الجبل ليسعى للصلح والتوفيق، انتدب حزب الشعب فى دمشق ثلاثة من رجاله هم أسعد البكرى وتوفيق الحلبي وزكى الدروبي للسفر إلى الجبل والاتصال بزعمائه وإبلاغهم أن دمشق وسورية مستعدة لتأييدهم فى ثورتهم طبقاً للاتفاق القديم، ولكى يحاولوا دون انشاء تفاهم بين الفرنسيين والدروز فوصلوا إلى السويداء يوم ١٧ أغسطس فى نفس الساعة التى وصل فيها الكابتن رينو مندوب الجنرال سرايل ليفاوض الزعماء فى عقد الصلح فقابلوا هؤلاء وأقنعوهم بوجوب مواصلة النضال، واتفقوا معهم على أن يزحفوا صباح ٢٢ أغسطس إلى الكسوة وتبعد من دمشق ١٨ كيلو متراً من جهة الجنوب فيخرج

٢٠٠ فارس من هذه، وينضمون إليهم ويدخلونها معا.

وعاد المندوبون الثلاثة إلى دمشق يوم ١٨ منه، فأبلغوا زعماء الحركة ماتم الاتفاق عليه بينهم وبين الدروز، فعقد هؤلاء اجتماعا فى منزل الحاج عثمان الشراياتى ليلة ٢١ منه دام الليل بطوله، وانتهى باتفاق الكلمة على توحيد العمل مع الدروز والاشتراك فى الثورة، وعلى أن يخرج قادة الحركة الوطنية صباح ٢٣ منه إلى الكسوة للقاء فرسان الدروز القادمين. وقد حضر هذا الاجتماع التاريخى الدكتور عبد الرحمن شهبندر وفوزى ونسيب البكرى وحسن الحكيم وجميل مردم بك وغيرهم.

وفى مساء ٢٢ منه غادر الدكتور شهبندر دمشق ومعه نزيه المؤيد العظم إلى قرية حوش متبن حيث تقرر أن يجتمع قادة الحركة ويقصدوا الكسوة فى صباح ٢٣ منه فلم يوافقه سوى القائد يحيى حياتى والظاهر أن الباقيين تأخروا لضيق الوقت، مما اضطر الدكتور أن يغير خطته، خوف الوقوع فى شرك الفرنسيين فذهب مغربا حتى بلودان، وتبعد عن دمشق ٣٥ كيلو مترا، ومن هنالك عاد إلى جبل الدروز بطريق غوطة دمشق فالتقى بجميل مردم وسعد الدين المؤيد فى الحوش فقصداوا الجبل واجتمعوا يوم ٢٥ منه بسلطان باشا وإخوانه فى قرية كفر اللحي، واتحد الكل فى العمل وكان من القواعد التى تم الاتفاق عليها أن لا يعقد الجبل صلحا منفردا عن دمشق ولا تعقد دمشق صلحا لوحدها.

الفرنسيون يطاردون حزب الشعب

تلقى الفرنسيون من جواسيسهم فى جبل الدروز تفاصيل مادار بين مندوبى دمشق وبين زعماء الجبل، وعرفوا أنهم هم الذين أحبطوا خططهم وتدابيرهم فأصدر الجنرال سرايل يوم ٢٦ أغسطس أمرا باعتقال الهيئة الإدارية لحزب الشعب، ومصادرة أوراقه واغلاق ناديه، فقبض على فوزى الغزى وفارس الخورى وإحسان الشريف وعبد المجى الطباخ من رجال الهيئة وأرسلوا فى الغداة إلى أرواد وقبض أيضا على توفيق شامية وعثمان الشراياتى وعمر الطيبى وأرسلوا يوم أول سبتمبر بسيارة إلى الحسجة (دير الزور) أما حسن الحكيم وسعيد حيدر فأقلتا من الشرك وسافرا إلى زحلة وغادراها متنكرين إلى جبل الدروز فانضما إلى الدكتور شهبندر وجميل مردم، ولحق بهم على الأثر فوزى ونسيب وأسعد البكرى.

الهجوم على دمشق

قلنا أننا إن الاتفاق تم بين مندوبي دمشق وزعماء الجبل على أن يجرد هؤلاء حملة تصل إلى الكسوة صباح ٢٣ أغسطس فيستقبلها المجاهدون الدمشقيون ويعودوا معها إلى دمشق ويدخلوها. ونقول الآن إن خبر هذا الاتفاق وصل إلى السلطة الفرنسية فأعدت المعدات لإحباطه فنصبت الأسلاك الشائكة فى شوارع دمشق وأحيائها وبثت المتراليوزات فى الأسواق - كما حشدت القوى وسيرتها لمنازلة المغيرين. ولما جاء هؤلاء فى الوقت المعين، وكان عددهم قليلا لأن سلطان باشا لم يوفق إلى حشد عدد أكبر التقوا قرب جبل المانع بقوات الفرنسيين فدار قتال بينهما اشتركت فيه الطيارات الفرنسية، وانتهت بعودة القادمين إلى الجبل، وأصدر قلم المطبوعات الفرنسية يوم ٢٧ أغسطس بلاغا قال فيه إن قوة يتجاوز عددها الألف والخمسمائة من الدروز والبدو زحفت على دمشق، ولما وصلوا صباح ٢٤ منه إلى ضواحي قرية «العدلية» فوجئوا بسماع أزيز الطيارات الفرنسية فطارت فوق رؤوسهم وأمطرتهم قنابلها كما هاجمتهم فرقة الخيالة المراكشية وردتهم فعادوا إلى جبلهم بعد ما حبطت خططهم.

وانصرف الزعماء فى خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر إلى إعداد حملة كبيرة تزحف إلى دمشق يقودها يحيى حياتى، وكان من رأيه أن تنقسم إلى ثلاثة أقسام فتدخل العاصمة من ثلاث جهات، وأن لا يقل عدد رجالها عن الخمسمائة فارس. وحال دون تنفيذ هذه الخطة عدم اجتماع العدد المطلوب.

طلبات الثورة وأغراضها بلاغات سلطان باشا ومنشوراته

لما أصبحت الثورة حقيقة واقعة، وتم الاتفاق على توحيد العمل بين دمشق والجبل أذاع سلطان باشا الأطرش يوم ٢٣ أغسطس سنة ٢٥ النداء الآتى إلى السوريين كافة:

- ١ -

إلى السلاح إلى السلاح

يا أحفاد العرب الأمجاد! هذا يوم ينفع المجاهدين جهادهم، والعاملين فى سبيل الحرية والاستقلال عملهم، هذا يوم انتباه الأمم والشعوب فلتنهض من رقادنا، ولنبدد ظلام التحكم الأجنبى عن سماء بلادنا، لقد مضى علينا عشرات السنين ونحن نجاهد فى سبيل الحرية والاستقلال، فلنستأنف جهادنا المشروع بالسيف بعد أن سكت القلم، ولايضيع حق وراءه مطالب.

أيها السوريون! لقد أثبتت التجارب أن الحق يؤخذ ولايعطى فلنأخذ حقنا بحد السيوف، ولنطلب الموت توهب لنا الحياة.

أيها العرب السوريون

تذكروا أجدادكم وتاريخكم وشهداءكم وشرفكم القومى، تذكروا أن يد الله مع الجماعة، وأن إرادة الشعب من إرادة الله وإن الأمم المتحدة الناهضة لن تنالها يد البغى.

لقد نهب المستعمرون أموالنا واستتأثروا بمنافع بلادنا، وأقاموا الحواجز الضارة بين وطننا الواحد، وقسمونا إلى شعوب وطوائف ودويلات، وحالوا بيننا وبين حرية الدين والفكر والضمير، وحرية التجارة والسفر حتى فى بلادنا وأقاليمنا.

إلى السلاح أيها الوطنيون، إلى السلاح تحقيقا لأمانى البلاد المقدسة، إلى السلاح تاييدا لسيادة الشعب وحرية الأمة، إلى السلاح بعد ماسلب الأجنبى حقوقكم واستعبد

بلادكم ونقض عهودكم ولم يحافظ على شرف الوعود الرسمية وتناسى الأمانى القومية.
نحن نبرأ إلى الله من مسئولية سفك الدماء، ونعتبر المستعمرين مسئولين مباشرة عن
الفتنة، يايح الظلم، لقد وصلنا من الظلم إلى أن نهان في عقر دارنا فنطلب استبدال حاكم
أجنبي محروم من المزايا الإنسانية، بآخر من بنى جلده الغاصبين فلا يجاب طلبنا بل
يطرد وفدنا كما تطرد النعاج،
إلى السلاح أيها الوطنيون ولنغسل إهانة الأمة بدم النجدة والبطولة؛ إن حربنا اليوم
هى حرب مقدسة ومطالبنا هي:

١ - وحدة البلاد السورية ساحلها وداخله، والاعتراف بدولة سورية عربية واحدة، مستقلة
استقلالاً تاماً.

٢ - قيام حكومة شعبية، تجمع المجلس التأسيسي لوضع قانون أساسى على مبدأ سيادة
الأمة سيادة مطلقة.

٣ - سحب القوى المحتلة من البلاد السورية وتأليف جيش محلى لصيانة الأمن.

٤ - تأييد مبدأ الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان فى الحرية والمساواة والإخاء.. إلى
السلاح ولنكتب مطالبنا المشروعة هذه بدمائنا الطاهرة كما كتبها أجدادنا من قبلنا.
إلى السلاح - والله معنا والإنسانية معنا - ولنحيا سورية حرة مستقلة.

سلطان الأطرش

قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام.

- ٢ -

منشور عام إلى أخواننا السوريين

باسم الوطن السورى المقدس، وباسم استقلاله المبارك، أحييكم وأحيى فيكم العروبة
الصادقة، والأنفة القومية، وأستصرخ منكم أمة عربية مشت على مناكب الدهر محمية
الذمار، ما حملت عارا ولا كان يحماها قرار. أستنفركم لحومة الجهاد الوطنى، ياخير من
حمى الوطن وكنتم عنه زادة أبطالا، ونفرتم إلى موطن الشرف القومى خفافا وثقالا.

- ٣٠٧ -

وأناديكم من معاقل الجبل المنيع، وهو داركم وسلاحكم، وحرزكم وملانكم، أن هبوا إلى
المنافحة عن أوطانكم، وأوطان آبائكم وأجدادكم، وحطموا أغلال الاستعمار فى دياركم، فقد
هبت رياحكم فافتنموها، ودرت ضروع أيامكم فاحلبوها:

ويعض الحلم عند الجـهل للذلة إذعـان
وفى الشر نـجاة حين لاينـجيك إحـسان

أما بعد أيها المواطنين العرب: إن ثورتنا الدموية هذه هى بعورتها وزرها ثورة القائم
لتحرير البلاد من المغتصبين المستعمرين، هى ثورة سورية بعيدة المدى شريفة الغاية،
نضابها النفوس والأرواح، والسلاح والعزمات الصادقات، خالصة لوجه الاستقلال العربى،
ففى سبيل استقلال بلادنا السورية حياة الأعزة نحيا، وفى هذا السبيل موت الكرام نموت،
لقد أوقدنا نار هذه الثورة الاستقلالية، بعد أن رزحت البلاد تحت كابوس الاستعمار
أعواما خمسا ثقالا، ولسنا بتاركين من أيدينا سلاحا، ولا باغين من الفرنسيين سلما ولا
اصطلاحا، حتى نبلغ بحد الحسام تمام المراد، وهو تخلص كامل البلاد السورية العريضة
من احتلال المحتلين، ونحن على مثل اليقين أن الوصول إلى هذ الغاية من السهل
المستطاع، ولا سيما وهى الغاية التى تقتديها الأمة بما عز لديها وهان، فلذلك أدعو سائر
البلاد السورية، ساحلا وداخلا، سهلا وجبلا، لفتح زناد الثورة العامة فى وجه الفرنسيين،
فمن أجاب هذه الدعوة الوطنية وسارع إلى القيام بهذا الواجب فهو العربى المخلص
الأمين، ومن تقاعس عن ذلك فهو الخائن لأمتة وبلادته وسيلقى جزاء الخائنين،

فهيا أيها العرب الأماجد، أهل النجدة والنخوة، وحدوا مساعيكم، وتعاقدوا بقلوبكم،
وتقلدو سلاحكم، وانشروا ألبتكم، واركبو خيولكم، وصابحوا العدو الجائس خلال دياركم،
ببارود الثورة، وخذوا عليه الطرق، وارصدو له فى المكامن وقطعوا الأسلاك، وانسفوا
الجسور، واهبطوا على مخافره فى كل مكان، واقتلوه حيث ثقفتموه، واغنموا سلاحه
وأعتاده، وكونوا عليه جميعا يدا واحدة، واصبروا فى القتال والجلاد إن الله مع الصابرين،
لقد جاء اليوم لذى جاد الدهر به علينا لتنجية بلادنا، بلاد أولادنا وأحفادنا من بعدنا،
من العدو الذى قد كفى ما أنزل بالبلاد من شر وخسارة، وبوار تجارة، وارهاق وتعذيب،

وقتل وتغريب، وهو اليوم فى بلادنا أضعف منه غدا، وأقل سلاحا وجندا، فقد توالى بميادين المغرب هزيماته، ونكست فيها أعلامه وراياته، وهو اليوم فى الوطن السورى على حال أرق من الخيال، وأقرب مايكون من الزوال، ودوام حال من المحال، فسارعوا إلى يومكم. فهذا هو اليوم وهذا هو المجال، فالثورة العامة منجاة البلاد والعباد من الاستعباد. وقد بلغنا إلى الآن من هذه الثورة العربية مبلغا عظيما محفوقا بالنصر مؤيدا بالظفر، فطردها الفرنسيين من ديار الجبل وجواره، ونجد لدركهم فى مفرهم ومحو آثارهم، وقد كان لنا معهم معارك دموية ما الكلام عنها بمثل العيان.

فقتلنا جند العدو تقتيلا، وغنمنا أسلحته وذخائره، وأسرننا ضباطه وقواده، وأسقطنا من أعالي الجوطياراته، وأفترسنا بالفوارس العربية دباباته، وأعلنا الحكومة العربية الموقته لتقوم بتدبير البلاد، ريثما يتم طرد العدو فيجتمع إذ ذاك مجلس تأسيسى ليعين شكل الحكومة الذى تختاره الأمة، ورفعنا العلم العربى المربع الألوان على (السويداء) قاعدة الجبل، وفى السويداء رجال، وأقمنا الحكم، ووطننا الأمور والآمال، بقوة من المولى المتعال. وها قد أجمعنا أمرنا وأعدنا وواصلنا الزحف على قوات العدو فى كل جهة هو فيها حتى نأتى عليه، فلا نذره إلا أثرا بعد عين.

وهذا بلاغنا إلى جميع الموظفين على اختلاف درجاتهم ومراتبهم، أن يكونوا أمناء على وظائفهم وأعمالهم - على شريطة ألا يعاونوا السلطة المحتلة معونة قلت ماقلت فى جمع ضرائب ولاتجنيد ولاسوق عسكري، ولا فى أى خدمة تكون للعدو نوعا من المدد والعون، فمن أقدم من أصحاب الوظائف الملكية أو العسكرية على هذا، عد خائنا للبلاد يعاقب عقاب الخيانة الكبرى.

ثم يجب على أولى الأمر بذل الجهد فلا يدعوا فى هذه الآونة العصبية التى تجتازها البلاد فى حريق النار والدم مجالا لوقوع الاعتداءات، فيجب صيانة الأموال والنفوس ورعاية المصالح والمحافظة على الأقليات.

وتظل القوانين الحالية سارية مرعية الحرمة، ومن يجسر على ارتكاب الخيانة للبلاد وللثورة يحاكم عسكريا.

فإلى اليوم الذى لاح صبحه، وفيه تتحرر البلاد السورية العربية ياأبابة الضيم وعياف

الذل. إلى اليوم الذى تتوحد فيه البلاد مستردة استقلالها المسلوب.

سلطان الأطرش

قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام

- ٣ -

الاستقلال يؤخذ ولا يعطى الحرية والمساواة والاخاء

يابنى الوطن

لاتنافس فى الأهواء، ولا خصومات ولا أحقاد طائفية بعد اليوم، إنما نحن أمة عربية سورية، أمة مستضعفة قوية فى الحق، قد انتبعت إلى المطالبة بحقها المهتم، أمة عظيمة التاريخ نبيلة المقاصد. قد نهضت تريد الحياة والحياة حق طبيعى وشرعى لكل الأمم قد قسمها الاستعمار الأجنبي، فوحدتها مبادئ حقوق الإنسان، وأعلام الحرية والمساواة والأخاء، نعم ليس هناك درزى وسنى وعلوى وشيعى ومسيحى ليس هناك إلا أبناء أمة واحدة ولغة واحدة وتقاليد واحدة ومصالح واحدة. ليس هناك إلا عرب سوريون.

يا بنى الوطن: ليس لكم بعد الآن على اختلاف المذاهب والفئات إلا عدو واحد. هو الحكم العسكرى الجائر والاستعمار الأجنبي، فانفروا إلى إنقاذ البلاد من أوضاعها السيئة وارفعوا علم الاتحاد والتضامن والتضحية، إن حركتنا اليوم هى حركة مقدسة غرضها المطالبة بالحرية والاستقلال، وضمان حقوق البلاد على مبدأ سياسة الأمة فيتحد الدرزى والسنى والعلوى والشيعى والمسيحى اتحادا وثيقا، وليؤلف بين قلوبنا الإخاء القومى ومحبة الوطن، ولتكن إرادتنا إرادة حديدية واحدة.

إن قائد جيوش الثورة الوطنية السورية المقدسة يطلب إلى كل العرب السوريين:

١ - إعلان الإخاء الوطنى بين كافة الطوائف.

٢ - قيام الأحياء (الحارات) فى كل مدينة بصيانة الأمن الداخلى. كل بحسب جهته عند دخول جيوش الثورة الوطنية وانهزام المستعمرين.

٣ - تأليف دوريات ومخافر وطنية يمشى على رأسها الزعماء المخلصون المحترمون من

الأمة لتأسيس الاتصال الداخلي لحفظ الأمن وصيانة الأموال ومنع التعدي.

٤ - إرسال قوة محلية من المتطوعين إلى خارج المدينة أو القرية الاستقبال كتائب الثوار الوطنيين بالأهازيج الحماسية عند وصولهم. باعتبار جميع الأمة جيشا واحدا لهذه الثورة المقدسة.

هذه هي التعليمات التي يجب أن يتبناها الشعب العربي السوري في المدن والقرى تأييدا للأخوة القومية والثورة الوطنية: ولتحيا سورية حرة مستقلة.

سلطان الأطرش

قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام

- ٤ -

وألقت الطائرات الفرنسية يوم ٢١ أغسطس رسالة بامضاء الكابتن رينو أجاب عليها سلطان باشا بالجواب الآتي:

تتهمنا الرسالة أننا لم نفي بالوعد بقولها إننا استسلمنا للنفوذ الأجنبي فقبلنا في منطقتنا عصابات مسلحة وشاركناها بالهجوم على دمشق: إننا لانسمح لأى نفوذ أجنبي مهما كان نوعه أن يمتد إلى منطقتنا، لأننا من طلاب الاستقلال، وطلب الاستقلال لايتفق بوجه من الوجوه مع طلب النفوذ الأجنبي، وإذا عبرت منطقتنا بعض العصابات المسلحة فإنما هي عصابات أبناء عمنا سمعت بالضميم المشين الذي أصابنا من أمثال الكابتن كريبه فخفت لمساعدتنا، وهي عادات العرب تنفر لرفع الضيم عن ذويها منذ ألوف السنين، وأما كون الدمشقيين الذى هم أكبر أنصار الحرية والاستقلال هزأوا بنا وانسلخوا عنا. فهو كلام الواشى الذى يريد إلقاء بذور الشقاق بين أفراد الأسرة الواحدة.

تتهمنا الرسالة بالإبطاء والمماطلة وهى تهمة خالية من البراهين، لأن كل من عرف أحوال الجبل ووعورة مسالكه وصعوبة مواصلاته يدرك تعذر إنجاز الاتفاقات بالسرعة الواجبة، وأما اطلاق النار على الطائرات فليس بالأمر الغريب، لأن أولادنا الذين لهم شغف بالرماية لايملكون نفوسهم عن الرمي حين يرون مثل هذه الآلات الغدارة التى جعلت اسم المدنية الحديثة هزءا وسخرية، تحلق فى سماء الجبل الأمن - ثم - إن شتم العمال الذين

- ٣١١ -

جاءوا لدفن الموتى فى ساحة القتال، هو أمر لانعلم منه شيئاً. بل نحن بالعكس من ذلك مستعدون فى كل آن لتسهيل دفن هؤلاء المساكين الذين ذهبوا فى سبيل المطامع الاستعمارية. وذكرت الرسالة تخريب خط الهاتف بين بصرى وأذرع ومهاجمة محطة خربة الغزالة، إن تخريب خط الهاتف ليس بمستغرب بل بقاؤه فى بلاد تلاشت السلطة منها هو من الغرابة بمكان، ونحن لم نأمر أحداً قط أن يتعرض لخربة الغزالة أو لغيرها، وإذا جرى شىء من ذلك فيكون على أيدي العصابات التى تسرح فى طول تلك البلاد وعرضها.

وقالت الرسالة: إن دولة فرنسا المعروفة فى التاريخ بالإنسانية والشرف والرحمة مستعدة أن تعفو، إننا نرد كلمة العفو رداً مطلقاً. لأننا طلاب عدل وانصاف والذين طلبوا فى يادى الأمر تغيير موظف فرنسوى أجمع أهل الأرض والسماء على فساد سيرته الشخصية والعمومية وتعيين موظف فرنسوى آخر مكانه لا يستحقون كلمة العفو بل يستحقها الذى سببوا بما أسدوه من النصائح الطائشة للجنرال سرايل سفك هذه الدماء البرئية على جانبى الطريق المؤدية إلى موقع المزرعة. ثم تذكر الرسالة رغبة كاتبها فى حقن الدماء بين أمتنا والأمة الفرنسية، وتسألنا هل لنا مصلحة حقيقية فى دوام الحرب؟، إننا من أحرص الناس على السلم وأكرههم للحرب مالم يكن لها مبرر شريف كالمبرر الذى أُلجأنا إلى امتشاق الحسام بعدما طفح الكيل. بل صرنا لانحجم عن أن نمد يداً لمن يمد لنا يده بعد ما يعترف بحقوقنا الصريحة المشروعة المنشورة فى بياناتنا. وقد علمتنا الاختبارات الماضية أن العهود قصاصات تلقى تحت الأرجل. فهل تقدم لنا الضمانات الكافية ياترى إذا نحن عاهدنا وعقدنا الاتفاقات التى تضمن مصلحة الطرفين؟. إننا نطلب مثل هذه الضمانات على مذاكرات الصلح، ومادام هذا الشك فى النفس فلا يتيسر الاطمئنان ولا تحصل الثقة المتبادلة. فعلياً أن نواجه الحقائق كما هى ونستكشف الدواء الناجع للأمراض الماضية التى أدت إلى الحالة الحاضرة المؤسفة.

إن كل تدبير موقت سينتهى بالفشل، ولا بد من وضع أسس ثابتة ترضى أهل البلاد إرضاء تاماً من جهة، ولاتضير دولة الجمهورية من جهة أخرى، وهذا الأمر لا يتعسر إذا كان وراءه حسن النية وإعطاء الضمانات التى لاتحتمل شكاً.

سلطان الأطرش

قائد جيوش الثورة الوطنية العام

وأرسل سلطان باشا يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ برقيات إلى رئيسى الوزارة الإيطالية والبريطانية ورئيس مجلس النواب الفرنسى ووزير خارجية الولايات المتحدة وبعض الجرائد الأوروبية هذا نصها:

الدروز وعموم السوريين يقاسون أشد آلام الحكم العسكرى الفردى والظلم الإفرنسى منذ الاحتلال بصورة تهدد السلام دائما وتشعل نار الأحقاد بين الشرق والغرب.

إن القوات الفرنسوية التى تساق اليوم لخراب بلادنا وقتل الحرية ومبادئ حقوق الإنسان تضرب النساء والأطفال والشيوخ والقرى الآمنة بقنابل طائراتها ظلما وبغيا. وهذا مايضطرنا للدفاع عن كياننا وشرفنا حتى الموت. نحمل رجال فرنسا وحدهم مسئولية سفك الدماء البريئة. نستنجد بالأمم المتمدنة أن تبطل رق الشعوب بعد أن أبطلت رق الأفراد.

- ٦ -

ورد يوم ٢١ سبتمبر على نشرة ألقتها الطيارات الفرنسوية بالبيان الآتى:

تناولنا اليوم دعوتكم الكريمة إلى السلم مع القنابل المتفجرة من الطيارات فلم يزدنا هذا التناقض الغريب علما بالموضعية الحاضرة^(١).

إن ماجاء فيها من التهديد المشرب يروح العطف يلفت الأنظار، لأن الجيش الذى اقتحمت به سورية هو كطياراتكم من عادته عند سنوح الفرصة أن ينفذ صامتا خطط الفتح من غير التفات إلى عويل الأطفال وبكاء الأمهات.

تقولون قد اقتربت الساعة التى نعرف فيها قوى جيشكم ونتحمل فيها نتائج الثورة: إن إنكار بسالة الجيش الفرنسى حينما كان يدافع فى الحرب العامة عن كيان فرنسا

١ - هذا نص الدعوة : «من الحكومة المنتدبة إلى سكان جبل الدروز .

أيها الدروز

اقتربت الساعة التى تعرفون فيها قوى جيشنا، والتى ستتحملون فيها نتائج ثورتكم. لقد اختيرتم مضاء سلاحنا فى معركة المسيفرة، وإنه لواجب أن نذكركم أن فرنسا لاتقاتلكم وهى مدفوعة بعامل البغض، ولكنها تعاقب المجرمين كلا بحسب جرمه. إن الأشخاص نوى البصيرة الذى يتركون منذ الآن السلاح ويقدمون خضوعهم سيكونون فى مأمن على حياتهم فيما إذا سلموا إلى أحد مخافنا. وكذلك نضمن الحياة للشيوخ الذين يأتون إلى دمشق لتقديم خضوعهم .

أيها الدروز

عودوا، إلى رشدكم وقدموا خضوعكم. إذ لايزال لديكم وقت للخضوع. القوا سلاحكم ونقلدوا بدلا منه المحرات لإنبات أرضكم. فذلك خير لكم ومستقبلكم.

وحريتها هو إنكار الشمس فى رابعة النهار، ولكن الجيش القادم إلى جبل الدروز لتأمين الكابتن كريبه ومن حذا حذوه وتأييد لاستعمار بأفطع معانيه فى أمة أمنة كأمتنا هو غير الجيش الفرنسوى، ومن انقض على خصومه فى «الكفر» و«المزرعة» كما انقضضنا لايأبى أن يتحمل نتائج الثورة.

تذكرون مضاء سلاحكم فى معركة «المسيفرة» ولم تذكروا مضاء العزائم التى اغتنتم هذا السلاح فى عقر استحكاماتكم، وسحبت الخيول من أيدي أصحابها المقتولين فى سبيل الفتح والاستعمار، وإذا كانت فرنسا كما تقولون لاتقاتل مدفوعة بعامل البغض بل تعاقب المجرمين بحسب جرمهم فثقوا أننا لانقاتل إلا دفاعا عن الشرف القومى الذى عبث به موظفوكم، والحرية التى ماتت تحت أقدامها رجال ثورتكم الباهرة. أما مسألة المجرمين - الذين سودوا وجه الإنسانية بسيرتهم الخصوصية والعمومية، وجعلوا اسم الانتداب عارا وشنارا - فالأجدر أن نتركه إلى يوم الحساب.

تقولون إن الأشخاص من ذوى البصيرة الذين يتركون منذ الآن السلاح، يكونون فى مأمن على حياتهم. إن بين البصيرة وترك السلاح تناقضا ما كنا لندركه لو لم يكن له سابقة على عهد الحكومة الوطنية السورية لما أمنت بمواعيد أسلافكم فحلت جيشها فى أواخر يوليو سنة ١٩٢٠، وحكم على زعمائها بالموت فى أوائل أغسطس.

إن المؤمن لايلدغ من جحر مرتين، وقبل الوقوع فى مثل هذا الفخ عليكم أن تبيضوا الصفحات السود، وتعيدوا إلى الشرق حسن السمعة التى كنتم تتمتعون بها قبل أن تطأ أقدامكم هذا الوطن المقدس.

تدعوننا إلى إلقاء السلاح، وأن نتقلد بدلا منه المحراث، إننا ما حملنا السلاح إلا دفاعا عن هذ لمحراث الذى هو فخرنا. إننا نريد أن نحمل المحراث لنحصد منه الخير لنا ولأولادنا، ولكن إذا كانت ثمرة أتعابنا تذهب إلى بطون رجال أمثال من غرمونا آلاف القروش لفقد هرة فى «السويداء» وصفعوا أشرافنا وخيارنا لاستنزاف أموالهم فإن السلاح يكون خير ضامن لهذا المحراث.

إننا نرغب فى السلم من صميم الفؤاد، وإذا أنسنا فى خصومنا اليوم هذه الرغبة الأكيدة فإننا نمد إليهم أيدينا - نمدها ولكن على الشروط التى أذعناها للملا فى منشوراتنا السابقة.

المعارك الأولى فى الجبل الوغوظة

أعد الفرنسيون على أثر هذه الحوادث معدات الدفاع فى درعا وأذرع ودمشق، وحصنوا محطات السكة الحديد فى حوران وجاؤوا من الشمال بكل ماكان عندهم من قوى ورجال، وغادر الجنرال سوليه دمشق بسيارة، ومعه الكابتن دوكونتل لتفقد حالة الجند بين دمشق ودرعا، ولما وصل إلى قرب قرية المرجانية اعترضت سيارته حجارة فى الطريق، فوقف السائق لإزالتها فظهرت كوكبة من الفرسان وأطلقت نيرانها على السيارة فأمعنت فى الفرار ولكنها لم تكد تبلغ مرتفعا هنالك حتى ظهر أمامها رجال آخرون وجهوا إليها نيرانهم فجرح الجنرال فى فخذه الأيمن، والكابتن فى ذراعه وفخده، وأصيب السائق بكتفه ورغم ذلك فقد واصل السير حتى محطة المسمية فركب الجنرال القطار، وعاد إلى دمشق، وأرسلت السلطة على الأثر قوة عسكرية دمرت القرية وأحرقتها فلجأ سكانها إلى جبل الدروز.

استدعاء الجنرال ميشو

وفى يوم ٣ سبتمبر أذاعت وزارة الحربية أنها استدعت الجنرال ميشو من سورية للاطلاع على بعض التفاصيل، وأنها عينت الجنرال غاملان قائدا عام للجيش الفرنسي فى الشرق^(١). ويقول الجنرال سرايل فى مذكراته عن الجنرال ميشو إنه ارتكب أخطاء، وإنه كان مثقلا بالمسئوليات. ولو كان لديه ثلاث فرق، كالفرق التى نعرفها فى الحرب العامة، والتى يستخدمها المارشال ليوتى فى المغرب الأقصى لتبديل تاريخ الثورة، ولكن الجنرال ميشو من مشاهير قواد فرنسا.

وفى يوم الأحد ١٣ سبتمبر وصل الجنرال غاملان إلى بيروت على ظهر مدفعية يحمل تعليمات تقضى عليه بالزحف إلى السويداء والقضاء على الثورة قبل أن يتسع

١ - كانت العادة عندهم قبل ذلك أن يجمعوا بين منصب المندوب السامى وقائد الجيش العام فى شخص واحد، وقد جرى على ذلك فى عهدى غورو وفيجان وفى أول عهد سرايل. فلما وقع ماوقع انتزعوا منه القيادة وعينوا لها الجنرال غاملان.

نطاقها فسافر إلى دمشق يوم ١٤ منه وعرض الحامية، وفي يوم ١٦ منه سافر إلى أذرع وتقلد قيادة الحملة المهيأة فيها.

معركة المسيفرة

وعرف قادة الثورة في الجبل مايدبره الفرنسيون وأحاطوا علما بخططهم وكان بعض الوطنيين في دمشق وبيروت يوافيهم يوميا بتقارير مفصلة عما يحدث فعقدوا اجتماعا في قرية عرى لبحث الموقف، وبعد تردد وافقوا على أن يبيتوا الجيش الفرنسي المرابط في قرية المسيفرة من قرى حوران صباح ١٧ سبتمبر.

وقد نفذت هذه الخطة واشترك فيها نحو ٥٠٠ مجاهد، وما كان عدد قوى الفرنسيين في المسيفرة يقل عن الألفين بقيادة الكابتن تاكيه.

وتقدم المجاهدون في الوقت المضروب وقد اتفقوا فيما بينهم على أن لايتأوا بحركة من شأنها تنبيه العدو إلا أن رصاصة أطلقها إبراهيم الأطرش وهو من المشكوك في إخلاصهم للثورة لسابق صلته بالكابتن كريبه، قبل وصول المجاهدين بخمس دقائق نبهت الحرس الفرنسي فإطلق الأسهم النارية في لفضاء فأثار الظلماء.

وانقض فرسان الدروز على الجند فأجلوهم عن مواقعهم واضطروهم إلى التوارى في داخل البيوت وتغلغلوا في وسط القرية واحتلوا القسم لشرقي منها.

وأشرقت الشمس والمعركة دائرة، وتلقى الفرنسيون إمدادات جديدة من هنا وهناك ولجأ معظمهم إلى دائرة عميقة حولها الاستحكامات ومن ورئها السيارات المصفحة تدور لحمايتها وكانت قذائف الفريقين تصل إلى بئر القرية فتحول دون وروده.

وسكر المجاهدون بخمرة النصر فكف بعضهم عن القتال وانصرف إلى جمع الأسلاب والغنائم لاعتقاده أن المعركة انتهت، بيد أن وصول الطائرات الفرنسية واشتراكها في القتال غير اتجاه المعركة. فقد ألقن قنابلها على المجاهدين المنتشرين هنا وهناك فذعروا وتشتتوا، وتراجع الذين أحاطوا منهم بالقرية كم تحصن الذين دخلوها في البيوت حتى المساء فخرجوا متستريين بستار الظلماء، وفقد الفرنسيون في هذه المعركة نحو ٩٠٠ قتيل وخسر المجاهدون نحو ٢٠٠ ولولا ما ارتكبوه من هفوات في هذه المعركة لتم لهم إجلاء الفرنسيين عن حوران كلها ولتبدل شكل الحرب.

معارك السويدا وعرى والمجيمر ورساس

فى يوم ٢٣ سبتمبر مشى الجنرال غاملان بجيشه من أذرع قاصدا السويدا فرأى قادة الثورة أن يستدرجوه فدخلها ظهر يوم ٢٤ وأتخذ حاميتها.

وأرسلت الحملة قوة مؤلفة من ٤٠ جنديا مغربيا لورود الماء فى قرية أم صاد فقبض عليهم الثوار وقطعوا الماء عن السويدا وبدأوا بإطلاق الرصاص عليها فى الظلام فخاف الجنرال غاملان العاقبة، وظن أن هناك خطة مدبرة وخصوصا بعد ما جاءت الأخبار بظهور العصابات فى الغوطة وانتشارها حول دمشق، فغادر السويدا خلسة، ومعه تومى مارتان والحامية تاركا كل ما كان معه من عتاد ثقيل وسلاح كبير، وجاء فخيم فى المسيفرة واتخذها قاعدة لأعماله العسكرية فى الدور الجديد.

ويعد ما استراح نحو أسبوع زحف صباح ٢ أكتوبر بقوة من المسيفرة وتتألف من بضعة آلاف مقاتل تعززه ١٨ دبابة وطائرات ومدفعية قوية إلى قرية عرى وتقدم بلا مقاومة حتى قرب المجيمر فدنت ميمنتهم منه، بينما كان قلب جيشهم يزحف نحو تل الحبس بين عرى والمجيمر ونحو عرى نفسها.

ولما لم تكن القوة الدرزية فى جهة المجيمر كافية للقيام بحركة واسعة لاكتشاف ميمنة الفرنسيين، فقد قررت قيادتهم تمكين العدو من التوغل فى الانفراج الكائن بين عرى والمجيمر ثم مهاجمته فى الوعر والهضاب الكثيرة الواقعة فى شرقهما لأن الأراضى الواقعة فى الغرب سهلة لاتصلح لحرب العصابات.

وابتدأ القتال فى الساعة ٤٠ : ٩ من صباح ٣ منه بعد تمهيد عنيف بالمدافع فصب الفرنسيون قنابلهم من الطائرات والمدفعية على أماكن الثوار فتثبتوا فيه وأصلوا أعداءهم نار حامية من تل المجيمر المشرف على السهل ومن تل عشان الواقع فى الجنوب ورابطت قوة صغيرة منهم فى تل الحبس، ولما صدت ميمنة الفرنسيين فى المجيمر عدل الجيش عن دخولها، واتجه نحو تل الحبس فاحتله كما احتل عرى نفسها وحوى الثوار تبع عرى ويبعد عنها ٤ كيلو مترات شرقا.

وشغل الثوار الجيش ليلة ٤ منه بإطلاق رصاصهم على معسكره من شمالى عرى وغربها ومن المجيمر والوعور الغربية، ولما أصبح الصباح تقدم فرسان الجيش فى الساعة

الثامنة لاحتلال نبع عرى فصدهم الثوار وردوهم عنه وكانوا شديدي الحاجة إلى الماء.

وفي الساعة العاشرة أخذت قوى الثوار تدنو من عرى قادمة من الشمال والغرب فجلا الفرنسيون عن تل الحبس وتجمعوا فى عرى، وأخذ جيشهم يمتد شرقا نحو رساس متجنباً فى زحفه الأماكن الوعرة ثم اتجه نحو الشمال قليلاً ليكون زحفه فى السهل المنبسط بين رساس والسويدا فبلغ الأولى ودخلها بلا مقاومة. وهاجم الثوار ساقية الجيش وأرسلو قوة بقيادة نسيب الأطرش للاستيلاء على عرى، ولتهديد خط رجعة الجيش فقتل قائد القوة بعد ما استولى على عرى، وغنمت قوة من الثوار بقيادة زيد الأطرش غنائم كثيرة مما كان يرسله الفرنسيون إلى جيشهم.

واستسلم للحملة لفرنسوية عند دخولها عرى الأمير حمد الأطرش خوفاً على داره وأثاثها، فهدر آل الأطرش دمه بعد ما عزلوه من الإمارة، ونادوا بالأمير حسن نجل يحيى الأطرش مكانه.

ودخل الفرنسيون قرية رساس ودمرو دار شيخها متعب الأطرش، وصمد لهم الثوار فى خارجها وحالو بينهم وبين احتلال الهضاب القريبة منها ما خلا تل رساس الواقع فى شرقها الجنوبى، وفى صباح ٥ منه زحفت قوة من فرسان الجيش لا يقل عدد رجالها عن الخمسمائة إلى كناكر لو رود الماء لأن قلته فى رساس ضايقتهم فصدمها الثوار وهى عائدة صدمة شديدة، وغنموا منها خيلاً فلزم الفرنسيون مراكزهم فى رساس.

ورأى الجنرال غاملان أن بقاءه هنا يعرض جيشه لخطر كبير فقرر الرجوع إلى حوران وبدأ تراجعاً فى صباح ٨ منه بحماية المدرعات والطائرات فتركه الثوار يسير حتى بلغت مقدمته قرية كناكر فصبوا عليه نيراناً حامية من مسافات قريبة لا يزيد بعضها عن ٣٠٠ متر، كما أصلته مدفيعتهم ناراً حامية، وحملت عليه قوة كبيرة من الخلف فوقع الذعر فى الساقية وانقلب الانسحاب إلى هزيمة. فرأى الجنرال أنه ليس فى إمكانه بلوغ بصرى اسكى شام كما كان مقرراً، فاتجه إلى الشمال فأمسك عليه الثوار الطرق المؤدية إلى أذرع وبصرى الحرير ولم يتركوا له سوى طريق المزرعة. فانتهى به التسيار إلى قرية الثعلة ففضى ليلته فيها. وغادرها فى صباح ٩ منه متجهاً إلى الشمال فبلغ ماء المزرعة بلا مقاومة، ولما أراد أن يسلك طريق بصرى الحرير وجدها مسدودة ورأى قوى الثوار محدقة به من الجوانب الثلاث ووجد نفسه بين أمرين فإما أن يشق لنفسه طريقاً إلى الأمام وإما

أن يعود إلى الثعلة فاختر الأول فصدده الثوار فعاد إلى الثعلة ونظم فيها قواه وغادرها على جناح السرعة إلى المسيفرة، ومنها ذهب في الغداة إلى درعا ثم قصد طفس. ولابد لنا من القول أن اتقاد ثورة حماه يومئذ كان في مقدمة العوامل التي اضطرته إلى التراجع عن الجبل، فقد اعتقد أن هنالك خطة عسكرية مدبرة يراد بها القضاء على الجيش فرجع مسرعا إلى حوران.

حروب الغوطة الأولى

ماكاد صوت الثورة يدوى في أرجاء سورية حتى هرع الكثيرون إلى الجبل للانضمام إليها والقتال في صفوفها - وكان بين القادمين - غير من ذكرنا - القواد فؤاد سليم وسعيد العاص وسرحان أبو تركي الديري والشيخ محمد حجاز وحسن الخراط وإبراهيم صدقي وجميل البيك وبشير الهنداوى، وغيرهم من الوطنيين الأشاوس.

ولما بدأ الفرنسيون الزحف على الجبل رأى قادة الثورة وزعمائها أنه لابد من توسيع نطاقها فتشمل غوطة دمشق وجبل قلمون والمناطق الشمالية لتخفيف الضغط عن الجبل فغادر نسيب البكري الجبل إلى الصفا لتجنيد عربانها الغياث، والزحف بهم لقتال الفرنسيين.

وغادر حسن الخراط الجبل إلى الغوطة، وكان قد جاءه مع آل البكري فأنضم إليه أبو عبده ديب الشيخ، وأبو صلاح العرجا فألفوا عصاية قوية رابطت في زور بالأعلى مقربة من دمشق فسيرت السلطة قوة الدرك السوري لقتالها بقيادة الكابتن رفيق العظمة، فاشتبكت مع العصاية بمعركة شديدة يسحبها الثوار «وقعهة الزور الأولى» انتهت باندهار الدرك تاركين قتلاهم وأسر الثوار ضباطهم، وغنموا منهم ٢٩ حصانا.

ودارت معركة الزور الثانية يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ قرب قرية المليحة واشترك فيها ٨٢ من المجاهدين. فقد خرج الفرنسيون بقوات كبيرة وبعد قتال استمر ٦ ساعات ارتدو منها، فصدتهم محمد عز الدين من قادة الثورة الدرزية وقد جاء الغوطة لتأييد ثواره في جوار قرية جرمان وضربهم وظل يطاردهم حتى أدخلهم دمشق، وجرح حسن الخراط في كتفه هذا اليوم واستشهد غدرا بين اثنين من الشراكسة في وقعة يلدا يوم ٢١ ديسمبر بعد ما ذاعت شهرته وأبلى أحسن بلاء.

وتتابعت بعد ذلك المعارك في الغوطة واتسع نطاقها، وكان من أثرها دخول الثوار مدينة دمشق وضربها مما سنفصله.

ثورة حماة

فى الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥ وصل إلى جبل الدروز بطريق شرق الأردن الشابان مظهر السباعى ومنير الرئيس، يحملان صورة اتفاق أمضاه بعض كبار حماة لإشعال نار الثورة فى تلك المدينة. ومن مقتضاه أن تحصل مناوشات تمهيدية فى الغوطة فى أول شهر أكتوبر، وأن تتقدم قوة من الجبل إلى جهات الفريتين لانتقل عن مئة فارس فينضم إليها فوزى القاوقجى ومن معه من الجند وأن تعلن الثورة فى حماة يوم ٢ أكتوبر وأن لا يعقد الجبل صلحا منفرداً بل يكون الصلح مشتركاً باسم سورية.

وسلم القادمان نص الاتفاق إلى الدكتور شهيندر فرأى من الضرورى الإسراع فى قبوله لتخفيف الضغط عن الجبل، فركب على الفور فى طلب سلطان باشا فاجتمع به فى قرية رساس وتباحثا مليا فى المشروع وقبلاه ووقعه سلطان باشا باسم الدروز وتسلمه نزيه المؤيد ومظهر السباعى وعادا به إلى الغوطة وأرسلاه إلى حماة مع الدكتور خالد الخطيب.

وكتب فوزى القاوقجى عن إعلان ثورة حماة يقول^(١).

«لما تقرر أن تبدأ ثورة حماة مساء الأحد ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ طلبت من الكومندان كوستيلير المستشار الإدارى لحماة أن أخرج للفتيش على البدولمخ أضرارهم عن القرى فسمح لى فخرجت مع قوة من الخيالة التى كانت بقيادتى فطفت بين العشائر داعياً رجالها للثورة فاتفقت مع بعض الشيوخ على الانضمام إليها وخصصت لكل واحد منهم راتبا وعملا معيناً يتولاه غداة إعلانها وأتممت الاستعدادات فى خلال خمسة أيام ولما دنت ساعة العمل أصدرت التعليمات المفصلة لجميع الزعماء، وفى نحو الساعة الثامنة من مساء ٤ منه دخلنا حماة وهاجمنا المخافر وتسلمنا أسلحتها وقبضنا على رجالها من الشرطة والدرك ثم سرنا إلى دار الحكومة حيث ترابط قوة من الجيش المختلط مع الدرك والشرطة فهاجمناها واستولينا عليها بعد معركة امتدت حتى الساعة الثانية بعد نصف الليل وقتلنا

١ - كان فوزى ضابط فى الجيش السورى الذى أنشأه الفرنسيون ورتبته كابتن (بيزباشى) وكان حائزا على ثقة الفرنسيين واعتمادهم وقد عينوه مساعدا للمستشار الإدارى فى حماة، فما رأى ماراه من أعمال الفرنسيين وتصرفاتهم التى لاتطاق انضم إلى اخوانه الثوار، وقاتل معهم وصار من أبرز قواد الثورة.

من فيها من الجند ثم أخذنا نستعد لمهاجمة المواقع العسكرية الحصينة، وخرج فرسان العدو في الصباح من الثكنات لمقاومتنا فرددناهم بعد معركة دامت نصف ساعة على جسر السرايا ثم طوقنا الثكنات فبدأت المعركة تشتد والنجاح حليفنا وخسارة العدو تتزايد وجنده يستسلم.

ووصلت طائرات العدو فأخذت تلقي قنابلها على المدينة فأسقطنا منها طيارتين وقبيل الظهر جاءت نجمات قوية فأنقذت المحصورين بعد معارك دامية وتوالى وصول النجمات وزاد عددها زيادة كبيرة، فأحجم كثير من زعماء حماة عن الاشتراك في الثورة خلافا لعهودهم وجبنوا وخافوا، ولما أصبح الاستيلاء على الأماكن العسكرية المملوءة جنودا غير مستطاع انسحبنا ليلة ٧ منه إلى خارج المدينة باتجاه الشمال لمباشرة الأعمال، أما خسارتنا فما زادت عن ٣٥ قتيلًا وجرحًا وحملنا عربان الموالى على مهاجمة الفرنسيين المتحصنين في مركز قضاء المعرة واشتبكنا معهم في معركة دامت أربع ساعات خسروا فيها ثلاثة ضباط وسبعين جنديًا، وخسرنا بدويًا واحدًا وغنمنا ٣٥ حصانًا و ٤٢ بندقية».

ووضعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني تقريرًا مطولًا في شهر فبراير سنة ١٩٢٦ عن ثورة حماة أرسلته إلى جمعية الأمم وقد جاء فيه:

في الساعة التاسعة من مساء الأحد ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هاجم الثوار دار الحكومة، وأرادوا الاستيلاء على السلاح المدخر في مستودع الدرك فقابلهم الجنود المحافظون برصاص بنادقهم، وبعد مقاومة دامت زهاء ساعتين استولى الثوار على دار الحكومة وصادروا السلاح الموجود فيها، وكان قسم من الثوار قصد مخافر الشرطة وجردها من أسلحتهم بدون مقاومة وقد انضم بعض رجال الشرطة إليهم، وبعد احتلال دار الحكومة والمخافر هاجم الثوار الثكنتين العسكريتين، وكانت القوات الموجودة فيهما أغلقت الأبواب وأخذت تقاوم الثوار بإطلاق القنابل اليدوية وبرشاش المتراليوزات، ودام الحصار واستمرت المقاومة العنيفة حتى آخر الليل.

ولما استولى الثوار على دار الحكومة وتغلغلوا في أروقتها كان لا يزال بضعة أفراد من جنود «المليس» والدرك في الطابق العلوي يطلقون الرصاص من المنافذ وقد شعروا بأن الطابق السفلي سقط في أيدي الثوار فأشعلوا النار في الطابق العلوي بقصد إحراق

السراى بمن فيه من الثوار ثم ركنوا من ناحية أخرى إلى الفرار فامتد لهيب النار من دائرة إلى أخرى حتى عم جميع دوائر الحكومة وشعباتها وقبل أن يتصل لسان اللهب بإدارة السجن أحس السجناء بالخطر، وكانت الأبواب قد خلت من الحراس فحطموا الأبواب وخرجوا جميعا،

وقبل شروق الشمس خرجت القوة العسكرية المحاصرة فى (خان الموقف) (إحدى التكتنين المحاصرتين) حيث كانت أصوات الرصاص انقطعت فى ذلك الوقت، وجعلت تقبض على من تراه من الأهلىن فى الطريق وتعمل فى أقفيتهم ضربا بكعاب البنادق، غير أن الثوار أعادوا الكرة على هذه القوة وهاجموها ففرت من أمامهم ودخلت التكنات، وعادت إلى حصارها كما كان فى الليل المنصرم واشتد الحصار والمقاومة إلى قبيل الظهر وكان الجنود المحصورون يلقون القنابل اليدوية المشتعلة من أعلى الجدران ومن نوافذ الثكنة بدون أن يسدوها إلى جهة معلومة، وأخيرا جعلوا يرمون تلك القنابل المشتعلة على المخازن المجاورة للثكنة فشبت النار فى تلك المخازن واندلعت فيها السننها والجنود تطلق القنبلة تلو الأخرى على المخازن بدون انقطاع، فلما رأى أصحاب تلك لمخازن أموالهم تأكلها النيران وهى كل مايملكونه من حطام الدنيا ألقى بعضهم بنفسه إلى مخزنه تحت وابل الرصاص والقنابل وحاول الوصول إلى إنقاذ شىء من ماله فلم يتمكن وكانت الجنود الافرنسية كلما رأت أحدا يحاول التقرب من دكانه تلقى عليه قنبلة فينجو بروحه وعيناه ترى وتشاهد ماله تلتهمه النيران، حتى أن رجلا يدعى (حسن شاكر) لم يطق الصبر على مشاهدة ماله يحترق فتقدم إلى مخزنه، وكانت النيران لم تصل إليه بعد ففتحه وانتشل دفاتره والنقود الموجودة فى صندوقه وبينما هو كذلك رماه جندى من أعلى الثكنة بقنبلة أصابته وهو فى داخل مخزنه قارده قتيلا وشبت النار فى المخزن فلم تبق على شىء منه، وهكذا ظلت النار تأكل من المخازن وتمتد من واحد إلى الآخر حتى أتت على ١١٧ مخزنا بما فيها من بضائع وأموال ونقود، وأصبح أصحابها بعد أن كانوا أغنياء بأموالهم، فقراء لايملكون شروى نقير.

وبعد ظهر الأثنين وصلت قوة من الجند السنغالى والفرنسوى قدخلت المدينة بمدافعها ودباباتها ورشاشاتها وجعلت تطلق النار على الطرقات والشوارع كيفما سارت، وعلى أى شخص تراه فى طريقها من الأهلىن فأخلت المواقع المرتفعة من المدينة، وصبت نيران

بنادقها ورشاشاتها على المنازل الأهلة بالسكان دون ماتمييز بين الثوار والأمينين، فخلت الطرق من الناس والتجأ الأهلون إلى منازلهم فلم تغنهم منازلهم شيئاً حيث زهقت نفوس كثيرة وهى فى بيوتها آمنة مطمئنة برصاص بنادق الجنود المصوبة من شاهق، وفى تلك الساعة الرهيبة اشتد البلاء وعظمت النكبة فلم يعد الأخ يشعر بأخيه ولا الأب بأبنه ولا الأم بطفلها والناس فى بيوتهم حائرون مضطربون وأعظم الناس مصيبة هم الذين كانت بيوتهم قريبة من المواقع المرتفعة التى احتلها السنغاليون، حيث لم يبق بيت إلا أصيب من سكانه برجل أو امرأة أو صبى.

ثم وصف التقرير الأعمال الشاذة التى ارتكبت فى خلال الاضطرابات فعدد ثلاث عشرة حادثة منها حادثة مصرع الدكتور صالح قنباذ، فقال إنه ظل سحابة يوم ٥ أكتوبر يعالج الجرحى ويذهب إلى بيوتهم حاملاً الأضمة والأدوية لايمنعه شىء عن القيام بواجبه الإنسانى.

وعاد إلى منزله فى المساء فسمع صوت استغاثة صادر من مكان مجاور لمنزله ففتح الباب فرأى ابن عمته مطروحا على الأرض والدم يتدفق من رأسه وأبوه واقف بالقرب منه لايجسر على الدنو منه فصاح به الدكتور هاته إلى ولم يكذ يلفظ هذه الكلمة حتى فاجأته رصاصتان من بندقية سنغالى أصابته فى رأسه فلفظ أنفاسه.

وظلت جثته مطروحة على الأرض زهاء ساعتين حتى خرجت النساء وحملنها إلى المنزل، وعند الصباح احتل السنغاليون المنزل ونهبوا ماوصلت إليه أيديهم من نقود ورياش وكتب تقدر قيمتها بألف جنيه وقبضوا على أخويه محمد وعبد الحميد فذعر النساء وأخذن ملأتهن وحملن جثة عزيزهن وفررن بها إلى أحد المساجد فألقينها فيه وأخذن فى الندب فاجتمع بعض الأصدقاء وحفرو له فى المسجد قبراً ودفنوه فيه.

ويقول التقرير إن الجنود السنغاليين كانوا يقتحمون البيوت والمنازل المجاوزة لمواقعهم فان وجدوا فيها رجالا سلبوهم مامعهم من دراهم، وأن لم يجدوا رجالا اعتدوا على النساء وسلبوهن أقراطهن وحليهن، وشكا بعض الأهالى إلى القائد العسكرى من هذه الأعمال الشائنة فإجابته أن حدوث مثل هذا أمر طبيعى من جنود ظافرة فى مدينة تائرة.

وفى يوم الثلاثاء ٩ منه أذاع القائد بلاغا رسميا بأن المدينة أصبحت تحت حكم السلطة العسكرية وأن التجول محظور من الساعة السادسة مساء حتى السادسة صباحاً، وإن

الاجتماعات العامة والخاصة ممنوعة منعاً باتاً، وإن الرصاص سيطلق على كل من يرى الطريق أياً كان فى الأوقات الممنوع التجول فيها.

وفى يوم الأربعاء ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ اندرت السلطة أهالى المدينة بأنهم إذا لم يسلموا فى خلال ٢٤ ساعة مائة بندقية مع قذائفها تأمر بإطلاق القنابل على أحياء المدينة بلا استثناء، فلم يتمكن الأهليون من إيجاد العدد بكامله بل نقص أربع بنادق فالتمسوا من المستشار الفرنسى أن يمد الأجل ليستطيعوا تدارك مابقى من خارج المدينة فقبل بشرط أن يضاعف العدد - أى أن يسلموا مائتى بندقية حتى عصر ذلك النهار فقط، وعندما حل الأجل المضروب ولم يستطيعوا تدارك العدد المضاعف صبت المدافع والطائرات قنابلها على أحياء المدينة بلا انقطاع فخربت بيوتا ومخازن كثيرة وقتلت أشخاصاً عديدين من نساء ورجال واشتد البلاء على الناس فكان صياح النساء وبكاء الأطفال يفتت الأكباد. فهرع فريق من الأهليين إلى لقائد وتضرعوا إليه أن يوقف الضرب فقال أمرت باطلاق ١٥٠ قنبلة وقد بقى منها أربعون لايد من إطلاقها وبعد ذلك يمكننى إيقاف الضرب على أن تأتونى بمئة بندقية أخرى حتى عصر ذلك اليوم فإن لم تأتونى بها أعيد الضرب كرة أخرى، وهكذا استمر الضرب وذاق الأهليون الأمرين حتى استطاعوا أن يتداركوا العدد المطلوب من البنادق مع قذائفه بشرائها من العساكر الفرنسية نفسها وتوريدها للسلطة.

وقبض بسبب هذه الحادثة على نحو ٢٠٠ من رجال حماة، وأعيانها وشبابها وموظفيها، وكانوا يأتون بالمعتقل إلى السجن العسكرى ويطروحوه فيه فراشة الأرض وغطاؤه السماء محروما من الأكل خمسة أيام يشغلونه بالأشغال الشاقة المهينة كالكنس والرش وطرح الأتذار وقد تفننوا فى تعذيبهم وضربهم ضرباً مبرحاً.

ضرب القرى وتدميرها

ودمرت السلطة العسكرية بعض القرى بسبب حوادث حماه وفى مقدمتها قرية كفر زيتا فقد ضربتها بالقنابل وسأقت أهلها إلى السجن لأنهم لم يطردوا بعض البنى حين مرورهم بقريتهم. وكانت الطائرات الفرنسية تلقى قنابلها على كل بدوى تصادفه وتضرب خيام البدو بقنابلها وقتل منهم كثيرون.

احتجاج سيدات حماه

ولما مر المسيو جو فنيل المندوب السامى الجديد - وقد حل محل الجنرال سرايل - بحماة يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بطريقة إلى حلب قدمت إليه سيدات مدينة حماه كتابا احتججن فيه على مالمقين من العذاب والتنكيل وقلن فيه:

«غضبت المقادير ياسعادة المندوب على هذه البلاد بسبب سوء معاملة حكامه وأولى الأمر فيها حتى أصبحت هى وسكانها طعاما لألسن النيران وفريسة للفوضى والاستعباد، ولم تأت بذنب يستحق هذا العقاب الذى لم يسطر له التاريخ مثالا فى القرون الأولى.

«إننا لنذكر لسعادتك طرفا مما قاسته حماه تلك البلدة الصغيرة الهادئة التى صممت صمتا طويلا عن ظلمها والاستبداد بأهلها، إذ لم يكن فى إبان تلك الحوادث الدامية سامع أوراخم.

١ - أباحت السلطة لجنودها القتل والنهب فكانوا إذا تخيل لهم أحد فى نافذة بيته أو فى الطريق أربوه قتيلا ذكرا كان أو أنثى وكم من شيوخ وأطفال ونساء قتلوا بلا ذنب ولا جريمة.

٢ - توالى إلقاء القبض على الناس من أى طبقة كانوا فكل من يجدونه خارجا من بيته يسوقونه إلى السجن ويوسعونه ضربا ويشغلونه بالأشغال الشاقة. فلما رأى السكان ذلك أخذوا يفترون لآخوفا على أنفسهم من السجن. بل من المعاملة القاسية التى كان يعامل بها المعتقلون - تلك المعاملة التى قلما شهد مثلها التاريخ.

٣ - وإذا دخلوا منزلا للتفتيش عن رجل أو للتتقيب عن أوراق نهبوا ما وجدوه من متاع ودراهم والحقوا بنسائه كل أنواع الأذى والامتهان، حتى أصبحوا وباللعار يسوقون السيدات المصونات بدلا من أزواجهن الفارين،

وكل ما ذكرناه يا حضرة المندوب السامى من تشويه وجه الفضيلة وتسويد صحائف التاريخ وعدم مراعاة القانون والنظام لايساوى شيئا بجانب الأطفال الذين كاد أن يقضى عليهم رعبا وذعرا من إلقاء القنابل وإطلاق المدفع، التى كانت تصب نارها على البلدة من دون سابق إنذار، والتى كانت تنهال على السكان انهيارا مريعا لأنهم لم يكملوا تسليم عدد البنادق التى فرضت عليهم فى مدة ساعتين فقط، فكم من منازل عامرة خربت ونفوس بريئة قتلت فمن المسئول عن هذا الفظائع ياترى؟، إلخ.

تدمير دمشق

اتسع نطاق حرب العصابات فى الغوطة اتساعا أقلق بال الفرنسيين فنقلوا جانباً من قواهم الكبرى فى حوران إلى دمشق وأرصدوه لقتال العصابات ومطاردتها وأقاموا الأبراج حول المدينة للدفاع عنها.

ودارت معارك عنيفة بين رجال العصابات والجند أحرق الفرنسيون فى خلالها قرى جرمانا والمليحة وزبيدين وداريا ودير محد، فلجأ الشيوخ والأطفال من أبنائها إلى دمشق وانضم الشبان إلى رجال العصابات طلباً للتأثر والانتقام فازدادت العصابات قوة كما ازداد الاضطراب فى دمشق، فما كان سيل المهاجرين من القرى ينقطع أبداً

وإزدادت الحالة حرجة يوم ١٤ أكتوبر فقد عادت القوات الفرنسية التى خرجت إلى الغوطة لمطاردة رجال العصابات ومعها ٢٤ جثة من جثث القرويين وقد قبضت عليهم فى رجوعها، بعد انكسارها، وأعدمتهم رمياً بالرصاص ثم شدتهم على ظهور الجمال ودخلت بهم المدينة لتلقى الرعب فى القلوب، فزاد ذلك فى الاستياء، خصوصاً بعد ما قال الذين عاينوا هذه الجثث أنها مؤلفة من أخلاط لا علاقة لها بالثورة والعصابات، وإنما أراد قواد القوة من نقلها ستر فشلم، وقد طيف بهذه الجثث فى أسواق دمشق ثم عرضت فى ميدان الشهداء فكان منظرها من أفظع المناظر وأشدّها هولاً ورعباً.

ووصل إلى دمشق يوم ١٨ أكتوبر الجنرال سرايل قادماً من بيروت فقصده أذرع مباشرة فزار ومعه الجنرال غاملان مراكز الجيش، وعاد فى الأصيل إلى دمشق، وعلم الثوار بوصولهم فقررروا أن يقبضوا عليه حياً بأى طريقة كانت - ولما كان من عادته أن يزور قصر العظم فى البزورية فقد دخلت عصابة حسن المقبعة الشاغور وتسلسل رجالها إلى البزورية للقبض على الجنرال^(١) فاشتبكوا مع الحامية التى أقيمت للدفاع عن القصر

١ - جاء مذكرات الجنرال سرايل عن هذا الحادث مانصه: «زار الجنرال سرايل الجبل ومعه الجنرال غاملان ثم عادا إلى دمشق وقد رافق وصول القطار إلى دمشق مناوشات شديدة فى الأحياء، وكان أزيين الرصاص يصم الأذان فالتقت سرايل إلى غاملان وقال:
- أتسمع الرصاص؟، هذا ما أسميه أنا «الاستقبال الحافل»؟»
وآراد الجنرال سرايل أن يهب توتاً إلى قصر العظم - تحت أزيين الرصاص - فتقدم إليه الليوتنانت بيرو =

بمعركة حامية، فقد بادرهم هؤلاء بالنار حينما رأوهم فقابلوهم بالمثل واضطربت النار في القصر بسبب إطلاق الرصاص. وقد استشهد في هذه المعركة حسن المقبعة زعيم العصاة وكانت وفاته فاتحة المعارك التي حدثت بعد ذلك وأدت إلى ضرب دمشق وإحراقها.

وبلغ عدد الثوار الذين انتدبوا للعمل في دمشق ٤٠٠ ربعهم من دروز الجبل، والباقيون من الغوطة، وكانوا بقيادة نسيب البكري، وانضم إليهم بعض أهل الشاغور وباب السلام بزعامة حسن الخراط ومحمود سلام وأبي عبده ديب الشيخ وحسن المقبعة - وقد أشرنا إلى استشهاده.

واشتد القتال في أسواق دمشق الداخلية، ولا سيما في الأحياء الجنوبية - أى في الميدان والشاغور وباب السريجة بين الثوار والقوات الفرنسية، ودارت الدائرة على هؤلاء واستسلم رجال الدرك والشرطة للثوار فجردوهم من أسلحتهم. وبلغ الثائرون في تقدمهم باب الجابية (وسط المدينة) وهددوا دار الحكومة والقلعة فلجأ الفرنسيون رجالاً ونساءً إلى حي الصالحية، وأقاموا حوله المتاريس والأسلاك الشائكة وأوقفوا الدبابات لحمايته. وحشدوا الجند للدفاع عنه، ولما أدركوا أنه لا قبل لهم بإخراج الثوار حرباً أخذوا بإطلاق القنابل على الجانب الذى يحتله الثوار فدمروه، واضطروهم إلى الجلاء عنه والرجوع إلى الغوطة خوفاً على المدينة من التهديم.

لما انتشرت أخبار هذه الكارثة المريعة فى العالم ريع واضطرب وننشر وصف ما وقع نقلا عن مكاتب جريدة التيمس اللندنية فى مصر فقد زار دمشق على الفور ووصف كارثتها بما نجمه بما يأتى قال:

«إن الانكسارات التى أصيب بها الفرنسيون والمقاومة التى لاقوها فى جبل الدروز قد أحدثت اضطراباً عاماً فانتشر الثائرون خارج دمشق وأنصرف الفرنسيون إلى معالجة القرى التى اشتبهوا بأنها تلجئ رجال العصابات، ومنذ أسبوعين أحرق الفرنسيون قرى عديدة فى الجنوب الشرقى من دمشق، وجلبوا ٢٤ جثة وطافوا بها على ظهور الجمال فى

= وقال له:

- ألا يريد الجنرال أن يعرف مايجرى فى مركز القيادة أولاً؟

فقال الجنرال:

- ليكن ماأردت.. معك حقاً

وذهب الجنرال إلى مركز القيادة، وإذا بالثوار يهاجمون قصر العظم، ويدخلون الجناح المعد لإقامة الجنرال.

ولولا إشارة الليوتنانت بزيارة مركز القيادة أولاً لتبدلت الحالة



فريق من قواد عصايات الغوطة مجتمعين



جثث المقتولين وقد عرضها الفرنسيون في ساحة الشهداء
بدمشق

يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥

شوارع دمشق الرئيسية، وعرضوها فى ساحة المرجة (الشهداء) وكانو يقصدون من هذا المنظر الذى يثير كوامن الصدور أن يحذروا العناصر المقلقة، ولكنه أفضى إلى إحداث تأثير يعاكس التأثير المقصود منه على خط مستقيم فقد أهاج غضب الجمهور وسخطه، ومما زاد الطين بلة أن كثيرين من القتلى الذين عرضت جثثهم هم من أهالى دمشق، وبعد ثلاثة أيام من هذا العمل وجدت خارج «باب شرقى» اثنتا عشر جثة من جثث الشراكسة الذين يستخدم الفرنسيون كثيرين منهم فى القتال كجنود غير نظاميين، فهذا الجواب على عمل الفرنسيين يدل على الروح السائد بين الذين أراد الفرنسيون أن يرهبوه.

وفى ليلة ١٧ أكتوبر هوجم جمع من الفرنسيين وقتلوا فى أحد الأحياء المتطرفة وبعد قليل أطلق المهاجمون النار على عدد آخر من الجنود وفى صباح اليوم التالى ظهر فى حى الشاغور ستون تائرا وبعد قليل ظهرت عصابة من دروز جرمانا (قرية واقعة فى غوطة دمشق غير متصلة بجبل الدروز) فى حى الميدان، وذهبت العصابتان إلى الأسواق فى وسط المدينة وشجعهما على ذلك أن أناسا من أحياء أخرى هاجموا البوليس وجردوه من سلاحه وجعلوا يطلقون بنادقهم فى الفضاء، فبتوا الرعب والذعر ولم يكن أحد يعرف فى الحقيقة ما كان يجرى، وكان عدم الوقوف على حقيقة الحال سببا فى ازدياد القلق ويظهر أن الفرنسيين كانوا يعتقدون من قبل أن الجمهور يوشك أن يقوم بحركة مهمة، وأن القوات التى تعمل ضدهم أكبر مما هى فى الحقيقة، على أن الذين راقبوا الحال مراقبة دقيقة يرون أن عدد المغيرين لم يزد قط على خمسمائة.

«وفى ظهر اليوم الثامن عشر من شهر أكتوبر أرسل الفرنسيون الدبايات فجعلت تخترق الأسواق بسرعة هائلة وتصب نيرانها ذات اليمين وذات اليسار، وفى الساعة السادسة مساء بدأ الفرنسيون بضرب المدينة العريقة فى القدم، ويؤخذ مما عرّف حتى الآن أنهم لم يستعملوا هذه المرة سوى القنابل الخالية من القذائف، ولكن هذا الضرب لم ينقص قلق الجمهور وذهوله واستمر الضرب الليل بطوله،

«وفى صباح اليوم التالى سحبت جميع الجنود فجأة من المدينة، ومن جملتها أحياء المسيحيين وحشدت فى حى الصالحية، ونقلت جميع عائلات الفرنسيين إلى هذا الحى ثم شرعت المدفعية من الساعة العاشرة صباحا إلى مدة أربع وعشرين ساعة تطلق القنابل

المحشوة بالقذائف على المدينة وجعلت الطائرات فى الوقت نفسه تمطر القذائف وتطلق الرشاشات».

«وفى ظهر اليوم العشرين من أكتوبر انقطعت النيران، وهى الهدنة التى تسمى هدنة الأربعاء والعشرين ساعة».

«وقد تركت قذائف المدفيعات وأعمال المغيرين آثارا لا تمحى، ورأيت هذه الآثار فى كل ناحية فحدثت كآبة فى نفسى، فجميع المنطقة الواقعة بين سوق الحميدية والشارع المسمى المستقيم (سوق مدحت باشا) أصبحت خرابا وجميع ما فى السوقين من المخازن قد دمرته نيران الدبابات أو قذائف المدفيعات مخزنا بعد مخزن، وأصيب حى الشاغور بأضرار عظيمة، وكاد سوق الخراطين يصبح كله كومة رماد، وترى المنازل منزلا بعد آخر على وشك الدمار لأن القنابل قد خرقت جدرانه ولا شك أنها قنابل المدافع الفرنسية. على أن الجامع الأموى العظيم قد نجا لحسن الحظ من النار، ولكن جامع السنانية الجميل أصابت إحدى القنابل قبله ففتحت فيها فوهة عظيمة ومرت القنابل الأخرى فى نوافذه الجميلة المصنوعة من الفسيفساء، أما الخسارة التى لا تعوض فهى قصر آل العظم فلم يبق فيه شئ مامن كنوزه فقد نهب بعضها وأتلف البعض الآخر ولم تترك منه قذائف المدافع سوى جدران مكان الحريم، وتحول إلى خراب، وأصيب سوق البزورية بأضرار عظيمة، ودمرت منازل العائلات المشهورة كعائلات الركابى والبكرى والقوتلى تدميرا تاما، فالألفاظ تعجز عن الإحاطة بالمعانى التى يوصف بها المنظر الذى تظهر به الآن تلك المدينة المقدسة.

«ومن الصعب تقدير الخسائر التى وقعت من جراء تدمير الأبنية، وكثيرون من الثقات من كل نزعة يقولون إنها تتراوح بين مليون ومليونين من الجنيهات التركية الذهبية.

«ولم يعرف من القتلى الأجانب سوى رجلين طرابلسيين ورجل إنجليزى واحد جريح».

«وإذا كانت الجاليات الأوروبية قد استطاعت النجاة بسهولة فما ذلك بفضل الفرنسيين وحسن تصرفهم بل يتوسط المسلمين وخدماتهم الطيبة فقد سلخوا سلوكا باهرا وجعلوا يبادرون بأنفسهم إلى توطيد النظام والسهر على الراحة فى حى المسيحيين بعد ما انسحب منه الجنود، وحموه من كل من حاول أن يدخل إليه بقصد النهب، ويادر بعض رجال البوليس من المسلمين وأخذوا الأوربيين إلى أماكن يأمنون فيها، فجميع الأوربيين الذين لقيتهم ممتنون كل الامتنان من هذه المساعدة التى لقوها من المسلمين، فى حين أن

الأوروبيين في دمشق لا يستطيعون أن يعبروا عن كل ما يخالج نفوسهم من الامتنان للمسلمين، وتراهم يظهرن استياء عظيمًا من ضرب مدينة مفتوحة كدمشق ذات أماكن معروفة رسميًا بأنها مأهولة بالأوروبيين، ومع ذلك ضربت بالقنابل. وقد سحبت جميع الجنود من أحياء المسيحيين وضربت أماكن الأوروبيين بدون أقل إنذار سابق.

«والظاهر أن السلطة الفرنسية قابضة على زمام الحالة، ولكن لم ير إلى الآن ما يدل على عودة الحال إلى مجراها الأصلي. نعم إنه في وسع الفرنسيون أن يحتفظوا عنوة بالسلام في دمشق. ولكن مفتاح الحالة كلها في سورية هو جبل الدروز، فما دامت الحالة لم تستقر فيه فستستمر القلاقل من وقت إلى آخر أو تزداد. ويرى العارفون أن فرنسا تحتاج إلى قوات أكبر من القوات الحالية لإخضاع الجبل والاحتفاظ بالسلام في بقية البلاد التي كثرت فيها العصابات الآن. ومع ذلك ففي الإمكان تذليل العقبة فيما يتعلق بجبل الدروز من دون التجاء إلى وسائل القمع لأن هذه العقبة إنما قامت لأن الفرنسيين لم يقدروا حالة الدروز النفسية حق قدرها وأصروا على إخضاع شعب اشتهر بعزة النفس والرجولية، فإذا استطاعوا معالجة الأمر بحكمة أمكنهم تحويل الدروز من خطر مقيم إلى الحلفاء».

صدي الكارثة في فرنسا

ولما وصلت تفاصيل الكارثة إلى باريس اضطريت لها الدوائر السياسية وعالجتها الصحف وكتبت عنها المقالات، وبنقل بعض ما كتب لتأييد مدعانا، فقد أنشأت جريدة الماتان مقالة عنوانها «إن الفضائح في سورية قد طال وقتها» وأخرى عنوانها «إن الجنرال سرايل لعجزه عن متابعة سياسة رشيدة يضر كثيرا بسمعة فرنسا» وقالت فيها إن في العالم الآن يرى تناقضا يضر بمكانة فرنسا وكرامتها، فبينما جمعية الأمم برياسة فرنسا تعمل لاجتتاب وقوع حرب إذا بالجنرال سرايل المعهود إليه في إدارة بلاد وكتت جمعية الأمم أمرها إلى فرنسا يمارس القمع ويسبى الي سمعة فرنسا وتردد الأخبار الغربية المبالغة التي تذيبها جمعيات عربية في فلسطين والعراق، وقد سأل مندوبو الصحف المسيو بانلفيه أمس عن حوادث سورية فلم ينفها وقال أن الحالة دقيقة جدا، ولم يكن في وسعه أن يزيد على ذلك شيئا لأن الجنرال سرايل في تقاريره يتكلم عن حالة الجو وغلاء المعيشة ويرى فيما يتعلق بالحوادث أن يكتفى بكتابة سطرين في إطلاع الحكومة الفرنسية على الحوادث العظيمة الخطورة.

«لقد كان من الواجب طبعا حماية مدينة دمشق من الدروز، ولكن الدروز ما كانوا يزحفون إلى دمشق لولا الأساليب المكروهة التي اتبعتها الجنرال سرايل. ولما بلغت الحال ما بلغت من الخطورة كان لابد من العمل وطرد المعتدين، ولكن هل كان على أصحاب الانتداب الممنوح من جمعية الأمم أن يطلقوا قذائف المدافع على حى كامل يقيم فيه النزلاء الأوربيون بدون إنذار سابق، وأن يجعلوا فرنسا عرضة للإهانة الناشئة عن الاحتجاج المقدم من قناصل الدول فى دمشق بواسطة عميدهم قنصل ألمانيا، ولا يمكن أن يكون للحزبية أو للصدائة شأن بإزاء فضيحة تزداد ظهورا فى سورية.

«إن الجنرال سرايل يعمل كمن يريد أن يقضى على سمعة فرنسا وقد باحث المسيو بريان أمس بانثيفه فى موضوع هذه الحوادث الموجبة للأسف ولم يكن ذلك أول مباحثة فى هذا الشأن فإن المسيو بريان فى مركز يجعله يقدر أكثر من غيره الأضرار التي تعود على نفوذ فرنسا من جراء هوس الجنرال سرايل.

«ويود الرأى العام أن يعرف أن المسيو بريان تمكن من إقناع المسيو بانثيفه بحقيقة قائمة على تحقيق دقيق، وما من أحد يزعم أن الفتنة يجب التهاون فى قمعها، ولكن شهود العيان القادمين من سورية مجمعون منذ أشهر عديدة على عد الجنرال سرايل عاجزا عن درء مثل هذه الحوادث عجزه عن منع تكررها».

ونشرت جريدة «الإيكودى بارى» مقالة للمسيو كيريليس عنوانها «من الذى يوحى إلى سرايل» قال فيها إن الأنباء الصريحة التي جاء بها أمس رجل من الثقات غادر دمشق فى ١٧ أكتوبر تؤيد بعض المعلومات التي نشرتها جريدة «التيمس» فإن الجنرال سرايل هو الذى أثار فتنة دمشق بالتدابير الهمجية التي اتخذها، أما الانتقام من القرويين فى ضواحي المدينة الذين أربعتهم العصابات فاضطروا إلى مدها بالمؤن، وأما اتباع أساليب الإرهاب فلولاها لما لاح له شبح الثورة فى المدينة.

«وقد أصدر الجنرال سرايل فى أوائل شهر أكتوبر أمرا إلى الفصائل الشركسية والسورية بإحراق قرى جرمانا والمليحة وزبيدين وداريا، وحدث فى قرية دير بحدل من قرى الأمير كاظم حفيد الأمير عبدالقادر الجزائرى أن جميع منازلها صب عليها البترول وأضرمت النار فيها بلا استثناء فأصبحت أكواما من الرماد».

«وفى خلال ذلك كثرت حوادث الإعدام السريع رميا بالرصاص، وقد شهد الدمشقيون

فى يوم ١٤ أكتوبر منظرا تخلع له القلوب، وهو منظر أثنى وعشرين جثة من جثث القتلى عرفوا بينها جثث كثيرين من المكارين القرويين المعروفين فى سوق المدينة وقد سير بهذه الجثث فى الشوارع وهى فى حالة عرى تام وقد ربطت إلى ظهور الجمال.

فسار هذا الموكب المفجع تخفرفه قوة من الجند ثم وقف فى الساحة العمومية حيث صفت الجثث وعرضت على الجماهير.

«ومن ذلك الحين أخذ السخط والحنق من نفوس العامة فى أحياء المدينة التى ثارت كلها. وتبدوا من ذلك الظروف والأحوال التى أدت إلى ذبح جنودنا وإلى مصائب لا يمكن تلافيها بخطأ الجنرال سرايل المنكود، وهى أحوال تعود المسئولية فيها إليه.

«أنه دبر فى ١٣ يوليو مكيدة دنيئة للدروز بغية القبض على ممثليهم الذين هزأ بهم وأهانهم قبل ذلك واختطف منهم ميثاق الضمان فقبض عليهم وأدعهم السجن بعد ما دعاهم إلى إبداء مطالبهم. وكانت نتيجة ذلك أن الدروز انتقموا لأنفسهم فأبادوا فصيلة الضابط نورمان وأخرجوا الفرنسيين من جبلهم».

«وبين اليوم الثامن واليوم الرابع عشر من شهر أكتوبر لجأ الجنرال سرايل إلى إحراق القرى فى ضواحي دمشق، ودير ذلك الموكب المفجع من الجمال المحملة جثثا أو سمح به فانتقم السكان العرب من جنودنا التعساء، وثاروا ثورة عامة. فما أسوأ ذلك التدبير وتلك الغريزة التى أوحت إلى الجنرال سرايل مأساة جبل الدروز. تلك المأساة التى تعود أسبابها إلى إهماله التام وعدم مبالاته به».

«وتحرج الموقف بعد ذلك ولكن عناده المقرون بالحمق والقسوة والفظاظة منعه من الاعتراف بخطئه فى عدم تبصره فى تلك الحوادث وعدم عده إياها من الحوادث الخطيرة».

«وماذا يستطيع الجنرال سرايل أن يجيب عن هذا السؤال البسيط وهو: لماذا حينما أظهر لك الضباط والموظفون مافى عنادك من الحمق وأبلغوك أن الثورة على وشك النشوب ودعوك لمشاهدة الحالة بعينى رأسك لم تذهب وتعاين تلك الحالة؟ ولماذا لم تذهب من ثلاثة أشهر من دمشق إلى السويداء والمسافة بينهما لا تستغرق أكثر من ثلاث ساعات بالأوتومبيل؟»

وأنشأت جريدة الطان هو شبه رسمية مقالة طويلة عن حوادث سورية فقالت:

«إننا لا نبالغ إذا قلنا أن الحالة توجب القلق الشديد. ولا بد من البحث في أسبابها ونتائجها. فأما الأسباب فلا شك في أن الحالة الحاضرة ترجع أسبابها إلى عمل ممثل فرنسا شخصياً وإلى السياسة التي اتبعتها. ويلوح الآن لكل من هو بعيد عن التحيز أن مسؤولية الجنرال سرايل مرتبطة بأصل مسألة الدروز ارتباطاً يوجب الأسف وأن التأثير الذي أحدثته هذه المسألة في خارج جبلهم يدل بوضوح على أن في الدول السورية الأخرى استياء ونفوراً من الدولة المنتدبة، ولا يمكن تفسير ذلك الاستياء وذلك النفور إلا بالأغلاط وضروب الإهمال الخطيرة التي ارتكبت في تنفيذ الانتداب».

وكتبت جريدة «اكسيون فرانسز» تقول: أن الحكومة كذبت أمس الأول الأخبار السيئة الواردة عن سورية، وذكرت أن الحالة حسنة جداً فيها كلها وفي دمشق بنوع خاص، وهكذا يكون الجنرال سرايل والمسيو بذليفه قد كذبا على الرأي العام مرة أخرى.

وقال المسيو «سان بريس» في جريدة الجورنال أن الجنرال سرايل طلب قبل بضعة أيام نجدات جديدة ١٥ ألف جندي، وقد تساءل المسيو سان بريس قائلاً: هل صحيح ما تقوله الصحف الإنجليزية من أن الجنرال سرايل أهمل أبسط قواعد حقوق الإنسان فأمر بضرب دمشق قبل أن يصدر إنذاراً بذلك لكي يجلو الأطفال والنساء منها؟ وهل صحيح أنه لم يبلغ قناصل الدول ما عزم عليه قبل تنفيذه؟

ويقال فوق ذلك أن العمل أدى إلى احتجاج القناصل، وتقديم هذا الاحتجاج إلى ولاية الأمور على يد قنصل ألمانيا بصفته عميد القناصل. فهل صحيح أن الجنرال سرايل طلب استدعاء قنصل ألمانيا لهذا السبب؟ إن هذه المسائل كلها تحتاج إلى جواب صريح واضح.

تقرير الجنرال غاملان

ونرى من المفيد بعد الذي نشرناه من أقوال الصحف الإنجليزية والفرنسوية عن هذه الكارثة المريعة أن نثبت ترجمة التقرير الرسمي الذي أرسله الجنرال غاملان القائد العام للجيش الفرنسي في سورية عن ضرب دمشق وحوادث الغوطة، للمقارنة وإقامة الدليل على أنه لا قيمة لهذه التقارير الرسمية التي يحتجون بها:

قال الجنرال في تقريره إلى وزارة الحربية يوم ٣٠ أكتوبر:

«ثارت الاضطرابات فى دمشق يوم الأحد فى ١٨ أكتوبر فأحدثت أزمة شديدة دامت ٤٨ ساعة.

«وقد دلت التعليمات على أن هذه الاضطرابات قد ثارت بدافع خارجى من جهة، وبدافع بعض العناصر الدمشقية التى تتغتم فرصة للمشغبة على السلطة من جهة أخرى»
«فقد دخلت بعض العصابات المسلحة الأحياء والأسواق، وخاصة الشاغور والميدان فتبعهم قسم من الغوغاء فى هذه الأحياء بقصد السلب والسرقة، ولولا حزم السلطة لكانت الحالة خطيرة.

«وقد أطلقت القلاع مدافعها على الأحياء الثائرة، واشتركت الطيارات فى هذه العملية، فأرغم هذا التدبير طائفة من الوجهاء على مراجعة السلطة والموافقة على الشروط المفروضة».

«ومنذ ذلك التاريخ، ازداد عدد العصابات فى ضواحي دمشق وحماه، وكان الثائرون فى القرى الدرزية «المليحة وجرمانا وجسرين» يلقون كل مساعدة من الجبل»

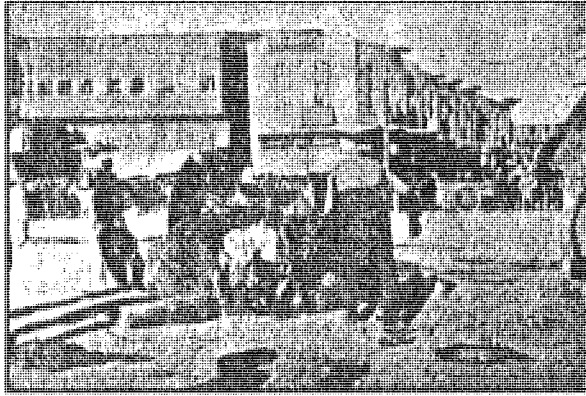
«وقد اضطر القائد العام فى هذه الظروف أن يحشد قسما من الجيش فى دمشق، لملاحقة الثائرين فى ضواحيها، فوصلت إلى دمشق فى ١١ أكتوبر الفرقة الثانية، وكتيبة من الشراكسة، وفى ١٥ منه وصلت فرقة من الكتيبة السادسة، ثم وصلت فى ١٦ منه فرقة أخرى من الكتيبة السادسة، وكتيبة من السباهين، وكانت هذه النجادات كلها بمثابة فرق محافظة فى بادئ الأمر، ثم أصبحت بعد أمد قريب مكلفة بمقاومة الثائرين وتوطيد الأمن فى دمشق وضواحيها.

«وفى ١٣ منه أرسلت قوة من الجيش إلى جسرين - حيث يقيم بعض الثائرين - فتوقفت إلى القبض على ١٠٦ منهم، وعادت بأربع وعشرين جثة، أما خسائرنا فقد كانت طفيفة.

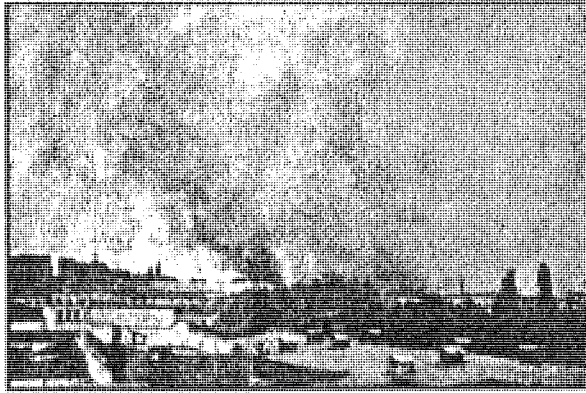
«وأعيدت الحملة فى ١٤ منه، فأحرق الجيش قرية المليحة، بعد أن ثبت ثبوتها لا يحتمل الشك اشتراكها مع الثائرين فى معظم أعمالهم»

«وقد طلب إلى قرية جرمانا أن تسلّم بنادقها فلم تفعل فاضطررنا إلى إحراقها فى ١٥ منه».

«وفى ١٧ منه أرسلت فرق ١١ - ١٢ إلى دوما باكرا، وزارت قرى سببا وجسرين



جثث القتلى محملة على الجمال ويطاف بها وتعرض في دمشق



مدينة دمشق تحترق

وسواهما، بينما كانت كتائب الشركس تحل جرمانا وتقاتل بعض الذين أقدموا على احتلالها»

«وقامت الثورة في دمشق في ١٨ منه بهجوم على قصر العظم، وأطرافه كان القصد منه، كما تبين، الوصول إلى المفوض السامي، وقد استمرت ٤٨ ساعة»

«وقد وضع تحت تصرف نسيب البكري ورمضان شلاش منذ أمد غير قريب، عدد لا بأس به من العصابات كان من الصعب ملاحقتها والقضاء عليها بالرغم من كل التدابير»
«ثم بدأت منذ ذلك التاريخ الاعتداءات على رجال الجيش المنفردين»

«وقد ثبت الآن أن تلك العصابات كانت تدخل دمشق من جهة الشاغور والميدان، بمساعدة بعض الأهالي الذين «يشاركونها» في أعمالها، وكانت تهاجم الجند المنفرد في الأحياء والأسواق».

«وفي ١٨ منه وصل المفوض السامي قادما من بيروت وذهب توا إلى أذرع ودرعا يزور مراكز الجيش ويرفقه الجنرال غاملان فكان الثائرون يحاولون بشتى الوسائل الوصول إليه».

«وقد أكد لنا إذ ذاك كان كميناً هيئاً مقدما لمهاجمة القطار الذى يقل المفوض السامى من درعا إلى دمشق، وأنه لولا تأخر القطار لتمت هذه المؤامرة، وتم الهجوم على القطار»
«وحدث - لحسن الطالع - أن المفوض السامى أراد أن يزور مركز القيادة قبل زيارة قصر العظم، فنجا من الهجوم الذى هبأه الثوار بعد الظهر، واشترك فيه - من الأسطحة - القسم الأكبر من البيوت المجاورة».

«وقد أرسلت نجدة لقصر العظم، وكان الرصاص يتساقط عليها من النوافذ والحوانيت فى تلك الأسواق الضيقة، حتى أن بعض الجنود قد أصيبوا وهم فى داخل سيارة الإسعاف».

«وبعد أن تم للثوار مهاجمة قصر العظم، انتشروا فى بعض الأحياء وأخذوا يطلقون رصاصهم حول القلعة وحول مركز القيادة، من النوافذ والأبواب والأسطحة، ثم أقدموا فى النهاية على إضرام النيران فى حى الأرمن فى القدم».

«وفى منتصف الليل عاد الهدوء إلى المدينة، شيئاً فشيئاً حتى إذا ما انبلج الفجر استيقظت المدينة كعادتها هادئة ساكنة».

«وقد كانت السلطات المحلية هي التي تقوم بالدفاع فى هذا اليوم، أما أعمال القيادة الفرنسية فقد انحصرت فى إنقاذ قصر العظم، وتقوية الحامية فيه، وإنشاء المتاريس حول الحى الأوروبى والمؤسسات الفرنسية. الأمر الذى حال دون اتساع الحركة وانتشارها».

«وفى اليوم التالى حشدت وحدات الجيش، واحتلت المراكز الهامة بشدة، وهيات مدافع القلعتين والطيارات للعمل عند أول إشارة»

«وبالرغم من جميع هذه الاستعدادات قد عاد الثوار لإطلاق رصاصهم هنا وهناك وأخذوا يحاولون إعادة الهجوم على قصر العظم»

«وقد شبت النيران هذه المرة فى جوار قصر العظم والقلعة، وقام بعض السكان يغتتمون هذه الفرصة السانحة لاصطياد «الرومى»

«وقد ثبت بصورة لا تدعو إلى الشك أن بعض رجال الدرك السورى كان على اتفاق مع الثائرين»

«ومما ساعدنا على حصر الثورة فى نطاق ضيق، محاصرتنا للثوار فى أحياء الشاغور والميدان، والعمارة واتخاذ كل التدابير التى نستطيعها لقمع الحركة، والحيولة دون امتدادها وانقلابها إلى ثورة عامة»

«ومما تجدر الإشارة إليه هنا أننا بالرغم من استعمال المدافع والطيارات فقد حاولنا جهد المستطاع أن تكون الخسائر فى الأرواح والأموال طفيفة لا تذكر»

«وبناء على أوامر مسيو أوبوار فى اتخاذ كل تدبير يودى إلى إنهاء الثورة، ساد الهدوء فى المدينة بأقل من ٢٤ ساعة»

«وقد اضطررنا فى هذه الظروف لاستعمال المدفعية، لأن هؤلاء الذين يطلقون رصاصهم علينا من النوافذ والأسطحة لا يمكن الوصول إليهم بغير هذه الوسيلة. فأطلقت مدافع القلعة قنابلها على جوار قصر العظم، وألقت الطيارات قذائفها على الشاغور».

«أما حامية قصر العظم فقد أحاطت بها النيران من كل حدب وصوب، وانقطعت عنا أخبارها»

«وقد أُنذرتنا العائلات الأوربية بالالتجاء إلى المراكز العسكرية قبل إطلاق القنابل، ولم يكف الثائرون رغم كل هذه الإنذارات عن إطلاق رصاصهم فى سوق الحميدية، ومدحت باشا، والشاغور، والميدان، والعمارة، فاضطرونا لإعطاء الأوامر للقلعة بمتابعة إلقاء القنابل على جوار قصر العظم وعلى الشاغور والميدان، وأشرنا على قائد المدفعية بأن يجعل القنابل شبيهة بقنابل التجارب - شديدة الصوت، قليلة الأذى - لإلقاء الرعب فى نفوس السكان».

«ويظهر أن متابعة إطلاق المدافع قد هدأت الحالة كثيرا، وأوصلتنا إلى النتائج المطلوبة»

«فى الساعة الثامنة صباحا جاء وفد إلى مركز القيادة العليا، وعلى رأسه الأمير سعيد حفيد الأمير عبد القادر، ثم جاء وفد آخر على رأسه حقى العظم، وطلبا إيقاف إطلاق القنابل، فعقد اجتماع برياسة مندوب المفوض، وافق فيه مندوبو دمشق على دفع غرامة قدرها مائة ألف ليرة تركية ذهباً، وتسليم ثلاثة آلاف بندقية، وقد اشترطنا عليهم أن يتم تسليم هذه الغرامة صباح السبت فى ٢٤ منه وإلا عدنا إلى إطلاق القنابل».

«وقد دفعت الغرامة فى الوقت المعين، ولم يتمكن المتدويون من جمع البنادق فى الوقت المحدد. فتدخلت دائرة الاستخبارات فى الأمر، وأخذت تبحث عن البنادق وتفتش الدور».

«ومنذ ذلك الحين ودمشق هادئة. وقد عاد التجار إلى فتح حوانيتهم بعد تردد طويل».

«وقد أصيبت بعض الأحياء بالخسائر، وكان القسم الأكبر منها من جراء النيران التى أضرمتها الثوار والساليون».

«أما الطيارات والمدافع والمصفحات، فليست مسئولة إلا عن قسم ضئيل من هذه الخسائر».

«وقد عنيت القيادة العامة بالأتمتع إليها إلا عند الحاجة الماسة، وتمكنت - مع هذا - من أن تصل إلى النتيجة المطلوبة فى حصر الحركة بأقل النفقات والخسائر والحيولة دون تحرك «الأفاعى الدمشقية» الحقيقية - أه .

الجنرال سرايل والإنكليز

ولقد حاول الجنرال سرايل ومن ورائه بعض الموظفين الفرنسيين أن يلقوا تبعه ما وقع على الإنجليز زاعمين أنهم هم الذين دبروا الثورة، وشحن الجنرال مذكراته بوثائق عديمة

القيمة استند في كتابتها إلى درزى قال إنه استسلم للسلطة، وأفضى إليها بكل ما عرفه من أسرار. ولسنا في حاجة بعد كل ما قدمناه إلى إضافة شيء لإقامة الدليل على أن الفرنسيين هم الذين أوقدوا الثورة السورية بسوء تصرفاتهم وفساد الخطط التي جروا عليها واستهانتهم بكرامة الأمة. على أنه اعترف في بعض المواقف بأن سبب الثورة هو الخلاف بين ضباط الاستخبارات على منصب حاكم جبل الدروز، وتآمر الموظفين الفرنسيين عليه. وهذا بعض ما جاء في تقريره الخاص إلى وزارة الخارجية الفرنسية:

«فأنا أعترف بخطئي. لقد تركت في المراكز الهامة وفي الجيش. موظفين وضباطا يكرهونني، فإنهم لا يكرهون فرنسا. وقد كنت مخطئا في هذا الظن».

«وأنا لا أتهم دون أن أذكر الأسماء. فأني مضطر في مثل هذه الظروف للتصريح بتلك الأسماء وها أنا أذكر واحدا بعد آخر».

«أن الخطأ الذي ارتكبته في سورية هو إبقائي على بعض الموظفين الذين يكرهونني، ويسعون للإيقاع بي».

«وأول هؤلاء المسيو غويته، المندوب المساعد في دمشق ورئيس الغرفة السياسية في المندوبية».

«فقد كان هذا الموظف رئيس «جماعة» تعمل على مخالفة تعليماتي في الجبل وتأييد سياسة الكابتن رينو، وهي سياسة التعاون مع عائلة الأطرش التي يرغب رجالها في الوصول إلى الحكم، ذلك الكابتن الذي أثار الشغب في دمشق، وحاول مفاوضة الدروز الثائرين لتوطيد السلام بأي ثمن... ولو قضى هذا السلام على مركز فرنسا ومكانتها»

ولقد كان أحدهما يريد مركز الآخر. وهو الكابتن رينو نفسه، وكان يرغب في الوصول إلى أغراضه، بالتقرب من عائلة الأطرش وكان كربيه يبعدها عنه»

«ولقد كان في عمل هذا الضابط بالنسبة لنفسه على الأقل شيء من المنطق».

«فهو يريد مركز الآخر، والوسيلة الوحيدة للوصول إلى هذا المركز هو أن يبدل سياسة هذا الموظف الآخر. ومن هنا نشبت الثورة».

«على أن من يظن أن الدروز - وخاصة عائلة الأطرش - سيعمدون إلى الهدوء والسكينة

إذا عين الكابتن رينو حاكما فى الجبل، لا يعرف الدروز، ولا يعرف أحوالهم».

«فلو عين الكابتن رينو حاكما لوجد الدروز حجة أخرى لإثارة الثورة».

وشكا الجنرال أيضا من تصرفات المستر سمارة قنصل إنجلترا فى دمشق يومئذ. وقال إنه عمل لإبدال الانتداب الفرنسى لسورية بانتداب إنجليزى، وكان يقول قبل ضرب دمشق بالقنابل إن الفرنسيين لا يجسرون قط على إطلاق القنابل عليها»

والتقرير الذى وضعته القناصل على أثر حوادث دمشق يطلب دولهم أثبت ما ذهبنا إليه وقرع الفرنسيين على ضربهم البلد من غير إنذار وتركهم أحياء المسيحيين تحت رحمة الثوار، واعترف بأن المسلمين تولوا حماية هؤلاء فلم يصابوا بأقل أذى، وكان حسن الخراط نفسه يطوف أحيائهم ويقول لهم أنتم إخواننا».

استدعاء الجنرال سرايل وتعيين المسيو جوفينل

لما وقع من إعلان الثورة وانتشار الهياج والاضطراب فى كل مكان من سورية وارتفعت الأصوات فى فرنسا مطالبة بإقالة الجنرال سرايل ذهب المسيو بانليفه رئيس مجلس الوزراء ووزير الحربى يومئذ إلى المسيو هريو «رئيس الوزارة التى عينته لسورية» وكان يصطاف فى أحد المصايف يسأله أن يوافق على استدعاء الجنرال سرايل، لأنه لم يعد فى الطاقة المحافظة عليه، فرفض هذا إجابة ملتبس رئيس الوزراء وقال إنه يعد كل قرار تقرره الوزارة فى شأنه استهجانا صريحا للسياسة التى انتهجها فى أثناء وزارته، فعاد المسيو بانليفه غير مرتاح إلى نتائج زيارته وصبر على مضض حتى وقعت كارثة دمشق الكبرى وقام العالم المتمدن وقعد لها. فأقدم حينئذ على استدعاء سرايل إلى باريس «لتقديم معلومات عن الحالة» كما جاء فى بيان شبه رسمى صدر يومئذ.

وفى يوم ٨ نوفمبر غادر الجنرال سرايل بيروت بالباخرة سفنكس عائدا إلى فرنسا، وفى يوم ١٨ منه ذهب إلى مجلس النواب الفرنسى مصحوبا بالمسيو بريان والمسيو ديلايه للمثول أمام لجنى الخارجية والجيش البرلمانيتين فسأل النائب فرى فى أول الجلسة: هل يقدم الجنرال كمتهم أم لا؟ فقال المسيو بريان إنه يتقدم إلى اللجنيتين لمجرد تقديم البيانات التى أبدينا الرغبة فى سماعها، وأن الحكومة تحتفظ بكل أنواع المسئولية.

وقد شكوا الجنرال فى تصريحاته من الصعوبات التى صادفها سلفاه وصادفها هو أيضا، وأوضح نصيب معاونه من التبعية والمسؤولية فى الحوادث الأخيرة وأسهب فى بيان الأغلط التى ارتكبها الموظفون المدنيون والعسكريون وخصوصا الكابتن كريبه وأشار إلى بعض الأغلط الإدارية وأثنى على الجنرال ميشو ونوه بشجاعته وذكر أن جوادين قتلا تحته فى المعركة. وقال إن ثورة الدرور ناشئة من اختلاط الأجناس والأديان وهو اختلاط يجعل سياسة أهل البلاد وحكمهم من أدق الأمور. ثم ذكر مقابلاته مع أسرة الأطرش لإخماد الثورة فى بدنها، ومن سوء الحظ أن أعضاء هذه الأسرة كانوا على اختلاف تام فلم يتمكن من أن يسعى سعيا وافيا بالغرض، ثم ذكر أن للحزب الإسلامى كثيرين من الأنصار وأن ذلك نشأ عن الحرب الحالية بين فرنسا والريفين، وقال إن إنقاص القوات الفرنسية كان من الوجهة العسكرية السبب الأكبر للصعوبات التى لقيها الفرنسيون، وأن الجنود الوطنية فى الفرقة السورية ليست إلا بمثابة التكملة وسد النقص فى عدد هذه الفرق وأن الآليات المؤلفة من جنود المستعمرات ليس لها لدى أهل سورية مكانة تعادل مكان الجنود الفرنسية.

وقال عن ضرب مدينة دمشق بالمدافع إن ثمانى قنابل أطلقت على المدينة فى اليوم الأول منها أربع أطلقت بعد الظهر، ثم تقرر استئناف ضرب المدينة فى اليوم التالى لأن الثوار استمروا فى إثارة الاضطرابات، ومن سوء الحظ أن بعض مطلقى المدافع لم تكن لهم الدربة اللازمة. فبسبب الخطأ فى التسديد والتصويب طاشت مائة وخمسون قنبلة فى المدينة فنزل العطل والضرر بمائتين وخمسين منزلا، وأصيب ١٥٣ شخصا. ثم قال إنه لإعادة النظام فى سورية يكون من الغلو أن يقال إنه يجب أن يكون هناك سبعون ألف جندى - أى عدد الجيش الذى كان لدى الجنرال غورو، ولكن الجيش الموجود الآن وعدده عشرون ألفا هو جيش لا يكفى.

وتقلد منصب المندوب السامى الجنرال ديبور - وقد جاء من باريس فى شهر أكتوبر بأمر وزارة الحربية للتحقيق عن الحالة - من يوم ٢ نوفمبر وظل فيه حتى وصل المسيوى جوفنيل المندوب السامى الجديد إلى بيروت يوم ٢ ديسمبر قادم من فرنسا.

وكان أول ما عمله هذا أن كتب إلى وزارة الحربية طالبا إرسال ٥٠ ألف عسكرى على جناح السرعة لإخماد الثورة فلبت طلبه وبدأت ترسل النجديات تدريجا.

معارك إقليم البلان ووادي التيم وموقف بعض نصارى لبنان من الثورة

مما أمتاز به الدروز عن بقية الطوائف السورية اختيارهم السكنى فى رؤوس الجبال فهم ينزلون ثلاثة جبال متجاورة: جبل حوران وجبل الشيخ وجبل لبنان، ويكادون يكونون منفردين فى الجبلين الأولين: جبل حوران وجبل الشيخ، أما فى جبل لبنان فيؤلفون الأكثرية فى بعض مناطقه الوسطى وبعض جهات الساحل، وفيما عدا ذلك فالأكثرية المطلقة للموارنة.

ومن تقاليد الدروز أن يتواصلوا ويتعاونوا ويشد بعضهم أزر بعض فى النائبات والملمات، فإذا نزلت بسان جبل الشيخ نازلة يكفى أن يضرمو النار فى رؤوس الجبال فيشاهدها أبناء عمهم دروز جبل حوران فيسرعوا شييا وشبانا لنجدتهم والدفاع عنهم ويبدلوا أرواحهم فى سبيلهم لا يرجون جزاء ولا شكورا.

ولقد كان دروز إقليم البلان^(١) أو جبل الشيخ أول من لى داعى الثورة، فأسرع عدد غير قليل منهم إلى جبل الدروز لتأييد بنى الأعمام فاشتركوا فى معظم المعارك الأولى، فساء ذلك السلطة الفرنسية فوزعت السلاح على المسيحيين من قرى الإقليم وأغرتهم بقتالهم إيقاعا للشقاق بين أبناء البلاد.

ولما تم للدروز إجماع حملة الجنرال غملان عن جبلهم فى شهر سبتمبر واتقوا كل خطر من ناحيتها، فقد شغل الفرنسيون فى هذه الفترة بحوادث دمشق والغوطة وحماه والنبك عن كل أمر آخر، قررت القيادة العليا للثورة تسيير حملة إلى إقليم البلان ووادي التيم فتضع حدا للاضطهاد الذى يعانىه الدروز من سكانهما ولنشر راية الثورة فى أرجائهما.

١ - يطلق هذا الاسم على المنطقة الممتدة غربى دمشق الجنوبى وتشمل قضاء وادى العجم وعاصمته قطنا، وتبعد عن العاصمة ٢٠ كيلو مترا وقضاء القنطرة وتبعد عنها ٦٥ كيلو مترا، وتتبعه سفوح حرمون الشرقية وسكانها من الدروز، أما سكان السهل فهم من الفلاحين السنيين ومن النصارى والبيو والشراكسة والترکمان وغيرهم.

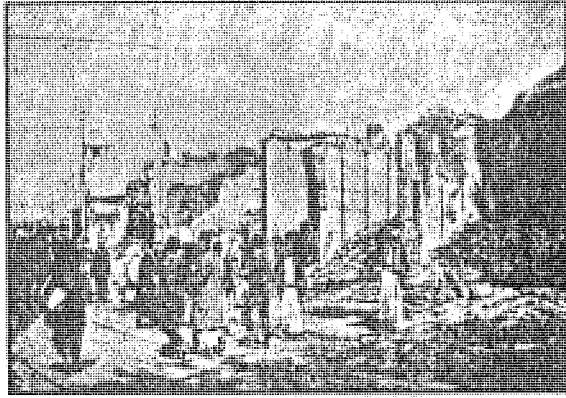
ففى أواخر شهر أكتوبر تم تأليف الحملة بقيادة زيد الأطرش وقد انضم «إليها من مشاهير رجال الثورة صياح الحمود الأطرش وفؤاد سليم ونزيه المؤيد وفضل الله الأطرش وعلى عامر وأسد الأطرش وشكيب وهاب وحمزة الدرويش والأمير حسن الأطرش وغيرهم وغادرت الجبل متجهة نحو الغرب فاحتلت إقليم البلان واتخذت قرية مجدل شمس (قرية درزية كبيرة فى سفح جبل الشيخ) مقرا لها وكانت مهمتها هنا قاصرة على منع اعتداء الفرنسيين عن السكان واستمالة الشراكسة وحمل الأمير محمود الفاعور على تأييد الثورة والانضمام إليها .

وبعد ما وطدت الحملة أقدامها فى الإقليم اتجه جانب منها إلى وادى التيم^(١) فاحتلت حاصبيا إلى يوم ١١ نوفمبر بدون مقاومة، لأن قائد الحامية الفرنسية لجأ إلى الشيخ حسين قيس كبير شيوخ الدروز فى الوادى طالبا حمايته حينما عرف بتقدم الثوار، وكانت قوته قليلة فأوصله مع رجاله إلى النبطية سالمين ودخل الثوار المدينة بين أناشيد الرجال وزغاريد النساء، وألغوا حكومة وطنية برئاسة نسيب غبريل من أعيان مسيحييها .

وجاء قادة الثورة فى حاصبيا وفد من مسلمى جديدة مرجعيون ومسيحييها فعرض خضوعه وطلب إليهم احتلال الجديدة حالا، لأن الجيش أخلاها فسار المجاهدون إليها وصادف حمزة الدرويش فى طريقه سيارة فركبها مع ستة من دروز حاصبيا، ولما بلغ مفرق الطريق المؤدى إلى قرية كوكبا اعترضه وفد من أهاليها برئاسة كاهنها ودعاه إلى تناول طعام الغذاء فلبى الدعوة ودخل القرية أمنا مطمئنا .

وكان أهلها وهم مسيحيون منقسمين إلى قسمين: قسم يؤيد الثورة ويواليها ويرى الانضمام إليها وتشد أزرها وعلى رأسه الكاهن، وقسم يوالى الفرنسيين وينفر من الثورة، وقد ساء هذا أن يدخل الثوار القرية وأن ينزلوا فى بيت الخورى، فاحتشد فى مدخل القرية وقابل حمزة ومن معه بالرصاص فسقط ثلاثة منهم صرعى فنادى هذا بأعلى صوته يا قوم: لا تطلقوا علينا الرصاص لأننا ما جئنا لمحاربتكم بل جئنا لمحاربة الفرنسيين المستعمرين وأقسم لكم بشرف الدروز وشرف هذه الثورة المباركة أننا لا نمسك بسوء ونعتبر القتلى فدءا عن الوطن فكفوا عن الرمي، وتأكدوا أنكم خاسرون إذا أردتم المقاومة فلم يصغوا إلى

١ - يتألف هاذ الوادى من عدة قرى وبلدان أشهرها حاصبيا وراشيا، وهى فى سفوح حرمون الغربية ويقطنه دروز وسنيون ومسيحيون، وقد كان تابعا حتى سنة ١٩٢٠ لحكومة دمشق، ثم فصل عنها سنة ١٩٢٠ والحق بלבنا الكبير.



شارع الدرويشية بدمشق بعد تدميرها



أحد أسواق حماة التجارية بعد تدميرها

ندائه بل واصلوا إطلاق النار فهاجت الجموع وماجت وهاجمت القرية وفتكت بعدد من أبنائها .

وكان من جملة القتلى الخورى الذى ذهب ضحية وطنيته وإخلاصه وقد فتك به أحد أبناء رعيته، ورأى قادة الحملة بعد الذى جرى أن يعودوا إلى حاصبيا وأن لا يتقدموا إلى الجديدة خوفا من وقوع اصطدام.

وأعد الثوار حملة بعد أيام بقيادة حمزة الدرويش ونزيه المؤيد لاحتلال الجديدة فلما وصلت إلى قرية (أبل السقى) وتبعد عن الأولى نحو نصف ساعة اعترضها أهل القرية ومعظمهم من المسيحيين ودعوا إلى تناول الطعام والمبيت فلبت الدعوة وقضت ليلتها عندهم، وفى خلال السهرة سلم أحد شيوخ القرية إلى زعماء الثورة كتابا مرسلا من بطرس كرم^(١) مملوءا بالشتائم والتهديد والوعيد فأجابوه بكتاب رقيق قالوا فيه إن الثورة وطنية لا طائفية، وأن الثوار نهضوا لمحاربة الفرنسيين لا المسيحيين وعادوا إلى حاصبيا ثانية ولم يتقدموا تجنباً للاصطدام.

وقدم حاصبيا على الأثر زيد الأطرش القائد العام فى الإقليم فقصوا عليه ما وقع فاستحسن الخطة وأشار بعدم الزحف على الجديدة وأذاع المنشور الآتى:

الدين لله والوطن للجميع

إلى إخواننا المسيحيين فى قضائى حاصبيا وراشيا المحترمين أعزهم الله .

بلغنا من الوطنيين الأعرء أن بعضكم داخلهم خوف من وجود الحملة الوطنية فى جوارهم فأخذوا ينزحون توهما منهم أن الثورة الوطنية قد تصيبهم بأذى، فساغا هذا الخبر وألنا جد الألم، لأنهم إخوان لنا لا فرق بينهم وبين أى مكان من الطوائف الأخرى وثانيا لأن عملهم هذا يؤذى شعورنا لما فيه من عدم الثقة بما أسلفناه من البيانات التى أوضحنا فيها حقيقة الثورة الوطنية، ولقد اضطررنا بسبب موقفكم هذا إلى مخاطبتكم بصفتكم الطائفية على حين أننا لم نفعل ذلك من قبل تنزيها للثورة الوطنية من شوائب

١ - مارونى من أهالى شمالى لبنان جاء به الفرنسيون إلى الجديدة يومئذ للدفاع عنها وألفوا له عصابة مارونية أمدها بالسلاح والمال لقتال الثوار وإيقاع الشقاق بين طوائف البلاد وإغراء المسيحيين بالمسلمين والمسلمين بالمسيحيين.

النزعات البعيدة عن الروح القومية. ولكننا رأينا بعض السذج لم يدركوا الأغراض النبيلة التي ترمى إليها ثورتنا هذه. فأسرعنا ببيانها على هذه الصورة تطميناً لهم، وإننا نرجو أن نثبت لكم عن قرب أن المبدأ الرئيسي التي تستند عليه حركتنا القومية هو ما صدرنا به هذا الكلام:

الدين لله والوطن للجميع

ووصل كتاب الثوار إلى بطرس كرم واتصل به ما قروره من عدم الرغبة في الاصطدام به فتحرك فيه شعور الانتقام وظن أنهم خافوه فأرسل بعض رجاله إلى مزرعة برغز وهي لال شمس من دروز حاصبيا فكمن لهم شكيب وهاب ولما وصلوا وعددهم ١٦ مقاتلا إلى قرب المزرعة قبض عليهم شكيب وجردهم من أسلحتهم وأطلق سراحهم وأعادهم إلى الجديدة قائلا لهم « اذهبوا يا إخواني وأبلغوا جميع إخواننا المسيحيين أننا لا نريد بهم شرا ولا نرغب في محاربتهم. بل نود قتال الفرنسيين» فذهبوا إلى إخوانهم ولم يغيبوا طويلا حتى عادوا جميعا لمهاجمة المزرعة فقابلهم شكيب بالرصاص وقتلهم فارتدوا إلى الجديدة وانضموا إلى القوة الفرنسية المرابطة فيها وتحصنوا في الاستحكامات الجديدة المنشأة حولها فحمل عليها الثوار فدار حولها قتال عنيف يوم ١٥ نوفمبر امتد ساعات وانتهى بانتصار الثوار واحتلالهم الجديدة فترجع الفرنسيون إلى النبطية فطاردهم الثوار حتى جسر الخردلة ووقفوا عنده بعد ما نسفوه، لأنه أول حدود لبنان القديم، وكان من خطة الثوار أن لا يدخلوه، وقد اشترك معهم في هذه المعركة عدد من أهالي العرقوب وهم مسيحيون وفريق من عرب الفضل التابعين للأمير محمود الفاعور.

منشوران جديان

وعلى أثر حدوث ما حدث من الاصطدام في كوكبا وقد استغلها الفرنسيون ومن الأهم فشوهوا سمعة الثورة وأوغروا صدور بعض بسطاء المسيحيين من الذين لم يطلعوا على حقائق الأمور - أذاع زيد الأطرش بيانين في البلاد وجه الأول إلى الطوائف الإسلامية في جبل لبنان، والثاني إلى اللبنانيين كافة وهذا نصهما:

الدين لله والوطن للجميع

قيادة حملة إقليم البلان

إلى وجوه وأعيان الدروز والسنيين والشيعيين فى جبل لبنان

أيها الإخوان:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد: فقد بلغنا أن الحكومة الفرنسية تجردكم من سلاحكم وتسليح إخوانكم أبناء الطوائف الأخرى بحجة الخطر على سلامتهم الناشئ على زعمها عن الثورة السورية الوطنية. على أننا نعلم نحن كما تعلم الحكومة نفسها أن لا داعى لهذا السلوك الغريب الذى لم يسبق له مثيل فى هذا العصر فى أية بلاد من بلاد الله. ذلك لأن أبناء البلاد الذين تربطهم الروابط القومية وتشد بعضهم إلى بعض المصالح الوطنية ليسوا فى حاجة إلى هذه التدابير الضارة، وهم فى خير وسلامة لولا سوء إدارة الحكومة المنتدبة، ولولا أعمالها الصادرة عن نيات غير سليمة.

ولقد بات من الجلى الواضح أن الحكومة المستعمرة تريد أن تخدع العالم الخارجى باقناعه أن الثورة الوطنية هى ذات صبغة دينية، وذلك يقر فى أذهان الأمم المتمدنة أن انتدابها لسورية هو أمر ضرورى لسلامة الإقليات وصيانة حقوقها. لذلك فإن من الفروض الواجبة على كل من فى قلبه إخلاص لوطنه وحب للحرية أن يبذل أقصى مجهوده ليكذب هذه المزاعم ويثبت لهذه الحكومة أنه غير راض عن سياستها.

ولقد أسرعنا بالكتابة إليكم لعلنا أن تجريدكم من السلاح وتوزيعه على إخوانكم الآخرين قد يوقظ فى نفوسكم شعورا غير صالح تجاههم ويحملكم على النفور منهم والريبة فيهم، وبالتالي قد ينشأ عن هذه الحالة حوادث تضر بالوطن وتؤذى القضية الشريفة، والأغراض التى يسعى إليها رجال الثورة الوطنية. ولا يخفى أن هذه النتيجة هى الغرض الذى تقصد إليه سياسة الحكومة. لأنه يساعد على رسوخ قدمها فى البلاد ويمكنها من الثبات فى ربوع الوطن. إذ يسقط بين يديها فريسة منهوكة القوى بسبب التطاحن الداخلى. ولقد كتبنا بيانا عاما للبنانيين الكرام وأوضحنا فيه أننا لا نريد فى حركتنا الحاضرة إلا سورية الداخلية. فلا محل إذا لقلق أحد على مسألة الحدود وأمطنا فيه اللثام عن سوء نية الحكومة بسيرها فى هذه السياسة الفاسدة، وأوضحنا الأغراض الحقيقية التى نسعى إلى تحقيقها بواسطة الثورة، وإننا لعلى ثقة أن الذين كانوا يجهلون الحقيقة من اللبنانيين ممن حملتهم سياسة الحكومة على مقاومة الحركة الوطنية قد أخذوا الآن

يدركون أن مساعدتهم للحكومة هي جناية على الوطن وخيانة لقضية الحرية تعافها الشهامة وينبوا عنها الشرف، وقد استدعت الحال أن نختصكم بهذه الرسالة على كره منا، لأننا لا نريد أن نخاطب فريقا من أبناء الوطن بصفته الطائفية، وذلك لكي نحذركم من سياسة الحكومة ونوصيكم أن تكونوا صبورين، ونحثكم على التقرب من إخوانكم وبنى جلدتكم ووطنكم أبناء الطوائف الأخيرة ونرجوكم أن تزيلوا بحسن سلوككم وصبركم كل سوء تفاهم بينكم، وأن تتفقوا جميعا على الذين يسعون لتكدير العلاقات الودية من الجهلة والسفهاء الذين لا يدركون ما يصنعون فتضربوهم بيد من حديد، واننا لندرجو أن تكونوا أنتم وجميع أبناء ووطنكم الآخرين عند ظننا بكم من الحصافة والتعقل والوطنية الصادقة والسلام عليكم.

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ باسم قائد الجيوش الوطنية العام

زيد الأطرش

- ٢ -

إلى اللبنانيين الكرام
الدين لله والوطن للجميع

أيها الإخوان

لا شك في أنكم تعلمون الأسباب الوجيهة التي أكرهت سكان سورية الداخلية على القيام في وجه السلطة الاستعمارية الفرنسية، وأنكم فوق هذا تعلمون أن هذه الثورة التي بدأت في جبل الدروز قد عمت الآن بلاد سورية الداخلية، لأن مظالم الحكومة لم تكن مقصورة على جبل الدروز، بل كانت ولا تزال عامة تشمل جميع البلاد الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، فالثورة الآن هي ليست درزية محلية، بل هي سورية وطنية يشترك فيها جميع أبناء سورية على اختلاف مذاهبهم وهي تقصد إلى أغراض وطنية بحتة لا شأن فيها للفوارق والنزعات الدينية، ولقد كنا أذعنا عدة بيانات في البلاد الداخلية أوضحنا فيها المبادئ التي تستند إليها الثورة والأغراض التي ترمى إليها فأدرك القسم الأول من إخواننا مسيحي البلاد حقيقتها ولم يتأخروا عن الاشتراك فيها تلبية لدواعي القومية والوطنية على أن الحكومة الفرنسية كرهت أن يعلم العالم الخارجي أن في سورية روحا

وطنية وشعورا صحيحا بالإخاء الوطني، فعمدت إلى أتباعها من المغرورين المخدوعين فزمنت لهم أن يقفوا في جانبها ضد الحركة الوطنية، وبذلت قصارى جهدها لبذر بذور الشقاق بين أبناء البلاد مستثمرة الفروق المذهبية، ولقد بلغ من سوء نيتها أنها سلحت فريقا من أبناء البلاد، وجردت الفريق الآخر من سلاحه، لقوهم العالم أن هنالك خطرا على الأقليات، ولتوهم الفريق الذي سلحته أنها حريصة على سلامته حال كون هذا العمل يؤدي حتما إلى إيقاظ سوء الظن في الفريق الآخر، ويحمله في التالى على الحيطة والوقوف موقف النفور من أبناء قومه ووطنه، ولا يخفى أن الغرض الرئيسى من هذه السياسة الفاسدة هو تحويل الثورة من صبغتها الوطنية إلى حرب ذات صبغة دينية شينعة الحال والنتيجة، وذلك كى يقنع الرأى العام فى أوربا أن وجود الانتداب الفرنسى فى سورية هو أمر ضرورى تتوقف عليه سلامة فريق من السكان.

ولقد جنت الحكومة أول ثمرة من ثمار سياستها فى الحادثة المؤسفة التى وقعت فى قرية كوكبا من أعمال مرجعيون، إذ سمحت بأن تحتشد فيها عصابات مسلحة بعد أن حرضتها على مقاومتها الحركة الوطنية، وعند مرور فريق من جيش الثورة بقرب كوكبا أطلق هؤلاء الرجال الرصاص على الجيش الوطنى من دون سبب موجب فقتلوا ثلاثة من رجاله.

وأسرع قائد القوة إلى التفاهم معهم بنفسه ومعه كاهن القرية، ولكنهم عادوا فأطلقوا الرصاص وقتلوا الكاهن المذكور ورجلا رابعا من رجال الجيش، فاضطر القائد عند ذلك إلى الدفاع عن أرواح أتباعه وعن شرفه وشرف الثورة الوطنية وحصل ما حصل مما كان له الوقع السيئ فى نفوسنا. مع علمنا أنه لم يكن ليحصل لولا سياسة الحكومة المبنية على قاعدة التفريق بين العناصر، ورمى بعض أبناء الوطن بالبعض الآخر توصلا إلى إضعافهم جميعا. ثم روجت الحكومة الدعوة الي التجمع في جديدة مرجعيون بقصد خلق جيش من الموارنة لمقاومة الحركة الوطنية الاستقلالية وذلك بحجة الدفاع عن حدود لبنان.

فانخدع بعض أبناء الوطن من سكان لبنان وأسرعوا إلى حمل السلاح، ثم جاء منهم فريق إلى جديدة مرجعيون بقيادة بطرس بك كرم، وفى ليلة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ هاجم فريق من هؤلاء المتطوعين قرية برغز بقصد حرقها وقتل سكانها كما علمنا من النذر التى جاعتنا قبل وقوع هذا الاعتداء، ولكن برغز كانت محمية بقوة أرسلت لصد المعتدين فوقع

منهم بيد الحامية ستة عشر رجلا أسرى وصد الباقون عن برغز. وقد أطلق قائد الحامية سراح الأسرى بعد أن أفهمهم خطأهم، وأوضح لهم أن الثورة هي وطنية نزيهة عن النعرات الطائفية. على أن عصابة كرم أخذت في إطلاق الرصاص على برغز، فجرت بعملها الطائش الجيش الوطني المرابط في حاصبيا، ولم تلبث أن تراجعت أمام هذه النجدة إلى الجديدة فدخلت وراءها واشتبكت مع القوة الفرنسية وأجلتها عن البلدة كما هو معلوم. وواضح من هذا البيان أن مجيء بطرس كرم ومن معه إلى الجديدة كان جنائيا عليها وعلى الوطن. إذ ساعد على خلق سوء التفاهم بين رجال الثورة الوطنية وإخوانهم موارنة جبل لبنان، وذلك في زمن قد استقبلنا فيه عهدا جديدا هو عهد القومية والوطنية الشاملة. وأصبح من الجنائى على هذا الوطن المعذب أن يقوم من أبنائه فريق يزيد في مصائبه بسعيه لتثبيت أقدام الأجانب فيه. وذلك جريا وراء نزعات قد علمت جميع أمم الأرض أنها شر داء يصيب الأوطان، وأنها علة الضعف والتفكك في كل مجتمع من المجتمعات البشرية.

أنا نخطب منكم جماعة المتنورين وناشدهم بأن يذكروا ما عليهم من الواجبات تجاه الوطن والتاريخ، ونطلب إليهم أن يشتركوا معنا في السعى للقضاء على روح التفرقة التي تود الحكومة المنتدبة أن تخلقها وتنميتها لتستغلها لمصلحتها الاستعمارية، وأما مسألة الحدود بين سورية الداخلية وبين لبنان فهي من الأمور التي يصح البحث فيها بعد الفراغ من إنقاذ البلاد من الاعتداء الأجنبي، وإذا استدعت الضرورة العسكرية الاستيلاء على أمكنة معينة فلا داعى للقلق. إذ إن المعول في هذا الشأن هو ما يتقرر بعد استقرار الحال في البلاد. ونرجو أن لا يفوتكم أيها الإخوان أننا نقاوم دولة أجنبية لم تدع شيئا مما يؤذي ويؤذى وطننا وذرارينا إلا فعلته. كأنها موكلة يهلاكتنا وخراب ديارنا ولقد بلغ من حقد قواد الجيش الفرنسي وشغفهم بإلحاق الضرر بنا وبنهضتنا الوطنية أنهم قذفوا من أول هذه الثورة حتى الساعة ما يزيد على الثمانمائة ألف كيلو من الديناميت علينا وعلى أطفالنا ونسائنا. فهل ترون بعد هذا من الشهامة والمروءة أن تكونوا أنصارا لهذه الدولة التي لم يأنف عمالها من استعمال هذه الوسائل الفظيعة للوصول إلى أغراضها الاستعمارية؟

ثم هل تجدون في مصلحتكم أن تؤسسوا عدا بينكم وبين إخوانكم سكان الداخلية

وهم الأكثر عدداً؟ وهم فوق هذا المصممون على أن يتخلصوا من الانتداب الفرنسي، ولو اضطروا إلى محاربة كل من شاء أن ينتصر لعدوهم؟.

أنتنا لفي انتظار جوابكم. هل في هذا البيان كفاية لإزالة ما علق بأذهان بعضكم من الخطأ الناتج من الدعاية الكاذبة أم غير ذلك؟ والسلام عليكم.

باسم القائد العام لجيوش الثورة الوطنية السورية زيد الأطرش

الزحف على راشيا

بعد ما وطدت الحملة أقدامها في إقليم البلان واحتلت قضاعى القنيطرة ووادي العجم وحاصبيا سيرت جانبا من قواها إلى راشيا بقيادة حمزة الدرويش، وكانت ترمى من عملها هذا إلى التقدم نحو سهل البقاع، واحتلال رياق وقطع خط الاتصال بين دمشق - بيروت بالسكة الحديد فبلغتها يوم ٢٠ نوفمبر وكان فيها عدد من الجنود الفرنسيين تحصنوا في قلعة الأمراء الشهابيين، وصمموا على الدفاع فقابل وفد من سكانها حمزة الدرويش راجيا عدم احتلال بلدتهم خوفا عليها من التدمير. فأجابهم أنه لا بد له من تنفيذ الأوامر التي يحملها وتقضى عليه باحتلالها. ويقال في بعض الروايات إن عدد المهاجمين من الثوار ما كان يقل من الألفين. أما عدد القوة التي تحصنت في القلعة للدفاع عنها فهذا بيانها:

٣٥٠ جنديا فرنسويا و ١٥٠ مارونيا مجندين في الجيش الفرنسي و ٧٠ مسيحي متطوعا من أهل راشيا.

بدأ الثوار هجومهم الشديد على راشيا عند زوال يوم الأحد ٢٢ نوفمبر وانقسموا ثلاث فرق: فرقة تحمل السلاح الخشبية الاعتيادية وفرقة تحمل القنابل اليدوية ولحفا مغموسة بالكاز، ورجالهما يتقدمون ومن ورائهم فرقة حملة البنادق.

هكذا تقدمت هذه الفرق من ثلاث جهات فكانت الحامية تمطرهم من القلعة وابلا من الرصاص والمدافع الرشاشة والقنابل اليدوية فقتل من متسلقى السلاح ما لا يقل عن المائتين، وكانوا يهجمون هجوما متواصلا فلا يصل من المهاجمين إلا العدد النزر ثم يتجندل



جثث الشهداء أمام قلعة راشيا



كوكبة من فرسان الجاهدين في الغوطة رافعة لواء النصر

هؤلاء عند السور، وكانوا فى كل هجمة يتمكنون من رمى شئ قليل من المواد المحرقة. وبعد نضال عنيف دام أربع ساعات على هذا المنوال جهز الثوار قسما آخر هجم على بابى القلعة من الجهتين الشرقية والغربية فأحرقهما بالنار وكسرها بضرب الفؤوس، وكانت الفرقة السباهية على باب الجهة الشرقية تقابل المهاجمين بالسلاح، وكان سلاحها السيوف، وكانت فرقة الروسيين تقابلهم من الجهة الغربية برعوس الحراب وما كان المهاجمون يرتدون،

مدخل الجهة الغربية سرداب طوله عشرة أمتار وعرضه متران كان الثوار يلجأون منه عشرة عشرة فإذا ما انتهوا إلى آخره وأوشكوا أن يدخلوا ساحة القلعة يقابلهم الروسيون بالحراب فيتجندلون فيثب وراءهم عشر آخرون خمسة منهم يسحبون جثث القتلى إلى الخارج لتفتح المعبر والخمسة الآخرون يهجمون إلى الداخل فيصيبهم ما أصاب الذين هجموا قبليهم. وظلت هذه الهجمة على هذا الشكل المريع أربع ساعات وما زال الموانثيون يخرجون الجثث ويكدسونها قرب السور حتى جعلوا منها سلما إلى أعلى الأقبية فتسلقوا عليها إلى سطح قبو لا يعلو عن الأرض من الخارج أكثر من خمسة أمتار وشرعوا من هنالك يساعدون الفرقة المهاجمة من الجنوب بالحريق.

وكانت الفرقة المهاجمة من الجنوب تواصل التسلق على السلالم وترمى النيران على بيوت القلعة فاحترق قسم كبير من تلك البيوت وتصاعد الدخان وانتشر يعمى عيون العساكر.

وكان يدافع فى هذه الجهة من الجيش المختلط ومن الجندمة اللبنانية وامتطوعة الأهالى ففرغت ذخيرته، وعم الحريق تلك الجهة بأجمعها، فانسحب المدافعون إلى الجهة الشمالية - أى من القصر إلى دار بيت مفرج فى القلعة وكانت النيران لا تزال مشتعلة فى بيوت آل شاتيلا ومالك وخورى ضمن القلعة جنوبا.

فتحصن الدرك فى الجهة الشمالية وتحصن الثوار فى هذه الجهة المحرقة وصنعوا لهم من خيول العساكر المربوطة فى ميدان القلعة متاريس. فاطلقت الجندمة من الجهة الشمالية ناراها على الخيل فصرعتها وصار تبادل النيران من الشمال إلى الجنوب سجالا والمسافة بين المتراميين لا تزيد على المائة والخمسين مترا، وكانت الطيارات أسرابا عديدة تصب قنابلها على المهاجمين من كل جهة. لهذا لم يتمكن من ولوج القلعة أكثر من مائة وخمسين منهم.

وفى أثناء هذا الصراع كانت الهجمات على كل جهة من جهات القلعة الباقية متواصلة بلا انقطاع.

وفى يوم الاثنين الساعة الثانية بعد الظهر تمكن المهاجمون من دخول القلعة من جهتها الجنوبية.

وفى منتصف ليل الاثنين - الثلاثاء وصلت النجديات الفرنسية على الترتيب الآتى: وصلت فرقة من رياق إلى أسفل المحيطة فنصبت مدفيعتها الثقيلة هناك، وأخذت تطلق المدافع حول القلعة وقامت الخيالة منها تحت حماية المدافع بحركة التفافية من جبل زهر الأحمر إلى سهل كفرقوق غربى راشيا وشماليها، وإلى جهات بستان عين اللبوة والعقبة جنوبا، وفى الوقت نفسه كانت نجدة قدمت من جزيين ونامت فى قرية كفر مشكة غربى راشيا، ونصبت مدافعها الجبلية تحت كنيسة كفر مشكة، وأخذت تطلق مدافعها من هناك على راشيا وتقدمت عساكرها تحت حماية نار المدفعية فى هضاب بيت كيفا وكروم المنشار التابعة لراشيا.

واشتبكت العساكر التى وصلت إلى راشيا بالقتال مع فريق كبير من الثوار الذين انسحبوا إلى حاصبيا جبل الشيخ الشرقية الجنوبية مارين بعين عطا، وانسحب بيت العريان وبعض دروز القرى الشمالية إلى قرية عيحا ونجت الحامية فى القلعة وسيطر الجيش على راشيا صباح الثلاثاء ٢٣ منه.

وقتل الكابتن غرانجية فى اليوم التالى للهجوم أصابته رصاصة فى صدره بنما كان يتفقد الحامية ويستكشف حركات الثوار فتسلم القيادة الكابتن جروس دى مارلياف وقد كانت معركة راشيا هذه من أعظم معارك الثورة بما أبداه الثوار من بسالة نادرة. ولو تم لهم الاستيلاء على القلعة والزحف نحو رياق وزحله لتبدل شكل الثورة ولأدرت فوزا كبيرا. وفقد الفرنسيون فى معارك راشيا عدا الكابتن غرانجية الكومندان تينيه قتله الثوار أيضا وتهدمت معظم بيوت راشيا وأصبحت خرابا.

حملة الإقليم الثانية

وفى أواسط شهر ديسمبر سنة ١٩٢٥ وصلت إلى قرية الكفير من قرى حاصبيا حملة بقيادة متعب الأطرش قائد مشاة الدروز قادمة من الجبل، وبعد ما قضت فيها يومين غادرتها لمهاجمة مركز «شوييا» شرقى حاصبيا والمشرف على كل تلك الجهات، وقد حصنه

الفرنسيون ووضعوا فيه ١١ مدفعا كبيرا وكثيرا من المدافع الرشاشة. ولما دنا الثوار منه أصلتهم المدافع نيرانا حامية فابتعدوا عن خط النار حتى الصباح ثم تابعوا سيرهم إلى قرية المحيطة بعد ما حرقوها وعادوا إلى شويبا من نون أن يشتبكوا مع الثوار الذي لحقوا بهم وتسللوا بين الأدغال والشعاب حتى بلغوا شويبا فحاصروها مدة خمس عشرة ساعة وكادوا يدخلونها لولا أن فرقة من المتطوعين الموارنة خرجت منها ليلا ودارت من جهة الجنوب حتى صارت وراء الثوار وهاجمتهم فأصبحوا بين نارين فارتدوا ثانية إلى الكفير ثم قصدوا قرية عين عطا فمجدل شمس وهذا نص الكتاب الذي أرسله متعب إلى سكان مرجعيون وأطرافها:

جناب الأجلء الأماجد الحاج محمد أفندى وعلى أفندى وخنجر أفندى العبد لله وعموم آل عبد الله فى قرية الخيام المحترمين.

بعد سؤال خاطركم، نعرفكم أنه واصل انذار لتحت يد الحاج عبد الله أبو سمرة وأخيه يوسف بو سمرة من إبل السقى لأجل يبلغوه لمسيحي حاصبيا ومرجعيين فعند اطلاعكم عليه تفهمون مضمونه، والآن إن الخطة التى اتخذت قبلا لم تكن مدربة لأننا غرب الديار وحصل من ورائها ما حصل.

وعليه أن قدر الله باشرنا بتدابير جديدة منظمة والتوفيق على الله، تأكدوا أيها الأفاضل أننا لانقصد الاعتداء على أحد، بل نحن مقاومون رجال فرنسا الذين يريدون استعمار بلادنا، ونحن لسنا ضد رجالها الأحرار الذين يريدون لنا كل خير، أما من جهة المسيحيين الذين تسلموا أسلحة من الحكومة بقصد مقاومتنا سوف نريهم منا ما يستحقونه وخصوصا أهالى راشيا الفخار الذين يضيقون على رجالنا العابرى الطريق، وقد قتلوا منهم حصانا وجرحوا واحدا من الذين يعتمد عليهم.

ثم بلغنا أن مسيحيى بلدتكم نهبوا حاصبيا ودخلوا مع الفرنسيين إليها فإذا استحسنتم إبلاغهم بإرجاع ما نهبوه حيث لا يمكننا التغاضى عنهم وترك حقنا عندهم ولولا نظرهم عليهم لكننا غير عاجزين عن تأديبهم فإذا لم يقبلوا نصيحتكم عرفونا.

لقد صادرت رجالنا بعض المكارين الذين أتوا من بلدتكم إلى القنيطرة وصار تركهم إكراما فبلغوا المكارين أن لا يعودوا ثانيا إلى القنيطرة خوفا من وقوع سوء التفاهم ودام بقاكم.

أخوكم متعب الأطرش

حرف فى ٢٥ جمادى الثانى سنة ١٣٤٤

دمشق بعد الكارثة

كان ضرب دمشق بالقنابل يوم الأحد ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ من أعظم حوادث الثورة السورية فلفت إليها الأنظار، وجعلها موضع الاهتمام - كما كان موضع استنكار العالم واستهجان،

بدأ الفرنسيون بإطلاق النار على دمشق فى الساعة الرابعة بعد ظهر الأحد ١٨ أكتوبر من قلعة المزة - وهى تطل على المدينة من غربيها - من دون أن يسبق ذلك إنذار للأهالى العزل الأبراء أو للأجانب أو للقناصل خلافا لما تقتضى به القوانين الدولية، وانقطع الضرب ليلة الإثنين، وفى صباحه حلقت فى الفضاء طيارتان وبدأتا بإطلاق النار من رشاشاتهما ثم تبعهما إطلاق النار من قلعة المزة ومن قلعة دمشق وهى واقعة فى وسط المدينة تقريبا فكانت القنابل وتتساقط فى الأحياء الإسلامية، وهى حى الميدان والشاغور ومئذنة الشحم وباب الجابية وشارع سيدى عامود، حيث المنازل التاريخية الفخمة فتدكها دكا على رؤوس أصحابها وتجعل عاليها سافلها وتدمرها تدميراً.

واستمر إطلاق المدافع من صباح الاثنين حتى صباح الثلاثاء بمعدل قنبلتين كل ثلاث دقائق الأولى من قلعة المزة والثانية من قلعة دمشق إحداهما مدمرة والأخرى محرقة،

ولما طال المطال واشتد الرعب وساد الفزع والهول تجمع بعض الوجهاء وذهبوا بهيئة وفد إلى الجنرال غاملان فى الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء يرجونه إيقاف الضرب رحمة بالأطفال والنساء وخوفا على ما بقى من المدينة، فأجابهم أنه لا يمكنه وقف الضرب إلا عند الظهر وبشرط أن تدفع دمشق للسلطة الفرنسية حتى ظهر يوم السبت ٢٤ أكتوبر مائة ألف ليرة عثمانية ذهباً (فكأنه يريد أخذ ثمن القنابل التى ضربت بها المدينة مضاعفة) وتسليم ثلاثة آلاف بندقية على أن يكون مع كل واحدة مائة طلقة فقبلوا ما عرضه إنقاذاً للشعب من الهول والرعب، وأنذرهم بأنه إذا لم يدفع المال وتسلم البنادق فى الوقت المعين فسيستأنف إطلاق القنابل ويدمر المدينة تدميراً.

ووقف الضرب فعلا عند الظهر، وسكن الاضطراب قليلا وتنفس الناس الصعداء

وأدركوا أنهم سينامون ليلتهم يهدوء بعد ما حرموا النوم ثلاث ليال، ولكن الذى ألمهم وساعهم هو إرسال السلطة سيارتين مصفحتين إلى شارع مدحت باشا، وهو من أكبر شوارع دمشق التجارية، تطلقان قنابلهما على أبواب المخازن التجارية وتحطمها فيلقى جنود كانوا يسيرون وراء السيارتين قطعاً من النفط الملتهب فتلتهم المخازن والحوانيت والبيوت مما سبب أضراراً عظيمة للتجار، كما أدى إلى قتل كثير من النفوس البريئة.

وانقضت أيام الأربعاء والخميس والجمعة واقترب السبت، وهو الموعد المضروب لدفع الغرامة وتسليم السلاح فوجم الناس وارتاعوا لأنه ليس فى إمكانهم الدفع ولا التسليم، وأخذوا يهجرون بيوتهم ومنازلهم إلى حى الصالحية، وقد ظل فى نجوة عن التدمير لأنه أهل بالفرنسويين، وزاد الطين بلة الإذاعة التى أذاعها قنصل بريطانيا العام فى دمشق بين رعيا دولته مساء الجمعة ونصها:

«نظراً لعدم إمكان تسليم السلاح المفروض على الأهالى ودفع المال اللازم، ونظراً لأن السلطة ستضرب بقنابلها المدينة مرة أخرى صباح غد السبت فعلى الرعايا البريطانيين أن يأتوا إلى دار القنصلية قبل صباح السبت مزودين بإعاشة تكفيهم بضعة أيام ومصحوبين بجوازاتهم وأوراقهم المثبتة».

ووصلت ليلة السبت أوامر مشددة من باريس تقضى بإيقاف أعمال التخريب والتدمير فى دمشق مهما كانت الظروف، فاكتمت ولاية الأمور بأن ضربوا ضريبة إضافية على المدينة قدرها عشرة آلاف ليرة عثمانية ذهباً جزاء عدم دفع الغرامة فى موعدها ومدوا أجل المهلة حتى ظهر يوم الخميس ٢٩ أكتوبر وقالوا إن كل يوم ينقضى بعد ذلك ولا تدفع فيه الغرامة يضاف ٥٠٠ ليرة عثمانية ذهباً إلى حساب دمشق ريثما تدفع كاملة، فسكنت النفوس قليلاً وزال خطر العودة إلى أعمال التخريب والتدمير. وألفت الحكومة لجاناً فى الأحياء لجمع المال والسلاح مع الغرامات الإضافية.

ولما كان من المتفق عليه أنه لاسلاح فى دمشق فيقدم إلى السلطة عمد ولاية الأمور الفرنسويين إلى طريقة غريبة، وذلك أنهم استخرجوا بنادق قديمة كانت مدفونة فى قلعة دمشق وسلموها إلى متطوعة الشركس فعرضوها فى الأسواق بسعر عشر ليرات للوحدة فأقبل عليها الناس واشتروها وسلموها للجان، وبلغ الأمر ببعض هذه أنها كانت تكتفى بقبض ثمن البندقية ثم تسدها للسلطة مباشرة. والويل كل الويل لمن لا يدفع ثمن البندقية

المفروض عليه، فقد كان متطوعة الشركس يقتحمون بيته ويأخذون كل ما فيه من تحف وسجاد ونفائس لتباع سدادا لثمن البندقية، وبهذه الطريقة جمعوا من دمشق ٣٠ ألف ليرة ثمنا للبنادق، أما الغرامة المالية وقدرها مائة ألف ليرة ذهباً فقد دفعتها الحكومة إلى جيش الفرنسيين وجبته من المكلفين مع الأموال الأميرية.

وسكنت الحالة في يومي السبت والأحد وكانت المدينة مقفلة في خلالهما ثم عادت ففتحت أبوابها يوم الاثنين، وأقبل الناس على الهجرة - وقد منعتها السلطة الفرنسية في خلال الأسبوع الذي وقع فيه الضرب، وقدر عدد الذين غادروا دمشق في تلك الأثناء بخمسة وعشرين ألفاً قصدوا إلى بيروت ولبنان وفلسطين ومصر.

أعمال العصابات في الغوطة

لما توالى إطلاق المدافع على دمشق في يومي الأحد والاثنين ١٨ و ١٩ أكتوبر وأعلنوا أنهم لن يكفوا عن الضرب حتى يغادروا رجال العصابات ويجلوا عنها، انسحب هؤلاء مساء الاثنين عائدين إلى ملاجئهم في الغوطة.

وكان في الغوطة يومئذ ثلاث عصابات قوية: عصابة حسن الخراط، وقد تحصنت في الزور على أبواب دمشق، وعصابة جمعة سوسق - وكانت تعمل في جبال قلمون - وعصابة رمضان شلاش وكانت ترابط في شمال الغوطة. وكان نسيب البكري يشرف على هذه العصابات ويتولى القيادة العليا في الغوطة وفي قلمون.

تخريب قرى جديدة

وعادت العصابات بعد مغادرتها دمشق إلى نشاطها في الغوطة فأرسل الفرنسيون القوى لمنازلتها فردتهم فأرسلوا طيارتهم يوم ٣٠ أكتوبر فألقت قنابلها على قرى اليهجانة والغزلانية وتل مسكن ودير سلمان فدمرتها.

ولا بد لنا من القول بهذه المناسبة أن وفداً من أهالي دمشق زار يوم السبت ١٧ أكتوبر رئيس الحكومة السورية يومئذ - وذلك بعد ما كانت السلطة الفرنسية قد حرقت المليحة والبلاط وجسرين ودير بحدل وجرمانا، ونهبت مواشيها وأبقارها ومفروشاتها وأثاثها.

فشرد نساؤها ورجالها وأطفالها على وجوههم واجأوا إلى دمشق - وأبان له أن السلطة بإحراقها القرى وتدميرها تزيد في عدد رجال العصابات الثائرة. لأن كل من تحرق داره يرسل نساءه إلى المدينة ويسعى للحصول على بندقية، وينضم إلى الثوار فلم يلقوا جواباً. ودارت معركة عنيفة يوم ٢١ ديسمبر بين عصابة حسن الخراط والفرنسيين انتهت بارتداد هؤلاء إلى دمشق.

إعلان الإدارة العرفية في دمشق

وفي مساء ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أذيع بلاغ رسمي بإعلان الإدارة العرفية في دمشق وحوران وهذا نصه:

المادة الأولى - تعلن الإدارة العرفية في مدينة دمشق وسنجدى دمشق وحوران اعتباراً من ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥.

المادة الثانية - تخول السلطة العسكرية في المناطق التي أعلنت فيها الإدارة العرفية حسب المادة الأولى صلاحيات القضاء والضابطة التي تقوم بها السلطة الملكية، وذلك في الجنايات والجرح التي تقترب ضد سلامة المنطقة وجيوش الدولة المنتدبة والنظام والأمن العام - وفقاً لنصوص القرار رقم ٤ س تاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٢٥.

المادة الثالثة - تقوم السلطة العسكرية بتطبيق الصلاحيات الممنح إليها بالاتفاق مع حضرة المفوض السامي أو مندوبه.

المادة الرابعة - الواجبات الناجمة عن أحكام هذا القرار رقم ٥ س تتناول جميع الأشخاص الموجودين بأية صفة كانت في المناطق المعلنة فيها الإدارة العرفية.

المادة الخامسة - تتأبر الإدارة الملكية على القيام بالصلاحيات التي لم تجرد عنها بموجب هذا القرار.

المادة السادسة - أمين السر العام والسلطات الملكية والعسكرية من فرنسوية وسورية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ أحكام هذا القرار.

وأذيع مع هذا البلاغ البيان الرسمي الآتي - وهو موجه إلى أهالي مدينة دمشق ولواء

دمشق ولواء حوران المحترمين ونصه:

قامت عصابات فى ضواحي دمشق بتعديات على الأملاك الأشخاص، وقد تجرأ بعض الأثقياء على إحداث الاضطرابات حتى فى المدينة نفسها.

ولهذا فإن المفوض السامى قد عزم عزما ثابتا على الإسراع بدون إمهال لوضع حد لهذه الحالة التى لا تحتتمل، وهو يدعو الأهالى جميعهم لمساعدته بثقة تامة للمحافظة على النظام الذى لا بد منه. ليتمكن كل شخص من أن يعيش ويشتغل فى أمان وسلام.

ورغبة فى الوصول إلى هذه الغاية فإن الجنرال المفوض السامى الذى زودته حكومة الجمهورية الفرنسية بالسلطة المطلقة يعلن الأحكام العرفية فى مدينة دمشق وسنجقى دمشق وحوران.

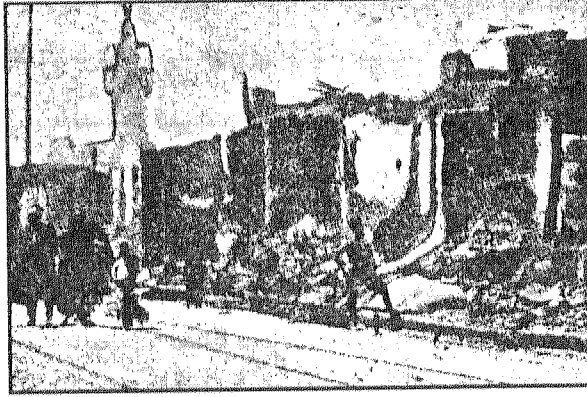
على الجميع أن يفهم الأهالى أن هذه التدابير لم تتخذ إلا لصالحهم ولتتمكن من إعادة الحياة فى أقرب وقت إلى مجراها الطبيعى.

على جميع الأهالى أن يراعوا بكل دقة جميع الأوامر والأحكام الصادرة من السلطات العسكرية والمدنية وأن يكونوا على ثقة من أن لاغاية من هذه الأوامر والأحكام إلا الخير العام، ولم يوح بها إلا الرغبة فى المحافظة على مصالح كل فرد من الأهالى وأملاكه وحرية.

لا تبقى الأحكام العرفية إلا أثناء الاضطرابات السائدة حاليا، ويستعمل المفوض السامى ما فى وسعه لإعادة الأمن العام فى ناحية دمشق. فيتمكن أهالى المدن والقرى قريبا من العودة إلى أشغالهم التى انقطعوا عنها، وتتمكن سلطانها بالثقة والتعاون مع الدولة المنتدبة من وضع التشكيلات الجديدة التى تترتب عليها إدارة البلاد.

معركة بلدة وبيلة

حدثت هذه المعركة يوم ٢٩ نوفمبر. فقد ذهب نزيه المؤيد فى هذا اليوم إلى جوارحى الميدان فى دمشق مع ٥٠ فارسا للانتقام من سليم المفتى الذى كان يقوم بتأليف عصابة تقاتل الثوار فى صفوف الفرنسيين، فخرج الجند، للقائه فاستدرجهم حتى قرب قرية وبيلة وتبعد عن دمشق نحو ٥ كيلو مترات، وصمد لهم ووقف لقتالهم، وكان متعب الأطرش أول من قدم لتجديته مع ٨٠ فارسا من رجاله كانوا يرابطون فى قرية الست، ثم جاء على الأثر



شارع الجزماتية في حي الميدان بعد تدميره



قصور آل البكري في دمشق بعد مدمرها الفرنسيون في شهر
أكتوبر سنة ١٩٢٥

سعيد العاص وعلى الأطرش وعبد القادر سكر ومحمد عز الدين الحلبي بمشاته فدارت معركة عنيفة امتدت من الصباح حتى المساء، والتحم الفريقان خلالها وتقاتلوا بالسلاح الأبيض، وانتهت بانهزام الجيش وتراجعته إلى دمشق تاركا نحو ١٠٠ قتيل سقطوا في أفنية الماء، علاوة على كثيرين من القتلى والجرحى وطارد المجاهدون الجيش وهم يضربون في أفنيته حتى وصلوا إلى ثكنة العريزية في وسط حي الميدان فقتلوا على بابها ضابطا فرنسويا وغموا ١١ رشاشة وكمية كبيرة من العتاد.

وسيطر رجال العصابات على الغوطة خلال تلك الفترة وانتشروا في قلمون والنبك وبلغوا قرية القصير وهددوا حمص شمالا، كما انتشروا في وادي بردى غربا جاعلين دأبهم تعطيل السكة الحديد بين بيروت ودمشق وقد عطلوا مرات عديدة، كما انتشروا على طول سكة حديد دمشق - درعا جنوبا، وكانوا يعطلونها من أونة إلى أخرى فترسل السلطة القوات لإصلاحها.

دى جوفنيل فى مصر ودمشق

فى يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ نشر فى باريس المرسوم الخاص بتعيين المسيو هنرى دى جوفنيل العضو فى مجلس الشيوخ مندوباً سامياً لفرنسا فى سورية بدلا من الجنرال سرايل، وفى يوم ١٣ منه فاه بحديث مع مكاتب جريدة الأهرام فى باريس بسط فيه سياسته بسطا وافيا ومما قاله: لقد جاء الوقت الذى تعمل فيه السياسة عملها، فإذا كان لا بد من استعمال القوة فإنى سأستعملها، ولكن استعمالها يحزننى لأن ما أريد عمله هنالك هو المساعدة فى تنظيم الاستقلال الوطنى تنظيماً يجعل فرنسا وأوربا توافقان عليه، وقال إنه سيجعل شعاره فى سورية احترام الجميع وسيضع نصب عينه المستقبل لا الماضى، فيجب أن يستأنف العمل على قاعدة جديدة، وأنه وهو رجل غير عسكري سيعمل بروح رجل غير عسكري وأن وطنيته تساعد على فهم وطنية الآخرين.

وقال «وإذا كان الدكتور شهنندر يريد الرجوع إلى سورية، ففى وسعه الرجوع إليها بلا خوف».

زيارته للندن

وفى يوم ١٩ منه ذهب إلى لندن للاتصال بالمستر تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا، وقيل أن الغرض من هذه الزيارة الحصول على جميع ما يمكن الحصول عليه من المعلومات التى من شأنها أن تساعد فى مواجهة العضلة التى تنتظره، والوقوف على دخائل السياسة والأساليب البريطانية فى الشرق الأدنى، وتعشى مع وزير الخارجية ومع المستر إمري وزير المستعمرات البريطانية، وقضى معهما نحو ساعتين بحثاً فيها الحالة فى سورية، وتم الاتفاق على الإسراع فى تعيين الحدود بين سورية وفلسطين وسورية والعراق، كما تم على تعاون الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فى ربوع الشرق وتضامنها.

اتصاله برئيس اللجنة التنفيذية والوفد السوري

ودارت محادثات سرية فى باريس بين المسيو دى جوفنيل والأمير جورج لطف الله من جهة، وبين المسيو جايار وزير فرنسا المفوض فى مصر يومئذ والأمير ميشيل لطف الله رئيس اللجنة التنفيذية من جهة ثانية، وتم الاتفاق على اتخاذ المبادئ الآتية قواعد لحل القضية السورية وتعهد الأمير ميشيل مبدئياً بحمل اللجنة على قبولها وهى:

١ - تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع بطريقة الانتخاب المباشر لوضع نظام البلاد الأساسى على قاعدة السيادة القومية.

٢ - تحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق يعقد بينهما ويكون محققا لمطالب سورية منطبقا على كرامتها،

٣ - يفصل فى مسألة الوحدة السورية فى المستقبل بين أولى الشأن أنفسهم.

٤ - تنشأ إدارة وطنية حائزة على ثقة البلاد.

٥ - عفو عام بدون استثناء، أما الحق المدنى فيبقى لأهله.

وتقرر أيضا أن يأتى المندوب السامى إلى القاهرة فيقابل رجال اللجنة التنفيذية ويحادثهم، وتعلن هذه المبادئ ويباشر تنفيذها.

ووصل الأمير شكيب أرسلان إلى باريس بعد ذلك بدعوة من المسيو دى جوفنيل وتقابلا وتباحثا فى الطريقة التى يجب اتباعها لوقف القتال وحل القضية السورية، وطلب المندوب من الأمير أن يضع له مشروعا للحل والاتفاق فوضع المشروع الآتى:

عقد محالفة بين فرنسا وسورية إلى ثلاثين سنة تكون محالفة النظير لنظيره

يتعهد السوريون فى هذه المحالفة بأن لا يأخذوا متخصصين فنيين إلا من فرنسا ولا يعقدوا قرضا إلا فى فرنسا.

ولا يأخذوا ضباطا إذا لزمهم ذلك لتدريب جيشهم إلا من فرنسا.

وإذا عجزوا بالانفراد عن استثمار منابع الثروة فى بلادهم لا يستمدون إلا من مال فرنسا وصناعة فرنسا.

إذا هجم على سورية تتعهد فرنسا بتعزيد الجيش السوري

إذا نشبت حرب مع فرنسا يتعهد السوريون بتقديم عدد من الجند لمساعدتها يتم الاتفاق عليه بشرط أن تجهزه فرنسا.

لا تعارض الدولة السورية فيما لو رضيت حكومة لبنان بإبقاء حامية فرنسية في لبنان أو اتخاذ قاعدة بحرية في سواحل لبنان،

ووعده المسيو دي جوفنيل بدرس الاقتراح، وغادر فرنسا يوم ٢٤ نوفمبر إلى بيروت بطريق الإسكندرية.

فشل مفاوضات القاهرة

أطلع رئيس اللجنة التنفيذية بعض إخوانه من الأعضاء على ما تم بينه وبين المسيو جايار فأقروه، ورأوا أن تدعو اللجنة عددا أكبر من رجال القضية لمباحثتهم ولنيل موافقتهم على القواعد التي تم الاتفاق عليها.

وعقدت اللجنة اجتماعا كبيرا ضم كثيرا من المشتغلين بالقضية، جاء بعضهم من الإسكندرية، وآخرون من القدس وسورية وتناقشوا في المذكرة التي تقدم إلى المنوب عند وصوله، ونظروا في الأسس المعروضة - من دون أن يعرفوا أنه اتفق عليها مبدئيا - ثم وضعوا صيغة جديدة تختلف عنها من وجوه عديدة.

ووصل المنوب إلى القاهرة صباح الأحد ٣٠ نوفمبر، ونزل في فندق الكونتنتال فأقام له الأمير ميشيل لطف الله حفلة شاي فخمة في قصر الجزيرة، وفي صباح الاثنين زاره وفد اللجنة وسلمه المذكرة الآتية:

ليست الحركة المنتشرة الآن في سورية سوى مظهر جديد من مظاهر العقيدة الوطنية العامة القائمة على مبدأ الجامعة القومية والاستقلال الضامن للكيان القومي بجميع مظاهره شأن كل أمة كاملة الخصائص. ويكفى أن تلقى نظرة سريعة واحدة على تاريخ هذه الحركة الحديثة لكي تتبين لنا القواعد العمومية التي يمكن أن يبنى عليها حل مرض للمشاكل الناشئة الآن.

ليس التنازع الذي كان موجودا بين العنصرين العربي والتركي في السلطنة العثمانية بخافٍ على من له إلمام بتاريخ تركيا الدستوري الحديث. فقد اصطدم مبدأ القومية التركية

الذى نشره رجال تركيا الفتاة بعد إعلان الدستور العثمانى بمبدأ القومية العربية والمطالبة بنظام خاص لبلاد العرب الخاضعة للتاج العثمانى على الرغم مما كان العرب من المساواة العامة مع الترك أمام القانون من جميع الوجوه. وكان من جراء ذلك أن الجمعيات العربية عقدت مؤتمرها المشهور فى باريس سنة ١٩١٣ للتوسع فى تنظيم الحركة العربية ووضع المسألة العربية بين أمهات المسائل التى تقتضى الحل فى تركيا. فشعر الترك بخطر الموقف وحاولوا تلافى الحالة بالتساهل مع العرب والاعتراف لهم ببعض ما كانوا يطلبونه فأصدروا إرادة سنوية بإجابة بعض تلك المطالب ولكن العرب لم يرضوا عنها. لذلك كان هم الترك أن يفتنوا فرصة الأحكام العرفية فى أثناء الحرب الكبرى للقضاء على المسألة العربية فساقوا زعماء الحركة إلى مجلس عرعى فى عالية (لبنان) وحكموا بالإعدام على العدد الأعظم من كبرائهم، ونفذوا الحكم فى ساحتى بيروت ودمشق العموميتين المعروفة كل منهما الآن باسم ساحة الشهداء، ولكن العرب، وفى مقدمتهم السوريون لم تفتر عزائمهم ولما يسوا من الترك صاروا مستعدين لاستمالة الحلفاء لهم إلى مساعدتهم على دولتهم توصلوا لاستقلالهم، فلما نالوا من الحلفاء عامة، ومن إنجلترا وفرنسا خاصة وعودا عديدة باستقلالهم حمل ذلك ألوفا منهم على التطوع فى جيوش الحلفاء وثار الحجاز بأجمعه على السلطنة العثمانية، وتآلف جيش عربى خاص من جميع الولايات العربية لمقاتلة الترك وانتهى الأمر بفوز الحلفاء، وشهد اللورد اللبى نفسه فى أحد التقارير بالفضل العظيم الذى كان للحملة العربية فى انتصاراته فى فلسطين ضد الترك.

ولكن الغرض الأساسى الذى تكبد من أجله السوريون خاصة والعرب عامة جميع هذه الضحايا لم يتحقق منه شئ، وقد كانوا يعلقون آمالا كبيرة على مبدأ حق تقرير المصير إلى أن جاءت اللجنة الأميركية إلى سورية ووقفت على آراء الأهالى فى مصيرهم، ثم سافر الأمير فيصل الذى كان يحكم المنطقة الداخلية فى سورية باسم القائد البريطانى العام إلى أوروبا، ووصل إلى تفاهم مع وزارة الخارجية الفرنسية لتنظيم دولة سورية وتعيين علاقات فرنسا بها. وعاد أملا أن يحمل أهالى البلاد على قبول هذا الاتفاق، ولكن لم يكد هذا الاتفاق يعرف حتى ثارت عليه ثائرة الأحزاب واجتمع مؤتمر سورى نادى باستقلال البلاد التام ووضع دستور لها، وأقام حكومة ديمقراطية بادرت فى الحال إلى تنظيم الإدارة وعاشت خمسة أشهر برهنت فى خلالها على ما قامت به من تنظيم فروع الإدارة وإقرار الأمن، ووضع أساسات الرقى العلمى والاقتصادى - على أن السوريين لا

يقولون كفاءة عن كثير من الأمم المستقلة في أوريا نفسها .

ولكن السلطة الفرنسية لم تمهل هذه الحكومة فجهز الجنرال غورو حملة عسكرية اقتحم بها دمشق والمدن الداخلية الأخرى واحتل البلاد وألغى استقلالها وجيشها الفتى، وبادر إلى وضع أسس جديدة للإدارة برأيه الشخصي، ولكن الحركة الوطنية لم تسكت بل ظلت مستمرة في الشمال بقيادة إبراهيم هنانو بك أحد زعماء الوطنيين ودامت من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢١. وظهرت في الوقت نفسه حركة في حوران على أثر احتلال دمشق دامت ستة أشهر، وظل القتال متواصلا في بلاد العلويين من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢١ وظهرت الثورة الأولى التي قام بها سلطان باشا الأطرش في سنة ١٩٢٢ ودامت ستة أشهر وكانت الإدارة الفرنسية في سورية في خلال ذلك مضطربة لا تستقر على حال ففي أواخر سنة ١٩٢٠ مزق الجنرال غورو البلاد الي خمس دول، لكل منها حكومتها. وعلمها، وفي السنة نفسها سلخ قسم من شمالي البلاد وأعطى لتركيا مع أن الفرنسيين تسلموا ذلك القسم من الإنجليز وتعهدوا في المادة التاسعة من معاهدة سايكس - بيكو أن لا تتنازل إحدهما عن الأراضي الواقعة ضمن منطقتها بدون رضى الأخرى، وشعرت السلطة الفرنسية أن هذا التمزيق ليس حلا طبيعيا، فعمدت إلى الجمع بين بعض الأجزاء التي فرقتها، وألغت حكومة الحلف السوري سنة ١٩٢٢ وجمعت فيه بين حكومة دمشق وحكومة حلب وحكومة بلاد العلويين. ولكنها رأت بعد ذلك مرة أخرى أن تضيق نطاق هذا الحلف ففي سنة ١٩٢٣ عدلت عن النظام القديم وفصلت بلاد العلويين عن تلك الوحدة وألغت حكومة الدولة السورية من حكومتى دمشق وحلب السابقتين فقط.

ولم يكن هذا الحلف أيضا مرضيا لأحد بوجه من الوجوه فعندما ظهرت الثورة الحالية بادر زعمائها إلى إعلان مطالبهم بمنشور أذاعوه بكل ما لديهم من وسائل الإذاعة وتناقلته الصحف وهو يعيد أسس الحكومة التي وضعها المؤتمر السوري في دمشق في ٨ مارس سنة ١٩٢٠ تحقيقا لرغبات الأمة بأسرها .

ولابد لنا من الاعتراف بأن الظروف الحالية في سورية تتضمن عوامل وحقائق جديدة تستحق أن توضع موضع الاعتبار. فإذا كان يراد وضع حل للمشاكل الحاضرة يبني على الإخلاص والرغبة الحقيقية في التفاهم فلا تظن أن سورية تأبى ذلك. ولكن ليس في وسع أحد في الوقت نفسه أن يشير بأى حل يتجاهل ماضى الحركة الوطنية في سورية والدماء التي أهرقت من أجلها والجهود التي بذلت في سبيلها والضحايا العظيمة التي جاد بها أهل

البلاد عن طيبة خاطر من أجل أغراض الحركة الوطنية، فالوطنية الحقيقية هي التي تحترم
وطنية الآخرين كما تحترم نفسها.

وإذا سئلتنا رأينا في هذا الحل بصفة أحزاب تعمل لتحقيق المثل الأعلى الذي تنشده
البلاد لا نستطيع سوى أن نبرز برامجنا الاستقلالية ونطلب تحقيقها، فإذا كان يراد بالحل
المطلوب إعادة السكينة إلى البلاد السورية، فهذا الوفد يرى أنه من الممكن أن تتخذ القواعد
التالية أساسا للبحث.

(١) تتألف الدولة السورية من جميع الأراضي التي وضعت تحت الانتداب الفرنسي،
وأما لبنان فيجب أن يستقنى جميع سكانه في الانضمام إلى هذه الدولة أو الانفصال
عنها استفتاء حرا مباشرا.

(٢) تؤسس حالا في البلاد حكومة وطنية مؤقتة حائزة على ثقة الأمة تباشر. الانتخابات
للجمعية التأسيسية.

(٣) تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع مؤلفة بالانتخاب العام المباشر وهذه الجمعية تقرر
نظام البلاد الأساسي على مبدأ السيادة القومية في الداخل والخارج.

(٤) يلغى الانتداب وتحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق إلى مدة معينة يحافظ فيه
على مبدأ السيادة القومية، لا يعد مبرما إلا بعد موافقة البرلمان السوري عليه.

(٥) يسحب جيش الاحتلال من أراضي الدولة السورية حالما تؤسس الحكومة الوطنية
المؤقتة.

(٦) تسجيل الاتفاق لدى عصبة الأمم، ودخول سورية في عداد هذه العصبة.

فإذا كانت الحكومة الفرنسية تجد في هذه المبادئ العامة أساسا للتفاهم فنحن نرى
أن تصدر تصريحاً بذلك وأن تنتدب هيئة من قبلها تجتمع بهيئة تمثل القائمين بالحركة
الوطنية، وتضع الهيئتان بالاتفاق بينهما قواعد توقيف القتال والأساليب اللازمة لتطبيق هذه
المبادئ.

وأسقط في يد المندوب حين ما اطلع على المذكرة ورأها تختلف اختلافا جوهريا عما تم
الاتفاق عليه من قبل، ولكنه تجلد ووصفها بأنها تنطبق على مبادئ الثورة الفرنسية، وسأله
الوفد أن يدخل معه في مناقشة على أساسها فأبى أن يصرح بشيء عن خطته، وقال إنه

يحفظ ذلك إلى ما بعد وصوله إلى سورية، وأنه يكتفى الآن بأن يسمع آراء السوريين وانتهت المقابلة بلا نتيجة. مع أنها استمرت ساعة وعشرين دقيقة

ورأى الوفد أن يستأنف الكرة ويقابل المندوب للمرة الثانية عساه أن يصل إلى اتفاق معه، ولما كان الوقت لا يسمح بذلك فقد انتدب أحد أعضائه فزاره وأبان له عدم ارتياح الوفد إلى نتيجة المحادثة، فأجابه أنه يجب السير رويدا رويدا فى تخفيف المطالب وأنه يريد أولا إعادة السلام إلى البلاد. وقال إنه لا يعتقد أنه فى استطاعة الوفد أن يؤثر تأثيرا ذا شأن فى هذا الموضوع وزاد على ذلك أنه مستعد للنظر فى كل حل يقترح لإعادة السلام.

وأرسلت إليه اللجنة فى الساعة الرابعة من مساء ذاك اليوم الكتاب الآتى:

«إن شعور الوفد السورى الذى تشرف بمقابلتكم اليوم صباحا بالواجب الملقى على عاتقه تجاه الحوادث التى صبغت أرض سورية بالدعم، ورغبته فى وضع حد لحالة البلاد الحاضرة والوصول إلى سلم دائم قائم على الثقة المشتركة والاعتراف بالمصالح المتبادلة يحملانه على أن يقترح عليكم الاقتراح التالى. وهو أن يسافر وفد من قبلنا فى الحال إلى سورية للعمل على حقن الدم ولتمهيد طريق صالح للمفاوضة بين جنابكم ومندوبى زعماء الثورة».

«ولكى نكفل التوفيق والنجاح لهذا المسعى يرجو منكم الوفد السورى أن تتفضلوا بإبلاغه موافقتكم على المبادئ التالية وقد وردت فى المذكرة التى تشرفنا برفعها إليكم فى هذا الصباح»

١ - تتألف الدولة السورية من جميع الأراضى التى وضعت تحت الانتداب الفرنسى. أما لبنان فيجب أن يستفتى جميع سكانه فى الانضمام إلى هذه الدولة أو الانفصال عنها استفتاء حرا مباشرا.

٢ - تؤسس حالا فى البلاد حكومة وطنية مؤقتة حائزة على ثقة الأمة تباشر الانتخابات للجمعية التأسيسية.

٣ - تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع مؤلفة بالانتخاب العام المباشر، وهذه الجمعية تقرر نظام البلاد الأساسى على مبدأ السيادة القومية فى الداخل وفى الخارج.

٤ - يلغى الانتداب وتحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق إلى مدة معينة يحافظ فيها على مبدأ السيادة القومية، ولا يعد مبرماً إلا بعد موافقة البرلمان السوري عليه.

٥ - يسحب جيش الاحتلال من أراضى الدولة السورية حالما تؤسس الحكومة الوطنية الموقته.

٦ - تسجيل الاتفاق لدى جمعية الأمم ودخول سورية فى عداد أعضاء هذه الجمعية، ولم يتسلم الكتاب إلا فى الساعة الحادية عشرة مساءً بعد عودته من وليمة أولت له فى فندق مينا هاوس فأرسل على الفور الرد الآتى:

مصر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة ١١ ليلاً

«حضرة السكرتير العام للجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى

«من بواعث أسفى الشديد أن يكون الحل الذى تقترحونه غير مستطاع القبول بناتنا، وأن يكون فى هذه الدرجة من قلة المطابقة للمحادثة التى دارت بيننا فى هذا الصباح التى حفظت محضرها».

«ومن البديهي أن لا يكون للمهمة التى تطلبون منى بكتابكم أناطتها باللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى حظ من التوفيق».

«ولا أريد أن أدعكم تعتقدون لحظة واحدة أنه يسع فرنسا - كما تشيرون عليها - أن تنكث بالعهود التى قطعها على نفسها أمام خمسين دولة».

«ثم إننى - كما تشرفت وصرحت لكم - سأعلن بيانى على رؤوس الاشهاد فى سورية نفسها».

«ولذلك أصرحك القول من دون مرارة أنه كان من الأفضل لو لم يكتب كتابكم، وفى هذه الحالة كانت إعادة السلم إلى سورية أسرع وأسهل».

«وإننى أخشى أن تكونوا أخذين فى تحمل تبعه الاضطرابات والمصائب التى لا بد من أن تقع».

«هذا وثقوا يا حضرة السكرتير العام باحترامى وأسفى».

رد اللجنة التنفيذية على المنوب

وفى يوم ٣ ديسمبر أذاعت اللجنة الرد الآتى:

بعد ما نشر المسيو هنرى دى جوفنيل المنوب السامى الجديد فى سورية ولبنان الكتاب الذى أرسلته إليه اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى فى ٣٠ نوفمبر الماضى ورد عليه قبل أن تتسلم اللجنة هذا الرد بوضع ساعات لم يبق بد اللجنة من أن تذكر فى هذا البيان الوجيز خلاصة ما جرى بينها وبين جنابه مرجئة إلى موعد قريب نشر التفاصيل والمستندات فى بيان مطول.

تلقت اللجنة تلغرافا من وطنى كبير فى باريس تاريخه ١٧ نوفمبر الماضى أبلغها فيه أن مسيو دى جوفنيل سيعرج على القاهرة فى طريقه إلى بيروت. ويود أن يقابل وفدا من اللجنة ومن حزب الشعب وغيرهما. وعلمت اللجنة بعد ذلك أن هذا التلغراف أرسل بعد أن اطلع عليه المسيو دى جوفنيل وبعد أن أرسل كتابا بخطه إلى ذلك الوطنى فى المعنى نفسه وأردفه هو نفسه بحديث نشرته الصحف فى ٢٦ نوفمبر فى مصر قال فيه إنه سيقابل اللجنة التنفيذية والاتحاد السورى فى مصر، فعقدت اللجنة جلسة خاصة للبحث فى هذا الموضوع فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقررت إجابة الدعوة، وأبلغ هذا القرار إلى المسيو دى جوفنيل. ثم جاء أحد السوريين الوطنيين من باريس فى ٢٤ نوفمبر الماضى وأفضى إلى اللجنة بمعلومات مفصلة عن محادثات متعددة دارت بينه وبين مسيو دى جوفنيل وعرض على اللجنة قواعد أساسية لحل المشاكل الحاضرة فى سورية وإنشاء نظام الحكم فيها. وأكد اللجنة أن المسيو دى جوفنيل يعتبر هذه القواعد أساسا صالحا للتفاهم ولا يرى فيها ما يناقض الخطة التى يريد اتباعها. ورغب فى أن تطلع عليها اللجنة والأحزاب السورية الوطنية. ففضل ذلك الأخ الوطنى أن يحملها بنفسه ويأتى بها إلى مصر وكان المسيو دى جوفنيل واقفا على ذلك. وهذه ترجمة تلك القواعد عن أصلها الفرنسى المحفوظ فى اللجنة.

(١) تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع بطريقة الانتخاب العام المباشر لوضع نظام البلاد الأساسى على قاعدة السيادة القومية.

(٢) تحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق يعقد بينهما ويكون محققا لمطالب سورية منطبقا على كرامتها.

(٣) يفصل فى مسألة الوحدة السورية فى المستقبل وبين أولى الشأن أنفسهم.

(٤) تنشأ إدارة وطنية مؤقتة حائزة على ثقة البلاد.

(٥) يعلن عفو عام بدون استثناء، أما الحق المدني فأنه يبقى لأهله.

فعمدت اللجنة جلسات متعددة للنظر فى هذا الموقف الجديد دعت إليها كل من فى مصر من رجال الأحزاب الاستقلالية لتسترشد بأرائهم فتقرر بالإجماع أن تقدم إليه مطالب معينة تفسر بمقدمة وجيزة عن تاريخ الحركة الوطنية فى سورية، ووضعت المذكورة والمطالب، وتآلف الوفد الذى يجب أن يقابل المسيودى جوفنيل وتحدد موعد المقابلة قبل وصول المسيودى جوفنيل إلى مصر، وبعد وصوله قابله الوفد فى الموعد المعين - أى يوم الاثنين فى ٣٠ نوفمبر الساعة التاسعة صباحاً وقدم إليه المذكورة مختومة بالمطالب وعليها طابع اللجنة التنفيذية وتوقيع السكرتير العام فتناولها المسيودى جوفنيل من السكرتير العام يدا بيد واطلع عليها ولاحظ أنها بختم اللجنة فقط، وسأل هل هى تمثل رأى اللجنة أو آراء الجميع؟ فأجيب أنها تمثل آراء الجميع، وقدم إليه كشف بأسماء أعضاء الوفد كله والحزب الذى ينتمى إليه كل منهم، ثم قال جنايه إنه من السهل الاتفاق على المبادئ، ولكن يجب وضع أساليب التنفيذ، فأجابته السكرتير العام بأسطاً نظرية الوفد فى كيفية التعاون بين فرنسا وسورية، وقال له فى الختام إن هذا هو النصيب الذى تقدمه نحن لهذا التعاون ثم أراد جنايه الوقوف على وجوه المسألة السورية المختلفة فبسطت له، وكان يقول فى خلال المحادثات إنه لا يمكن عقد معاهدات إلا بعد تأليف الحكومة ولا تتألف الحكومة إلا بعد انتخاب المجلس التأسيسى ولا يدعى المجلس التأسيسى إلا بعد استتباب السلام، فعند ما خرج الوفد من لدنه قابله أحد أعضائه على انفراد وخاطبه فى وجوب حل عملى، وباحثه فى الطريقة المؤدية إلى ذلك، وعلى أثر ذلك عمدت اللجنة التنفيذية جلسة عند الظهر وقررت أن ترسل إليه فى الحال كتاباً تعرض عليه فيه وساطتها لإعادة السلام، ولكنها كررت طلبها السابق أولاً على المبادئ التى وضعتها فى مذكرتها هذه:

(١) تتألف الدولة السورية من جميع الأراضى التى وضعت تحت الانتداب الفرنسى، أما لبنان فيجب أن يستفتى جميع سكانه فى الانضمام إلى هذه الدولة أو الانفصال عنها استفتاء حراً مباشراً.

(٢) تؤسس حالاً فى البلاد حكومة وطنية مؤقتة حائزة على ثقة الأمة تباشر الانتخابات للجمعية التأسيسية.

- (٣) تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع مؤلفة بالانتخاب العام المباشر، وهذه الجمعية تقرر نظام البلاد الأساسى على مبدأ السيادة القومية فى الداخل وفى الخارج،
- (٤) يلغى الانتداب وتحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق إلى مدة معينة يحافظ فيه على مبدأ السيادة القومية، ولا يعد مبرما إلا بعد موافقة البرلمان السورى عليه.
- (٥) يسحب جيش الاحتلال من أراضى الدولة السورية حالما تؤسس الحكومة الوطنية الموقته.

(٦) تسجيل الاتفاق لدى عصبة الأمم ودخول سورية فى عداد أعضاء هذه الجمعية

ثم أرسلت اللجنة الكتاب إلى المسيو دى جوفنيل مع رسول خاص فى الساعة التاسعة فلم يجده فاضطر فى النهاية أن يترك له الكتاب فى الفندق، وقد تسلمه جنابه بعد عودته ليلا ورد عليه ذلك الرد الذى أذاعه فى الصحف، فأجابته اللجنة عليه بالكتاب الآتى:

القاهرة فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٥

حضرة.....

أتشرف بأن أبلغكم وصول الكتاب الذى أرسلتموه فى ٣٠ نوفمبر الماضى إلى نجيب بك شقير السكرتير العام للجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطينى،

ولما كنا نعمل من أجل توفير السلام والرخاء لبلادنا المحبوبة، ونعتقد أننا نمثل رأى العام اقترحنا الطول التى كانت موضوع مذكرتنا وكتابنا اللذين قدما إليكم فى ٣٠ نوفمبر الماضى،

وتعتقدون يا صاحب السعادة أن تساهلا أقل سخاء مما اقترحناه يقرب سورية من فرنسا ومن السلام، ولكننا نشعر والأسف ملء نفوسنا أن الأمر لن يكون كذلك، على أنه مهما تكن الاقتراحات الفرنسية التى تقبلها سورية فلا يمكن ألا أن نبتهج بما ينتج عنها من السلام والرخاء،

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول وافر احترامى،

ميشيل لطف الله

رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى

فـللجنة التنفيذية إذن لم تحد قيد شعرة عن الخطة التي سـلكتها من بادئ الأمر. ولم يكن في الأمر (مناورة) ولا طلبت منه في كتابها غير ما طلبته في مذكرتها، ولكنها رغبة في حقن الدماء وإعادة السلام إلى نصابه وتمهيدا لتحقيق المطالب التي طلبتها عرضت عليه وساطتها إذا وافق على المطالب التي قدمتها إليه، والتي لا تختلف من حيث الأساس عن القواعد السابقة الذكر التي عدتها في باريس موافقة لأرائه، ومازالت اللجنة تعتقد أن إجابة تلك المطالب هي الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذه الغاية وتوطيد سلام دائم في البلاد»

هذا وصف صحيح لما حدث يومئذ وقد ظل معظمه سريا حتى الآن. ولا بد لنا من القول أن مركز المسيو جيار اضطر في مصر على أثر فشل المفاوضات، وعده بعض الدوائر الفرنسية مسئولا عن الإخفاق الذي أصيب به المندوب السامي، وقيل إن قرارا أعد بإحالة المعاش لولا أن وزير مصر المفوض في باريس تدخل باسم جلالة الملك فؤاد لمصلحته فأبقى في عمله.

ولم يخف ما تم على بعض العسكريين الذين جاؤوا من بيروت إلى الإسكندرية لاستقبال المندوب وصحبوه إلى القاهرة، فقد قرأوا على وجهه آيات الألم فهونوا له أمر الثورة وقالوا له: أنها لا تلبث أن تخمد، وأن عليه أن يظهر بمظهر القوة والبطش إذا أراد نجاحا فاستسلم إليهم فسيطروا عليه سيطرة فعلية، وحالوا دون نجاح كل مفاوضة كما سيأتي بيانه.

استئناف المفاوضات

لم يقل ما حدث من عزيمة اللجنة، ولم تياس من الوصول إلى حل سلمى يعيد السيف إلى قرابه، فأوعزت إلى أحد المتصلين بها فأرسل إلى المندوب السامي يوم ٤ ديسمبر الكتاب الآتي من القاهرة:

إنني عظيم الأسف بسبب الحادثة التي جرت في مصر والتي تناقض كل المناقضة ما شاهدتموه من الحالة الروحية والرغبة الشديدة في الاتفاق والتفاهم. على أن هذه الحالة الروحية لما تتغير واستعداد النفوس ما زال على ماكان.

ومع ذلك فأنى أوجه نظركم إلى الأمور الآتية:

١ - إن اللجنة راغبة فى التفاهم ووضع حد لسفك الدماء. ولكنها لأجل الوصول إلى هذه الغاية وإقناع الذين بيدهم السلام رأّت أن تقترح طريقة للأزمة، وهذه الطريقة لا يمكن نجاحها إلا إذا وثقت من موافقتكم على بعض القواعد الأساسية.

٢ - إن هذه القواعد بينت فى المذكرة التى قدمت إليكم فى الصباح.

٣ - إن اللجنة لم تكن تريد أن تطالبكم فى تطبيق سريع لخطتها، وكانت مستعدة للبحث فى الأسباب والاحتمالات.

٤ - إن الكتاب الذى وصل إلى يدكم فى الساعة الحادية عشرة أرسل منذ الساعة الرابعة بعد الظهر وكانت اللجنة تتوقع أن يصل إليها الجواب، وتبحث معكم فى الاتفاق إذا كان ممكناً بعد سفركم.

٥ - إن القواعد التى قدمها الوفد لكم قائمة على الأسس التى بحثت فيها معكم فى باريس، غير أن اللجنة أثارت مسألة إلغاء الانتداب والجلء عن البلاد، وكان من الممكن الاتفاق على هذه القواعد بطريقة مرضية للفريقين.

ورد المندوب السامى يوم ٧ منه بكتاب قال فيه: نعم إن الحالة مؤسفة وأنت تعلم ماذا صنعت فى لبنان الكبير، فإنه سيبدأ يوم الخميس بوضع دستوره. وكان أفضل لسورية لو أنها بدلا من أن تحارب تضع قانونها الأساسى، وسنرى بعد ذلك الأمور الأخرى. وفضلا عن هذا فإننى من الآن تردنى الأنبياء من شمالى سورية. وهى تبرهن على أن الخصومات على وشك إحداث حنق وتآلم بين أجزاء سورية المختلفة، وهما شديدان بقدر ما رأيت من أثرهما فى سورية ولبنان، وأنت تصنع حسنا إذا قدمت إلى هنا وقابلتنى يوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر مثلا.

المندوب السامى فى بيروت

وصل المندوب السامى إلى بيروت يوم أول ديسمبر فاستقبل بالحفاوة وفى يوم ٣ منه زار مجلس لبنان التمثيلى وخطب خطبة طويلة استهلها بقوله:

حضرة الرئيس والسادة النواب

فى الساعة التى نزلت فيها من الباخرة فى ميناء بيروت سلمنى الحاكم المسيو كايلا

القرار الذي وضعه المجلس النيابي للبنان الكبير ليشكر فرنسا التي كان جيشها سعيدا بوجود الدرك اللبناني إلى جانبه «يقا تل للدفاع عن الأراضى اللبنانية ولحماية سكانه وللمحافظة على استقلاله».

وكما ترون أيها السادة أننى أستعمل نفس العبارات التي أوردتموها فى قراركم، وأننى أعيده قراركم نفسه ذاكرة بتأثر مشرب بمعرفة الجميل أنكم رجوتم من أن أنقل رسميا إلى الحكومة الدولة المنتدبة تأكيد تعلق اللبنانيين الذى لا ينفصم بالأمة الفرنسية.

ثم قال: إن عهد الاستشارات قد انتهى وأنه قال أمس عند وصوله ويكرر قوله اليوم ويريد أن يصل إلى أقصى الحدود وهو «السلام لمن يريد السلام والحرب لمن يريد الحرب» وأنه حدد بهاتين الكلمتين خطة لا يمكن للرجال ولا الحوادث أن تحوله عنها، ثم قال إنه سيطلب إلى الحاكم أن يدعو المجلس التمثيلى إلى دورة استثنائية لوضع دستور لبنان وأنه إذا أرادت بقية الدول أن تشترك فى فوائد الأنظمة الحرة فهى تعرف الطريق.

ومن العبث أن يعرض العصاة على شروطا، أو أن يطلبوا منى وعودا فإن العمل الذى أقوم به هنا هو الجواب، فالحرب الآن لم يبق لها مبرر». فأجابه رئيس المجلس اللبناني شاكرة.

وفى يوم ١٠ ديسمبر أذاع المندوب البيان الآتى إلى أهل سورية وجبل الدروز:

أيا كنتم مسلمين أو نصارى أو إسرائيليين ومهما تكن الطوائف التى تنتمون إليها أخطابكم مخاطبة الصديق وأقول:

«مصيركم فى يدكم»

فى هذا اليوم العاشر من شهر ديسمبر يجتمع عند إخوانكم اللبنانيين المجلس الذى انتخبوه وقد كلفته المناقشة فى القانون الأساسى وانتخاب حكومة للبلاد، وكان الأمر كذلك فى دولتى سورية وجبل الدروز لو أن هؤلاء يتمتعون كالبنايين بما يتعلق بالسلام من الخير والحسنات.

إن هناك لسوء الحظ أقلية مصرة على متابعة حرب لا تنال من فرنسا ولا تضيرها، فهى قضية عن هذه البلاد، وهى أعلى من أن تصل إليها يد فهذه الحرب تشقى البلاد السورية باستنزاف خزيتها وتدمير قراها ومزروعاتها وتشريد النساء

والأولاد عن ماويهم وتأخير تنظيم الاستقلال السوري.

إنى ألحق بهذه الأقلية مجموع الشعب السوري، فإن هذا الشعب يميل إلى العمل في الهدوء والسكينة والحصول على تأسيسات حرة مميزات الشعوب الجانحة إلى السلام. فإن تكن الحرب تضطرنى إلى أن أعهد إلى الجيش فى الانفراد بالدفاع عن دمشق ضد العصابات فأنى لا ألو مع ذلك عن السهر على إنماء وإسعاد الأنحاء السورية الأخرى التى لا تزال أمينة للانتداب والسلام.

فأنا إذن أدعو السوريين الحازمين المخلصين وجميع الوطنيين الصادقين إلى معاضدتى فى ظل العدالة والقوة الفرنسية لتأمين سلامة الأشخاص وإنماء ثروة البلاد وتوسيع الحرية الوطنية التى هى فى نظرى سبب وجود الانتداب الفرنسى فى هذه البلاد»

وبذلت على أثر وصول المسيو دى جوفنيل مساع عديدة للإصلاح والتوفيق لم تثمر ثمرة لأن هذا كان يشترط على الثوار فى كل مرة الخضوع وتسليم السلاح على أن تنفذ فرنسا بعد ذلك ما تسمح به من أنظمة وقوانين، وهذا بيان عن الجهود التى بذلت والوفود التى تألفت.

١ - وفد الأمير أمين أرسلان

وأول وفد تألف للوساطة والتوفيق هو وفد الأمير أمين أرسلان فقد اتصل هذا بالمسيو ميليا أحد مساعدى المسيو دى جوفنيل واتفق معه على أن يسافر على رأس وفد إلى جبل الدروز للصلح والتوفيق ولم يضع قواعد للمفاوضة لتكون يد المنسوب طليقة، وإنما يحمل تبعة الفشل.

وتألف الوفد من الأمير أمين أرسلان والأستاذ فوزى الغزى ولطفى الحفار وعفيف الصلح فغادر دمشق يوم الخميس ١٧ ديسمبر إلى درعا ومنها سافر إلى عرى فوافاه إليها سلطان باشا وزعماء الثورة وتكلم الأمير أمين ملحا فى عقد الصلح ومبينا عدم فائدة متابعة الحرب فأجابه سلطان باشا وإخوانه أنهم لا يلقون السلاح حتى تجاب طلبات الأمة وأجملوها فى القواعد الآتية:

فريق من قواد الثورة السورية



مصطفى وصفي



الأمير عادل أرسلان



نسيب البكري



فوزي القاوقجي



نزيه المؤيد العظم



توفيق هولو حيدر



سعید العاص



علي عبيد



محمد عز الدين الحلبي

- ١ - توحيد الحكومات السورية
 - ٢ - إعلان عفو عام بلا قيد ولا شرط
 - ٣ - تأليف حكومة مؤقتة يرضى عنها الثوار
 - ٤ - عقد معاهدة بين فرنسا وسورية
 - ٥ - تعويض المنكوبين عن خسائرهم.
- ورجع الوفد إلى بيروت وأبلغ طلبات الثوار للمسيو دي جوفنيل فرفضها.

٢ - وفد دمشق

وأصدر المسيو دي جوفنيل يوم ١٩ ديسمبر أمرا إلى الجنرال اندريا قائد منطقة دمشق بأن يعمل لتأليف وفد من دمشق يحمل إليه طلباتها، فعقدت اجتماعات عديدة في دار البلدية انتهت بانتخاب ٢٠ وجيها وبالاتفاق علي تقديم المطالب الآتية:

- ١ - إنشاء حكومة وطنية مؤقتة.
 - ٢ - تدعو هذه الحكومة الشعب لانتخاب مجلس تأسيسي انتخابا حرا.
 - ٣ - وحدة سورية بحدودها الطبيعية.
 - ٤ - تأجيل العقوبات المتعلقة بالثورة.
- ولما أبلغ المسيو دي جوفنيل ما استقر عليه قرار الوفد أرسل إلى الجنرال اندريا يقول إنه يأبى استقبال الوفد، ومخاطبته أو التفاهم معه ما دامت دمشق تائرة ومادام الثوار لم يلقوا السلاح.

وعاد فأرسل يوم ٢١ ديسمبر برقية إلى الجنرال أندريا يقول إنه ضرب بعد ظهر الثلاثاء ٢٢ ديسمبر موعدا لاستقبال الوفد فسافر إلى بيروت.

وقبل حلول الموعد المضروب للمقابلة بساعات جاء رسول من قبل المفوضية إلى الفندق الذي نزل فيه الوفد، وأبلغ رجاله أن المندوب يقابلهم متفردين لا مجتمعين، فعقدوا جلسة على الأثر قرروا فيها رفض هذا الطلب، وقالوا إنهم سيدخلون عليه مجتمعين وإذا لم يقبل

فيعودون أدراجهم فقبل طلبهم ودخلوا عليه فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر وسلموه طلباتهم وقد استمرت هذه المقابلة نحو نصف ساعة ثم طلب أن يجتمع بكل واحد منهم على انفراد لسماع رأيه فتم له ما أراد. وفى الساعة السابعة دخلوا عليه مجتمعين فألقى عليهم البيان الآتى:

«سمعتكم جميعا واطلعت على مطالبكم وسأدرسها باهتمام كبير حاسبا حساب للاترحال الذى لا يقوم عليه عمل دائم فى حين أننا نريد القيام بعمل وظيف. وإنى أنتظر منكم أن تعملوا معى بقدر إمكانكم فى سبيل السلام. فالسلام هو شرط العفو والدستور، ويخشى أن تفضى إطالة الحركات العدائية فى سورية إلى الخراب والجوع، فقولوا هذا للمقاتلين الذين يحاربون أنفسهم، ويحاربون تحقيق أمانهم وأمالهم نفسها. لأنهم لو ألقوا السلاح لاستطاعوا الاشتراك فى الانتخابات التى ستجرى فى كل مناطق سورية المتمتعة فى الوقت الحاضر بالسلام، كما أنى أفوض إليكم القول لهؤلاء المقاتلين الذين لم يرتكبوا تتعلق بالحق العام والذين لم يتولوا أى قيادة فى تلك الثورة أن كل من جاء فى مدة خمسة عشرة يوما إلى مركز قيادة الكولونيل أندريا العامة وسلم سلاحه يستطيع العودة إلى منزله بدون خشية. وأما الزعماء الذين يقدمون خضوعهم فى المهلة نفسها فلا يسعنى أن أعدم قبل السلم إلا بتأمين حياتهم، وأنى أتمنى من كل قلبى أن لا يكرهونى على استخدام النجدة التى أمدتني بها بلادى كى أتمكن فى وقت قريب من القول لفرنسا أن تمتنع عن إرسال الجنود. فلنسرع فى توطيد السلم وتوطيد الدستور الذى يتلوه. وفى إيجاد جو يساعد على المناقشة فى المشاكل الكبرى بأجمعها من دون أن يكون هناك مجال لاتهام الدولة المنتدبة بالرغبة فى الضغط على أى كان ويدون أن تتهم أية مدينة كانت بالسعى للإجحاف بالمدينة الأخرى.

«أما الآن فقد تقررت الانتخابات حيث يسود السلام. بيد أنها ستجرى فى سنجق دمشق وحوران بعد تاريخ إلغاء الأحكام العرفية بشهر على الأكثر، وأن المجلس التمثيلى الذى سيكون وليد هذه الانتخابات يستطيع تقرير الدستور. وأعضاؤه الذين يقررون شكل الحكومة لا أنا ولا أنتم.

«فى لغتكم مثل عربى أحبه كثيرا يقول (صديقك من صدقك لا من صدقك) ولقد سمعت أقوالكم جميعا فاسمحوا لى أن أسرد على مسامعكم حكاية: كان فى أحد البلاد الجميلة

رجلان فاضلان ابتاعا قطعتين من الأرض واسعتين فقصى أحدهما وقته فى بناء الجدران حول ملكه وكانوا يتهمونه عن خطأ أو عن صواب بأنه يعتدى على ملك هذا وذلك، فاختصم مع كل الجيران وتشاجر معهم وانتهى به الأمر إلى الإفلاس قبل أن ينتهى من بناء منزله على أن الآخر اهتم أولاً ببناء منزله وياتخاذ ذلك المنزل مسكناً له ويدعوه أصدقائه إليه فازدادت ثروته، وكان سعيداً ومحبوياً من جيرانه الذين وثق معهم العلاقات الاقتصادية التى لا غنى عنها لنجاحه ونجاح الآخرين.

«فهذه الطريقة السلمية التى أنصحكم باتباعها - لقد استقبلت منذ وصولى وفوداً عديدة أبدت آراءً مختلفة، وليس فى وسع وفد من الوفود ولا فى وسعى أنا أن نقرر مصير هذه البلاد. فالأمر منوط بالانتخابات، فاعملوا أيها السادة على توطيد السلم فى القريب العاجل والسلم يتيح لسورية أن تقول كلمتها. وهكذا تكونون قد خدمتم وطنكم وبلادى تشكر لكم أعمالكم هذه، لأنها تتمنى السعادة لكل البلاد المشمولة بالانتداب كما أنى أتمنى سعادتكم».

تحفظات الوفد الدمشقى

ودرس الوفد جواب المندوب ووضع تحفظاته عليه، وقرر تمسكه بطلباته وألف لجنة منه قوامها فارس الضرى ورشدى الصفدى وعارف القوتلى اتصلت بالمسيو مليا وسلمته تحفظات الوفد على جواب المندوب ونصها:

«يرى الوفد أن التصريحات التى تفضل بها المندوب السامى لا تكفى لإجابة رغائب الأمة وتلبية مطالبها المشروعة، ولا يستطيع الوفد أن يتفاهل بها لتحقيق الرغائب وإعادة السلام إلى البلاد. لأن الفقرة الأولى التى تضمنت مطالب الوفد بخصوص العفو العام(١)

(١) هذا نص قرار العفو الذى أصدره المفوض السامى يوم ٢٣ ديسمبر وقد أطلق على أثر اعلانه سراح المعتقلين فى ارواد والحسجة من أعضاء حزب الشعب وهم: عثمان الشراباتى وتوفيق شامية وجميل مردم بك وعبد المجيد الطباخ وعمر الطيبي وخالد الشلق واحسان الشريف.

١- لا يعاقب بأعمال العصيان الذين اشتركوا مع العصابات الثائرة التى أقلقت الامن العام سنة ١٩٢٥ إذا لم يرتكب هؤلاء جريمة خاصة ولم يتولوا قيادة العصابات إذا مثلوا لدى السلطة العسكرية قبل ٨ يناير سنة ١٩٢٦ وقدموا أسلحتهم لاجئين الى منازلهم.

٢- ان الذين يعرف عنهم أنهم كانوا رؤساء عصابات ثائرة تتخذ بحقهم تدابير فردية تقرر وفقاً لأهمية الدور الذى مثله وفقاً للظروف التى قدموا فيها خضوعهم ومع هذا فإذا قدم رؤساء تلك العصابة خضوعهم قبل ٨ يناير سنة ١٩٢٦ لا ينفذ بحقهم حكم الاعدام الذى يصدر عليهم لأعمال العصيان التى بدرت منهم.

٣- ان الاحكام المقررة أعلاه مستقلة عن الغرامات وحجز الأموال التى قد يحكم بها قصد التعويض على الضحايا ويدل العطل المتسبب من الفتنة.

لم تقترن بنتيجة كافية. لا تقنع الثائرين وتحملهم على التسليم لأنها تتضمن شرط تسليم السلاح لنيل العفو ولا يخفى أن دروز حوران لا يقدمون على تسليم السلاح مادامت البادية وسائر البلاد المجاورة لهم مسلحة.

«ولقد حاولت الدولة العثمانية مرارا عديدة تجريد جبل الدروز من السلاح فلم تستطع ذلك، وكل من أخذت منه بندقية عاد فاقتنى بدلها ولو ببذل كل ماله. فقبل أن تتخذ التدابير الكافية لا من البادية ومنع غزوات القبائل لا يميل الدروز إلى تسليم أسلحتهم، وعلى ذلك يكون هذا الشرط حائلا دون الاستفادة من منحة العفو.

«أما الثائرون الموجودون في جاز دمشق وسائر المناطق السورية فإن أكثرهم غير مسلحين بالبنادق أو الأسلحة الحربية الأخرى، فمن أذعن منهم وأقدم على التسليم تطالبه السلطة بالسلاح الذي كان بيده وهو لا يستطيع تسليم سلاح حربي، لأنه لا يملكه فيفضى ذلك إلى حبسه وإرهاقه لأجل تسليم السلاح، ويكون هذا حائلا دون تمتعه بالعفو وماتعا لغيره عن اقتحام التسليم وعلى ذلك يبقى هذا الشرط عثرة في سبيل انفاذ هذا الأمر، والوفد يرى أن وضع هذا الشرط يعرقل المساعي الصالحة التي جاء لأجلها.

«وأما منع العفو عن الزعماء فهو أيضا حائل دون الوصول إلى الغاية المطلوبة، لأن هؤلاء الزعماء يمتنعون عن بذل نفوذهم في سبيل إخماد الثورة وإلقاء السلاح ماداموا غير آمنين على حريتهم والتمتع بالعفو المنتظر. كما أن هيئة الوفد لا تستطيع أن تؤثر في الثائرين إلا بواسطة هؤلاء الزعماء، وعلى ذلك ترى أن العفو لا يفيد بالطريقة المطلوبة إلا إذا منح للزعماء والأفراد على حد سواء، ومهما كانت بيانات المفوض السامي مشيرة إلى سلامة حياة الزعماء وضمانيها فهي لا تضمن لهم الحرية بل تجعلهم عرضة للمحاكمة والسجن. ولا ينتظر أن يذعن هؤلاء ويجاروا الوفد في خطته السلمية مالم يطمئنوا بأنهم يستفيدون من العفو فائدة عاجلة.

«وطلب الوفد إنشاء مجلس تأسيسي لوضع الدستور على قاعدة السيادة القومية. وكان يأمل أن المفوض السامي بالاستناد إلى تصريحاته العديدة يتفضل بإجابة هذا الطلب بصورة صريحة، بيد أن القرار الذي نشرته الصحف اليومية جاء مضعفا لهذه الأمنية ومهددا الدول السورية بخطر جديد للتجزئة^(١) لأنه تضمن اجتماع نواب كل لواء على حدة

١ - نشرنا هذا القرار في الفصل الذي عقدها للانتخابات.

وتقرير الروابط السياسية بين لوائهم والألوية الأخرى، حتى إذا قرر أحد الألوية أو إحدى الولايات الانفصال عن الوحدة الحاضرة يجاب إلى ذلك، وبهذا يتيسر لدعاة الانفصال أن يمثلوا دورهم بدسائس جديدة لتمزيق البلاد السورية وإنشاء دولة جديدة فيها علاوة على العدد الموجود، في حين أن استشارة الألوية بواسطة ممثليها قد تمت في المجالس التمثيلية السابقة. فقد قرر مجلس النواب الحلبي الانضمام إلى دمشق كما قرر مجلس النواب الدمشقي الانضمام إلى حلب وتآلف من المجلسين مجلس واحد قام بوظيفته مدة سنتين، وعلى ذلك يكون الاستفتاء قد تم بالطريق القانوني وأصبحت الوحدة بين حلب ودمشق قضية محكمة لم يعد من الجائز الرجوع إليه وإعادة الاستفتاء مرة ثانية، ولو صح ذلك لجاز تكرار هذه الإعادة كلما اجتمع مجلس تمثيلي جديد، فالوفد يرى ذلك افتئاتا على الوحدة السورية ويعد هذا القرار مهيدا بتمزيق جديد وهو قادم لطلب توسيق الوحدة وضم البلاد المسلوخة.

«إن هذه القاعدة السنوية في قرار الانتخاب المذكور هي محصورة في الألوية السورية فقط في حين أن الألوية اللبنانية لم تكلف مثل هذا الاستفتاء، بل ترك الأمر للمجلس النيابي العام يقرر فيه مجتمعا، فإذا كان الاستفتاء اللوائى يطبق في سورية يصبح من الواجب تطبيقه في لبنان أيضا. وعندها تنتخب كل محافظة على حدة ويجتمع النواب في مركز المحافظة ويقررون البقاء مع لبنان أو العودة إلى الوحدة السورية، فالوفد يرى أن التفريق بين لبنان وسورية في المعاملة على هذه الصورة محجف بحقوق سورية وهادم لوحدتها».

«وما زالت الأقضية الأربعة التي سلخت عن دمشق في سنة ١٩٢٠ تلح بالرجوع إلى تلك الوحدة، وقد احتجت الحكومة السورية في ذلك الحين على ذلك السلخ غير القانوني واحتفظت بحق الاعتراض عليه وإقامة الدعوى بشأنه عندما تسنح الفرص، وبما أن الانتداب هو الحكم بين الدول السورية عند وقوع خلاف على أى أمر كان فالسوريون اليوم يرفعون الدعوى لدى ممثل الانتداب على دولة لبنان الكبير، ويطلبون استرداد هذه الأقضية بعد سماع مدافعاتهم بشأنها في طريق الاتصال بين دمشق وحلب بالسكة الحديدية، وأكثرية سكانها يطلبون ذلك، ويعد أن يسمعونوا حكم ممثل الانتداب يبقى حق استئنافه إلى المراجع العليا كالوزارة الفرنسية وجمعية الأمم.

ولما كان من المسلم به أن للسوريين الحق بعد انتهاء الانتداب بالمطالبة بحدودهم الأصلية، فإذا لم تكن هذه الحدود غير مؤسسة منذ الآن على قاعدة المساواة وحفظ الحقوق يبقى باب النزاع مفتوحاً.

ولما كانت وظيفة الانتداب اليوم تأسيس الحدود على سلم دائم ووفاق أبدي بين المقاطعات السورية فليس من الحزم أن يترك سبيل النزاع ميسراً لهذه المقاطعات ولا يعقل أن ترضى سورية الداخلية في وقت من الأوقات أن تبقى محرومة من منفذ على البحر، وها أن مدينة طرابلس وملحقها تطالب بالعودة إلى الوحدة السورية لأنها ميناء حمص الأصلية ولا تستطيع الدولة السورية أن تعيش بدون هذا المنفذ، فإذا كانت الدولة المنتدبة تريد أن تؤسس سلماً دائماً بين السوريين فما عليها إلا أن تتصفهم وتعطي كل ذي حق حقه منذ الآن ولا تترك باب الشر مفتوحاً.

«وينص قانون الانتخاب الذي أصدره المندوب على إجراء الانتخابات بحسب القانون الأخير الذي سنه الجنرال فيجان على أساس القضاء، ومنع الترشيح على غير سكان القضاء الذين مر ستة أشهر على إقامتهم فيه، وبما أن المجلس المنوي انتخابه هو مجلس تأسيسى فإنه يتعذر وجود نواب صالحين لوضع الدستور في كل قضاء من هذه الأقسية، وإذا بقى هذا القرار نافذاً يخرج معظم النواب من سكان القرى الذين ليس لهم خيرة كافية في مثل هذا العمل الهام، فالوفد يطلب أن يقبل ترشيح أى سورى كان في كل قضاء من أقضية البلاد السورية، ولما كان هذا القانون مؤسساً على الطائفية وفيه حرمان للأقليات من حقوق الترشيح بصورة لم يسبق لها مثيل في الأصول النيابية فالوفد يرى أن تزال هذه الفوارق لئتمتع جميع أبناء الوطن بالحقوق العامة.

«إن مهمة الوفد سلمية صرفة، وقد عرض على المندوب الأسس التي يعتقد أنها صالحة لإرضاء الشعب السورى وإعادة السلام إلى البلاد، وهو بما له من الخبرة يلح في الرجاء بقبولها لتتال سورية استقلالها مع الاحتفاظ بصدقة فرنسا ومحبتها على قاعدة النفع المتبادل».

استقالة رئيس الحكومة السورية

واقعد كان من النتائج المباشرة لتأليف الوفد الدمشقى وسفره إلى بيروت

استقالة صبحى بركات رئيس الحكومة السورية، لأنه اعتبر مطالبة الوفد بإنشاء حكومة مؤقتة واستقبال المندوب للوفد وقبوله مفاوضته تحدياً لحكومته فأرسل يوم ٢٢ ديسمبر إلى المندوب الكتاب الآتى:

ياصاحب السعادة

«أن المشكلات الحاضرة التى استعصى حلها تدعونى لأن أقدم إليكم استقالتي وإننى كرجل وطنى يشاطر هذه الأمة شعورها ويعانى أمورها منذ عهد طويل الأمد لا بد لى وأنا فى الساعة الأخيرة من الحكم أن ألفت نظركم إلى أن هذه البلاد لا يستقر قرارها الحقيقى ولا تعود لها أمانيتها وطمأنيتها إلا إذا أُجيبت إلى مطالبها العادلة مثل تأليف مجلس تأسيسى يضع قانونها الأساسى على أساس السيادة القومية وإنشاء حكومة دستورية تكون وحدها مسئولة عن سياسة البلاد وإدارتها وأن يعلن فيها عفو عام بدون استثناء إلا فيما يتعلق بالحق الخاص وأن تؤيدوا سورية فى دخول جمعية الأمم.

«وبقيت مسألة ذات عقد كثيرة وهى مسألة الوحدة السورية بين الحكومات التى تؤلف الدولة السورية وجبل الدروز وبلاد العلويين من جانب والبلاد التى أضيفت إلى لبنان من جانب آخر. فإن حل هذه المسألة يحتاج إلى إقدام وبعد نظر. لأن الوطنيين السوريين يعتبرون أن بلادهم وحدة حقيقية فى العادات والتقاليد والآمال والألام والعنصر واللغة. وهناك كذلك عوامل اقتصادية وجغرافية هى على جانب عظيم من الأهمية، وأننى لا ارتاب أنكم ببعيد نظركم وصحة رأيكم وما جبلتم عليه من الكرم وحب الخير تستطيعون أن تذللوا المصاعب كلها وتسلخوا فى هذه البلاد سياسة جديدة لاعلاقة لها بالقديم تقرب منكم القلوب، وتؤسس بين بلادكم وبين سورية صلات ود ثابتة تنسى النفوس ما فيها من أحزان وحسرات وتضمن للجميع سلاماً دائماً ورخاء شاملاً».

دعوة الشيخ تاج الدين الحسنى إلى تأليف الحكومة

ودعا المندوب الشيخ تاج الدين لتأليف حكومة جديدة فقبل هذه المهام مبدئياً يوم ٢٤

ديسمبر، ووضع برنامجاً واسع النطاق لوزارته واشترط قبوله للاضطلاع بالحكم. فدارت بشأنه مفاوضات بينه وبين المندوب استمرت خمسة عشرة يوماً وانتهت بالفشل لرفض المندوب قبول البرنامج وهذا نصه:

«أقدمت الوزارة الحاضرة على تقلد أمور البلاد وهي عالمة بثقل المهمة الملقاة على عاتقها في هذه الأزمة الشديدة التي تحتم على كل وطني أن يبذل قصارى مجهوداته لتحقيق رغائب الأمة وإنقاذها من الأخطار التي تحدق بها من كل جانب وستعمل على إيجاد طريقة حل يكون فيها مقنع ومرضاة للسوريين من غير أن تناقض المصالح الفرنسية الحقيقية.

وستضع نصب عينها تشييد أركان سلام دائم يرضى عنه جميع أبناء الوطن، سواء المقيمون والنازحون حتى يتعاونوا على إنهاء البلاد من عثارها وإقالتها من كبوتها وتخليصها من الكوارث التي كادت تقوض أركانها وتهد بنيانها، وإننا نتحمل أعباء هذه الحالة برباطة جأش ونخاطر بأنفسنا في سبيل الأمة وسلامة الوطن، ولكننا حبا في بلوغ الغاية المنشودة وتحقيقاً لرغائب الأمة التي تسعى وراءها لم نجد بدا من العمل على القواعد الآتية:

١ - تحقيق الاستقلال بوضع قانون البلاد الأساسى على قاعدة السلطان القومى ودعوة مجلس تأسيسى عام للبلاد السورية للقيام بهذا العمل.

٢ - تأليف دولة واحدة من سورية الحاضرة وجبل العلويين وجبل الدروز على أن تدار على قاعدة اللامركزية بحسب ما يقرره المجلس التأسيسى العام، واسترداد الأفضية الأربعة وهى البقاع وبعليك وحاصبيا وراشيا التى كانت سلخت عن سورية سنة ١٩٢٠ بقرار عرفى على غير رغبة أهلها، وبالرغم عن مواقعها الجغرافية وضرورة المواصلات بكونها جزءاً لا ينفك عن سورية، أما سائر الأقاليم التى أضيفت إلى لبنان فإنه ينبغى أن تؤلف مقاطعة مستقلة تنتخب نوابها وتقرر مصيرها وعلاقاتها السياسية إذا لم يمكن الاتفاق فى شأنها مع حكومة لبنان.

٣ - معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية ولا تكون نافذة إلا إذا أبرمها البرلمان السورى على شرط أن تكون مؤسسة على قاعدة السلطان القومى للسوريين مع حفظها لفرنسا فى النفوذ السياسى والرجحان الاقتصادى

مالا يتعارض مع ذلك السلطان القومى.

- ٤ - دخول سورية فى جمعية الأمم
 - ٥ - الجلاء التدريجى متى تألفت فى البلاد السورية قوى أمن كافية.
 - ٦- التعويضى على منكوبى الثورة.
 - ٧ - إصلاح النظام الاجتماعى والنظام النقدى
 - ٨ - توحيد القضاء بحيث يكون مؤسسا على قاعدة السيادة القومية مع حفظ حقوق الأجانب والسوريين معا.
 - ٩ - تحقيق العفو العام عن جميع الذين اشتركوا فى الثورة فى أنحاء سورية المختلفة مع حفظ الحق الشخصى لأربابه.
 - ١٠ - إطلاق يد الحكومة فى إدارة البلاد.
 - ١١ - لما كانت البلاد السورية من البحر المتوسط حتى حدود العراق أهلة بأمة واحدة تؤلف بينها وحدة اللغة والعنصر والتقاليد والأمال، ولما كان جبل لبنان قد خص بإدارة ممتازة بسبب ضرورة محلية، فأن الواجب يقضى بأن تقدر هذه الضرورة بقدرها وبأن لا تتجاوز مكانها.
- وختم البيان بكلمة عامة جاء فيها أن الوزارات تؤلف لإدراك السلام وتأسيس قواعد صداقة بين الفرنسيين والسوريين على أن تقوم على أسس الثقة المتبادلة والمنفعة المتقابلة وقالت «إنها تعتمد على تأييد الشعب ومؤازرة عقلاء الأمة»

حكم فرنسوى مباشر

ولما عجز المسيو دى جوفنيل عن إنشاء حكومة وطنية تقبل التعاون مع الفرنسيين أصدر يوم ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ قرارا عين فيه المسيو اليب حاكما على سورية وهذا نصه:

إن إدارة وتسيير الأعمال فى دولة سورية تؤمن بعناية وتحت سلطة المندوب فوق العادة للمفوض السامى لدى دولتى سورية وجبل الدروز - المسيو اليب، وذلك إلى أن يوضع نظام

نهائى بعد انتهاء الانتخابات، وبعد انتهاء المنسوب المفوض السامى من انتخاب مساعديه.

٣ - مفاوضات جبل الدروز

ولما فشلت مساعى المسيو دى جوفنيل فى مصر وبيروت أوعز إلى الجنرال أندريا بأن يتصل بالدروز مباشرة ويدعوهم إلى السلام، فأرسل إليهم من درعا وكانت مقره يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ المنشور الآتى:

إن الكولونيل أندريا حاكم جبل الدروز يعلن للشعب الدرزي ولشيوخه بأن الدروز المتمردين قد انكسروا فى راشيا، كما أنهم سوف ينكسرون دائما كلما أرادوا السير ضد الفرنسيين.

إن الدروز المتمردين قد تمكنوا أن يباغتوا فى شهر أغسطس الماضى فرقا صغيرة من الجنود السورية لم تتخذ (نظرا لعدم اعتقادها بمراوغة سلطان الأطرش وبعض الشيوخ الآخرين) جميع الاحتياطات الواجب اتخاذها للقاء عدو حقيقى، غير أن الفرنسيين ينظرون اليوم بعيون مفتوحة ويدركون بأن الشعب الدرزي هو عموما طيب السريرة، وبأن المشايخ يعترفون بأن فرنسا قد أصلحت أحوال البلاد، على أن الفرنسيين يعرفون أيضا بأن الشيوخ سلطان ومتعب وزيد عامر وزيد الأطرش لم يحافظوا على حرمة الكلام الذى أعطوه، وما برحوا يدفعون بالشعب الدرزي إلى العصيان والتمرد رغبة فى إرضاء مطامعهم الشخصية ولأنهم يقبضون دراهم من الأجانب.

إن سلطان الأطرش كتب لى زاعما (يعنى الرد على كتابه الأول ولم يفرق سلطان باشا بين سورية وجبل الدروز بل هو يعتبرهما بلادا واحدة) أنه يطلب استقلال سورية كلها (كذا) مهملا التكلم عن جبل الدروز، إذأ فهو لا يرغب فى استقلال جبل الدروز بل يريد أن يحكم البلاد تحت امرة من أمراء العرب فيأمر وينهى إذ ذاك كسيد مطلق، وكون العنف والاستبداد من طبعه لا يصرف إدارة الأمور بغير العنف والقساوة فيصبح عندئذ الشعب الدرزي شعبا تعيسا وتثنون تحت نير كالشهبندر الذى بعد أن يقذف بكم فى هاوية النحس وسوء الطالع يصرف كل جهوده وهمه إلى ابتزاز جميع ما يصل إليه من دراهمكم وأموالكم.

إنى بصفتى حاكما للدولة الدرزية أوجه الكلام إلى الشيوخ أصحاب النظر الثاقب فى الأمور والعقلاء الذين يعرفون حقيقة سلطان ومتعب ويثقون بأن ليس من سبيل إلى انتظار عمل صالح منهم، وإلى الشعب الدرزى كافة قائلا للجميع: احذروا من الانقياد بعد الآن لسلطان فهو يسير بكم إلى الخراب والتعاسة، إنى رجعت حديثا من بيروت حيث واجهت المفوض السامى وطلبت منه الاستقلال الإدارى التام لدولة الدروز، وقد تم هذا الأمر ووعد بتحقيقه رئيس الجمهورية الفرنسية. ولذا فإن مشايخ الدروز سوف يستطيعون تعيين حاكم ينتخبونه بذاتهم بثلاثة أشهر عقب التسليم العام، وأنا سوف أعمل بنفسى لخيركم كما فعلت إلى الآن، غير أنى سأبذل جهودا أعظم عند ما تأتون لمقابلتى والتسليم بين يدى «لا تترددوا أبدا ولا تنتظروا قط».

فقد قلت لكم قبل الآن أن شروط التسليم تزيد ثقلا كلما تأخرتم عن نبذ العصيان وتقديم الطاعة.

إننى قد أذرتكم بأن حملات فرنسوية قوية جدا ستزحف عليكم فى الربيع القادم قوبل لكم إذ ذاك، لأن الشقاء والتعاسة سينزلان بقراكم ويعيالكم وبحلالكم وبمواشيكم.

أنى قد انتهيت من قراءة تاريخكم فوجدته طافحا بالأمور الجميلة، فأنتم أشداء فى الحروب يلذ لى أنا الفرنسوى التحدث معكم، ولكن تعالوا إلى فى درعا، إنكم سيمكنكم العودة بعد مواجهتى إلى بيوتكم - كما أنكم ستدركون عند مواجهتى عظيم إخلاصى للدولة الدرزية لأننى مجرد من الأغراض الشخصية فى حين أن سلطان والأجانب الذى يغرونكم اليوم لا يفكرون إلا بأنفسهم وبالدراهم التى يأملون الحصول عليها من الجنوب أو من دمشق إننى عازم على جمع المجلس عن قريب فى درعا فالشيوخ الذين يأتون سيتناقشون معى فى القانون العتيد الذى سيعطى للدولة الدرزية وسنعتبره مع المأمورين الجدد ونقرر أمر السلام ويرجع العمران والفلاح إلى بلادكم مع رجوع الطمأنينة، فإذا لم يتم ذلك ضربت المجاعة أطنابها فى الجبل لأنكم لن تستطيعوا حصد ما زرعتموه، فالحملات الفرنسوية ستمنعكم من ذلك فتنهب إذ ذاك قراكم وتذهب طعمة النار وبياد ويخرب جميع مالكم من الحلال، وإن الدروز سوف يندحرون كما اندحروا فى السويدا ورساس وراشيا.

إن لى ثقة فى حسن إدراك العائلات الكبرى، وإننى على انتظار فى درعا، ولكن أُنذركم بعدم التأخير أن كنتم ترغبون فى عودة السعادة لدياركم. وإنى أطلب من الحق سبحانه وتعالى أن يلهمكم إلى ما به خيركم وأن يرفق بأحوالكم ويكم.

وعاد الجنرال أندريا فأرسل إلى جبل الدروز يوم أول يناير سنة ١٩٢٦ المنشور الآتى وقد ألقته الطيارات الفرنسية.

إلى عموم الرؤساء الروحيين والجسمانيين للجبل وسائر الشعب الدرزي المحترمين:

لقد بينا قبل الآن بأنه يعز علينا ويؤسفنا جدا أن نراكم كل يوم تسبحون زيادة فى بحر الجهالة والشقاء بمداومتكم على القيام بالحركات الافسادية وإهراق دماءكم العزيزة دون جدوى. إنكم شعب مخدوع لأنكم تقتلون أولادكم فى سبيل مصلحة هى غير مصلحتكم والذين من وراء نورهم يدفعون بكم إلى الموت والخراب مسرورين جدا من إمكانهم استخدامهم فى سبيل غاياتهم ومطامعهم الخصوصية.

أيها الدروز: أن أمة نبي معروف لم تكن فى زمن من الأزمان مستعبدة حاشا وكلا. فأنتم شعب نحترمه ونجله وقد عاملنا رؤساعكم أحسن معاملة ونحن الذين منحناكم الاستقلال فأنتم شعب نحترمه ونجله وقد عملنا هذه الأمور لمصلحتكم بالرغم عن معارضة أعدائكم الذين لم يكونوا مسرورين أبدا من حظكم. بل متكدرين غاية الكدر من رؤيتكم مساوين لهم فى المجالس وفى مقاعد الحكومة وفى الاحتفالات الرسمية وأمام كبراء وعظماء الأرض الذين كنا نعزمهم خصوصا لزيارة جبلكم لإعلاء جاهكم.

وأنتم أيها الدروز المحترمون تعرفون جيدا كل هذه الحقائق وتعلمون حق العلم بالاختبار أنا نحن الفرنسيين لسنا كقواد تركيا ممدوح باشا وسامى باشا وغيرهما من الذين كانوا يؤمنون زعماعكم وعامتكم ويحثون بوعودهم ولسنا أيضا كالدولة العربية التى أرادت أن تجعل جبلكم متصرفية بسيطة يخضع لمأمرى دمشق، ويلتجئ لعجرفة مشايخ عربان البادية.

أيها الدروز الأجلاء: هل رأيتم فى زمانكم تاجرا من أهل المدن يحترم حقوق فلاح مادية كانت أو أدبية.

كلا وألف كلا. فأنتم أيها الدروز شعب نشيط ونو بأس، ونحن معاشر الفرنسيين

أحفاد بونا بربت الكبير الذي كان أعظم ملوك الأرض طرا والذي لما أتى إلى عكا فاتحا أحبكم وكتب لأجدادكم الكرام الذين أحبوه أيضا عدة تحارير بخط يده، فمن تلك الذكرى العزيزة وغيرها نقدم لكم النصح والخير أولا، وإن عقلاكم يعرفون أن أحفاد نابليون كثيرون جدا وأن نفوسهم تتجاوز الأربعين مليوناً عدا وحكمهم يسود من أطراف المغرب إلى أقاصى الهند الصينية على أكثر من مائتى مليون من الرعايا يستحيل عليكم مهما كنتم أصحاب بأس أن تحرزوا عليهم النصر النهائى، أو تتغلبوا عليهم نظرا لشهرتهم بتاريخ العالم واتساع سلطانهم المترامى الأطراف، خاصة وهم معتمدون كل الاعتماد ومصممون النية على الرجوع إلى الجبل والعودة إليه مهما كلفهم الأمر. وأنتم تدركون إن فرنسا اليوم تفضل مائة ألف مرة أن تنمحي برمتها من وجه الأرض على أن لا تعود إلى الجبل. وهى عازمة إذا اضطرتنا الأمر أن تجلب مائة طابور لهذه الغاية، أذ إن شرفها وسمعتها كدولة معظمة يقضيان عليها بالرجوع إليه.

لكن فرنسا وأن كانت شديدة البأس فهى أيضا كبيرة الحلم واسعة الصدر وهى أم المدينة والعمران، وتعرف أيضا أن تفرق بين الحنطة والزيوان وبين الجانى والضحية، وكما أن أصابع اليد البشرية هى غير متساوية ففرنسا الذكية المشهورة بإنسانيتها ستعرف جيدا أن تفرق بين الذى حارب من تلقاء إرادته وبين الذى حارب غصبا عنه وبين المعاند وبين النادم، لأن الذى يعاند يظن نفسه مصيبا فى حال أن جميع الناس عرضة للسهو والخطأ.

أن فخامة المفوض السامى المسيو هنرى جوفنيل الذى كان فى باريس نائبا لجمعية الأمم قد صرح بصوت جهورى وعال تسمعه جميع الأقطار السورية: إننى سأحارب كل من يريد الحرب وأسالم كل من يريد السلم إن هذه الجملة الذهبية ستلمع فى تاريخ فرنسا مظهرة فى وقت واحد عزمها القاطع وحلمها وقدرتها على التفريق بين الذين يريدون الحرب وبين الذين يحاربون بالرغم عنهم. لأننا نحن نعلم أمورا كثيرة عن الجبل ونعرف أن نفرق كما يقتضى بين الحنطة والزيوان كما قدمنا.

إننى أردد على مسامكم بأن فرنسا تضمن سلامة رأس كل من يقدم خضوعه بالحال وتؤمن حياته، فقدموا خضوعكم بالحال بلا تردد ولا إمهال واستسلموا إلى فرنسا فما فرنسا إلا أم حنون لكم تعالوا إليها ولا تخافوا، لماذا تتركوا الغير يخذعونكم؟ هل أصبحتم

أيها الدروز عبيدا لأهل الشام وسكان شرقي الأردن؟ إننى أقول لكم الحق: إن صبر فرنسا كبير غير أن له حدودا، واليوم الذى يفرغ فيه صبر فرنسا تندمون حيث لا ينفع الندم وتأسفون على عدم استماع نصائحي، ولكن هيهات بعد فوات الأوان، أنا أنذركم بأنه ستأتى ساعة لا تسمع فيها ضراعة ولا رجاء، يوم تزحف الجيوش على الجبل بقواتها القاهرة فلا تبقى ولا تذر، وتدمر وتحرق وتبيد جميع الأملاك للذين لم يقدموا قبل ذلك اليوم طاعتهم وخضوعهم لفرنسا.

أيها الدروز أنى انتظركم الآن بدرعا وكل واحد منكم يستطيع المجئ عندى وأنا أحلف له بشرف الجنرال أندريا إننى أتركه فى جميع الأحوال يرجع حرا لبلاده بدون أدنى معارضة وفى أى وقت يريد الرجوع، لكن إياكم ثم إياكم أن تتأخروا بعد أو تنتظروا بعضكم بعضا، وأن يقول واحدكم متى ذهب الآخر أنا أروح، فإننى أحذركم من ذلك كل التحذير، تعالوا إلى كل واحد بمفرده لأن الساعات والأيام تضى بسرعة مر السحاب ويوم العقاب صار أقرب مما تظنون، والسلام على من اتبع الهدى وسمع النصيحة واهتدى ألف سلام.

ولما ألقى هذا المنشور على جبل الدروز أرسل عبد الغفار باشا الأطرش كتابا إلى الأمير أمين أرسلان مع رسول اسمه الشيخ اسماعيل عبد الدين وأرسل ضمنه جواب الشعب الدرزي على المنشور وهذا نص الجواب:

المسيو دى جوفنيل المندوب السامى الفرنساوى

ألقت الطيارات مع قنابلها نشرة فيها السؤال للدروز عن سبب استمرارهم فى الحرب إلى آخر ما ورد فيها، فيا فخامة المندوب نرجو أن يكون للحقيقة عندك مكان واسع حتى إذا أردت أن تطلع على حقيقة أسباب هذه الثورة وما سيقها منذ ٦ سنوات فى أماكن مختلفة من البلاد السورية لك ذلك دون أن تضطر إلى قبول التقارير الرسمية المبنية فى الأكثر على معلومات غير صحيحة كما وقع لأسلافك.

الدروز لم يعتدوا على الفرنسيين بل صبروا على شد وقسوة وأمور مخالفة لمصالحهم وللعدل مدة طويلة. وفى أثناء ذلك كانوا يجربون بكل الوسائل إسماع شكواهم إلى ممثل فرنسا فكانت مساعيهم السلمية هذه تذهب سدى حتى تفاقم الأمر وانفجرت هذه الثورة فكان ما كان.

فالدروز يا فخامة المندوب السامى يحاربون فى سبيل حرية البلاد السورية واستقلالها وحقوق معترف بها، وفى سبيل شرفهم الذى أهين مرات عديدة. وكل منصف يعذرهم فى ذلك ويعذرهم إذا تنبهوا هذه المرة لعدم الوقوع فى خطئيات سياسة حتى لا يبقى سبب لتكرار الحروب ومعلوم فخامتكم أن الثقة لا تتولد فى النفوس لمجرد صدور الوعود. فإن التجارب الماضية التى جربت فى زمن أسلافك الثلاثة لم تترك فى نفوس السوريين عموماً والدروز خصوصاً أثراً من الثقة والاعتماد، لذلك ليس من الأمور الهينة فى الحاضر إقناع الشعب الدرزى وجميع الثوار بترك السلاح بلا قيد ولا شرط.

إن حقوق الشعوب الطبيعية التى لا تستطيع قوة بشرية قتلها أو إخفاءها هى نفسها من دواعى الثورة، فمتى صار الاعتراف بها للشعب السورى ووضع العمل بها على أساس متين يكفل حلول الوفاء محل الجفاء، فلا يبقى باعث لتجدد القتال ولا العداوة، وهذا الأساس قد أن لحكومة الشعب الفرنسوى الحر - الذى سبق الجميع إلى طلب حقوقه بثورة دموية هائلة - أن تضعه فتكسب صداقة شعب كامل وتزيل من النفوس أثر السيئات الماضية التى سببت هذه الثورة وغيرها من قبلها .

أظهرتم فخامتكم أشفاقكم على نساء الدروز وأطفالهم من الجوع وغيره، وفى الحقيقة أن الطريقة التى اتبعها الجيش الفرنسوى فى رمى قنابل الطائرات والمدافع على المنازل والبيوت المأهولة بالنساء والأطفال هى أشد من الجوع والبرد، وتدل على قساوة لا يمكن أن ينكرها منصف كفخامتكم ونؤكد لكم أن هذه القساوة الممنوعة بين الدولة هى التى جعلت عموم الدروز يشعرون بالحقد الشديد على السلطة الفرنسوية ويصممون على مواصلة القتال، ويظهر لنا من عبارات هذه النشرة التى نحن فى صدها أن فخامتكم لم تتوقفوا بعد إلى تطهير محيطكم من الأشخاص الذين يحاولون تغطية غلطاتهم السياسية والإدارية بوضع التقارير والاعتماد على بضعة أشخاص لا قيمة لهم بيننا، ولا يقدر أن يؤثر فى شئ جوهري بل يسيرون وراء المنافع الشخصية، ونعتقد أنه من الضرورى أن نبين لفخامتكم أن الدروز ليسوا كما يصورهم لكم البعض ولا يمكن أن يلعب بهم أحد. فقائد الثورة السلطان باشا الأطرش قد جعلت له القيادة برضى العموم من دروز وغيرهم. وقد سار على الخطة التى أجمع عليها الرأى العام وكنا نظن يا فخامة المندوب أنكم تقدر أن عواطفنا الوطنية حق قدرها فلا تتهمونا بأننا آلة بيد الأجانب، لذلك نكرر لفخامتكم أننا

طلاب حقوق طبيعية مشروعة لا غبار عليها ولا يوجد فى تحقيقها ما ينافى مصلحة الشعب الفرنسى الحر.

والخلاصة أننا نؤكد لفخامتكم أنكم بإجابتكم البلاد إلى مطالبها تخدمون الإنسانية ووطنكم خدمة كبرى تسجل لكم بمداد الفخر. ومن أهم هذه المطالب الاعتراف بالاستقلال واستبدال الحالة الحاضرة بشكل يتفق عليه يضمن لفرنسا مصالحها دون أن تتحمل الخسائر العظيمة فى المال والرجال، ودون أن تضطر البلاد لحمل السلاح دائماً للوصول إلى غاية شريفة لا تعجز حكمتكم عن تحقيقها بصورة سلمية، والبلاد يا فخامة المندوب غير مستعدة لقبول التجزئة المضرّة، وحيث إن جمعية الأمم هى الهيئة التى اتفقت على إيجادها دول العالم المعظمة ومنها حكومة فرنسا لأجل منع الخصام بين الشعوب فنحن نرى أن يكون الاتفاق الذى تطلبه البلاد مسجلاً لدى جمعية الأمم، وغنى عن البيان أن هذه النقاط كلها لا يمكن حلها بواسطة النشرات والمخابرات غير الرسمية، بل تتخذ لها طرقاً أخرى كاعتماد مفوضين يمثلون رغائب الجميع.

الإمضاء: الشعب الدرزي

رد المسيو دى جوفنيل

وقد رد المسيو دى جوفنيل على كتاب الشعب الدرزي بالكتاب الآتى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦:

أيها السادة

أفهم جيداً أن الشعب الدرزي يريد تجنب الوقوع فى غلطات جديدة حتى لا يقع فى حروب جديدة كما جاء فى الكتاب الذى أرسل لى:

إذا كان الشعب يطمح إلى الحصول على حقوق مشروعة كما صرح به الكتاب نفسه فإننى مستعد كل الاستعداد أن أمتحها له وفقاً لميثاق جمعية الأمم والانتداب. كما منحتها للبلاد اللبنانية والسورية التى لم تقع اضطرابات فيها. إنما لا يمكن المطالبة بهذه الحقوق المشروعة إلا بالوسائل المشروعة.

فليكف الشعب الدرزي عن الحرب فيقدم له قانون أساسى بالاتفاق مع السلطات الوطنية

ذات الصلاحية تراعى فيه حقوق جميع الأهالى الساكنين فى الجبل ومصالحهم وتمنياتهم، يشكل المجلس، وهو يصرح إذا كان يريد تأليف أمة مستقلة ويريد الارتباط بدمشق وهو ينتخب رئيس الحكومة إذا بقى الجبل مستقلا، وإذا كان الأمر خلاف ذلك اجتمع ممثلو الدروز مع ممثلى المناطق الأخرى التى تطلب ذلك لتعيين حكومة واحدة والاقتراع على قانون أساسى واحد.

تطلب فرنسا من السوريين والدروز والعلويين واللبنانيين أن يصونوا بالاشتراك حدودهم الخارجية المشتركة، وأن يتعهدوا بعدم استعمال القوة للفصل فى الاختلافات الخارجية، ولكنهم يلجأون فى ذلك لتحكيم الدولة المنتدبة.

جاءت فرنسا إلى هذه البلاد لتكون حكما ولنكفل رفاه شعوب سورية ولبنان بعضم تجاه بعض، ولتقدم للجميع مساعدة اختباراتها الفنية حين ترشدهم فى طريق التقدم ونجاح البلاد، النجاح والسلم والعدل هذا ما ترمى إليه فرنسا، فعلى الذين لا يسعون إلا للخير العام أن يجتمعوا حولها ولا حاجة فى ذلك لمخابرات سرية، إن التصريحات العلنية هى تعهدات أقوى جدا من الاتفاقات السرية، والشعب بجملته وجمعية الأمم هما كفيلا لها فما على رؤساء الشعب الدرزي إلا أن يلقوا سلاحهم حتى يبدأ التنفيذ، السلم يولد الحرية أما الحرب فلا تولد إلا الشقاء والخراب والجوع، أما بقية الشروط التفصيلية فما على رؤساء الدروز إلا أن يسألوا عنها المسيو بيراليب والجنرال اندريه فأنى فوضتهما بكل السلطة التى لدى.

وقد انتهت هذه المحاولة بالإخفاق أيضا، فقد رفض الدروز قبول هذه الشروط المبهمة وفضلوا مواصلة القتال.

٤ - الانتخابات النيابية

وكان من جملة التدابير التى شرع فيها المسيو دى جوفنيل على أثر وصوله إلى بيروت إجراء انتخابات فى جميع أنحاء البلاد السورية - ما عدا لبنان - بحجة الوقوف على الآراء العامة كما قال - مما خافه العقلاء وحسبوا حسابا لنتائج السيئة - وقد كان الوفد الدمشقى إلى بيروت أول من تنبه إليه وحذره من الإقدام عليه،

وأبى المسيو دى جوفنيل إلا المضى فى تنفيذ خطته فنشر يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥
قرارا هذا نصه:

أن المسيو دى جوفنيل عضو مجلس الشيوخ والمفوض السامى للجمهورية الفرنسية
فى سورية ولبنان الكبير وبلاد العلويين وجبل الدروز.

باعتبار الاضطرابات التى تسود قسما من سنجق دمشق وحوران التى أخرت موعد
الانتخابات، والتى لا يمكن أن تؤخذ الأكثرية بجريرة الأقلية.

وباعتبار عدم وجود مجلس تمثيلى يعطل أشغال المفوضية العليا والحكومة السورية، إن
كان من جهة الميزانية أو من الحكومة أو من جهة المصالح العامة وتقدم البلاد ورقبها، حيث
لا يمكن معرفة أفكار وآراء ممثلى البلاد إلا بالتتأم المجلس.

وباعتبار أن الانتخابات إذا لم يكن فى الامكان أن تجرى فى الأنحاء التى تسودها
الاضطرابات بسبب وجود حالة عرفية بها، فلا شئ يمنع حصولها فى الأنحاء الأخرى التى
تسودها السكينة.

وباعتبار أن مصلحة سورية الإسراع بإجراء الانتخابات فى المجال التى يتمتع أهلها
بالسكون والحرية لإجراء انتخاب حر.

وبناء على اقتراح السكرتير العام تقرر ما يأتى:

المادة الأولى- تجرى انتخابات الدرجة الأولى للمجلس التمثيلى فى الأنحاء التى لا
يوجد فيها حالة عرفية فى ٨ يناير سنة ١٩٢٦ وانتخاب الدرجة الثانية فى ٢٢ منه.

المادة الثانية- تجرى الانتخابات فى السناجق الأخرى بعد شهر من رفع الإدارة
العرفية فيها.

المادة الثالثة- قبل اجتماع المجلس التمثيلى يجتمع مندوبو كل سنجق وولاية فى المحل
الذى يعينه بأنفسهم ويعبرون عن تمنياتهم فى الموقف السياسى الذى يرونه موافقا فى
السناجق التى يمثلونها وباقى الدوائر العمومية السورية.

المادة الرابعة- يجمع المندوب السامى بعدئذ ممثلى السناجق معتبرا بقدر الإمكان
التمنيات التى كانوا أبدوها بموجب قاعدة التسلسل التى قد قرروا تشكيلها.

المادة الخامسة- المجلس أو المجالس التي تكون تألفت بهذا الشكل تتبع التعليمات الأساسية المعينة في المادة السابعة من القرار ٢٩٨٠ المؤرخ في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ حينما يتم تشريع القانون الأساسي، ويمكنهم في الساعة التي يعينونها أن يصدقوا على القانون، وذلك بموجب الصلاحية المعطاة لهم بموجب صك الانتخاب.

وقد أحجم الناس في لوائى حمص وحماه عن الاشتراك في هذه الانتخابات لما تبينوه من أخطارها، وعجزت السلطة هنا عن إيجاد مرشحين يرشحون أنفسهم فاعتقلت في حمص يوم ٢٥ يناير أحد عشر وجيها بتهمة مقاومة الانتخابات نفتهم إلى أرواد، وهذه أسماءهم: هاشم، مظهر الاتاسى، وصفى الاتاسى، شكرى الجندى، توفيق الجندى، مظهر أرسلان، راغب الجندى، رفيق أرسلان، عبد القادر مراد، يحيى خانكان.

وهذه صور المضبطة التي وضعها مجلس بلدية حمص بمقاطعة الانتخابات:

نحن أعضاء مجلس بلدية حمص بحسب التمثيل المشروع الذي نحمله من الشعب الحمصي، وبالنظر لما شعرنا به من إجماع الأهالى على مقاطعة انتخاب المجلس التمثيلى بحسب القرار الأخر لمخالفته للأمانى الوطنية - قررنا تنفيذاً لرغائب الشعب الذى أئتمنا على مصالحه رفض الاشتراك بإجراء هذا الانتخاب.

رئيف رسلان	محمد مظهر الاتاسى.	محمد راغب الجندى.
على الجندى.	شكرى الأخرس.	عيسى فركوح.
عبد الرزاق الأخرس	عبد المجيد الزهراوى.	

ووضع مجلس بلدية حماة قراراً يوم ٦ يناير أعلن فيه مقاطعته للانتخابات وهذا نصه:

نحن أعضاء المجلس البلدى بحماه؛ بالنظر لما تحققناه من إجماع الأهلين على مقاطعة انتخاب المجلس التمثيلى بموجب القرار الأخير لمخالفته للأمانى الوطنية، وبحسب تمثيلنا المشروع الذى أئتمنا عليه من قبل الشعب الحموى فتنفيذاً لرغائبه ومصالحه قررنا رفض اشتراكنا فى الانتخاب.

رزق الله فرح.	أحمد الدريعى.	الحاج سليم عدى.	عبد الرزاق الأسود
محمد البرازى	محمد عدى.		

وقاطع أعضاء المجلس الإدارى فى حماه الانتخابات وأبوا الاشتراك فى عمليتها وزار
المسيو بيراليب حاكم سورية الفرنسوى يوم ١٠ يناير حمص واجتمع إلى أعيانها وحضهم
على الاشتراك فى الانتخابات فقالوا له: إنهم أسفون جد الأسف لما بلغت إليه الحالة
الحاضرة من سوء تفاهم بين الشعب ورجال الدولة المنتدبة، مما أدى إلى مقاطعة
الانتخابات وأنهم كانوا يتمنون أن يحوم طائر الأمن فوق سائر الأصقاع السورية حتى
يشترك جميع أفرادها باختيار الأكفاء لتمثيل الأمة فى مجلسها النيابى المنتظر. غير أن
انفراد بعض المدن بإجراء الانتخابات دون بعض فيه مافيه من تجزئة البلاد. الأمر الذى
يتجنبه كل وطنى مخلص».

وقصد هذا حماة بعد حمص وقابل أعيانها فأجابوه بما أجابه إخوانهم، وأبلغوه عزمهم
على المقاطعة، وقصد حلب أيضا وكانت الحالة فيها شرا من حمص وحماه.
وعاد المسيو بيراليب من رحلته مزودا بالفشل والاختفاق، ووضع تقريرا مفصلا بما وقف
عليه رفعه إلى رئيسه المسيو دى جوفنيل فأرسل إليه يوم ١٣ يناير كتابا قال فيه:
تناولت تقريرك عن الرحلة التى قمت بها مؤخرا فى حمص وحماه وحلب وإنى على رأيك
فى استنتاجاتك.

إن الكولونيل مارتان المثبت فى وظيفة المندوب المعاون يتعلق إذأ فى كل المسائل التى
تتناول النظام العسكرى. يمكن أن يظل هذا النظام مادامت هذه النظم ليس لها ممثلون.
ليس ما يوجب علينا العجلة. إنى قررت أن أمنح البلاد قوانين أساسية تقيها - لمستقبل
بعيد - من الحرب الأهلية والحرب الدينية والحرب الأجنبية التى هى فريستها من أجيال
عديدة سواء أطلب الأمر شهورا أم سنين فذلك لا أهمية له. فأنا عندى الوقت الكافى.

لقد جردت فرنسا فى أثناء الحرب سبعة ملايين، ولم تضطر إلى الآن إلى تجنيد رجل
واحد زيادة عن جيشها للقيام بالأعمال الحربية فى المغرب الأقصى وسورية واحتلال
الجانب الشمالى من نهر الراين. أما نفقاتها فى سورية فهى لا توازى ستة أجزاء من ألف
جزء من ميزانيتها السنوية. أى أن الجهود لا تثقل كثيرا على عاتقها. ومن جهة أخرى
ماهى الصعوبات العسكرية التى تقوم بواجبها بإزاء الصعوبات التى اعترضتنا فى
مدغسكر، وفى تونس وفى المغرب وفى الهند الصينية وفى أوربا؟ إن الجمهورية الفرنسية
لم تتراجع قط عن مهمة شرعت فيها، وقد انتهت جميع حروبها بالانتصار.

فأنا أشعر إذا بشفقة كبرى تجاه الذين يتصورون أن السوريين والدروز يتمكنون بواسطة الخديعة أو القوة من صدنا عن مقاصدنا، فأرجوك أيها الصديق العزيز أن تعمل بصبر وحزم لتبديد هذه الأوهام التي ولدها الجهل، وأن تهتم الاهتمام التام ذاته في هدم سوء التفاهم الذي حاول بعض ذوى المطامع إيجادها بين سورية وفرنسا.

حال بعضهم ثلاث مرات في شهر واحد دون الدستور والسلم، حالوا دون ذلك في القاهرة بمطالبهم غير المعقولة وفي جبل الدروز بردهم مساعي الوطنيين الذين كانوا يرمون إلى تخليص إخوانهم من توالى الجوع والشقاء والموت، وفي بيروت بعملهم على إخفاق مساعي الشيخ تاج الدين في تأليفه الحكومة ولحاوتهم معاكسة الانتخابات.

إنى أكره جد الكره السياسة الخفية، ففي الخفاء تعد المؤامرات التي تشقى بها الشعوب أما الحياة فلا بد لها من النور.

عند ما تلقيت استقالة رئيس الدولة السورية أردت أن أنشئ نظاما دستوريا في كل مكان يساعد به السلام على ذلك.

كان في وسعي أن أجرى الانتخابات في حلب والإسكندرونة وبلاد العلويين فأجريتها، أما في دمشق وجبل الدروز فما كانت الاضطرابات لتسمح بإجرائها ففكرت أن قاضى دمشق يقدر على تأليف حكومة موقته.

ولو وفق الشيخ تاج الدين في مسعاه لكان بتقريبه السلم قرب موعد الانتخابات في دمشق، ولتمكنت البلاد السورية من الاشتراك بالمناقشة في مصير مقدراتها.

فلسورية لا فرنسا أن تقول إذا كانت تريد أن تكون متحدة أو منفصلة، لقد تناولت مضابط متعارضة من حلب والاسكندرونة وإنطاكية، إن طريقة المضابط تكاد لا تغنى شيئا، وإنى قد رأيت بعض الأسماء على عريضتين مختلفيتين في المبدأ، ولذلك رأيت من الواجب أن ألجأ إلى الانتخابات التي هي واسطة الشعوب المتمدنة للإعراب عن رأيها.

ولو كان تم الصلح سريعا في دمشق لكنت مستعدا كما صرحت للشيخ تاج الدين أن أعرض قرارات السناجق على الجمعية التأسيسية، ولكانت أكثرية هذه الجمعية قررت الأمر قرارا نهائيا.

لو كان جبل الدروز الآن في حالة سلم لكان تمكن من اختيار دستور وحكومة، ولو

كانت دمشق متمتعة بالسلام لتمكنت من انتخاب ممثليها في الجمعية التأسيسية والمناقشة بالاشتراك مع بقية الجهات السورية.

كل ما أطلب من سكان الأراضى الواقعة تحت الانتداب يوم يتم الصلح هو أن يتفاهموا فيما بينهم، والشئ الوحيد الذى أعارضهم فيه عندئذ كما أعارضهم الآن هو أن يدعوا تنفيذ مآربهم بالقوة.

أن حقوق الضعفاء والأقوياء فى نظر فرنسا هى متساوية فيجب إذن أن يجرى تحكيم الدولة المنتدبة فى الاختلافات التى تنشأ بين الجهات المختلفة الواقعة تحت الانتداب يوم يتم الصلح هو أن يتفاهموا فيما بينهم والشئ الوحيد الذين أعارضهم الآن هو أن يدعوا إلى تنفيذ مآربهم بالقوة.

إن حقوق الضعفاء والأقوياء فى نظر فرنسا هى متساوية، فيجب إذن أن يجرى تحكيم الدولة المنتدبة فى الاختلافات التى تنشأ بين الجهات المختلفة من الأراضى الواقعة تحت الانتداب.

إن العالم المتمدن لا يفقه كيف أن السوريين لا يتمكنون ضمن الإطار المرن الواسع من أن يمنحوا نفوسهم دساتير الشعوب الحرة.

أما مسائل الحدود الداخلية فمن الجنون التكلم فيها من الساعة الحاضرة، فليهتم السوريون فى تنظيم سورية قبل أن يطمحوا إلى توسيعها.

أنا على يقين من أنك تساعد على ذلك بنزاهة تامة تجاه جميع العناصر والمذاهب، وبعطف قوى على المسلمين والنصارى على حد سواء.

فأنا بكل ثقة إذن أراك تأخذ على عاتقك هذه المهمة.

فتش عن السلم، ولكن إن لم يقدموا لك إلا الحرب فاقبل الحرب.

اضطرابات حلب

قاطع الحلبيون الانتخابات الجوفنيلية كما قاطعها أبناء الألوية الأخرى، ولم يشذ سوى بعض الأرمن اللاجئين وبعض المسيحيين مع طائفة قليلة من المسلمين عرفت بممالة السلطة ومصانعتها. وأرسل الوطنيون يوم ٦ يناير سنة ١٩٢٦ البرقية الآتية إلى المفوض السامى محتجين على إجراءاتها ومطالبين بوقفها:

«قرار فخامتكم المؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ جاء صدمة لآمال الأمة، إذ يقضى بأن يكون انتخاب المجلس النيابي على أساس اللواء، ويعطيه حق تقرير مصير الارتباط مع الأولوية الأخرى مما يفسح مجالاً للدسائس الرامية إلى الانفصال عن الوحدة السورية. إذ تكون الأكثرية العظمى في المجلس من أهل الأقضية والقرى الذين لا تؤهلهم خبرتهم لمعرفة صالح البلاد والنظر في القانون الأساسي ولا يملكون حرية الفكر بدليل توقيعهم مضابط الانفصال التي أكرهوا عليها بقوة الدرك والمستشارين والقائمين مع عدم معرفة ما وقعوا عليه، فنلفت نظركم إلى أن إجراء الانتخابات في جزء من البلاد السورية منفصلاً عن البقية وعلى هذا الشكل مخالف للنظريات الصحيحة، نحتج على هذا القرار ملتزمين إجابة مطالبنا التي تقدم بها إلى فخامتكم الوفد الدمشقي».

عاكف الجابري وعبد الحميد الجابري والمهندس إسماعيل باقى والطبيب على رامز باقى والطبيب عبد الرحمن الكيالي والصيدلي سعاد جلبى وإبراهيم هنانو والمحامي عبد القادر سرميني والصيدلي أحمد الكواكبي والمحامي أحمد منير الوفائي وعبد الودود كيالي وصبحي الأميري والمحامي أحمد راشد المرعشي وأسعد إبراهيم باشا والنائب محمد فاخر الجابري والشيخ طاهر الكيالي ومحمد زكي ميسر والحاج توري الجسري وأحمد الرفاعي.

وبدأت الانتخابات في موعدها المقرر فأضربت حلب، وعطلت أعمالها، وامتنع المسلمون عن الاشتراك فيها، واستمر الاضراب يوم السبت بطوله، ولما أدركت الحكومة أنها فاشلة عزلت الموظفين الذين يشرفون على أعمال الانتخابات وهم من المسلمين واستبدلتهم بمسيحيين فبدلوا كثيراً من الجهود فلم يفوزوا بطائل، وفي مساء السبت صدر قرار بتمديد أجل الانتخاب حتى مساء الأحد - خلافاً للقانون ويقضى بإتمام العملية الانتخابية في ٤٨ ساعة مهما كانت الظروف.

وقبض في المساء على أعضاء لجنة المقاطعة وهم أحمد الرفاعي والحاج ربيع المنقاوي وسعد الله الجابري ومنير العمادى وعبد اللطيف الكيالي وزهير جابري والحاج محمود أبو صالح وغيرهم، وضربت السلطة نطاقاً حول دور بعض الزعماء لمنعهم من الخروج، وهذا نص البيان الذي أذيع في حلب بمقاطعة الانتخابات:

«في هذا الوقت العصيب وبينما الأمة تسعى لتحقيق وحدتها السياسية وسيادتها

القومية على الأسس التي أجمعت البلاد على المطالبة بها عمدت المفوضية الفرنسية إلى إجراء الانتخاب للمجالس التمثيلية في حلب وفي بعض الألوية كل على حدة مهمة الركن الأعظم والأهم منها، لتكون هذه المجالس آلة لتجزئة البلاد وتفريقها، فالحلبيون المخلصون لوطنهم يترفعون عن أن يكونوا سببا لهذه التجزئة المميتة. فأجمعوا بالاتفاق على عدم الاشتراك في هذه الانتخابات وقرروا مقاطعتها ورائدهم في مشروعهم الإخلاص والثقة في حمية مواطنيهم الكرام.

«فيا أيها الحلبي المخلص لوطنك وقومك اجعل رائدك الذمة والضمير فأنت حر، وليس من قوة تجبرك على الانتخاب فلا تعباً باعتقال أو تهديد أيا كان مصدره لأنك في حماية الأمة التي خلق القانون لضمان حريتها واحترام إرادتها والسلام عليك».

وواصلت حلب الاضراب يوم الأحد فأدى ذلك إلى اعتقال كثير من دعاة المقاطعة، فساء ذلك الأهالي فتجمهروا مطالبين بإطلاق سراحهم وأرسل الزعماء البرقية الآتية إلى مندوب السامي في بيروت:

«الحلبيون رائدهم القانون قاطعوا الانتخاب، لأنه لا يتفق مع مطالب الأمة السورية. الانتخاب حق لا إكراه فيه ولا عقاب عليه، لكن السلطة الفرنسية وترجمان البعثة وموظفي الاستخبارات ومأموري الشرطة والبلدية يستعملون وسائل الإكراه والتهديد ويجبرون الناس على الانتخاب، ولقد أوقف بعض من لم ينتخب ووضع أوراق مزورة في الصناديق، وعزل رؤساء المناطق وصرخ المنادون باسم البلدية من لم ينتخب يقع تحت الجزاء، وحبس عدة أشخاص للإرهاب بلا سبب قانوني ومدد أجل الانتخاب يوماً ونصفاً. كل هذا كى تحرم الأمة حقوقها المقدسة التي خلق القانون لحمايتها وتضعف الثقة بإمكان تنفيذ مبادئكم السامية التي جئتم لأجلها، فنحتج على هذه الأعمال المغايرة للحق والحرية طالبين وضع حد لها ليبقى الشعب حراً».

إبراهيم هنانو وربيح المنقاري وسعد الله الجابري والدكتور عبد الرحمن الكيالي وأحمد الرفاعي وجميل إبراهيم وجميل فنصه:

وتجمع الناس في الجامع الأموي الكبير في حلب لأداء صلاة العصر من يوم الأحد فخطب فيهم بعد الصلاة الشيخ طاهر الكيالي داعياً إلى التعاضد والتمسك بطلباتهم المشروعة وحضهم على الهدوء والسكينة، ثم خرجوا بمظاهرة كبيرة قاصدين دار الحكومة

لإنقاذ المعتقلين وأمامهم طلاب المدارس ينشدون الأناشيد الحماسية، ولما بلغوها اقتحموها وهم ينادون: فليحيا الأحرار ولتسقط الانتخابات المزيفة نطلب إخلاء سبيل الأحرار.

وخرج مرعى باشا الملاح حاكم حلب من غرفته وخطب داعيا إلى التفريق وواعدا بالعمل على إخلاء المعتقلين فانبرى له شاب حمله الشعب على عاتقه وسأله لماذا سجنتم هؤلاء الأحرار فأجابته «والله يابنى أنا ما قبضت على أحد ولا عندى خبر».

- إذن ليس لك من الأمر شئ

- نعم

- نطلب منك إخلاء سبيلهم فورا

- لا أستطيع ذلك

- إذا كنت لا تستطيع فلماذا لا تستقيل

- أنا ذاهب إلى مندوب المفوض السامى للبحث معه.

ولما أراد الخروج منعه الشبان ثم جاء وفد من العلماء فقابل الحاكم وخرج معه ومعهم بعض الشبان وقصدوا دار المندوب المفوض فأبى استقبالهم، فزاد ذلك فى استياء الأهالى ونقمتهم.

ووصلت فى تلك الأثناء إلى دار الحكومة قوة من السنغاليين والمغاربية مع دبابتين ففاجأت الجمهور المحتشد بإطلاق الرصاص فتشتت بعد ما قتل نحو ١٥ وجرح ٤٠ منه واعتقل نحو ٣٠.

وساعت الحالة على أثر هذا الحادث وعظم الهول والفرع، وأقفلت المدينة برمتها وتعطلت كل حركة، وأنشأ المفوض السامى على الأثر محكمة استثنائية لمحاكمة دعاة مقاطعة الانتخابات فأجتمعت وأصدرت الأحكام الآتية:

حكمت على السيدين عبد القادر ناصح الملاح وجميل إبراهيم باشا حكما وجاهيا بالسجن ستة أشهر وغرامة ٤٠٠ فرنك.

وحكمت غيايبا على السادة إبراهيم هنانو ومحمد توفيق الحكيم وأحمد ناصر أغا ويسيم القدسى وفاخر الجابرى والمحامى عبد القادر سرمينى ورشيد كتحدا ومحمد

الهيرايى ومحمد الهاشم وحسين الفداوى وعبود، كل بالسجن سنة واحدة وغرامة ٤٠٠ فرنك ما عدا السيد فاخر الجابرى والمحامى عبد القادر سرمينى فقد أرسلوا إلى المحكمة تقارير طبية تنبئ بمرضهم، إلا أن المحكمة اعتبرت هذه التقارير غير نظامية فرفضتها.

وحكمت على الشيخ راغب الطباخ صاحب المطبعة العلمية وابنه السيد محمد بغرامة ١٢ ليرة لطبعهما النشرة الخاصة بمقاطعة الانتخابات.

وقد أجلت المحكمة إلى وقت آخر النظر فى قضية باقى المتهمين المعتقلين الذين أرسلوا إلى قلعة أرواد وهم السادة: سعد الله الجابرى والدكتور عبد الرحمن الكيالى والحاج ربيع المنقارى وأحمد الرفاعى ومنير العمادى،

وأرسلت السلطة نجدات قوية إلى حلب على الأثر لتهدئة الحالة، وهذه أسماء الذين أرسلوا إلى جزيرة أرواد من معتقلي حلب،

الدكتور عبد الرحمن الكيالى وظاهر الكيالى والحاج ربيع المنقارى والحاج عثمان الشراياتى وسعد الله الجابرى وأحمد الرفاعى وصالح الدين الجابرى ومنير العمادى،

وأدى عجز السلطة عن اعتقال إبراهيم بك هنانو واحتجابه عن الأنظار إلى رواج كثير من الإشاعات، فقال قوم إنه قصد الحدود لتأليف عصابات والزحف على الفرنسيين كما فعل فى سنة ١٩٢٠ وقال غيرهم إنه ذهب إلى الغوطة للانضمام إلى الثوار، ولكنه بدد هذه الإشاعات كلها حين قدم نفسه للمندوب الفرنسى فى حلب فأطلق سراحه.

ومع كل ما وقع فقد أتمت السلطة الانتخابات فى حلب وأخرجت نوابا عنها بالقوة هذه أسماءهم: صبحى بركات ورشيد المدرس وغالب قطر أغاشى وشاكر نعمت الشعبانى وميشال جنادرى وسليم جنبرت ورحمون نحماذ.

ودعى هؤلاء النواب إلى الاجتماع مع نواب الأفضية الأخرى الذين انتخبوا أيضا، فكان أول قرار أصدره مجلسهم الجديد المطالبة بالوحدة السورية، فصدر الأمر بحل المجلس على الفور ولم يدع بعدها إلى اجتماع.

مسلمو لبنان يطلبون الانفصال

واغتنم مسلمو بيروت فرصة اشتغال مجلس لبنان التمثيلى بوضع الدستور جديد للبنان فاجتمع عدد من كبارهم يوم ٥ يناير فى دار جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية بدعوة من

القاضي والمفتى وتداولوا في الأسئلة التي بعثها رئيس المجلس التمثيلي إلى الطائفة الإسلامية ووضعوا الرد الآتي:

«من المعلوم أن رغائب ومطالب الطائفة الإسلامية التي هي الأكثرية الساحقة في البلاد التي أُلحقت بمتصرفية لبنان منذ إعلان لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ هي رفض هذا الانضمام وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية وقد كررت احتجاجها على هذا الانضمام الذي وقع رغم إرادتها ومن دون استفتائها في ظروف عديدة، وقدمتها مرارا إلى المفوضية العليا وباريس وجمعية الأمم وهي حاوية لجميع الحجج القاطعة والأسباب المشروعة لرفض هذا الانضمام، وآخر احتجاج قدمته شفاهيا بواسطة وفد من أعيان الطائفة الإسلامية وخطيا إلى فخامة المفوض السامي نبعث إليكم بواحدة منها ضمن هذا الكتاب وعليه قررت الطائفة الإسلامية في بيروت بالإجماع مغتمنة فرصة ورود الأسئلة الموجهة إليها من اللجنة الدستورية أن تعيد تثبيت احتجاجاتها السابقة على إلحاقها بلبنان، ورفض الاشتراك في الأسئلة الموجهة إليها من اللجنة المشار إليها فيما يتعلق بسن الدستور اللبناني وتؤيد وتكرر طلب الرجوع إلى ما كانت تحفظه لنفسها بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية في كل وقت وزمان».

وهذه أسماء الذين اشتركوا في هذا الاجتماع:

الشيخ أحمد عباس والدamad أحمد نامى وأنيس الشيخ وبدر دمشقية (رئيس بلدية بيروت) والمحامي جميل بدران والدكتور حسن الأسير وحسن قرنفل والدكتور حلیم قدورة وحسن القاضي وحسن القباني والمهندس حسن المخزومي وخير الدين النحاس وخليل دعبول والحاج رشيد اللادقي والشيخ رضا القباني وزكريا النصولي والدكتور سامح الفاخوري وسليم الطيارة وشريف خرما وطه المدور وعبد الله بيهم وعارف رمضان وعمر الداوق (عضو بيروت في المجلس التمثيلي) والحاج عبد القادر القباني (مدير الأوقاف) والشيخ عبد الكريم أبو النصر (نقيب الأشراف) والشيخ عبد الباسط الأنسي والدكتور عبد الرؤوف حمادة ومحمد المخزومي ومحمد الفاخوري ومحمد عمر نجا ومحمد الباقر وخير الدين الأحذب ومحمد اللبابيدي ويوسف النحاس والشيخ عبد الرحمن المجذوب وحسن البنداق.

بعلبك تقاطع الانتخابات

واجتمع مجلس بلدية بعلبك أيضا وأصدر القرار الآتي:

«من المعلوم أن رغائب ومطالب الأكثرية الساحقة في البلاد التي ألحقت بمتصرفية لبنان منذ إعلان لبنان الكبير عام ١٩٢٠ هي رفض هذا الانضمام وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية، وقد كررت احتجاجاتها على هذا الانضمام الذي جرى بالرغم عن إرادتها وبدون استفتائها في ظروف عديدة وقدمتها مرارا إلى المفوضية العليا وباريس وجمعية الأمم، وهي حاوية لجميع الحجج القاطعة والأسباب المشروعة لرفض هذا الانضمام وآخر احتجاج لها قدم بصورة شفاهية بواسطة وفد من أعيان الطائفة الإسلامية وبصورة خطبة إلى فخامة المفوض السامي، فعليه قرر مجلس بلدية بعلبك منتهزا فرصة وصول الأسئلة الموجهة إليه من اللجنة الدستورية إعادة تثبيت الاحتجاجات السابقة من الأكثرية الساحقة على الالتحاق بلبنان، ورفض الاشتراك في الأسئلة الموجهة إليه من اللجنة المشار إليها فيما يتعلق بسن الدستور اللبناني ويؤيد طلب الأكثرية الساحقة في البلاد التي ألحقت بمتصرفية لبنان بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية في كل وقت، ولهذا لا يرى مجلسنا لزوما الاعطاء الجواب على هذه الأسئلة ولا ارسال مندوبين (وقد نظم هذا القرار ورفع لرياسة المجلس النيابي في دولة لبنان الكبير باتفاق الآراء).

ووضع الناخبون الثانويون في بعلبك مضبطة بهذا المعنى

صيда تطلب الوحدة

ووضع مسلمو صيدا المضبطة الآتية بطلب الوحدة وبالانفصال عن لبنان، وقد أرسلها القاضي والمفتى إلى رئيس المجلس التمثيلي وهي:

قد علم لدى ممثلي الجمهورية الفرنسية في البلاد السورية من حين أعلن ما يدعونه دولة لبنان الكبير. كما أنه علم لدى مجلسي البرلمان والوزراء في فرنسا ولدى جمعية الأمم نفسها أن جميع أفراد الطائفة الإسلامية التي تؤلف الأكثرية الحقيقية في هذه البلاد لم يرضوا على إلحاقهم بمتصرفية لبنان القديمة. ذلك الإلحاق الذي أرغموا عليه إرغاماً، يؤيد تلك الاحتجاجات العديدة التي قدمت إلى كبار الرجال والهيئات السياسية والفرنسية وإلى جمعية الأمم في أزمنا متعاقبة في كل الخمس السنوات التي وجدت فيها دولة لبنان الكبير. والآن تغتنم الطائفة الإسلامية فرصة تكليف المفوض السامي المسيو دي جوفنيل

المجلس اللبناني تنظيم القانون الأساسي - لتظهر رغباتها الأكيدة فى الانفصال عن مايسمونه لبنان الكبير - والانضمام إلى الوحدة السورية على أساس اللامركزية. وعلى هذا فقد قررت الطائفة الإسلامية فى صيدا بإجماع الآراء على أثر ورود الأسئلة الموجهة إليها من اللجينة الدستورية عدم الاشتراك فى سن الدستور وتكرير طلباتها الحقبة بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على أساس اللامركزية ملتجئين لتحقيق أمانينا عملا باحترام حقوق الشعوب المقدسة.

أحمد عارف الزين صاحب العرفان ومحمد جوهرى ومحمد نجيب الشماع ويوسف بكار ويوسف أبو ظهر وعمر أبو ظهر ومحمد بهيج الجوهرى ومحمد قوام ومحمود زنتوت وبهجت قدرورة ومصطفى الشماع وعبدالرحمن شهاب ومصطفى كنعان إمام محلة الكتان ومحمد رشيد وسليم حمود إمام محلة الكشك وعبد الحميد القواس إمام محلة السرايا وتوفيق الجوهرى وعبد الحليم الشماع وكامل الأنصارى وكامل حشيشو عالم ومنير سنجر وكامل البساط ومصطفى النقيب وعبد الغنى الزين وعبد الباسط الزين وعبد الغنى الأسير ويوسف الحناوى وأحمد محمود بعاصيرى ومحمد الصاوى ومحمد حشيشو وحسن رضى زنتوت وسعد الدين وتوفيق البزرى وزكريا زويه ومصطفى عمر العلائلى ومصطفى حمود وتوفيق الزين ومحمد جميل البساط وعمر الجبيلى ومحمد نعمانى وتوفيق عبد الفتاح وعبد الجليل لطفى ومحى الدين نعمانى وعز الدين القطب وعبد اللطيف كالى وكامل الصباغ ومصطفى عمر نجولى وعبد الغنى لطفى وعبد الحليم نعمانى وعبد الله عمر الحلاق وأحمد محمد حمود وأديب محمود يماسى ومحمود بكرى وصالح البلولى وحسن سليم ومحمد اسماعيل والحاج إسماعيل البابا وعبد الحميد البعاصيرى وعبد الغنى عبد السلام الحلاق وسليم البعاصيرى ومحمد كامل العلائلى وأديب نقيب ومحمود إبراهيم أنيس ومصطفى البلطجى وراشد بكار ويوسف جوهرى وصالح الشريف وعبد الرحمن الانصارى ومحمود عبد السلام المجذوب وسعد الدين محمد القطب ومنير البساط ومحمود حسن اليمين وحسين خليل ومحمد الرشيدى ومحترم قدرورة وسليم الدرہ مختار محلة الكشك وحفظى المجذوب مختار محلة الكتان والسبيل وأحمد محمد حمود مختار محلة الشارع ومحمود الزين ومحمد بديع الزين ومحمد عبد الرحمن المجذوب ومصطفى الصلح وصفى الدين قدرورة وعمر الصلح وحسين نصار مختار محلة المسالخة وديب النوام مختار محلة السرايا.

طرابلس تطلب الوحدة

وأرسل تجار طرابلس وشبابها وعمالها برقيات مطولة بطلب الانفصال عن لبنان والانضمام إلى سورية وجاء من عكار مثل ذلك.

جبل عامل يطلب الانفصال

وأرسل أهل جبل عامل المضبطة الآتية إلى المندوب السامي

نحن أهالى جبل عامل منذ إلحاقنا بلبنان الصغير مازلنا نرى الغرم علينا والغنم له ندفع الضرائب ولا ينفق علينا منها سوى القليل حتى نرى حقنا مهضوما معه فلا نعطي من الوظائف ما نستحقه. ومعلوم أن هذا الاستئثار شديد على النفوس جدا. لذلك نطلب من عميد الدولة المنتدبة المسيو دى جوفنيل تحقيق آمالنا الراسخة فى نفوسنا وهى:

فصلنا عن لبنان بإنشاء إدارة مستقلة تحت إشراف الدولة المنتدبة وإن آمالنا وطيدة بعدل المفوض السامى وإنصافه أن يجيب طلبنا هذا الذى هو حق وعدل.

أحمد رضا، محمد التامر، راشد عسييران، حسين الدرويش، النائب نجيب عسييران، النائب السابق فضل الفضل، على جابر، سليمان مروه، على عبد الله، خنجر عبد الله، إسماعيل خليل، محمد جابر، عبد الحسين، محمود الأمين، السيد على بدر الدين، أحمد حاج، سعيد صباح،

ويلى ذلك مئات التواقيع من سائر أنحاء جبل عامل.

أرسل أعيان مسلمى اللاذقية برقية إلى المندوب السامى بطلب الوحدة هذا نصها:

«باسم الأكثرية باللاذقية نلتمس إعلان الوحدة السورية واشترأنا بانتخابات المجلس التأسيسى السورى».

السلطة الفرنسية تقاوم حركة الانفصال

هال المسيو دى جوفنيل قيام المسلمين فى لبنان قومة الرجل الواحد يطلبون الانفصال عن لبنان والانضمام إلى الوحدة السورية، كما هالة تضامن السوريين فى الداخل وإجماع

كلمتهم على مقاطعة انتخاباته وتمسكهم بالوحدة، فأدرك أنه خسر الصفقة وعرف أن الذين أشاروا عليه بإجراء الانتخابات غرروا به فألقى الانتخابات في الداخل، واتخذ من التدابير ما رآه مفيدا لإيقاف الانفصالية عن لبنان، وهذا نص بلاغ رسمي أذاعه يوم ١٧ يناير سنة ١٩٢٦ بهذا الشأن:

يتلقى منذ زمن المفوض السامي كثيرا من المضايقات المعارضة بعضها بعضا. فمنها ما يرمى إلى اقتطاع هذا القسم أو ذاك من لبنان، ومنها ما يطلب إبقاء الحدود الحالية على ما هي، فهذه المضايقات غير مفيدة.

إن شكل الانتخابات الذي يسمح للأهالي بأن يجهروا بأصواتهم في أوقات منظمة هو أفضل كثيرا من هذه العرائض فإن الأول وهو نداء لولى الأمر.

ولهذا قرر المفوض السامي أن تكون الانتخابات لاحقة للسلم في كل مكان.

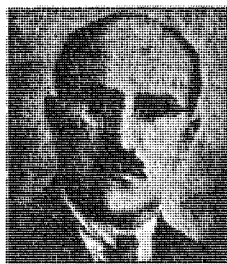
إن الذين يواصلون عداهم للانتخابات أو يمتنعون عن الاشتراك فيها يتنازلون بأنفسهم عن استعمال حقوقهم، ويرى المفوض السامي أن من الواجب عليه أن ينبههم إلى ذلك.

أما الذين يتعرضون للحدود فأنهم يثيرون عداوات الجنسيات والأديان ويجعلون الاتفاق بين الدول مستحيلا.

وهكذا فإنهم يقفون في وجه الوحدة الحقيقية التي تقوم بتوثيق علاقات المودة والمصلحة. وأذاع المسيوليون كايلا حاكم لبنان الكبير البيان الآتي على رجال حكومته:

انتهى إلى من جهات مختلفة أن بعضا من الموظفين اشتركوا في الأيام الأخيرة في الحملة التي ترمى إلى فصل بعض أراضي لبنان الكبير عنه، وبديهي أنه لا يجوز للذين يشتركون في القيام بمهام الدولة العامة أن يطرحوا على بساط المناقشة والجدل سلامة أراضي الدولة التي يجب عليهم أن يكونوا في طليعة الذين يخدمونها، فإذا كانت آراؤهم لا تتفق مع واجباتهم الأساسية فلا ندرى لماذا لا يزيلون هذا التناقض بتقديم استقالتهم من وظائفهم، وهم على كل حال لا يمكنهم أن يبقوا في وظائفهم إلا باتباعهم سبيل الاستقامة التامة فيما يختص بالمصالح والمنشآت التي يمثلونها بصفة من الصفات، كل مسلك يخالف هذا المسلك يستوجب العقاب. لا سيما وأن الدولة المنتدبة لما أنشأت الدول المشمولة

فويق من رجال الثورة السورية وشبانها



سعید حیدر



جميل مردم بك



حسن الحكيم



الدكتور امين رويحه



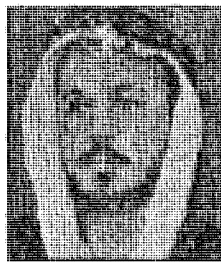
عقله القطامي



فارس الخوري



أصف السفرجلاتي



الصيدلي سليمان المعصراني



الدكتور علي الشواف

بانتدابها على ما هي الآن قد استعملت السلطة المخولة لها بموجب الفقرة الثالثة من المادة الأولى من صك الانتداب.

وأود أن أعتقد أن هذا التنبيه سيكون كافيا فلا أضطر إلى اتخاذ عقوبات تأديبية، وأرجو أن توقفوا الموظفين والمستخدمين الذين تحت سلطتكم على مفاد هذا المنشور.

حل مجلس بعلبك البلدى

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد أصدر حاكم لبنان قرارا يوم ١٦ يناير بحل مجلس بلدية بعلبك «لأنه لم يقتصر فى طلبه الانفصال عن لبنان بتجاوزه حقوقه، بل ارتكب مخالفة كبيرة بالنظر إلى سلطة الانتداب صاحبة الشأن»

احتجاج نائب مسلم

وأرسل عمر الداوق النائب فى مجلس لبنان التمثيلى البرقية الاتية إلى سكرتير جمعية الأمم بواسطة المندوب السامى الفرنسى وهى:

أنا الموقع على هذا عمر الداوق نائب بيروت أشرف بأن أبسط لسعادتكم ما يأتى:

أولا - إن فريقا من نواب بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع، مع كونهم أقلية عديدة إلا أنهم يمثلون أكثرية السكان الذين تتألف منهم الجمهورية اللبنانية، قد قدموا أثناء المناقشة فى الدستور اللبنانى اقتراحا احتجوا فيه على ضم الأراضى التى يمثلونها إلى لبنان دون أن يؤخذ رأى أهاليها قبل ذلك الضم، فهم يطلبون أن تؤلف هذه الأراضى دولة مستقلة إدارية مرتبطة باتحاد لا مركزى مع لبنان القديم وسورية.

ثانيا - بعد أن وافق المجلس التمثيلى بالأكثرية على الدستور اللبنانى قرأ حضرة مندوب المفوضية العليا التحفظات للمجلس، وقال إن هذه التحفظات غير خاضعة للمناقشة^(١) ولكى تطلع جمعيتكم الموقرة على احتجاجنا على ضمنا غير المشروع، ولكى تعلموا أن هذه التحفظات لم توضع موضع المناقشة، ولم يوافق عليها المجلس التمثيلى، أجزت لنفسى إرسال هذا البيان إليكم

وتفضلوا يا حضرة السكرتير العام بقبول اعتبارى الفائق

٥ - محاولة إنشاء عرش

وأراد المسيو دى جوفنيل أن يستعين بالشريف عبد المجيد نجل الشريف على حيدر باشا - وكان يقيم مع والده وأسرتهم في بيروت فأدناه منه ووعدته بأن يعينه أو والده ملكا على سورية إذا ساعده في إخماد الثورة ثم أرسله إلى دمشق فوصلها في الأسبوع الأول من شهر يناير وأعد له الفرنسيون استقبالا حافلا وسهلوا له الأسباب فأخذ يقابل الوجهاء وذوى الرأي عارضا وساطته ومعلنا أنه قادم لحقن الدم فلم ينل توفيقا^(٢).

١ - هذه صورة التحفظات المحتج عليها

المادة ٩٥ - إن علاقات الدولة الخارجية وقبول أوراق اعتماد قناصل الدول الأجنبية هي وفقا للانتداب من اختصاص الحكومة الجمهورية الفرنسية دون سواها،
إن الرعايا اللبنايين الذين تسرى عليهم أحكام هذا الدستور الموجودين خارج حدود بلاده يناط أمر حمايتهم السياسية والقنصلية بالدولة الفرنسية، أما في الأراضي الفرنسية فيتولى حمايتهم وزير الخارجية الفرنسية.

المادة ٩٦ - لحكومة الجمهورية الفرنسية أن تتدخل لتأمين تطبيق الانتداب واحترام هذا الدستور ولتأمين سلامة أراضي الدولة ولتأييد أو إعادة السلطات القانونية إذا أسقطتها ثورة ما ولهذه الغاية يحق للمفوض السامي الأزمن علي سلطة الدولة المنتدبة أن يتصرف بجميع قوات الشرطة والدرك في الدولة، وأن تكون له مراقبة دائمة عليهما وله كل السلطة في تعهد وتأمين سلامة القوات العسكرية التي تقيها الدولة المنتدبة طبقا للانتداب في الأراضي الموكول أمرها له.

المادة ٩٧ - يحق للمفوض السامي أن يوقف كل قرار من الحكومة أو في المجلسين إذا وجد مخالفا لمصالح الانتداب أو لسلامة البلاد أو لحفظ النظام أو للتعهدات الدولية، لا يجوز حل مجلس النواب أو اسقاط رئيس الجمهورية إلا بعد موافقة المفوض السامي.

المادة ٩٨ - يمثل المفوض السامي مندوب لدى الدولة،

يقدم المفوض السامي المستشارين الذين ينبغي أن يستخدموا في مصالح الدولة على أن تعقد بين المفوض السامي والدولة مقاولات تبني على أساس مشروع يقره المجلسان،

٢ - قدم الشريف عبد المجيد إلى بيروت في شهر مارس سنة ١٩٢٤ على أثر طرد الحكومة الكمالية لآل عثمان من بلاده لأنه متزوج أميرة من هذا البيت فاضطر أن يصحبها في مغادرتها الأستانة، وجاء معه والده وإخوته أيضا، ولا يزالون يقيمون فيها حتى الآن.

استئناف القتال

حروب الغوطة - معارك قلمون - فطائع وادى بردى

رافق الفشل والحبوط جميع المشروعات التي باشرها المسيو دي جوفنيل في هذه المرحلة، وأخطأه التوفيق فيها كلها، فقد فشل في سعيه للاتفاق مع اللجنة التنفيذية في مصر كما فشل في مفاوضاته مع وفد دمشق وفي سعيه لإنشاء حكومة وطنية وفي محاولته إجراء انتخابات، وفي إرساله الشريف عبد المجيد إلى دمشق، فزاد فشله الثورة ضراما وانتشارا كما شجع الثوار وعزز الثورة يضاف إلى ذلك قيام الطوائف الإسلامية التي انضمت إلى لبنان الكبير تطالب بالانفصال عنه والانضمام إلى الوحدة السورية.

ورأى المندوب السامي أنه لا بد له من الاعتماد على القوة في هذه المرحلة فكتب إلى فرنسا طالبا إرسال قوات كبيرة فأجيب إلى ما طلب وتواردت النجذات بكثرة حتى قيل إن عدد الجنود الفرنسية في سورية ارتفع إلى مائة ألف جندي في ذاك العهد مسلحة بمختلف الأسلحة الحديثة من دبابات وطائرات ورشاشات ومدفعية.

ولم يقف الأمر بهم عند هذا الحد بل ألقوا كتائب من الشراكسة والأرمن والإسماعيلية والنصيرية والموارنة وقذفوا بها الثورة، كما ألقوا بعد ذلك في داخل جبل الدروز كتائب من الدروز سلطوها على الدروز أنفسهم.

وانتشرت هذه القوى العظيمة في أنحاء سورية في دمشق وفي الغوطة وفي وادى التيم وفي إقليم البلان وفي جبل قلمون وفي حمص وفي حوران تطارد الثوار وتقاتلهم فوقت بينها وبينهم معارك دامية استبسلوا فيها أشد استبسال.

وطبق قادة الجيش الفرنسي في عهد المسيو دي جوفنيل وتحت سمعه وبصره ما اعتادوا تطبيقه من أساليب في عهد أسلافه فقتلوا وصلبوا ونفوا، وحرقوا القرى والمدن وفرضوا الغرامات وتفننوا في النكاية والأذى مما خيب آمال المتفائلين الذين ظنوا أن وجود مندوب سام غير عسكري كالمسيو دي جوفنيل لم يتشرب الروح الاستعمارية قد يحمل ولاة الأمور العسكريين على التخفيف من غلوائهم.

لقد كان المسيو دى جوفنيل كثير الاعتداد بلباقتة، كما كان كثير الاعتماد على أساليبه وعلاقاته السياسية، فقد تقرب من الإنجليز وأحكم الصلات معهم فزار عاصمتهم على أثر تعيينه، كما زار القدس بعد وصوله إلى سورية وقضى أياما فى ضيافة المندوب السامى لفلسطين، وزار أيضا أنقرة وحل ضيفا على الحكومة التركية وعقد معاهدة مع الترك منح فيها هؤلاء ما كانوا يطلبونه من سورية مما أنكرته الحكومة الفرنسية، واعتضت عليه واتصل بمندوب السلطان ابن سعود فى دمشق وقربه منه وأدناه ومنح النجديين امتيازات لم تكن لهم، ولما تم لابن سعود احتلال الحجاز كان أول من اعترف به باسم الحكومة الفرنسية، وقد رأيناه على أثر تقلده منصبه الجديد يتصل بالعاملين من السوريين فى أوروبا ويبدى لهم رغبته فى التقرب والتفاهم، ثم رأيناه فى مصر يزور قصر الأمراء لطف الله ويجتمع إلى الوفد الممثل للأحزاب السورية ويتسلم مذكرته ويناقشه فى بعض الشؤون، ونحن فى غنى عن القول أن هذه الأساليب والخطط مما تفرد به فلم يسبق لمندوب سام أن جرى عليها ولم يأخذ بها أحد بعده،

ويلوح لنا أن المسيو دى جوفنيل كان يعتقد أن حل القضية السورية لا يكلفه سوى أسابيع يقضيها فى بيروت ودمشق يعود بعدها إلى باريس وقد ضفر على رأسه إكليلا من المجد، وعمل ما عجز الأوائل عن عمله، ولكنه ما كاد يحط رحاله فى الأراضى السورية حتى أدرك أنه أخطأ الحساب والتقدير، فقد دعا الثوار إلى الاستسلام فلم يستسلم منهم أحدا، ثم أعلن العفو فلم يقبل عفو أحد، ثم دعا إلى إجراء انتخابات فقاطعت الأمة انتخاباته، ودعا دمشق إلى إرسال وفد لمقابلته، ثم أعلن أنه لن يقابله مادامت الثورة قائمة فقال له الدمشقيون ونحن فى غير حاجة إلى مقابلتك، ثم عاد فدعاهم إلى زيارته فجاءوه فأراد أن يجتمع إليهم منفردين فأبوا إلا الدخول مجتمعين فكان لهم ما أرادوا وسعى أيضا لإنشاء حكومة وطنية قوية فى دمشق يستعين بنفوذها فى إخماد الثورة فلم يجد من يقبل التعاون معه.

ولا ريب أن هذا الفشل المتتابع المتلاحق أثر فى نفسه أثرا بليغا وتحول إلى يأس جعله يستسلم إلى العسكريين الذين استأثروا بالسلطة دونه وأمعنوا بالشعب تقتيلا وتعذيبا وإرهاقا وبالإبلاء تدميرا وإحراقا وتخريبا فساعت الحالة وارتفعت الأصوات بالشكوى والتألم فغادر البلاد يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ يجر أذيال الخيبة والفشل.

قوات الفرنسيين وتدابيرهم العسكرية

ولا بد لنا قبل الاسترسال في وصف المعارك العسكرية التي دارت في تلك الفترة من إلقاء نظرة عامة على الموقف الحربي ومقابلة قوى الفرنسيين بقوى الثوار. فمثل ذلك لا يخلو من فائدة.

كان الثوار عند دخول فصل الخريف يسيطرون على منطقة الغوطة وجبل القلمون وإقليم البلان ووادي التيم وجبل الدروز. نعم إن الفرنسيين استطاعوا في أواخر شهر نوفمبر أجلاء الثوار عن حاصبيا وراشيا وفتحوا الطريق إلى القنيطرة، إلا أن الثوار ظلوا منتشرين في جبال تلك المنطقة وجردوها، وهو منطقة جبلية وعرة يسهل العمل فيها وخصوصا في فصل الشتاء.

وتوالى وصول النجيدات للفرنسيين في فصل الشتاء فأقاموا حامية كبيرة في حمص بقيادة الجنرال مارتى وقوة أخرى في دمشق بقيادة الجنرال أندريا، وكانت في دمشق حملتان كبيرتان الأولى بقيادة الكولونيل فرن ومهمتها منازلة الثوار في شرقي الغوطة، والثانية بقيادة الكولونيل ماسيت ومهمتها منازلهم في شمالها. وأنشأ الفرنسيون في خلال فصل الشتاء ستة مخافر عسكرية كبيرة في داخل الغوطة شحونها بالمقاتلة والسلاح لمقاتلة الثوار ومطاردتهم: الأول في دوما والثاني في أوتايا والثالث في شبعاء والرابع في خرابو والخامس في بويضان من المرج والسادس في البراق على حدود جبل الدروز الشمالية لمنع الاتصال بين الغوطة والجبل.

وحشدوا قوات أخرى على طول سكة حديد حوران فكان لهم مخفر عسكري كبير في بصرى اسكى شام وآخر في بصرى الحرير وفي المسمية والمسيفرة وأنشأوا مركزين عسكريين كبيرين في أذرع المناوحتين للجبل استعدادا للنضال.

وحشدوا أيضا قوات كبيرة في جنوبي لبنان. فأعدوا حملة بقيادة الكولونيل ليमान جران عهدوا إليها بالعمل في وادي التيم وإقليم البلان ومطاردة العصابات. وهكذا لم تبد بشائر الربيع حتى كانوا أنجزوا تدابيرهم ووضعوا خططهم.

موقف الثوار

هذا ما يقال عن موقف الفرنسيين واستعدادهم للمعارك الجديدة، أما موقف الثوار فى شتى المناطق فىمكن وصفه فى ماىلى:

١ - الغوطة وقلمون

استقرت أقدام الثوار فى الغوطة خلال فصلى الخريف والشتاء وسيطروا عليها وأخذوا يشنون الغارة على دمشق من جميع الأطراف، ويدخلون أسواقها ويخرجون منها، كما سيطروا على سكة حديد دمشق - بيروت ولذلك لم يتمكن المسيو دى جوفنيل من زيارة دمشق إلا بعد انقضاء شهرين ونيف على وصوله إلى بيروت خوفا من الوقوع فى أسر الثوار. فقد جاءها للمرة الأولى يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٦ وخطب فيها خطبة طويلة أعاد فيها آراءه وأبدى عن رغبته فى السلام.

واتجهت العصابات نحو الشمال فاتصلت بالعصابات التى كانت تعمل فى جبل القلمون فتوحدت الخطة وسيطر الثوار سيطرة فعلية على المنطقة الممتدة من شمالى حمص حتى جبل الدروز واتخذوا النيك قاعدة لهم وقد أقبل أهل البلاد على تأييدهم والانضمام إليهم وهذا نص الميثاق القومى الذى وضعوه:

نحن سكان جبل قلمون وأهالى قضاء النيك نتعهد أن نخضع لأوامر الجيش ونقدم الرجال والمال والعتاد اللازم لأجل إنقاذ الوطن من أيدي المستعمرين وتحرير سورية كلها بحدودها الطبيعية وإننا نهرق آخر نقطة من دمائنا فى سبيل استقلالنا ونحافظ على نص المقررات الأخيرة.

نعلم لعموم أهالى المنطقة فى جبل قلمون والنيك أننا عزمنا على مكافحة العدو حتى النتيجة الحاسمة، ولأجل وصولنا لهذا القصد المقدس قد قررنا المواد الآتية:

١ - يعتبر كل وطنى سورى عربى مجاهداً، ومن يخالف يعد خائناً ويحاكم فى المحكمة الثورية.

٢ - تؤلف فى كل قرية هيئة أو لجنة خاصة تكون من وجهاء القرية ويعهد إليها تنفيذ المقررات،

- ٣ - يجند من كل قرية مجاهدون بنسبة عدد نفوسها .
- ٤ - تكفل القرى مؤونة الجيش وعتاده حتى النهاية
- ٥ - كل من يترك الجيش ويفر يعد خائناً للوطن ويعدم.
- ٦ - بمناسبة إعلان الجهاد لطرد العدو فجميع الدماء والبغضاء القديمة ترفع من الصدور.

وظائف اللجان

أن اللجنة المشكلة فى كل قرية هى المسؤولة عن إعاشة المجاهدين وتدابير الذخائر اللازمة، وإلقاء القبض على كل خائن والحث على الجهاد وإجبار المقتدرين على شراء السلاح وتسليح من لا قدرة له.

الإعاشة

يخصص مستودع فى كل قرية ويجبى من الأهالى باسم أعشار تخصم هذه مستقبلاً بموجب الوصل الذى سيعطى باسم الحكومة الثورية السورية.

يجب أن يكون على رأس مجاهدى كل قرية أحد الوجهاء ويكون مربوطاً بهيئة القيادة من الوجهة الحربية، وعليه تبليغ المقررات إلى لجنة القرية لتنفيذها.

بما أن جهادنا المقدس لأجل تحرير البلاد فيجب علينا الاتفاق والاتحاد عملاً بأمره تعالى.

٢ - فى وادى التيم وإقليم البلان

وطد الثوار أقدامهم فى منطقتى وادى التيم وإقليم البلان فاستولوا على قضاءى وادى العجم والقنيطرة وانبثوا فى قرى وادى التيم واستولوا على هضابه وأكامه، وكانت قواهم تتجول فيه من دون مقاومة. وكذلك كان الحال فى منطقة دمشق الغربية الممتدة من أبواب دمشق حتى الزيدانى.

٣- فى جبل الدورز وهوران

وكذلك كان الحال فى جبل الدورز، فقد كان بأجمعه خاضعا للثوار وكان للفرنسيين بعض مراكز حصونها فى هوران على طول السكة الحديد بين درعا ودمشق.

الزحف الفرنسى فى الربيع

وما كادت تباشير الربيع تظهر حتى نهض الفرنسيون للعمل، فألّفوا حملات كبيرة لمقاتلة الثوار وإجلائهم عن المناطق التى يحتلونها.

١- الزحف على قلمون

وكانت منطقة قلمون - وتمتد من أبواب حمص حتى أول حدود غوطة دمشق الشمالية - أول ما استهدفت لهجوم الفرنسيين فى هذه المرحلة، فقد جهزوا حملة كبيرة غادرت حمص فى الأسبوع الثانى من شهر مارس إلى النيك بقيادة الجنرال مارتى وتتألف من أربعة آلاف جندى مشاة مع قوة كبيرة من الفرسان وبطاريتين ومصفحات و ٧٠ رشاشة.

وتولى الدفاع عن النيك القائدان سعيد العاص وفوزى القاوقجى، وقد كتب الثانى فى وصف تلك المعارك يقول: «ولقد قررنا أن ندافع عن النيك أولا فى جهات قارة شمالا فنتسبر غور العدو، ونعرف عدد قواه ثم فى النيك نفسها وحشدنا نحو ٨٠٠ مقاتل وحاولنا أن نضربه فى مضيق عيون العلق ضربة قوية لا توصله إلى النيك إلا وهو منهوك القوى»

ودخل مشاة المجاهدين قارة يوم ١١ مارس وقصد فرسانهم دير عطينة للإحداق بجناح العدو الأيسر، وفى يوم ١٢ أتموا معداتهم فى عيون العلق واشتبكوا مع الفرنسيين بمعركة استمرت ساعتين ونصفا وانتهت بارتدادهم إلى النيك يوم ١٤ منه فصمدوا للجيش وكان يتبعهم وقاتلوه من وراء استحكامات أحكموا بناءها على الطراز الحديث، وعند الأصيل احتل الجيش المستشفى الهولندى غربى النيك، فكر عليه المجاهدون واستردوه، ثم والوا الهجوم فاستردوا جميع الأماكن التى فقدوها وغنموا غنائم.

وفى يوم ١٥ مارس أدركوا أنه لا بد لهم من الانسحاب لضالة قواتهم بالنسبة لقوات العدو، ولأن مواردهم محدودة، ولأنه لا يجوز لهم أن يجازفوا بقواهم، فاحتل الفرنسيون

النك وبدأوا يبسطون نفوذهم عل قلمون.

وواصل الجنرال مارتي الزحف يوم ١٨ منه قاصدا دمشق بعدما أبقى قوات كبيرة فى النك فوصل إلى القطيفة فى الغداة، وفيها التقى بحملة الكولونيل ماسيت وقد خرجت من دمشق للاجتماع به فزحفت الحملتان يوم ٢٠ منه إلى جيرو، وتجولتا فى تلك المناطق وفى يوم ٢٦ منه وصلتا إلى دمشق بعد ما اشتبكتا مع العصابات فى سلسلة من المعارك.

٢ - زحف الفرنسيين فى وادى التيم وإقليم البلان

واختارت القيادة الفرنسية العليا منطقتى إقليم البلان ووادى التيم وهما متلاصقان للعمل فى المرحلة الثانية، فأعدت حملتين كبيرتين سارتا من دمشق يوم ٣ إبريل الأولى بقيادة الجنرال مارتي وتتألف من قواه القادمة من حمص، والثانية بقيادة الكولونيل ماسيت إلى خان سعسع - مجدل شمس للاتصال بحملة الكولونيل ليمان جران كور وقد اتمت تعبئتها فى صيدا وسارت بطريق الخيام - جسر العجر قاصدة مجدل شمس عاصمة الثوار فى وادى التيم وإقليم البلان وقاعدتهم الكبرى هى واقعة فى سفح جبل الشيخ فى مركز متوسط بين دمشق والقنيطرة وقطنا وحاصبيا وراشيا، وقد أدركت هذه الحملات أغراضها فدخلت يوم ١٣ إبريل مجدل شمس وجعلتها قاعا صفصفا، وأنشأت فيها قاعدة عسكرية كبيرة كما أنشأت قاعدة أخرى فى القنيطرة ومرجعيون وحاصبيا، وقد دمر الفرنسيون خلال هذا الدور معظم قرى الدروز فى جبل الشيخ وفى وادى التيم.

٣ - الزحف على جبل الدروز

بعد ما انتهى الزحف الفرنسي فى قلمون وفى إقليم البلان اتجه الفرنسيون نحو جبل الدروز فأعدوا قوات كبيرة قيل أنها بلغت عشرين ألفا فى المسيفة وفى أذرع وفى بصرى اسكى شام للزحف على الجبل من ثلاث جهات فى وقت واحد، وأنشأوا قواعد عسكرية فى هذه المراكز نصبوا فيها مدافع ضخمة لضرب القرى الدرزية المناوحة لحوران.

وما كان الدروز بغافلين عما يراد بهم وعما يدبر لهم فى الخفاء، ولا يخفى أن الجيش الفرنسي ارتد يقضه وقضيضه عن الجبل على أثر معارك أكتوبر سنة ١٩٢٥، وانصرف

إلى مقاتلة العصابات فى الغوطة وفى الإقليم وفى الجهات الأخرى فارتاح سكان الجبل من عناء الأعمال العسكرية فى هذه الفترة إلا جانباً منهم اشترك مع العصابات التى زحفت إلى وادى التيم ولكنه ما لبث أن عاد إلى جبله.

وجاء فشل مفاوضات الصلح التى دارت فى خلال شهر يناير - وقد فصلنا أخبارها من قبل - بينهم وبين المسيو دى جوفنيل وما سمعوه من أقوال وتهديد من الجنرال أندريا وغيره فأضرم نار الحماسة فى صدورهم، فقرروا مواصلة القتال حتى النفس الأخير، وتعاهدوا على أن تقدم كل قرية ريع محاربيها بالناوية لمواصلة القتال، وأن يكتب إلى الكومندان كوستيلير قائد درعا كتاباً يشمل طلبات الثورة وأن يكلف رفعه إلى المسيو دى جوفنيل كما تقرر تأليف لجنة لإدارة الجبل.

ومما اتفق عليه فى اجتماع عقد يومئذ أن تذهب لجنة يتألف أعضاؤها من كل بيت معروف فى الجبل إلى قرية «ديبين» فيحرقوا بيت فارس الأطرش وإلى قرية «المجيمر» فيحرقوا بيت عبده الأطرش لأنهما خانا العشيرة والوطن وخرجا على الدروز فى نضالهم، وأن يشمل هذا التدبير بيوت نجيب عامر وتركى عامر وعبد الكريم نصر من الذين انضموا إلى الفرنسيين.

وعقد زعماء الثورة اجتماعاً فى قرية «دامة» من اللجاء يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٦ فى منزل شبيب القنطار بحثوا فيه الدعوة السلمية التى أذاعها المسيو دى جوفنيل، فقرروا إرسال جواب يطلبون فيه الجلاء عن سورية بعد افتتاح المجلس التأسيسى بشهرين فرد عليهم هذا قائلاً إنه لا سلم ولا مفاوضة إلا بعد أن يخضع الثوار ويلقوا سلاحهم.

وفى صباح ٢٦ منه غادر المجاهدون قرية «دامة» إلى لب اللجاء فاحتلوا من غير مقاومة تقريباً قرية جدل وسائر القرى الأخرى وبسطوا نفوذهم على اللجاء واتخذوه قاعدة لغاراتهم على مراكز الفرنسيين فى حوران وخصوصاً على السكة الحديد لعرقلة نقلياتهم.

٣ - زحف الفرنسيين على الجبل

بدأ الفرنسيون الزحف على السويدا يوم ٢٣ إبريل سنة ١٩٢٦ وتولى قيادة الحملة فى هذه المرة الجنرال أندريا، ومهدت الطائرات الفرنسية لها فأغارت يوم ٢٢ منه على قرى

الجبل كام الرمان، وصلخد وعرى والسويدا فأمطرتها وابلا من قنابلها وصبت عليها المدافع الضخمة المنصوبة فى المراكز العسكرية فى حوران حمما من نيرانها.

وهاجم الفرنسيون الجبل فى هذه المرة من ناحيتين فتحركت الحملة الأولى من أذرع صباح ٢٢ منه فبلغت قرية الغازية ودخلتها من دون حادث.

وتحركت الحملة الثانية وقد أطلقوا عليها اسم القوات الرئيسية وكانت بقيادة الجنرال اندريا نفسه من المسيفة صباح ٢٣ منه فاتجهت إلى قرية أم ولد فدخلتها من دون حادث أيضا، لأن قيادة الثورة أبت الاشتباك فى معارك معها واستأنفت الحملة الأولى الزحف من الغازية صباح ٢٤ منه فاحتلت عند الظهر تل الحديد وقضت ليلتها فيه، كما احتلت القوات الرئيسية قرية عرى، وفى صباح الأحد ٢٥ منه مشت القوتان إلى السويدا.

وكان هناك عدد كبير من المجاهدين بقيادة سلطان الأطرش وقد تعاهدوا على الدفاع عنها حتى النفس الأخير.

بدأ الفرنسيون يضربون السويدا فى الساعة السادسة من صباح الأحد ٢٥ منه وفى الساعة الثامنة أوقفوا الضرب نحو ربع ساعة ثم استأنفوه واستمروا نحو ساعة وحلقت إحدى عشرة طائرة فصببت نيرانها على السويدا وظل إطلاق النار متواصلا من الأرض والسماء حتى الظهر ثم دخل الجيش السويدا بعد معركة حامية فانسحب المجاهدون إلى الشرق ونزل سلطان باشا الأطرش وإخوانه على عين الحشبة ونزل الدكتور شهبندر ومن كان معه، وقد شهد معركة السويدا، قرية سالة وقصد آخرون العانات وغيرها من قرى المقرن الشرقى وكانوا على اتصال.

حكومة الداماد وبيانها

كبر على المسيو دى جوفنيل ما أصابه من فشل فى سعيه لتأليف حكومة وطنية تساعده فى إخماد الثورة فأعاد الكرة على الشيخ تاج الدين الحسنى محاولا اقناعه بالعودة إلى التعاون معه فأصر على تنفيذ برنامجه ثم اتصل بهاشم الأتاسى وإبراهيم هنانو فلقى منهما إعراضا عن التعاون ما لم تجب طلبات البلاد، وأخيرا وبتوسط بعض المتوسطين قبل أن يولى الداماد أحمد نامى رئاسة الحكومة السورية.

ولهذا لم يكد الجنرال أندريا يدخل السويدا يوم ٢٥ إبريل حتى أصدر المسيو دى جوفنيل يوم ٢٦ منه قرارا جاء فى المادة الأولى منه ما نصه «عين الداماد أحمد نامى بك رئيسا لدولة سورية إلى أن يلتئم البرلمان المنتخب قانونا ويعين بنفسه رئيس الدولة»، وفى يوم ٢٨ منه نشر الداماد المنشور الآتى:

«لقد قاسمت وأقاسم جميع أمانى الشعب السوري، وقد تلمت وأتألم لجميع ألامه وإذا كنت أتحمل اليوم مسؤولية الحكومة الموقته فذلك لكى أساعد سورية على تحقيق أمانها وعلى تخفيف ألامها.

إننا لا نقدر أن نصل إلى غايتنا بالقوة، بل بالمخبرات وبالاعتماد على الحق وليس علينا ضد الدولة المنتدبة أن ننال نجاحا بل بمساعدتها وليس بمحاربة إخواننا الذين ولدوا على أرض هذا الوطن مثلنا نوجد الوحدة السورية بل باستمالتهم إلينا».

«إن الثورة قد كلفت ألوفا من الضحايا البشرية، وخربت مدنا كاملة وحكمت على الغلال أن تهراً تحت الأشجار وفى الحقول، بل أنها زادت فى عمق الهوة التى تفصلنا عن الإسكندرونة والعلويين ولبنان، فى حين أن ضروريات حياتنا الوطنية تأمرنا أن نطمر هذه الهوة بفتح منفذ على البحر لحلب ودمشق وستسعى حكومتى لنيله بالطرق السلمية».

«ومن جهة أخرى سنتخابر مع الدولة المنتدبة لإعطاء الانتداب شكل معاهدة مستمدة من المعاهدة المعقودة بين انجلترا والعراق، وأخيرا فإننا نعجل بانتخاب جمعية تأسيسية يعترف بواسطتها بحقوق جميع السوريين فى استعمال الحرية والاستقلال».

«فليثق الشعب السوري ويصبر فالنجاح أمامنا - إنه يكفي لمحق سنابل القمح النافعة مطرة واحدة من البرد. غير إنه يلزم أيام عديدة بل أسابيع وشهور لينمو القمح ويحين الحصاد تلك هي شريعة الحياة التي لا يمكن نكرانها.

«فإذا سرتم معنا على طريق هذه الشريعة ترون إذ ذاك نهاية العذاب والشقاء وتحققون رويدا رويدا فى السلم والراحة مطالبيب القلوب السورية»
وعلق عليه المفوض السامى بقوله:

أن البيان الذى اطلعتمونى عليه والذى يؤلف برنامج الحكومة الوطنية السورية يؤكد ثلاثة أمور أساسية.

أولا - وجوب إعطاء الانتداب شكل معاهدة لثلاثين سنة تعقد مع الدول المشمولة بالانتداب - أننى أقبل هذا الطلب.

ثانيا - حق سورية بوضع دستورها - أنى على اتفاق تام مع حكومتكم فى هذا الحق وأخيرا أعلمكم بالوصول إلى تحقيق المطالب السورية بواسطة المخابرات الحبية بين بقية الدول - إنه يجب أن يفهم أن هذه المخابرات لا يمكن الشروع فيها قبل مصادقة البرلمان المقبل على المعاهدة التى تتعهد فيها سورية أن لاتستعمل القوة فى أى حال ضد جاراتها وأن تلجأ إلى تحكيم الدولة المنتدبة عند وقوع الخلاف.

إن الدولة المنتدبة ليست حكما على أمانى الشعوب الواقعة تحت الانتداب، ولكنها كذلك على الطريق تظهر فيها هذه الأمانى ولا يوجد أقل مناقضة بين مصالح فرنسا ومطالب مختلف أقسام سورية ولبنان وجبل الدروز والعلويين والإسكندرونة، ولكن هذه المطالب يناقض أحيانا بعضها البعض.

فالاتفاق يجب أن يحصل بينكم وبين إخوانكم الذين ولدوا وإياكم على أرض واحدة لا بينكم وبيننا نحن الفرنسيين.

أن صعوبة هذا الاتفاق والحاجة إليه هما فى الوقت نفسه أساس صعوبة وحاجة الانتداب الذى عهدت فيه جمعية الأمم إلى فرنسا.

فعلى الانتداب واجبان، هما حالة السلام الخارجى للشعوب، وإعطاؤها كل الحريات الداخلية لا حرية استعباد فئة لأخرى.

ولا يمكن أن أبرهن عن أمانة فرنسا نحو واجباتها بأحسن مما برهنت به الآن، وهو تسليم سورية إلى أيدي حكومة وطنية حتى في الساعة التي كان يسهل النصر لنا فيها تنفيذ سلطة مطلقة.

ولى الأمل أن تفهم الأمة السورية جيدا مظهر هذه الصداقة التي تقوم بها فرنسا نحوها، وأنها ستقابل الثقة بثقة مثلها. فإذا تم ذلك قدرتم يا صاحب السمو أن تعجلوا الرقى الذي يقود البلاد نحو النجاح والراحة والسلام بدلا من الثورة التي تحمل الخراب.

هذه هي الأمانى الحارة التي أرغب فيها مع رجائي بقبول اعتباري الفائق

وفى يوم ٣٠ إبريل وصل المسيو دى جوفنيل والداماد أحمد نامى إلى دمشق وأخذا يعملان لإنشاء الوزارة، فلقيا مقاومة شديدة، وأبى كثيرون من الوطنيين التعاون مع الرئيس الذى اختاره الفرنسيون، على أنه تم لهم أخيرا يوم ٤ مايو تأليف وزارة شبه ائتلافية على المنوال الآتى:

شاكر نعمت الشعبانى للمالية وحسنى البرازى للداخلية وواثق المؤيد للأشغال العامة واطفى الحفار للزراعة والرئى ويوسف الحكيم للحقانية وفارس الخورى للمعارف.

بيان الحكومة الجديدة وبرنامجها

وهذا نص البيان الذى أذاعته الحكومة الموقته مع برنامجها وقد أقره المسيو دى جوفنيل ووافق عليه:

إلى الشعب السورى الكريم

غير خاف على أحد ما بلغت الكارثة الحاضرة من إيقاع الدمار والبلاء فى هذا الوطن السورى المحبوب. فقد تواترت عليه المصاعب المفجعة فى الأشهر العشرة الماضية حتى كادت تقوض ما بناه لنفسه من آثار الحياة والعمران. ويات الحذر شديدا من الإتيان على ثمرات جهود الأجيال السالفة والجيل الحاضر.

لقد أصبح الموقف رهيبا وكاد يقضى على شعاع الأمل بالخروج من هذه المازق الضيقة ولم يعد منصب الحكم والولاية يستهوى أحدا فى هذه الأيام العصيبة.

عندما دعينا لتسلم أزمة الإدارة في سورية وقفنا برهة موقف التردد والحيرة متهيئين اقتحام هذه الغمرة وقبول ما فيها من التبعية، ونحن عالمون أن إنهاء هذا الوطن من كيوته وإفلاته من عثاره يحتاج إلى مفاداة أبنائه ومغامرتهم بأشخاصهم.

نحن نعلم أن للأمة السورية حقوقا مشروعة تريد إدراكها، وتعتمد في نيلها على قوة التي لا تغالب وبحسب هذه العقيدة ما زلنا من القائلين بوجود العمل بالطرق الدستورية والوسائل القانونية. ومهما كانت نتيجة الثورة الحاضرة لا تتبدل أمانينا الوطنية ولا تضعف عزائمنا عن متابعة قضيتنا والمطالبة بحقوقنا بالطرق السلمية المشروعة تلك الأمانى التي كانت الأمة تسعى وراء تحقيقها منذ عهد قديم.

جاء المسيو دى جوفنيل المفوض السامى وأعلن أنه قادم لإنالة الشعب السورى حقوقه وقد مرت بضعة أشهر والمفاوضات تجرى بينه وبين السوريين لإيجاد أسلوب ملائم تحل به المشكلة الحاضرة بإنالة السوريين حقوقهم وإزالة أسباب شكاويهم - وهو معدود من نوابغ الفرنسيين ومشبع بروح الحرية والإنصاف. وله فى جمعية الأمم مواقف كثيرة وله مزايا بارزة فى نصره الحق وتأييد العدل.

قبل أن وافقنا على تلبية الدعوة بتأليف حكومتنا الحاضرة وضعنا أمامنا فى ساحة التأمل والاعتبار أمورا كثيرة تتناول قوة الحق فى جانب قضيتنا الوطنية والوعود المكتوبة والشفهية التى تلقيناها من فخامة المفوض السامى وشخصية هذا العميد البارزة فى العالم الأوربى مع الثقة المتبادلة بينه وبين حكومتنا السورية ولزوم الاعتماد المتقابل والتعاون الحقيقى بيننا وبين الفرنسيين لنتمكن من الاستفادة بعملهم وخبرتهم ولتعود إلى البلاد سكينتها وسلامتها وما أدى إليه فقدان الثقة ومساوى الإدارة الماضية من خراب بلادنا وتدميرها وخطأ الموقف السلبي حيال كوارث البلاد الحيوية والاقتصادية، وحيال الأمن المضطرب والأموال المندثرة والدماء المسفوكة.

بعد أن تأملنا كثيرا فى هذه الأمور وقابلناها مع معكوساتها فى الكفة الأخرى قضى علينا العقل والغيرة الوطنية أن نستخير الله ونعالج هذا الأمر ونحن معتمدون فى نيل النجاح على مؤازرة الشعب السورى الكريم وتأييده فى هذه المهمة الشاقة. وقد عاهدنا أنفسنا أن لاتجازف بشئ من حقوق الأمة المشروعة.

إن حكومتنا قد اتخذت قاعدة لأعمالها البرنامج الآتى تسعى لتحقيقه.

- ١ - دعوة الجمعية التأسيسية لتتولى سن دستور البلاد على قاعدة السيادة القومية.
 - ٢ - تحويل الانتداب إلى معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية لمدة ثلاثين سنة تعين فيها الحقوق والواجبات والعلائق المتقابلة بين الأمتين مماثلة للمعاهدة الموقعة بين بريطانيا والعراق، ولا تكون هذه المعاهدة نافذة إلا بعد تصديقها من البرلمان السوري، ويحتفظ فيها لفرنسا بالنفوذ السياسى والرجحان الاقتصادى فقط. على شرط عدم الإخلال بالسيادة القومية.
 - ٣ - تحقيق الوحدة السورية بالوسائل التى باشرنا بإجرائها منذ الآن، وستظهر للأمة نتائجها المثمرة فى القريب العاجل إن شاء الله.
 - ٤ - توحيد النظام القضائى على قاعدة السيادة القومية بصورة تصون حقوق الوطنيين والأجانب معا.
 - ٥ - تأليف جيش وطنى بحيث تتمكن القوات الفرنسية من الجلاء التدريجى عن البلاد.
 - ٦ - طلب إدخال سورية فى عصبة الأمم وإعطائها حق التمثيل الخارجى أسوة بالعراق.
 - ٧ - درس إصلاح النظام النقدى الحالى وإعادة الأساس الذهبى فى عملة البلاد الرسمية بصورة تدريجية
 - ٨ - استحصال العفو العام عن جميع أصحاب الجرائم السياسية مع الاحتفاظ بالحقوق الشخصية.
 - ٩ - استحصال قرار بإلغاء الغرامات الحربية عن دمشق وغيرها.
 - ١٠ - إيجاد طريقة للتعويض على منكوبى الثورة.
- هذا هو الهدف الأسمى من برنامج حكومتنا الموقته لإعادة السلام وتحقيق أمانى البلاد بالسرعة الممكنة، ولما كان هذا البرنامج يحقق قسما كبيرا من الأمانى الوطنية وحقوق البلاد فإننا نرجوا من الأمة السورية الكريمة مؤازرتنا لنتمكن من تنفيذه بأقرب وقت مستطاع والله من وراء القصد.

وثائق دى جوفنيل وعهوده

ودارت مفاوضات بين المسيو دى جوفنيل وبين الحكومة الجديدة للاتفاق على قضية

الوحدة والمشكلات الأخرى امتدت نحو أسبوعين، ومثل الجانب السوري فيها هيئة مجلس الوزراء ومثل الجانب الفرنسي المسيو أليوب المندوب الممتاز في دمشق والكولونيل كاترو ورئيس دوائر الاستخبارات في المفوضية العليا، واشترك فيها المسيو دي جوفنيل نفسه فانتتهت بالتوقيع على وثيقتين: الأولى نص البيان الوزاري مع المواد العشرة (وقد نشرناهما آنفا) والثانية خاصة بطريقة تنفيذ كل مادة من مواد البرنامج العشر ولم تنشر حتى الآن.

وسلم المندوب، الداماد رسالتين كتبهما بخط يده، ووجههما إليه اعترف في الأولى بحق سورية في الحصول على مرفأ بحري، وتعهد بإعطائها طرابلس مع عكار على طول خط السكة الحديد إلى بعلبك فتتصل طرابلس بدمشق مباشرة من دون أن تمر السكة بأراض لبنانية.

وسلم في الوثيقة الثانية بضرورة الوحدة السورية، ووعد بتحقيقها على أساس التفاهم بين فرنسا وسورية من جهة وبين سورية ولبنان من جهة أخرى. والرسالتان مكتوبتان في أواخر شهر إبريل سنة ١٩٢٦ وهما محفوظتان عند الداماد أحمد نامى ولم تنشرا.

اشترك الموارنة في هذه المفاوضات

وكان بعض زعماء الطائفة المارونية وفي مقدمتهم البطريرك السابق وأميل إده على علم بما جرى وقد تعهد الأخير باقناع أبناء طائفته بالموافقة على إعطاء طرابلس لسورية وإشعارا بذلك وقع بخط يده على الوثيقة الخاصة بقضية الوحدة.

ومما تم الاتفاق عليه أيضا بين الداماد والمندوب أن يكون تحقيق الوحدة السورية بطريق المفاوضات لا بأى أسلوب آخر، وذلك بأن تعقد معاهدة بين الحكومتين السورية واللبنانية تتعهدان فيها بأن لا تلجأ إلى السلاح واستعمال أى نوع من أنواع الشدة لحل قضايا الحدود، وتكون الغاية منها سلخ الأقضية الأربعة وطرابلس وعكار عن لبنان ويحكم الفريقان المندوب السامى عند حصول خلاف بينهما ويكون حكمه حكما قابلا للتمييز فى جمعية الأمم.

إعلان الجمهورية في لبنان

وبعد ما قطع المسيو دى جوفنيل على نفسه هذه العهود الصريحة، وتعهد بتحقيق الوحدة السورية - وذلك بسلم الأفضية الأربعة وطرابلس وعكار عن لبنان وإعادتها إلى سورية وافق يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ على الدستور الجديد للبنان، وينص على أن أراضي لبنان وحدة لا تتجزأ، ولا يجوز التنازل عن أى جانب منها - كما يقضى بإنشاء جمهورية ذات نظام برلمانى من مجلسين، وقد نودى بها فعلا يوم ٢٦ مايو واحتفل بإنشائها احتفالا رسميا.

وقد استوقف هذ التناقض بين عهود المندوب السامى ووعوده نظر وزير سورى فهو من جهة يعد بتحقيق الوحدة السورية بسلم الأراضى التى ضمت إلى لبنان فى سنة ١٩٢٠ ويقر من جهة أخرى دستورا للبنان ينص على عدم جواز التنازل عن أى جزء من الأراضى اللبنانية بأى طريقة كانت. فسأله عنه فقال: لا أرى فرقا بين دستور لبنان وبين الحكومة السورية مادامت وزارة الخارجية الفرنسية وجمعية الأمم لم تصادق عليهما فلهما وحدهما حق البت فى هذه الشؤون وفصل الخلافات. وقال إنه سيذهب إلى باريس وجنيف لهذه الغاية. وغادر بيروت يوم ٢٨ مايو من تلك السنة ذاهبا إلى باريس ولم يعد فسقط حكم هذه الوثائق بسفره، ولم يقم لها المندوبون المتعاقبون وزنا. مع أنها صدرت باسم فرنسا وبالإضافة إليها وكان من حقها أن تحترم وتنفذ.

كوارث الميدان

حى الميدان - من أكبر أحياء دمشق وأكثرها سكانا ويتصل بالغوطة مباشرة من الجنوب والشرق والغرب، ولأبنائه صلة وثيقة بالبادية وخصوصا بحوران وجبل الدروز، وقد تطبع الجانب الأكبر منهم بطبائع البادية وعاش فيها واشتهر بالوفاء والمروءة والمحافظة على الأخلاق العربية السامية.

وينقسم حى الميدان إلى ثلاثة أقسام. فوقانى وهو جزء من البادية تقريبا والوسطانى وهو مقر تجار الحبوب والتحتانى وهو أدنى الجزأين إلى مدينة دمشق.

وجلا الفرنسيون عن حى الميدان بكامله على أثر اشتداد ساعد العصابات بعد يوم ١٨ أكتوبر وأنشأوا خط دفاع فى باب الجابية أقاموا فيه المتاريس والأسلاك الشائكة والدبابات، وفعلوا مثل ذلك فى جهة الصالحية (شمالى دمشق) فتخلوا عن حى المهاجرين وصالحية الأكراد وأقاموا خط دفاعهم الشمالى عند الجسر الأبيض، ومعنى ذلك أن طول المسافة التى كانوا يسيطرون عليها داخل مدينة دمشق فى تلك الأيام ماكانت تزيد عن ثلاثة كيلو مترات على أكبر تقدير، وعللت السلطة بأنها أرادت عقوبة أهل الميدان بتركه تحت رحمة الثوار لأنهم لم يساعدها فى القضاء على حركتهم.

وقد كان من نتائج هذا الاتصال المباشر بين الثورة وأهل الميدان أن انضم جانب منهم إليها، وألغوا عصابات خاصة بهم نازلت الجند الذى كان مرابطا وراء الاستحكامات والبيوت فى باب الجابية وكانت تهاجمه بين أونة وأخرى فتفتك فيه وقد قتلت يوم السبت ١٢ فبراير سنة ١٩٢٦ أرمنيين من متطوعة الجيش الفرنسى، وكان عدد المتطوعة من هؤلاء غير قليل وقد أسعوا إلى البلاد شتى الإساءات.

١ - الكارثة الأولى

ولما قصرت يد هؤلاء المتطوعة عن الثار لقتلاهم من الثوار أغاروا على سكان الميدان التحتانى يوم ١٣ منه ونهبوا بعض المتاجر وقتلوا نيفا وعشرين شخصا بين شيخ وطفل

وإمرأة، واستأنفوا الغارة صباح ١٤ منه فهاجموا الحى بالاتفاق مع متطوعة الشراكسة فجاء نحو ٣٠٠ منهم إلى حى الغلاينية ونهبوا نحو مائة دار وفتكوا بكل من صادفوه.

وفى صباح الأربعاء ١٧ منه زحف عند شروق الشمس نحو ٦٠٠ جندي إلى الميدان تتقدمهم المصفحات والدبابات ويقودهم المسيو بيجان مدير الأمن العام الفرنسي لدمشق، وقد أباح للجند الحى وأطلق يدهم فى السلب والنهب والقتل والتعذيب، فانقضوا على السكان يمعنون قتلا وتعذيبا وعلى البيوت يسرفون فى السلب والنهب وجاعوا بالسيارات والعربات فنقلوا الغنائم والمنهوبات إلى بيوتهم، واختلف الدرك الوطنى السورى مع متطوعة الارمن الذين انتهكوا حرمة جامع باب المصلى وجامع جنيد وجامع سيدنا صهيب وحطموا المصابيح وحرقوا المصاحف ونهبوا الطنافس، وكاد أن يقع قتال بينهما لولا تدخل الضباط الفرنسيين.

وظل الحال على هذا المنوال من الصباح إلى ما بعد الظهر فقامت دمشق وقعدت وقصد وفد من رجال الميدان إلى الجنرال أندريا يسأله كف اعتداء الجنود.

واجتمع أعضاء مجلس بلدى دمشق فى الغداة وتداولوا فى الأمر ثم زاروا متصرف دمشق للبحث معه فى ما يجب عمله لتلافى الكارثة، وحضر اجتماعهم الجنرال أندريا والمسيو بيجان مدير الأمن العام فاحتجت هيئة البلدية لدى الجنرال على فظائع متطوعة الشراكسة والأرمن، وقالت إن الذين نكبوا أبرياء لا صلة لهم بالثورة، فقال أن المنهوبات ضبطت وأنها محفوظة عند المسيو بيجان وستعاد إلى أصحابها.

واحتج أعضاء المجلس البلدى على ضرب المنازل وهدمها وحرقها. فقال الجنرال إن هذا تدبير اتخذ إزاء البيوت التى تأكدوا أن الثوار يلجأون إليها لإطلاق النار على الجند حين مرورهم، ولا تمس المنازل التى لا يلجأون إليها بأذى ولا يحدث عليها اعتداء.

وفى يوم الخميس ١٨ منه أذاع الجنرال أندريا البلاغ الرسمى الآتى:

«وجه متصرف دمشق أنظارى إلى الشكايات العديدة التى يبديها الشعب من متطوعة الجركس. فالسلطات المنتدبة لم تقصد بأعمالها العسكرية سوى أن تجعل السلم يسود هذه الأرجاء، وأن تحفظ حياة الشعب وأمواله من أى مذهب أو اعتقاد كان، ومن جهة أخرى فهى لا تعتنى إلا بإزالة العقاب بالذين يخلون بالأمن العام ويقلقون الراحة والسكينة. وقد

أمرت بإجراء التحقيقات بخصوص هذه الشكايات التي إذا ثبتت سأنزل العقاب الصارم بحق المتسببين فيها.

وقد أخذت الاحتياطات اللازمة لمنع تجدد مثل هذه الشكايات مرة أخرى، وهذا طبقاً لرغائب السلطة المنتدبة.

وبهذه المناسبة أوجه نظر الشعب إلى الغلطات اليومية المرتكبة ضد جنودنا عند مرورهم فى حى الميدان أو فى غيره، وعلى الطلقات النارية التى توجه إليهم من البيوت أو من مآذن الجوامع التى يجب على كل إنسان أن يحترمها.

وإننى أحذر الأهالى بأن مثل هذه الحالة تجبرنى على أخذ الاحتياطات اللازمة والصارمة معاً، واستخدام الوسائل العسكرية التى تؤدى إلى الخراب وكل ذلك لتأمين سلامة جنودنا، وإننى أطلب إلى الشعب بأن يضع حداً لمثل هذه الأعمال التى لا يمكن أن تفيد، بل بالعكس فإنها تجلب التعاسة والشقاء، فالسلام على الذين يتبعون الطريق السليم.

كتاب الثوار الميادنة إلى الشيخ والبطيرك

وأضربت دمشق ثلاثة أيام احتجاجاً على هذه الفظائع، واشترك المسيحيون فى هذا الإضراب، وأرسلت عصبة الميدان فى الثورة الكتاب الآتى إلى الشيخ بدر الدين الحسنى ونصه:

لجنة الثورة السورية الوطنية فى الغوطة وضواحي دمشق عصبة الميدانيين

إلى سماحة أستاذنا ومولانا الشيخ بدر الدين الحسنى المحترم

سلام الله عليكم ويعد، فأنت اليوم إمام المسلمين فى جميع البلدان السورية، أن لم نقل فى جميع الأقطار الإسلامية والهدى الذى يهتدون به والعلم الفرد الذى يسيرون وراءه.

أن نيران الثورة تشتعل فى جميع أنحاء البلاد والقتال قائم على قدم وساق، وإن أبناءك يقومون بواجبهم حيال بلادهم ولا يخرجون عن أوامر خالقهم وستن نبههم ولا يتعرضون إلى إخوانهم الذميين ولا يقاتلون غير الأجنبى، وهم إلى الأيام الأخيرة ما كانوا يطلبون

منكم غير الدعاء ومراقبة الأحوال حسب عادتكم لتنهجوا المنهج الذى ترونه لازما عند الاقتضاء.

لقد خرج الفرنسيون فى جميع حركاتهم عن نظمات الحرب فقبلنا ذلك ولم ننتقم منهم على أعمالهم بغير قتال جنودهم، ولكنهم اليوم أباحوا للأرمن ينهبون ويقتلون البريئين والبريئات والغرض من ذلك هو إجبار أهل الميدان على الرحيل من حيهم بعد أن أصبح الميدان خارج الحصار الذى اختطوه حول المدينة، واضطروا قبله سكان قرى الغوطة بقنابل طياراتهم إلى هجر قراهم ظنا منهم بأن الثوار يرحلون من الغوطة، ولما لم يجدهم ذلك نفعا عادوا فقالوا لأهالى القرى ارجعوا إلى قراكم.

نرغب إليك ياسماحة الإمام أن تقنع الفرنسيين بأن يحترموا القوانين ولا ينتهكوا حرمة دور المسلمين وإن لهم أن يقاتلونا نحن معشر الثوار، ولهم علينا أن نأتى إلى قتالهم فى المكان الذى يعينونه لنا وإن المأسى التى مثلها رجلهم الخواجه بيجان ونال عليها وساما ولم تمثل فى عصر من العصور، وعلم بها الخاص والعام كافية إن كانوا يعقلون.

أن جيوشنا اليوم التى تقابل حملات فرنسا مهما كانت كبيرة بحمد الله من العار أن تسمى عصابات. لأن العصابات لا تقابل جيوشا، وإنما تقاتل سرقة واختلاسا وكان من الحق أن يعاملونا معاملة قانونية - أى معاملة جيش لجيش فلا يقتلوا أسرانا وعندئذ نعاملهم بالمثل، ولكنهم أبوا إلا أن يمثلوا أفظع صفحة من صحف التاريخ فهنيئا لهم بها .

لقد بعثنا إلى غبطة بطريك الروم الأرثوذكس بكتاب أفهمناه فيه أنه إن لم يقلع الفرنسيون عن هذه الأعمال البربرية ويرفعوا تعديات الأرمن عن المسلمين الأمنيين الذين لا علاقة لهم بالثوار، بالمثل الحى المسيحى المملوء بالأرمن والنصارى من الذين يكيديون للثوار وفى الكتاب تفصيل لقوم يفقهون.

ويرغب إليك ياسماحة الإمام أن تفهم الفرنسيين أنهم إن لم يرتدعوا عن مثل هذه الأعمال الدنيئة، وأنهم إذا كانوا يريدون أن يقلبوا الحركة إلى حركة دينية فإن المسؤولية تقع عليهم وعندئذ ستأتى سماحتكم إلينا ونمشى تحت لوائكم باسم الدين رضيتم أم كرهتم وتدعوا باسمكم مسلمى سورية إلى الجهاد ولتقوم أوروبا بعدئذ على المسؤول من كلينا (السوريين والفرنسيين) ونحن لدينا الوثائق العديدة الكثيرة التى يمكن أن نثبت للعالم بها أن فرنسا ما زالت تعمل منذ قامت الثورة السورية على إضرام النار بين

المسلمين والمسيحيين لتجد لها أنصارا في أوروبا، ومن حمد الله نيتها السيئة هذه قد شاعت وذاعت وعلم بها الخاص والعام، وأن الثوار قد تحاشوا كثيرا أن يقعوا في شباكها قبل أن يعلم الناس بحقيقة نيات فرنسا وتعلم بذلك أوروبا المتمدنة.

وختاما تفضلوا ياسماحة الإمام أعظم احتراماتنا مولاي

١ شعبان سنة ١٣٤٤ باسم عصبة الميدان

توفيق المهايىنى عبد القادر سكر

وهذا نص كتابها إلى غبطة بطريرك الروم الأرثوذكس رقم ١٤١

إلى غبطة بطريرك الروم الارثوذكس فى إنطاكية وعموم بلاد الشرق الأفخم:
يا صاحب الغبطة:

ليس المجال مجال تفصيل وتطويل، فالرب والسماوات والأرضون وكل إنسان منصف يقر بأن الثوار عامة والدمشقيين منهم خاصة قد تحاشوا كل المحاشاة أن يمسا إخوانهم النصارى بسوء رغم كل يشيعه ويذيعه عنهم الفرنسيون وعمالهم من بعض نصارى البلاد وفى مقدمتهم المواردنة، وذلك لأنهم قد أدركوا منذ قام (رجل فرنسا مسيو كريبه) حاكم جبل الدروز السابق ينادى يوم دخل الثوار مدينتهم دمشق للمرة الأولى (أين أنتم يا نصارى دمشق؟، اليوم يومكم) أجل، قد أدركوا بأن الفرنسيين يريدون أن يقلبوا الثورة السورية من ثورة وطنية إلى قتال دينى، ويرغبون فى أن يقتتل أبناء البلاد، ولكن إخواننا النصارى لم يدركوا هذا الغرض السيئ، ولعلمهم أدركوه وحبذوه رغبة فى بقاء فرنسا.

لقد ضربت دبابات الفرنسيين شوارع الميدان مرارا وقتلت كثيرين من الأبرياء والبريئات من شيوخ ونساء وأطفال فى الشوارع والنوافذ، فلم نحرك ساكنا وكنا نكتفى بقتال الجند الباغى فقط، ثم نسفوا البيوت وقاموا بتهديمها ونهبها باسم فتح الشوارع فكذلك لم نلتفت لغير قتال الجند ولكنهم اليوم أباحوا للنصارى الأرمن نهب النساء المسلمات الآمات الفقيرات اللواتى لم يستطعن أن يرحلن من الميدان وليس لهن أقل علاقة بالثوار، فوالذى رفع السماء إن لم يغير الفرنسيون اعتبارا من تاريخ وصول هذا إلى غبطتكم واطلاكم عليه ذلك المنهج البربرى لنضطر إلى مقابلتهم بالمثل فننهب ونقتل أهالى

الحى المسيحى المملوء بالأرمن وغيرهم من النصارى الذين يكيدون للثوار. والتاريخ والعالم المنصف يجيز لنا ذلك مادام الفرنسويون يبيحون للأرمن النصارى الذين قد اتخذوهم لهم أنصارا نهب بيوت المسلمين الأبرياء وانتهاك حرمة نساء المسلمين الآمنات ثم نعتهم إيانا بلا خجل ولا وجل بالسلايين. وما دام نصارى لبنان يقومون علينا ويتهموننا بأن ثورتنا ثورة دينية وأتينا نقتل النصارى - رغم علمهم ببراءتها من ذلك - وأتينا وشرف العرب الذى هو عندنا فوق كل شىء ليشجينا ويؤلنا كل الألم اضطرارنا لانتهاج هذا المنهج الوحشى ولكن لسنا بملومين والبادئ أظلم.

وهذا الكتاب هو الوثيقة التاريخية التى سنبرزها إذا لم يرتدع الفرنسويون عن أعمالهم. ومضينا نحن فى عملنا ونفذنا إنذارنا وأراد نصارى لبنان أن يتهمونا بالتعصب الدينى وإننا نلقت نظركم يا صاحب الغبطة بأننا معشر الثوار قد تحملنا فوق الطوق والأمثلة على ذلك كثيرة وإن الذين كادوا إلينا من أبنائكم كثيرون فلم تتعرض لأحد منهم كل هذا تحاشيا من أن نتهم بالتعصب.

وختاما فالبلاد بلادنا وبلادكم فنلقت نظر غبطتكم إلى لزوم إقناع وكيل غبطة بطيريك الكاثوليك الذى ياتمر الفرنسويون بأمره أن يوعز إلى هؤلاء بأن يرفعوا الحيف عن الأبرياء والبريئات. ولا تريد أكثر. وليس من العدل والانصاف إذا كان الشارع كما يسميه الذين اختطوه حول مدينة دمشق قد جعل الميدان خارج الحصار أن يعمدوا إلى مثل هذه الوسائل البربرية ليضطروا سكان الميدان إلى هجر محلتهم وهى تؤلف ثلث المدينة. هذا ومن أندر فقد أعذر.

وتفضلوا يا صاحب الغبطة بقبول فائق الاحترام

باسم عصبة الميدان

توفيق المهاينى عبد القادر سكر

توسط الشيخ وجواب الجنرال

وانتدب الشيخ بدر الدين الشيخ محمد رفيق السباعى من تلامذته فذهب فقابل الجنرال أندريا محتجا فأرسل الجنرال أندريا الرد الآتى وقد أذيع على الصحف بشكل بلاغ رسمى يوم ٢٠ فبراير ونصه:

يا صاحب السماحة:

أن سكرتيركم الشيخ محمد رفيق السباعى أخبرنى عن بعض شكاوى أهالى الميدان ضد أعمال متطوعتنا الشراكسة الذين كما يزعم يقتلون النساء والأولاد والشيوخ.

وإنه يا ذا السماحة لمن المؤسف أن تكون الحقيقة التى هى على هذا الشكل محرقة أيضا. فالتجول ممنوع فى الميدان فوقانى والحافلات لا تذهب إلى هناك بسبب وجود العصابات فى جميع منعطفات الطرق. وقد اضطررت لتكليف المتطوعة الشركس بتفتيش المنازل لتوقيف الثوار المتجنين إليها. وهؤلاء المتطوعون الشراكسة لا يقتلون إلا الذين يقابلونهم بالطلقات النارية ويمنعونهم من القيام بوظيفتهم.

وأؤكد لكم فضلا عن ذلك أن بعض العصابات يلتجنون إلى بعض الجوامع ويتخنون المآذن مراكز لهم يطلقون منها النيران على عساكرنا ومتطوعتنا وهذا العمل بدون شك مؤلم. لأننا نحترم الجوامع ونرغب أن تكون محترمة من الجميع فى كل وقت. فأتوسل إليكم يا صاحب السماحة أن تدعوا إئمة هذه الجوامع وأن تمنعهم من السماح للثوار بدخول هذه الأماكن المقدسة التى نريد أن تبقى على احترامها لأنهم إذا تحدونا فالسلطة العسكرية تضطر لتسليط قنابل مدفعهما حيثما وجدت الثوار، وعندها أكون شديد الأسف لاضطرارى إلى استعمال هذا التدبير.

وإننى أكرر لسماحتكم أن التعليمات الصريحة المعطاة لجنودنا والمتطوعين تنص على احترام النساء والأولاد والشيوخ والأموال، ولكنه قد يتفق أن تصيب بعض الرصاصات الطائشة جماعة من الأبرياء.

يا صاحب السماحة سأستعمل الإجراءات الصارمة لا نزال العقاب بالثوار ولتنظيف مدينة دمشق لحاجة ماسة لإقرار السلام، وإن سماحتكم تشاركونى بدون شك فى هذا الرأى. وعلى الأهلين المسالمين أن لا يسمحوا للثوار بالالتجاء إليهم على الأقل. وبذلك يسهلون للجنود مهمتهم الشاقة إذا كانوا لا يريدون أن يغيثوهم.

وإننى أكلف سعادة متصرف دمشق أن يقابل الجميع وأن يطلع سماحتكم على ماجريات الأحوال.

وتفضلوا يا صاحب السماحة بقبول فائق اعتبارى مع احترامى

احتجاج أهالى دمشق

ووضع عدد من أهل دمشق الاحتجاج الآتى وسلموه إلى قناصل الدول فى مدينتهم قالوا:

إن تهديم القرى ودك صروح العمران وتقتيل الأبرياء وسلب أموال المحايدين هو كل ما وصل من المدنية الفرنسية إلى سورية التى جاءت فرنسا لتمدينها وتدريبها على الحياة الاستقلالية. وقد صرنا نعتقد بعد الذى رأيناه أن الحرية والعدالة محصورة بين جدران باريس لا تتعداها إلى بلاد الانتداب، ومن الساعة التى وطئت بها فرنسا الأراضى السورية لم نر سوى مرتبات باهظة ونفقات سفر وسيارات وخدم ومركبات لموظفيها تستحلها من دم الشعب السورى الذى رزح تحت باهظ الضرائب، وكلما رفعنا عقيرتنا بالاحتجاج على مثل هذه الأعمال والتصرفات الغربية الشاذة قالوا يد أجنبية تدفعنا لذلك، ولسنا بحاجة إلى تذكيركم بأن الثورة السورية ما نشأت إلا بسب سوء تصرف رجال الانتداب وطيئشهم وتعمدهم حكم البلاد حكما قاسيا وابتزازهم الأموال بصورة مخجلة.

إن الثوار لم يقصدوا من ثورتهم الوطنية البحتة سوى إصلاح ما ارتكبه فرنسا من السيئات والسياسة الخرقاء والنزق والحمق الذى يرافق جميع أعمالها. وليست هذه الثورة سوى مظاهرة مسلحة لأن البلاد السورية التى تأنف الاستعمار قامت بالاحتجاجات الكثيرة على تجزئة البلاد وتصرفات رجال الانتداب. فكانت كالصارخ فى واد، وليست الثورة السورية مذهبية ولا طائفية رغم ما بذله رجال الانتداب من جهود لإلباسها اللباس الدينى والطائفى فقد سلحوا مسيحيى حوران ووادى التيم وضواحي حمص ودمشق، وبالأخص الأرمن ورعا ع الشركس وأغروهم بالفتك بالآمنين من المسلمين ونهب أموالهم وقتل الشيوخ والأطفال والتمثيل بالنساء وبقربطون الحاملات وتقطيع أيديهن طمعا فى حلاهن وإحراق الدور وانتهاك حرمت المعابد والمساجد. ومع ذلك فقد ظلت الثورة وطنية ولم تنتقل إلى طائفية، فضلا عن ضرب مدينتى دمشق وحماه الآمنتين بالمدافع المدمرة والقذائف المحرقة.

إن الحكومة الفرنسية التى عجزت مع ما لديها من قوة ومن الجنود والمعدات عن صد الثوار عن أبواب دمشق تطلب من الفلاح البائس المسكين الأعزل أن يقوم بما عجزت عنه. وإن الأعمال الفظيعة البربرية التى ارتكبها الأرمن المتطوعون فى الجيش الفرنسى

برئاسة ضباط فرنسويين مما تقشعر لهوله الأبدان. فقد مشوا تحت العلم الفرنسوى صباح الأربعاء ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦ إلى حى الميدان المسالم فمثّلوا بالنساء والأطفال وسلبوا الدور والمنازل وهدموها وأحرقوها، وقتلوا الشيوخ ونهبوا المعابد والمعاهد الدينية ومزقوا الكتب الإلهية المقدسة وقتلوا المسالمين الأبرياء. مما حملنا على لفت نظر سعادتكم إلى النتيجة السيئة التى يخشى من وقوعها فقد لا يستطيع عقلاء المسلمين منع شبانهم من القيام بعمل مماثل فيقتلون الأرمن وينهبون أموالهم. والمسئولية فى هذه الحالة لاحقة بموظفى فرنسا وخاصة بجمعية الأمم التى تسمع بما يقع من فظائع وتتغاضى عنها.

وقد تجاوز عدد القتلى والجرحى والمصابين فى هذا الحادث المؤلم الحد المعقول والهيئات الوطنية بإذلة الجهد لوضع إحصاء دقيق للضحايا. وقد ثبت ذلك بموجب تقارير الشرطة اليومية وبلاغات المتصرف وإذاعات الجنرال أندريا. ولا ريب أن دول أوربا لا ترضى أن يعامل الشعب السورى المسالم مثل هذه المعاملة السيئة. وهذا ما دعانا إلى رفع احتجاجنا لسعادتكم راجين إبلاغه للدولة التى تمثلونها لتظهر لفرنسا سوء الخطة التى تسيير عليها، ولتسعى لوضع حد لهذه الأعمال ولإعطاء البلاد حقوقها المشروعة. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

منشور الثوار

ونشر ثوار الغوطة المنشور الآتى:

«يا رجال الشرطة والدرك: قد رأيتم ما حل بأبناء وطنكم سكان حى الميدان من هتك العرض وقتل الأطفال الرضع وسلب الأموال من جانب متطوعة الأرمن بدون مسوغ سوى التعصب الدينى الذميم. ولذلك ندعوكم باسم الوطنية أن تفروا من الخدمة ولو أدى ذلك إلى قطع رزقكم مدة من الزمن.

«وأنتم يا جنود المستعمرات ويا من يخدعكم المستعمرون بقولهم إنكم تدافعون عن أبناء دينكم من السلب والنهب. ألا فانتبهوا واعلموا أنكم لا تقتلون سوى أبناء دينكم، وما جئتم من أقاصى المعمور إلا تحت القاعدة المرعية لدى المستعمرين وهى أن أنباء الإسلام يعضد بعضهم بعضا.

«وأنت أيها المندوب يامن تدعى أنك قدمت إلى سورية حاملا لواء السلام والعدل. يا من لا تفتأ تنادى أن رجال الثورة هم رجال سلب ونهب، إننا ناشدك وطنيتك، هل اعتدى أحد من رجال الثورة على عرض مسيحي أو قتل طفل وقطعه إربا إربا كما فعل جيشك المنظم؟، أو هل سمعت عن أحد منهم أنه اختص مسيحيا بفريضة دون غيره من أبناء دينه؟ فإياك نخاطب قائلين وليشهد العالم المتمدن أنك ما أتيت إلى هذه البلاد إلا لتعيد عهد نيرون فيها».

«وأنتم أيها الموظفون يجب عليكم أن تسقيلوا من وظائفكم.

«وأنتم يا أبناء هذا الوطن من مسلم ومسيحي ويهودى تناديكم ونستحلفكم بأبنائكم ووطنيتكم أن تقاطعوا الأرمن في بلادكم مقاطعة أبدية تلجئهم إلى الهجرة لبلادهم، والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه والسلام».

٢ - الكارثة الثانية

واستأنف الفرنسيون الغارة على الميدان فدمروا معظم منازل الميدان فوقاني وبيان ما حدث أن دورية فرنسوية جاءت صباح ٢٦ إبريل إلى سوق الجزماتية فبدأت بإطلاق الرصاص في الهواء إرهابا بعد ما تفرست في وجوه الحاضرين، ثم انصرفت للنهب فهاج ذلك بعض السكان فقابلوا الجند بالرصاص واشتبكوا معه بمناوشة انتهت بقتل جندي واحد فأمرت السلطة على الفور بتدمير المنازل وحرقتها فالتهمت النار نحو مائة دار ومسجدين وحوانيت كثيرة، وطالبت الميدانيين بألف ليرة عثمانية ذهباً كانت فرضتها على حيهم في شهر مارس، وهددتهم بقطع الماء عنهم إذا لم يدفعوا الغرامة حتى يوم ٢٨ إبريل. وهذا نص البلاغ الرسمي الصادر في هذا الشأن: «إنه في حالة امتناع أهل الميدان حتى ٢٨ إبريل سنة ١٩٢٦ عند الساعة السادسة من الصباح عن تأدية غرامة الألف ليرة عثمانية ذهباً المفروضة عليهم في ١٥ مارس سنة ١٩٢٦ من قبل الحاكم العسكري للمنطقة يقطع ماء عين الفيحة عن الحي المذكور».

وقد قطع الماء فعلا عنه لأن سكانه عجزوا عن دفع الغرامة. ومن أين لهم أن يدفعوها وقد فقدوا كل شيء، ورفعت الهيئات الوطنية في دمشق احتجاجا إلى قناصل الدول على

ماحدث جاء فى مقدمته ما نصه:

«يؤسفنا جدا أن نعيد احتجاجنا لسعادتك هذه المرة أيضا عن الأعمال الشاذة التى يأتئها رجال الدولة الفرنسية فى سورية، وكنا نود أن نرى لاحتجاجاتنا السابقة تأثيرها الحسن بإيقاف تلك الأعمال وبالرجوع إلى القوانين الدولية والقواعد الإنسانية فإذا الأمر بالعكس وإذا الانتداب التى أودعته جمعية الأمم فرنسا لمساعدة سورية وإنهاضها مكافأة لما بذلته من الضحايا فى الحرب العامة بجانب الحلفاء صار عبارة عما شاهدتموه من حرق وهدم وذك صروح المدينة والعمران وسلب الأموال ومشاركة السوريين فى أموالهم وجعلهم أرقاء فى بلادهم.

٣ - الكارثة الثالثة

ولم تكتف السلطة بما أنزلته بالميدان وأهله. فسيرت فجر الجمعة ٧ مايو قوة من رجالها حاصرت الحى من الجهة الشرقية وأرسلت قوة أخرى بالسكة الحديد حاصرته من الجهتين الغربية والجنوبية، وتقدمت فى الوقت نفسه قوة ثالثة من الشمال مختربة الميدان التحتانى وابتدأ الهجوم من الجهات الثلاث وأهل الميدان غارقون فى النوم فحطم الجند أبواب المخازن والمنازل وكانوا يقتلون كل من يصادفونه من النساء والرجال والأطفال، واشتركت المدفعية الفرنسية فى باب شرقى والجبخانة والمزة فى الغارة بإطلاق قنابلها على الحى. كما اشتركت الطائرات من الجو والدبابات والمصفحات، وكان الجنود يلقون صفائح البنزين فى مداخل البيوت والمخازن التى اقتحموها ولم تمض ساعة حتى امتد لسان النيران إلى المنازل الأخرى والحوانيت المجاورة فى خط مستقيم طوله نحو ٦٥٠ مترا وتقوض كثير من البيوت على ساكنيها من نسوة وأطفال. وكان الجنود يطلقون الرصاص على الذين يفرون من الحريق باحثين عن ملجأ يلجأون إليه. فاستشهد عدد غير يسير. دع الذين ذهبوا طعمة للنيران. ولجأ عند المساء فريق من النساء إلى محطة القدم ليركبن القطار إلى دمشق فاعتقلهن الجند فى قلعة هناك فقضين ليلة السبت. وجاء يوم السبت فريق من الميدانيين يستغيث بالدوامد رئيس الحكومة الجديدة فصم أذنيه عن سماع شكايتهم قائلاً إن الحادث عسكرى لا يجوز له أن يتدخل فيه ونصح لهم باخراج الثوار من بين ظهرانيهم ليأمنوا غضب السلطة ونقمته، وبدفع غرامة الألف ليرة المطلوبة منهم.

وطلب الوفد من الحكومة إرسال مضخات لاطفاء الحريق فأجيب بأن الأمر متعلق بالسلطة، وسمح للنساء الميدانيات المعتقلات فى القلعة بالقدوم إلى المدينة صباح السبت فقصدن دار الحكومة مستغيات فطردهن الجند، فقصدن إلى الفندق الذى يقيم فيه الداماد فأبى مقابلتهن ودعا فصيلة من الجند لحراسته خوف الطوارئ فذهبن إلى دار المندوب الممتاز قرددن فعدن إلى باب المصلى يعملن فى إطفاء الحرائق وكانت لا تزال متقدمة فمنعهن الجند فهجمن عليه مختارات أن يمزقهمن ببناذقه من أن يرين دورهن تلتهمها النيران، وفى مساء السبت أرسلت المضخات للإطفاء.

ويقدر الذين ماتوا تحت الردم أو قتلوا بأكثر من مائة وخمسين، ولا يقل عدد البيوت والدكاكين التى هدمت أو دمرت أو حرقت عن الألف بينها عدد من الدور الأثرية الفخمة، وقدرت خسارة الميدان فى هذه الكارثة بنحو نصف مليون ليرة عثمانية.

واحتج أهل الميدان إلى قناصل الدول على ما جرى وذهب وفد قابل الجنرال فالبير قائد دمشق الجديد محتجا فقال إن السلطة أحرقت الميدان لأن الثوار لجأوا إليه.

وانتشر بعض الذين نجو من الميدان فى أحياء دمشق الأخرى ليكون وينتخبون فيثوا الرعب والهول ونزح غيرهم إلى جهات أخرى خوف تجدد الكارثة فخيم الخراب والدمار على هذا الحى. ونشر هنا نص البلاغ الرسمى الذى أصدرته الحكومة السورية يوم ١٠ مايو عن هذا الحادث ونصه:

«فى الوقت الذى شرعت الحكومة الوطنية الجديدة بأعمالها وقعت حادثة الميدان المؤلة التى نشرت السلطة العسكرية بيانا بشأنها، وعليه قامت الحكومة بما تستطيعه من الأعمال لأجل تخفيف ويلات المنكوبين من أهالى الميدان وغيرهم ولملافة خسائرهم، ولما رأت الحكومة أن أهالى الأحياء المجاورة للميدان ينتقلون من بيوتهم خشية أن يصيبهم ما أصاب جيرانهم، وكانت واثقة من إخلاص الأهلين جميعا وإخلاصهم إلى السكينة، وكان تنقلهم بالحالة المشهودة مما يزيد فى ضررهم فقد قررت بعد الاتفاق مع السلطة العسكرية أن تبلغهم وجوب بقائهم فى أماكنهم مطمئنين هادئين، وأن تتخذ جميع التدابير لمنع دخول الثائرين إلى المحلات الأخرى وإذا لا سمح الله تشيبت الثائرون بالدخول إليها رغما عن كل التدابير غير ناظرين إلى العواقب الوخيمة التى تنتجها مثل هذه المحاولة، فإن الحكومة العسكرية ستقوم بانذار الأهالى قبل إطلاق القنابل على الأحياء.

وعليه تنتظر الحكومة الوطنية من الأهلين داخل المدينة وخارجها أن يساعدها بسكونهم وتعقلهم، ويمنحوها الوقت الكافى لإتمام مهمتها التى ترمى إلى تحقيق أمانى البلاد وإقرار السلام، وهى ستقوم باتخاذ التدابير اللازمة للوصول لهذه الغاية بأقرب ما يمكن والسلام.

كارثة مضايا

ونرى أن نلحق بوصف كوارث الميدان التقرير الرسمى الذى رفعه نسيب مسلم الخياط قائممقام الزيدانى إلى وزير داخلية سورية يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ معلنا استقالته من منصبه احتجاجا على ما أنزله الجند الفرنسيون من فظائع بسكان قرية مضايا من أعمال الزيدانى قال:

«لعالى دولة وزير الداخلية المعظم (بدمشق) أمس نهار الثلاثاء الواقع ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ نحو الساعة العاشرة صباحا قضى على وعلى مأمورى وأهالى القضاء أن نشاهد بأى العين منظرا يفتت الأكباد وتشيب لهوله الأطفال: قرية أمّنة، قرية مسكينة بأئسة، قرية مخلدة لمنتهى السكينة ولأقصى الإخلاص والطاعة للحكومة طمرت بما فيها من نساء وأطفال تحت وابل من قنابل مدفع جى به من جهة رياق، وقد دام اطلاق القنابل عليها تحت قيادة القومندان الفرنسيون «تورناد» قائد منطقة الزيدانى من الساعة ١٢ ونصف، هذه القرية هى قرية مضايا زينة هذا القضاء من حيث مركزها وجوده هوائها وبساتينها وسلوك أهلها، وقد ارتعدت فرائصى حينما سمعت الطلقة الأولى، إذ لم يكن عندى علم بشئ، ولما تقابلت مع القومندان بعد عودته من تدمير القرية المذكورة سألته عن الذنب الفجائى الذى اقترفته قرية مضايا أجاب لكونها قبلت عندها عصابة جمعه سوسق،

يا للهول قرية خالية من السلاح دخلتها العصابة ليلا والحكومة والقوة الفرنسية على مسافة ٥ كيلو مترات منها، دخلت العصابة فألقت الرعب فى قلوب أهلها - أهانتهم وضربتهم ومن الجملة المختار على محرز الذى شطرتة أمس قنبلة شطرين، وسلبتهم مؤونتهم من حنطة وشعير وبرغل وووو.. أجبرتهم على ذبح ٤٠ ذبيحة، أقامت عندهم على مرأى منا ومن نفس القومندان الفرنسيون زهاء ٢٤ ساعة ليلة ونهارا وأرسل الأهالى من يخبرنا بأعمالهم ويستجد بنا، ثم توصلت إلى القومندان بأشد الإلحاح وبكل ما فى فؤادى

من قوة بأن يبعث بطلب طيارة تخيف العصاية فتنزح عن القرية، أو أن يذهب هو للبطش بها أو أن ينظر فى طريقة أو غيرها. أن وظيفتى تنحصر فى المحافظة على الخط الحديدى والمحطات وإننى مستعد للقيام بهذه الوظيفة فما على العصاية إلا أن تقترب منى...

مساء اليوم العاشر من هذا الشهر خرجت العصاية من مضايا أمنة مطمئنة بعد أن استراحت وأكلت وشربت وأشبعت خيولها من بيوت الأهالى المساكين، وبعد أن نهبت وسلبت كل ما وقع عليه نظرها من ملابس وخلافه خرجت إلى التكية حيث أحرقت محطتها وخربت قسما من الخط الحديدى، وحاولت أن تقترب من المعمل الكهربائى فكان من دفاع الـ ٣٣ دركى السورى وتفانيهم بواجبهم ما صانه.

مضى على هذه الحادثة نحو أربعة أيام كان بعض أهالى مضايا فى خلالها يقصدنى بحالة تدمى القلوب شاكين مما حل بهم وعاملين على إقناع القومندان بأن أهل مضايا ليسوا بملومين بمكث العصاية بين ظهرا نبيهم ويوصف حال هذا القضاء من حيث فقره وما انتابه من المصائب، ومن حيث إخلاص أهله للحكومة والانتداب وسكونهم ومسالمتهم وحصر جهودهم فى الحرث والفلاحة. وقد خيل لى من أجوبة القومندان أنه كان مشاركا لعواطفى وأرائى مما جعلنى أطمئن الأهلىن وأعتقد بأن هذا القضاء بات فى مأمن فكان ما كان صبيحة أمس من ضرب قرية بانسة بمن فيها من شيوخ ونساء وأطفال نون أن يعطى لهم أقل إنذار وإخطار لا من جانب الحكومة إذ إن كانت جاهله كل شئ حتى وقوع الحادث ولا من قبل الفرنسيين.

قرية خالية من الأسلحة. مركزها غير حربى ولا توجد فيها قلعة ولا حصن وحتى لا مخفر تتساقط عليها قنابل جهنمية بدون أقل إخطار!! وذنبها أن لا حكومة ولا السلطة المنتدبة أسرع لتجديتها. بل تركتها ٢٤ ساعة تنهب وتسلب وتضرب وتهان قبل أن ينزل فيها الموت الزؤام.

وبمناسبة وقوع مثل هذه الفظاعة وبصورة خالية من أصغر ما يمكن أن يكون من عواطف الشفقة والإنسانية أرى من واجبى المقدس - بصفتى رئيسا لهذا القضاء يفاخر أمام شرفه ووجدانه بأنه جاهد فى سبيل لفت نظر الحكومة لحالة رعيته وتفهم قومندان القوة الفرنسية باللغة الفرنسية حقيقة هذا الحال - أن أكتب احتجاجا على ما حصل واسترحم سرعة قبول استقالتي من خدمة الدولة السورية بعد أن ضحيت بمركزى فى

سبيل خدمتها فى نظارة الخارجية فى باريس. راجيا إرسال من يخلبنى حال دولتكم على هذه الأسطر، وعلى الله الرزق والاتكال.

اعتقال ثلاثة من الوزراء ونفيهم

قضت كارثة الميدان وقد حدثت فى خلال الأسبوع الأول بعد تقلد الوزارة الجديدة الحكم على كل نفوذ لها. إذ وقفت عاجزة عن دفع عادية السلطة العسكرية عن حى من أعظم أحياء عاصمتها وتركته فريسة للنيران وللجند.

وثالث كارثة الميدان حادثة إعلان الدستور اللبنانى يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ وقد نص فيه على عدم التنازل عن أى جزء من الأراضى اللبنانية، مما يحول دون تحقيق الوحدة التى كانت تبشر بها وتتادى أنها توشك أن تنالها - فاجتث كل أمل للوزارة بالنجاح، فلا هى قادرة على كف أذى السلطة العسكرية المسرفة فى الحرق والتدمير، ولا هى قادرة على اقناع الثوار بالاستسلام وترك السلاح، ولا هى قادرة على تحقيق الوحدة، وقد كانت تتادى بأنها لم تل الحكم إلا بعد ما تحققت من فوزها بها.

وأدى هذا الإخفاق الذى أصيبت به الحكومة الجديدة إلى وقوع اضطرابات فى صفوفها، واختلاف بين أعضائها. فقد طلب الوزراء الذين ينتسبون إلى العنصر الوطنى وهم فارس الخورى وحسنى البرازى ولطفى الحفار إلى الداماد أن يحدد موقفه نهائيا. فلما أن ينضم إليهم ويؤيد سياستهم، وأما أن يسير مع الفريق الآخر الموالى للانتداب ولما ينالوا منه جوابا امتنعوا عن الاشتراك فى الأعمال وأعلنوا أنهم مستقيلون فتدخل الفرنسيون واستصدروا يوم السبت ١٢ يونيو قرارا من الداماد بحل الوزارة بحجة عدم التجانس بين أعضائها، وفى منتصف ليل ١٢ منه قبضت السلطة العسكرية الفرنسية على الوزراء الثلاثة المستقلين وجاءت بهم من بيوتهم إلى دار الحكومة وفى صباح الأحد أركبوا قطارا مصفحا أقلهم إلى حلب ومنها أرسلوا إلى الحسجة. وقبض أيضا فى الوقت نفسه على فوزى الغزى وبدر الدين الصفدى وأديب الصفدى وأرسلوا منفيين مع الوزراء. وأعيد تأليف الوزارة فى اليوم نفسه (١٢ منه) من العناصر المعتدلة وبذلك أقصى العنصر الوطنى نهائيا عن الحكم، وعادت السلطة إلى التعاون مع العناصر المعروفة بموالاتها.

الثوار والوزارة

وألفت حكومة الداماد، وذلك قبل القبض على الوزراء الوطنيين ونفيهم، لجنة من أعضائها للعناية بقضية الثورة، كما ألفت وفدا برئاسة الشيخ بدر الدين الحسنى قوامه الشيخ هاشم الخطيب وأنور البكرى وزكى المهائنى وأحمد اللحام والأمير طاهر الجزائرى لزيارة الغوطة والاجتماع إلى الثوار وإقناعهم بالاستسلام والخضوع. كما انتدبت عثمان الشراباتى فسافر إلى عمان وجبل الدروز للاجتماع بالزعماء والتفاهم معهم وغنى عن البيان أن حوادث الميدان الأخيرة ونفى الوزراء وبعض الوطنيين قضى على كل سعى من هذه الجهة وأفقد الوزارة كل مكانة.

حروب الغوطة الختامية ومعارك قلمون والهمل والزننية

من تحصيل الحاصل التنويه بما للغوطة وثوارها من مقام فى الثورة الوطنية، فقد حملوا كما حملت عبئها الأكبر، واستنفدوا الجهد فى الدفاع والنضال والكر والفر، وظلوا يقاتلون حتى النفس الأخير، فالغوطة هى آخر معقل استسلم للفرنسيين.

التنظيم فى الغوطة

ولقد شعر ثوار الغوطة بشدة حاجتهم إلى التنظيم وإلى وضع قواعد يسيرون عليها منذ ابتداء الحركة، فاجتمع رؤساء العصابات فى شهر فبراير سنة ١٩٢٦ وأصدروا القرارات الآتية:

- ١ - يؤلف من مجموع عصابات الغوطة وضواحي دمشق وحدة تامة توزع على المناطق الحربية بحسب الضرورة الحربية وأحوال المنطقة.
- ٢ - يؤلف مجلس عام يسمى «المجلس الوطنى للجنة الثورة السورية فى الغوطة وضواحي دمشق» ينتخب أعضاؤه من قبل رؤساء الثوار بتفويض خطى.
- ٣ - تقوم كل عصابة بالحركات الحربية فى منطقتها برأى مشاورها العسكرى، أما الحركات العامة فتكون بقرار من المجلس
- ٤ - تخصص كل عصابة مفرزة من رجالها لتوطيد الأمن فى منطقتها وتأمين المواصلات مع المناطق المجاورة لها.
- ٥ - يحمل رجال كل عصابة شارة خاصة بهم تميزهم عن سواهم، ولا يجوز لأى مجاهد كان أن يترك عصابته المسجل فيها ويلتحق بغيرها.
- ٦ - الجاسوس الذى يقبض عليه فى إحدى مناطق الثوار يحال (بعد أن يضبط زعيم تلك المنطقة إفادته الأولية) إلى المجلس الوطنى لينظر فى أمره ويصدر بحقه الحكم النهائى.

٧ - يلاحق المجلس الوطني ملاحقة شديدة الذين يعتدون على الأهلين ويدعون أنهم من الثوار، ويعاقبهم أشد عقاب ويطرده من صفوف المجاهدين المجاهد الذي يأتي عملا يخرج به عن غرض الثورة النبيل.

٨ - المناطق الحربية تبين وتحدد فى نظام توزيعها

٩ - صلاحية المجلس ووظيفته توضح فى نظام تأليفه ومضبطة انتخاب أعضائه. وكذلك قسموا مناطق الثورة ونظموها على المنوال الآتى:

المنطقة الأولى - أراضى باب السريجة وقبر عاتكة وما بين المزة وداريا، والحد بينها وبين المنطقة الثانية الخط الحديدى.

المنطقة الثانية - تمتد من أراضى حى الميدان والشاغور وقرى ببيلا ويلدا وعقربا حتى قرية عباده، والحد بينها وبين المنطقة الثالثة نهر بردى.

المنطقة الثالثة - تمتد من حدود نهر بردى حتى جسر نهر تورا، والحد بينها وبين المنطقة الرابعة الطريق بين دوما ودمشق.

المنطقة الرابعة - تمتد من حدود المنطقة الثالثة إلى مركز قضاء دوما.

المنطقة الخامسة - تمتد من حى الأكراد حتى عدرا.

المنطقة السادسة - من سهل القابون حتى سيدنايا، ومن دمر حتى الزبدانى.

المنطقة السابعة - من عدرا إلى النيك حيث تتصل بعصابات الشمال.

نظام مجلس الثورة الأعلى

ووضعوا لمجلس الثورة الأعلى النظام الآتى:

١ - يؤلف المجلس من عشرة أعضاء ينتخبهم زعماء الثورة فى المناطق المذكورة آنفا.

٢ - ينظر المجلس بهيئته فى القضايا العادلة والإدارية.

٣ - ينقسم المجلس إلى ثلاث لجان وهى: (١) اللجنة المالية (٢) ولجنة الحركات الحربية (٣) ولجنة الدعاية والاستخبارات.

٤ - وظيفة اللجنة المالية جمع الأموال والإعانات لتأمين إعاشة الثوار ومهاتهم وفقا لنظام خاص يضعه لها المجلس الوطني.

٥ - وظيفة لجنة الحركات الحربية تنظيم الخطط الحربية وقيادة الثوار فى مواطن القتال وإبلاغ التعليمات إلى المساورين العسكريين والسهر على توطيد الأمن فى مناطق الثوار. وتأمين المواصلات بينها وبين المناطق المجاورة.

٦ - وظيفة لجنة الدعاية والاستخبارات بث الدعاية وحض الأهالى على الثورة والقتال فى مناطق الثوار ومدينة دمشق وجمع الاستعلامات السرية عن حركات الجيش الفرنسى ومقاومة دعايته وإذاعة النشرات الأسبوعية عن أخبار الثوار وحركاتهم.

٧ - للمجلس الوطنى طابع رسمى خاص.

هيئة أول مجلس

وقد اختار الزعماء السادة الآتية أسماؤهم أعضاء للمجلس الوطنى ووضعوا بذلك المضبطة الآتية:

نحن عموم رؤساء الثوار فى مناطق الغوطة وضواحي دمشق قد انتخبنا أعضاء للمجلس الوطنى كلا من السادة زكى الحلبى ، شوكت العائدى، نزيه المؤيد، فائق العسلى، أحمد الحصنى، جميل شاكر، صبرى فريد، اسماعيل القعلجى، محمد الشيخ، على ديبو وفوضناهم تفويضا مطلقا ليسيروا فى أعمالهم حسب قرارنا الذى اتخذناه فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٦ بإجماع الآراء، والقرارات والأحكام التى يصدرها المجلس الوطنى بعد الآن تسرى على الجميع، وزعماء الثوار هم القوة التنفيذية لهذا المجلس وعليه نظمنا مضبطة انتخاب أعضائه هذه الموقعة بامضاءاتنا.

تحريرا فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٦

ورأس المجلس فى معظم الأنوار نسيب بك البكرى،

القرارات الأولى للمجلس الوطنى

وللمرة الأولى اجتمع المجلس الوطنى يوم أول مارس وقرر القرارات الآتية:

- ١ - أن يعهد بأعمال اللجنة المالية إلى السادة نزيه المؤيد وعلى ديبو ومحمد الشيخ.
- ٢ - أن يعهد بأعمال لجنة الحركات الحربية إلى الضباط زكى الحلبي وشوكت العائدي وصبرى فريد.
- ٣ - أن يعهد بأعمال لجنة الدعاية والاستخبارات إلى السادة فائق العسلى وجميل شاكر.
- ٤ - أن ينتخب المجلس لكل جلسة رئيسا بالاقتراع السري، وأن يعهد بأمانة السر إلى السيد فائق العسلى.

ثم حدد المجلس صلاحية كل لجنة ووضع لها النظام الخاص الذى يتبغى لها أن تسيّر عليه ونشر إذاعة عامة على أهل قرى الغوطة والمرج أبلغهم فيها تأسيس المجلس وصلاحيته وأنه أصبح بيده الحكم وعليهم أن يرجعوا إليه فى أمورهم

القائد العام الجديد للغوطة

وفى الوقت الذى كان ثوار الغوطة يصدرن فيه هذه القرارات كانت المفاوضات تدور فى جبل الدروز بين سلطان باشا الأطرش والدكتور شهبندر بشأن تنظيم العلاقات بين الغوطة والجبل ووضع خطة واحدة للعمل فقد شعر الجميع بضرورة التكاتف والتساند بعد ما فشلت المفاوضات التى دارت مع المسيو دى جوفنيل.

ولقد شهد الدكتور مؤتمر دامه يوم ٢٥ فبراير وفيه تقرر احتلال اللجاء كما تقرر تعيين مصطفى وصفى أميرالاي أركان الحرب قائدا عاما للغوطة، وقد حضر مؤتمر دامه، وفى يوم ١٠ إبريل غادر الدكتور قرية جدل فى اللجاء بعد ما اجتمع طويلا إلى سلطان باشا وتم بينهما الاتفاق على توحيد الخطط الأساسية، وفى يوم ١٢ منه وصل الدكتور إلى قرية قرحتا فى طريقه إلى الغوطة فبات فيها وفى صباح ١٣ بلغ قرية زبيد فاجتمع ببعض المجاهدين فى الغوطة، وفى يوم ١٥ منه عقدوا مجلسا وطنيا أعلن فيه تعيين مصطفى وصفى قائدا عاما للغوطة.

ولم يطل الدكتور الإقامة فى الغوطة بل عاد إلى جبل الدروز للإشراف على الحالة فقد اتصل به ما يعده الفرنسيون من معدات للزحف على السويداء فوصلها وشهد معركتها يوم ٢٥ إبريل بالذات.

وأُلق مجئ الدكتور إلى الغوطة الفرنسيين فاتخذوا كثير من التدابير لمطاردته وأرسلوا الطائرات فضربت الأماكن التي نزلها، وهذا نص البلاغ الرسمي الذي أذاعه الجنرال فالير حاكم دمشق العسكرى على سكان الغوطة يوم ٣ مايو سنة ١٩٢٦:

«لا أحجم مع ما أشعر به من الأسف عن عمل الأعمال العسكرية التي أصبحت ضرورية إزاء عمل الشهبندر الذي لم يتجرأ على البقاء فى الجبل على أثر اقتراب جنودنا، بل جاء يحدث حركة جديدة، وهو بعد أن سبب الشقاء للدروز يعمل للقضاء على رخاء هذه المقاطعة الجميلة ويبذر بذور الفوضى والموت فى كل مكان يطأه.

«فإذا لم يسلم السكان الشهبندر وعصابته فلا يستحق لهم أن يستغربوا إذا اعتبروا مسئولين معه»

«أنى أدعو قرى الغوطة إلى السكون والهدوء والامتناع عن العداء ولا أحجم فى حالة الرفض عن استعمال الوسائط العسكرية التى تضمن إقرار النظام بسرعة».

معارك التطويق فى الغوطة

والتفت الفرنسيون إلى الغوطة بعد ما احتلوا السويدا ووطدوا أقدامهم فى جبل الدروز فأخذوا يعدون المعدات للحملة عليها، وتقضى الخطة التى رسموها بأن يهاجموها من الغرب والشرق والشمال والجنوب فى زمن واحد، وبدأت القوى الفرنسية بالزحف فجر ٩ يوليو فجات حملة تالثة من دمشق فارتقت جبل قاسيون، ثم انحدرت بطريق برزة، ومشت حملة رابعة من دمشق سالكة الطريق السلطانى إلى الغوطة، وجات الخامسة من النبك والقטיפه فاطبقوا على الغوطة من جميع الجهات.

وبدأ القتال صباح ١٩ منه على طريق دوما فقد استقرت الحملة الثالثة فى أوتايا وضربت القرى بمدافعها ثم زحفت على حوش الفارة، فأصبح خط القتال يمتد من حوش الريحانى حتى خرابو وأوتايا، واحتشدت عصابات دوما وحريستا والعمارة فى هذه المنطقة للمقاومة.

ودارت معركة أخرى فى الشفونية بين قوات فوزى القاوقجى - وكان فى دوما وبين الفرنسيين واستمر القتال يوم ١٩ بطوله وامتد حتى شمل بيت سوى والأشعري وشبعا

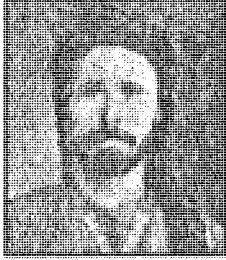
وكفر بطنا وحمورى، وصمد مصطفى وصفى ومعه عصابة العهد وعصابة المليحة وعصابة زبدين للفرنسيين فى الشرق ونازلهم قرب شبيعا فدار قتال عنيف بينهما امتد حتى الليل وتحصن الفرنسيون فى الكروم وعند المساء أوقفوا الحرب فانسحب مصطفى وصفى إلى حثيته.

وجاءت قوة فرنسوية أخرى من وادى منين بطريق سيدنايا فقابلتها عصابة برزة ودار قتال بين الفريقين امتد أربع ساعات وانتهى بانسحاب العصابة إلى برزة فلحق بها الجند فوقفوا للدفاع عن القرية (برزة) وفى الليل تمكن الثوار من الانسحاب إلى الجهة الشرقية فربطوا فيها وأحرق الجند القرية.

واستؤنفت المعركة فى الغداة فزحف الجند من برزة إلى عين ترما وانتشر فى الغوطة والتقت فى هذا النهار عصابة برزة بقوة كبيرة للثوار فى عين ترما على رأسها أصف عمر باشا وعصابة جوير فاتحدتا وانسحبتا إلى الزور ثم قصدتا كفر بطنا فاجتمعا فيها بعصابة مصطفى وصفى واشتبك الفرنسيون فى هذا النهار مع عصابة الشيخ محمد الأشمر، وعاد مصطفى وصفى مع رجاله إلى المليحة فنازل الفرنسيين فى جوار بيت سوى، وانضمت إليه هنا عصابة برزة واشتركت معه فى قتال الجيش المحاصر فى داخل القرية وكان الجند يطلق عليهم النار من داخل ثقب البيوت ومن مسافة لا تزيد عن ٧ أمتار واستشهد فى هذا اليوم اليوزباشى محمود حمدي شقيق مصطفى وصفى ودفن فى الحثية وثأر له الثوار فى الغداة فقتلوا الكولونيل فينغ قائد إحدى الحملات قرب جسرين - كفر بطنا.

وقد اشتركت فى هذه المعارك مدفعية المزة والجبخانة ومعمل القزاز وقصر البلور ومركز حارة الأكراد، فكانت تطلق مدافعها بلا انقطاع على الغوطة ويقال إنها أطلقت ١٨ ألف طلقة فى تلك الأيام كما اشتركت فيها الطائرات وتعد بالعشرات ومثلها الدبابات، ويقدر عدد الجند الذى زحف بثمانية عشر ألف مقاتل وفى يوم ٢٢ منه عاد الجيش إلى دمشق فاستراح قليلا ثم استأنف العمل يوم ٢٤ منه، وقد انتهت هذه المعارك بعدول الثوار عن خطة الحروب المنظمة وعودتهم إلى حروب العصابات، ونقول بهذه المناسبة إنه بلغ عدد الحملات التى سيرها الفرنسيون على الغوطة من ابتداء الثورة حتى أواسط شهر يوليو ٥٢ لم تتل منها منالا، وقد تغلب عليها الثوار وهزموها.

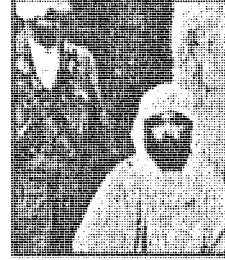
فريق من رجال الثورة الشورية وشبانها



أبو محيى الدين شعبان



عبد القادر سكر



الشيخ محمد الاشمر
وإلى جانبه جميل شاكر



سعيد الترماتينى



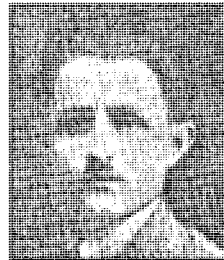
صبرى فريد البيديوى



محمد الدرخبانى



رشيدة الزييق



عادل الحامدى



الأمير نسيب شهاب

ووالى الفرنسيون الغارة على الغوطة بعد هذه المعارك ويسمونونها معارك التطويق فكانوا يسيرون إليها كل يوم تقريبا. فأدى ذلك إلى تضعف الثورة وإضعافها. يضاف إلى هذا أنهم شددوا فى الضغط على الفلاحين وهدموا الدكوك (الحواجز) بين البساتين والأراضى وقطعوا الأشجار ودمروا البيوت ومنعوا الماء فكاد هؤلاء يهلكون عطشا، وزاد الطين بلة المخافر التى بثوها فى أنحاءها وقد شحنوها بالجند والمدافع كما أحاطوها نفسها (الغوطة) بسلسلة من الحصون مما جعل الدخول إليها والتجول فى أنحاءها من أشق المهمات. ويجب أن لا ننسى ما أسداه بعض أصحاب الأملاك فى الغوطة من الدمشقيين للسلطة. فقد سعوا كثيرا مع الفلاحين وأقنعوهم بضرورة موالة الفرنسيين ومقاومة الثورة رعاية لمصالحهم.

ونختم هذا الفصل باثبات نص البيان الذى أذاعه فوزى القاوقجى عن هذه المعارك فى أوائل أغسطس قال:

«أن العدو الذى قد بذل من الاهتمام والاستعداد مدة عشرين يوما لجمع سائر قواه المتفرقة من أنحاء سورية بقصد مهاجمة الغوطة وتطويقها قد تقدم فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٦ للمراكز التى اختارها للإحاطة من الشفونية إلى حوش الدوير وهاجم مواقعنا الدفاعية من الورا والجناحين فى ٢٠ منه واستمرت المعارك بشدة زائدة حتى ٢٥ منه فكان فى كل معركة يخوضها يعود منها مندحرا وذلك بفضل تربيتنا الدفاعية وبطولة مجاهديننا، وقد شتتنا قطعات العدو خلال المعارك التى دارت فى جسرين وكفر بطنا والتجأت بعض أجزائه المشتتة إلى كفر بطنا فحوصرت وهوجمت ليلة ٢١ هجوما شديدا كلفه ضحايا عديدة، حتى أنه من شدة الضغط طلب كثير من المحصورين الأمان. وقد اضطر العدو لاستخدام قواه الاحتياطية واستمرارها لإنقاذ المحصورين فنصبنا له شركا أوقعنا فيه المحصورين والمنجدين وقضينا على البقية الباقية من الحملة المشتتة واتلفنا قسما كبيرا من المنجدين.

«فأعاد العدو حملاته فى الأيام الأخيرة فكان نصيبه الفشل فى النهاية كنصيبه فى البداية. وهكذا قد قضينا على أحلام العدو وآماله المبنية على هذه القوة.

«ولما أخفقت جميع حركاته وحق به الخذلان والخسران قام ينتقم لنفسه بحرق القرى والمحصولات وقتل الأولاد والنساء ومنع الماء عن المزروعات.

«وقد قمنا الآن بتنسيقات فى الجيش وجعلنا الخدمة إجبارية، وأصبح لنا جيش نظامى بكافة معداته الحديثة من الغنائم الحربية وآخر احتياطيا.

«ولما بلغ الخبر جبل الدوروز خصصت نجدات قوية وقد وصلت مقدمتها مع قائدها متعب الأطرش وتمثل الإخاء الدرزي السوري والرابطة المتينة فى هذه الأونة العصبية.

«إن خسارة العدو تتجاوز ألفا بين قتيل وجريح وفقيد وخمسائة من الخيل والبغال وكثير من الضباط وطيارتين، وقد وقعت بأيدينا أوراق مهمة من الضباط المقتولين وبينها أوراق الكولونيل فينغ الذى قتل فى معارك جسرين - كفر بطنا وبين هذه الأوراق برنامج تطهير الغوطة وخرائطها، وخسارتنا اثنان وأربعون جريحا ومعظمها خفيفة وسبعة عشر شهيدا.

حروب قلمون الثانية

أشرنا آنفا إلى الحملتين الكبيرتين اللتين جهزهما الفرنسيون على قلمون بقيادة الجنرال مارتى والكولونيل ماسيت، وقلنا إن الأولى استردت النبك وطاردت العصابات التى كانت ترابط حول حمص وأخرجتها من حسيه وصدد والقصير ثم تقدمت إلى القطيفة فاتصلت بحملة الكولونيل ماسيت فيها وقامت بجولة فى أنحاء قلمون فدخلتا يبرود ومعلولا ورنكوس ثم عادتا سووية إلى دمشق، واشتركتا بعد ذلك فى الأعمال التى عملت فى إقليم البلان.

ونقول هنا إن عصابات الثوار التى كانت تعمل فى قلمون وهى عصابة خالد النفورى وجمعه سوسق، وكان أول من نادى بالثورة فى قلمون، عادت إلى العمل هنا بد رجوع الحملتين فبسطت نفوذها على قلمون ثانية، واتصلت بعصابات الغوطة واشتركت معها فى شهر يوليو فتفرق رجالها هنا وهناك. فعاد الفرنسيون إلى قلمون وبسطوا نفوذهم نهائيا عليه من أوائل سنة ١٩٢٧ تقريبا.

عصابة بعلبك

نزلت هذه العصابة إلى الميدان فى شهر مايو سنة ١٩٢٦ فقد هاجمت فى الساعة التاسعة من مساء ١٨ منه مدينة بعلبك فاحتلتها ودخلت دار الحكومة فأضرمت النار فيها

ثم غادرتها عند الفجر عائدة إلى الجبال للاعتصام فيه. لأنها لم تجد فائدة من البقاء.

وزعيم هذه العصابة هو توفيق هولو حيدر وقد كان فى دمشق خلال شهر أغسطس سنة ١٩٢٥ موظفا فى حكومتها. فلما حدثت الاضطرابات الأولى فى جبل الدروز وأصدر الفرنسيون أمرا باعتقال رجال حزب الشعب قصد قرية اللبوة وهى واقعة بين حمص وبعبك فأقام فيها يرقب الحالة ويعد المعدات لإضرام ثورة فى تلك الجهات، ثم غادرها فى شهر سبتمبر ومعه بعض رجاله إلى جبل قلمون فاشترك مع العصابات التى كانت تعمل فيه وقاد حملة على حمص فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقد دعاه بعض أهلها إلى دخولها واحتلالها ففضل التريث استكمالاً لمعداته. ثم قصد الغوطة ومنها ذهب إلى السويدا واشترك فى مؤتمر دامه وفى الهجوم على اللجاء واحتلالها، وفى أوائل إبريل سنة ١٩٢٦ عاد إلى بلاد بعبك لإضرام الثورة فى ربوعها. فعلم الفرنسيون بوصولهم فأرسلت قوات للقبض عليه فنزلها يوم ١٤ إبريل وهزمها. وفى يوم ١٨ مايو زحف على بعبك واحتلها على المنوال الذى بسطناه آنفاً.

وفى يوم ١١ يونيو سنة ١٩٢٦ جهز الفرنسيون حملة كبيرة زحفت من رياق ومن رأس بعبك فى ست قطارات، ولا يقل مجموعها عن خمسة آلاف جندي مسلحة بالرشاشات والدبابات والطائرات والمدفعية. فنزلت عند الفجر فى محطة اللبوة وما كادت تغادرها فى طريقها إلى القرية لمباغطة العصابة - والمسافة بينهما ٤ كيلو مترات - حتى بادرها باطلاق نار شديدة عليها - لأنها كانت عارفة بمسير هذه القوة وبمكان احتشادها فوق الذعر والاضطراب فى صفوفها وتشتت رجالها، ولم يستطع ضباطهم إعادة النظام إلا بشق الأنفس. وارتد الجند إلى المحطة بعد حرب دامية امتدت ساعات تاركة كثيراً من القتلى والجرحى والغنائم بين أيدي الثوار حينما جاءت نساء القرى يحملن الماء والطعام إلى المجاهدين وهن يزغردن فظن الجيش أنها نجدة قادمة فركن إلى الفرار.

واتصل بتوفيق هولو فى أواخر شهر يونيو أن الفرنسيين يعدون العدد لتسيير حملة كبيرة على الغوطة فقصدها مع عدد من رجاله للاشتراك فى الأعمال العسكرية التى تعمل، وسعى مدة إقامته فيها للتوفيق بين زعماء العصابات وتوحيد الخطة فلم يوفق واشترك فى المعارك العنيفة التى دارت أيام ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ يوليو وقصد الجبل فى أوائل شهر أغسطس للاتصال بالزعماء وللعمل لرسم خطة جديدة وظل فيه حتى أواسط

أغسطس ثم عاد ثالثة إلى بلاد بعلبك واعتصم فى جردها فاتصل خبره بالفرنسيين فسيروا القوى لقتاله فاشتبك معهم فى معارك عديدة كانت الغلبة له وقتل فى أحدها الكابتن بوفان قاتل الشهيد أحمد مريود.م وفى شتاء سنة ١٩٢٧ غادر معتصمه إلى جبل الدروز لعدم إمكانه المقاومة بعد ما استسلمت المناطق الأخرى وسيطر الفرنسيون عليها.

عصايات وادى التيم وإقليم البلان

وتكرر فى وادى التيم وإقليم البلان ما وقع فى قلمون من قبل، فإنه ما كادت الحملات التى سيرها الفرنسيون لتدويخ هذه المنطقة تعود إلى مراكزها بعد احتلال مجدل شمس فى الأسبوع الأول من شهر إبريل سنة ١٩٢٦ حتى عاد المجاهدون فانتشروا فى ربوعه بقيادة الأمير عادل أرسلان والشهيد المرحوم أحمد مريود وشكيب وهاب فدارت بينهم وبين الفرنسيين معارك اشترك فيها الشراكسة وبعض المسيحيين من أبناء البلاد فى الجانب الفرنسوى، وتم للثوار فى أواخر شهر مايو احتلال مجدل شمس نفسها وسيطروا على لبنان الشرقى كله تقريبا، وفى يوم ٣٠ مايو أرسلوا إلى مدينة زحلة انذارا يطلبون منها التسليم ودفع ٢٥٠٠ ليرة عثمانية غرامة، فهاجت زحلة وماجت لهذا الإنذار وألف سكانها وفدا من مطران الروم الأرثوذكس ووكيل مطران الكاثوليك ورئيس دير الآباء اليسوعيين ورئيس البلدية وبعض الوجوه فقابلوا المستشار الفرنسوى ووصفوا له ما يسود المدينة من قلق وخصوصا بعد ما علموا أن الحكومة نقلت الأوراق الرسمية إلى بيروت وطلبوا من الطلبات الآتية:

- ١ - جلب قوة لا تقل على ٣٥٠٠ جندى إلى زحلة لحمايتها،
- ٢ - توزيع ١٥٠٠ بندقية على الشبان بوثائق على أن يعاد هذا السلاح للسلطة بعد أن تبرهن الحالة على عدم حاجة الأهالى إليه،
- ٣ - الترخيص للأهالى بشراء السلاح

فطمأن المستشار خواطرهم ووعدهم خيرا، وقال أنه سيرفع الأمر إلى القائد العام، ولم ينفذ الثوار وعيدهم ولم يهاجموا زحلة ولم ينالوا أحدا من سكانها بسوء، وفى أواسط شهر أغسطس وبعد أن تضعض معقل الغوطة وتسرب الوهن إلى صفوف

المجاهدين فى الجبل غادر الأمير عادل ارسلان إقليم البلان بمن معه من قوى فجاء إلى قرية العادلية فى جنوبى الغوطة ثم قصد اللجاء وتحصن فيه ونازل الفرنسيين فى داخله واشتبك معهم فى معارك سنأتى على وصفها.

معارك الضنية وعكار

فى يوم ١٨ إبريل سنة ١٩٢٦ غادر سعيد العاص مقر قيادة الثورة فى الغوطة (كانت فى قرية حنتية) قاصدا الأنحاء الشمالية لإثارتهما فسلك طريق الضمير ومنها هبط قلمون وسار حتى اكروم وتطلق على مجموعة قرى هذه أسماءها: اكروم وأكوم وكفرنون وقنه والمومسة والخوخ وبساتين والسهلة وتتمتع بموقع جغرافى ممتاز وتتصل بجبال عكار غربا وبجبال العلويين شمالا ويسهل الهرمل شرقا وبجبال لبنان جنوبا وسكانها مسلمون من الشيعة.

وصحب سعيد العاص فى رحلته إلى تلك الجهات ٢٣ مجاهدا منهم منير الرئيس وفائق الكيلانى وعلاء الدين الكيلانى وشاكر السباعى ورشاد ملص ومحمد على الدروبي ومحمد على النابلسى والشريف راجح، ولكن هذا ما لبث أن قصد بغداد ولم يشترك فى القتال.

وكان زين مرعى جعفر وأقاربه، وهم زعماء تلك الجهات قد أعلنوا الثورة على الفرنسيين فسيرت حكومة طرابلس قوة لمطاردهم مؤلفة من ١٥ خيالا بقيادة الملازم عبد الملك الدرزي فنزلها زين مرعى ورجاله وقتل جنديا منها وأسر الباقى وانضم إليه فى تلك الأثناء المجاهد سعيد البرى فقطع سكة الحديد قرب وادى خالد فتعطلت المواصلات بين حمص وطرابلس.

وانضم إلى سعيد العاص بعد وصوله إلى اكروم بعض ثوار حمص بقيادة نظير النشيوأتى فوحدوا العمل، وكانوا يقصدون حمص ليلا ويجردون رجال المخافر من أسلحتهم ويسطون على الجند ثم يعودون إلى معقل اكروم عند الفجر وأقلق نزول المجاهدين فى هذا المنزل ولاة الأمور فى طرابلس وعكار والضنية فاتخذوا تدابير شديدة للدفاع عن تلك المناطق.

وبينما كانت العصابة عائدة من غارتها على حمص يوم ٤ مايو هاجمها النصيرية من

سكان قرية خربة غازى وخربة التين وسرجة الصجر والحجر الناعم وأم الحارتين وقرحا وخربة وأم العظام فقاومهم الثوار فى أول الأمر فأعطاهم النصيرية أمان أمير المؤمنين وقالوا لهم لا حاجة للقتال وتعالوا نتفاهم فاستسلموا إليهم فجردوهم من أسلحتهم وأبلغوا السلطة الأمر فأرسلت قوة تسلمتهم وهذه أسماؤهم:

نظير النشيوأتى وحسين جراد وعبد الكريم العاصى وسعيد شهلة ومرعى التركمانى وعبد الله المغربى وحسين النابلسى وعقل الدندشى وكان أول ما فعله الضابط الفرنسى المرسل لتسلمهم أنه بادرهم بإطلاق الرصاص من مسدسه واحدا بعد واحد ثم عاد ثانية وكرر هذه العملية ثم أمر جنوده بأن تقذفهم من هوة وعاد بعد ذلك إلى حمص معتقدا أنه تركهم جثثا هامة، بيد أن نظير النشيوأتى أفاق بعد رحيلهم واستطاع أن يواصل السفر إلى حمص وأن يلجأ إلى أحد البيوت وتولى أحد الأطباء علاجه وشفى بعد ذلك وعاد إلى النضال.

واستبقى النصيرية عندهم من رجال العصاية محمد على الدورى نجل محيى الدين الدورى وعلاء الدين الكيلانى وهو من الأسرة الكيلانية فى حماة ومن الشبان المثقفين كان أستاذا فى مدرسة الطفيلة حين إعلان الثورة فاستقال وانضم إليها، على أنهم عادوا فسلموهما إلى الفرنسيين فنقلا إلى حمص وأعدما رميا بالرصاص بعد ما عذبا أفضع عذاب.

واتسع نطاق الثورة فى تلك الجهات على أثر ما وقع وهب السكان للانتقام من النصيرية ومن الفرنسيين وهذه صورة المنشور الذى نشره قائد الثورة فى الشمال سعيد العاص على سكان الجبل الغربى:

«أخواننا اليواسل زعماء عشائر الحمادية الأماجد

«أزفت ساعة العمل وأيقظتنا صرخة انقاذ الوطن ونحن عصابة أمير المؤمنين وستكون خطتنا الجهاد عملا بقوله تعالى: «وجاهدوا فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم» وقوله «كتب عليكم القتال كما كتب على الذين من قبلكم».

ويجب علينا أن نعمل بقوله تعالى «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة» وقوله وقوله «وقاتلوا المشركين حيث ثقفتموهم» ولا تقولوا لبعضكم كما قال بنو إسرائيل لنبيهم «أذهب

أنت وربك فقاتلا أنا ههنا قاعدون» بل قولوا إلى الجهاد إلى أخذ الثأر إلى إنقاذ الوطن من يرأثن المستعمرين الأشرار، الوطن ووطنكم والشرف شرفكم، وأنتم عصبة أمير المؤمنين فيجب علينا أن نخلد ذكر جيشه الخالد بأعماله الخالدة ولا نكون دون إخواننا الدروز وأنتم من خيرة العرب بل أنتم خيار من خيار وأنتم أهل الشجاعة والشهامة والنجدة والنخوة، حاشا نفوسكم الأبية أن تقيم على الذل وتخضع للعدو، حاشا شهامتكم أن تستسلم أترضون بهتك العرض وأنتم حماة العرض والدين

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

وانتقل مقر العصاية بعد ذلك إلى قرية عين التينة وفيها انضم إليها نظير النشيواتي بعد ما شفى من جراحه كما انضمت إليها عصاية حماة بزعامة الكنفيد(١).

وفي أواسط شهر مايو جهز الفرنسيون قوات كبيرة لاحتلال اكروم فزحفت حملة من حمص وسارت أخرى من الهرمل وجاءت تالثة من وادي خالد وأرسلوا الطيارات للاستطلاع والقاء القنابل، واتصل ذلك بالمجاهدين فأعدوا التدابير لمنازلة القوي وقرروا أن يكون القتال في وادي فيسان وفي صباح ١٨ منه بدأت المعركة في مكانين: في الناحية الشرقية وقد نازل سعيد العاص ومن معه الحملة القادمة من حمص فانتصروا عليها عند المساء وهزموها وفي الناحية الجنوبية وقد قاتل فيها الجعافرة الحملة القادمة من الهرمل وهي مؤلفة من اللبنانيين والشراكسة والنصيرية، وقد استبسل الجعافرة في النضال واشتركت نساؤهم في الحرب وظل القتال دائراً حتى الغروب واشترك فيه رجال العصاية بعدما هزموا القوي التي كانت تنازلهم فوضعوا الجيش بين نارين، وخسر المجاهدون في هذه المعارك أربعة عشر قتيلاً بينهم امرأة واحدة وغنموا ما يربو على مائة رأس من الخيل وبنادق كثيرة وجرح قائد الحملة الفرنسي وهو برتبة كولونيل وتزيى بالزى العربي فنجا وعلى أثر هذا الانتصار أذاع قائد الحملة البلاغ الآتي:

«إخواني الأعزاء أبناء المنطقة الشمالية

(١) تألفت هذه العصاية من شبان حماه لكافة الفرنسيين وأنصارهم فكانت تقيم أحياناً في الجبل الأعلى وأحياناً في جبل شمشو وقد هددت حماة غير مرة وهاجمت بالاتفاق مع عصاية صبحي اللانقاني قوة الدرك الحموي وعلى رأسها اليوزباشي عبد الله الشركسي قائد درك وحماه وطاغيتها في قرية مورك فقتلت خمسة من رجاله وفر هو بلباس امرأة على أن أحد أفراد العصاية وهو الشهيد رزوق نصر لحق به إلى حماه وأغتاله في وضح النهار.

«نعلمكم يا أنسال الأبطال الأماجد الذين فتحوا الأمصار والممالك وكانت راية نصرهم تخفق فوق رؤوسهم أينما حلوا، ونزف إليكم هذه البشرى العظيمة، بشرى انكسار الحملات التي هاجمت الجبل الغربى الشامخ، تراث آبائنا وأجدادنا فإن حملة الهرمل كسرت شر كسرة ومزقت شر ممزق وأما حملة حمص فقد جرح قائدها وبادت، وفقدت الحملتان معظم قواهما وقتل منها زهاء ٦٠٠ وأسر ٧٠ جنديا. وسقط فى ميدان القتال تسعة ضباط فرنسويون وغنم المجاهدون غنائم عظيمة من أسلحة وذخيرة وخيول يتجاوز عددها المائة وقتل أبو خزنة وتركت الأسرى بوجه سعد الله حماده حرمة لعوائد البلاد ولأنهم من آبائنا فيجب عليكم أن تكونوا متحدين وسنثاير على جهادنا متوكلين على الله حتى آخر نقطة من دمائنا فنطلب منكم المعونة والنجدة وإعانتنا بالمال والرجال والله يحفظكم».

مؤتمر مرجحين وقراراته

وحشد الفرنسويون على أثر معارك وادى فيسان قوى جديدة فى قرية زيتا وأخذوا يستعدون لغارة أخرى فغادرت العصابة مقرها ونزلت فى قرية حميرة ووصل فى تلك الأثناء قاسم شوك من ثوار النضية ومصطفى على شنديب فاتصلا بالقادة وسار الجميع إلى قرية مرجحين فعدوا اجتماعا حضره كبار الشيوخ والزعماء واتفقوا مبدئيا على تأليف جيش وطنى يسمى جيش أمير المؤمنين وعلى المطالبة بالانفصال عن لبنان الكبير وأقسموا القسم الآتى:

«نحن زعماء الجبل الغربى نقسم بكتاب الله وبمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبشرف أمير المؤمنين أننا سنخدم أوطاننا ونضحي بالغالى والرخيص فى سبيل انقاذ الوطن وأن لأنشدن عن المقررات العامة ونعمل بموجب الشرع الشريف والله على ما نقول شهيد»

ووضع المجتمعون قرارا ضمنوه مطالبهم وأرسلوا نسخة منه إلى كل من سلطان باشا الأطرش وإلى اللجنة التنفيذية بمصر وإلى الدكتور شهبندر وإلى الوفد السورى فى أوروبا وإلى جمعية الأمم وهذا نصه:

«نحن الموقعون أدناه زعماء عشائر الهرمل ويعليك قد عاهدنا الله ورسوله على أن نمد

حركتكم الوطنية وثورتكم الشريفة بأموالنا وأنفسنا وأرواحنا وأن لا نأتى بحركة سلمية أصلا ما لم تتفق كلمة المجالس السورية الوطنية للثورة العامة وزعماء الحركة السياسية أمثالكم وبما أننا من الشعب الإسلامى العربى فإن مطالبنا هى مطالبكم المشروعة السياسية ونرجو من دولتكم تبليغ جميع زعماء الحركة السياسية إخوانكم فى الخارج واسماعهم أصواتنا وإعلامهم مطالبنا وبالأخص الجمعيات السورية فى أميركا وأوروبا بأننا نود الرجوع إلى حوضنا سوريا ووطننا التاريخى المحبوب وقطع علاقاتنا وانفصالنا عن لبنان الصغير انفصالا تاما فنأمل من وطنيتكم حين قيامكم بالمفاوضات السياسية والسلمية بأن لا يغيب عن بالكم وتنسوا المطالبة بحقوق إخوانكم لأنه لا يمكن تأمين حياتنا فى داخل لبنان أصلا حيث حقوقنا السياسية والقومية مهضومة وستبقى مهضومة أيدى الدهر. وها نحن نؤيد مطالبنا المشروعة بالسلام وباشتراكنا فى الثورة العامة ولا نترك سلاحنا من أيدينا مالم نعد إلى حوضنا سوريا حيث منطقتنا محصورة بين حمص وبعبك وطرابلس ومرفأ اقتصادياتنا حمص وجميع معاملاتنا مع الداخلية وقد أهديت الهرمل لقمة سائغة للبنان مع أنها سورية جغرافيا وتاريخيا. وقد علمتم كسرنا للحملات الفرنسية التى زحفت لاكتساح بلادنا واخضاع جبلنا الأشم ومجموع نفوسنا يتجاوز العشرين ألف نسمة وكلنا عرب مسلمون فنرجوكم التكرم بالإسراع فى إجابة ملتمسنا وإعادة حقوقنا السياسية وإعلامنا نتيجة المفاوضات، ونعاهدكم على أن لا نلقى سلاحنا مالم نصل إلى غايتنا الأساسية وهدفنا الأسمى وهو الرجوع إلى حوضنا سوريا والله يجعلكم ذخرا للأمة العربية».

فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦

ووضعوا قرار اسندوا فيه منصب القيادة العليا إلى حسن طعان وهذا نصه:

«نحن زعماء عشائر الحمادية الموقعون أدناه قد تعهدنا على أنفسنا بتأليف جيش مؤلف من جميع العشائر باسم جيش أمير المؤمنين على أن يكون لكل عشيرة قوة خاصة مرتبطة بالقيادة العامة المنحصرة برئاسة المجلس الأعلى الوطنى للجبل الغربى، وعلى أن تخضع العشيرة لجميع التعليمات الصادرة من رئيس المجلس. ويكون هذا الجيش من حيث التقسيمات العشائرية مرتبطا برئيس المجلس المنتخب بالأكثرية وهو الشيخ حسن طعان دندش وعليه نوقع» ومما تم الاتفاق عليه فى هذه الاجتماعات أن نقسم منطقة القتال بين

العصابات على المنوال الآتى:

عصابة بعلبك من رياق إلى بعلبك وعصابة حسن طعان دندش من بعلبك حتى رأس اللبوة وعصابة أولاد جعفر من اللبوة إلى القصير وعصابة حمص من القصير حتى حمص.

حروب الضنية

وفى يوم الاثنين ١٤ يونيو غادر سعيد العاص أكروم مع بعض رجاله إلى الضنية تلبية لدعوتها ولدعوة رجاله الذين سبقوه إليها ليمهدوا لقدمه. فبلغوا قرية كفر حبو بعد مسيرة يومين وكانت المعركة دائرة بين الثوار والفرنسيين فاشتبكوا فيها وقاتلوهم قتالا شديدا وردهم ثم قصدوا إلى سير عاصمة الضنية فأنشأوا فيها حكومة منظمة وخصصوا للمجاهد النظامى ٣ ليرات فرنسوية شهريا وللقائد أربع ليرات وللشرطى ليرتين، وكانوا يعولون على تأييد آل شوك وآل شنديب.

بين الثوار وزغرتا

ومن سير أرسل سعيد العاص الكتاب الآتى إلى أهالى زغرتا الموارنة يطلب إليهم الكف عن الاعتداء على جيرانهم المسلمين وهو:

إلى وجوه زغرتا المحترمين:

علمت بأن تعدياتكم تزداد يوما فيوما على إخوانكم المسلمين وتعرضكم لأبناء السبيل من قبل بعض الجهلة وسلبهم أموالهم على قارعة الطريق، فنحن قيامنا قومی بحت، وهدفنا أعداء الوطن الفرنسيون، أما أنتم فلکم مالنا وعليكم ما علينا إذا عدتم إلى الصراط المستقيم وأحببتم أعمال هؤلاء، حيث هذه الأعمال تولد ضغائن بينكم وبين جيرانكم المسلمين، فأدعوكم للإقلاع عن الأعمال المذلة بحقوق الجوار ومصالح الوطن، وإذا تماديتم فى التمر فلا حرج علنا ولا تثريب، ونحن نتعهد لكم طالما أنتم على الحياد أن لا يمسكم سوء منا فأدعوكم للتفاهم معنا والسير على خطة تتفق مع المصلحة الوطنية وتعيدكم إلى الصواب فأرجوكم إعلامى عن خطتكم والسلام عليكم.

فى ٩ نى الحجة سنة ١٣٤٤

فورده منهم يوم ٢٠ يونيو الجواب الآتى:

إلى الزعيم العسكري الأركان حرب سعيد العاص المحترم

قد صار الاطلاع على كتابكم المؤرخ ٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٤ وعرض فحواه على وجوه زغرتا وقد فهم مضمونه ونتشرف بإعطاء الجواب عليه بالصورة الآتية:

١ - إنه لم يحصل من الزغرتاويين اعتداء على إخوانكم المجاهدين، ولم يحدث حادث سلب على قارعة الطريق خلافا لما اتصل بكم، لأنه لم يتعود الشعب الزغرتاوى على مناوأة جيرانه وخصوصا المسلمين منهم وخصوصا عند عدم الاعتداء على الممتلكات والأرواح ضمن منطقة زغرتا، وإذا رجعتم إلى تاريخ علاقاتنا مع الأمة الإسلامية المجاورة لنا يتضح لكم جليا بأننا لم نكن فى وقت من الأوقات معادين لهم ولا لمبادئهم، وحركتنا التاريخية غايتها المحافظة على كرامتنا وأراضينا معا.

٢ - أن خطتنا تجاه حركتكم هى الحياد طالما لم يحصل اعتداء من قبلكم على أراضينا وجوارنا المسلمين معا. الذين تعودوا أن يضعوا ما عندهم تحت حماية زغرتا.

٣ - أننا لا نرى من الضرورى الاجتماع بحضرتكم للتفاهم مبدئيا إذ إننا متفقون على عدم التعدى والله يحفظكم

وجوه زغرتا.

فأرسل إليهم فى ٢١ منه الردى الآتى:

إلى حضرة إخواننا وجوه زغرتا المحترمين

وصلنا كتابكم وشكرنا كم على إحساساتكم وعواطفكم العربية وشهامتكم اللبنانية. إن بقاءكم على الحياد هو عين الصواب الآن. حيث فيه سلامة بلادكم والمصلحة الخاصة والعامه، وحباً فى ذلك فقد عممنا لجميع مناطق الثورة بالامتناع عن كل اعتداء على أى فرد كان بلا تفریق فى الجنس والمذهب، وباستطاعتكم أن توعزوا لإخواننا المسيحيين بالعودة إلى أوطانهم. فهم وأملاكهم فى عهدتنا وإذا حصل عليهم أى اعتداء فنحن مسؤولون، وإذا لم يحضروا فالتبعة ملقاة على عواتقهم فيما إذا صار على أموالهم شئ لا سمح الله من قبل بعض الأشرار الذين لا يخلو منهم أى مكان. ولا مانع من أن تجهزوا كل عائلة بوثيقة من قبلكم بشرط أن يلزموا الحياد ويتأبروا على أشغالهم وأن لا يتجسس أحد

منهم على حركاتنا الحربية والسلام.

وفى يوم ٩ ذى الحجة أذاع البلاغ الآتى على سكان الضنية وهو:

«لى الشرف أن أعلم الجمهور أن زعماء الثورة فى الضنية يؤمنون جميع السكان الذين غادروها خوفا على أموالهم وأنفسهم وأملاكهم فهم، فى حصن منيع على جميع أملاكهم وأنفسهم إذا عادوا لأعمالهم فى المنطقة فى خلال أسبوع وأقاموا فى قراهم، وكل من لا يلبى الدعوة فماله حلال للمجاهدين وأمواله تصادر باسم الثورة الوطنية»

ثم أذاع المنشور الآتى إلى المسيحيين من سكان الضنية وهو:

إلى إخواننا فى الوطن مسيحيى الضنية:

إن خطتنا فى هذه الثورة هى أن الدين لله والوطن للجميع، وأن المصلحة الوطنية فوق كل مصلحة، وباستطاعتى أن أؤمنكم على أموالكم وأعراضكم فيما إذا عدتم لأشغالكم وخدمتم وطنكم كإخوانكم المسلمين، فلكم مالهم وعليكم ما عليهم، وأعلموا أننا إخوان فى القومية واللغة والتقاليد والجنس والعادات ولكم دينكم ولنا ديننا، ولا فرق بيننا وبينكم ونحن متكم وأنتم أحرار منا فادعوكم وأنتم إلى الانخراط فى صفوفنا إذا أردتم. وأما إذا أحببتم البقاء على الحياد فأنتم أحرار أيضا فغايتنا استقلال بلادنا وتحريرها من الاستعباد ومنفعتنا فى منفعتكم والله فى عون العبد مادام العبد فى عون أخيه. فادعوكم يا نسل قحطان وعدنان للانضمام إلى إخوانكم والله يحفظكم».

تدابير السلطة فى طرابلس

أقلق وصول الثوار إلى الضنية - وهى على مقربة من طرابلس - وتعد بابا من أبوابها - الفرنسيين فحشدوا فى هذه قوات كبيرة على الفور، وأقاموا حولها المتاريس والأسلاك الشائكة ونصبوا المدافع الضخمة.

وفى يوم ٢٩ يونيو زار أميرال الأسطول الفرنسى فى البحر الأبيض طرابلس على ظهر بارجته فنزل إلى دار الحكومة وجئ له بأعيان طرابلس وذوى الكلمة فيها فقال لهم: «أنه يسمع دائما بأن أهالى طرابلس يفكرون فى الانتفاض على السلطة وممالة الثوار، فإذا ما حدثت أحد نفسه بأن يضرم نار الفتنة فى ذلك الثغر بالاتفاق مع بعض الأهالى

فإنه يدمر المدينة بقنابل مدرعاته من البحر» وبعد أن انتهى من كلامه ودعهم وعاد إلى البارجة فأقلعت به إلى بيروت».

وقبضت السلطة بعد ذلك على بعض رجال طرابلس المعروفين بالوطنية، وفي مقدمتهم عبد الحميد كرامى مفتيها السابق والدكتور عبد اللطيف البيسار وعارف الحسن وحسن العلى وولده محمد وخضر المصطفى كما أخذت من الجهة الأخرى تعمل للقضاء على الثورة بتدابير سلبية مستعينة ببعض أعيان عكار والضنية من الذين اشتهروا بممالة الانتداب. فسعى هؤلاء سعياً حثيثاً لإقناع كبار آل شوك وآل شنديب بالاستسلام إلى الفرنسيين فلا ينالهم عقاب، والظاهر أنهم تمكنوا فى النهاية من استمالة بعضهم فقصدها طرابلس فلم تف السلطة بعهودها. بل قبضت عليهم وأرسلتهم إلى بيروت وحاكمتهم وحكمت على أربعة منهم بالاعدام وهم: عبد الواحد حمدان شوك وقاسم شوك ومحمود على خضر ومرعى حسن شنديب.

ولما وصلت الحالة إلى هذا الحد رأى رجال الثورة أنه لا بد لهم من مغادرة الضنية خوفاً من الوقوع فى قبضة السلطة بعد ما تخلى عنهم أنصارهم. فأرسل سعيد العاص قبل الرحيل البلاغ الآتى إلى زعماء الحركة الوطنية فى طرابلس الشام وجوارها - وقال:

إخوانى الأماجد

علمتم بالنطور الجديد الذى تطورته الحركة الوطنية فى هذه الربوع الجميلة بعد تلك الانتصارات الباهرة التى أحرزناها على المستعمرين، ولكن أصابع زينب لعبت فى المدة الأخيرة بواسطة الذهب الرنان، أو بالأحرى الورقة السورية التى أخذت دورها المشين ففككت عرى اتحاد جبل المتاولة كما أن دسائس عبود عبد الرازق (من أعيان عكار ومن أنصار الفرنسيين) فككت عرى اتحاد الضنية، فقد خدع بيت شوك وحملهم على استسلام مشين مما أدى إلى تمزيق القوى وتفريقها فصرت أعزل وحيدا فى منطقة الضنية، ولم يبق معى سوى أبى على طاهر. وكذلك فالدعاية الهائلة التى نشطها الفرنسيون بالمال حملت آل جعفر على الاستسلام فرضوا بأن يسلموا ٥٠ بارودة للحكومة، وفى هذا اليوم اجتمع زعماء الجبل كلهم بالمستشار الفرنسي فى الهرمل لعقد اتفاق نهائى، واستمال عبود عبد الرازق كثيرا من الأسافل وسجلهم كجنود فى الجيش الفرنسي لقتالنا، ومما يوجب الأسف أن حسن طعان دندش رأس حركة المتاولة تطوع

عند السلطة وانخرط في زمرة الخونة لفاء ١٠٠ ليرة سورية يتقاضاها شهريا، وهكذا شلت حركة المقاومة في المنطقة، وبناء على هذه الاعتبارات ويسبب خضوع آل شوك ونزوح معظم سكان الضنية وانخراطهم في الجندية وإخلاء القرى وفقد مواد الغذاء انسحبنا من هذه المنطقة لجلب القوى والقيام بأعمال حاسمة. فلا تعتمدوا على أحد من بعدنا في هذه الديار. ولا بد من سحق هؤلاء الخونة فتدبروا أموركم ونظموا صفوفكم، ولا تركنوا إلى الخونة فألحق أبلج والباطل لجلج واذكرونا مثل ذكرانا لكم والله في عونكم».

معارك الجبل الختامية

استقرت جيوش الجنرال أندريا فى السويدا بعد احتلالها يوم ٢٦ إبريل وانصرف قائدها إلى تحصينها وبناء المعقل حولها . كما سعى لاستمالة بعض الشيوخ والرؤساء فنثر الذهب وبذل الوعود المعسولة فنال ما عجز أسلافه عن نيله .

وكان فى مقدمة أعماله الخطيرة فى هذا الدور تأليفه بواسطة بعض الشيوخ والزعماء الذين استسلموا إليه من آل الأطرش وآل عامر كتائب من شبان الدروز لمقاتلة الثورة ومقاومتها . وهكذا تسنى له أن يضرب الدروز، ويستخدم الشبان الذين كانوا يقاتلون الجيش الفرنسى فى مقاتلة الثوار .

وانسحب المجاهدون إلى الشرق فنزل سلطان باشا وإخوانه على عين الخشبة ونزل الدكتور شهبندر ومن معه فى قرية سالة، ونزل آخرون العانات وغيرها من قرى القرن الشرقى وكانوا على اتصال تام فيما بينهم، وفى سالة التحق بالدكتور شهبندر عدد من الجنود التونسيين كانوا قد فروا من الجيش الفرنسى قبل معركة السويدا، ولاقوا فى طريقهم مصاعب جمة فمنهم من سافر إلى الغوطة فأبلى أحسن بلاء فى قتال الفرنسيين ومنهم من قصد عمان .

وعقد زعماء الجبل اجتماعات عديدة للبحث فى الموقف فأرأوا أن يرسلوا الحريم والذرائى والأموال والماشية إلى الأزرق (على ٥٠ كيلو مترا من حدود الجبل فى البادية)

فأرسلوا وقدر عدد الذين نزحوا إليها فى تلك الأيام بثلاثة آلاف معظمهم فى الخيام وأنشأ بعض أغنيائهم بيوتا للسكنى وأعلنوا أنهم لن يعودوا إلى الجبل حتى تجاب طلبات الوطن .

ولما أطمأن بال الدروز من جهة حريمهم وعيالهم عقدوا مؤتمرا فى قرية شقة فى النصف الأول من شهر يوليو سنة ١٩٢٦ رأسه سلطان باشا بالذات وأصدر القرارات الآتية:

١ - وجوب المثابرة على الجهاد حتى تنال البلاد أمانها وإباحة أموال المستسلمين

للفرنسيين وهدر دم المتطوعين فى الجيش الفرنسى من الدروز وهدم دروهم ونهب مواشيهم مصادرة حبوبهم ومفروشاتهم

٢ - تنظيم خطاب للسلطة الفرنسية يتضمن أن الدروز المستسلمين لا يمثلون سوى أنفسهم، ولا يؤثرون فى أحد من أقاربهم.

٣ - إن تجمع الجنود من مجاهدى الدروز وتقسّم إلى كتائب يكون لكل منها قائد مسؤول.

٤ - مصادرة كل ما يورده أهل القرى إلى السويداء وصلخد، وتنتظر فى ذلك لجنة منتخبة.

٥ - إنشاء مجلس وطنى ولجنة إدارية وأخرى مالية وهيئة قضائية «محكمة استقلال» للفصل فى قضايا الثورة.

٦ - منع النهب والسلب بدون قرار من الهيئة المسؤولة

٧ - إيجاد مركز للثوار يجتمعون فيه كقوة احتياطية تستخدم حين ميسر الحاجة.

٨ - انتخاب أربعة من رؤساء المقرن الجنوبى، وستة من زعماء المقرن الشمالى لجمع المجندين وتنظيم شؤونهم وإدارة حركاتهم. فيكون على رأس كل مائة رئيس من رؤساء العائلات.

٩ - إنشاء حكومة وطنية.

١٠ - أن يكون انتخاب أعضاء المجلس الوطنى وباقى الهيئات باعتبار جبل الدروز ثلاث عشرة ناحية، وأن ينتخب عن كل ناحية من عضوين إلى ستة ثم جرى انتخاب أعضاء المجلس الوطنى وهذه أسماء الذين فازوا:

عن عمرى - متعب الأطرش وأسد درويش وعقله القطامى وعن القرية على الأطرش ومحمد البربور وصياح الحمود، وعن صلخد جاد الله الأطرش وعلى الحجار وسليم كيوان، وعن ملح يحيى رزق وسعيد رزق ويوسف العيسى وعيد الله الجفامى، وعن سالة سليمان نصار وجاد الله سلام وقاسم غانم المشنف ويوسف الشاعر وينوب عنه قاسم أبو زيمان، وعن نمره اسكندر القلعانى وحمود الصحنواوى وحسن ناصيف، وعن الهيت على عامر وأبو محمد زين الدين سلمان المكارم ومحمد نوفل، وعن تجران نايف نصر وجندى أبو فخر، وعن شهبأ هايل عامر وعلى طراد عامر ومصطفى حمشو، وعن عاهرة حمد عزام وشبيب

القنطار وشاهين عساف مسعود غانم وجبر شلغين ووهبي جزان، وعن المجدل فضل الله الهندي وأسعد الهندي، وسليم الهندي وعن وادي اللوي سعيد عز الدين وعبدالكريم عز الدين وهائل زهر الدين وعلى هلال محمد كفيري، وعن السويدا عبد الغفار الأطرش والشيخ صالح طربية وعلى عبيد ونجم الدين الطلبي ومحمود رويعر.

وعلى أثر ختام المؤتمر أذاع سلطان باشا الأطرش يوم ١٥ المحرم سنة ١٣٤٥ بيانا إلى عموم قواد المناطق السورية في الشمال وسائر الجهات هذا نصه:

«بناء على القرار الذي اتخذته المجلس الوطني الأعلى بتاريخ ٢ المحرم سنة ١٣٤٥ رقم ١ القاضي بحرق وضبط جميع أملاك وأموال كل من يتخلف عن معاضدة ثورتنا فعليا نطلب منكم أن تنفذوا القرار المذكور في جهتكم بكل شدة صونا لكرامة الوطن والسلام عليكم».

مؤتمر مفعلة

وعاد الرؤساء فجمعوا يوم ٢٩ يوليو مؤتمرا في مفعلة اختار الشيخ يوسف الهجري رئيسا للمجلس الوطني للثورة، وقرر القرارات الآتية:

- ١ - مواصلة الحرب حتى تنال سورية أمانها المشروعة.
 - ٢ - الإصرار على الاستقلال التام مع التمثيل الخارجي والوحدة الكاملة لسورية.
 - ٣ - تشكيل حكومة وطنية سورية، وانتخاب مجلس تأسيسي يسن الدستور ويعين شكل الحكومة.
 - ٤ - استقطاع الأعمال الحربية التي تقوم بها السلطة الفرنسية بتدبيرها القزى الأمانة وقتلها النساء والأطفال والعجزة بقنابل الطائرات والمدافع من دون إنذار حتى بلغ عدد النساء المقتولات ٥٠٠.
 - ٥ - مناقشة الأمم المتمدنة باسم الإنسانية أن تحتج على فرنسا وتطلب العطف على سورية.
- وأرسل سلطان باشا في تلك الأثناء رسالة إلى الشعب الأميركي بواسطة شركة

الصحافة المتحدة هذا بعض ما جاء فيها:

«نقدم احترامنا بناء على جهادكم الشريف ونرجو منكم أن تعرضوا قضية الدروز على الأمة الأميركية، واسمحوا لنا بأن نقول إن بعض الجرائد تلتفح أشياء لا أساس لها عن ثورتنا.

«إن التهم القائلة بأننا نثير حرباً على المسيحيين هي تهم باطلة وكل منصف في الغرب يجب أن يعلم أن ثورتنا هي نتيجة فظائع ارتكبتها بعض ممثلي الاستعمار.

«وقد برهنا على حسن نيتنا بأننا لم نمس أحد من الأهالي المسالمين في الأماكن التي دخلناها، لأننا نشعر أننا كلنا اخوان في الإنسانية وأن سورية للسوريين بقطع النظر عن دينهم أو معتقدتهم»

«فنحن أبرياء من الدم المسيحي الذي سفك».

«ولذلك نلتمس منكم أن تذكروا وتفهموا أبناء وطنكم وكل الذين يسمعون صوتكم العظيم من مسيحيين وغيرهم أن صلاحهم صلاحنا وشقاءهم شقاؤنا.

«إننا لا نعرف فرقاً بين الأديان والمذاهب، لأن غايتنا الوحيدة هي الحصول على حقوقنا المشروعة التي هي لجميع أبناء سورية على الإطلاق وإننا كنا لا نزال وسنظل مهتمين بالمحافظة على حقوق وسلامة الجميع، لانريد أن نتعرض لأحد ما دام هو لا يعرض نفسه ضدنا، وإننا نتحاشى كل الأعمال التي تمس شعور الوطنيين أو الأجانب ما خلا الذين يظهرون لنا العداء.

«وفي الختام نرجو ونلتمس عطف الشعب الأميركي على قضيتنا آمليين أن لا نحرم من مساعدة رجال أميركا الأخيار».

حروب المقارن

بدأ الجنرال أندريا عمله الحربي، بعد ما مهد له بالعمل السياسي على المنوال الذي وصفناه آنفاً، فأخذ يوجه الحملات الاستطلاعية إلى المقارن لسبر غورها مستعينا على إدراك الفوز بالكتائب الدرزية التي جندها، وكانت تسيّر دائماً في مقدمة حملاته فتنازل الثوار وتقاتلهم، وبالذسائس التي كان يدسها لتفريق كلمة الدروز وتمزيق وحدتهم.

١ - الزحف على المقرن الشمالي

ووجه وجهه في ابتداء هذه المرحلة إلى احتلال المقرن الشمالي، لأن عددا من آل عامر وبينهم كثير من كبار بيوته أقام على الولاء للفرنسيين فلم يشترك في الثورة. كما أن أحدهم وهو تركى عامر انضم إلى قواته حين زحفه إلى السويدا يوم ٢٥ إبريل وقاد كتيبة من شبان الدورز سارت في المقدمة، على أن هذا لا يمنعنا من الاعتراف بأن بين رجال هذا البيت من قاتل أشد قتال في الثورة واستبسل في المقاومة، وقد خر بعضهم شهداء في ميادينها.

وللمرة الأولى غادر الجنرال أندريا السويدا في أواسط شهر مايو فقاد حملة إلى شهباء بطريق قرية سليم فربط لها الدورز وقاتلها فارتدت فتفرقوا إلى قراهم كما هي عادتهم لاعتقادهم أن مهمتهم انتهت.

وأستأنف الفرنسيون الزحف في الغداة فدخلوا شهباء بلا مقاومة تقريبا. فدمروا سبعة منازل للثوار ونهبوا غيرها، مما كان له أسوأ وقع في النفوس فتألب عليهم السكان فجلوا بعد ثلاثة أيام.

وأسرع رشيد بك طليع إلى المقرن الشمالي يطوف قراه وديساكره داعيا الناس إلى المقاومة، ومبينا اصرار التخاذل والتواني. فأقبلوا عليه وانضموا إليه وعاهدوه على الدفاع حتى النفس الأخير، ثم جاء سلطان باشا الأطرش ومعه عدد من الشيوخ والزعماء لتنظيم حركة المقاومة فأضرم مجيئه نار الحماسة في الصدور.

واتصل ما جرى بالجنرال أندريا فجهز حملة كبيرة مشى على رأسها يوم ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ قاصدان شهباء ويدلا من أن يسلك طريق قرية سليم وهو الأقرب ويسلكه المسافرون عادة بين العاصمتين سلك طريق المزرعة وهو أطول وأبعد خوفا من مباغتة. ثم قصد نجران فصدمه الهنيدات وقاتلوه قتال الأبطال، وبينما كان كبيرهم فضيل الله باشا الهندي يرقب حركات القتال بمنظاره أصابته رصاصة طائرة فرنسوية فخر شهيدا واستشهد في هذه المعارك على طويرش وناصيف ناصيف وشاهين صالحة مع نخبة من المجاهدين من آل الحلبي والهندي، وخسر الفرنسيون طيارتين وعددا من الضباط ونحو ٧٠٠ جندي ودخلوا شهباء بعد معارك امتدت أسبوعا كاملا، وجعلوا منها معقلا حربيا حصينا نصبوا فيه المدافع وحشروا فيه المصفحات والطائرات وسلطوها على القرى المجاورة فاضطر أهلها للاستسلام.

٢ - الزحف على المقرن الجنوبي

يختلف المقرن الجنوبي عن المقارن الأخرى بكون الزعامة المطلقة فيه لآل الأطرش فلمم الكلمة العليا فى شؤونه وأموره.

وما كانت هذه الاعتبارات لتخفى على الفرنسيين، ولذلك وجهوا جانباً كبيراً من قواهم إلى إخضاع قرى المقرن الجنوبي أو القبلى كما يسميه الدروز فسيروا حملة كبيرة زحفت فى أول يونيو من بصر الحرير إلى ديبين فدخلتها فى الساعة الواحدة بعد الظهر وفى يوم ٢ منه دخلت القارة ثم زحفت إلى أم الرمان فدخلتها بعد معركة حامية، وفى يوم ٤ منه دخلت صلخد عاصمة المقرن - ومن أكبر قرى الجبل وكان على الأطرش شقيق سلطان باشا يقاتلهم فى هذا الميدان، وقد تلا الاستيلاء على صلخد خضوع معظم القرى المجاورة لها.

٣ - الزحف على المقرن الشرقى

بعد ما وطد الفرنسيون أقدامهم فى المقرن القبلى وفى المقرن الشمالى التفتوا إلى المقرن الشرقى فأعد الجنرال أندريا حملة زحفت إلى أمتان (عاصمة المقرن) فدخلتها فى أواخر شهر سبتمبر بعد معارك عنيفة، ربما كان أعظمها شأنًا معركة الرشيدات فقد غادر الجنرال السويدا يوم ١١ سبتمبر قاصداً المقرن الشرقى ومعه ٤٥٠٠ جندي و ١٢٠٠ جمل حمل الماء والذخيرة و ٥٠ سيارة و ٨ طائرات وسبع مصفحات، فلما بلغ وادى الرشيدة حمل عليه المجاهدون وكانوا قد استعدوا للقائه فدارت معركة شديدة قادها سلطان باشا بنفسه واشترك فيها الأمير عادل أرسلان ورشيد وزيد الأطرش وصياح الحمود وشكيب وهاب.

وانتهت بارتداد الحملة إلى السويدا، على أنها عادت إلى العمل بعد ذلك فدخلت أمتان ووطدت أقدامها فى المقرن وأخرجت الثوار منه.

الغلاء إلى اللجاء والصفاء

ولقد استمرت معارك المقارن هذه نحو ستة أشهر، مايو - أكتوبر وانتهت بتوطيد أقدام الفرنسيين فى الجبل، وصادف حينئذ دخول فصل الشتاء فوقف القتال فى خلاله إلا

بعض مناوشات كانت تدور بين الثوار وكانوا يقاتلون بشكل عصابات وبين متطوعة الدروز في الجيش الفرنسي.

معارك اللجاء

ودخل فصل ربيع سنة ١٩٢٧ وللثوار في الجبل قوتان: قوة في الأنحاء الشرقية بقيادة سلطان باشا نفسه، وكانت تغير على القرى الموالية للفرنسيين وقوة في اللجاء بقيادة الأمير عادل أرسلان ومحمد عز الدين الحلبي، وتضم مجاهدي آل الحلبي من سكان وادي اللوى والمقرن الشمالي وأنصارهم ومجاهدي إقليم البلان ووادي التيم ودروز الشوف الذين تطوعوا في الثورة، وعملوا بقيادة الأمير عادل فقد اعتصموا جميعا باللجاء وتحصنوا فيه فسير الفرنسيون في خريف سنة ١٩٢٦ حملات عليهم قيل أن عدد الأخيرة منها بلغ ثمانية آلاف مقاتل فكسرت وهزمت.

وما كاد فصل الشتاء يلفظ أنفاسه حتى أعد الفرنسيون حملة جديدة قيل أن عدد رجالها بلغ اثني عشر ألف مقاتل حملت على اللجاء في أواخر شهر مارس سنة ١٩٢٧ من شتى الجهات فدارت معارك عنيفة بين الفريقين امتدت نحو شهر بذل الفرنسيون في خلالها جهودا عظيمة للتغلب على الثوار والاستيلاء على هذا المعقل الحصين فتغلبت في أواخر شهر إبريل القوة على الشجاعة.

العصابات في الصفا

ولجأ بعض الثوار الذي انسحبوا من الغوطة والمناطق الأخرى إلى جبل الصفا. لجأت إليه عصابات المقرن الشرقي الدرزية وعصابات اللجاء، وهي آخر من غادر الجبل وتتألف من عصابة سعيد عز الدين وعصابة الحلبيية بقيادة محمد عز الدين وعصابة أبو هاتي وعصابة كنج صلاح وعصابة العوامرة وعصابة الشمال.

تلك هي العصابات التي استقرت في الصفا في أوائل شهر مايو سنة ١٩٢٧ قادمة من الجبل وللجاء والغوطة.

وكان سلطان باش يقيم يومئذ في الشبكة ومعه نخبة من رجاله الأبطال، وقد صمم على مواصلة القتال حتى النفس الأخير.

والصفا من المعازل الطبيعية المنيعه، وهو متصل بجبل الدرور اتصالا وثيقا من جهة الشرق، وسكانه وهم عرب الغياث مرتبطون بالجبل وقد اشتركوا فى الثورة وأيدوها.

وأنشأ الجنرال أندريا بعد ما استقرت أقدامه فى الجبل وأخضع المقارن المخافر على الحدود الشرقية وحشد القوى لمنع الطعام عن المجاهدين وقطع كل صلة لهم بالجبل ولما نزلتهم إذا حاولوا الغارة، فنضبت موارد الرزق وشح الطعام فاكتفوا بما كانوا يحصلون عليه من قمح العربان المجاورين لهم يدقونه ويأكلونه.

آخر حملة على الغوطة

وفى الصفا هذه تألفت آخر حملة للزحف على الغوطة وقد قادها سعيد العاص والأمير عز الدين الجزائرى فزحفت يوم ١٠ مايو سنة ١٩٢٧ لمنازلة الفرنسيين وهذانص العهد الذى وضعه زعماء هذه الحملة وهم فى الطريق.

نحن الموقعون أدناه رؤوساء عصابات الغوطة والشمال نعاهد الله ورسوله على العمل بالقواعد الآتية:

١ - الغنائم - إن الكسب الذى يحصل من إعانة أو غنائم أو غرائب يوزع بحسب العرف المتبع لدى الثوار.

٢ - نقبل جميع التنظيمات الملائمة لمصالحنا العامة. وتناظر الأمور الإدارية بالمقررات العامة، وجميع ما يرد للقضية هو مال عام للثوار.

٣ - لا يجوز بيع أى شئ كان والتصرف بأى شئ عمومى كان إلا برأى اللجنة الإدارية وتصديق القائد، ويثبت قيد العدد بدفتر خاص، وعلى كل رئيس أن يقدم كشفا للقائد.

٤ - يعاقب كل من يتجاوز حدوده ويعتدى على إخوانه بقرار من الهيئة التأديبية وتصديق القائد.

٥ - تقرر اللجنة القرارات الخطيرة بالاشتراك، ولا يبت فى أى أمر حربى كان أو بوظيفة حربية مستقلة إلا برأى القائد، وتناط بالقائد جميع الأعمال الحربية ولا يجوز لأحد أن يتدخل بالأعمال العامة.

ملحق: الكسب الهامل أى الغنم الذى يحصل بدون قوة هو مال عام للقضية، وأما الكسب الذى يحصل بالقوة فى أثناء القتال فإذا كان بندقية أو حصانا فهو للغانم وأما إذا كان مقادير كبيرة فتحفظ باسم المصلحة العامة، وتمنح مكافأة للغانم.

«تعين الغرامات الخاصة والعامة بقرار خاص وجميع ما يرد من الإعانات يعتبر كمال خاص للقضية، ومحظور جدا على أى رئيس كان التصرف بالأموال العامة وممنوع جدا القيام بأعمال اللصوصية من أى كان، كما أن الأعمال الفردية ممنوعة أيضا».

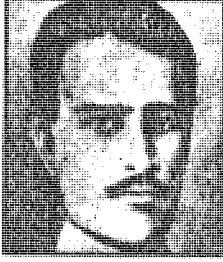
وقصدت العصابة قرية الهيجانة ومنها سارت إلى بحيرة عتيبة فالعبادى فالقاسمية ولما صارت على أبواب الغوطة استقبلتها القوى الفرنسية فدارت معركة بسيطة دخل الثوار على أثرها ثم قصدوا النشابية واحتلوا دار الحكومة وصادروا أوراقها (مقر ناحية تعرف باسمها فى شرقى الغوطة) ثم غادروها فدخلوا حوش خرابو ومنها اتجهوا إلى الزور (زوربالا) للتمكن فيه كما فعلت العصابة الأولى فى ابتداء الثورة.

وما كادوا يستقرون فيه حتى هاجمهم الجند من كل جانب فدارت معركة عنيفة امتدت سبع ساعات سقط فى خلالها رجال العصابة، ولما جن الليل جمع بعض الأحياء الجرحى من إخوانهم ومعظمهم من أبناء حى الميدان فحملوهم وعادوا بهم إلى بيوتهم فى دمشق، أما الباقون فزحفوا إلى جبل القلمون فشعرت القوى الفرنسية بهم فتحركت لمطاردتهم فتفرقوا عند مسرابا، فذهب الأمير عز الدين مع رجاله بطريق حمورى، وذهب سعيد العاص من ناحية أخرى سالكا طريق الأشعري ثم عاد فسلك طريقا آخر حتى بلغ حوش فاره وواصل السرى حتى أصبح الصباح فإذا هو قرب قصير دوما فكمن فى مغارة بمساعدة السكان حتى المساء ثم سرى قاصدا قلمون، ولما أصبح الصباح لجأ إلى الشعب وظل يسرى فى الليل وينام فى النهار حتى وصل إلى شرق الأردن.

وقصد الأمير عز الدين عين الصاحب بطريق الدريج فهاجمه الجند قبل وصوله فدار قتال عنيف استتبسل الأمير فى خلاله وكان يقاتل وهو سائر إلى العين للتحصن فى مغارة هنالك فبلغها أخيرا بعد ما فقد معظم رجاله، وتحصن فيها فأحرق به الجند من كل جانب فوالى إطلاق الرصاص عليهم فجدل منهم نحو ٧٠ وخر من رجاله نحو ٢٢ بين قتل وجريح وطوق الجند المغارة وبدأوا يقذفون المجاهدين بالقنابل اليدوية فانفجرت إحداها فجرح ساعد الأمير فهرول إلى الباب يريد الخروج وكان عتاده قد نفذ فهاجمته الجنود من كل جانب فاستتبسل اثنان كانا معه وكثر الجند على الأمير فقبضوا عليه حيا ثم أعدموه بعد ما أبرز بطولة خارقة.

ونقل أهله جثمانه إلى دمشق على سيارة وابنه فى المستشفى الجنرال فالبير قائد دمشق معترفا ببسالته وبطولته الخارقة. ولم تظهر عصابات فى الغوطة بعد ذلك.

فريق من شهداء الثورة السورية



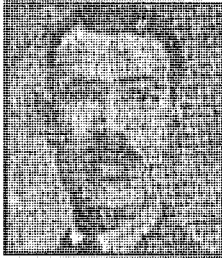
فؤاد سليم



عادل نكد



أحمد مريود



الدكتور صالح قنبار



الأمير عز الدين الجزائري



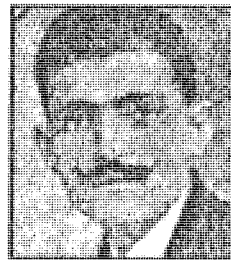
فائق العسلي



حمد البربور



توفيق الحلبي



الأمير حمد الأطرش

الإنكليز والثورة السورية

عمل ولاية الأمور الفرنسيون في سورية وفي مقدمتهم الجنرال سراى والجنرال غاملان على إقناع وزارة الحربية الفرنسية والرأى العام الفرنسي بأن الإنكليز هم الذين دبوا الثورة السورية وأوقدوا نارها وحملوا السوريين على مقاتلة الفرنسيين، واعتمدوا فى إثبات مدعياتهم على تقارير كاذبة، وأقوال باطلة، لفقوها من هنا وهناك ولاسيما على شهادة زعيم درزى - زعم الجنرال غاملان فى كتاب رسمى سرى أرسله إلى وزير الحربية الفرنسية أنه - أى الزعيم كان مطلعاً على كل شئ بحكم مركزه - فأكد لهم أن الإنكليز لم يترددوا فى مد يد المساعدة للثورة السورية، وأنهم كانوا يرسلون الذخائر والمال للثوار، وأن ضباطهم كانوا يترددون على الجبل ويوزعون الأموال على الثوار والزعماء.

وكتب الجنرال سراى يوم ٢٥ اغسطس إلى صديق له يقول: «أنا أعتقد أن هناك تدخلا بلشفيًا فى الحوادث الأخيرة، بل تدخلا بريطانياً ولدى براهين على ذلك» ومذكرات هذا الجنرال طافحة بالوثائق المزورة لإثبات هذه الدعوى الباطلة، والقصد منها تبرير السياسة الغاشمة التى سار عليها هذا القائد وإيهام الجمهور الفرنسي بأن الثورة نشأت عن عوامل خارجية لا انتقاصاً من أهل البلاد وطلباً للخلاص من المظالم التى حلت بهم.

لقد كان الإنكليز فى جميع أدوار الثورة مع الفرنسيين على الثوار وقد عملوا من الساعة الأولى على إرضاء الفرنسيين باتخاذهم فى مناطق الحدود - ولاسيما فى شرقى الأردن - تدابير شديدة جداً فأرسلوا فى أوائل أغسطس دباباتهم فوقفت على الحدود لمنع الثوار من الدخول إلى تلك البلاد.

القبض على اللاجئين السياسيين

ومما يؤيد هذه الدعوى إنذار السلطة البريطانية فى شرقى الأردن لحسن الحكيم

وسعيد حيدر بمغادرة عمان حين وصولهما إليها يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥ قادمين من جبل الدروز على أثر إصدار السلطة الفرنسية أمرا باعتقالهما فسافرا فوراً إلى معان - وكانت من أراضي الحجاز في ذلك الوقت.

وقبضت حكومة حيفا على جبل مردم بك حينما جاءها في أواخر شهر سبتمبر من تلك السنة قادما من السويد بعد اندلاع السنة الثورة وسلمته إلى السلطة الفرنسية فأقام عوني عبدالهادي ادعوى على حكومة فلسطين أمام المحكمة العليا لمخالفتها القانون في هذا التصرف^(١).

خطب الأمير عبدالله وتصريحات بيك باشا

ودعا الأمير عبدالله بن الحسين بعض شيوخ شرق الأردن إلى زيارته فحثهم على التمسك بالهدوء والتزام أسباب الحيطة في الثورة السورية، وقال لهم إن الحكومة لا تتأخر عن معاقبة الذين يخالفون أوامرهم. ثم أخذ عليهم العهود والمواثيق بأن يكفوا عن مساعدة الثورة.

وذهب الجنرال بيك باشا قائد الجيش العربي العام في شرق الأردن إلى أريد وجمع الشيوخ وقال لهم «إن الحكومة البريطانية تحتقر كل من يترك بلاده ويذهب إلى سورية للاشتراك في الثورة، وأنها وسمو الأمير عبدالله يرغبان في منع أي إنسان كان من السفر إلى سورية وأنه يعرف أن هنالك بعض الجهلة من الذين يفضلون خدمة مصالحهم الخاصة ولا يحبون بلادهم يعملون لإقناعهم بتأييد الثورة، ولذلك فهو يطلب منهم أن لا يعيروهم أذانا صاغية، وأن لا يصدقوا ما يقولونه لهم أن بريطانيا وسمو الأمير يرغبان سرا في مساعدة الثورة ومحاربة الفرنسيين، فالأمر غير ذلك والحكومة البريطانية والأمير يرغبان في البقاء على الحياد».

١ - غادر الدكتور عبد الرحمن شبندر جبل الدروز قاصدا حيفا بعد معركة السويداء الثانية يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥ للاجتماع بإخوانه اللاجئيين إليها ولم يدخلوا عمان خوفاً الاعتقال، واتصل بالسلطة الفرنسية خبر وصولهم إلى حيفا فكتبت إلى السلطة البريطانية طالبة القبض عليهم وتسليمهم، فقبض على جبل مردم بك لأنه كان نازلاً في فندق الكرمل، أما الدكتور ونزيه بك فقد استطاعا النجاة بسيارة خاصة أقلتتهما إلى جبل الدروز، وقد اعتقل جميل مردم بك نحو ثلاثة أشهر في أرواد، وأطلق سراحه بعد وصول المسيو دي جوفنيل ولم يقدم إلى المحاكمة.

التدابير على الحدود

وفى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ أذيع فى عمان البلاغ الرسمى الآتى:
رعاية لقواعد الحياد التام بسبب حوادث سورية الحاضرة لايسمح لأى كان بأن يعبر
الحدود الفاصلة بين شرق الأردن وسورية من بعد الغروب حتى الفجر.
ويجوز فى أثناء النهار عبور الحدود بشرط أن يقدم العابر نفسه إلى أحد المراكز الآتية:
فى المفرق: إلى قائد فصيلة الجيش العربى،
فى الرمتا: إلى قائد فصيلة الجيش العربى،
فى أم قيس: إلى الحاكم.

وأنشأ البريطانيون مخافر على طول خط الحدود بين شرق الأردن وجبل الدروز لمنع
الثوار من دخول البلاد فى الليل والنهار، ومما يستحق الذكر بهذه المناسبة ماوقع للمندوب
السامى البريطانى لفلسطين وهو اللورد بلومر مع الجنرال بيك باشا، فقد زار الأول عمان
فى تلك الأيام للإشراف على التدابير التى اتخذت لمنع الثوار من دخول البلاد. فسأل بيك
باشا عن المخافر التى أنشأها على الحدود وهل هى كافية أم لا فقال له إنه فى حاجة إلى
عدد من الجنود. قال ولماذا لا تجندهم فقال لا مال عندى ولا بد من استئذان وزارة
المستعمرات والحصول على المال لدفع الرواتب، فأخرج المندوب على الفور دفتر الحوالات
المالية وسلمة حوالة بما يحتاجه من مال وقال له يجب أن تبدأ التجنيد فوراً.

وقد شكر المسيو بلغة رئيس الوزارة الفرنسية يومئذ للإنكليز موقفهم فى شرق الأردن.
وقال إنه منطو على الوفاء والإخلاص كما نوه المسيو بريان وزير الخارجية الفرنسية أمام
لجنة الشئون الخارجية والجيش بإخلاص ولادة الأمور البريطانيين وتعاونهم الصادق فى
قمع حوادث سورية، وأعرب عن اعتقاده بأن مثل هذا التعاون يدوم فى المستقبل.

منع الفلسطينيين من إقامة مظاهرات

وأراد أهل فلسطين أن يقوموا بمظاهرة وطنية كبيرة تأييدا لإخواتهم السوريين
وإظهارا للعطف عليهم، وطلبوا من الحكومة السماح لهم بإقامتها فأبى ذلك فأذاعت اللجنة

التنفيذية العربية في القدس بلاغا احتجت فيه على المنع، ودعت المسلمين إلى تلاوة الأدعية في المساجد بعد صلاة الجمعة ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٥ وفي الكنائس بعد حفلات القداس يوم الاحد ٢٠ منه لتأييد الثورة السورية وكشف الضر عن السوريين.

دى جوفنيل في لندن والقدس

وما كاد المسيو دى جوفنيل يتلقى أمر تعيينه لمنصب المندوب السامى لسورية حتى شد رحاله إلى لندن فبلغها يوم ١٩ نوفمبر فاجتمع إلى وزيرى الخارجية والمستعمرات وفاوضهما فى الشئون السورية ونال منهما وعدا بمساعدته فى مهمته.

ووصل المسيو دى جوفنيل إلى القدس يوم الإربعاء ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ لزيارة المندوب السامى البريطانى والاتفاق معه على بعض الشئون الخاصة بسورية، فأضربت فلسطين يوم وصوله برا وبحرا احتجاجا على الفظائع التى ارتكبت فى عهده وكتب بعضهم على جدران القدس بأحرف بارزة «ليسقط المسيو دى جوفنيل جلاذ سورية» وكانت القدس مضرية مقفلة حين وصوله لها، وقد حاول بعضهم إقامة مظاهرات فمنعته السلطة^(١).

ولقد كانت هذه الزيارة مجلى لعاطفة فلسطين نحو سورية. فقد أمطره البرق وابلا من الاحتجاجات باستنكار تقتيل العزل وتدمير معالم الحضارات «وهو أفضح حادث يسجله التاريخ على مدعى الحضارات فى القرن العشرين» كما جاء فى برقية النادى العربى فى نابلس. فعاد من رحلته حانقا على الفلسطينيين الذين قابلوه تلك المقابلة السيئة، وعلى حكومتهم لأنها لم تتخذ التدابير اللازمة لوقايته والدفاع عنه. وقد شاع يومئذ أن ولاية الأمور البريطانيين فى فلسطين نصحوه بعدم زيارتهم خوفا من هذه النتائج فأبى إلا القدوم، فعاد وهو يجزر أذيال الخينة والفشل.

(١) لما وصلت الأخبار إلى مصر بإضراب فلسطين إحتجاجا على زيارة المسيو دى جوفنيل أرسلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى بمصر البرقية الآتية إلى زميلتها اللجنة التنفيذية فى القدس: باسم سورية المتألمة نرجو أن تبلغوا شكرنا الخالص إلى جميع إخواننا فى سوريا الجنوبية لتضامنهم مع سائر إخوانهم السوريين بالاحتجاج والاضراب العام منذ حلول مسيو دى جوفنيل بين ظهرانيهم فنفاخر بهذا التضامن الذى هو الأساس لاستقلال الوطن ووحدته.

التعاون الإنكليزي - الفرنسي في الأزرق

وتجلى التعاون الإنكليزي - الفرنسي بأجلى مظاهره حينما نزع المجاهدون إلى الأزرق في خريف سنة ١٩٢٦ فقد أسرف ولاية الأمور الإنكليز في شرق الأردن في التضييق عليهم وما كان عددهم يقل عن ثلاثة آلاف في أول الأمر بين رجل وامرأة وشيخ وطفل - لحملهم على الاستسلام للفرنسيين والخضوع لهم.

وكان أول تدبير عمدوا إليه أنهم أصدروا أمرا إداريا منعوا فيه الإقامة في الأزرق على الرجال القادرين على حمل السلاح - كما أصدروا أمرا بمنع حمل السلاح وبمصادرته وسيروا قوة عسكرية كبيرة لتنفيذ أوامرهم.

وفي يوم ١٠ ابريل أذيع في عمان المرسوم الآتي بإعلان الإدارة العرفية في الأزرق ونصه: «بما أن البلدان الواقعة حول الأزرق أصبحت بحالة قلق - أعلن لإشعار آخر أن المنطقة المبينة في مايتى هي خاضة للحكم العرفي، وكل من يخالف - ضمن حدود هذه المنطقة وأمر السلطة العسكرية يعرض نفسه للمحاكمة أمام مجلس عسكري ويجازى بالعقوبات التي تشير بها السلطات العسكرية.

«ان المنطقة المعلن فيها الحكم العرفي هي محاطة بخط بين المراكز الآتية:

«من تلول الرقيات - حمام الصارة - قصر العمرة - ومن آخر نقطة واقعة إلى جنوب قصر العمرة إلى طريق بغداد - وطول طريق بغداد إلى جبل كرما - شمالي غربي تلول الشبهات - شمالي تخوم شرق الأردن الشمالية».

وأذاع قائد القوة البريطانية في الأزرق يوم ١٣ إبريل سنة ١٩٢٧ المنشور الآتي:

«حيث إن الأوامر الصادرة التي تقضى بأن تستعمل منطقة الأزرق ملجأ للنساء والأولاد ولغير المحاربين فقط. لا ملجأ للمحاربين أو مكانا للحرب والقتال لم تنفذ، لذلك فقد أعلنت الحكم العرفي في الأزرق والمنطقة المجاورة له، وقد اتخذت الترتيبات لإرسال قوة من الجند لتنفيذ أوامري هذه.

«إن الأولاد والشيوخ مسموح لهم في البقاء بالأزرق، على أن لا يسمح للرجال المسلحين ومن يرى قائد القوة بأن وجودهم في المنطقة مما يهدد السلام في البلاد بالبقاء في تلك الآونة، ولذلك فاني أمر جميع هؤلاء بأن يغادروا منطقة شرق الأردن».

وعلى أثر نشر هذا المرسوم صدرت الأوامر إلى قوة الحدود الفلسطينية بالسفر إلى الأزرق، ويبلغ عددها أربعة آلاف جندي فوصلته في أواسط شهر إبريل سنة ١٩٢٧ مجهزة بدبباتها ورشاشاتها وطائراتها ومدفيعيتها ورابطت على الطريق الشرقى - وهو طريق المجاهدين إلى جبل الدروز، وبدأت تنفذ أحكام الإدارة العرفية بشدة وصرامة.

طرد اللاجئين

ولما رأى الفرنسيون أن هذا التدبير لم يعد بالفائدة التي أملوها واصلوا السعى عند ولاة الأمور الإنكليز لتشديد الضغط على اللاجئين فكان لهم ما أرادوه، فأصدر الكابتن كروب قائد منطقة الأزرق يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٢٧ المنشور الآتي:

«بما أن الشروط التي بموجبها يمكن مساعدة الموجودين في المنطقة العسكرية الآن للرجوع إلى أوطانهم قد أعلنت وأذيعت فإنني أعلن هنا بأن جميع الذين ليسوا من سكان شرق الأردن، والذين ليس لهم وسائل معيشة ظاهرة في الأزرق يجب عليهم العودة لأوطانهم بدون تأخير وعليه أعطوا مهلة ١٤ يوماً من تاريخ هذا الإعلان حتى يمكنهم تجهيز أنفسهم للرحيل، وبعد انتهاء هذه المدة يطرد من المنطقة كل من يخالف هذا الأمر».

سعى الفرنسيين في الأزرق

وزار الأزرق في تلك الأثناء الكولونيل أرنو مدير الاستخبارات الفرنسية في سورية ومعه مستشار درعا الفرنسي والشيخ محمود أبو فخر قاضي المذهب الدرزي - وهو أحد المستسلمين والكولونيل كوكس المعتمد البريطاني في عمان والكولونيل سترا تفوردي قائد الجيش العربي بالوكالة وقائد قوة الطيران البريطانية، وعقدوا اجتماعاً حضره من الدروز اللاجئين عبدالكريم عز الدين وهلال عز الدين وحسنى صخر وبرجس الأطرش وعبدالكريم عامر وسعيد عز الدين وسلامة النجم الأطرش فتكلم المعتمد البريطاني وقال للرؤساء: كفى ما وقع وإنه يجب عليهم ان يعودوا إلى منازلهم وأن الحكومة الفرنسية لا تضمّر لهم شراً وإنما تهين لهم جميع الأسباب اللازمة لراحتهم، فقالوا إنهم يعودون إذا حقق المطالبان الآتيان:

١ - إعلان عفو عام عن جميع الدروز الذين اشتركوا في الثورة من دون قيدٍ ولا شرط.

٢ - إعلان الوحدة السورية وإجابة طلبات سورية.

فأجابهم الكولونيل ارنو عن المطلب الأول بأن الحكومة الفرنسية تعفو عن جميع الدروز ماعدا سلطان باشا الأطرش وصياح الحمود الأطرش ومحمد عز الدين الحلبي وفؤاد الحلبي. أما متعب الأطرش فلم يقرر شئ بشأته، والغالب أنه من الذين يشملهم لعفو. وقال عن المطلب الثاني إن المسيو بونسو سيعلمن الوحدة السورية عند قدومه، ويحقق آمال البلاد فيجب ان يطمئنتوا. فطلبوا إمهالهم خمسة ايام للبحث واجتمعوا وتناقشوا وانقسموا إلى فريقين: فريق وهو الأكثر يرى الاستسلام والرجوع باعتبار ان طلبات الأمة قبلت، وفريق وهو الأقل يرى النزوح إلى البادية والإقامة فيها وعدم الرجوع إلى البلاد قبل إجابة مطالبها فعلا وتحقيق أمانها كاملة.

وببين الزعماء الذين استسلموا في الأزرق عبدالغفار الأطرش وعلى الأطرش واسد الأطرش ومتعب الأطرش وبلغ عدد الذين عادوا يومئذ نحو ألفي نسمة.

وقد ظل سلطان باشا على رأس الذين رفضوا الرجوع فنزح معهم إلى قريات الملح في البادية، ويبلغ عددهم نحو ١٥٠٠ ومن كبارهم الأمير عادل ارسلان وصياح الحمود الأطرش ومحمد عز الدين الحلبي وعلى عبيد وزيد الأطرش وعقلة القطامي (زعيم مسيحي الجبل) والشيوخ يوسف العيسى وغيرهم.

ولا بد لنا من القول أن الحكومة البريطانية عرضت على سلطان الأطرش أن يأتي إلى فلسطين وينزل ضيفا عليها وتعهدت بمعاملته بإحسان ففضل الإقامة في البادية حيث يكون حرا طليقا.

وبعد ما أقام نحو ثلاث سنوات في قريات الملح انتقل إلى النبك، ثم قصد الكرك ولايزال فيها معلنا أنه لايعود إلى بلاده حتى تنال أمانها كاملة، ومفضلا حياة الغربية علي حياة الذل والاستعباد.



الثورة وجمعية الأمم
مساعى اللجنة التنفيذية والوفد السورى
فى جنيف وباريس
of the Alexandria Library
Cairo, Alexandria

بسطنا فى الفصول السابقة حين الكلام على أعمال السوريين فى خارج بلادهم ماقامت به اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى ووفدها من جهود فى أوروبا للدفاع عن قضية سورية، ونشرنا جانباً من مذكراتها وتقاريرها، ونقول هنا إنه ما كاد علم الثورة ينشر فى سورية وينادى مناد حتى برزت اللجنة إلى الميدان، وكان أول ما فعلته أنها أرسلت يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٥ البرقية الآتية إلى الهيئة العامة لجمعية الأمم بمناسبة انعقادها يومئذ:

«قررت اللجنة التنفيذية أن ترفع إلى جمعيتكم المحترمة مرة أخرى ما نتمناه من ظفر المبادئ التى قامت عليها اعظم هيئة أنشئت لإقامة العدل والسلام، ولتكون ملجأً للشعوب المظلومة، وتستميحك اللجنة عذراً بتذكيركم بأنها كانت ترفع إليكم كل سنة شكاوى ومطالب الشعب فى سورية وفلسطين، ولكن يظهر أن الاهتمام اليسير الذى لقيته تلك المطالب من جمعية الأمم دفع قسماً من الأهالى إلى اليأس وأفضى إلى حالة محزنة تتخبط فيها البلاد اليوم وتظهر هذه الحالة ظهوراً محزناً فى الدماء التى تسفك والقوى التى تدمر، فاللجنة ترجو مرة أخرى من جمعيتكم المحترمة أن تتدخل فى الأمر وأن يقتصر تدخلها على وضع حد لأعمال التخريب التى تجرى فى سورية الآن لمنع القتال من أن يتطور تطوراً يجر الكوارث، بل يتناول على الأخص سماع صوت الشعب الذى يطلب العدالة فى سورية وفلسطين وذلك بإرسال لجنة تحقيق تبحث عن أسباب الثورة الحقيقية وتقف على شكاوى الأهالى وتسمع أصواتهم مباشرة بطريقة لا تشوبها شائبة وها أن أهالى تلك البلاد التاعسة يضعون فى جمعية الأمم وتدخلها المباشر بقية ما عندهم من أمل فى العدل والإنصاف وما برحوا يعدونها الملجأ الوحيد».

مفاوضات باريس والقاهرة

واتصل المسيو دى جوفنيل على أثر تعيينه مندوبا ساميا لسورية بالأمير جورج لطف الله شقيق الأمير ميشيل لطف الله رئيس اللجنة التنفيذية والوفد السوري، وأظهر رغبته فى التعاون مع اللجنة ووفدها كما أظهر ميله إلى الاجتماع بالأمير شكيب عضو الوفد فتم اجتماعهما فى باريس وسلمه الأمير المذكرة الآتية وقد ضمنها مقترحاته لحل القضية السورية، قال:

« نعتزف بأن فرنسا تقدر على تدويخنا بالقوة، لكننا واثقون بأن شرفنا القومى يابى إلا أن نرفع رؤوسنا فيما بعد عند كل فرصة ملائمة، ولهذا نرى أنه لا يصعب لأجل مصلحة الأمتين إيجاد شكل وئام وسلام بين فرنسا وسورية يضع حدا لأسباب النزاع بيننا.

إن فرنسا منذ سبع سنوات قد بذلت مليارين ونصف مليار من الفرنكات فى سورية، وتلف نحو عشرة آلاف عسكرى من جيشها (لم يدخل فى هذا الإحصاء قتلى الحرب السورية إلى الساعة الحاضرة) وقد خسرت فى البلاد العواطف التى كانت تعتمد عليها حتى فى الأوساط الكاثوليكية، أفلا يمكن النظر فى حل لهذا الأزمة بأسلوب يغنيها عن اطراد الخسائر المستمرة التى هى مضطرة إليها واسترداد العواطف التى خسرتها؟ نعم إنه مع حسن النية ونظرة صائبة فى مطالب الفريقين يمكن الوصول إلى ذلك.

فالسوريون يطلبون قبل كل شئ استقلالهم التام الناجز نظير سائر الممالك المستقلة وبيتغون التمتع التام بسلطانهم القومى، ويريدون إذا أن يكونوا داخلين فى جمعية الأمم أى أنهم يريدون الاستمتاع بجميع نتائج الاستقلال من الوجه الفعلية ومن الوجهة القانونية.

إن إخواننا اللبنانيين يريدون لأنفسهم دولة مستقلة بنفسها، فنحن نبتغى هذا الخلاص لدولة لبنان كما لدولة سورية، إلا أن هذه الأقضية الثلاثة صيدا وصور ومرجعيون ومقاطعة طرابلس وأقضية البقاع وبعبك وراشيا وحاصبيا يكون لها الحق بإعطاء الأصوات العمومية ان تختار أى القطرين تريد أن تتبع، سورية أو لبنان، أما بلاد العلويين فتدخل ضمن سورية

ومن جملة نتائج الاستقلال الآتى حق كل من سورية ولبنان فى التمثيل السياسى الخاص

فى لبلدان الأجنبىة؁ ثم إنه لأجل الاعتراف بالضحاىا التى بذلتها فرنسا فى سورىة ولبنان يعترف نواب الشعبىن السورى واللبنانى لفرنسا بعدد معلوم من المنافع الاقطناصدىة نلخص فىما يأتى:

السورىون يتعهدون باستثمار خىرات بلادهم الطبقىة - أى أنهم اذا لم يقدرؤا على القىام به مستقلىن بانفسهم لا يلجأون إلا إلى رأس المال الفرنسوى والصناعة الفرنسوىة؁ وإن جمىع قروض الحكومة والبلدىيات لا تعقد إلا فى فرنسا؁ وإن مدربى الجيش السورى يؤخذون من ضباط الجيش الفرنسوى؁ وإن تعلم اللغة الفرنسوىة فى سورىة لا يعارض فى مملكة سورىة حامىة فرنسوىة؁ لكن إذا اشتهى لبنان ذلك فإن سورىة لا تعارض فىه كذلك فى قضىة القاعدة البحرىة التى يجوز ان فرنسا تطلبها؁ وأخىرا لأجل توطىد العلاقات الأخوىة بىن الأمتىن تعقد محالفة بىن فرنسا وسورىة إلى ثلاثىن سنة؁ وتضع سورىة فى حال الحرب تحت تصرف فرنسا عددا من الجند فىصىر الاتفاق علىه وإنما نزارة دخل سورىة فى تمنعها من تجهىز هذا العدد من الجند فتترك امر تجهىزهم وتسلىحهم للءولة الفرنسوىة كما أن هذه الءولة تأخذ على نفسها أن تخف لمعاونة سورىة فى حال الخطر؁

إن تعىىن شكل الحكومة فى المستقبل ىتعلق بإرادة الشعب التى تظهر بؤاسطة نوابه المئئخبىن بصورة قانونىة؁ فإذا تم الاتفاق ووقع علىه تؤلف لجان من المئخصصىن لوضع جزئىات الإءارة الجدىة؁

على أن الاتفاق على الخطوط العامة لهذا القرار فىجب أن يعقد مع زعماء الأحزاب الوطنىة ولا ىدخل فى ذلك المأمورون؁

وإذا كان ثمة شك فى قبول الشعب بهذه الاقترحات تعىن جمعىة الأمم لجنة مؤلفة من رجال من البلدان المئحاىة وىكون انتخاب هؤلاء الرجال بالؤفاق مع كل من الفرىقىن فتذهب هذه اللجنة إلى البلاد لتحقق ما إذا كانت هذه المطالب مطابقة لرغائب الالهلىن أم لا؁

فإذا وقع على الاتفاقات أو وءدت حاجة إلى تحقيق لجنة تذهب من قبل جمعىة الامم وأكملت التحقىقات وأتت بها تعلن فرنسا الامان العام حتى فىمكن الرجوع إلى الحالة المعتادة وتنصرف العساكر الفرنسوىة تدرىجا وتقوم مظاهر الود مؤذنة بالحالة الجدىة وحقىنئذ تبدأ المحبة الأكىة؁

وأما فى دور الانتقال الذى يسبق استتباب الحكومة المنتظمة فيرضى نواب الشعب السورى بالاستعانة بأراء أخصائيين أوريبيين يؤخذون من البلاد المحايدة ويكلفون الموازنة على توطيد إدارة منتظمة فى البلاد» انتهى.

الثورة وجمعية الأمم ولجنة الانتدابات

وفى أواسط شهر ديسمبر سنة ١٩٢٥ نشرت سكرتيرية جمعية الأمم البيان الآتى عن الثورة السورية.

تعقد لجنة الانتدابات الدائمة فى روما فى ١٦ فبراير فى الساعة الحادية عشرة صباحا اجتماعها الاستثنائى الخاص بدرس تقارير الحكومة الفرنسية عن إدارة الانتداب فى سورية ولبنان، وتؤلف هذه اللجنة من الرئيس تيدولى الإيطالى رئيسا والسنيور فريرى وإندراد البرتغالى والسنيور ليوبولد بالسيوس الأسبانى والمسيو روم الفرنسى والسير فريدريك لوجارد الانكليزى والمسيو بيار ادرتس البلجيكى والمسيو فان ريس الهولندى والسيدة حنه بوجودو يكسيل الاسوجية والمسيو شيوكى بامانك اليابانى والمسيو وليام رابار السويسرى والمسيو حريشو مندوب مكتب العمل الدولى أعضاء.

ومعلوم أن لجنة الانتدابات تلقت فى شهر اكتوبر الماضى قبيل اجتماعها السابع تقرير الحكومة الفرنسية السنوى عن حالة سورية ولبنان فى سنة ١٩٢٤.

وبالنظر إلى الاضطرابات السائدة بسورية والى الدعوات الكثيرة التى وجهت إليها سزلت اللجنة: هل يجب عليها ان تبدأ بدرس حالة سورية بلا تأخير أم لا؟ ولكنها رأت انه لا بد لها من الحصول على تقرير خطى مصحوب بوثائق كثيرة عن حوادث سنة ١٩٢٥ وعن الدواء الذى تقترحه الحكومة الفرنسية لمعالجة الحالة، وذلك لكى تتمكن من درس المشكلة السورية درسا دقيقا مفيدا.

ولكى يتيسر للدولة المنتدبة الوقت الكافى لإعداد تقريرها ويتمكن مجلس جمعية الأمم من الوقوف على ملاحظات لجنة الانتدابات فى اجتماعه فى شهر مارس المقبل قررت اللجنة عقد اجتماع استثنائى فى أوائل سنة ١٩٢٦ تسمع فيه أقوال ممثلى الحكومة الفرنسية وتمكنهم من إيضاح المسألة.

وقد صرح المسيو كلوزن ممثل فرنسا لدى لجنة الانتدابات حينئذ بمايأتى قال:

«إن اللجنة واقفة على الاضطرابات القائمة فى جبل الدروز. وقد اتخذت الحكومة الفرنسية الوسائل اللازمة لإعادة الأمن إلى نصابه. وبدأت تنفذ الآن هذه الوسائل، فأنفذت قوة يقودها الجنرال غاملان إلى السويداء فى ٢٤ سبتمبر وأخذت سلطة الحكومة المنتدبة تعود إلى جبل الدروز بحيث جاء كثيرون من زعماء الثورة فى ١١ أكتوبر وقدموا الطاعة للسلطة الفرنسية، وفى ١٨ منه قدم رؤساء الدين فى قنوات وأفراد أسرة عامر الطاعة وطلبوا الأمان. على أن حمد بك وسلطان باشا الأطرش لا يزالان لاجئين إلى الجبل ولم يسلما سلاحهما بعد.

«ثم إن بعض المحرضين من السكان انتهزوا فرصة الثورة فى جبل الدروز وحاولوا إحداث اضطرابات فى حمص وحماه ودمشق بمساعدة فريق من البدو الذين دأبهم السلب والنهب، ولكن هذه الاضطرابات قمعت على التوالى بكل سرعة ولن تهمل الحكومة الفرنسية تدابير تعيد الطمأنينة التامة إلى النفوس موقنة بأن لجنة الانتدابات الدائمة سترى نتيجة مجهوداتها فى اجتماعها الاستثنائى المقبل.

«إن صك الانتداب يقضى على فرنسا فى سورية ولبنان - كما تعلمون - بأن تسن نظاما أساسيا لهذين البلدين قبل ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦. وقد الفت لجنة لهذا الغرض برياسة المسيو بول بونكور تضم بين أعضائها اثنين من البرلمان، وأحد الموظفين فى مجلس شورى الدولة، وبدأت هذه اللجنة فى وضع النظام الأساسى (الدستور) سورية ولبنان بالاتفاق فى الرأى مع السلطات المحلية - مراعية مصالح السكان السوريين واللبنانيين وأمالهم.

«وإن أهم مايعنى به المسيو بونكور وأعضاء لجنته هو تأمين التعاون التام بين ممثلى السكان المفوضين فى القيام بهذه المهمة الدقيقة بالاتفاق مع المندوب السامى وعلى قاعدة الاستقلال الذاتى الواسعة النطاق المنصوص عليها فى عهد جمعية الأمم وفى صك الانتداب، وذلك مع مراعاة جميع العوامل السياسية والجغرافية والطائفية.

«وإننا نؤمل أن تساعد الروح الحرة التى تشرف على استشارة التقرير الإضافى الذى تقدمه الحكومة الفرنسية إلى السكرتيرية العامة فى يناير ١٩٢٦ إلى نتائج عظيمة فى هذا الموضوع. وهو التقرير الذى سيمكن لجنة الانتدابات الدائمة من الوقوف على الحقائق وإبداء ملاحظاتها إلى مجلس جمعية الأمم فى الاجتماع الذى تعقده فى شهر مارس - اهـ.

تقرير اللجنة التنفيذية

وفى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٢٦ أرسلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى بمصر طائفة من البيانات والمستندات إلى لجنة الانتدابات الدائمة لجمعية الأمم لدرسها فى اجتماعها الخاص بالثورة السورية فى روما يوم ١٦ فبراير وهذا نص التقرير.

باصحاب السعادة:

كنا قد قدمنا إلى سعادتكم بمناسبة اجتماع الجمعية العمومية السادسة لجمعية الأمم بياننا مفصلا عن تنفيذ الانتداب فى سورية ولبنان كما نفعل فى السنوات السابقة. وقد تحققنا الآن والألم ملء نفوسنا أن نظام الانتداب الذى نفذته الحكومة الفرنسية قد أفضى إلى النتائج المهلكة التى يردد العالم كله صداها السيئ فى الوقت الحاضر كما كنا نحاذره.

وقد هال حرج الوقف اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى وخشيت وقوع العواقب الوخيمة التى تعرضت سورية لها. فأسرعت وطلبت من جمعية الأمم مرارا متعددة أن تتدخل تدخلها مباشرا لحجب الدماء بإرسال لجنة تحقيق فى الحال إلى مكان الوقائع.

ولكن آلام سورية واستغاثات ممثلى أحزابها السياسية فى الخارج لم تستطع وبالإسف أن تمنع لجنة الانتدابات من تأجيل فحص الحالة فى سورية إلى موعد بعيد هو ١٦ فبراير. فاعتنمت السلطة الفرنسية فرصة هذا التأجيل ولم تتردد فى استخدام جميع مaldiها من الوسائل لكى تخمد بالحديد والنار لهيب الثورة التى اضطرت نيرانها.

على أنه لم يبق أدنى شك فى مسئولية عمال الانتداب عن إثارة ثورة جبل الدروز وقد اتضحت هذه المسئولية كل الوضوح من تقارير الموظفين الفرنسيين ومن التحقيقات التى أجراها أشخاص كثيرون من جملتهم مسيو كيرلس الذى أوفدته جريدة إيكودى بارى إلى سورية لدرس الحالة فكتب سلسلة مقالات عديدة مؤيدة بالمستندات كشف فيها الحجاب الذى كان مسدولا على الفضائح الإدارية الفرنسية.

وقد أرسلنا إليكم بتاريخ ٢٩ يناير الماضى المستندات الآتية:

١ - نسخة من بيان مفصل عن وقائع دمشق.

٢ - نسخة من عريضة قدمها فيضى الأتاسى متصرف حماه إلى المندوب السامى الفرنسوى عن ثورة حماه.

٣ - نسخة من احتجاج قدمته سيدات حماه إلى المندوب السامى الفرنسوى.

٤ - نسخة من كتاب الاستقالة الذى قدمه نسيب مسلم الخياط قائم مقام الزيدانى بسبب ضرب مضايا.

وهذه المستندات توضح تطورات الثورة وامتدادها وتبين وسائل التنكيل والإرهاب اللذين استخدمتها السلطة الفرنسوية بدعوى قمع الثورة، وقد ورد فيها وصف لكارثة دمشق وكارثة حماه وتدمير القرى الأمنة فى جوار دمشق، ومما يزيد فى قيمتها أنها مستندات صادرة من رجال ذوى صبغة رسمية من انصار الانتداب ومقدمة إلى ممثل فرنسا، ونضيف إليها الآن المستندات التالية:

١ - تقرير عن وقائع دمشق.

٢ - تقرير عن وقائع حماه.

٣ - تقرير عن وقائع وادى التيم (حاصبيا وراشيا).

٤ - تقرير عن سلسلة من الفظائع التى ارتكبتها الجنود الفرنسوية.

وقد استقينا الوقائع المذكورة فى البند - ٤ - من مصادر مختلفة أخصها بالذكر البلاغات الرسمية الفرنسوية والجرائد السورية، وكل ما نقلناه عن الصحف لم تصدر السلطة تكذيبا له، وقد حرصنا على أن لا نذكر أية واقعة لم تثبت من صحتها.

ونقدم مع هذه المستندات بيانا مفصلا بعنوان (امسألة السورية - المفاوضات مع مسيو دى جوفنيل فى باريس ومصر وبيروت) واضفنا إلى هذا البيان ملحقين - الأول هو المذكرة التى قدمتها اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى إلى مسيو دى جوفنيل فى مصر، والثانى الكتاب الذى كتبتة اللجنة إليه، وفى ذيل البيان تقرير من الدكتور عبدالرحمن شهبندر عن أسباب الثورة ومطالب البلاد.

وهذا البيان يظهر جليا أن جميع المساعي التى بذلها فريق من كبراء السوريين، وممثلي الأحزاب السياسية فى سورية وفى الخارج قد اصطدمت بتعنت السياسة الفرنسوية،

وإصرارها علي عن السير في خططها الاستعمارية.

فبناء على ما تقدم:

ولما كان إعطاء فرنسا الانتداب على سورية مناقضا للمادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الأمم، إذ لم يكن لرغائب الأهالي الاعتبار الأول في اختيار الدولة المنتدبة فضلا عن كون اللجنة الأميركية التي طاعت سورية سنة ١٩١٩ قررت أن ٩٠٪ من الأهالي يعارضون في إعطاء فرنسا الانتداب على سورية،

ولما كان الأمن لم يستقر قط استقرارا تاما في سورية منذ احتلتها الجنود الفرنسية، بل كان الثورات متعاقبة في جميع الاقطار السورية وأبلغت وقائعها إلى جمعية الأمم في حينها، ولما كانت مهمة الانتداب تقضى على فرنسا بأن تصون وحدة الاقطار السورية، ولكنها أجرت مفاوضات مع تركيا رغبة في الحصول على عطفها وسلمتها قسما من الأراضي السورية، وقيلت حدودا مصنوعة لسورية تركت البلاد تحت رحمة جيرانها من الشمال (اتفاق أنقرة).

ولما كان الغرض المعترف به من الانتداب هو إزالة أضرار الحروب ومساعدة البلاد على الترقى والفلاح وإرشاد الأمة في سيرها إلى الاستقلال، ففعلت فرنسا عكس ذلك، إذ حولت سورية إلى ساحة حرب عم فيها الخراب وتراكمت أنقاضه كما وقع في دمشق وحماه والقنيطرة وحاصبيا وراشيا وفي جميع أنحاء البلاد، وبدلا من أن تساعد على ترقى البلاد زادت الحالة الاقتصادية حرجا بإنشاء بنك امتص ما في البلاد من الذهب وجعلت تداول الأوراق التي أصدرها إلزاميا، وهي أوراق معرضة لجميع التقلبات فأفضى ذلك إلى إضعاف الثقة المالية بالبلاد، وألغت الحقوق السياسية التي كان السوريون يتمتعون بها عندما كانوا في السلطنة العثمانية، وحرمتهم من حقهم في تقرير مصيرهم، وقسمت سورية إلى دول متعددة أرهقتها بالضرائب لتسد حاجات جيش من الموظفين لا فائدة منه.

ولما كان حكم الشعب بالقوة مكروها في كل حين، وكانت فرنسا قد أثارت الأحقاد بسلوك موظفيها ونزعت كل ثقة من النفوس وجعلت الشعب السوري يعتقد أن فرنسا تسعى إلى إبادة قسم من الأهالي ليستفيد قسم آخر،

ولما كان عدم تدخل جمعية الأمم في العراق الحالي يسوق البلاد إلى الخراب التام ويوجد في الشرق مباءة للاضطرابات الوخيمة من جميع الوجوه،

فاللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني تناشد جمعية الأمم بكل ما فيها من قوة

لفحص الحالة الجديدة التي أوجدت في سورية، وتأمّر في الحال بإرسال لجنة تحقيق تضع قراراً عن الموقف وتعيد إلى سورية السكينة والسلام وإلى جمعية الأمم سمعتها الحسنة وثقة الشعوب المكلفة حمايتها.

وترى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني أن فرنسا قد فشلت في القيام بانتدابها وأن على جمعية الأمم أن تعيد النظر في القرار الذي منحتها به هذا الانتداب، فتعطي سورية الاستقلال الكامل الذي ما برحت تطالب به.

ولا يسع جمعية الأمم أن تنظر بعدم اكتراث إلى إطالة حرب مدمرة تجتاح سورية وتغرقها في دماء أبنائها، ولا تستطيع أن تتبرأ من المسؤولية الخطيرة عن الأعمال المريعة التي ترتكب في هذا الوقت.

الوفد السوري في روما

ووصل إلى روما في الأسبوع الأول من شهر فبراير الوغد السوري ليكون حاضراً في أثناء الجلسة التي تعقدها لجنة الانتدابات ولقابلة رجالها وتنوير أذهانهم وإطلاعهم على حقيقة الحالة في سورية، وقد أدى مهمته على الوجه الأكمل.

ومما يستحق الذكر أنه لما قابل أعضاء لجنة الانتدابات ملك إيطاليا صباح ١٨ فبراير استنهم من المسيو روبيير دي كيه مندوب فرنسا عن تفاصيل ضرب دمشق.

التقرير الفرنسي عن الثورة وجواب الوغد السوري

ووضع المسيو دي جوفنيل تقريراً مفصلاً عن أسباب الثورة السورية رفعة إلى لجنة الانتدابات للنظر فيه، وجاء روما المسيو روبيير دي كيه مندوب فرنسا المفوض لدى جمعية الأمم في المسألة السورية ليجيب على أسئلة اللجنة حين درس التقرير.

والتقرير مطول وهو يتضمن نبذة تاريخية عن حوادث الثورة ويقول إن الاضطراب السياسي في جبل الدروز نشأ على الأخص عن وضع الجبل الذي لا يفتأ بحالة الثورة والانقسام بين أسره الكبرى بسبب الزعامة والمصالح، ثم سرد الحوادث العسكرية وقال إنه لولا الجنود الفرنسيون لأتلف ثوار جبل الدروز ودمشق سفح جبل لبنان البحري، وإن الحكومة الفرنسية ترى أنه لا يرجح أن يلقي الثوار سلاحهم من دون إظهار القوة

العسكرية دائماً، وستختار القيادة العسكرية الوقت الملائم للعمل.

وفند الوفد السوري فى تقرير رفعه إلى لجنة الانتدابات يوم ٢١ فبراير التقرير
الفرنسوى فكذب:

١ - مازعمه عن نقص الأعمال الفنية عند السوريين، فى حين أن الاحتلال قضى على يسر
البلاد تماماً.

٢ - ما اتهم به الوطنيين السوريين فى مصر وحزب الشعب، فقد قالوا إنه من البديهي أن
تؤيد الجالية السورية فى مصر القضية الوطنية. أما الإعانات التى قيل أنها أرسلت
إلى الثائرين فهى وسيلة يقصد منها إيهام الرأى العام بأنه لولا هذه الإعانات لما
نشبت الثورة فى سورية.

والقول بأن هنالك أناسا يسعون إلى الحصول على عرش سورية من المضحكات
فجميع السوريين لا يرمون إلا لغرض واحد وهو استقلال بلادهم فى ظل نظام
ديمقراطى ومعلوم أن حزب الشعب مؤلف من فئات ديمقراطية ومفكرة.

٣ - أما فيما يتعلق بمحاولة المسيو دى جوفنيل وضع دستور للبلاد فإن السوريين لم
يحتجوا على أن ولاية الأمور فى بلادهم هم من المسيحيين أو من الترك، بل احتجوا
لانهم رأوهم خدمة للأجانب.

٤ - أضرب السوريون عن الاشتراك فى الانتخابات الجزئية لأسباب أهمها فساد
الأساليب الانتخابية التى أرادت السلطة أن تجعلها على أساس محلى طائفى وأن
تكون على درجتين بقصد تمزيق وحدة البلاد وتحويلها إلى سناجق وإنشاء مجالس
تمثيلية لا تمثل البلاد تمثيلاً حقيقياً.

٥ - رد الوفد السورى أيضاً على ما جاء فى تقرير المسيو دى جوفنيل عن سعى سلطان
باشا الأطرش إلى الانفصال.

٦ - نفى الوفد ما قيل عن اشتداد الأحقاد الدينية والسياسية.

٧ - بحث فى تمزيق الوحدة السورية.

٨ - أشار إلى وسائل العلاج التى اقترحتها المسيو دى جوفنيل وقال إنها وسائل غير ناجعة.

وأبدى المسيو دى كيه حين درس التقرير الفرنسى تصريحات قال فيها إن استقلال سورية كان منحة من الحلفاء وإن فرنسا تحملت فى هذه المسألة كثيرا من التضحية وإن السكان السوريين لم يساعدوا كثيرا على تحرير بلادهم ولا على الدفاع عن حدودهم وهو الدفاع الذى يدعون الآن أنه واجب عليهم.

وطلبت اللجنة أيضاً عن مهمة ممثلى فرنسا فى علاقاتهم مع الخارج. فقال المسيو روبردى كاي إن الحكومة المنتدبة طلبت مساعدين لها من السوريين فى أثناء البحث فى مسألة توزيع الديون وأنشأت قنصليات فى مصر والولايات المتحدة والبرازيل عينت فيها موظفين مكلفين بالاهتمام بشئون المهاجرين.

ثم بدأت اللجنة فى درس النظام الإدارى بالبلاد الموضوعة تحت الانتداب فبسط المسيو دى كيه الأسباب التى قضت بتعيين الحدود الحالية للبنان وتوزيع السلطة بين السلطة المنتدبة والحكومات المحلية. وقال إن فرنسا وجدت فى سورية حالة نشأت عن الحكم التركى فحاولت بقدر الإمكان أن لا تحيد عن مبادئ الانتداب فى معالجة هذه الحالة وقد كان سببها فى وضع نظام الانتخابات المعمول به الآن.

ويرى المسيو دى كيه أن أهم المسائل الحالية هى مسألة إنشاء هيئة مشتركة بين جميع الدول السورية تكفل الاستقلال الذاتى لكل منها مع مراعاة حاجة البلاد إلى حياة اقتصادية مشتركة.

تصريحات رئيس اللجنة وتقررها

وأذيع فى روما يوم ٢٤ فبراير أن المركز تيودلى رئيس لجنة الانتدابات قابل الوفد السورى للمرة الرابعة فأبلغه الوفد برقيتين تلقاهما من القاهرة تبسطان الحالة المزعجة فى سورية. وتكلم الرئيس فى جلسة ذاك اليوم فذكر أن جمعية الأمم لم تتدخل فى توزيع الانتدابات فليس فى وسع لجنة الانتدابات أن تحل المطالب السورية المتعلقة بإلغاء الانتداب أو تعديله محلها من الاعتبار. بيد أن ثلاثة من المندوبين فى اللجنة طلبوا القيام بتحقيق فى سورية فلم تأخذ الأكثرية برأيهم.

وفى يوم ٦ مارس أعلنت اللجنة ختام فصل انعقادها ووضعت تقريرا مفصلا ضمنته

خلاصة وافية لمناقشاتها قدمته يوم ٨ مارس إلى مجلى جمعية الأمم وختمته بالملاحظة الآتية:

«إن فرنسا تصرح على الملأ أنها لا تتبع فى سورية ولبنان أى غرض كان سوى مساعدة الشعوب التى يعترف من الآن فصاعدا بسيادتها وأهليتها للحصول على المقدره التى تمارس بها هذه السيادة بنفسها. فىجب أن يسلم بأن الامتناع عن التعاون لتنفيذ الانتداب لا يعجل حلول يوم التحرير العام بل يؤجله. فما يظهره السوريون الوطنيون من نفاذ صبر يبدو فى بعض الأحيان فى شكل عدم اكثرات للانتداب أو عداة له يجب أن يتحول بعد الآن إلى تعاون ودى. وتأمل اللجنة أن الجهود التى بذلتها بعض الأحزاب السورية حتى الآن فى منع نجاح سياسة ادولة المنتدبة فى البلاد وفى الطعن فى هذه السياسة فى الخارج تخصص بعد الآن لتقويتها».

التقرير فى مجلس جمعية الأمم

ولما وصل تقرير اللجنة إلى مجلس جمعية الأمم درسه المسيو أوندن مندوب أسوج وكتب عنه التقرير الآتى ورفعته إلى المجلس فى اجتماعه خلال شهر إبريل سنة ١٩٢٦ فأقره بعد مناقشة قصيرة وهذه ترجمته:

إن الاضطراب الذى ساد سورية فلم يسمح للدولة المنتدبة بأن تقدم تقريرها حتى الآن - جعل مجلس جمعية الأمم يقترح على لجنة الانتدابات الدائمة فى دور انعقادها فى شهر أكتوبر الماضى أن تطلب إلى الحكومة الفرنسية تقديم تقرير خاص عن الحالة فى هذه الأراضى (السورية) يفحص فى أثناء اجتماع غير عادى كان يجب ان يعقد فى شهر فبراير من هذه السنة. وقد أقر المجلس فى اجتماعه يوم ٩ ديسمبر الأخير اقتراح اللجنة هذا. كما تعهدت الحكومة المنتدبة بإرسال التقرير المطلوب.

وقد تبين بجلاء من التقرير الذى قدمته اللجنة الدائمة للانتدابات عن اجتماعها الثامن (غير العادى) أنها فحصت تقرير الدولة المنتدبة فحصا دقيقا ودرست مجمل الحالة فى الأراضى المشمولة بالانتداب، وأن محاضر الأربع والعشرين جلسة التى عقدت فى خلال مدة تزيد عن ثلاثة أسابيع والتى ستبلغ إلى المجلس وإلى أعضاء الجمعية بأسرع ما استطاع من الوقت - إن هذه المحاضر تنطق بالجهود الصادقة التى بذلتها اللجنة للوصول

إلى الأسباب الحقيقية التي أوقعت الاضطرابات فى سورية وتشهد بما أسداه المسيو روبر دى كيه ممثل الحكومة الفرنسية المفوض من مساعدة قيمة للجنة.

وإنى أعتقد أن هذا التقرير وما تضمنه من الفصول التى تعلل المشاكل التى صادفتها الحكومة الفرنسية فى تطبيق الانتداب فى سورية وبعض خطيئات ارتكبت فى أعمال الإدارة وحوادث هى أصل لما وقع فى جبل الدروز - كل ذلك سينير الرأى العام عن الاعمال التى عملت فى الأراضى المشمولة بالانتداب ويساعد الدولة المنتدبة على حل المشاكل التى تواجهها، ولا أكاد أرانى فى حاجة إلى القول أن المجلس سيقدر تقديراً عظيماً الجهود التى سيسع الدولة المنتدبة ان تبذلها فى المستقبل لإحاطة لجنة الانتدابات إحاطة تامة بالحوادث التى تحدث فى الأراضى المشمولة بالانتداب، وذلك بأن تقدم لها من دون ابطاء جميع الوثائق التى قد يهملها الاطلاع عليها وفى جملتها نتائج التحقيق الدقيق الذى دعى المسيو دى جوفنيل إلى إجرائه.

وقد أقر خبراء الجمعية الأخصائيون باتفاق الآراء تقرير اللجنة، ولما كانوا قد حققوا ما جاء فيه تحقيقاً دقيقاً فإنه يلوح لى أنه ليست هناك حاجة ما إلى أن يفحص المجلس بالإسهاب الأمور العديدة التى عالجتها اللجنة وقدم عليها ممثل الدولة المنتدب المفوض ملاحظات فى تعليقه الملحق بهذا التقرير، وعليه أتشرف بأن أقترح - طبقاً للطريقة المتبعة - إحالة هذا التقرير إلى الدولة المنتدبة والرجاء منها بأن تفضل بمنحة ما يستحق من عناية واهتمام.

ومع هذا فأظن أن هنالك شيئاً من الالتباس فى نقطة من نقط تقرير اللجنة وملاحظات الممثل المفوض للدولة المنتدبة فى ما يختص بإبلاغ جمعية الأمم الاتفاق الجديد الذى عقده المسيو دى جوفنيل فى أنقرة. فاللجنة لا تستند إلى روح المادة الثالثة من صك الانتداب وحده بل تستند أيضاً إلى المادة الرابعة التى تنص على أن:

«تضمن الدولة المنتدبة أراضى سورية ولبنان من كل ضياع أو استئجار يقع عليها أو على قسم منها ومن وضع أية مراقبة لسلطة أجنبية عليها».

والذى يلوح لى أنه يجب ان يستخرج بالضرورة من نصوص هذه المادة ان «المراقبة الإجبارية» على الصلات الخارجية للأراضى المشمولة بالانتداب - وهى للدولة التى دعيت لتكون منتدبة بموجب المادة الثالثة من صك الانتداب - لا تستلزم منح الدولة المنتدبة حق

التنازل بمحض سلطتها المفردة عن جزء من الأراضي المنتدب لها أيا كان أو مهما كان يسيرا.

ويجب على قبل اقتراح إقرار القرار أن الفت النظر إلى شدة حرج الحالة في الوقت الحاضر. إذ إن حركة الثورة لم تنته حتى الآن ويظهر أن الأراضي المشمولة بالانتداب لاتزال تتحمل خسارة لا يستهان بها في الأرواح والممتلكات.

ولا يسع المجلس إلا أن يواصل درس الحالة بقلق شديد راجيا أن الجهود التي يبذلها أولو الشأن تؤدي إلى وضع حد لهذه الثورة في القريب العاجل.

ومهما تكن البواعث التي بعثت على هذه الثورة ومهما تكن التبعات - وقد عولجت هذه الأمور المختلفة بإسهاب في تقرير لجنة الانتدابات وفي محاضر جلساتها - فإن اللجنة ترى أن أفضل حل ممكن وموافق هو تعاون جميع هيئات هذه الأراضي (السورية) تعاونا صميما صادقا مع الدولة المنتدبة لتوطيد السلام وإنشاء إدارة اعتيادية طبقا للسياسة التي كانت موضوع تصريحات المسيو روبيير دي كيه الحديثة والمسيو دي جوفنيل بصفة كونها ممثلين للحكومة الفرنسية، والتي نالت موافقة لجنة الانتدابات عليها من دون تردد وأريد بهذا الصدد أن الفت بوجه خاص نظر المجلس إلى الفقرتين الأخيرتين من تقرير اللجنة اللتين أنقلهما بنصهما.

«إن فرنسا تعلن أنها لا تتبع في سورية وفي لبنان غاية ما سوى مساعدة الشعوب التي يعترف من الآن فصاعدا بسيادتها وأهليتها للحصول على المقدرة التي تمارسها في هذه السيادة بنفسها، ويجب إذا التسليم بأن رفض التعاون في تنفيذ الانتداب لا يعجل حلول يوم تحرير البلاد تحريرا كاملا بل يؤجله، فما يظهره السوريون الوطنيون أحيانا من نفاذ الصبر في شكل يدل على عدم الاكتراث للانتداب أو على عداة له يجب أن يتحول بعد الآن إلى تعاون ودي، وتأمل اللجنة أن الجهود التي بذلتها بعض العناصر السورية حتى الآن لعرقلة نجاح سياسة الدولة المنتدبة في البلاد وللطعن في هذه السياسة في الخارج توقف بعد الآن على تعزيزها وتأييدها.

«إن الدولة المنتدبة تؤكد علنا وصراحة أن لا غرض لسياستها سوى إنشاء حكومة حرة في سورية ولبنان، وقد برهن المسيو دي جوفنيل المنتدب السامي الفرنسي الجديد بتصريحاته وأعماله على أنه يوافق كل الموافقة على هذه السياسة، فمن السهل على الذين

يعيشون فى ظل تلك الإدارة أن يقدموا معاونتهم للدولة المنتدبة ليكون ذلك دليلا على حسن نيتهم ورضائهم وفهمهم المقصد السامى منها .

«ولما كانت هذه الغاية متفقة مع غاية الدولة التى تقوم وقتيا بمهمة الوصى السياسى عليهم، فيجب أن تتجه جهودهم إلى تعجيل تحقيق تلك الغاية وتشجيعها. فالإصرار على الثورة بعد الآن يجب أن لا تستنكره الدولة المنتدبة وحدها ومعها جمعية الأمم بل جميع الذين فى سورية ولبنان وفى الخارج الذين يودون أن يروا السلام والرخاء والحرية تسود البلاد التى تمزقها الخصومة الدموية العقيمة».

وأنا وأثق بأن المجلس على اتفاق فى الرجاء وأن هذه الأمانى التى أعربت عنها هاتان الفقرتان تلاقى تأييدا تاما من جميع أولى الشأن، سواء كانوا من سكان البلاد أنفسهم أو من عمال الدولة المنتدبة فهم يستفيدون استفادة تامة ومباشرة من فخر تطبيق البرنامج الذى حددته المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم ومن تطبيق الانتداب نفسه فى سورية. وأرى شخصا أن أفضل أسلوب تسر عليه الدولة المنتدبة هو أن تنشر فى جميع الأراضى المنتدبة لها هذا النص الذى يعبر عن رغائب الدوائر المختصة بجمعية الأمم فى السياسة التى تمنحها أعظم تأييد ودى.

وأتشرف بأن اقترح إقرار القرار الآتى:

«لما كان مجلس جمعية الأمم قد فحص تقرير الحكومة الفرنسية عن الحالة فى سورية لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (تقرير وقتى) كما فحص عدة عرائض وتقرير لجنة الانتدابات الدائمة والملاحظات المقدمة على هذا التقرير من قبل الممثل المفوض للسلطة المنتدبة والتقرير الذى قدمه له المقرر - يقرر.

«إرسال تقرير اللجنة وتقرير المقرر إلى الحكومة الفرنسية ودعوتها إلى التفضل بمنحها ما يستحقان من اهتمام»

اجتماع آخر

واجتمعت لجنة الانتدابات فى جنيف يوم الخميس ١٧ يونيو فى اجتماع عادى فحضر الوفد السورى الاجتماع، وقدم مستنداته ووثائقه، وألح على اللجنة بالعمل لإقناع فرنسا بوقف أعمال التخريب والهدم وإنصاف السوريين وإجابة مطالبهم المشروعة.

وحضر المسيو دى جوفنيل بنفسه اجتماع اللجنة وقدم تقريراً مفصلاً عن الحالة فى سورية فدارت مناقشة بينه وبين اللجنة استمرت ثلاث ساعات حاول فى خلالها أن يسوغ ضرب دمشق بالقنابل بحجة أنه ضرورة عسكرية وأن يعتذر عن تعدد الدول فى سورية بأنه نتيجة الروح الدينى والعهد الإقطاعى. ثم ناقض نفسه بعد ذلك إذ أكد أن الانتخابات الأخيرة جرت فى لبنان باتفاق الكلمة مع وجود الاختلافات الدينية. وزعم أنه أنزل عقوبات بالذين أسعوا استعمال سلطتهم من رجال العسكرية. وأكد أن السوريين لايحترمون سوى القوة ويعتبرون كل عمل من أعمال فرنسا المنطوية على السخاء ضعفاً وأن الشرقيين يسئون الظن بجمعية الأمم ويفسرون ميثاق لوكارنو بأنه أئتلاف أوربى على آسيا.

ثم سرد مطالب الثوار بسحب الجنود الفرنسيين. وقال لو وقع هذا لعقبته مذبحه عامة. وحمل أيضاً حملة شعواء على الوفد السورى وأعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى قائلاً إن سورية لا تقبلهم مدافعين عنها.

ودعا رئيس لجنة الانتدابات المسيو دى جوفنيل إلى تقديم بيانات صريحة عن شئون معينة فى جلسة خاصة أجتنباً لإزعاج الدولة المنتدبة وارتباكها.

وعقدت اللجنة جلسة سرية خاصة حضرها بعد ظهر ذاك اليوم المسيو دى جوفنيل وحده وأجاب على الأسئلة التى وجهت إليه وهذا مادار بينه وبين اللجنة منقولاً عن محضر الجلسة الرسمى:

فتحت الجلسة فقال الرئيس إنه يشكر المسيو دى جوفنيل على ما أبداه بقدمه للتعاون معها وقال المسيو أورتس إنه تساءل مرارا كيف يتفق أن تكون المعارضة صادرة من أقلية كما قال المسيو دى جوفنيل فى جلسة الصباح. فى حين ان جمعية الأمم تلقت شكاوى كثيرة صادرة من جمعيات سورية عديدة فى أوربا وفى أميركا وجميعها معارض للدولة المنتدبة ماعدا عددا قليلا نادرا جدا منها فأجابة هذا إنه إذا كانت اللجنة تريد أن تحصل على أكداًس من العرائض فإنه مستعد لإرسالها فليس أسهل من الحصول عليها وأن هذه العرائض صادرة من أناس مقيمين فى خارج سورية. أما الذين فى الداخل فهم مخلصون للانتداب يرحبون به وأنهم يستقبلون ممثلى فرنسا بحماسة فى تنقلاتهم. فلاحظ مسيو أورتس أنه مادام عضواً فى لجنة الانتدابات فلا يستطيع أن يكون شاهداً على مظاهرات الحماسة، وعرفان الجميل التى ذكرها المسيو دى جوفنيل فالأصوات الوحيدة التى تصل

إليه ترتفع بالشكوى ومادام يجد فى العرائض التى يتلقاها عريضة واحدة للدولة المنتدبة مقابل ٣٠ أو ٤٠ بالشكوى من أعمالها فهو يتساءل لماذا لاتحتج العناصر التى تحبذ الانتداب على التهم التى تتهم بها الدولة؟ فأجاب مسيو دى جوفنيل أن العرائض صادرة من أناس لا سلطة لهم، وأنه لا يريد أن يابى لعرائض لا تصدر من هيئات رسمية ويجب أن لاتخدع اللجنة بالعرائض ويجب أن لا يذهب عن البال أن الارتياح أعظم حتما من الاستياء فلاحظ مسيو أو رتس أن مسيو دى جوفنيل تكلم فى الصباح عن حركة العصيان وقال إنها خاضعة لرؤساء يوحدون مجهوداتهم فهو يريد أن يعرف من هم هؤلاء الرؤساء الذين أوجدوا اتفاقا بين فريقين كانا منقسمين كما كانت الحالة حتى الآن بين دمشق وجبل الدروز؟ فمن الممكن أن العناصر التى تلزم للحكومة يمكن استخراجها من هؤلاء الرؤساء ويخطر له أن فرنسا حكمت تلك البلاد بأناس لا نفوذ لهم، وكان الآخرون ضدها فأجاب دى جوفنيل ذاكرة عددا من الزعماء وقال إن سلطان الاطرش موجود بلاشك وهو ذو سلطه ولكنه إذا وضع فى منصة الحكم كان عرضة لمعارضة شديدة، وقد بذل السعي فى كل حين لوضع درزى فى رأس حكومة الجبل ولكن صعوبة تثبيته هى التى قضت بتعيين حاكم فرنسوى على البلاد، فليس فى البلاد رئيس وطنى يطبق سلطة منافس له، ومن رؤساء العصيان الآخرين الأمير عادل أرسلان فهو من عائلة درزية من جبل لبنان منقسمة على نفسها انقساما كبيرا والدكتور الشهبندر الذى هو مسلم سوري أثرت فى نفس المسيو دى جوفنيل لهجته فى بعض رسائله وتساءل عن إمكان استخدامه ولكن يظهر أنه ذو فكر كثير التردد والتقلب على أنه من الخطر أن يجعل ثوار الأمس رؤساء وقد جربت هذه التجربة بصبحى بركات وعين رئيسا للحكومة السورية فعين أصدقاءه فى مراكز كثيرة مدفوعا بشعور رئيس عصابة قديم. فكان ذلك سببا لإثارة معارضة تكاد تكون عمومية، وفضلا عن ذلك فإن هذا المثال شجع رؤساء آخرين على العصيان معتقدين أن ذلك مقدمة للوصول إلى منصة الحكم وإلى جانب الرؤساء الذين لهم شئ من القيمة أشخاص عدينون لا قيمة لهم ومعظمهم عاديون يستحيل عليهم أن يفعلوا شيئا آخر، ولاشك فى أن الموقف يسهل وتستفيد السلطة الفرنسية من ذلك لو قامت لها البلاد رؤساء، ولكن الحالة ليست كذلك قط ولم يحكم دمشق فى أى عصر من العصور رجل دمشقى وكان صلاح الدين نفسه رجلا كرديا من الموصل.

فسأل مسيو أو رتس كيف يمكن الوصول إذن إلى جعل البلاد تحكم نفسها بنفسها.

فأجاب مسيو دى جوفنيل أن الرؤساء يعدون للرئاسة بالتعليم والتربية وقد اخترت البرنس أحمد نامى رئيسا للحكومة السورية لأنه الوحيد الذى لقيته ووجدت أنه ذو كلمة يركن إليها.

فذكر مسيو مرلن أن مسيو دى جوفنيل قال فى جلسة الصباح أنه لجأ إلى الشعب بإزاء الصعوبة التى سببها له رؤساء ذوو طبائع إقطاعية لكى يعين وكلاءه بنفسه، أفلا يمكن جعل الأهالى يعينون الذين يعدونهم جديرين بحكمهم بدلا من إجهاد النفس بالسعى إلى إيجاد رجال قادرين على الحكم بين الإقطاعيين.

فأجاب مسيو دى جوفنيل أن هذه الوسيلة الوحيدة التى يلوح له أنها طبيعية وممكنة، فالرجال الذين يصلون إلى إدارة شئون البلاد إدارة ثابتة مستقرة عملا بالوكالة التى تعطى لهم يجب إخراجهم من سواد الشعب بفضل التعليم.

فلاحظ رئيس اللجنة أنه قد جرت انتخابات وان مسيو دى جوفنيل ذكر رقما مؤثرا عن نسبة الناخبين الذين اشتركوا فيها ولكن الحكومة اتهمت بأنها أدارت الانتخابات بوسائل العنف وأبعدت عددا من المعارضين قبل إجرائها وأرسلتهم إلى مكان إقامة إلزامية.

فأجاب مسيو دى جوفنيل أن الامر لم يكن كذلك وأنه سافر هو نفسه لكى يأمر بإجراء الانتخابات فى سورية فى كل مكان لم تكن فيه إدارة عرفية فى ٢١ ديسمبر - أى فى يوم استقالة صبحى بك بركات، وجعل يوم ٨ يناير موعدا لإجراء الانتخابات فلم يكن الوقت اذن كافيا لإعدادها ولم يصدر أمر بإقامات إجبارية. أما ما جرى من هذا النوع فى حلب فقد كان بعد الانتخابات لا قبلها، والسبب الذى دعا إليها هو مقاطعة منظمة فالانتخابات قد جرت إذن بسرعة وبحرية.

فسأل مسيو فان ريس المندوب السامى عما فعله رئيس حكومة سورية أخيرا وكيف أنه حل وزارته وأرسل ثلاثة من وزرائه إلى محل إقامة إلزامية.

فأجاب مسيو دى جوفنيل أن هذا الحادث صحيح فقد تمسك احمد نامى بك رئيس الحكومة بوجوب تعيين عدد من المتطرفين فى وزارته، وتدخل مسيو دى جوفنيل لكى لا يكون فيها منهم أكثر من نصف الوزراء، ولكن هؤلاء المتطرفين نظموا مؤامرة بالاتفاق مع العصايات فلم يجد أحمد نامى بك بدا من طلب الإذن بإرسالهم إلى محل إقامة إلزامية.

وسأل رئيس اللجنة ماهى مسئولية الوزراء تجاه البرلمان؟

فأجاب مسيو دى جوفنيل بأنه لا يوجد برلمان فى دمشق، حيث لا يمكن زرع الإدارة العرفية.

وقال مسيو رابار إنه لا يعلق أهمية كبيرة على العرائض وهى فى بعض الأحيان تنهال دفعة واحدة كأن أحد الناس ضغط على زر كهربائى لإرسالها كلها فى وقت واحد من جميع أنحاء العالم، ولكنه يريد أن يذكر بعض الوقائع التى أوجدت الشك فى نفوس أعضاء اللجنة، وذكر اسم كراين وحادثته بلفور وتقارير بعض القناصل وأن بعض السياح الذين بينهم أحد أصدقائه الشخصيين لم يكادوا يستطيعون النزول إلى بيروت والسفر منها وأن البلاد غاضة بالجنود وأن الدولة المنتدبة اضطرت إلى تبديل خمسة مندوبين ساميين وأن المراقبة عمومية وأن المسيو دى جوفنيل ذاته ذكر أنه يكفى أن تظهر الدولة المنتدبة ارتياحها إلى أحد السوريين لكى يكون ذلك هادما لسمعته.

فقال المسيو دى جوفنيل إن الأمر لا يتعلق بارتياح الدولة المنتدبة، بل إنه عندما يوضع رجل فى منصبه الحكم ينازع فى الحال كما يجرى فى كل مكان، ولكن هذا الحال فى سورية أشد منها فى كل مكان آخر.

ورد المسيو دى جوفنيل على الوقائع التى ذكرها مسيو رابار واحدة فواحدة ولاحظ له أنها مناقضة لما ذكره مسيو دى جوفنيل من ارتياح الأهالى، وقال مسيو دى جوفنيل إن الشرق كان يجرى دائما على خطة «الكيس كومين» الذى كان يسعى إلى التفريق بين الأوربيين، وهذا ما يجرى فى سورية فإن أحد السوريين يقابل أحد الفرنسيين ويقول له إنه يستطيع أن يتفاهم بسهولة معه ولكن يوجد فرنسوى آخر فيه جميع العيوب يحول دون الاتفاق، فيجب على الأوربيين أن يفكروا فى هذا المنهج ويشعروا أنه من الضرورى لهم أن يتساندوا فى الشرق، وهذا الميل يوضح ماجرى عند ذهاب بعثة كرين فقد شاع أن سورية ستوضع تحت الانتداب الأمريكى ونتجت من ذلك حركة كان المستر كرين ضحيتها، أما فيما يتعلق بمستر بلفور فإن الصهيونية التى هى غول الجميع فى سورية هى التى كانت السبب، ففى الوقت الذى قام فيه مستر بلفور بسياحته لم يكن أحد يطبق أن يسمع شيئا عن الصهيونية، وهذا هو الذى سبب المظاهرات فى دمشق ضد مستر بلفور فلم يجد الانتداب الفرنسوى الذى لم يكن مسئولا عنها بوجه من الوجوه بدا من حماية مستر بلفور ممثل الصهيونية بقوة البوليس.

أما السياح الذين لم يستطيعوا أن يسافروا من بيروت فالسبب فى ذلك يعود إلى طباعهم فقد لاقى المندوب السامى سياحا فى سورية كلها واستطاع أعضاء مؤتمر الآثار أخيرا أن يتجولوا فى البلاد ويزوروا حلب وعلبك وتدمر. فإذا كانوا لم يذهبوا إلى دمشق فلأنه لم يكن لهم الوقت الكافى، ولكن من الممكن الذهاب إليها بالقطار كما تذهب إلى باريس أو بالطريق العادية التى سلكها مسيو دى جوفنيل نفسه ولم يصبه فيها أقل سوء فيجب أن لاتغتر اللجنة بالحوادث، نعم إن السلطة ليست محبوبة فى سورية أكثر منها فى كل بلد آخر ولكنها تحب بين وقت وآخر وفى هذا بعض المزية. أما الثورة فى جبل الدروز فإنها فى طور الانتهاء، وليست البلاد غاصة بالجنود ففيها نحو فرقتين، ومن المهم أن تزول الشكوك من نفوس أعضاء اللجنة لأنها متضامنة مع الدولة المنتدبة.

فصرح مسو رابار أنه ما من أحد أعظم اقتناعا منه بالضرورة المطلقة القاضية بالتعاون مع الدولة المنتدبة فهذا التعاون لا بد منه لكى يسير النظام سيرا حسنا ولهذا الغرض ذاته أراد أن ييسط ما يخالج نفسه بحرية تامة.

وقال السير فرديريك لوجارد إنه يعتقد أن الإدارة العرفية مازالت موجودة فى جزء كبير من البلاد ويأمل أن يكون فى المستطاع رفعها قريبا وحصرها فى ساحة الأعمال العسكرية حيث يفهم ضرورة وجودها.

فأجاب مسيو دى جوفنيل أنه استطاع أن يلغى الإدارة العرفية من حوران ولم يجد بدا من إبقائها فى دمشق وجبل الدروز، والإقليم واقع بين حمص وطرابلس حيث عادت العصابات إلى التكون مغتتمة فرصة انشغال الجنود فى الجنوب وسيلغى الإدارة العرفية فى أقرب وقت ممكن، ولكنه لا يستطيع أن يحدد هذا الوقت، وعلى أثر ذلك يبدأ إجراء الانتخابات وتعطى البلاد دستورا.

فسأل مسيو فان ريس المندوب السامى عن الأسباب التى حملت الجنود الفرنسية على مهاجمة حى الميدان الممتد فى حوض المدينة الجنوبي وهل أخلى الأهالى هذا الحى ولجأوا إلى المدينة قبل الهجوم.

فأجاب مسيو دى جوفنيل أن معظم السكان كانوا قد رحلوا، فالبعض الذين بقوا كانوا على اتصال بالعصابات وربما كانوا مشتركين معها، وكان يجب أن تتوافر الجنود لكى يمكن حراسة الميدان وجعله ضمن نطاق الحماية الذى يحيط بالمدينة، وكان جميع السكان

الأتقياء قد لجأوا إلى داخل المدينة وكانت مخافر الحماية لحي الميدان عرضة للهجوم على الدوام فى الليل، وكان الثوار قد نظموا الحى وحفروا فيه الخنادق وأقاموا الاستحكامات، وبقي فيه عدد من السكان لان امرأة قتلت وجاءت اثنتان أو ثلاث أمام الجنود فى يوم الهجوم وطلبين منهم حمايتهن وإرسالهن إلى داخل المدينة وسأل السيرف، بوجارد ممن يتألف الجنود المكلفون بالقمع فأجاب مسيو دى جوفنيل أن فيهم أكثرية من الجنود الجزائرية وفيهم جنود فرنسويون أيضا يحتلون المدن ويوجد أيضاً جنود سوريون وجندرمة لبنانية ويحدث أن الأرمن والجركس المجندين فى القوات المحلية يتهمون كما اتهموا، وترتكب الجندرمة اللبنانية فى بعض الأحيان مثل هذه المساوئ، على أن النهب هناك من المساوئ المتأصلة فى البلاد فتتقاضى الحالة فى بعض الأحيان بتسريح فصائل كاملة، وقد أمكن تأليف جندرمة لبنانية من أناس منتخبين، ويقدم العلويون جنوداً أيضاً كالجركس وهم الآن فى أيدي ضباط من الفرنسيين ويتصرفون بكل دربة ونظام، ويوجد أيضاً كوكبة أو كوكبتان من الكرد وكوكبة من الدروز ستتلوها ثانية بعد قليل،

فسأل السيرف، لوجارد هل هؤلاء الجنود فى أيدي ضباط من الفرنسيين،

فأجاب مسيو دى جوفنيل نعم ولكن أصحاب الرتب العسكرية الصغرى هم من غير الأوربيين ويوجد منهم أيضاً بعض الضباط، ويجب أن ينظم الجيش الوطنى الذى سيحل محل القوات الفرنسية شيئاً فشيئاً ولكن هذه المهمة صعبة جداً،

وسأل رئيس اللجنة مسيو دى جوفنيل: هل صحيح ما شاع أنه يهتم كما اهتمت اللجنة فى روما بمسألة النقد التى أحدثت استياء فى سورية،

فأجاب المسيو دى جوفنيل: إن هذه المسألة موضوع اهتمامه وأنه عمل كثيراً لإدخال حرية النقد وأن جميع أنواع النقد تستعمل فى سورية الآن، وفضلاً عن ذلك ففى النية إحداث نقد جديد وهو الآن موضوع البحث،

وقال الرئيس إنه إذا لم تكن قد بقيت أسئلة توجه إلى المندوب السامى فقد حان الوقت لتقديم الشكر إليه ويجب أن يعلم وهو خبير بشئون جمعية الأمم أن اللجنة لا ترغب بتاتا فى إحداث مصاعب للدولة المنتدبة، ولكنها تعد مهمتها مهمة جدية وهو يعرف جيداً بلدان الشرق الأدنى معرفة شخصية فلا يدهشه ما يلاقىه مسيو دى جوفنيل من المصاعب،

فشكر المسيو دى جوفنيل للرئيس واللجنة إصغاءهما إلى بياناته، وقد استطاع ان

يظهر صعوبة مهمته التي لا تحتوى فى الواقع إلا الصعوبات. وسعى إلى تنوير اللجنة أعظم تنوير ممكن. لأنه لا بد من التعاون بين الدولة المنتدبة ولجنة الانتدابات وهو تحت تصرف اللجنة ويحترمها احتراماً عظيماً. وقد أعطاه أيضاً على أعظم ما يمكن من الصراحة جواباً على الأسئلة التي سئلت فهو يظهر كل امتنانه لما شهدته من الإصغاء والعطف.

بين الوفد السورى ودى جوفنيل

واتصل الوفد السورى مدة إقامته فى جنيف بالمسيو دى جوفنيل، واجتمعا اجتماعات خاصة للبحث فى القضية السورية وإيجاد حل لها، سيما وقد سبقت ذلك بوادر بدرت من بعض دوائر باريس العليا تتم عن الرغبة فى وضع حل للمشكلات العارضة بطريق التفاهم والاتفاق.

وانتهت تلك الاجتماعات بسماع الحكومة الفرنسية للوفد بالسفر إلى باريس فذهب إليها فى شهر يوليو واجتمع بالأمر ميشيل لطف الله رئيس اللجنة التنفيذية واشترك الجميع فى المسامى ودارت بين الوفد وأشخاص مسؤولين من الفرنسيين مباحثات عديدة استغرقت وقتاً غير قصير طلب الوفد فى أثناءها تعليمات من اللجنة فكتبت إلى جميع زعماء الحركة الوطنية وسألهم رأيهم فى الحل الذى يرونه، وانتهت إلى وضع برنامج عام وافق الجميع عليه وأرسل إلى الوفد ليكون قاعدة لمفاوضاته مع الفرنسيين وهذا نصه:

١ - يشترط بادئ ذى بدء أن تعترف الحكومة الفرنسية باستقلال البلاد التام وبحقها فى التمثيل الخارجى، وتؤلف حكومة وطنية بالاتفاق مع زعماء الثورة وتوفيق حالة الحرب ثم يشرع بانتخاب المجلس التأسيسى انتخاباً حراً مباشراً بالاقتراع العام ليتولى سن الدستور وتعيين شكل الحكومة والدولة على أساس السيادة القومية (على أن لا تجرى فى غضون الانتخابات حركات عسكرية لا من الخارج ولا من الداخل) وأما الانتخابات الحالية فإنها تلغى بطبيعة الحال.

٢ - تحويل الانتداب إلى معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية المستقلة لمدة ١٥ سنة تعين فيها الحقوق والواجبات والعلائق المتقابلة بين الأمتين على مثال المعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق. مع مراعاة الفروق بين البلدين ورقى السوريين، ولا تكون هذه

المعاهدة نافذة الا بعد تصديقها من البرلمان السوري ومجلس النواب الفرنسي ويحتفظ فيها لفرنسا بموقع خاص وأرجحية فى المشروعات الاقتصادية - على شرط عدم الاخلال بالسيادة القومية، وهذه المعاهدة تسجل لدى جمعية الأمم التى تضمن تنفيذها .

٣ - تحقيق الوحدة السورية بما فيها لواء طرابلس الشام وأقضية عكار وحصن الأكراد وبعبك التى هى جزء من الوحدة بطبيعة الحال. أما بقية البلاد التى ضمت إلى لبنان فيستقنى أهلها بتقرير مصيرهم .

٤ - توحيد النظام القضائى على أساس السيادة القومية بصورة تصون حقوق الوطنيين وأجانب معا .

٥ - إدخال سورية فى جمعية الأمم .

٦ - تأليف جيش وطنى فى مدة ثلاث سنين بحيث تتمكن القوات الفرنسية من الجلاء التدريجى عن البلاد ويتم الجلاء التام فى خلال هذه المدة .

٧ - إصلاح النظام النقدى وإعادة العملة على الأساس الذهبى حالا فى كافة البلاد السورية واللبنانية وإلغاء امتياز البنك السورى وضمان أوراق النقد السورى المتداولة أو تبديلها .

٨ - العفو العام عن جميع أصحاب الجرائم السياسية بدون قيد ولا شرط وبدون الاحتفاظ بالحق الشخصى بطبيعة الحال .

٩ - إلغاء الغرامات الحربية بتمامها مع إعادة كل ما أخذ حتى الآن بهذا الاسم . سواء أكان فى دمشق أم فى غيرها من المدن والقرى .

١٠ - تعويض منكوبى الثورة .

ولم تنتج تلك المفاوضات النتيجة المرجوة منها فبعد ما كاد الاتفاق يتم على جميع الشئون الجوهرية تغلب أنصار البطش والإرهاب فى سورية على دعاة التفاهم والوفاق فأبلغت وزارة الخارجية الوفد أن أمر البت فى الشروط التى تم الاتفاق عليها قد أرجئ ريثما يسافر المسيو بونسو المندوب السامى الجديد^(١) . ويقوم بتحقيق دقيق هنا لك وبعد عودته تبلغ الحكومة الفرنسية الوفد ما يستقر عليه قرارها . فأدرك (الوفد) انها تريد وقف

المفاوضات إن لم يكن قطعها وأنه لم يبق له عمل في باريس فمسافر إلى جنيف وقدم إلى جمعية الأمم بيانا بمساعيه في باريس.

السلطة الفرنسية في دمشق والمفاوضات

وحقيقة ما حدث أنه كبر على رجال الطغيان الاستعماري في سورية أن تدور مفاوضات بين الوفد السوري والحكومة الفرنسية وأن تعترف حكومة باريس بهيئة وطنية وعدوا ذلك ذلا وخزيا لفرنسا يورثها العار إلى الأبد. واستعانوا ببعض كبار الاستعماريين في باريس لحمل وزارة الخارجية على قطع كل صلة بالوفد، وقالوا إنهم لا يقرون أى مشروع يتم الاتفاق عليه بينها وبينه ولا ينفذونه مهما كانت الظروف والاعتبارات فنزلت الوزارة على رأيهم وكان ما كان من وقف المفاوضات وسفر الوفد إلى جنيف.

ولم يكتف هؤلاء بذلك بل نشروا في دمشق في أواسط شهر أغسطس سنة ١٩٢٦ البلاغ الرسمي الآتى:

«شاعت إشاعات بأن مفاوضات دارت في باريس تتعلق بحوادث سورية الحالية فليكن بعلم كل إنسان أنه لا يمكن عمل مفاوضة في باريس لإعادة السلم الداخلى إلا بعد انتهاء الثورة واستسلام الثائرين.

«إن الأوامر الواردة من الحكومة الفرنسية تقضى بالسير بحزم لإرجاع الأمن إلى البلاد. وما لم تترك هذه النتيجة فمن العبث التفكير بأقل مفاوضة».

ولما اطلع الوفد السوري في جنيف على هذا البلاغ أرسل إلى الصحف المصرية يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ البلاغ الآتى:

اطلعنا في بعض جرائد سورية على بيان نشرته السلطة المحتلة هناك متضمنا تكذيب الخبر الذي تناقلته الجرائد بوقوع مفاوضات صلحية بيننا وبين الحكومة الفرنسية في باريس.

فهذا التكذيب لا يقوى سمعة السلطة المشار إليها في تحرى الصحة والصدق والحقيقة إن الوفد السوري لم يكن ليذهب إلى باريس من تلقاء نفسه ولا يقدر فعلا أن يذهب إلى باريس إلا بإشارة رسمية، وإذا كانت المفاوضات الصلحية التي

١ - عين المسيو بونسو مندوبا ساميا لفرنسا في سوريا يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ خلفا للمسيو جوفنيل ولم يقلد منصبه إلا يوم ١١ أكتوبر من السنة نفسها.

استمرت على عدة جلسات لم تسفر عن اتفاق نهائي فلم يكن الوفد السوري هو المسئول عن هذه الحالة. بل وقوف المفاوضات إنما نشأ عن اختلاف آراء ذوى الحل والعقد من الفرنسيين أنفسهم.

وعليه نشفع هذا التكذيب بتكذيب آخر، وهو أنه لا أثر من الصحة لما ذكرته بعض الجرائد الباريسية من وقوع خلاف بين أعضاء الوفد بعضهم مع بعض أو بين الوفد وجلالة الملك فيصل الذى لم يتدخل فى هذه المفاوضات. وأنه لا صحة أيضاً لوضع مسألة العرش السوري موضع المناقشة إذ كان تعيين شكل الحكومة المستقبلية منذ اليوم أمراً مبيتسراً وهو على كل حال منوط بإرادة الأمة السورية التى بالبداهة لا تبحث فيه قبل الحصول على تمام استقلالها.

الميثاق الوطنى وكيف وضع

تلقى المجاهدون السوريون فى أواخر شهر يونيو سنة ١٩٢٦ وبعد نزولهم فى الأزرق نبأ من بغداد بان جلالة الملك فيصل عزم على السفر إلى أوروبا، وأنه اختار طريق الصحراء للاجتماع بزعماء الثورة وللوقوف على آرائهم وأنه ينوى التدخل لحل القضية صلحا بين الثوار وفرنسا إذا استطاع، وإنه يود أن يتفق الثوار على برنامج معين يقدم إلى جلالته ليعمل على تحقيقه.

وعقد الدكتور شهنندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر اجتماعات فى الأزرق أتموا فيها وضع الميثاق الوطنى وفى ٢٧ يونيو أرسل الدكتور نص الميثاق إلى سلطان باشا وأبلغه ما وقع فوافق عليه وأقره وهذا نصه:

١- اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال سورية التام وبحقها فى التمثيل الخارجى وتأليف حكومة وطنية بالاتفاق مع زعماء الثورة ثم يشرع فى انتخاب المجلس التأسيسى انتخابا مباشرا بالاقتراع العام فيتولى سن الدستور وتقرير شكل الحكم على أساس السادة القومية.

٢- تحويل الانتداب الى معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية المستقلة لمدة ١٥ سنة تعين فيها الحقوق والواجبات والعلاقات المتقابلة بين الأمتين على مثال المعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق مع مراعاة الفروق بين البلدين وبقى السوريين ولا تكون هذه

- المعاهدة نافذة إلا بعد تصديقها من البرلمان السوري ومجلس النواب الفرنسي ويحتفظ فيها لفرنسا بموقع خاص وأرجحية فى المشروعات الاقتصادية على شرط عدم الاخلال بالسيادة القومية. وهذه المعاهدة تسجل لدى جمعية الأمم وتضمن تنفيذها.
- ٣ - تحقيق الوحدة السورية بما فيها لواء طرابلس الشام وأقضية عكار وحسن الأكراد وعلبك التى هى جزء من الوحدة بطبيعة الحال. أما بقية البلاد التى ضمت إلى لبنان فيستفتى أهلها فى تقرير مصيرهم.
- ٤ - توحيد النظام القضائى على قاعدة السيادة القومية بصورة تصون حقوق الوطنيين والأجانب معا.
- ٥ - دخول سورية فى جمعية الأمم.
- ٦ - تأليف جيش وطنى فى خلال ثلاث سنوات بحيث تتمكن القوات الفرنسية من الجلاء التدريجى عن البلاد على أن يتم الجلاء التام فى هذه المدة.
- ٧ - إصلاح نظام النقد وإعادة العملة على أساس الذهب وإلغاء امتيازات البنك السورى وضمان أوراق النقد السورى المتداولة أو تبديلها.
- ٨ - العفو العام عن جميع أصحاب الجرائم السياسية بدون قيد ولا شرط وبدون الاحتفاظ بالحق الشخصى المضمون بطبيعة الحال.
- ٩ - إلغاء الغرامات الحربية كلها مع إعادة ما أخذ حتى الآن بهذا الاسم. سواء كان فى دمشق أم فى غيرها من المدن.
- ١٠ - التعويض على منكوبى الثورة.

بين الملك فيصل والزعماء

وفى صباح الجمعة ٢ يوليو سنة ١٩٢٦ كان الدكتور شهبندر على طريق بغداد إلى الجنوب من القباسة ومعه سلامة الأطرش والأمير حسن الأطرش ونزيه المؤيد العظم ويوسف العيسمى ومتعب الأطرش وعلى زوقان الأطرش وغيرهم وبعد انتظار ساعة أطل الملك من سيارته فأنحدرت الدموع وكان لقاء مؤثرا ثم عقدت جلسة اشترك فيها زعماء

الثورة الحاضرون والذين كانوا مع الملك وهم رستم حيدر وناجي السويدي وتحسين قدرى وسلموا الميثاق إلى جلالته فأطراه وقال انه معمول بحنكة سياسية لأخذ الفرنسيين بحجتهم، ووضع زعماء الثورة باقتراح الدكتور شهبندر مضبطه وكلوا فيها جلالته الملك فيصل للمفاوضة باسمهم وانتدبوا الأمير ميشيل لطف الله رئيس اللجنة التنفيذية والوفد السوري في أوروبا ونجيب شقير السكرتير العام للجنة التنفيذية وسعيد حيدر للاشتراك مع جلالته في المفاوضات وهذا نص المضبطة التي وضعوها يوم ٢٢ يوليو:

«لما كان صاحب الجلالة الملك فيصل سيمر في طريقة إلى ديار الغرب بفرنسا وسيجتمع فيها بكبار الرجال الفرنسيين المسؤولين ويفاوضهم في القضية السورية عاملاً للوصول إلى حل نافع يحقق آمال الوطنيين السوريين فحبا للمنفعة والمصلحة العامة رأينا أن نرفق جلالته بأناس من ذوى الاطلاع على شئون البلاد وأمانى أبنائها الناهضين ليكونوا على صلة دائمة بجلالته بصورة سرية أثناء هذه المفاوضات وقد كتبنا إلى جلالته اننا كلفنا سعادتك لتقوموا بهذه المهمة على اساس الميثاق الوطنى الذى نقدم نسخة منه إلى اللجنة التنفيذية ونسخة إلى زميلكم إحسان الجابرى».

وأرسلوا إلى جلالته الملك الكتاب الآتى:

«الى أعتاب صاحب الجلالة الهاشمية ملك العراق المعظم. بعد أن نرفع إلى مقامكم العالى واجب الاحترام نقول إننا عرضنا على مقامكم العالى بتاريخ ٢٢ منه أسماء المفوضين الأربعة وهم الأمير ميشيل لطف الله والأمير شكيب أرسلان ونجيب شقير وسعيد حيدر والآن نعرض أننا كلفنا الأمير ميشيل والأمير شكيب ليكونا على اتصال دائم بجلالتكم أثناء المفاوضات السرية فى القضية السورية وحلها على قاعدة الميثاق الوطنى الذى قدمنا إلى جلالتم نسخة منه ونرجو الله أن يوفق جلالتم إلى رفع شأن الناطقين بالضاد ويديمكم للنهضة العربية عوناً منه وكرماً».

الوفد يستقيث بجمعية الأمم

وعقدت جمعية الأمم اجتماعها السنوى العام فى أوائل شهر سبتمبر سنة ١٩٢٦ فقدم لها الوفد الاستغاثة الآتية:

حضرة صاحب السعادة رئيس الاجتماع السابع لجمعية الأمم.

كان لنا الشرف نحن الموقعين على هذا مندوبى المؤتمر السوري الفلسطينى وأحزاب استقلال سورية أن بسطنا فى مذكرتنا المؤرخة فى ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ لمجلس جمعية الأمم وللجنة الانتدابات الدائمة فى الوقت عينه حالة بلادنا الباعثة على الألم والحزن، طالبين منهما أن يتدخلتا بنفوذهما السامى لأجل إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعى فى سورية.

وقد قلنا فى تلك المذكرة إن المواطنين السوريين عملا بنصائح ومشورات لجنة الانتدابات فى الجلسة التى عقدتها فى روما ونوهت فيها بمزايا الاتفاق المباشر مع فرنسا أخذوا يبذلون المساعى عند السلطات الفرنسية للبحث عن وسيلة للاتفاق وحمل الحكومة الفرنسية على التسليم بمشروعية الأمانى السورية وأن تلك المساعى لم تجد نفعا لأن الحكومة الفرنسية صرحت بلسان مندوبيها المسئولين بأنها تبغى مواصلة الحرب إلى أن يخضع السوريون من غير شرط ولا قيد.

والظاهر أن الدولة المنتدبة اعتقدت أن فى استطاعتها التوصل إلى تهدئة البلاد تماما بقوة السلاح، وسياستها يرمتها مبنية على هذه الفكرة - ونعنى بها فكرة اخضاع سورية بالقوة.

ومما يجب ذكره هنا انه رعما من الدم التى لا يفتا يهرق منذ ١٥ شهرا وزعما من الحملات العسكرية التى يتوالى توجيهها إلى سورية لاتزال البلاغات الرسمية الفرنسية تصر على وصف المعارك الدائرة فى البلاد المعهود فى أمرها إلى جمعية الأمم أنها ليست إلا تدابير بوليسية بسيطة ولا تفتأ تؤكد بأن الهدوء قد أستتب تماما وليس لهذه الدعوى ظل من الصحة بدليل الحقائق الواقعة التى تنطق بافصح بيان بما ينفىها.

وعندنا إن هذه الطريقة التى جرت عليها فرنسا تناقض الغرض الإنسانى الذى تسعى إليه جمعية الأمم.

فأمام خطور الحالة التى تتفاقم يوما فيوما رأينا أن نتبع إلى النهاية نصائح مجلس الجمعية، وأردنا أن ننسى الأربعة عشر ألف قتيل (انظر التقرير المقدم إلى السكرتارية العامة فى يونيو سنة ١٩٢٦) والضحايا الأبرياء من النساء والأطفال وتدمير المدن

التاريخية والقرى الزاهرة، فسافرنا في شهر يوليو سنة ١٩٢٦ إلى باريس وليتنا فيها أربعين يوماً نبذل أقصى ما عندنا من الجهود لكي نتوصل مع ولاة الأمور الفرنسيين إلى اتفاق يضع حدا لهذه الحالة السيئة.

وقد اجتمعنا مرارا عديدة بصاحب السعادة المسيودي جوفنيل المندوب السامي فأظهر هذه المرة من روح المسألة مالا يسعنا إلا نذكره بالحمد والثناء ولكن حين أوشكنا أن نصل إلى اتفاق تام وقعت أمور غامضة لايد لنا فيها وكان من جرائها أن وقفت المفاوضات بغتة وعندئذ بذلنا مساعي شديدة لاستئناف المحادثة بقصد الوصول إلى اتفاق يرضى الفريقين عملا برأي لجنة الانتدابات فذهبت مساعينا أدراج الرياح، واضطررنا إلى العودة إلى جنيف لاجئين إلى عدل جمعية الأمم وإضافها لنبسطة الجهود التي بذلناها وفقا للرغبة التي أعربت عنها.

وإذا كان قد ظهر لنا ما نذكره بالدهشة والألم وهو تلك الأصوات التي ارتفعت مؤخرا في مجلس جمعية الأمم للقضاء على ذلك التصرف المحمود الذي أظهرته لجنة الانتدابات الدائمة حين اقترحت ان تسمع اقوال مندوبى الشعوب ذات الشأن فان صدورنا لاتزال عامرة بالأمل بأن مجلس جمعية الأمم لا يحيد عن مهمته المقدسة وأن الحجة التي كثيرا ما لاكتها الألسنة بوجود دسائس خيالية لا تثنيه عن إتمام الواجب عليه للعدالة والإنسانية.

وقد كان لنا الشرف أن صرخنا في جميع عرائضنا السابقة تقريبا في مذكراتنا التي قدمناها إلى المجلس وإلى الجمعية العمومية وإلى لجنة الانتدابات الدائمة بأن من أهم أسباب الهياج الحالى فى سورية سياسية الاستعمار التي تتجلى بأعمال العنف والشدة وإحداث الفرقة بين طوائف الأهلين والقضاء على كل حرية. فعلى هذه الأمور الثلاثة تتكى السلطات المحتلة لتأييد سلطاتها، ومن البراهين القاطعة على هذه السياسة إدارة البلاد بالإرهاب وتقسيم سورية إلى أربع دويلات وضم أراضى احدى هذه الدويلات إلى الأخرى من غير رغبة سكانها الذين لايفتأون يحتجون على ذلك، كما يؤخذ من تلغراف مؤرخ فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ قدمناه إلى السكرتيرية العامة وهذا نصه:

«نحن الموقعين على هذا التجار وأصحاب الأملاك والمحامين والأطباء والمهندسين الممثلين للرأى العام فى البلاد التي ضمت إلى لبنان من دون رضاء سكانها ننتهز فرصة اجتماع مجلس جمعية الأمم فنكرر احتجاجاتنا على إلحاق بلادنا بلبنان بناء على

مايسمونه قانونا أساسيا سن من غير اشتراكنا وعلى غير إرادة الأهلين. بدليل أن النواب عنا أبوا الموافقة عليه فى جلسة مجلس النواب اللبناني التى عقدت فى ١٩ مايو ونطالب بالوحدة السورية على أساس السيادة القومية ونرجو أن تتدخل جمعية الأمم تدخلا فعليا توصلنا إلى حل المسألة السورية حلا عادلا طبقا لمبدأ الحق وأمانى السكان الاجتماعية». وقد أرسل هذا التلغراف من فلسطين لتعذر إرساله من الأراضى المشمولة بالانتداب الفرنسى.

ولاشك فى أن إرادة أهالى البلاد لم تظهر حتى الآن بأجلى من مظهرها فى هذا التلغراف. ومنه يرى أن قانون البلاد الأساسى الذى كان ينبغى أن يصدر عن هذه الإرادة وأن يكون من عملها وحدها طبقا لروح المادة (٢٢) من عهد جمعية الأمم ومبادئ القانون العام الحديث وضعته السلطات الفرنسوية بمحض إرادتها. وهى تحاول أن تفرضه على الأهلين بالتدليس والخداع أو بما يشبه ذلك.

إن السلطات المشار إليها لا تروم أن تتصل بممثلى أغلبية الشعب ولا تزال تعدهم أعداء فرنسا - لا لسبب إلا لأنهم يطالبون بحقوق بلادهم المشروعة وهى لاتريد أن تفهم أن الأهلين ما قاموا قومتهم إلا مدفعوعين بالياس بعد ما تبين لهم أن السلطات الفرنسوية انكرت مبادئ جمعية الأمم وحقوق الأمة المشروعة جدا، وبعد ما رأوا أن مطالبهم الحققة قد ضرب بها عرض الحائط.

فبعد كل هذا يتعذر علينا أن نصدق أن جمعية الأمم التى تجتهد فى أن تقوم بتبعانها الأدبية تأبى بعد ١٥ شهرا انقضت فى القتل والتخريب أن تتوسط فى انقاذ بلادنا من طائلة الخراب التام ووضع حد لحالة يخشى أن تكدر صفو الأمن فى الشرق الأدنى.

إن جمعية الأمم هى الحكم المكلف إصدار حكمه فى الاختلافات القائمة بين الدولة المنتدبة وأهالى البلاد المشمولة بهذا الانتداب.

وإننا نرى بالنظر إلى خطورة الحالة، ولأجل أن تتمكن جمعية الأمم من تكوين رأى نهائى قاطع عن الحالة فى سورية أن يعمل تحقيق. ونظن أن الدولة المنتدبة لا يسعها أن تعارض فى مثل هذا التحقيق إلا إذا خشيت أن يفضح نور الفحص أعمالها فإذا أرسلت جمعية الأمم إلى سورية بعثة لجمع المعلومات عن حقيقة الحالة وحقيقة أمانى الأمة فإنها

لاتكون بذلك إلا عاملة بروح عهد الجمعية. ولا شك أن سلطة الإشراف التي لها قانونا ستمكناها إذا استعملت حق الاستعمال من تكوين رأى صحيح عن حالة يألم لها ضمير كل رجل متمدن.

ونحن نعترف أن رأى الجمعية لم يؤخذ فى صحة الانتدابات من الوجهة القانونية ولا فى طريقة توزيعها ولا فى إبرامها ولكننا نعلم أن سلطة الجمعية الأدبية السامية تجعل من الميسور لها أن تطلب أن لاتسفك الدماء باسمها وبهذا الروح نتقدم بعريضتنا إليكم أنتم الذين تمثلون أسمى مظاهر الضمير البشرى على وجه العالم المتمدن ونطلب العدل لبلادنا التعتسة آملين أن تظلوا أمناء فى خدمة العدالة والحرية اللتين هما غرض الشعوب الأسمى وأن تتفضلوا بإعارة ملتسنا ما هو جدير به من العناية بعد ما طال اصطبارنا.

وتفضلوا ياسعادة الرئيس وياحضرات الأعضاء بقبول فائق احترامنا.

الوفد والمؤتمر الراديكالى الفرنسى

وعقد فى فرنسا فى شهر اكتوبر سنة ١٩٢٦ مؤتمران مهمان أولهما مؤتمر الحزب الراديكالى الاشتراكى، والثانى مؤتمر جمعية حقوق الإنسان. وكانت مسألة سورية مدونة فى برنامج المؤتمرين فقدم الوفد السورى إلى كل منهما مطالب لا تخرج فى حملتها عن فحوى البرنامج المتقدم الذكر. وقد أظهر أعضاء المؤتمرين رغبتهم فى وضع حل للمسألة السورية على أساس التفاهم والتسامح ووضع أمانى السوريين الوطنية موضع الاعتبار وقابل كل منهما البرنامج الذى قدم إليه بالارتياح وعده دليلا من الجانب السورى على الرغبة الأكيدة فى التفاهم.

الوفد يحتج إلى جمعية الأمم

وعلم الوفد السورى أن مجلس جمعية الأمم قرر فى خلال اجتماعه الأخير إمهال فرنسا ستة أشهر أخرى لتقديم مشروع دستور سورية فأرسل إلى السكرتير العام لجمعية الأمم الاحتجاج الآتى:

جنيف فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٦.

سعادة السكرتير العام لجمعية الأمم.

نتشرف بان نرفع إليكم ماياتى.

علمنا أن مجلس جمعية الأمم الذى كان يجب أن يتلقى فى أثناء اجتماعه الحالى مشروع دستور لسورية ولبنان ومكاتبه تتعلق باتفاق كان ينبغى أن يوضع بين فرنسا والشعب السورى عملا بنصائح لجنة الانتدابات قد أمهل ممثل فرنسا ستة أشهر أخرى لكى يسمح للحكومة الفرنسية باستشارة المجالس المحلية.

فنتشرف بأن نلفت أنظار جمعية الأمم إلى أن هذه المهلة الجديدة ستجر ويلات جديدة على سورية التى تنتظر ببسالة وشمم منذ سنين عديدة ان ترى عدالة وإنصافا من هذا المجتمع الدولى.

إن هذه هى المهلة الثالثة التى تطلبها فرنسا من جمعية الأمم. ولكنها لا تريد منها أن تسعى إلى إيجاد حل يتفق مع مطالب للشعب السورى. بل أن تنتهز فرصة أخرى كما فعلت حتى الآن لكى تبيد بالحديد والنار كل سعى للحرية والاستقلال اللذين عدتهما جمعية الأمم نفسها من أسس عهدها وأعمالها النافعة.

فنحن نعتقد واليأس ملء نفوسنا أن الواجب يقضى علينا بأن نحتج على تأخير حل هذه المسألة مرة أخرى. ولم نعد نعلم متى تريد جمعية الأمم أن تتدخل لصيانة البلاد الموضوعة تحت حراستها لكى تضع حداً نهائياً للمذابح التى ترتكب باسمها كل يوم.

ونتشرف يا حضرة السكرتير العام بأن إليكم وافر احترامنا.

مؤتمر بيروت وتصريح بونسو

بلغ المسيو بونسو المندوب السامى الجديد بيروت يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ قادما من باريس فأذاع على أثر وصوله أنه سيعنى بدرس الحالة عن كثب، وأنه لن يقوم بعمل من الأعمال قبل أن يتم دراسته ويحيط بالموقف إحاطة تامة.

ولم يطل الإقامة فى بيروت بل غادرها إلى دمشق ثم قصد جبل الدروز ومنه عاد إلى حلب فدير الزور فبيروت، وعاد إلى دمشق ثانية للوقوف على طلبات الأهالى ورغائبهم، وكان الدمشقيون قد إستعدوا لهذا الأمر من قبل فآلفوا وفدا منهم زاره يوم ١٧ ديسمبر وسلمه الطلبات الآتية:

- ١- إسدال ستار على الماضى والتعامل على أساس روح معاهدة لوكارنو ٢ - دعوة جمعية تأسيسية تسن الدستور على أساس السيادة القومية ٣ - تحويل الانتداب إلى معاهدة تعقد بين الحكومة الوطنية والدولة المنتدبة لمدة ثلاثين سنة ٤ - تحقيق الوحدة السورية ٥ - توحيد النظام القضائى على قاعدة السيادة القومية ٦ - تأليف جيش وطنى ٧ - إدخال سورية فى جمعية الأمم وتخويلها حق التمثيل الخارجى ٨ - إعلان عفو عام ٩ - إيجاد طريقة للتعويض على المنكوبين.

ووضع أهل حماه أيضا مطالب يمثل ماتقدم وحذا حذوهم أهل حمص وأهل دير الزور وسلمت إليه الطلبات فى دمشق، ولما زار حلب سلمه أهلها طلبات تتفق فى روحها ومعناها مع طلبات المدن الأخرى، فقال لوفدهم إن المعاهدة التى ستعقد بين سورية وفرنسا ستكون شبيهة بالمعاهدة العراقية ومرر باللانقية فقابله وفد يمثل مسلميها وقدم له نفس الطلبات التى قدمتها المدن السورية الأخرى.

واستقبل المسيو بونسو رؤساء الطوائف وزعماءها فى بيروت وطلب إلى كل واحد منهم ان يضع تقريرا مفصلا عما يرى الأخذ به من تدابير لمعالجة الحالة فأجيب إلى طلبه.

اللجنة التنفيذية والوفد والمسيو بونسو

وما كاد يستقر به المقام فى سورية ويبدأ دراسته حتى أرسلت إليه اللجنة التنفيذية يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ الكتاب الآتى تأكيدا لرغبتها التى أظهرتها مرارا فى الوصول إلى تفاهم مع فرنسا ونزولا على إرادة جمعية الأمم ونصائحها قالت:

«ياصاحب السعادة

»لم تنقطع اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى منذ أوائل القتال الذى خضب سورية بالدماء - واشتهرت أسبابه لدى الخاص والعام - عن بذل مساعيها لإعادة السلام على أسس توفق بين أمانينا الوطنية ومصالح فرنسا الحقيقية.

»هذه الفكرة هى التى كانت رائدا لنا فى محادثاتنا الأولى مع المسيو دى جوفنيل فى القاهرة فى شهر يوليو سنة ١٩٢٦ وكان يرجى أن تنتهى هذه المفاوضات بسرعة ولكنها توقفت لأسباب لادخل لنا فيها، ولكى يستطيع المندوب السامى الجديد أن يقف بنفسه على حقيقة الحالة فى سورية فنحن نرجو من سعادتكم الآن أن تبلغونا إذا كنتم ترون أن الوقت قد حان لاستئناف المفاوضات وللسعى بالاشتراك معكم وبروح الوفاق والتعاون الخالص لإيجاد حل يفضى إلى حسم النزاع وإعادة السلام إلى البلاد ووضع علاقات بين فرنسا وسورية مؤسسة على الثقة المتبادلة وصيانة أمانى أمتنا الشرعية ومصالح فرنسا الحقيقية. «فإذا كنتم توافقون على هذا الاقتراح الصادر عن إخلاص وتنزه عن الغرض فنحن مستعدون لاستئناف المحادثات بالطريقة والشكل اللذين ترونهما مفيديين».

ولم تتلق اللجنة ردا من المسيو بونسو على كتابها هذا ولم يطل نفسه الإقامة فى سورية بل غادرها إلى فرنسا فى أوائل شهر فبراير سنة ١٩٢٧ يحمل التقارير والطلبات التى قدمت إليه لمقابلة ولاة الأمور وإطلاعهم على نتائج بحثه وللاتفاق على الخطة التى يسير عليها.

ووصل فى شهر مارس سنة ١٩٢٧ إلى جنيف لشهود اجتماع مجلس جمعية الأمم فاتصل بالوفد السورى، وعلم الوفد أن بعض المقامات المسئولة فى فرنسا ترغب فى استئناف المفاوضات التى توقفت فى شهر أغسطس الماضى وتود أن كون الجانب السورى هو البادئ علنا بإبداء الرغبة فى التفاهم، وذلك أمام مجلس جمعية الأمم على أن تقابل كل

إشارة تبدو من الجانب السوري فى هذا الصدد بمثلها وأفضل منها . فأرسل كتابا إلى
مجلس جمعية الأمم هذا نصه

جنيف فى ٨ مارس سنة ١٩٢٧

الى سعادة رئيس مجلس جمعة الأمم

ياصاحب السعادة

علمنا نحن الموقعين على هذا مندوبى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطينى أن
الحكومة الفرنسية شارعة فى عرض مشروع للمشكلة السورية على جمعية الأمم فننتهز
هذه الفرصة لنصرح مرة أخرى برغبتنا الأكيدة الصادقة فى إقرار العلاقات بين فرنسا
وسورية على أساس الولاء والوفاق ونرى أن الواجب يقضى علينا بإزاء ذلك بأن نصرح
جهارا أننا لما كنا لم نقصد قط إلى عرض شخصى ولم نعمل إلا لنيل حرية سورية
واستقلالها فلا نجد أى مانع يمنعنا عن الموافقة على كل حل ينطبق على أمانى الأمة
السورية، ونحن نأمل أن تتغلب روح الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي الحرة على
جميع المصاعب المتراكمة فى سبيل الوفاق.

مذكرة فرنسية عن القضية السورية

وقصد الوفد باريس على أثر تقديم هذا الكتاب، وبعد رجوع المسيو بونسو إليها وقضى
فيها أياما لم تدر فى خلالها مفاوضات معه فعاد إلى جنيف بعد ماتبين أن الفرنسيين لا
يميلون إلى الاتفاق معه ولا إلى إجابة شئ من مطالب البلاد وأن الخطة الجديدة تقوم على
تعليل السوريين بالأمال وعلى قمع كل حركة بالقوة يؤيد ذلك ما جاء فى مذكرة فرنسية
وضعت ونشرت فى شهر فبراير سنة ١٩٢٧ وهذا تعريها:

إن حوادث سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ كانت ثقيلة الوطأة على سورية وعلى فرنسا على
السواء ويظهر أن معظم الأحزاب السياسية السورية اليوم أخذت تدرك أن النظام والسلام
ضروريان لتقديم البلاد ويسرها، ومما يسر ذكره ان شهوة المطامع السياسية خفت وحلت
محلها الرغبة البادية فى كل مكان فى تعاون فرنسا وسورية.

فالفرة سانحة إذن لاتفاق الأحزاب السورية على برنامج يشمل الحد الأدنى للمطالب

التي يمكن قبولها من جانبهم أو من جانب فرنسا وحول هذا البرنامج يؤلف نوع من الاتحاد لإسداء أعظم ما يمكن إسداؤه من الخير للشعب السوري.

وليس هناك تناقض ما بين هذا النوع من التهادن السياسي واحتفاظ كل حزب من هذه الأحزاب بغاية وطنية لا يفكر أحد في معارضتها ومكافحتها.

وتكون القاعدة الأساسية لهذا البرنامج قبول الانتداب الفرنسي بإخلاص وولاء على أن ينفذ هذا الانتداب كما تصوره مؤتمر السلام وحددته جمعية الأمم.

إن الانتداب مطابق لفكرة الاستقلال الوطني لأنه السبيل الموصل إلى هذا الاستقلال وهذا هو شعور المنتدبين الذين تقوم مهمتهم الأصلية على تنظيم السيادة القومية السورية ولبنان.

وغنى عن البيان أن تنظيم الحريات للسوريين وتهيئة أسبابها بتعاون صريح بين المنتدبين والمشمولين بالانتداب هو المادة الأولى من البرنامج السياسي الذي يجب أن يلتف حوله جميع العقلاء وذوى النيات الحسنة.

ورب قائل يقول: وفي أى حدود جغرافية يزاول هذا العمل؟ والجواب على ذلك هو أن لبنان والمقاطعات التي تؤلف سورية لا تتمنى إلا الاشتراك فى الحياة ولا يسع فرنسا إلا أن تحترم هذه الرغبة. ولذلك سيظل لبنان مستقلا عن جيرانه أما حدوده فتحدد نهائيا باتفاق مع هؤلاء الجيران. وإذا تعذر الاتفاق فيحال الأمر إلى التحكيم ويجب أن يذعن الجميع لقراره.

وأما الاستقلال الإدارى للمقاطعات فيجب الاحتفاظ به كمسألة من مسائل النظام الداخلى. إذ لا يوجد سبب ما يحول دون حله طبقا لرغائب الشعب.

إن فرنسا المنتدبة لاتعد سورية كمستعمرة، ولا كبلاد مشمولة بالحماية، فهى تساعدها لأن جمعية الأمم عهدت إليها فى هذا الواجب الدولى الذى هو جم المتاعب، وأمنيته الوحيدة هى أن تقوم بالواجب عليها لأن العهد المقطوع واجب الاحترام وبذلك تجد عوضا أدبيا واقتصاديا مقابل ما بذلت من الرجال وما أنفقته من أموال مما يعترف به جميع المفكرين من السوريين.

وإن نتائج مثل هذه الخطة من جانب فرنسا يجب أن تظهر بأعمال تطابق الأمانى

الوطنية السورية، أى بالسير نحو الوحدة الوطنية بإنشاء نظام حكومى دستورى يطابق فكرة السواد الأعظم من المواطنين، ويقبلونه عن طيبة خاطر وتخفيض عدد الموظفين الفرنسيين إلى أدنى حد ممكن على أن يكونوا مستشارين فقط لا موظفين لهم حق التنفيذ، وإنشاء مليشيا وطنية بالتدريب بضباط من الفرنسيين يعهد إليها فى صون النظام فى الداخل ومراقبة الحدود.

وأما فيما يختص بالشئون الخارجية فإذا كان مفهوم الانتداب يجبر فرنسا على أن تمثل سورية سياسيا فإنها لا ترى مانعا يمنع من وجود موظفين سوريين يعملون بالاتفاق التام مع ممثلى الدولة المنتدبة للدفاع عن مصالح إخوانهم المقيمين فى الخارج رمزا للسيادة الوطنية.

إن قبول الأحزاب السورية لهذه القواعد العامة مع تنازلها عن آرائها فى الأمور الثانوية عن طيب خاطر يمكن سورية من أففتاح عهد من السلام واليسر، ويسهل لها جلب الأموال الضرورية لأن هذه الأموال لا سبيل إليها إلا إذا كفل للمقرضين الضمان الوافى على ثبات الحالة السياسية.

وفى هذا باعث آخر يبعث الوطنيين السوريين على أن يقفوا حول برنامج وسط معتدل يظهر أن قبوله هو الطريقة الوحيدة المفيدة لتهيئة وسائل الاستقلال القومى التام الذى يطابق تحقيقه رغائب جميع الفرنسيين والسوريين على السواء.

تصريح المسيو بونسو

وعاد المسيو بونسو إلى بيروت فى أواسط شهر يونيو حاملا البرنامج الذى تم الاتفاق على تنفيذه فى هذه المرحلة، فنشرة رسميا يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٧ وهذا نصه:
لقد تسنى مرارا عديدة للمفوض السامى فى خلال مدة اقامته فى فرنسا أن يوضح للحكومة الفرنسية وللجان الأمور الخارجية فى مجلسى الشيوخ والنواب نتائج التحقيق الذى قام به عن الحالة فى سورية ولبنان، وأن ينقل إليها بوجه خاص الأمانى التى بسطت لديه مدة إقامته الأولى وتجوله فى البلاد المشمولة بالانتداب.
وقد جرى له منذ عودته مفاوضات عديدة مع رؤساء الدولة أوضح خلالها آراء ومقاصد

الدولة المنتدبة وأبان لهم نقط الخطة الأساسية التي سيواصل أمر تحقيقها بالاتفاق مع الدول المشمول بالانتداب وهي:

أولا - لما كانت فرنسا عملا بمنطوق صك الانتداب (المادة الأولى) قد ألقى على عاتقها «أن تمهد السبيل لنمو سورية ولبنان نموًا تدريجيا كدول مستقلة» وأن تحفظ الاستقلال الداخلى على قدر ما تسمح به الظروف فهي تستمر على إتمام المهمة المعهودة إليها من قبل جمعية الأمم ولا وجه للبحث فى إمكان عدولها عنها.

صفة هذه المهمة - أن تطبيق نص المادة الثانية والعشرين من معاهدة فرساي يظهر أنه نودقة خاصة فى الشرق، حيث الطوائف المختلفة التى تقيم فى أراضيه قد بلغت منذ زمن بعيد درجة من الرقى جعلها فى الصف الأول بين الدول الأكثر تطورا فى الشرق الأدنى فالدولة المنتدبة مع تأييدها الأمن والسكينة وهما الركنان الأساسيان لكل تطور سياسى لم تغفل عن تحقيق أمنية هذه الطوائف غير أن تأويل هذه الأمانى صادف حتى الآن عراقيل لا يستهان بها نظرا لما بينها من التناقض الكثير.

وكان الاهتمام بتحقيق أمانى هذه الطوائف هى الفكرة المتواصلة التى أوحى بالسياسة الفرنسية ولم تزل الدولة المنتدبة ثابتة على هذه الخطة وموطدة النية على النزول عند هذه الأمانى مادامت ضمن دائرة النظام والسكينة، ومادامت لاتمس حقوق الأقليات التى أبدتها المعاهدات ولا تخالف ما تقتضيه المصالح العامة الكبرى للبلاد.

ثانيا - استمرار السياسة الفرنسية والقانون الأساسى - إن هذه السياسة التى حددها المسيو دى جوفنيل بوضوح نالت موافقة الحكومة الفرنسية وجمعية الأمم فوجب أن يفصح عنها بصراحة فى القانون الأساسى وهذه هى السياسة التى سيبقى المفوض السامى الجديد متمسكا بها.

على أن النظام النهائى لبلاد الشرق المشمولة بالانتداب الفرنسى سيكون قبل كل شئ من وضع الذين يهمهم أمره، فالدول ضمن نظامها الحالى الذى هو ثمرة جهود ثمانى سنوات جديرة بأن تبحث فى شئون مصلحتها وفى إزالة المنازعات بعضها مع بعض، كما أنها جديرة بأن تعقد كل اتفاق جديد من شأنه أن يزيد التوفيق بين المصالح التى لم تكن فى وقت من الأوقات متفرقة ولا منفصلة، فالدولة المنتدبة ستبذل قصارى جهدها فى عقد اتفاق عام وستقوم بوظيفة الحكم فى ماقد يحصل من المنازعات، أما إذا كانت قد رغبت فى

جعل النظام الجديد على أساس موافقة الأهلين عليه فلا يسعها أن تنسى المهمة التي وكلت إليها فاذا لم يحصل اتفاق عمدت إلى التدابير اللازمة لأجل المحافظة على السكينة وضمان المستقبل، وستبلغ تلك التدابير وقتئذ إلى جمعية الأمم.

ثالثاً - الحكومات المحلية ووظيفة الانتداب - لقد تم حتى الآن تقدم كبير من هذا الوجه وسلمت الدولة المنتدبة مقاليد السلطة إلى الذين يهيمهم الأمر في كل جهة أعيد إليها نظام ثابت وأمكن فيها بفضل الهدوء والسكينة استطلاع رأى الأمة وتأليف حكومات نظامية. فعلى الحكومات المحلية أن تعمل ما فيه مصلحتها الخاصة بمشورة ومساعدة الدولة المنتدبة.

إن تجديد التنظيم الجارى فى دائرة الانتداب المؤدى إلى لا مركزية أتم وإلى التقريب بين المشورة والعمل واجتتاب تراكم هيئات المراقبة سيزيد رغبة الدولة المنتدبة وضوحا وجلاء فيما يختص بمساعدة الدول المشمولة بالانتداب فى تطورها السياسى والإسراع به فتتحقق حينئذ تماما الأمنية المنصوص عليها فى عهد جمعية الأمم.

رابعاً - النظام والأمن - أعيد النظام وأصبح الأمن سائدا اليوم ضمن الحدود ولقد بذلت الدولة المنتدبة للوصول إلى هذا الغرض جهدا عظيما، وقبلت تقديم ضحايا تدل دلالة واضحة على أنها تريد إرادة لا تتزعزع أن تصل إلى نتيجة حسنة بمهمتها الكبرى التى بها توثق عرى الصداقة النهائية بين فرنسا والبلاد المشمولة بالانتداب.

ويجب أن تتأيد فوائد السلم بالتعاون الأدبى والتعاون المادى بين تلك الدول نفسها. فإن السلم هو خير منهاج لها وكل عمل يجرى بدون هذا السلم سواء كان من الوجه السياسى أم الوجه الإدارى أم الاقتصادى أو المالى لا يثمر الثمرات المرجوة منه. بل يكون عبثا بلا جدوى، وهذا يجعل ما تطلبه الدولة المنتدبة من اشتراك تلك الدول على وجه معقول فى الاعباء التى تستلزمها صيانة الأمن طلبا مشروعاً.

ولا يستفاد من هذا التصريح بوجه من الوجوه أن الدولة المنتدبة تفكر فى أن تضعف عدة الأمن التى أعدتها لحماية هذه البلاد أو أنها لا تهتم بعد الآن بحفظ النظام. فهى بالعكس لا تزال تتحمل التبعة أمام جمعية الأمم، ولكنها تريد أن تزيد كل يوم اشتراك الأهلين أنفسهم فى الجهد الذى تبذله لمنفعتهم فى سبيل حفظ الامن. وعلى ذلك يجب أن يقابل التخفيض المتوقع فى القوات الفرنسية بزيادة فى القوات المحلية والمليشيا اللازمة

للدفاع عن الأراضي وستكون أعباء تلك القوات على عاتق الدول المشار إليها.

خامسا - التقدم الاقتصادي - إن صيانة الأمن تعجل في إنجاح البلاد الاقتصادي ولا تلبث أن تحمل المهاجرين العديدين الذين ما برحوا شديدي التمسك بمساقط رؤوسهم على الرجوع إلى البلاد، فبالخطة الاقتصادية يمكن أن يكون تعاون الدولة المنتدية والدول المشمولة بالانتداب مفيدا في تحقيق أمور لا تكفى المتوفرات المحلية للقيام بها. لاسيما أن تحسين الحالة الاقتصادية والمالية في العالم وبالاخص لإمكان الحصول على شروط للسلفيات أكثر موافقة مما مضى لا بد ان يكون له تأثير في الشرق. ولقد يثبت المفوض السامى فى أثناء اقامته فى فرنسا أن الاسواق الفرنسية يمكنها أن تهتم بتقديم سورية ولبنان من الوجهة الاقتصادية.

سادسا - إدارة المصالح المشتركة - إن المصالح المشتركة بين الدول المشمولة بالانتداب الفرنسية كثيرة جدا، والمنازعات التى قامت فى بعض الأحيان لا تتفق بوجه عام مع الحقيقة الراهنة، فلأجل صيانة ذلك الملك المشترك تقوم المفوضية السامية بنوع خاص بمراقبة بعض المصالح التى يمتد عملها على جميع الأراضي بالسواء وستنظر قائمة بهذه المراقبة بتنبيه خاص إلى أن تضع الدول الحالية قواعد ثابتة لاتفاقها وتؤسس تحت رعاية الدولة المنتدبة الهيئات المشتركة اللازمة.

وبينما نرى تطور العالم يتجه فى كل مكان نحو تأليف المصالح لايسع دول الشرق وحدها ان تطلب التقدم والرقى باتباع سياسة تفريق ضيقة جدا. إن مستقبلها لا يكون بالسير على هذا المنوال والدولة المنتدبة المهتمة بتوثيق عرى الاتحاد والوثام بين الملل التى وكلت إليها وصايتها تتمنى أن تراها تزداد تقريبا بعضها إلى بعض، ويجب أن يكون لها من إدارة المصالح المشتركة بينها فرصة تنتهزها لذلك. والمفوض السامى يريد ان يتبع هذه المهمة بمعاونة ممثلى الدول معاونة تزداد نشاطا فى كل يوم، وأن الزمان سيعمل عمله وحكمة الحكومات واختبارها يتكفلان بالباقي، وأن الانتداب بحكم صفته نفسها لا يسعى للخلود ولا للتجدد.

فإلى قضاء تلك المهمة يرمى الجميع وإن عدم الصبر لا يعجل فى الحل المرغوب فيه بل لايمكن ان يعود إلا بتأخير وإن العنف ليقوض أعدل الآمال.

إن المبدأ الحر الذى تتمشى عليه الجمهورية الفرنسية لا يسع أحد أن يرتاب فيه،

وعليه فإن الدولة المنتدبة التي عهد إليها في مساعدة سورية ولبنان كدولتين مستقلتين في سبيل الرقى التدريجي، وفي جعل حقوق الجميع محمية ومحترمة لا تتخلف عن القيام بواجباتها - اهـ.

صدى البيان فى الداخل والخارج

ولقد عجل هذا البيان فى القضاء على سياسة التفاهم بين سورية وفرنسا وأثبت تمسك الفرنسيين بخططهم وأساليبهم القديمة فلا يحدون عنها ولا يخرجون عن دائرتها.

١- رد اللجنة التنفيذية

وأذاعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٧ بياناً مطولاً ردت فيه على بيان المسيو بونسو وقال إن الخطة التى أعلنتها الحكومة الفرنسية تمسكها بها مناقضة تماماً لسياسة الوطنيين وإنه لا يسع اللجنة بعد الموقف الودى الذى وقفته فى السابق سوى العودة إلى خطة المعارضة ودعوة السوريين فى داخل سورية وخارجها إلى استئناف الجهاد لتحقيق أمالهم وأمانهم المشروعة.

٢ - مؤتمر بيزوت (١)

واتفقت كلمة الوطنيين فى الداخل على عقد مؤتمر عام يدرس البيان الجديد ويقرر الخطة التى يسار عليها فى هذه المرحلة وقد افتتح هذا المؤتمر فى بيروت يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٧ برئاسة هاشم الأتاسى، واختتم يوم ٢٥ منه وهذا نص البيان الذى وضعت وأبلغه إلى المفوض السامى:

لما وجدنا الموقف السياسى فى سورية لم ينحل غيبهه منذ ثمانى سنوات وأن الدولة الفرنسية رغم اهتمامها الشديد فى الأمر لا تزال تلجأ إلى تجارب متنوعة وإلى تطبيق خطط وأشكال من الأوضاع السياسية والإدارية لم تنتج حتى الآن التفاهم المرغوب ولم

(١) شهد هذا المؤتمر باسم دمشق الأمير سعيد الجزائرى ويوسف العيسى وإحسان الشريف وباسم حمص هاشم الأتاسى ومظهر رسلان، وباسم حماه نجيب البرازى وعبد القادر الكيلانى وباسم حلب إبراهيم هنانو وفاخر الجابرى والدكتور عبد الرحمن الكيالى وباسم طرابلس عبد الحميد كرامة والدكتور عارف البيسار وعارف الرفاعى وباسم بيروت عبد الرحمن بيهم والدكتور عبد الله اليافى.

تضمن تحقيق الأمانى التى ترمى إليها الأمة السورية ولم يزل ماجره الماضى من الأحوال السيئة والمصائب المفجعة. وشعرنا بأن البلاد قادمة على تطور جديد لايتفق تماما مع المطالبات التى رفعتها الأمة السورية إلى حكومة الجمهورية الفرنسية بلسان وفودها وممثليها وصحافتها تكرارا ورأينا أن بيان المفوض السامى الميسيو بونسو المعلن فى ٢٦ يوليو غامضه وأن ماجاء فيه من أسس ونظريات عامة لم يجل الموقف الذى أشرنا إليه. بل ولد نوعا من الريبة فى نفوس أهالى وطننا الذين كانوا يعتقدون بأنه يقضى على جميع مايشكو منه ويحقق كل مايصبون إليه، ولما كان أيضاً ما أشاع وذاع عن الإجراءات التى تنوى السلطة تطبيقها والحكومة المحلية تنفيذها لا يتفق مع ما تنتظره البلاد. فضلا عن وجود عامل آخر يقف دائما فى سبيل حسن التفاهم وهو فقدان بعض الحريات كحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الكلام، وكوجود الإدارة العرفية المختلفة الشدة بين مكان ومكان والاستمرار على الاعتقالات وسلب الحرية الشخصية بدون سابق أحكام وكعدم اعتناء السلطة الفرنسية برأى أكتثية الأمة الذى يجاهر به الوطنيون.

لهذه الأسباب جميعها وجدنا أن واجب الإخلاص يوجب علينا التداول فى الأمور كلها لنجد لها حلا عادلا مرضيا للطرفين فقرر رأينا على عقد اجتماع فى جو خال من التائيرات، واخترنا مدينة بيروت وبحثنا هذه الأمور من جميع أطرافها لنرفع النتيجة إلى المراجع لعليا ونكاشفها بما فيه مصلحة الأمتين السورية والفرنسوية، لتبقى الثقة متبادلة ولتعود الطمأنية إلى القلوب وتتساعد على تحقيق النوايا الحسنة فيما يتعلق بإرشاد وترقية سورية التى قطعت الجمهورية الفرنسية على نفسها عهدا بإيصالها إلى المستوى اللائق بها من المدنية والاستقلال.

وقد كان أول عملنا درسنا بيان المفوض السامى فوجدنا بعد درسه أنه يقضى علينا لفت نظره إلى نقاط غامضة لم تتوصل إلى حلها وهى:

١ - إن السلطة الفرنسية اطلعت كما قلنا على أمانى البلاد وعرفت ما يصبو إليه أبناؤها من الطلبات. ومع ذلك ففى جميع التطورات التى تطورتها القضية السورية فى المدة الأخيرة وفى جميع المفاوضات التى دارت معكم ومع أسلافكم وبعض كبار رجال فرنسا الذين قدموا سورية ، وتذاكروا مع وفودها، ودرسوا حالاتها الاقتصادية والسياسية والإدارية لم يأت ذكر التحفظات التى تركز عليها سياسة فرنسا فى

سورية، وغير خاف أن التجاريب الكثيرة عند الأمم التي وقعت بينها اختلافات دلت على أن أقرب الطرق لحل المشكلات وإزالة سوء التفاهم كانت ومازالت بتعيين النقاط والمنافع التي يحتفظ بها أحد الفريقين، فبيان المفوض لم يذكر شيئاً من هذا القبيل ولم يشير إليه ولو من طرف خفى حتى أن التفسير الشفوي للبيان لم يتعرض لذلك أيضاً.

٢ - لم يتضمن البيان مايدل على إعادة الحرية الطبيعية للأمة في صحافتها واجتماعاتها وتشكيل أحزابها ورفع الأحكام العرفية وإلغاء النفي الإدارى وسياسة الإبعاد ولانص على العفو العام الذى يستطيع معه المعتقلون والمحكومون السياسيون والمبعدون عن أوطانهم الرجوع إلى البلاد قبل دخولها فى تطور عملى جديد لكى يعملوا ويشتركوا فى خدمة البلاد.

٣ - اعتبر البيان سورية أجزاء مفككة متباينة وراعى الطائفية والتقسيمات الإدارية والأوضاع السياسية، وغير خاف أن الاعتبار يجعل الجسم السورى الذى لم يقو الحكم السالف على تجزئته وتفكيكه عرضة للوهن والضعف مع السنين.

٤ - يصرح ببيانكم «أن الدستور سيضعه من يهتمهم أمره» ويفهم من هذا وجود من لايهمهم أمره فى البلاد، مع أن الأمة ما زالت تنتظر الدستور بفارغ الصبر وتلح بوضعه من قبل جمعية تأسيسية تنتخب انتخاباً حراً لتكون ممثلة لها بأجمعها وتستطيع أن تحدد علاقات الطرفين والشكل الإدارى الملائم لحالة البلاد الإدارية والاقتصادية والسياسة وما تتطلبه من الأسس الكافية لتنفيذ سلطانها القومى.

٥ - أشار البيان إلى بقاء الدول والبلاد ضمن نظمها الحالية فهذه القضية لم تعالج بوضوح كاف وبطريقة حاسمة، لأنه ليس بخاف عليكم ان المصالح التى تفضلتم بالقول عنها «إنها لم تكن فى وقت من الأوقات منفصلة ومتفرقة» لاتضمن الوسائل المؤدية إلى إزالة المنازعات فما لو صح وجودها، وعقد الاتفاقات لايكون ميسورا مالم تصرح الدولة المنتدبة فى مقرراتها وإجراءاتها باعتبار سورية مجموعاً كاملاً يقضى ان يطبق فيه ما يحفظ جميع القومات والشخصات التى تحتاج إليها كأمة للمحافظة على قوميتها الخاصة.

٦ - ذكر البيان اهتمام الأسواق الفرنسية فى إنجاح سورية من الوجهة الاقتصادية،

ولكنه لم يتعرض لاقتصاديات البلاد الحالية وضرورة تحسينها وتخفيف الضرائب التي أثقلت كاهل السوريين وأضحت أضعاف ما كان يؤديه المكلف في الماضي وما يتحمله إنتاج زراعته وصناعته وتجارته ولم يعد بالنظر في أمر الحواجز الجمركية وفي الامتيازات، إلى آخر ما هنالك من الأمور الداخلية التي لم يشعر الرجل السوري بإصلاحها، فلا كبير فائدة له من اهتمام الأسواق الفرنسية بأموره الاقتصادية.

٧ - ذكر البيان أن المفوض سيبقى متمسكا بالسياسة التي حددها المسيو دي جوفنيل بوضوح وجلاء والتي حصلت على موافقة الحكومة الفرنسية وجمعية الأمم، والمفوض السامي السابق عقد اتفاقا مع الدول السورية مبنيا على هذه السياسة فهل ما جاء في هذا الاتفاق هو الذي سينفذه المندوب الحالي؟ إن البيان لم يوضح هذا الأمر.

٨ - أشار بيانكم إلى تنظيم جديد في دوائر الانتداب، ولكنه لم يحدد العلاقات التي ستكون بين هذه الدوائر والحكومة المحلية وعلى من تقع المسؤولية فيما يرتئيه المستشارون إذا وقع اختلاف أو خطأ، ونحن نرى حتى اليوم أن الحكومة المحلية تتحمل مسؤولية تنفيذ إجراءات عديدة لم تكن صادرة عن فكرتها الخاصة، وعلى هذا ضاعت المسؤولية وضعفت كفاءة الوطنيين واضطربت المعاملات.

٩ - ذكرتم أن الدولة المنتدبة « لأجل صيانة الملك » ستقوم بنوع خاص بمراقبة المصالح وذلك على ماتبين لنا بإحداث مصالح مشتركة فهل يفهم من هذا أن هذه الدوائر سنتولى توثيق عرى الاتحاد والوئام بين الملل التي ذكرتموها وعلى أي أساس يكون؟.

١٠ - يقول البيان إن عدم الصبر لا يعجل في الحل المرغوب فيه بل يمكن أن يعود بتأخير وأن العنف يقوض أعدل الآمال وهو قول حق، ولكن ألا تظنون أن السنين التي مرت بدون استقرار على سياسة مرضية بدليل سرعة تبدل الأوضاع الإدارية والسياسية ومخالفة هذه الأوضاع رغم تنوعها - للأمانى الوطنية، يحمل على إدخال اليأس في نفوس المفكرين ويولد القلق في أفكارهم لأنهم طالما سعوا لمداواة ذلك بالطرق السلمية والقانونية فلم يجدوا التسهيلات المطلوبة، وكان سعيهم وبالا عليهم وعلى حريتهم.

النتيجة: فهذه النقط الغامضة في بيان المفوض السامي هي التي وجدنا ضرورة رفعها إليكم ولفت نظركم إليها - كما أن الأسباب الداعية للتفكير في تقرير مصير الحالة الحرجة، تنحصر في عدم إضاعة الجهود والأتعاب المبذولة في سبيل إنماء مواهب الأمة واستثمار

خيرات البلاد، وهذا مايقوى رغبتنا فى التفاهم والعمل المشترك مع الأمة الفرنسية الحرة
توصلا لهذه الغاية ويدعوننا لأن نضيف إلى ذلك الكلمة الآتية:

إن السوريين فى إلحاحهم على الشعب الفرنسى بتحقيق أمانهم لا يطلبون خلق حالة
سياسية جديدة، لأن البيانات والمعاهدات اعترفت باستقلال سورية واعترفت للسوريين
بالجدارة بحكم أنفسهم فهم إذن يطلبون حقا كانت الدولة الفرنسية قد ضمنته لهم
وحرمتهم منه سياسة بعض الموظفين الفرنسيين فى سورية الذين تجاوزوا حدود النصح
والإرشاد، مما أدى إلى جر فرنسا لمواجهة المواقف المضطرب فى سوريا، ولهذا فنحن
واثقون بأن وجهة نظر الدول الفرنسية ووجهة نظر الوطنيين يمكن بل يجب أن يتفقا
ويتحدا ونحن نعتقد أن فى فرنسا أمة نبيلة تؤيد قضيتنا الوطنية وتعطف عليها وتريد
إعادة الثقة بيننا وبينها، وهذا ما يؤكد لنا تمسك الشعب الفرنسى بالعدل ويدلنا على لزوم
التعاون المشترك المبني على تبادل المنفعة وتعيين واجبات الطرفين.

هذا واسمحوا لنا يا جناب المفوض السامى أن نذكركم بطلبات أمتنا التى قدمت إليكم
سابقا بلسان وفودها فى الداخل وفودها فى الخارج والتى بسطانها إجمالا فى هذه
السطور ووعدمت قبل سفركم إلى فرنسا بدرسها ومعالجتها، والآن لا تعلم مصيرها ولا
نسبتها فيما تنوون إجراءه وقد وجدنا أنه جدير بنا لفت نظركم فى الختام إلى لسان حال
أمتنا فى الظروف الحاضرة فهو يخاطبكم قائلا:

طلبتنا منا الصبر فصبرنا وحسن الثقة فوثقنا فهل يرضيكم بقاؤنا متذمرين شاكين
مقيدى الحركة مفككى الأجزاء؟، إننا لا نصدق ذلك، ولا نريد أن نصدق أننا عندما نطلب
منكم النظر فى قضيتنا بإنصاف، ونسأكم تعديل ما هو ضرورى تعديله وإصلاح ما هو
واجب إصلاحه من الموقف والتدابير غير المرضية أن تتهمونا بأننا أعداؤكم وأن مصالح
الانتداب مهددة مع أننا أدرى الناس بالأمر الواقع ونياتنا الحسنة.

هذا هو لسان حال الأمة نعيده على مسامعكم ونزيد عليه بأننا لسنا أعداء فرنسا التى
عرفناها بعلمها وحررتها ومدنيتها وتفانيها فى خدمة المبادئ الإنسانية، ولهذا رمينا بهذا
الاجتماع إلى تذكيركم بأن الأمة السورية مستعدة لمد يد الصداقة والمصافحة ونسيان
الماضى المؤلم كلما وجدت تحقيقا لأمانها وسيادتها القومية - اهـ.

الجمعية التأسيسية

عمل المسيو بونسو على تخدير أعصاب الأمة وقتل الروح الوطنية بالتسويق والماطلة فلم يتحرك حركة، ولم يباشر مشروعاً مدة ثمانية عشر شهراً وكان يجيب على الأسئلة التي توجه إليه بأنه منصرف إلى الدرس والبحث، وأنه سيعمل متى أن الأوان مما أخرج الصدور وكاد يؤدي إلى رد فعل لا تحمد مغبته وعواقبه.

وأخيراً بعد مفاوضات سرية طويلة بينه وبين هاشم الأناسى وإبراهيم هنانو من جهة وبينه وبين الشيخ تاج الدين الحسنى من جهة أخرى وافق على إحداث تغيير فى الوضع الحكومى فحمل الداماد على الاستقالة فاستقال يوم ٨ فبراير سنة ١٩٢٨، وفى يوم ١٢ منه عهد إلى الشيخ تاج الدين الحسنى بإنشاء حكومة مؤقتة تتولى إدارة البلاد فى هذه المرحلة فألفها على الفور وهذا بيانها:

«إن الحكومة المؤقتة فى سورية شاعرة بخطورة الأحوال السياسية الحاضرة ومقدرة للتبعة الواقعة عليها فيما إذا لم تحقق أمانى الأمة، سواء بسبب إخفاقها أو لتصلبها فى رأيها.

وحيث إنها واثقة بإخلاص ممثلى الانتداب وعامة بأن تنفيذ الانتداب الذى أقرته جمعية الأمم يفرض على فرنسا وسورية حقوقاً وواجبات متقابلة فهى تصرح بعزمها على اتباع سياسة إيجابية مفيدة واضحة نصب عينيهما الرقى السياسى والأدبى والمادى لتسير الأمة بأقرب الطرق إلى الحكم الذاتى.

إن برنامج كل حكومة مؤقتة يكون بحكم الأحوال مختصراً، ولذلك تعد حكومتنا مهمتها الأساسية قاصرة على تسليم زمام الحكم بأسرع وقت ممكن إلى حكومة دستورية، وقد نظرت فى الشروط التى تمكنها من إتمام مهمتها بأسرع ما يمكن من الزمن وهى واثقة بالنجاح، وأهم هذه الشروط الانتخابات النيابية وسيشروع بها قريباً لتضع حداً للحالة المبهمة التى تألت منها البلاد، وستكون الانتخابات حرة مطلقة من كل قيد لتبدو فيها الآراء كافة بشرط عدم تعكير الراحة العامة، وبديهي أن حرية الاقتراع تقضى برفع الأحكام

العرفية وإلغاء المراقبة، ومنح العفو الواسع النطاق.

والجمعية التأسيسية المنتخبة تتمكن بملء الحرية من سن القانون الأساسى لتنتشره الحكومة بالاتفاق مع فرنسا، ولكى تستطيع الحكومة أن تشرف على جميع مصالح البلاد ومواردها أحببت ان تكون ممثلة فى إدارة المصالح الاقتصادية المشتركة بين جميع الحكومات، وهى تعتقد أنها تكون قد قامت بواجبها إذا تمكنت فى شهور قليلة من تنفيذ برنامجها المقبول من سلطة الانتداب، أما الحكومة النهائية فستكون لها مهمة أخرى ولن تأخذ الحكومة المؤقتة نحو البلاد تعهدات تكون من وظيفة الحكومة النهائية، ولكنها لاتقوم بواجبها إذا أهملت بيان رأيها فى القضيتين الخطيرتين اللتين يجب على الأمة أن تقدم على حلها بعد وضع دستورها.

فالحكومة تصرح بنبذ شكل الانفصال الذى لايفيد غير العداء والتضارب المضرين بسعادة البلاد وعمرانها، ولكنها احتراماً للاتفاقات الدولية ولرغبات الأهلىن تود أن يكون كل تقدم فى هذا السبيل قائماً على رغبات الذين يهتمهم الأمر وعلى مفاوضات ودية بينهم، وسيطلب تحكيم فرنسا فى ذلك حين الحاجة وتصرح أيضاً بأن العمل القائم على الإخلاص المرغوب فيه بين فرنسا وسورية والذى هو وحده يخول سورية حق الانضمام إلى جمعية الأمم لايعود بالفائدة المنشودة إلا بتجديد علاقات الدولتين بمعاهدة يجب عرضها على البرلمان السورى لإبرامها وهذه المعاهدة تحدد بصراحة مدى الواجبات الناشئة عن صك الانتداب وتكون عرضة للتعديل لمصلحة سورية فى مدة ستعين فيما بعد وفاقاً لتقديم البلاد إلى أن تحصل سورية على سيادتها التامة. وستبحث الحكومة النهائية فى جميع المطالب الوطنية عند عقد المعاهدة المشار إليها.

فعلى الأمة السورية إذا قبلت هذا البرنامج وكانت قد ملت الوعود الفارغة أن تجمع صوتها حول حكومة لم تضع أمامها سوى هدف واحد يمكن بلوغه وستصل إليه - اهـ.

بيان المندوب السامى

وأصدر المندوب السامى يوم ١٥ فبراير وبمناسبة إنشاء الحكومة الجديدة البيان الآتى:
إن الدولة المنتدبة ترجو من زمن بعيد أن تأزف الساعة التى تتمكن فيها سورية من حل

قضية دستورها فى حالة السلام، وقد أذفت هذه الساعة الآن وستجرى الانتخابات قريبا بمقتضى القوانين المعمول بها والتي تكفل حرية الاقتراع لجميع الاحزاب. وستلغى جميع قيود الحريات المشروعة وهى القيود الموروثة من عهد الاضطراب لتظهر آراء البلاد الحقيقية ظهورا جليا باستشارة الشعب.

وستسن الجمعية التى تنشأ عن هذه الانتخابات القانون الأساسى النهائى للبلاد السورية بتمام الحرية المطلقة ضمن نطاق الاتفاقات الدولية والصكوك المسئولة عنها فرنسا تجاه جمعية الأمم، فاحترام الحقوق والواجبات المتبادلة الناشئة عن صك الانتداب، والتي يمكن تحديدها باتفاقات تعقد فيما بعد هو فى الحقيقة أساس للرقى السريع الذى يجب أن تبلغ إليه سورية وتساعد الدولة المنتدبة على تحقيقه بكل قواها.

وفى الوقت الذى تقيم فيه فرنسا للسوريين عامة الدليل على سخائها والثقة التى تضعها فيهم تحذرهم من تعريض المستقبل - المملوء بالوعود الجميلة والذى تفتح أمامهم أبوابه للأخطار الناشئة عن الاضطرابات والاختلافات، أو عن جهل الحقائق السياسية. وإن فرنسا تنفيذا لهذه الخطة التى رسمتها تضع ثققتها بالحكومة المؤقتة التى أخذت اليوم على عاتقها مهمة محدودة هى إدارة الشؤون العامة - أهـ.

العفو المفيسد

وطبقا لما تم عليه الاتفاق بين المندوب السامى ورئيس الحكومة المؤقتة أذاع المندوب البيان الآتى:

لما كان السلم فى سورية قام تماما وأصبح هدوء الأفكار مبررا للحلم والعفو فقد أعلن العفو فى الأراضى السورية عن الأعمال المرتكبة قبل تاريخ هذا المرسوم والمتعلقة بالصحافة والانتخاب كما أعلن عن الجرائم والجنح المرتكبة فى أثناء الثورة أو المرافقة لأعمال العصيان، ولا يشمل هذا العفو سوى الذين استسلموا سابقا فى خلال ثلاثين يوما تبدأ من توقيع المرسوم الحالى، وستعاد الأملاك المصادرة إلى أصحابها إلا إذا كانت قد بيعت فيعاد إليهم الثمن فقط.

ولا يتناول هذا العفو أعمال العصيان والجرائم والجنح المرافقة لها والتي اقترفها:

١ - التابعون لجنسية غير جنسية البلاد المشمولة بالانتداب.

٢ - الذين عادوا إلى الثورة بعد ما أعلنوا خضوعهم.

٣ - الموظفون وخاصة رجال القوات العامة.

٤ - الواردة أسماؤهم في اللائحتين الملحقيتين بهذا القرار سواء أشير إليهم في فقرات هذه المادة أم لا.

أما الذين صدرت عليهم أحكام من مجالس الحرب ولا يستفيدون من هذا القرار فستتخذ فيما بعد التدابير اللازمة لتسوية حالتهم، ويستثنى من ذلك الواردة أسماؤهم في اللائحتين المذكورتين.

فقد استثنى من اللائحة الأولى المرموز إليها بحرف «أ» الدكتور عبدالرحمن شهبندر وحسن الحكيم وسعيد الترماني والدكتور على الشواف وعثمان الشراياتي ومصطفى وصفي والدكتور محمود حمدي ويحيى حياتي والشيخ كامل القصاب وشكري القوتلي ونبيه العظمة ونزيه المؤيد العظم وإحسان الجابري وفتاح المرعشلي والدكتور خالد الخطيب وسعيد العاص في دولة سورية.

وسلطان باشا وعلى وزيد وصياح وفضل الله النجم وسلامة الأطرش وعقلة الطامى وعلى عبيد وفرحات العبد ومحمد عبدالكريم بكر وسعيد بكر ومحمد عز الدين الحلبي في جبل الدروز.

وتوفيق هولو حيدر وسعيد حيدر والأمير شكيب أرسلان والأمير عادل أرسلان وفوزي الفاوقجي وشكيب وهاب في الجمهورية اللبنانية.

محمد الشريقي والدكتور أمين رويحة من دولة العلويين وجميع هؤلاء استثنوا من العفو العام لجرائم سياسية^(١).

أما اللائحة الثانية المرموز إليها بحرف «ب» فقد استثنيت من العفو العام المتهمين

(١) صدر عفو خاص في أوقات مختلفة عن بعض هؤلاء فعادوا إلى بلادهم نذكر منهم عثمان الشراياتي ومصطفى وصفي ونزيه المؤيد وسعيد الترماني والدكتور محمود حمدي ويحيى حياتي والشيخ كامل القصاب وشكري القوتلي والدكتور على الشواف. أما الباقيون فلا يزالون في خارج البلاد ولم يصدر عنهم عفو حتى الآن.

بحرائم تتعلق بالحق العام وهم:

الشيخ مصطفى الخليلي و زكريا الداغستاني ومحمد عكاش وحسن رعد ومحمد عبدالكريم وعبد القادر وأبو السعود وعبد الهادي ومحمد حسن رعد ونظير النشيواتي وعبد القادر سكر وحسن وطفا ومحمد عباسي ومحمد سعيد العرفي ومحمد الحاج حسين والإخوة الثلاثة آل قطاق من جوبر وأحمد محيي الدين شعبان من دولة سورية^(١).

وهايل سلام وعلى سلام وكنج سلام وعبدالكريم عامر في جبل الدروز.

وأصدرنا قرارا بإلغاء المراقبة عن الصحف في دمشق وإلغاء الحكم العرفي في دمشق ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٢٨.

وألغيت أحكام الإقامة الإجبارية الصادرة على فوزى الغزى وفارس الخورى وحسنى البرازى ولطفى الحفار وسعد الله الجابري وإسماعيل حلمي وعبدالمجيد الطباخ وبدر الدين الصفدى وأديب الصفدى.

انتخاب الجمعية التأسيسية

وفى يوم ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٨ جرت انتخابات الجمعية التأسيسية. فاشترك فيها الوطنيون الذين سبقوا فأصدروا يوم ٢٨ مارس منشورا قالوا فيه «عزمنا على مواجهة المستقبل الذى ذكر المفوض السامى فى بيان أنه مملوء بالوعود برغم ما فى الموقف من غموض وإبهام لا يأتلفان مع السخاء والحرية اللذين صرح بهما فى بيانه، وبرغم أن الأوضاع الحاضرة ليست فى حالة تبعث على الاطمئنان بسلامة الانتخابات وتقين بان المجال مازال متسعا لتعديل مواد قانون الانتخابات على أساس القضاء دون اللواء ومدة النيابة وشروط الإقامة والنيابة عن الأقليات، خصوصا بعد أن سبق تعديل أحكام هذا القانون إلخ^(٢).

(١) عفى بعد ذلك عن بعض هؤلاء وعادوا إلى بلادهم.

(٢) أذاعت اللجنة التنفيذية للؤتمر السورى الفلسطينى يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٢٨ بيانا بمناسبة الانتخابات قالت فيه : واللجنة التنفيذية التى لاتحيد عن خطتها لتحقيق استقلال البلاد التام بحدودها الطبيعية ترحب بكل فرصة تتاح لأبناء الوطن للإعراب عن آرائهم فى مصيرهم وفى نظام الحكم الذى يختارونه بحرية تامة وطريقة رسمية، ولكنها ترى فى قانون الانتخاب الذى نشر أخيرا أداة تحول فى مجموعها دون انتخاب الممثلين الكفاء الذين يستطيعون أن يقوموا بمهمة التشريع الدستورى حق القيام ويمثلون رغائب الأمة =

افتتاح الجمعية وأغلاقها

وفى يوم ٩ يونيو سنة ١٩٢٨ افتتحت الجمعية التأسيسية - بعد تردد طويل من المسيو بونسو - الذى أخافه نجاح الوطنيين وفوزهم فى الانتخابات خلافا لما كان يامله ويرجوه فجاء بالذات إلى دار الجمعية وألقى الخطبة الآتية.

«أيها السادة:

«إنها لساعة جلية سيكون لها أثرها الخالد فى تاريخ سورية، هذه الساعة التى تجتمعون فيها هنا لوضع دستور الدولة - أى تنظيم أسس الحكومة التى ستأخذ على نفسها إدارة تطور البلاد وتأمين مستقبل الأمة، وكنا - ونحن نرغب عن كثر رقي الثقافة السياسية فى البلاد نتمنى اجتياز هذه المرحلة الدقيقة نزولا على آمال السوريين وفرنسا وجمعية الأمم، ففى يومنا هذا فرصة مناسبة بصورة خاصة للقيام بهذا العمل ضمن روح الوفاق بين جمعكم وروح الثقة الحقيقية بين النواب ورجال الانتداب، ولكن العمل الذى نشترك فيه يتطلب من الجميع عزيمة صادقا على استنباط حل يؤمن - ضمن روح التساهل الواسع - الضمانات الضرورية لصيانة جميع الحقوق واحترام جميع المصالح.

«لقد حدد بيانى المنشور فى ١٥ فبراير المسائل المحتم علينا تناولها الواحدة تلو الأخرى، وعند ماتنهون مهمتكم هذه يكون قد حان الوقت لتشديد العلاقات بين فرنسا وسورية على دعائم متينة تتفق مع ما تتطلبه أنفسكم وتتوق إليه نحن أيضا، لأن إجراء المفاوضات اللازمة لعقد المعاهدة يفسح لنا المجال لتدبير طرق حل لجميع المسائل التى تشغلنا جميعا، وأنتم تكونون قد أعددتكم هذا الحل بقدر ما تبرهنون من الآن عن حنكة سياسية تضمن نتيجتها لسورية - عند حلول الأجل - مكانتها المشروعة فى مصاف الأمم وبيّن سائر الشعوب.

«سادتى: أنا أعرف تماما رغباتكم وتمنياتكم فأرجو وأنتم تعملون أنكم تجدون دائما الاجتماع إلى سهلا وأن لا تدعوا مجالا لأن تنشأ وتنمو فى داخل المجلس حالة قد تذهب بثمره جهودنا المشتركة. وختاما أعرب لكم مع ثقته الودية عن تمنياتى المخلصة بأن تتكلم أعمالكم بالنجاح».

= ومرامى نهضتها تمثيلا حقيقيا، فهى تخشى أن يقضى بقاء العيوب الموجودة فى قانون الانتخاب على حالها إلى نتيجة لا تقتصر على الإتيان بعكس الغرض المطلوب من الانتخابات فقط، بل تستخدم أيضا وسيلة لتأييد الأسباب الوهمية التى بنى عليها تمزيق وحدة البلاد وحرمانها من استقلالها».

وألقى الشيخ تاج الدين الحسنى رئيس الحكومة المؤقتة الخطبة الآتية:

«أحى مع السرور العظيم مجلسكم التأسيسى الذى وكل إليه وضع الأسس لكيان سورية السياسى المقبل وإن مجلسا كمجلسكم أركانه هم خيرة الرجال أخلاقا وعلما ووطنية لهو أجدد المجالس بالقيام بالمهمة التاريخية التى مايرح الشعب يطالب بتحقيقها .

وقد بدأت الحالة تظهر بوضوح وجلاء ودخلنا فى دور جديد فيجب علينا أن ننسى الحوادث الماضية، وأن نواصل جهودنا للسير على هذا الطريق الجديد الذى مهدنا سبيله لأنفسنا، ومما يعزز ثقتنا بالنجاح النهائى روح الحرية التى تظهرها فرنسا لوطننا المحبوب والتى تتضح جليا اليوم باجتماعكم هذا الضامن للاتفاق والتعاون النزيه بين البلدين،

وأصرح نفيا للشاعات الرائجة بأنه لا يوجد هناك مشروع بالدستور يقدم إلى مجلسكم الموقر، بل إنه هو الذى سيضع بملء الحرية الدستور الضامن للسيادة القومية، ومع بيان استعدادى لتسهيل مهمتكم الخطيرة أختتم كلامى معلنا افتتاح الجمعية التأسيسية وداعيا لها بالنجاح والتوفيق».

وجرت الانتخابات على الأثر للرئاسة ففاز بها هاشم الاتاسى زعيم الكتلة الوطنية وانتخبت فوزى الغزى وفتح الله اسيون لووكالة الرئاسة.

شكل الحكم فى سورية ومؤتمر الوحدة

ويمناسبة افتتاح الجمعة التأسيسية وما ألقى على عاتقها من مهمة تقرير شكل الحكم نشطت الحركة السياسية فى داخل سورية نشاطا زائدا، فظهر أن هنالك أنصارا للملكية كما أن هنالك أنصارا للجمهورية.

١ - اجتماع القاهرة

وبدأت اللجنة التنفيذية بمصر العمل فدعت يوم ٧ يونيو نخبة من السوريين إلى عقد اجتماع فى دارها للبحث فى تحول سورية الأخير، وهذا نص بيانها عن هذا الاجتماع:

عقد اجتماع عام فى دار اللجنة التنفيذية ليل ٧ يونيو سنة ١٩٢٨ برئاسة الأمير ميشيل لطف الله حضره عدد يربو على ٨٠ من زعماء السوريين الوطنيين وأحرارهم، ووضعوا بعد البحث والمداولة القرار الآتى بالإجماع:

بالنظر لقرب اجتماع الجمعية التأسيسية،

ولما كان الشعب السوري قد أسمع صوته العالم كله بجميع الوسائل المشروعة مطالباً بوحدة بلاده واستقلالها، ولما كانت ثقافة البلاد وحالتها الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتها الدولية وسلامة وحدتها القومية التي لا يضيرها تعدد المذاهب تقتضى أن يكون شكل الحكومة فيها جمهورياً،

ولما كانت العلاقات بين سورية وفرنسا غير محددة تحديداً واضحاً يكفل للسوريين حقوقهم الطبيعية فالمجتمعون اليوم اجتماعاً عاماً في دار اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني من أحرار سورية - الذين لم يتسن لهم الاشتراك في انتخابات الجمعية التأسيسية لأسباب قهرية - يقررون مايتى:

١- إن دستور سورية يجب ان يصرح بوحدة البلاد السورية واستقلالها وسلطانها القومى وأن تكون حكومتها ديمقراطية برلمانية جمهورية.

٢- أن تحدد العلاقات بين سورية وفرنسا بمعاهدة يبرمها البرلمان السوري وتبنى على قاعدة احترام استقلال البلاد وسيادتها وأن تنص هذه المعاهدة على قرب جلاء الجيش المحتل.

٢ - بيان سلطان باشا الأطرش

وأذاع سلطان باشا بيانا أيد فيه الوحدة السورية على أن يكون جبل الدروز حلقة من حلقاتها.

٣ - مؤتمر أبناء الساحل

واغتتم أنصار الوحدة في الساحل السوري وجبل لبنان والأقضية الأربعة فرصة اجتماع الجمعية التأسيسية ومباشرتها وضع دستور البلاد فوفدوا إلى دمشق وعقدوا فيها يوم ٢٣ يونيو مؤتمراً باسم مؤتمر أبناء الساحل رأسه عبدالحميد كرامة مفتى طرابلس السابق. وهذا نص البيان الذى أذاعه:

لما كانت القضية السورية قضية واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام، ولما كان السوريون

أمة واحدة تربطهم جامعة القومية، ولا تفرق بينهم الأديان والمذاهب.

ولما كانت الظروف القاسية حالت دون اشتراك بعض أبناء هذه البلاد فى الجمعية التأسيسية السورية التى تضع دستور هذا الوطن وتقرر مصيره النهائى فقد أتينا نحن أبناء البلاد المحرومين من هذا الحق إلى دمشق عاصمة سورية ومصدر الوطنية الحقبة والمبادئ الصحيحة، وعقدنا مؤتمرا فى يوم السبت الواقع ٥ المحرم سنة ١٣٤٧ الموافق ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ خلال انعقاد الجمعي التأسيسية السورية فى الوقت الذى يظهر فيه الشعب الفرنسى النبيل استعداداه لإيجاد صداقة دائمة مع بلادنا تقوم على أساس الاعتراف بحقنا الشرعى، وبعد درس القضية من جميع وجوها وإنعام النظر فى الأدوار التى مرت بها من ثمانى سنوات قررنا ما يأتى:

١- يؤيد المؤتمر ميثاق البلاد القومى ويطلب إلى الجمعية التأسيسية تحقيق وحدة البلاد السورية العامة بضم جبل الدروز والبلاد المسماة ببلاد العلويين والبلاد التى ضمت إلى لبنان القديم من سورية، وذلك بوضع مادة خاصة فى صلب الدستور تنص على ان سورية المؤلفة من البلاد المذكورة هى دولة واحدة مستقلة ذات وحدة سياسية لا تتجزأ وذات سيادة.

٢- إرسال تحية خالصة إلى الجمعية التأسيسية وتأييد الكتلة الوطنية العاملة على تحقيق الميثاق القومى فى داخل البلاد وخارجها وكل عامل مخلص لتحقيق هذا الميثاق.

٣- يبلغ هذا القرار إلى صاحب الدولة رئيس الجمعية التأسيسية وبواسطته إلى المفوض السامى وإلى وزارة خارجية فرنسا وجمعية الأمم. وهذه أسماء وفود البلاد التى اشتركت فى المؤتمر.

وفد بيروت - عمر بيهم نائب بيروت وعبدالرحمن بيهم واحمد الداعواق وصلاح عثمان بيهم وعزت قريطم وبشير جبر ومحمد خرما والدكتور عبدالله الياقى ومحمد الباقر وأنيس نجا وعونى الكعكى وعلى ناصر الدين.

وفد طرابلس - عبدالحميد كرامة والدكتور عبداللطيف البيسار ومصطفى عادل الهندى وسعدى المنلا وعارف الحسن الرفاعى والدكتور حسن رعد وصبحى الملك وتيودور حكيم.

وفد جبل عامل وصيدا/ صور - الشيخ أحمد رضا والشيخ أحمد عارف الزين ورياض الصلح ومحمود زنتوت والحاج إسماعيل خليل وتوفيق الجوهرى ويوسف أبوظهر وسامى زنتوت وبديع الزين، وفؤد الميدانى وسعيد عسيران ومراد غلمية ومحمد على الحومانى.

وفد وادى التيم - الأمير فؤاد الشهابى.

وفد اللاذقية - عبدالواحد هارون وعبدالقادر شريطح ومجد الدين الأزهرى والدكتور ضيا ماميش والمحامى صبحى الطويل ومحمود عبدالرازق ومحمود الأحمد وعلى المحمد وحسين تحوف ومحمد نورالدين الخدام.

وفد البقاع - الدكتور ملحم الفرزلى وميخائيل فلفلى وخليل سلوخ وسمعان خزعلى وإبراهيم القيم وقاسم الهيمانى.

وفد حصن الأكراد - عبدالله الكنج وعبداللطيف الكنج وعبد الحميد القاسم وعبدالرزاق الرستم الدندشى وعبدالقادر الأحمد.

وفد بعلبك - صبحى حيدر نائب بعلبك فى مجلس نواب لبنان وعباس ياغى وأديب حسن شومان وأديب الرفاعى ونجيب حيدر ولطفى حيدر ومحمد أديب قانصوه.

دستور اللجنة التأسيسية ومبادئه

واختارت الجمعية لجنة من أعضائها عهدت إليها بوضع مشروع الدستور وتولى ابراهيم هنانو رئاسة اللجنة فأتمت وضع المشروع، وقد نص على أن تكون الحدود السورية نفس الحدود الواردة بمعاهدة سايكس - بيكو وأن يكون نظام الحكم جمهوريا، وأن يكون رئيس الجمهورية مسلما ونص على حرية الأديان وعدم جواز نفى سورى وجعل التعليم إجباريا للبنات والبنين وأن يكون اللغة العربية هى الرسمية وأن تكون السلطة التشريعية منحصرة فى مجلس منفرد ينتخب أعضاؤه على درجتين وأن ينظم الجيش بقانون خاص وأن يكون لرئيس الجمهورية حق إعلان الحكم العرفى وتنتخب الجمعية التأسيسية أول رئيس للجمهورية. وقد كان أقطاب اللجنة على اتصال بولاة الأمور الفرنسويين حين وضع المشروع وكانوا يطلعونهم على مواده قبل البت فيها دفعا للخلاف، وضرب يوم ٧ اغسطس موعدا لتقديم المشروع إلى الهيئة العامة للمناقشة فيه وإقراره.

بلاغ فرنسوى رسمى للجمعية

وقبل أن تبت الهيئة العامة فى المشروع، وتقره نهائيا فوجئت الجمعية يوم الأربعاء ٨ أغسطس ببلاغ فرنسوى رسمى تلاه عليها المسيو موغرا السكرتير العام للمفوضية الفرنسية باسم المفوض وهذا نصه:

تتبع ممثل فرنسا سيرا أعمال الجمعية التأسيسية بانتباه وعطف عظيمين راجيا حصول الاتفاق الذى يعطى لسورية دستورها النهائى قريبا، وحيث إن المناقشة فى مشروع الدستور الذى وضعته اللجنة تبدأ اليوم فقد وجب على العميد الفرنسوى ان ينبه أعضاء الجمعية التأسيسية إلى ضرورة عدم البحث الآن فى المسائل التى ليس حلها من اختصاص الجمعية وحدها. لأنها تمس تنفيذ الانتداب الذى تعد فرنسا مسئولة عنه أمام جمعية الأمم، ولا يمكن تغيير شيء فى نصوص هذا الانتداب إلا باتفاق سابق توافق عليه الجمعية، وقد رغب العميد فى بياناته السابقة الإعراب بصراحة عن ذلك تجنبيا لكل سوء تفاهم على نقط هامة كهذه تعرض للخطر ثمرة الجهود المبذولة بإخلاص من الفريقين لقطع المرحلة الأولى بسلام، ولكن بعض أحكام المشروع تستدعى تحفظات خاصة لأن بعضها يخالف تصريحات العهود الدولية المعينة بها مسئولية الدولة المنتدبة، والمواد ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ١١٠ و ١١٢ فى مشروع الدستور تعد ماسة بالمسائل الداخلة ضمن النطاق المشار إليه وكذلك المادة ٢^(١) من حيث مخالفتها للاتفاقات الدولية ولحالة قانونية واقعة لا يمكن تعديلها

(١) - هذا نص المواد المطلوب حذفها:

المادة ٢ - البلاد السورية المنفصلة من الدولة العثمانية وحدة سياسية لاتتجزأ ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العامة.

المادة ٧٣ - لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص أما العفو العام فلا يمتنع إلا بقانون.

المادة ٧٤ - يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية وإبرامها أما المعاهدات التى تنطوي على شروط تتعلق بسلام البلاد أو بمالية الدولة أو المعاهدات التجارية أو سائر المعاهدات التى لايجوز فسخها سنة فسنة فلا تعد نافذة إلا بعد موافقة المجلس عليها.

المادة ٧٥ - يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم ويقبل استقالتهم ويستقبل الممثلين السياسيين ويعين الموظفين المكيين والقضاة ضمن حدود القانون ويرأس الحفلات الرسمية.

المادة ١١٠ - تنظيم الجيش الذى سيؤلف يكون بقانون خاص.

المادة ١١٢ - لرئيس الجمهورية أن يعلن بناء على اقتراح الوزارة الأحكام العرفية فى الأماكن التى تحدث فيها اضطرابات أو قلاقل ويجب أن يعلم المجلس النيابى بإعلان الأحكام فوراً وإذا لم يكن المجلس مجتمعاً فيدعى على وجه السرعة.

بقرار يتخذه فريق واحد. فبقاء أحكام كهذه يوجد حالة مبهمة تعرض للخطر ما كان يرجى تحقيقه وبفروغ صبر. فالعميد الفرنسي يثق بحكمة الجمعية ولا يشك في أنها بوقوفها على هذه الصعوبات تعنى بالملاحظات المذكورة من تلقاء نفسها وتقرر فصل الأحكام المشار إليها من صلب الدستور قبل ولوج باب المناقشة فيكون مشروع الدستور متفقا في جوهره مع حالة لا يمكن تغييرها إلا باتفاقات يجب عقدها مع الحكومة الفرنسية فإنه لايسع فرنسا أن تاذن بنشر وتنفيذ دستور يحرمها الوسائل التي تساعد على القيام بالفروض الدولية التي أخذتها على نفسها».

وتناقشت الجمعية في البلاغ افرنسوى وتعاقب لخطباء واشتدت الحماسة وانتهت المناقشة باتفاق كلمة أعضاء الجمعية - ماعدا ستة منهم - على رفض البلاغ وهذا نص القرار الموضوع:

«لما كان طى المواد الست الواردة في بيان العميد ورفعته من صلب الدستور يجعله أثرا لا قيمة له ويحرم الدولة السورية من سيادتها واستقلالها المعترف به دوليا، ولما كانت الجمعية التأسيسية التي انتخبها الأمة لوضع دستور كفيل بتحقيق استقلالها وسيادتها ووحدها غير مرتبطة إلا بالبرامج التي أعلنتها أعضاؤها حين انتخابهم ولما كانت البيانات والعهود المقطوعة من قبل المفوضية ذات طرف واحد لايلزم الجمعية التأسيسية فى شئ، ولما كانت هذه الجمعية قد قررت فى جلستها السابقة قبول مشروع الدستور بكاملة ولم يبق بالإمكان الرجوع عن هذا القرار بحذف أهم مواد الدستور وأركانها، فالجمعية تقرر - مع رغبته لأكيدة دوام حسن التفاهم بينها وبين ممثلى فرنسا بسورية - عدم موافقتها على حذف المواد الست المذكورة وتفويض مكتب الجمعية مواصلة العمل باسمها».

ولما أبلغ هذا القرار إلى المندوب السامى أصدر قرارا بوقف الجمعية مدة ثلاثة أشهر تلى على أعضائها صباح ١١ منه فتفرقوا وهذا نصه:

«أجلت الجمعية التأسيسية الملتئمة فى اليوم التاسع من شهر يونيو لوضع الدستور مدة ثلاثة أشهر تبدأ من يوم !! أغسطس سنة ١٩٢٨».

ولقد كان لهذا العمل، يعمله الفرنسيون ويحولون به بين الجمعية التأسيسية وبين إتمام مهمتها، ويقصون عن سورية الاستقرار الذى تنشده، أسوأ أثر فى الرأى العام السورى فأضربت دمشق احتجاجا وأقيمت المظاهرات فى جميع أحيائها فقبضت السلطة

على بعض الشبان الوطنيين وعذبتهم عذابا أليما فاحتج النواب برقيا على ذلك إلى المندوب السامى وطلبوا إجراء تحقيق دقيق.

وغادر المسيو يونسو سورية على الأثر إلى فرنسا لاطلاع ولاة الأمور على حقائق الحالة فشاعت إشاعات بأنه أقيـل وان غيره سيخلفه فأذيع بلاغ رسمى بأنه مسافر إلى باريس لمفاوضة وزارة الخارجية وتقديم تقرير عن الحالة فى سورية.

وردت الألسن يومئذ بان الوطنيين عزموا على إرسال وفد إلى باريس لمقابلة أقطاب الحكومة الفرنسية وإطلاعهم على حقيقة الحالة والسعى للاتفاق ولكنه لم يسافر بل سافر إليها جميل مردم بك فى أواخر شهر سبتمبر للاتصال بالمندوب السامى والدفاع عن القضية الوطنية.

مفاوضات جديدة بين الجمعية والسلطة

وفى يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ صدر قرار جديد يؤجل الجمعية ثلاثة أشهر أخرى انتظارا «لإيجاد حل للقضايا التى أوجبت التعطيل فى شهر أغسطس» وعاد المندوب السامى من رحلته إلى بيروت يوم ٢٦ ديسمبر وفى يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٩ دعا رئيس الجمعية التأسيسية وسلمه المقترحات الآتية لعرضها على هيئة المكتب ولجنة الدستور والحصول على موافقتهم عليها وهذا نصها:

«تضاف المادة الآتية إلى مشروع الدستور:

«إن كافة أحكام هذا الدستور هى غير مخالفة ولا يجوز أن تخالف الواجبات التى اتخذتها فرنسا على نفسها فيما يختص بسورية خاصة نحو جمعية الأمم.

«هذه التحفظات تنطبق خاصة على المواد التى تمس التحفظات على الأمن العام وعلى النظام والمواد التى تمس الدفاع عن البلاد ومواد العلاقات الخارجية. فى كل المدة التى تبقى الواجبات الدولية فيما يختص بسورية ملقاة على فرنسا لا تكون أحكام هذا الدستور التى من شأنها أن تمس هذه الواجبات قابلة للتنفيذ إلا ضمن الشروط المعينة فى اتفاقات تعقد ما بين الحكومتين الفرنسية والسورية. بناء عليه فالقوانين المنصوص عليها فى مواد هذا الدستور والتى قد تمس تنفيذها هذه المسئوليات لا يبحث فيها ولا تنشر طبقا

لهذا الدستور إلا بموجب الاتفاقات المذكورة.

«لا يجوز نقض القرارات التشريعية والتنظيمية التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنسية إلا إذا تم الاتفاق على ذلك مقدما ببيين الحكومتين».

واجتمع أقطاب الجمعية فى دمشق يوم ١٨ منه لدرس الاقتراح الفرنسى فقرررو أن يقابل رئيس الجمعية مع جميل مردم بك المندوب السامى ويسألانه هل فى الإمكان تعديل الاقتراح المعروض أم لا ولا اجتماعا به وناقشاه فى محتوياته وأبانا له مخالفته لأحكام الدستور أجابهم أن إرادة الخارجية تقضى بقبوله كما هو فوضعوا اقتراحا اعتقدوا أن الأخذ به يحل المشكلة وأبلغوه اياه يوم ٢٥ يناير وهذا نصه:

طلب المندوب السامى إلى الجمعية التأسيسية بتاريخ ٩ أغسطس فصل المواد ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ١١٠ و ١١٢ من مشروع الدستور وتعديل المادة الثانية بحجة أن هذه المواد تعارض تعهدات فرنسا الدولية ورأت الجمعية فى ذلك الحين ان فصل هذه المواد عن الدستور يجعله ناقصا وغير معرب عن رغبات الأمة السورية وكان يرى أن تحدد العلاقات بين فرنسا وسورية الناشئة عن المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم بمعاهدة تبنى على تبادل المصالح وتصان فيها السيادة القومية لسورية، وقد أعلنت فرنسا رضاها عن ذلك بلسان مفوضها السابق المسيودى جوفنيل وبوسائل أخرى عديدة ولذلك اعتذرت الجمعية عن تلبية هذا الطلب مظهرة رغبتها فى استمرار سياسة التعاون والتفاهم ثم قابلت تأجيل ثلاثة أشهر أخرى بالتؤدة والتفاؤل آملة إيجاد وسيلة تضمن مصالح الجانبين وتوفق بين النظريتين وبعد التأمل وجدت أن ذلك مضمون بإضافة مادة على الدستور هذا نصها:

١ - تعدل المادة الثانية من الستور على الوجه الآتى :

البلاد السورية وحدة سياسية لا تتجزأ وحقوق الاعتراض على التجزئة الحاضرة محفوظة.

٢ - أضافة مادة مشروع الدستور بعنوان أحكام موقفة وهذا نصها:

إن أحكام المواد ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ١١٠ و ١١٢ تنفذ باتفاقات خاصة بين الحكومتين الفرنسية والسورية ريثما تعقد المعاهدة لتحديد العلاقات بين الدولتين».

تأجيل الجمعية إلى أجل غير مسمى

ولقد كانت غاية مكتب اللجنة من اقتراحه إنقاذ البلاد من حالة التقلقل والمساعدة على إنشاء حياة دستورية ثابتة والإبقاء على سياسة التفاهم فلم يشأ الفرنسيون أن يمدوا يدهم لليد التي مدت إليهم. بل اعتبروا اقتراح المكتب رفضاً للمشروع الفرنسي وأصدر المفوض السامي يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ قراراً بتأجيل الجمعية إلى أجل غير مسمى وأرسل إلى رئيسها الكتاب الآتى:

تشرفت فى أثناء المحادثات العديدة التى جرت بيننا فبحثت معكم فى الحالة الناشئة عن المساعى التى بذلت من شهر أغسطس الأخير سعياً وراء أسس الاتفاق الذى يضع التناوب بين الأمنى التى أعرب عنها نواب البلاد بملء الحرية وبين الحق العام المحدد فى المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم وفى صك الانتداب فعلى أثر الجهود المبذولة فى فرنسا وفى سورية خلال ستة أشهر من قبل المفوض السامى ومن قبل الأشخاص الذين فرضتموهم عملاً بقرار الجمعية التأسيسية يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٢٨ بالاتصال مع السلطات الفرنسية كان يجوز لى الأمل بأن الاتفاق الذى كان ينظر إليه من الطرفين ممكناً فيما يختص بروح الأصل لايتأخر عن الظهور فى شكل واضح جلى يحول دون وقوع سوء التفاهم. وقد سلمتكم يوم ١١ يناير كملخص لتلك المحادثات التمهيدية نص تحفظات عامة مأخوذة عن الواجبات الدولية الملقاة على فرنسا، فقبول هذه التحفظات التى أضم نسخة عنها إلى رسالتى هذه على سبيل التفكير فى مادة ملحقة كان يسمح للجمعية أن تحتفظ تقريبا بكلية نصوص الدستور الذى أخذته الجمعية بالاعتبار فى اقتراعها عليه يوم ٧ أغسطس الماضى.

إن هذا الاقتراح المشبع بروح الحرية، والذى وزنت كلماته ليأتى مطابقاً دون إبهام لما توجيهه حالة حقوقية ليس فى مقدور الحكومة الفرنسية أن تغير فيها دون موافقة جمعية الأمم، وليصون الحقوق الجوهرية الموضوعة طبقاً للانتداب كان يدعى أن أفكر بأن مكتب الجمعية الذى أرسل إليه لا يتردد فى أن يشير على الجمعية بالموافقة عليه وإقراره، ولكن هذا الأمل لم يتحقق ولم تستطيعوا فى آخر حديث دار بيننا يوم ٢٥ يناير أن تعطونى الموافقة والضمانات التى طلبتها منكم.

بيد أنكم إثباتاً لرغبتكم فى التفاهم تفضلتم وأعلمتمونى أن رئيس وأعضاء المكتب قد

يقبلون أن تطبق المواد الواردة فى صلب الدستور التى طلب المندوب السامى يوم ٩ أغسطس فصلها عنه ولم تقبل الجمعية بذلك وفقا للاتفاقات الخاصة التى تعقد بين الحكومتين السورية والفرنسوية ريثما يتم عقد معاهدة تحدد العلاقات بين الحكومتين. ولقد أقرت انتباهى كله نظريتك هذه ولكنى اضطررت أن أشاهد مع الأسف عدم وجود الاتفاق على النص الذى أودعته إليكم. وهو يعرب من قبل السلطة المنتدبة عن غاية روح هذا التساهل والتفاهم. ولم أتمكن من أن أجد فى الاقتراح المحدد الذى أودعتموه لى فى ٢٥ يناير مواد كافية للاتفاق فالتكهن عن اتفاقات خاصة تعقد فيما بعد لا يكفى ولا يحقق المنافع العامة التى نحن بصددنا ولا يمنح الضمانات الكافية التى يضطرننا مبدأ الانتداب إلى صونها والدفاع عنها - كما أنه ليس فى ظل سوء التفاهم ولا بجهل الحقائق يمكن حل الخلاف الذى أوقف أعمال الجمعية منذ ستة شهور.

لهذا تظهر الحاجة إلى الجهود الساكنة الثابتة التى تسعى وراء منفذ للصعوبات الحالية، وبما أن التبصر وإنعام النظر لم ينضج الحل لهذه القضية الجوهرية فقد أصبح انعقاد الجمعية غير مجد. فلماذا ولعدم معرفة الساعة التى يمكن فيها الوصول إلى النتيجة المنتظرة فى فرنسا اتخذت اليوم قرارا بتأجيل الجمعية إلى أجل غير مسمى.

وفى الوقت الذى أرسل إليكم فيه هذا الكتاب ويصل نصه إلى أعضاء الجمعية أود أن أعرب عن أملى ان التقدم الذى حصلنا عليه فى سبيل التفاهم سيقوى ويزداد متانة وأن النجاح سيأتى فى النهاية مكلا لجهودنا ومبررا لحسن نيتنا الثابتة.

مؤتمر الحديثة ومساعى الوطنيين

وعقد الوطنيون فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٩ مؤتمرا فى عين زحلته أذاعوا فى ختامه بيانا بمناسبة انقضاء سنة على وقف الجمعية التأسيسية قالوا فى مقدمته: كنا نتوقع أن يعود المندوب السامى من رحلته إلى باريس حاملا إلينا موافقة حكومته على الوجهة التى ذهبنا إليها من جهة بقاء الدستور تاما على أن تحدد العلاقات الناشئة عن المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم بمعاهدة خاصة تعقد بين فرنسا وسورية. ولكن خلافا لما توقعنا سلمنا بعد عودته مذكرة يطلب فيها أن يزداد على الدستور تلك المادة التى نشرتها الصحف وعرفها الناس وهى بالصيغة التى أفرغت فيها لا تقتصر على تعطيل المواد الست التى

كانت وحدها موضع الخلاف يوم ٩ اغسطس بل تتناول سائر أحكام الدستور وتحرم السلطات المحلية من حرية تنفيذه حرمانا تاما. لا فى خواصه الخارجية فقط. بل فى خواصه الداخلية وتقضى ببقاء الإدارة فى حالتها الحاضرة تماما مع زيادة مجلس نواب ليس لمقرراته صفة سوى التمنى وهى كما ترى ليس للأمة السورية فيها شىء مما تتوق اليه من الاستقلال المعترف به».

ثم قال البيان «لقد مر عام كامل على منع الجمعية التأسيسية من الاجتماع وقضيتنا باقية فى حالة من الغموض والإبهام والشعب السورى ينتظر بمرارة الصبر تحقيق أمانيه فى الاستقلال وإيجاد حالة مستقرة فى البلاد. إن الأمة السورية لم تعد تطيق بقاء الحكم المطلق الذى من طبيعته ضياع المسئولية وجعل الحكم فى أيدي موظفين ضعفاء لا كفاءة لهم ليكون ذلك حجة على قصور السوريين وعجزهم عن الحكم.

ثم قال «ولا نرى بدا بعد صبرنا عاما كاملا على وقف الجمعية التأسيسية والحيلولة دون وصول الأمة السورية إلى أمانيتها المشروعة من أن نصرح بان هذه الأمة لا تنظر بعين الرضى والقبول إلى أى دستور كان غير دستورها الذى قبله نوابها فى ٧ اغسطس الماضى، ولا لأى تعديل يطرأ عليه بغير إرادتها وهى تعتبر كل حكومة تقوم على غير أساس الدستور حكومة غير مشروعة، ولا يكون الشعب السورى مسؤولا عما تتخذه من قرارات وتوقعه من عقود وتمنحه من امتيازات».

وعقد المجاهدون المرابطون فى الصحراء اجتماعا يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ برئاسة سلطان باشا الأطرش للنظر فى حالة البلاد وسياسة الفرنسيين فقرروا أن يدعوا إلى عقد مؤتمر عام فى وادى السرحان وهذا نص الدعوة إلى أذاعتها سلطان باشا بهذا الشأن:

إلى حضرات إخواننا السوريين فى سائر الجهات:

بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٢٩ عقد المجاهدون المرابطون فى الصحراء اجتماعا عاما برياستنا للمداولة فى الموقف الحاضر الذى آلت إليه البلاد وقرروا بالاجماع تكليفنا إذاعة دعوة عامة لجميع الأحزاب لعقد اجتماع وطنى كبير تعالج فيه قضية البلاد ولاتخاذ التدابير التى يجب اتخاذها لإمكان حدوث تغييرات هامة فى سياسة البلاد.

فنزولا على رغبة المجاهدين الكرام، وسعيا وراء تحقيق أمانى الأمة التي بذلتها وستبذل كل غال في سبيل تحقيقها نذيع هذه الدعوة العامة إلى جميع الأحزاب السياسية والكتل الوطنية العاملة التي يهتما انتصار قضيتها إلى الاجتماع في وادى السرحان - الحديثة في يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ولنا ملء الثقة أن الأمة لا تقعد عن إجابة دعوتنا نظرا لما سيكون لهذا الاجتماع الخطير من الأهمية في سير قضيتنا، والله يوفقنا لما فيه خير الأمة وسعادة البلاد.

وتوافد مندوبون إلى الاجتماع في الوقت المعين فافتتح سلطان باشا المؤثر بالخطبة الآتية:

اخواني

«بمناسبة الموقف الحاضر في سورية وسياسة التسوية والمماطلة التي مازالت تتبعها الحكومة الفرنسية إزاء حقوقنا الوطنية المشروعة وبمناسبة تصريحات المسيو روبيير دى كيه الأخيرة أمام جمعية الأمم، تلك التصريحات المجحفة بحقوق الشعب العربى السورى والمناقضة لأماله القومية والسياسية وبمناسبة عودة المسيو بونسو إلى سورية واحتمال حدوث أوضاع جديدة ربما لا تتفق مع آمال البلاد وبمناسبة ما أحدثته وزارة العمال البريطانية من الانقلابات السياسية الخطيرة فى الشرق وإنالتهها مصر والعراق حقوقا أكثرها يتناسب مع أمانى تلك البلاد التي لا تقل سورية عنها مدنية ورقيا - إذا لم تكن أعرق منها فقد وجهت القيادة العامة للثورة الوطنية السورية دعوة عامة إلى جميع الأحزاب والهيئات العاملة للاشتراك فى هذا المؤتمر الذى يعقد بعيدا عن كل تأثير خارجى على ضوء المصلحة الوطنية الخالدة التي هى فوق كل اعتبار حزبي لتكون مقرراته نبراسا لكل وطنى عامل وتظهر سورية للملا أجمع إنها مازالت ولن تزال كتلة واحدة كالبنيان المرصوص أمام دفع الطوارئء النازلة متناسية فى الأيام العصيبة كل ما يسمونه أحقادا - حزبية - هذا المؤتمر التاريخى الذى نعلن افتتاحه باسم الله والوطن وشهدائنا الأبرار الذين كتبوا عهد حريتنا واستقلالنا بدمهم الطاهر الزكى.

فباسم المجاهدين المرابطين بالصحراء أرحب بكم يا مندوبى الأحزاب الوطنية السورية واللجان العربية العاملة على تحرير الوطن المقدس موقتا، أيها الإخوان أن تجشمكم مشقة الحضور إلى هذه الصحراء النائبة ما هو الإجهاد فى سبيل الله والوطن واننا على ضوء

مبادئ الثورة الفرنسية الخالدة، مبادئ حقوق الإنسان وعلى ضوء مبادئ تحرير الشعوب الضعيفة كما نعتها الرئيس ولسن ورجال الحلفاء الرسميون نجتمع معتمدين بحبل الله جميعا معلنين للملا أجمع أن سورية لا تتنازل أصلا عن حقوقها المشروعة ووحدتها القومية الشاملة، وأنها لا تدخر وسعا فى بذل جهودها التى تبوؤها مكانها تحت الشمس، وعلى هذا الأساس المقدس افتتح المؤتمر شاكرا للأمة السورية الكريمة تلبيتها هذه الدعوة وظهورها فى جهادها بمظهر الرجل الواحد. وأدعو حضرات المندوبين الكرام للشروع فى العمل» - أه

وبدأ المؤتمر أعماله على الأثر فكرر عهود الاتفاق على مواصلة العمل لاستقلال سورية والتضحية فى سبيلها وقرر ما يأتى:

١ - تجديد القسم على بذل النفس والنفيس إلى آخر رمق فى سبيل إنقاذ سورية واستقلالها ونيلها مطالبها وحقوقها كاملة.

٢ - استنكار السياسة التى اتبعتها وتتبعها فرنسا فى سورية من إهمالها مطالب الأمة وطرائق المثل والتسويق.

٣ - إعلان المؤتمر أن كل ما يقع من نتائج الجهاد الذى تثار عليه الأمة السورية فى سبيل استقلالها تكون تبعته على عاتق الحكومة الفرنسية وحدها.

٤ - الاحتجاج على تعطيل الجمعية التأسيسية.

٥ - الاحتجاج على اعتداء اليهود وعلى الحكومة الفلسطينية التى تأخذ بناصرهم ضد العرب.

٦ - المطالبة بإلغاء وعد بلفور وتنفيذ العهود التى قطعتها انكلترا للعرب.

٧ - مضاعفة الجهود لجمع الإعانات باسم تحرير سورية.

٨ - شكر جميع المشتغلين بالقضية العربية على ما بذلوه وبيذلونه من جهود.

وساد الموقف على أثر ذلك سكون طويل شق حجاب الوطنيين فسقد أرسل هاشم الاتاسى يوم ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ الكتاب الآتى إلى المندوب السامى:

أتشرف بأن أعرض أننى كنت قد رغبت فى الاجتماع بكم فى أوائل الخريف الماضى

عند رجوعكم من باريس بأمل أن أصل معكم إلى موقف يكون خادما لسياسة التعاون التي بدأنا بها بنبل وشرف.

«ورغما عن ذهابي إلى بيروت لهذه الغاية بقيت أسفا لعدم مشاطرتكم إياي هذه الرغبة فاكتفيت بتقديم مذكرة لمقامكم باسم مكتب الجمعية التأسيسية الذي أتشرف برئاسته وأقمت أنتظر نتيجة مساعيكم نحو التفاهم المرغوب وإقرار الصلات بين البلدين على أساس متين. وها قد مضت مدة طويلة والشعب السوري ينتظر هذه النتيجة المطلوبة حتى كاد اليأس يستولى على النفوس وأصبحنا نخشى أن لا يجد السوريون وسيلة للاستمرار على التعاون الذي ضحينا لأجله كثيرا. ولذلك أتقدم اليكم راجيا أن تعينوا لى موعدا لمقابلتكم وأرجو أن يكون خلال الشهر الحالى لعلنا نتمكن بما نسترشد به من النيات الحسنة من تهديد العقبات الحائلة دون تحقيق الأمانى واجتتاب العواقب التي قد يولدها الاستمرار فى هذا الغموض».

وقد جرت المقابلة فى موعدها المقرر ودامت أكثر من ساعة أشار المندوب فى خلالها إلى أنهم «سيقدمون قريبا على خطة تسير بنفس السياسة الحرة التي ابتدأ بها» وانتهت من دون إدراك نتيجة فأذاع الوطنيون يوم ١٥ منه بيانا مطولا وقعه رئيسهم بسطوا فيه الادوار التي مرت بها القضية وقالوا فى مقدمته:

يا بنى وطنى

لقد ظلت بلادكم منذ الاحتلال الفرنسى عرضة لألوان التجارب الفاشلة ومسرحة لأنواع السياسات المرهقة وأنتم تحاولون الوصول إلى حالة مستقرة تنفى عنكم ضرر تلك التجارب وتقيكم سوء عاقبتها، وظللتكم تكافحون مكافحة سلبية مدة ثمانى سنوات انتهت بأن عقد الوطنيون مؤتمرهم فى بيروت يوم ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٧ وقرروا فيه تنكير أولى الشان بأن الأمة السورية على استعداد لمد يد المصافحة والصداقة ونسيان الماضى المؤلم إذا وجدت تحقيقا لأمانيتها وسيادتها القومية» ثم تكلم البيان عن انتخابات الجمعية التأسيسية وعن طلب السلطة حذف المواد الست وما تلا ذلك من وقف الجمعية ثم أشار إلى طلب المندوب إضافة المادة ١١٦ إلى نص الدستور ورفض مكتب الجمعية وختم البيان قائلا:

يا بنى وطنى

«إنكم قد حافظتم على السكينة والهدوء إبقاء على جو الثقة فى الوقت الذى يسير فيه أخواننا سكان الشرق الأدنى بخطوات واسعة نحو استقلالهم وتحقيق أمانهم وأنتم لاتزالون حيث كنتم منذ عشر سنين، ثم رضيتم مع ذلك بما يراه إخوانكم فى بغداد بعيدا عن الوفاء ببعض حقهم ومطعمهم وقيلتكم ما لا يزال يتذمر منه سائر إخوانكم فى الأقطار العربية، ومع ذلك لم يزل يقال عنكم إنكم قوم متطرفون لا تقدرتون الالتزامات الدولية حق قدرها، ولكنكم كغيركم تفهمون أن هذه الالتزامات لا تحول دون ما تصبو إليه نفوسكم، بل هى مما يمكن تأمينه فى المعاهدات.

«لقد بسطتم يدكم للشعب الفرنسوى مدة سنتين فحال بينكم وبينه السياسة القائمة اليوم، ولكن المكلف الفرنسوى لن يرضى أن ينفق ماله الذى يكتسبه بعرق جبينه فى سبيل حماية بعض الشركات التى يجب أن تعلم أن ما تيرمه الحكومات القائمة على هذا النظام الحالى من الاتفاقات والعقود المحلية على أنواعها مع أى طرف آخر تعتبره الأمة باطلا غير ملزم لها، والأمة الفرنسوية لن تقبل أن تظل عرضة لتحميل الآلام فى سبيل استعمار شعب أعزل وهضم حقوق أمة آمنة ولئن، استطاعت قوة السياسة الحاضرة أن تحول دون امتداد يد فرنسا الحرة إلى يدكم فإنها لن تستطيع ذلك إلى الأبد بل لابد للأحزاب الحرة من يوم فى فرنسا، وإذ ذاك تصافح يدكم يدهم ويعلو الحق.

أى بنى وطنى

إن تاريخ الشعوب حافل بالمواعظ والعبر فانه لن يدخل الوهن على قوم الا إذا اختلفت كلمتهم ولهوا عن مصالحتهم العامة بمصالحهم الخاصة. وإننا ما رأينا قوما تركوا خصمهم الغريب ليشتغل بعضهم ببعض إلا عرفنا أن ساعتهم قد دنت وذلمهم حان وإنى أعينكم من هذا فاعتصموا بالاتحاد وهو السور المنيع يصد عنكم كل متهجم عليكم طامع فيكم وهو فى يدكم العزلى أقوى سلاح فى وجه القوة، إليه أدعوكم وإلى تناسى كل حزازة أو مصلحة تحول دونه، يدعوكم ثرى بلادكم الملطخ بدماء شهدائكم».

إعلان الدستور والانتخابات النيابية

وبينما كانت البلاد تنتظر من المسيو بونسو عملاً ينقذ الموقف ويقودها إلى الاستقرار الذى تنشده بعد ما ملت الوعود وسئمت التسويف فوجئت يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ بإعلان دستور سورية الجديد بقرار أصدره المندوب السامى يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ ونصه:
بناء على أعمال الجمعية التأسيسية لدولة سورية التى التأمّت فى دمشق من ٩ يونيو إلى ١١ أغسطس سنة ١٩٢٨ وعلى الآراء التى تبوّدت بعد ذلك مع مكتب هذه الجمعية قرر المندوب السامى ما يأتى:

- ١ - تدار دولة سورية بموجب الدستور الملحق بهذا القرار.
- ٢ - إن هذا الدستور المذاع والمنشور نصه كملحق لهذا القرار يوضع موضع التنفيذ بعد انتخاب أعضاء مجلس النواب الذى يعين موعد انتخابه فيما بعد بقرار من المفوض السامى.
- ٣ - فى أثناء مدة الإنتداب تنفذ الاختصاصات المنشأة بموجب الدستور بشرط الاحتفاظ بحقوق الدولة المنتدبة وواجباتها كما هي ناجمة عن المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم وصك اللانتداب.

«ان التحفظ المذكور فى المادة ١١٦ من الدستور لضمان موافقة هذا النص مع المبادئ التى تدار بموجبها حالة سورية الحاضرة بالنسبة للدولة المنتدبة وجمعية الأمم يكون له عمله إلى أن تعقد مع حكومة قانونية معاهدة تحدد فيها من جديد برضى جمعية الأمم شروط تطبيق الإنتداب وفقاً للمبادئ المذكورة فى المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم مراعاة لما يكون قد تم من التطور والترقى».

وأرسل المسيو بونسو فى اليوم نفسه إلى وزير الخارجية الفرنسية كتاباً بسط فيه تاريخ التحول الدستوري فى سورية وقال فيه:

أتشرف بأن أبعث إليكم النصوص الرسمية التى يتألف من مجملها القانون الأساسى

للدول المشمولة بالانتداب الفرنسي وفقاً لأحكام المادة الأولى من صك الانتداب لإبلاغها إلى أعضاء مجلس جمعية الأمم.

تحدد هذه النصوص الأسس الحقوقية الخاصة بتنظيم البلدان التي يترتب على فرنسا العمل على تنميتها واسبابها النصح والمساعدة في سبيل رقيها، ويمكن تعديلها برضى الدولة المنتدبة لتماشى الرقى وذلك إما بالوسائل الدستورية المذكورة فيها وإما بمعاهدات تعقد مع الدولة المنتدبة وإما باتفاقات فيما بين الحكومات ذات الشأن في ظل الدولة المنتدبة».

وتكلم بعد ذلك عن دستور سورية الجديد فقال «إن دستور دولة سورية الذى نشر اليوم هو فى مجمله نسخة عن النص الذى كانت وضعت له لجنة الإنشاء فى الجمعية التأسيسية خلال شهرى يونيو ويوليو سنة ١٩٢٨ وكانت هذه الجمعية قد أحلته محله من الاعتبار يوم ٧ أغسطس.

ولقد كانت الغاية من التعديلات المبدئية الوحيدة التى أدخلت عليه أن لا يكون تطبيقه مانعاً من القيام بالحقوق والواجبات التى تعود للدولة المنتدبة من الاتفاقات الدولية النافذة وعليه فقد عبر عن تحفظات الانتداب بمادة أضيفت إلى الدستور وأوضح مداها فى قرار المفوض السامى، ويظل تأثير هذه المادة قائماً حتى تعقد مع حكومة منشأة قانونياً المعاهدة التى يحدد فيها من جديد برضى جمعية الأمم شروط تطبيق الانتداب وفقاً للمبادئ المذكورة فى المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم مراعاة لما يكون قد تم من التطور والترقى.

أما التعديلات البسيطة التى أدخلت على النص الأصيل فقد تبودلت الآراء بصددتها فى حينها مع مكتب الجمعية وكان من المنتظر أن يقبلها المكتب - أهـ.

وصف الدستور والمادة المؤقتة

ويقع الدستور الجديد فى ١١٥ مادة، ويتألف من ستة أبواب فالباب الأول يشتمل على أحكام أساسية وقد جاء فى مادته الأولى «سورية دولة مستقلة ذات سيادة» وجاء فى الثانية «سورية وحدة سياسية لا تتجزأ» وقالت الثالثة «سورية جمهورية نيابية دين رئيسها

الاسلام وعاصمتها مدينة دمشق، والمادة الرابعة خاصة بالعلم السوري ونصها «يكون العلم السوري على الشكل الآتى: طوله ضعف عرضه ويقسم إلى ثلاثة ألوان متساوية متوازية أعلاها الأخضر فالأبيض فالأسود. على أن يحتوى القسم الأبيض منها فى خط مستقيم واحد على ثلاثة كواكب حمراء ذات خمسة أشعة» والفصل الثانى من هذا الباب فى حقوق الأفراد والباب الثانى فى السلطات العامة والثالث فى المالية والرابع فى طرق تعديل الدستور، والخامس أحكام مختلفة والسادس أحكام مؤقتة وتنطوى المادة ١٦ التحفظية وقد نشرنا نصها من قبل.

صدى نشر الدستور

ولقد قوبل نشر الدستور على هذا المنوال بأشد مظاهر الاستياء والاستنكار فى سورية فأغلقت المدن وعطلت الأعمال وقامت المظاهرات فى كل مكان.

واغتتم الوطنيون فرصة حلول الذكرى السنوية لافتتاح الجمعية التأسيسية وهو يوم ١١ يونيو ف عقدوا اجتماعات عامة فى دمشق وحلب للاحتجاج على الدستور الجديد وقاومتهم السلطة فى دمشق وحالت دون اجتماعهم فى المكان الذى اختاروه فاجتمعوا فى مكان آخر وخطب جميل مردم بك الحاضرين باسم الكتلة الوطنية محتجا على تفرد السلطة الفرنسية بنشر الدستور. ومما جاء فى خطبته قوله: «أقدمت السلطة على نشر الدستور السوري وحدها وعلى مسؤوليتها فكبلته بالقيود الثقيلة. على أن الوطنيين لن يتقيدوا بهاتيك القيود ولن يعترفوا بها وأنهم ليبذلون قصارى جهدهم لتحقيق الدستور الذى سنته الجمعية التأسيسية طليقا من كل قيد، سالما من كل علة. ذلك الدستور الذى يمثل سيادة الأمة ويحفظ لها حقها فى وحدتها واستقلالها».

وأرسل جميل مردم بك فى نهاية الاجتماع البرقية الآتية إلى المسيو بونسو فى باريس بعد ما أقرها المجتمعون:

«أرجوكم تبليغ البرقية الآتية إلى جمعية الأمم

كلفتنى الجموع العظيمة التى احتشدت اليوم وأيدتها مدينة دمشق بإضرابها العام أن أرسل إلى جمعية الأمم احتجاجها على منع الجمعية التأسيسية من إتمام مهمتها وعلى

إقرار تجزئة البلاد بإصدار دساتير مختلفة، وعلى المادة ١١٦ التي تعطل الدستور وتغيير الاستقلال القومى».

وعقد اجتماع عام فى حلب فى اليوم نفسه (١١ يونيو) خطب فيه ابراهيم هنانو (رئيس اللجنة التى وضعت مشروع الدستور) ومما قاله «لقد أعلن المفوض السامى عدة دساتير أحدها دستور قبل إنه دستور سورية ولكن إذا نظرنا إلى ما كان من تشويهه ٢٣ مادة منه وإضافة المادة ١١٦ إليه وقد عطلته كله وشلتته نرى أن ما جرى ليس إعلانا للدستور بل تعطيلاً للدستور».

وأرسل المجتمعون فى حلب برقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية وأخرى إلى جمعية الأمم قالوا فيها: «إن انتصار القوى المسلح على الضعيف الأزل بسلطة الانتداب المقرون بالمطامع الاستعمارية يمثله صدور الدستور السورى من قبل المفوض السامى مستأثرا بتصححه وبتره ووضع مادة تحفظية ضمننت ذلك الفوز المناقض للمادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم وعهود الحلفاء للعرب الخ».

ولم تجد هذه الاحتجاجات والشكايات ولم تحمل الفرنسيين على تغيير خططهم وأساليبهم، فظل كل قديم على قدمه حتى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ فأصدر المفوض السامى قرارا ختم به عهد الحكومة الموقته ودعا الأمة السورية إلى الاشتراك فى انتخابات المجلس النيابى تمهيدا لتطبيق الدستور وهذا نص الوثائق التى أصدرها:

١- كتابه إلى رئيس الحكومة

دمشق فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

من المفوض السامى للجمهورية الفرنسية فى سورية ولبنان

إلى الشيخ تاج الدين الحسنى رئيس مجلس وزراء دولة سورية

فى الساعة التى يفتح فيها لسورية عهد تنفيذ القانون الأساسى المعلن فى ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ رأى ممثل الدولة المنتدبة من الضرورى أن يقوم بنوع أكثر مباشرة بماله من المسؤولية لأجل تنفيذ صك الانتداب،

وهكذا ينتهى النظام الموقت الذى كان من الواجب أن يسبق تنفيذ القانون الأساسى

وذلك طبقا لما عرضه ممثلوا الحكومة الفرنسية الرسميون أمام جمعية الأمم ووافقت عليه هذه الجمعية.

منذ أربع سنين تقريبا خلت وأنتم تتفضلون بمساعدتي على رأس الحكومة الموقته وتقومون بأعباء هذه الحكومة بالروح المحددة فى التصريحات الرسمية التى كانت عينت سابقا بالاتفاق فيما بيننا سير هذه الاعباء ونهايتها.

نصل اليوم إلى آخر هذه المرحلة وأنتم مدعوون إلى العمل إلى جانب النوات السامين الذين قاموا بأعباء الحكم قبلكم منذ بدء الانتداب فى المجلس الموكل إليه أمر مؤازرتى بأرائه فى خلال العهد الذى نلجه اليوم إلى أن تتألف حكومة نظامية معترف بها.

وبهذه المناسبة يلذ لى بنوع خاص أن أعرب لكم عن تقديرى الكلى للمؤازرة التى تفضلتم على بإسداؤها فى ساعات كانت غالبا صعبة فى إتمام مهمة كانت دائما دقيقة.

ستجرى انتخابات حرة لتعيين أعضاء مجلس النواب فى شهر يناير

وغاية قصدى أن تجرى هذه الانتخابات فى جو أكثر ما يمكن من التعاون. النزيه الذى هو ضرورى اليوم كما هو ضرورى غذا لتأمين نجاح تطور الانتداب التدريجى وفاقا لمحتويات المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم وبمؤازرة جميع نوى النيات الحسنه.

تجدون طيه القرارات الثلاثة الصادرة فى هذا اليوم والتى تحدد لعهد الانتقال هذا توزيع السلطات وكيفية القيام بها الخ.

٢- إنشاء مجلس استشارى

وأنشىء مجلس استشارى لمساعدة المفوض السامى لأجل تنفيذ القانون الأساسى فى سورية يكون أعضاء فيه حكما رؤساء الدولة السورية، المتعاقبين ورئيس مجلس الشورى ورئيس محكمة التمييز وعميد جامعة دمشق ورئيس مجلس سنجق إسكندرونة الإدارى ورئيسا غرفتى التجارة فى حلب ودمشق، ويجوز أن يشترك فى اجتماعات المجلس الذين يرى المفوض السامى من المناسب استشارتهم ودعوتهم إلى استماع آرائهم.

٣- تشيير أعمال الحكومة

وأصدر المفوض قرارا ثالثا قال فيه:

١- إلى أن ينفذ الدستور السوري وتتألف حكومة نظامية معترف بها يقوم بمصالح الدولة وزير العدلية ووزير المعارف ووزير المالية ووزير الأشغال العامة والزراعة وأمانة سر عامة تقوم مؤقتا بتشبيير الأعمال العادية المربوطة بوزارة الداخلية وبتئاسة المجلس طبقا للشروط المبينة فى ما يلى:

٢- تؤمن أمانة سر الحكومة السورية العامة تشبيير الأشغال الجارية المربوطة بوزارة الداخلية تحت امضاء وزير عامل يعين لهذه الغاية، ويمؤازرة مندوب المفوض السامى فى المجلس،

جميع الوثائق الرسمية والقرارات والأوامر التى يجب أن يوافق عليها رئيس الدولة وفاقا للنصوص المرعية تجمع فى أمانة السر العامة قبل إمضاءها.

يعطى الإمضاء فى هذه الحال وزيران عاملان معا بواسطة امانة السر العامة ويمؤازرة مندوب المفوض السامى فى المجلس.

وأخيرا تؤمن أمانة السر العامة إعلان جميع الأعمال الرسمية ونشرها فى الجريدة الرسمية.

يقوم المستشار مندوب المفوض السامى لدى دولة سورية بالمراقبة التى تخصه طبقا للنصوص المرعية وذلك بتماس مباشر مع أمانة السر العامة.

٤ - المفوض يشرف على الانتخابات

وأصدر أيضا القرار الآتى:

١- يقوم المفوض السامى للجمهورية الفرنسية فيما يختص بأصول الانتخابات بالصلاحيات الخاصة الموكول بها إلى رئيس الدولة بموجب قرار المفوض السامى عدد ١٨٨٩ الصادر فى ٢٠ مارس سنة ١٩٢٨ وعلى الخصوص الصلاحيات المنصوص عليها فى المواد ٣ و٢٩ و٣١ و٤٢ و٥١ و٥٦ و٩٥ الآتى ذكرها فى ملحق هذا القرار.

اجتماع المجلس الاستشارى

وفى يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ اجتمع المجلس الاستشارى فى دمشق فافتتحه المندوب السامى بخطبة طويلة قال فيها: «إن الحل الدائم للعلاقات بين سورية وفرنسا سيكون بعقد معاهدة وأنه صرح بذلك من قبل يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٢٨ ثم جدد هذا التصريح يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ فى كتاب إلى وزير الخارجية الفرنسية وكرر ذلك أمام لجنة الانتدابات الدائمة لجمعية الأمم يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ وقال إن صمته ليس معناه عدم الاكتراث. ثم قال إن الانتخابات تبتدىء غدا ٨ ديسمبر، وإنه ينوى أن يجعل يوم ٢٠ ديسمبر موعدا لانتخابات الدرجة الأولى على أن تجرى الانتخابات الختامية يوم ٥ يناير سنة ١٩٣٢» ومن شأن هذه الانتخابات أن تمكن من تأليف حكومة نظامية شرعية فتفتتح عندما يأتى أوان المفاوضات التى تحدد العلاقات نهائيا بين فرنسا وسورية بمعاهدة، ذلك لأن المفاوضات التى يستطيع المفوض السامى أن يدخلها لإخراج عناصر القضية الجوهرية ولأجل الوصول إلى حل يرضى الفريقين صاحبى الشأن على السواء.. يجب أن تكون مع ممثلى سورية الشرعيين وحدهم».

مؤتمر الوطنيين وبيانهم

وعقد الوطنيون مؤتمرا فى دمشق لتقرير موقفهم وهل يشتركون فى الانتخابات أم يقاطعونها فأذاعوا يوم ١٠ ديسمبر البيان الآتى:

بنى الأوطان

«ها نحن اليوم أمام حلقة جديدة نرجو أن تكون أسعد حظا من سابقتها فى سلسلة هذه التجارب، فقد دعا ممثل فرنسا الأمة السورية لممارسة حق من حقوقها بانتخاب مجلس نيابى تنشأ عنه حكومة دستورية تتولى المفاوضات مع فرنسا لعقد معاهدة تحدد العلاقات بين الدولتين وينتهى بها هذا الانتداب المفروض علينا فرضا بدون إرادتنا.

أمام هذا الحدث الجديد اجتمعنا وأطلقنا المذاكرة باستعراض الماضى واستشعار المستقبل ودرس الخطة التى يحسن بالشعب السورى انتهاجها حيال هذا الاتجاه الجديد

فى السىاسة الفرنسوة لىكون بمرصد العامل اللىقظان بهذا الدور اللىق اللى ىراد به انتقال البلاد من حالة معلومات كرهناها إلى حالة مجهولة لا نعرف مداها.

وضعنا أمامنا صفحات تاريخنا القرب المؤلّم والمصائب اللى اجتاحت بلادنا منذ الحرب العامة إلى الآن فلم نجد فيها إلا بواعث الخيبة والاستنكار والدوافع الملحة بسرعة العمل للخروج من هذه المأزق المنذرة بالفقر والدمار.

أخذنا بنظر الاهتمام البيانات اللى ألقاها مندوب فرنسا لدى جمعية الأمم وبيانات ممثل فرنسا اللى أعلنها فى هذا الأسبوع بدمشق مع ما سبقها من الأقوال الصادرة من المقامات الرسمية الفرنسية فوجدناها جميعها قاصرة على أن فرنسا تنوى استبدال عقد الانتداب الوحيد الطرف بعهد ثنائى الطرف تتفاوض به وتعقده مع نواب الأمة الشرعيين اللىن يوجدهم هذا الانتخاب العتيد بدون أن ىشار فى هذه البيانات إلى الأسس اللى ستبنى عليها هذه المعاهدة أو إلى مدى الحقوق اللى ستالها سورية. وعبثا ذهبنا المساعى المخلصة اللى بذلناها لاستجلاء هذه الغوامض اللى كنا نود جلاءها قبل الشروع فى الانتخاب لىكون على بيئة من النتائج المنتظرة وعلى ثقة من إمكان استمرار العمل لإىصال البلاد إلى استقلال وحدتها.

بىد أنه لما كان الانتخاب حقا أساسيا تمارسه الشعوب لإيجاد نواب يعالجون مقدراتها بالحرية التامة ولا ىتقيدون بغير مصلحة الشعب اللىن تقدموا لتمثيله والدفاع عن حقوقه فإننا بالرغم من هذا الغموض المحيط بالطريق اللى نحن قادمون على سلوكه، ورغمنا عن السكوت العميق عن مطالب البلاد ورغبتها بأمر ضم أجزائها المتفرقة وتأسيس وحدتها، ورغمنا عن بقاء عدد كبير من أبناء سورية مشردين فى الأقطار وممنوعين عن دخول أوطانهم منذ سنين عديدة، ورغمنا عن العيوب الجمة المعترف بها فى قانون الانتخاب الحالى وعجزه عن ضمان الحقوق لأربابها، ورغمنا عن بقاء الأوضاع الإدارية الداعية للشكوك بحرية الانتخاب وسلامته، ورغمنا من عدم ظهور حالات فعلية تساعد على إزالة الريبة وتبعث شيئا من الطمأنينة فى النفوس البائسة قد شعرنا أن الواجب الوطنى يدعونا إلى عدم الغياب عن ساحة الجهاد فى هذه المرحلة اللىقبة اللى تجتاز الأمة بها منقلبا خطيرا ىتوقف عليها مستقبلها إلى ما شاء الله من السنين.

نحن إلى اليوم تحت نظام انتداب وحيد الطرف فرض علينا فرضا. ولىس لنا به رأى

ولا رضى ولكننا بحسب المنهاج الذى أعلنه ممثل فرنسا سندخل فى نظام معاهدة ثنائية الطرف يقبلها نواب الأمة ويسجلون بها عليها حجة تسد فى وجهها جميع مسالك الاعتراض فإذا لم تكن هذه المعاهدة ضامنة لحقوق الشعب وكافلة لنيل الأمنى الوطنية العادلة غير مانعة للتطور الاقتصادى والسياسى والرقى القومى المنشود تكون قد جلبت على البلاد نقمة بدل النعمة من سىء إلى أسوأ.

فالأمة السورية إذن فى هذه الحقبة الصغيرة أشد ما تكون حاجة لسواعد أبنائها البررة ونجدة رجالها المخلصين ليتقدموا لميدان العمل ويتبهبوا لما يراد بها من خير أو شر حتى إذا كان خيرا تقبلوه لها وإن كان شرا حالوا دونه وسعوا لإنقاذها من غوائله.

تحت هذا اللواء الوطنى الطاهر وهذه النيات البريئة قررنا متحدين دعوة الأمة للاشتراك معنا فى هذا الانتخاب غير مقيدى بما ظهر من الأحداث العابثة بحقوق الأمة وأمانيتها، ومعتصمين جميعا بالمبادئ القومية العزلاء من كل سلاح غير سلاح الحق والاخلاص ومعتمدين على الثقة الغالية التى شرفتنا بها أمتنا النبيلة وراغبين بأن نقابل كل نية صافية تبدو من جهة فرنسا بأصفى منها فلا نضيع فرصة حسنة لبلوغ الأمنى الوطنية المشتهة ولا نفصح مجالا لاستمرار الظلمة والعبث بحقوق البلاد.

الى الشعب السورى النبيل الذى أثبت فى أخرج الأوقات أنه لا يؤخذ بالتفريغ ولا يجرى وراء الأوهام الخادعة ننشر هذه الدعوة المخلصة ليؤازرنا ويشد عزائمنا للمضى فى خدمة مصالحه والنود عن حقوقه. ونحن واثقون أن الأطوار الصعبة التى اجتازتها البلاد منذ الحرب العامة إلى اليوم كشفت الغطاء عن طوايا جميع الأشخاص الذين تقدموا لخدمة البلاد، أو تولوا فروع إدارتها فلم تعد تنطلى عليها الوعود الزائفة. فهى اليوم تعرف أين تضع ثقته ومن الذين يعملون للوكالة عنها فى دعواها هذه المرتبطة بكيانها الأعلى.

نحن لا نشك فى اتحاد الأمة النبيلة صفا واحدا فى هذه المرحلة الخطيرة ومنح ثقته لرجالها المخلصين المجريين، وإذا نجت صفحات الانتخاب من العبث والإرهاق لا يدخل المجلس إلا أصحاب الماضى الناصع والنية الطيبة الذين يعرفون كيف يتقبلون لها الخير ويدفعون عنها الشر.

حوادث ٢٠ ديسمبر ووقف الانتخابات

ومن ينعم النظر فى بيان الوطنيين يتبين حسن النية والرغبة فى التفاهم مع الفرنسيين متوفرا فيه. فقد أقدموا على الاشتراك فى الانتخابات وعلى خوض غمرتها من دون أن يخالوا ضمانات على عدم تدخل الفرنسيين فيها لتأييد أنصارهم. يضاف إلى هذا أن رئيس الحكومة التى تشرف على الانتخابات وتديرها فرنسوى فقد عين المسيو بونسو مندوبه لدى حكومة دمشق واسمه المسيو سالوميك رئيسا للحكومة الجديدة وحدد مهمتها بإدارة الانتخابات ومنح نفسه الاختصاصات المنوطة لرئيس الدولة السورية فى ما يختص بالانتخابات مما هو مخالف للقوانين والأنظمة. فلا يجوز عرفا ولا قانونا أن يتولى ولاية الأمور الفرنسيون إدارة انتخابات مجلس، مهمته الرئيسية عقد معاهدة تحدد العلاقات بين سورية وفرنسا، ومعنى ذلك أنهم ذوو مصلحة وأن هذه المصلحة تقضى عليهم بتأييد أنصارهم ومشايعهم وضمان الفوز لهم ليسيروا داخل البرلمان طبق التعليمات التى يصدرونها إليهم، ولقد جاء سير الحوادث مؤيدا لرأى المتشائمين الذين لم يحسنوا الظن بالسياسة الفرنسية، والذين كانوا يرون أن الفرنسيين يعملون لإنشاء مجلس «مستسلم» يقر مشروع المعاهدة التى ظهر أن الفرنسيين استعدوا لها وأحكموا وضع خططها، وفعلوا كل شىء لضمان فوز المرشحين الذين اختاروهم ليفوزوا على مرشحي الوطنيين مما أدى إلى هياج الشعب فى معظم الدوائر الانتخابية وخصوصا فى دمشق. فقد ثار ثورة عنيفة يوم ٢٠ ديسمبر وهاجم مكاتب الاقتراع وحطم صناديقها المحشوة بالأوراق المزورة فنشرها فى الهواء كما هاجم دار البلدية وكاد يحرقها لولا تدخل الجند ومقاومته له بالرصاص. وحمل أيضا على دار الحكومة ودار الشرطة ودارت معارك عنيفة فى الأسواق اشتركت فيها الدبابات والجند وسقط سبعة قتلى و٢٥ جريحا وكان الخطب يتفاقم لولا إسراع الفرنسيين بوقف الانتخابات فى الساعة الثانية بعد الظهر وتعطيل أعمالها فاطمأن الشعب وهدأت الثائرة وجرى مثل ذلك فى حماه فقد اقتحم الشعب مكاتب الاقتراع وحطم صناديقها واعتدى على موظفيها وقتل اثنان وجرح كثيرون. وجرى ذلك فى دوما فأوقفت السلطة الانتخابات فى هاتين المنطقتين - علاوة على دمشق - وحمل الشعب فى حمص على مكاتب الاقتراع فتدخلت الحكومة وأقالت الموظفين الذين هم موضع شبهة وأبدلتهم بأخرين يثق بهم الشعب ويعتمد عليهم فسكنت الحالة.

انتخابات حلب

واتخذت السلطة فى حلب شتى التدابير لضمان فوز مرشحيها وأنصارها فاستدعى المسيو لافاستر (مندوب المفوض السامى فى حلب) رؤساء الطوائف المسيحية واليهود (ولا يقل عدد المسيحيين واليهود فى حلب عن ثلث السكان) وأمرهم بأن يطلبوا حماية فرنسا للاقلييات ويأن يدعو إلى مقاطعة انتخاب النواب الوطنيين وينتخبوا مرشحي السلطة وحدهم ومنعت السلطة مرشحي الوطنيين من إقامة حفلات انتخابية كما منعت تجولهم فى الأحياء واعتقلت أنصارهم فأرسلوا يوم ١١ ديسمبر البرقية الآتية إلى المندوب السامى: «حرية الانتخابات التى وعدتم بها رسمياً أنتجت فضيحة لا مثيل لها، السلطة والحكومة والبلدية تأمرت على حرية الانتخابات، تحرش القوة المسلحة بالأهالى والحيل الشائنة وملء الصناديق مقدماً تجعل الانتخابات غير شرعية، نرمى تبعثها على مديريها، خذوا علماً بمقاطعتها» ثم أتبعوها بالبرقية الآتية إلى وزارة الخارجية الفرنسية «دخلنا الانتخابات بدون ضمانات على الرغم من نقائص قانون الانتخابات واستناداً إلى وعود فرنسا بحرية الانتخابات، أعمال ممثليكم المسؤولين مباشرة تبرهن على عدم تنفيذ الوعد.. الإبعاد والتوقيف والحجر على الصحف ومنع الاجتماعات ورفض إجازتها ومنع الزيارات الشخصية لبيوت المرشحين وتهديد الناخبين كل ذلك يجرى علانية، احتجاجاتنا لدى السلطات الفرنسية لا تجدى، الرجاء العمل لاحترام وعد فرنسا» وأرسلوا أيضاً فى اليوم نفسه إلى جمعية الأمم البرقية الآتية: «طبقاً لتوصياتكم وبالرغم من خيبة آمالنا بالتفاهم مع الفرنسيين دخلنا الانتخابات بدون ضمانات اعتماداً على وعود فرنسا، السلطات الفرنسية المسؤولة الحاكمة مباشرة ترهقنا وتمنعنا من مراقبة الصناديق وتضاعف التوقيف والنفي وتصادر الصحف وتمنع الاجتماعات وتحاصر بيوت المرشحين وتهدد الناخبين وتحرمنا من مبدأ التعبير عن رأينا ومراجعاتنا بلا جدوى، أنتم آخر ملجأ، نطلب حماية شعب مضطهد».

وبدأت الانتخابات صباح ٢٠ ديسمبر وكانت أسواق حلب مغلقة وغاصة بالجنود فقصد الناس مكاتب الاقتراع مطالبين بتطبيق أحكام قانون الانتخاب فطردوا فذهبوا إلى الوالى واحتجوا لديه فلم يلقوا إنصافاً فانسحب الوطنيون من الميدان بعد ما اعتقلت السلطة زعماءهم وهكذا تم للسلطة إجراء الانتخابات فى حلب واعتبرتها شرعية صحيحة.

ولما حل يوم ٥ يناير سنة ١٩٣٢ وهو الموعد المضروب لإجراء الانتخابات النهائية حشدت السلطة ستة آلاف جندي في حلب وأنشأت ثلاثة خطوط عسكرية للدفاع: الأول أحاط بالبلدة من جميع نواحيها وطوله كيلو متر ونصف، وأحاط الثاني بمفارق الطرق القريبة من دار البلدية والحكومة، والثالث امتد حول دار البلدية (دار الانتخاب) ودار الحكومة على مسافة ٥٠ مترا من كل جهة ونصبت المدافع في القلعة وسلطت على المدينة وأقيمت أكياس الرمل في الشوارع العامة ووضعت الرشاشات في كل مكان.

وسبقت السلطة فاعتقلت يوم ٢ يناير ثلاثة من مرشحي الوطنيين و٦٨ من أنصارهم وقبضت على نحو ٢٠ من الشباب الوطنى ومنعت الناخبين الثانويين يهودا ونصارى من مقابلة مرشحي الوطنيين، ورغم ذلك لم ينسحب هؤلاء من الميدان بل ظلوا فى الحومة حجا للدماء وانتهت الانتخابات وجاءت طبق النتيجة المقدرة لها وهى فوز أنصار الحكومة وفشل مرشحي الوطنيين ويجب أن نعترف بأن السلطة سمحت لاثنتين منهم بالحضور فى دار البلدية يوم الانتخاب بصفة متفرجين لا يجوز لهم التدخل.

ووضع الحلييون مضايقات وقعتها ٢٠ ألفا منهم بالاحتجاج على هذه الانتخابات الفاسدة فأبى ممثل السلطة الفرنسية تسلمها منهم فحلها هاشم الأناسى رئيس الكتلة الوطنية إلى المندوب السامى فقال له «إن انتخابات حلب كانت قانونية وأصحابك هم الذين تركوا صناديق الاقتراع فلو عملوا مثل ما عملت دمشق وقبضوا بيدهم على السارق لأوقفت الانتخابات. والآن لا يمكن إعادتها وليس من اختصاصى النظر فى المضايقات بل إن ذلك من اختصاص المجلس النيابى فهو الذى ينظر فيها».

واضطربت الحالة فى حلب على أثر امتناع السلطة عن التدخل واعترافها بصحة الانتخابات فاقفلت المدينة أبوابها وعطلت أعمالها ٢٠ يوما احتجاجا وكثرت الاعتداءات وسقط عدد من القتلى والجرحى فاعتقلت السلطة ٨٥ من أنصار الوطنيين وزجتهم فى السجون وحاكمتهم بموجب نظام جديد سنه المندوب السامى وأسماه «نظام قمع الجرائم»^(١) وفعلت مثل ذلك فى دمشق بعد وقف الانتخابات يوم ٢٠ ديسمبر فقبضت على ٧٣ وحاكمتهم بموجب النظام الجديد وحكمت على كثيرين منهم.

(١) وضع المفوض السامى هذا النظام وهو كثير الشبه بالأنظمة العرفية ويقضى بأن يحاكم الذين يقبض عليهم بموجبه أمام المحاكم الأجنبية المؤلفة فى دمشق وحلب فورا.

إعادة الانتخابات فى دمشق وحماة

ودارت بعد ذلك مفاوضات بين الوطنيين فى دمشق وممثلى السلطة الفرنسية للاتفاق على قاعدة تستأنف بموجبها الانتخابات فتم التفاهم على أن يرشح الوطنيون ستة منهم ويتركوا للسلطة اربعة مقاعد ترشح لها أنصارها^(١) وجرت الانتخابات الأولية يوم ٣٠ مارس والختامية يوم ٦ ابريل ففاز النواب الوطنيون كما فاز ثلاثة من مرشحي السلطة وفشل الثانى وهو رضا الركابى فاعيد الانتخاب يوم ٩ منه ففاز مرشح الوطنيين وهو نسيب البكرى.

دعوة البرلمان إلى الاجتماع

وفى يوم ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ أصدر المفوض السامى قرارا بدعوة البرلمان إلى الاجتماع بدورة استثنائية فى يوم الثلاثاء ٧ منه الساعة التاسعة صباحا لأجل وضع الدستور موضع التنفيذ. وحدد هذا القرار أعمال المجلس فى دورته هذه كما يأتى:

- ١ - انتخاب مكتب المجلس: رئيس ونائب رئيس وسكرتيرين وثلاثة مراقبين.
- ٢ - انتخاب رئيس الجمهورية.
- ٣ - التصديق على الانتخابات
- ٤ - تحديد راتب رئيس الجمهورية والتعويض السنوى لأعضاء المجلس على أن تختتم الدورة بانتهاء هذه الأعمال.

(١) هذه هى أسماء مرشحي السلطة: محمد على العابد ورضا الركابى وحقى العظم ويوف لينادو (نائب اليهود).

عهد الجمهورية

لم تقدم السلطة الفرنسية على دعوة المجلس النيابي إلى الاجتماع الا بعد أن أعدت للأمر عدته، وبعد أن وثقت من تأييد أكثرية النواب لها وائتمارهم بأمرها فقد استطاع مندوب حلب في الفترة الممتدة بين شهور يناير ويونيو أن يؤلف بين نواب المقاطعات الشمالية الذين ضمننت لهم السلطة الفوز وعددهم ٢٨ نائبا وينشئ منهم حزبا أسماه الحزب الحر الدستوري، وحذا مندوب دمشق حذو زميله وصنوه فألف من نواب دير الزور وأقضية دمشق وحران كتلة بلغ عدد أعضائها ٢٣ نائبا، ومعنى ذلك أن السلطة ضمننت تأييد ٥١ نائبا من أصل ٦٩ نائبا هم مجموع أعضاء المجلس النيابي السوري. أما الثمانية عشر نائبا الباقون فيتألفون هكذا ٧ نواب للكتلة الوطنية في دمشق وأربعة من حمص وثلاثة من حماه وانضم اليهم أحد نواب دير الزور ونائب المعرة فبلغ عددهم ١٦ نائبا هم كل ما كان للوطنيين من نواب ثم انضم إليهم واحد حل محل رئيس الجمهورية بعد انتخابه فصاروا ١٧ نائبا.

ورشح الفرنسيون لرئاسة المجلس صبحى بركات زعيم الحزب الحر الدستوري وأوعزوا إلى كتلة الجنوب (الكتلة التي جمعها مندوب دمشق) بتأييده فانتخب باتفاق ٥١ صوتا وحاز هاشم الاتاسى مرشح الوطنيين ١٧ صوتا، ثم أعلن ختام الجلسة على أن يجتمع المجلس يوم السبت ١١ يونيو لانتخاب رئيس الجمهورية.

ورشح صبحى بركات نفسه لرئاسة الجمهورية بالاتفاق مع الفرنسيين باعتباره زعيم كتلة الشمال وحذا حقى العظم حذوه فرشح نفسه للرئاسة أيضا باعتباره زعيم كتلة الجنوب وتظاهر الفرنسيون بالحياد إزاءهما لأنهما من أنصارهم، ولأن فوز أى منهما هو فوز لسياستهم.

ويحث النواب الوطنيين الموقف وكانوا يرشحون للرئاسة زعيمهم هاشم الاتاسى، وبعد أخذ ورد طويلين وضعوا كتابا حمله جميل مردم بك ليسلمه إلى السلطة الفرنسية عند الحاجة يعلنون فيه انسحابهم من المجلس النيابي احتجاجا على الأساليب التي تسير عليها السلطة في مضايقة النواب خارج المجلس وفي داخله لحملهم على انتخاب مرشحها

وأنصارها. ودارت مباحثات خاصة بين بعض أقطاب الوطنيين والفرنسويين الرسميين فأبلغ الأولون الآخرين أنه إذا أصرت السلطة على التمسك بمرشحيها الاثنين (حقى العظم وصبحى بركات) فلا بد للوطنيين من الانسحاب من المجلس وإغلاق المدن الأربع احتجاجا (دمشق وحمص وحماء وحلب) وتعطيل كل عمل وشل الحركة الدستورية والقضاء عليها وفعلا فقد أضربت دمشق يوم الجمعة (١٠ يونيو) أى قبل الانتخاب بيوم واحد وعقدت اجتماعات عديدة فى المنازل وتم الاتفاق على القيام بعمل حاسم لاحباط خطط السلطة وتدابيرها.

ورأى المسيو بونسو يعد ما تحقق من ثبات النواب الوطنيين وعزمهم على عدم الاشتراك فى أعمال المجلس أن تحل القضية حلا وسطا، فوافق فى الساعة الثانية بعد منتصف ليل السبت ١١ يونيو أى قبيل الوقت المحدد لاجتماع البرلمان بسبع ساعات فقط على انتخاب محمد على العابد (أحد مرشحي السلطة فى انتخابات دمشق) رئيسا للجمهورية السورية على أن يقلد حقى العظم رئاسة مجلس الوزراء وقبل الوطنيون هذا الحل إنقاذا للموقف فذهبوا إلى البرلمان صباح السبت واشتركوا فى الاقتراع وقد انتهى بفوز محمد على العابد بستة وثلاثين صوتا على ٣٢ حازها صبحى بركات.

أول حكومة دستورية

وعملا بالاتفاق المعقود بين الوطنيين والسلطة أُلّف حقى العظم الوزارة الجديدة يوم ١٤ يونيو واختص بوزارة الداخلية. كما تقلد سليم جنبرت من نواب الشمال وزارة الأشغال العامة واشترك اثنان من النواب الوطنيين فى الوزارة الجديدة فتقلد جميل مردم بك وزارتى المالية والزراعة ومظهر رسلان وزارتى الحقانية والمعارف. ومعنى ذلك أن الوزارات كانت فى هذه المرحلة مقسومة بالتساوى بين الوطنيين والانتدابيين: أربع وزارات للأوليين يتقلدها اثنان منهما ووزارتان مع الرئاسة للآخرين ويتقلدهما اثنان منهما، ولاشتراك الوطنيين فى الحكومة الجديدة على هذا المنوال معنى آخر فهم. بذلك يرجعون ثانية إلى الحكم بعد ما غادروه فى سنة ١٩٢٦ يوم اشتركوا فى حكومة الداماد الأولى.

ولم يحجم الموظفون الفرنسويون عن وضع العراقيل فى طريق الحكومة الجديدة المصبوغة بالصبغة الوطنية مما جعل هؤلاء يفكرون فى الانسحاب وظهرت فكرة جديدة فى

صفوف الوطنيين حينما حل زمن اجتماع البرلمان فى دورته العادية (شهر نوفمبر سنة ١٩٣٢) ترمى إلى عدم الاشتراك فى أعماله لعدم وجود فائدة منه مادامت الأكثرية المطلقة بيد السلطة الفرنسية تسيرها كيفما شاءت . ولأن أسس المعاهدة التى يراد عقدها مجهولة وبعد مباحثات ومناقشات بين النواب الوطنيين أنفسهم أجمعوا أمرهم على دخول البرلمان فاذا ع هاشم الاتاسى يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بلاغا على الأمة قال فيه «أقدم الوطنيون على خوض غمرة الانتخابات وهدفهم العمل على عقد معاهدة مع الحكومة الفرنسية تضمن استقلال البلاد ووحدها وتنتهى بها الأوضاع الشاذة التى كادت تقضى على حياتها السياسية والاقتصادية وقد مضى على ذلك خمسة أشهر لم نر فى خلالها من الجانب الفرنسى أى مظهر من مظاهر التسهيل لمهمة الحكومة ولتطمين أفكار الشعب على مصيره فرأينا أن الواجب يقضى بانسحابنا من المجلس النيابى ريثما تتبين أسس المعاهدة التى يجب ألا تقل عن المعاهدة العراقية الإنكليزية إلا أن المساعى المبذولة أخيرا جعلت الوزيرين الوطنيين وفريقا من إخواننا يعتقدون أن الاستمرار مرة أخرى على السياسة التى انتهجت سيساعد على تحقيق الأمنى القومية فلذلك رأينا لزوم التريث لتقييم دليلا جديدا على حسن النية التى لم يحجم الوطنيون عن إظهارها رغبة منهم فى الوصول إلى حل يرتفع بالبلاد من هذه الحالة المرهقة إلى حالة الاستقلال».

انسحاب الوطنيين من الحكومة والبرلمان

ولم تدم هذه التجربة طويلا فقد اضطر النواب والوزيران الوطنيان للانسحاب من الحكومة والبرلمان يوم ١٨ ابريل سنة ١٩٣٣ على أثر ظهور ما ظهر وهو أن مشروع المعاهدة الذى جاء به المسيو بونسولا يحقق أمنى البلاد بالوحدة والاستقلال، ولا يزيد عن أن يقر الحالة القائمة مما كان لو أسوأ أثر فى النفوس وإليك نص البيان الذى أذاعه هاشم الاتاسى وإبراهيم هنانو باسم الوطنيين يوم ٢٠ ابريل:

إن الكتلة الوطنية بعد ما درست فى مؤتمرها الأخير المعقود فى دمشق الموقف السياسى الحاضر ومحصلته من جميع وجوهه واطلعت على ما وصلت إليه المحادثات التمهيدية بشأن المعاهدة المنوى عقدها بين سورية وفرنسا أجمعت آراء أعضائها فى الجلسة المنعقدة يوم ١٨ إبريل سنة ١٩٣٣ على تفويضنا أمر النظر فى اختيار الخطة التى

نراها أكثر موافقة للمصلحة الوطنية وأناطت بنا إعلانها.

لذلك ولدى استعراض كل ما أحاط بالقضية السورية والحوادث والظروف ويعد الاسترسال بالمحادثات والآراء المتبادلة فى اجتماعاتنا المتكررة منذ عشرة أيام رأينا أن المحادثات التى جرت حتى الآن بين المفاوض السورى ورجال المفوضية العليا لن تخرج فى مجموعها عن نطاق بيانات المفوض السامى الأخيرة فى لجنة الانتداب ولا تحتوى على أى اعتراف بالوحدة السورية التى قررت الكتلة الوطنية أن لا تجرى المفاوضات إلا على أساس الاعتراف بتحقيقها وأعلنت ذلك فى بيان مؤتمرها المنعقد فى حلب بتاريخ ١٨ فبراير^(١) المنصرم وأن الاستمرار على التعاون لا يجوز إلا مع وجود الصراحة من الجانب الفرنسى فى أمر الوحدة وهذا لم يحصل حتى الآن.

فالجانب الوطنى رغم ما فى الأوضاع الحاضرة من شذوذ وعدم الاطمئنان - لاسيما على أساس إقامة مجلس مزيف فى أكثريته قد أظهر كل ما يمكنه من المسايرة والتساهل بحسن نية وإخلاص أملا فى الوصول إلى حل يحقق رغائب البلاد فى استقلالها ووحدتها، فلا يجد عند الجانب الفرنسى ما تستحقه هذه الرغبة الصادقة من الاعتبار. لذلك نرى أن من الواجب عدم الاستمرار على سياسة التعاون التى بدأ بها الجانب الوطنى فى المجلس والحكومة ريثما تبدو من الجانب الفرنسى بادرة تساعد على استئناف العمل.

وإننا لنغضب بهذه المناسبة من تقدير الأمة لموقف الوزيرين الوطنيين اللذين تقدما باستقالتهما والنظر فى إعجاب وإكبار إلى ما عانياه فى خلال التجربة القاسية من مضى وما تحمله من عناء فى سبيل تحقيق أمانى الأمة التى أولتهما ثقتهما الغالية ونحمد للأمة موقفها الرصين الذى وقفته فى جميع الظروف العصيبة التى مرت بالبلاد بجانب الكتلة الوطنية التى هى من الأمة وإليها آمليين أن تظل محافظة على وحدة صفوفها واتفاق كلمتها.

(١) جاء فى هذا البيان وقد أذيع على أثر مؤتمر قمة عقده فى حلب مانصه: «ورأى الوطنيون بعد استطلاع آراء مفكرى الشعب السورى أن يعلنوا للشعب الكريم فى الداخل والساحل تمسكهم بحق البلاد القائم على أساس الوحدة ، وأن كل معاهدة أو مفاوضة لعقد معاهدة مع فرنسا غير قائمة على هذا الأسس لا تكون جديرة بالقبول».

عرض المعاهدة ورفضها

وأحجمت السلطة الفرنسية عن عرض مشروع المعاهدة على البرلمان بسبب انسحاب الوطنيين من الحكم والبرلمان، وأسرعت فاستدعت المسيو بونسو مندوبها السامي لسورية (شهر يوليو سنة ١٩٣٣) وعينت المسيو دي مارتيل خلفا له.

والواقع أن الإشاعات التي شاعت عن مشروع المعاهدة وما ينطوى عليه رجت البلاد رجة عنيفة فارتفعت الأصوات من كل مكان بطلب الوحدة الكاملة لسورية وبالقضاء على التجزئة مما أقلق الفرنسيين وأزعجهم. فسعوا لمقاومة الحركة الجديدة بكل قواهم ودعوا نفرا من الموظفين في حكومة اللاذقية واستكتبوهم مضبطة بطلب الإبقاء على الوضع القائم في بلاد العلويين. فساء ذلك الطبقة المستنيرة من أبناء تلك البلاد فعقدت مؤتمرا في صافيتنا باسم مؤتمر المسيحيين في بلاد العلويين ويؤلف هؤلاء مع المسلمين نحو ٦٠ في المائة من السكان قرروا فيه العمل للانضمام إلى الوحدة وأيدهم عدد من زعماء العلويين أنفسهم، وأقلق ما جرى الحكومة فأصدرت قرارا بتطبيق نظام «قمع الجرائم» في بلاد العلويين.

وحاول الكابتن دزيرييه مدير الاستخبارات في جبل الدروز الحصول على مضبطة من شيوخ الجبل بتأييد الانفصال فأعد لذلك اجتماعا خاصا عقد في قرية «قنوات» يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٣ حضره عدد كبير من الزعماء وانتهت تلك المناورة بالإخفاق والفشل.

العمل لاتحاد القطرين

على أن حركة الدعاية للوحدة السورية ما لبثت أن تحولت تحولا استوقف الأنظار. فقد اغتتم بعض الأحرار فرصة سفر المرحوم الملك فيصل إلى أوروبا لزيارة الملك جورج ملك بريطانيا زيارة رسمية، وذلك في شهر يونيو سنة ١٩٣٣ فوضعوا مضابط وكلوا فيها جلالتهم في حل القضية السورية على قاعدة توحيد سورية والعراق في ظل عرش واحد.

ولا يخفى أن فكرة توحيد القطرين فى ظل عرش واحد ظهرت للمرة الأولى فى سنة ١٩٣١ على أثر زيارة رسمية زارها جلالته لباريس فقد دارت بينه وبين بعض كبار الموظفين الفرنسيين محادثات فى هذا الشأن أبدى فيها هؤلاء ميلا إلى تحقيق هذه الفكرة على أن إنشاء الجمهورية السورية فى شهر يونيو سنة ١٩٣٢ شغل الناس عنها ولم يطل الأمر حتى أدركوا أن الجمهورية الجديدة ليست سوى ألوية أراد الفرنسيون أن يلهوا بها، وأنها لا تختلف عن الحكومات الأخرى التى أنشأوها فى خلال احتلالهم إلا بالاسم فقط.

وقد لقيت الدعاية لاتحاد القطرين فى هذه الفترة تأييدا كبيرا، فوضعت دمشق وحلب وحمص وحماه وبيروت وطرابلس وجبلة وصيدا وصور وجبل عامل مضابط بطلب وحدة القطرين بتوكيل جلالة الملك فيصل وحملتها وفودهم إلى عمان فى أول يونيو فسلمتها إلى جلالته. وفعل كذلك سوريو القاهرة فسلم باسمهم مؤلف الكتاب مضبطة إلى جلالته حين مروره بها فوعد بالاهتمام بالأمر وأقلقت الحركة الجديدة الفرنسيين وجعلتهم يحسبون لها حسابا. بيد أن موت الملك وهو يستشفى فى برن (سويسرا) يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٣ جعلهم يتنفسون الصعداء.

الفرنسيون يعرضون المعاهدة رسميا

ووصل إلى بيروت يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٣ المسيودى مارتيل المندوب السامى الجديد يحمل تعليمات صريحة من وزارة الخارجية الفرنسية بعرض مشروع المعاهدة على الجمهورية وبرلمانها وبالعامل لإقرارها بالاتفاق مع الوطنيين أو بدونهم لأن رجال وزارة الخارجية اعتقدوا أن موت الملك فيصل فرصة يجب استغلالها.

وجاء المسيودى مارتيل إلى دمشق على الفور وبدأ استشاراته فأقهم أن البلاد السورية لا يمكن أن ترضى عن معاهدة لا تحقق الوحدة. وقيل له إن كل سعى يبذله لحمل البرلمان على إقرار المعاهدة محكوم عليه بالفشل فلم يصنع إلى هذه الأراء السديدة بل مضى فى خطته فتبادل مع حقى العظم بصفته رئيس الحكومة السورية ومندوب رئيس الجمهورية يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ توقيع مشروع المعاهدة الجديدة مع ملحقاته وقد أذيع فى دمشق رسميا يوم ١٩ منه وهذا نصه:

١- مشروع المعاهدة

إن حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة السورية بالنظر للتقدم الناتج من تطبيق المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم في سبيل إنشاء سورية كدولة مستقلة.

وبناء على الرغبة التي أبدتها الحكومة الفرنسية أمام جمعية الأمم في عقد معاهدة مع الحكومة السورية مقدره التطور الذي تم حتى الآن.

وبناء على موافقة الحكومتين على تحقيق جميع الشروط المؤدية، باتباع طرق صريحة لقبول سورية في جمعية الأمم.

فقد اتفقتا توصلًا إلى هذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف تبنى على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال لتحديد العلاقات التي تبقى بين الدولتين بعد انتهاء الانتداب، ويعين في الاتفاقات الملحقه بها والتي توضع موضع التنفيذ في ذات التاريخ الذي تنفذ فيه المعاهدة شروط وكيفية تطبيق بعض بنودها.

وللوصول إلى هذه الغاية بصورة أكثر ملاءمة فقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أيضا على أن يحددا بجلاء برنامج تطور المؤسسات الحاضرة في جميع النواحي التي يكون واجبا فيها تعاون الحكومتين تعاونا حقيقيا صادقا لتحقيق الشروط التي وضعتها جمعية الأمم في الناحيتين الداخلية والدولية وفاقا للمبادئ العامة التي فرضتها تلك الجمعية ليسوغ انتهاء نظام الانتداب.

ولهذه الغاية أفرغ الطرفان الساميان المتعاقدان اتفاقهما في ثلاثة صكوك وهي:

أولا - معاهدة صداقة وتحالف.

ثانيا - بروتوكول (أ) .

بشأن الاتفاقات الملحقه بالمعاهدات والتي توضع موضع التنفيذ في ذات الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند قبول سورية في جمعية الأمم.

ثالثا - بروتوكول (ب) .

بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه في غضون المدة اللازمة لتطور المؤسسات الحاضرة بطريق التقاعد وضمن نطاق القانون الأساسي بناء على انتقال المسؤوليات إلى الحكومة السورية تدريجيا .

لهذه الغاية فقد انتدب كل من رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس الجمهورية السورية مفوضين عنهما.

عن رئيس الجمهورية الفرنسية الكونت دي مارتيل سفير فرنسا المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الحائز على وسام جوقة الشرف من رتبة كوماندير الخ..

وعن رئيس الجمهورية السورية حقي العظم رئيس مجلس الوزراء الحائز على وسام جوقة الشرف من رتبة كوماندير الخ..

وهما بعد أن تبادلوا أوراق اعتمادهما ووجداها موافقة للأصول عقدا ما يلي:

المادة الأولى - يقوم بين فرنسا وسورية سلم وصداقة دائمان

أنشئ تحالف بين الدولتين المستقلتين ذات السيادة تثبिता لصداقتهما وللروابط التي تربطهما دفاعا عن السلم ومحافظة على مصالحهما المشتركة.

المادة الثانية - اتفقت الحكومتان أن تتشاورا تماما ويدون قيد في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس بمصالحهما المشتركة. كما أنهما تعهدتا بأن تتخذا إزاء الدول الأجنبية موقفا يلائم تحالفهما وأن تتجنبنا كل ما من شأنه أن يسيء علائقهما مع الدول الأخرى. تعين كل حكومة منهما لدى الأخرى ممثلا سياسيا.

تضمن الحكومة الفرنسية بواسطة عمالها حماية الرعايا السوريين ومصالحهم في كل مكان.

لا تكون الحكومة السورية ممثلة مباشرة وفاقا للتعامل الدولي المرعى بهذا الشأن.

المادة الثالثة - سيتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير اللازمة ليتسنى منذ يوم انتهاء الانتداب أن تنقل إلى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية باسم سورية أو المتعلقة بها.

تساعد الحكومة الفرنسية الحكومة السورية كل المساعدة لتسهيل لها تعديل الاتفاقات والتعهدات الدولية التي قد تستمر لغاية هذا التاريخ، والتي قد لا تكون موافقة الوضع الدولي الجديد في سورية.

يستفيد الرعايا الفرنسيون وذوو التبعة الفرنسية حكما من الحقوق التي قد تمنح عند حصول التعديل المذكور إلى رعايا وذوى التبعة الأجنبية.

المادة الرابعة- إذا نشب بين سورية ودولة أخرى خلاف أدى إلى وضع من شأنه خطر قطع العلاقات مع هذه الدولة فإن الحكومتين تتشاوران لحسم هذا الخلاف بالطرق السلمية وفقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى اتفاق دولى آخر يمكن تطبيقه فى مثل تلك الحالة.

وإذا وجدت الحكومتان رغم جهودهما المشتركة انهما مهددتان بخلاف مسلح فإنهما تتشاوران حالا بشأن التدابير اللازمة للدفاع.

المادة الخامسة- إن مسئولية المحافظة على النظام والدفاع عن سورية تقع على الحكومة السورية. على أنه فى سبيل تسهيل إنفاذ الواجبات التي تترتب عليها بمقتضى أحكام هذه المعاهدة فإن الحكومة الفرنسية تقبل بأن تؤازر الحكومة السورية عسكريا مدة هذه المعاهدة وفاقا لمضمون الاتفاق الملحق.

من المقرر أن بقاء القوى العسكرية الفرنسية والجوية أو البحرية لا يعتبر احتلالا ولا يمس بحق السيادة لسورية.

تظل هذه القوى والمؤسسات المربوطة بها خاضعة لنظام خارج أراضى الدولة، وتبقى متمتعة بالحصانة والميزات التي تكون لها عند وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ.

ستساعد الحكومة الفرنسية على التنظيم والتعليم والتسليح وتجهيز القوى العسكرية السورية وقوى الدرك وفاقا لمضمون الاتفاق الملحق، وستضع تحت تصرف الحكومة السورية البعثات والضباط الذين يرى الطرفان المتعاقدان وجودهم مفيدا لذلك وفقا للاتفاقية الملحقة بهذا الشأن.

المادة السادسة- تضع الحكومة الفرنسية تحت تصرف الحكومة السورية المستشارين الفنيين والقضاة والموظفين الذين يرى الطرفان المتعاقدان وجودهم مفيدا لأعمال بعض المصالح العامة وفاقا لمحتويات وتحديدات الاتفاق الملحق.

المادة السابعة- تتعهد الحكومة السورية بالمحافظة على ضمانات الحق العام الدائمة المنصوص عليها فى دستور دولة سورية لصالح الأفراد والجماعات، وأن تعطى هذه الضمانات كامل مفعولها، وتتعهده فيما يتعلق بحقوق الأقليات الجنسية والمذهبية وبأحوالها

الشخصية أن تضمن لها معاملة تتفق مع المبادئ العامة التي قبلت بها جمعية الأمم فيما يختص بهذه الشؤون.

المادة الثامنة - الطرفان الساميان المتعاقدان يتفقان كل منهما فيما يخصه على أنهما يريان من المناسب بقاء حالة الاشتراك القائمة في المصالح الاقتصادية في جميع الأراضي الوارد ذكرها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢م^(١).

المادة التاسعة - عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة.

سيكون للاتفاقات والعقود التي ستطبق نفس المدة المحددة للمعاهدة ما لم ينص في متنه على مدة أقصر. أو أن يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على تمديدتها مراعاة لأوضاع جديدة.

يمكن بعد مرور عشرين عاما على تنفيذ هذه المعاهدة أن تفتح مفاوضات لتجديدها أو تعديلها إذا طلبت ذلك إحدى الحكومتين.

المادة العاشرة - ستصدق هذه المعاهدة ويجرى تبادل صكوك التصديق في أقصر وقت ممكن وتبلغ إلى جمعية الأمم.

توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ في الوقت الذي تنفذ فيه الاتفاقات والعقود الملحقه بها والمنصوص عليها في البروتوكول «أ» يوم دخول سورية جمعية الأمم.

توضع العقود الملحقه المنصوص عليها في بروتوكول (ب) والمتعلقة بالبرنامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمهيديّة موضع التنفيذ فورا عند الانتهاء من تبادل صكوك التصديق على المعاهدة.

المادة الحادية عشرة - اعتبارا من دخول سورية جمعية الأمم تسقط عن الحكومة الفرنسية التبعات الملقاة عليها بموجب عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢.

المادة الثانية عشرة - حررت هذه المعاهدة باللغتين الفرنسية والعربية وكلا النصين رسميان والمعول على النص الفرنسي.

إذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة أو تطبيقها ولم يمكن حسمه حسما نهائيا عن طريق المفاوضة مباشرة فالطرفان الساميان المتعاقدان يتفقان على أن يلجأ إلى

(١) يراد بعهدة لندن، صك الانتداب لسورية وقد نشرنا نصه في هذا الجزء فليرجع إليه.

أصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق جمعية الأمم.

حرر في أربع سنة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣

٢ - ملحقات المعاهدة

بروتوكول (أ)

بشأن الاتفاقات والعقود التي ستوضع موضع التنفيذ في ذات الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند دخول سورية جمعية الأمم.

المادة الأولى - الطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على أن يتفاوضا ويعقدا بأسرع وقت:

١ - الاتفاقات العسكرية المدون مبدؤها في المادة الخامسة من المعاهدة.

٢ - الاتفاق المتعلق بالموظفين المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة.

٣ - الاتفاق القضائي واتفاقات الإقامة والاتفاقات المالية التي من شأنها تنفيذ أحكام عهدة لندن المتعلقة بمختلف هذه الشؤون.

المادة الثانية - ستبلغ هذه الاتفاقات كلها وهي جزء متمم للمعاهدة إلى جمعية الأمم وتكون نافذة منذ يوم دخول سورية جمعية الأمم إلا إذا نص على خلاف ذلك.

بروتوكول «ب»

بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمهيدية لكي يؤمن بطريقة التعاقد وضمن نطاق القانون الأساسى تطور المؤسسات الحالية لأجل نقل التبعات إلى الحكومة السورية نقلا تدريجيا.

المادة الأولى - الطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على أن يعطى مفعول بأقرب وقت للمباحث الجارية المتعلقة بعقد عدة اتفاقات بشأن:

١ - المسائل العسكرية وتنظيم الجيش الوطنى

٢ - المسائل المالية المنوه عنها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢.

٣ - حالة الموظفين الفرنسيين الداخلين فى خدمة الدولة.

المادة الثانية - تشترك الحكومة الفرنسية والحكومة السورية فى إدارة الشؤون الخارجية بطريقة تدريجية، وفضلا عن ذلك فهى تساعد على إجراء التهيئة الدبلوماسية لنقل التبعات المنصوص عليها فى المادة الثالثة من المعاهدة.

المادة الثالثة - لقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ضرورة وجود دوائر للمصالح المشتركة بين الأراضى المنوه عنها فى عهدة لندن المؤرخة فى ٤ يوليو سنة ١٩٢٢.

إن تمشية هذه الدوائر ستكون موضوع اتفاق خاص يعتبر جزءا متما للمعاهدة ويعقد فى أقرب وقت ممكن.

المادة الرابعة - تتعهد الحكومة السورية أن تضع بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية القوانين الأساسية والأحكام التشريعية التى قد تكون ضرورية لتنفيذ الضمانات المدونة فى دستور دولة سورية الحالى لصالح الأفراد والجماعات، وعلى الأخص فيما يتعلق بالمساواة أمام القانون (المادة ٦ و٢٦) وحرية الضمير واحترام المصالح الدينية والأحوال الشخصية (المادة ١٥) وحرية الفكر (المادة ١٦) وحرية التعليم (المادة ١٩ و٢٨) والقبول فى الوظائف العامة (المادة ٢٦) وتمثيل الأقليات المذهبية (المادة ٣٧).

المادة الخامسة - تتعهد الحكومة الفرنسية بأن تساعد على إدخال سورية جمعية الأمم بعد تحقيق البرنامج المحدد فى المواد السابقة، وحالما يسمح بذلك الرقى الحاصل.

يوضع برنامج هذا التطور على أساس انتظار تحقيقه بمدة تقدر تقريبا بأربع سنوات، وتبادل رئيس الجمهورية والمفوض السامى بهذه المناسبة الكتب الأربعة الآتية:

- ١ -

إلى المفوض السامى

عظفا على محادثاتنا الأخيرة بشأن معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسورية وبمناسبة توقيع هذه المعاهدة أرى من اللازم بيان وجهة نظر الحكومة السورية فيما

يتعلق بالنظام الإدارى للوائى (سنجى) اللاذقية وجبل الدروز المستقلين (اوتونوم).
تعتبر الحكومة السورية أن لوائى اللاذقية وجبل الدروز هما جزء من سورية.
إنما تعترف الحكومة السورية أن الوضع الخاص لهاتين المنطقتين سيستدعى منحهما
نظاما خاصا.

- ٢ -

عظفا على توقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين فرنسا وسورية وعلى الرسائل التى
تبودلت فى بيان وجهة نظر حكومة الجمهورية السورية المتفقة مع وجهة نظر حكومة
الجمهورية الفرنسية فيما يتعلق بالنظام الخاص للوائى اللاذقية وجبل الدروز وتمهيدا
للتطور الواجب الشروع فيه فى هذا السبيل أتشرف بعرض ما يلى:
إن الحكومة السورية ترجو أن تتفضلوا بأخذ التدابير اللازمة لربط مرجع القضاء
الأعلى (محكمة التمييز) والدوائر الوقفية فى اللوائين المشار إليهما منذ اليوم بالحكومة
السورية.

فرد عليه المفوض السامى بالكتابين الآتيين

- ٣ -

إلى رئيس الجمهورية

عظفا على محادثاتنا الأخيرة بشأن معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسورية
و بمناسبة توقيع هذه المعاهدة قد تفضلتم بكتاب اليوم يبين وجهة نظر الحكومة السورية
بما يختص بنظام حكومتى اللاذقية وجبل الدروز المستقلتين إداريا (اوتونوم).
وبعد تدوين هذه المراسلة اللطيفة لى الشرف أن أحيطكم علما بأن موقف الحكومة
الفرنسية تجاه هذه الأمور مع أخذ التطورات المقبلة فى نظر الاعتبار لا يخرج عما جاء

فى عهدة لندن المؤرخة فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ملخصا بما يلى:

ان الحكومة الفرنسية مستعدة أن تبحث قبيل تقديم طلب دخول سورية فى جمعية الأمم التعديلات التى يمكن أن تطرأ على الوضع الحالى للحكومتين المستقلتين إداريا (أوتونوم) وأن هذا البحث سيشمل ليس فقط بمعنى نظام هاتين الحكومتين بل الشروط التى يمكن بموجبها أيضا إيفاء ضمان الاستقلال الإدارى والمالى اللذين تتمتعان بهما الآن. وسيشترك بهذا البحث ممثلون مفوضون عن السكان صاحبي الشأن ولا يعمل بنتيجة هذا البحث إلا بموافقتهم.

- ٤ -

جوابا على كتابكم المبين وجهة نظر الحكومة السورية فيما يتعلق فى طلب ربط مرجع القضاء الأعلى (محكمة التمييز) والدوائر الوقفية فى حكومتى اللاذقية وجبل الدروز بالحكومة السورية لى الشرف أن أعلمكم بأنى مستعد لقبول هذا الطلب وإجابة له فإنى اتخذ منه الآن جميع التدابير اللازمة ليتمكن العمل بمقتضاها منذ يوم تصديق المعاهدة.

دمشق تنور على المعاهدة

كانت استقالة سليم جنيرت وزير المعارف فى الوزارة العظمية يوم ١٥ نوفمبر أول احتجاج عملى على المعاهدة، وكان قد انقطع من قبل عن الذهاب إلى مكتبه فى الوزارة وأبلغ رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة أنه لا يسعه قبول معاهدة لا تحقق للبلاد وحدتها ولا تزيد على أن تقر الحالة القائمة، وبذل الفرنسيون جهودا كبيرة لحمله على استرداد استقالته فلم يوفقوا، فجاءوا له بأصدقائه وبيطيريك الروم الكاثوليك (لأنه كاثوليكى) لإقناعه بالرجوع عن عزمه فلم يقبل ودعا المفوض السامى إلى مقابلته فقابله وقال له: إن الشعب السورى لا يمكن أن يقبل، بعد جهاد ١٥ سنة معاهدة لا تحقق وحدة بلاده، وأكد له أن الذين يزعمون ان فى استطاعتهم حمل النواب على إقرار المعاهدة المعروضة على البرلمان يخدعونه ونصحه باستردادها وتعديلها على منوال يمكن قبولها معه.

وعقدت اجتماعات سرية فى أحياء دمشق واتفقت الكلمة على رفض المشروع وقامت

السيدات بمظاهرات وطنية يوم ١٨ منه وتآلف منهن وفد طاف منازل النواب يناشدهن الوطنية بأن لا يقبلوا معاهدة تقضى على مستقبل البلاد وتصفدها بالأصفاد، واتصل النواب الوطنيون بالنواب المعتدلين فتفاهموا وتعاهدوا على رفض المعاهدة ووضعوا بذلك مضبطة وقعها ٤٦ نائبا (أى الأكثرية المطلقة).

وعقد مجلس النواب جلسته يوم الثلاثاء ٢١ منه فوقف وزير المالية يخطب مدافعا عن المعاهدة وطالبا من المجلس إقرارها، وما كاد ينتهى من خطبته حتى وقف أحد النواب وطلب توزيع المشروع على الأعضاء للمناقشة فيه فأقر المجلس الطلب ووزع المشروع ووقف على الفور جميل مردم بك وتلا المضبطة الخاصة برد المعاهدة ونصها:-

إلى رئيس المجلس النيابى الموقر:

لقد اطلع النواب الموقعون أدناه على نصوص المعاهدة التى وقعت عليها الحكومة وعرضتها على مجلسنا النيابى لإقرارها فوجدوها مناقضة لرغائب الأمة، وغير ضامنه لمصالح البلاد من وحدة وسيادة واستقلال. ولذلك فنحن نرى رد هذه المعاهدة وانتخاب لجنة مؤلفة من خمسة عشر نائبا لكتابة قرار الرد. ونقترح إجراء انتخاب اللجنة حالا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وما كاد ينتهى من تلاوته حتى أبلغ المسيو فيير مندوب المفوض لدى حكومة دمشق وكان يشهد الجلسة وقد انسحب إلى غرفة التليفون حينما بدأ جميل مردم بك يتلو المضبطة - رئيس المجلس إن المفوض السامى أصدر قرارا بتأجيل البرلمان إلى يوم السبت ٢٥ منه، وطلب منه وقف الجلسة فأوقفها فورا بعد ما سجل فى الضبط ما حدث من تلاوة المضبطة. مع ذكر أسماء النواب الذين وقعوها. ودعا رئيس المجلس إلى مقابلة المفوض السامى فقابلته فاقترح عليه أن ينزع من ضبط الجلسة الجزء الخاص برفض المعاهدة بحجة أنه جرى بعد تبليغ قرار التعطيل فأجابته أنه يستحيل عليه الإقدام على مثل هذا العمل خصوصا وقد جرى بحضور كثير من المستمعين فلم ير المفوض السامى حلا للمشكلة سوى استرداد المشروع من الحكومة. فأرسل يوم ٢٢ منه الكتاب الآتى إلى رئيس الجمهورية:

«إن الحوادث التى جرت خلال يوم ٢٠ و ٢١ نوفمبر تؤلف بحد ذاتها برهانا كافيا على

قلة استعداد مجلس النواب للاشتراك فى مسؤوليات المعاهدة، وعلى محاذير وضع عبء المناقشة فى نص له هذه الأهمية - منذ الآن - على عاتق مؤسسة لم ترسخ فيها بالقدر الكافى على ما يظهر ممارسة الأحكام الدستورية والتقاليد النيابية.

«ويتبين ولاشك لكم كما تبين لى أن التدبير الوحيد الذى من شأنه تذليل هذه المصاعب هو استرداد النص المودع إلى المجلس النيابى بكتابكم المؤرخ فى ١٩ الجارى وانى أعتمد عليكم فى هذا الاسترداد».

تعطيل البرلمان

وتناقلت الألسنة فى دمشق يوم الجمعة (٢٤ نوفمبر) أن الحكومة بالاتفاق مع السلطة قررت تأجيل البرلمان، وأنها لا تسمح له بالاجتماع فى داره صباح السبت، وقد أيدت الحوادث هذه الإشاعة فتلقى رئيسه فى السهرة قرار المفوض السامى المؤرخ فى ٢٤ وهو يقضى بوقف أعماله سحابة الدورة البرلمانية القائمة. لأنه «خرق تحت تأثير المظاهرات المثارة قبل، وفى خلال جلسة المجلس النيابى يوم ٢١ نوفمبر أحكام المادتين ٤٤ و١٠٠ من الدستور بمناقشته فى موضوع غير مشروع الميزانية وقبل أن يودع المشروع إلى لجنته».

وقصد النواب دار البرلمان صباح السبت ٢٥ منه لعقد جلستهم فألفوها مغلقة والجنود محقق بها ولما حاولوا الدخول منعهم الشرط بالقوة فقصدوا دار رئيسهم وهى فى داخل دار البرلمان فعدوا جلسة حضرها ٤٤ نائبا برئاسة الرئيس وأصدروا فى ختامها القرار الآتى وأبلغوه إلى رئيس الجمهورية والمفوض السامى ووزارة الخارجية الفرنسية وجمعية الأمم ونصه:

إننا نحن النواب الموقعين أدناه قررنا فى الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ نوفمبر رد المعاهدة الموقعة من قبل الحكومة والتي عرضت على مجلسنا لأنها مناقضة لرغائب الأمة وغير ضامنة لحقوق البلاد من وحدة وسيادة واستقلال. فبينما كنا نتوقع أن تستقيل الحكومة التى سقطت بحكم سقوط المشروع المقدم من قبلها فإذا بنا نفاجا بتأجيل المجلس وإلغاء الدورة الحاضرة. ولما كان هذا العمل هو خرق للدستور وانتهاكا لحرمة فنحن نؤيد

رفضنا للمعاهدة المذكورة، ونعتبر أن الحكومة القائمة هي ساقطة دستوريا وأن كل عمل تقوم به هو غير مشروع، وإننا كنا ومازلنا حريصين على توطيد العلاقات بيننا وبين الأمة الفرنسية النبيلة على أسس تضمن حقوقنا ووحدتنا واستقلالنا، فإنا نعتقد أن هذا التدخل المنكر حتى بحياتنا الداخلية يجعلنا ترتاب في المستقبل، ويعرض العلاقات بين الأمتين إلى التوتر فإننا نحتج على هذا التأجيل ونعتبره لاغيا ونعد الحكومة ساقطة، وقد فوضنا أمر متابعة العمل إلى لجنة مؤلفة من صبحى بركات وهاشم الأتاسى وجميل مردم بك وفائز الخورى ونقولا جانجى ونورى الأصفرى ونسيب الكيلانى وعفيف الصلح، وعليه فإننا نرجو منكم أن تبلغوا صورة من هذا القرار إلى المفوض السامى وإلى وزارة الخارجية الفرنسية.

وثيقتان رسميتان عن المعاهدة

ومن المفيد أن تثبت هنا نص الكتابين اللذين تبادلتهما رئيس المجلس النيابى ومندوب المفوض السامى لدى حكومة دمشق فى صدد المعاهدة وتأجيل البرلمان لما لهما من الشأن الخطير،

فقد ارسل مندوب المفوض يوم ٢٤ نوفمبر إلى صبحى بركات رئيس المجلس النيابى الكتاب الآتى:

فى أثناء جلسة مجلس النواب يوم الثلاثاء الأخير ٢١ الجارى اضطررت أن أتلو قرار المفوض السامى بتاريخ ٢١ نوفمبر القاضى بتعليق مناقشات المجلس النيابى حتى السبت فى ٢٥ منه،

إن نص هذا القرار أسلمه إليك فى صباح اليوم نفسه حضرة مسيو لافاستر المندوب المعاون فى حلب،

وفى ظنى أننى ملزم بذكر الظروف التى فيها جرى تدخلى.

لقد سألك أحد النواب عما إذا كان نص المعاهدة قد طبع، فوزعته، وللحال قامت مناقشة عامة فى المعاهدة دون أن يبدو أى تدخل من مكتب المجلس من شأنه أن يحول دون

هذه المناقشات التي كان يجب ألا تجرى: أولا - لأن مشروع المعاهدة الذي عرضته الحكومة لم يكن أرسل إلى اللجنة. ثانيا - لأن اللجنة المكلفة بدرس الموازنة لم تكن ألفت. ثالثا - لأن المعاهدة لم ترسل إلى اللجنة.

وفى هذه الظروف قام النائب جميل مردم بك إلى المنبر ليتلو وثيقة أخرجها من جيبه. ومنذ ما بدأت تلاوة هذه الوثيقة تلوت قرار المفوض السامي القاضي بتعليق مناقشات البرلمان.

أى أن تلاوة مردم بك (للمضبطة) لا يمكن أن تتابع إلا بعد الابتداء من تدخلى القاضي بوقف المناقشات.

وعدا ذلك فان مردم بك مد يده بالوثيقة إلى أحد السكرتيريين البرلمانين ولكنه أعادها حالا إلى جيبه، وعليه فإن الوثيقة لم توضع بين أيدي مكتب المجلس لكى تضم إلى أوراق البرلمان.

وفى أثناء حديث جرى لك يوم ٢٢ الجارى مع المفوض السامى بحضور مسيو لافاستر وحضورى أنا اعترفت: أولا - ان المكتب لم يتدخل لإيقاف المناقشة التى بدأت متجاوزة على القواعد الدستورية والتقاليد البرلمانية. ثانيا - إنه عندما وقع تدخلى لم يكن جميل مردم بك قد انتهى تلاوة المضبطة. ثالثا - أن تلاوة أسماء الموقعين على هذه الوثيقة لم تكن قد بدأت. وإننى أذكر هذه الإيضاحات التى صدرت منك لاثبت أن تلاوة المضبطة لم تكن انتهت عندما وقع تدخلى، وبناء على ذلك فإن نص هذه الوثيقة لا يصح أن يظهر فى محضر الجلسة. على أنه نعى إلى أن شيئا من هذا لم يكن. وانك قررت أن تذكر فى محضر الجلسة نص المضبطة الحرفى بما فيه الأسماء التى تحملها وإتباعه بنص قرار المفوض السامى الذى تلوته دون أى شىء آخر.

وإننى منذ الآن أبدي أشد التحفظات على قيمة هذا المحضر الذى وضع على هذه الصورة لأنه يشوه حقيقة الوقائع.

وترانى مضطرا أن أزيد أنه لا تمكن الثقة بمثل هذا المحضر، ولو أنه فاز بتصديق المجلس فى جلسته المقبلة.

فرد عليه يوم ٢٧ بالكتاب الآتى:

من رئيس المجلس النيابى فى الجمهورية السورية إلى مندوب المفوض السامى فى دمشق.

أنتشرف بأن أعلمك بوصول كتابك رقم ١٣١٤ بتاريخ ٢٤ الجارى.

يظهر أن خطورة القضية التى كانت موضوع كتابك معدة لأن تكون ذات أهمية كبرى فى تاريخ سورية. وربما للاعتداء على الحياة البرلمانية فى البلاد، ولذلك أرى من واجبى أن أجيب على كتابك مع الرجاء أن تضيف نسخة من جوابى هذا إلى نسخة من كتابك وتبعث بهما إلى المراجع العليا لى تسمح لها بذلك أن تطلع على رأى الفريقين فى هذه القضية الخطيرة.

ففى الفقرة الأولى من كتابك تقول إنك فى أثناء جلسة الثلاثاء ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ دفعت إلى تلاوة قرار المفوض السامى المؤرخ فى ٢١ منه القاضى بتعليق مناقشات المجلس النيابى إلى ٢٥ من هذا الشهر، وأن نص هذا القرار أبلغ إلى فى صباح ذلك اليوم بعناية المسيو لافاستر المندوب المعاون فى حلب، ثم تقص ما جرى فى تلك الجلسة كما استطعت أن تحفظه.

قلت إنك دفعت إلى تلاوة قرار العميد السامى مما يبرهن على أنك كنت تحمله فى جيبك من قبل الجلسة، وانك كنت تتحين الدقيقة الملائمة لتلاوته، ولكنك لم ترد أن تعرفنا بهذه الدقيقة فاذا كان قرار التعليق قد أعد للحالة التى فيها يتناقش المجلس فى أى موضوع غير موضوع الموازنة كما تلمع إلى ذلك فى الفقرة الرابعة من كتابك، فوجب أن تقع هذه التلاوة تماما فى الدقيقة التى بدأ فيها وزير المالية المناقشة باسم الحكومة فالمسؤولية الناتجة عن تأخير هذه التلاوة إلى ما بعد القرار الذى اتخذته المجلس بشأن المناقشة فى المعاهدة إنما تقع عليك وعليه ليس من العدل أن تلقىها على الآخرين.

أما فيما يتعلق بتسليمى نص قرار المفوض السامى فى صباح يوم الجلسة نفسه فإنى أعترف بأننى لم أتسلمه إلا بعد الجلسة، وعلى ذلك حفظته فى أوراق البرلمان بصفة وثيقة، ولم يكن على إلا تقيد واحد إزاء المفوض السامى وهو أن أمنع فى قلب المجلس كل غوغاء يمكن أن تسبب إهانة للوزراء أو بعض الكلمات الموجهة إليهم وهذا ما صار إبلاغه إلى

المفوض وأنى أعلن انه ليس فى تاريخ البرلمانات جلسة أكثر هدوءاً وأكثر سكينه من جلسة الثلاثاء فى ٢١ منه - هذه الجلسة التى طرحت فيها على المناقشة مقدرات البلاد فقد قمت بتعهدى ولم يرفع إلى المفوض أى حادث من النوع الذى كان مقدراً.

وعند سردك وقائع الجلسة تقول فى كتابك أن نائبا سألنى عما إذا كان نص المعاهدة قد طبع فأسرعت بتوزيعه وقامت على الأثر مناقشة ولم يقع أى تدخل من مكتب المجلس من شأنه أن يحول دون هذه المناقشة التى لم يكن يجب أن تقع ولكنك لاحظت ولاشك أن وزير المالية كان إذا ذاك على المنبر أخذاً بتلاوة خطابه الطويل الذى يدافع به عن المعاهدة، واسمع لى بان أنذكرك أن القرار الذى كنت تحمله كان يجب أن يتلى تماماً فى الدقيقة التى دخل فيها المناقشة الوزير الذى سمح لنفسه بأن يخالف منطق القرار الذى له اطلاع تام عليه والذى وضع طبعاً بالاتفاق مع الحكومة، وإذا كان قطع المناقشة ضرورياً فواجب التدخل يقع عليك أولاً. ثم على الحكومة لأن المعاهدة أحييت إلى المجلس وبالتالي كانت تحت تصرفه وفاقاً لمرسوم رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥٤ - ١٦٩٩٦ - ٥٦٧٧ بتاريخ ٢٠ نوفمبر كما يؤيد ذلك تحويل الحكومة بتاريخ ٢٠ منه وبأكثر إيضاح بلاغ المفوض السامى إلى الصحافة بتاريخ ١٩ منه الذى يعلن فيه «أن المعاهدة طرحت على مجلس النواب ومن العبث التدليل على أهمية المناقشات القادمة وأن المجلس مدعو اليوم ليقول كلمته فى نص المعاهدة التى طرحت عليه» (وفقاً للنص العربى الذى حمل النواب على طلب المناقشة وإثارة أفكار الأمة).

ولا يخفى عليك أنه متى طرح مشروع على المجلس وتقررت المناقشة فيه فإن المناقشة تتناول أولاً مجموع المشروع حتى إذا قبل إحيل إلى اللجنة، ولكن فى حالة رفضه لا يبقى لزوم لإحالته وعليه فإن المناقشة فى المشروع التى أثّرت مراراً من قبل الحكومة وتلاوة السكرتير البرلمانى نص كل ذلك جرى على مسمع ومرأى منك، ومن بعد ذلك قام النائب جميل مردم بك إلى المنبر وتلا مضبطة النواب ومن الدهش حقاً أن تنتظر سعادتك نهاية هذا الحادث حتى تتلو قرار المفوض السامى.

وإذا كنت سعادتك على عكس ذلك تتحين الفرصة الموافقة لتلاوة القرار، أو لو كنت اعطيتنى نسخة عنه لكنت كلفت أحد السكرتيرين تلاوته بالعربية حتى يفهم المجلس ما تريد أن تعلنه، ولكنك عملت بطريقة أخرى ثم لم تختار الوقت المناسب لتلاوة القرار الذى تلوته

بالفرنسوية ومن ذلك نتج الموقف العصيب لسعادتك والقلق والاضطراب للبلاد.

وأرى من الضروري أن أعيد عليك باجمال أمين الحوادث التي جرت في هذه الجلسة فافسح لك المجال لتنتقيح بعض أخطاء قد تكون حفظتها في ذاكرتك سواء من جراء ترجمة سيئة أو من جراء عدم الانتباه.

لقد طلب النواب ان يوزع عليهم مشروع المعاهدة فلم يسع الرئاسة منعه أو إنكار وجوده - لاسيما بعد بلاغ المفوض السامي للصحف المعلن بأن المعاهدة تحت تصرف المجلس. فوزعته وقام أحد النواب فألقى خطابا طويلا حول المشروع وفتح المناقشة فطلب وزير المالية الكلام باسم الحكومة وصعد إلى المنبر ودخل في صميم المعاهدة وبحثها طويلا وعند ذلك طلب نائب تلاوة النص فكان ما طلبه. وحينئذ وقف جميل مردم بك وطلب من الرئيس الكلام وتلا مضبطة النواب وعندما أوشك الانتهاء منها ولم يبق له غير سطر أو بعض السطر وقفت سعادتك وبدأت بتلاوة قرار المفوض السامي. هذه هي حقيقة ما جرى في جلسة ٢١ نوفمبر وهي الحقيقة التي سجلت في محضر الجلسة المذكورة.

وتقول سعادتك في كتابك إن جميل مردم بك بعد أن مد يده بالمعاهدة إلى أحد السكرتيريين البرلمانين سحبها ووضعها في جيبه. وهكذا لا تكون قدمت إلى قلم المجلس. اننى لا أستطيع أن أبين لك السبب الذي حدا بجميل مردم بك إلى استرجاع هذه الوثيقة ولربما كان بسبب الضجة التي أحدثتها تلاوة قرار المفوض السامي في وقت لم يكن مناسباً. ومن المؤكد أنه ليس من الصعب أخذ هذه الوثيقة عند افتتاح المجلس وضمها إلى اوراق البرلمان. وليس هذا بالأمر المهم ولتسمح لى سعادتك أن أذكرك بأنك نفسك فعلت مثل ذلك.

وشئت أن تدون إيضاحات فهت بها عند المفوض السامي بحضور مسيو لافاستر وحضور سعادتك. وبالحقيقة إننى لا أستطيع أن أفهم كيف اتخذت منها هذه الحجج التي عليها تبني كل هذه الاستنتاجات الخطيرة المدونة في ختام كتابك.

إن مكتب المجلس لم ير من واجبه إيقاف المناقشة في المعاهدة لأنه:

اولا - كان من واجب سعادتك وأنت تحمل قرار العميد ومكلف بتلاوته ان تتلوه ولم تفعل.

ثانيا - لم يكن على الحكومة أن تدخل في المناقشة وأن تسمح لأحد أعضائها أن يمتدح معاهدتها ويطلب درسها .

بناء عليه أكون لك مدينا جدا إذا لم تعن كثيرا بالدفاع عن القواعد الدستورية والتقاليد البرلمانية. فسعادتك تعرف جيدا من يتجاوز عليها ومن لا يحترمها .

أما القسم الثاني من التصريحات التي عزوتها إليّ والتي تتعلق بأن جميل مردم بك لم يكن أنهى تلاوة المضبطة عندما بدأ تلاوة القرار فقد قلت وأعيد القول إنه لم يكن باقيا سوى سطر أو بعض السطر عندما وقفت وبدأت بتلاوة قرار المفوض السامي الذي كان يجب أن يتلى قبل دخول وزير المالية في المناقشة.

وأخيرا إن جميل بك لم يقرأ تواقيع النواب لأن العادة جرت أن لا تقرأ التواقيع في الجلسة، وإنما تؤخذ في آخرها للسبب البسيط وهو إذا وجب كل مرة أن تتلى التواقيع في الوثائق الواردة إلى الرئاسة كالتقارير والمشروعات والاستدعاءات والبرقيات إلى آخره فلا يبقى وقت للعمل.

هذه إيضاحات قد أردت أن تعلق عليها أهمية كبرى، وما هي في الحقيقة سوى مسائل بسيطة لا يمكن استخدامها أساسا لنتائج خطيرة كالتى أردت استنتاجها في سبيل تبرير الخطر.

ولا أخفى عليك يا حضرة المندوب دهشتى من كتابك وعجبي من التحفظات التى بينتها فى آخر هذا الكتاب فاسمح لى على كل حال أن أختصر لك جوابى فيما يلى:

١ - إن جلسة مجلس النواب يوم الثلاثاء ٢١ نوفمبر كانت هادئة جدا ولا يمكن أن تكون جلسة برلمانية فى العالم تبحث فيها مقدرات الأمة أكثر هدوءا منها .

٢ - إن الرئاسة قامت بواجبها وطبقت النظام الداخلى واحترمت القواعد الدستورية - ولا يطلب منها ولا يمكن أن يطلب منها - أكثر من ذلك .

٣ - إن الحكومة التى أبلغتها تعليماتك برفض كل مناقشة فى المعاهدة ارتكبت خطأ بسماحها لأحد أعضائها بالدخول باسمها فى المناقشة .

٤ - إن سعادتك لم تحسن اختيار الوقت المناسب لتتلو قرار المفوض السامى وهو ما عرض موقفك إلى هذه النتائج .

- ٥ - إن التحفظات التي أردت إبداءها على محضر الجلسة لا يمكنها أن تقلل من قيمته المشروعة التي تبقى برهانا قاطعا لبيان الحقيقة ولتبقى أساسا لتقرير الموقف.
- ٦ - إن أدهش عبارة لاحظتها في كتابك هي عبارة التحفظ الأخير وفيها تعلن عدم الثقة بأمثال هذه المحاضر حتى ولو صدق عليها المجلس في جلسته القادمة مما يجعلنا نفهم انك تريد إبطال أعمال المجلس قبل أن يلتئم ويعلن رأيه.
- وتفضل يا حضرة المندوب بقبول فائق اعتباري.

بيان الوطنيين

وأنتهت هذه المرحلة الرهيبة من مراحل الجهاد السوري بفوز الأمة فوزا مبينا وبتوحيده صفوفها واجتماع كلمتها فأذاعت الكتلة الوطنية يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بيانا إلى الشعب السوري الكريم هذا نصه:

غداة المعركة الرهيبة التي خاضتها البلاد دفاعا عن كرامتها ترى الكتلة الوطنية واجبا عليها أن تقدم بين أيدي الأمة الكريمة بيانا وجيزا تلخص فيه الحوادث وتضع الأشياء في مواضعها حتى لا يشوه أحد صفاء هذه الصفحة اللامعة التي كتبتها الأمة في تاريخ جهادها القومي.

وهي تحرص قبل كل شيء على أن تحيي الأمة النبيلة رجالها ونساءها تحية تقدير وإكبار لموقفها العظيم من الخطر المداهم إذ نهضت صفا واحدا جبارا تسمع صوتها وتستبسل في الدفاع عن حقها المقدس وتغمر بمظاهر العطف والتأييد رجالاتها الوطنيين المخلصين وتجهر بالسخط على الذين اشتروا الضلالة بالهدى وتكبوا النهج القويم.

وبعد . فإن الأمة السورية التي مازالت تجاهد منذ أعوام طويلة في سبيل حريتها ووحدتها قد استطاعت أن تقنع العالم بإجماعها على استنكار الانتداب الذي فرض عليها فرضا ، وأن تحمل ولاة الأمور في فرنسا على المجاهرة بضرورة إلغائه ليتسنى لسورية أن تعقد مع فرنسا معاهدة صداقة تضع حدا للتجريب والفوضى . وقد قامت في الماضي القريب مفاوضات بين الجانب الفرنسي والجانب الوطني لوضع أسس المعاهدة فاستمرت مدة من الزمن . ولكنها أوقفت ثم قام الفرنسيون بمفاوضات جديدة مع أشخاص آخرين

فما هى إلا عشية وضحاها حتى أسفرت مفاوضاتهم عن مشروع معاهدة نشرته الصحف فلما درسه الشعب وتروى فى مضامينه أعلن أن هذا المشروع لا يحقق شيئا من أمانيه وأنه محاولة لصوغ الانتداب المفروض فى صيغة معاهدة تقرر تجزئة البلاد وتحررها من السيادة والاستقلال.

وبرغم كل النقائص التى اتصف بها هذا المشروع فقد عرضته الحكومة على المجلس وراح وزير المالية يخترع له الحسنات والمزايا ليحمل الناس على قبوله، ولكن مساعيه باءت بالخيبة لأن الكثرة الساحقة من النواب قدمت اقتراحا مكتوبا برفض المعاهدة وسجلته فى ضبط الجلسات، وذلك قبل أن يقرأ مندوب المفوض السامى - خلافا للدستور وللتقاليد البرلمانية المرعية فى جميع أنحاء العالم - قرار التعطيل.

إن السلطة التى لم يرق لها هذا الرفض قد أنكرته وطلبت إلى رئاسة الجمهورية أن تسحب مشروع المعاهدة من المجلس ولكن هذا العمل لا يبدل فى كثير أو قليل حقيقة الأشياء لأن المجلس لو لم يقرر رفض المعاهدة لما عطلت جلساته وقد صادق هو نفسه فى الجلسة الثالثة المنعقدة فى ٢٥ نوفمبر على ضبط الجلسة السابقة الذى سجل فيه، رفض المعاهدة فأصبح رفضها أمرا مفروغا منه ولا مجال للاجتهد فيه وبذلك أنقذ النواب الشرفاء بلادهم من مصير مرعب وخطر محيق وأدوا رسالتهم بأمانة وشرف.

إن السلطة تتذرع لتعطيل أعمال المجلس طيلة الدورة الحالية بالمحافظة على الدستور والأمن فإما الأمن فليس المجلس هو المسؤول عنه، لأنه رفض المعاهدة التى أقامت البلاد وأقعدتها فكسب عطف الأمة وحمل إلى قلوبها الطمأنينة والسلام ولكن الحكومة هى التى تحمل تبعة الهياج وهى التى يضطر أعضاؤها للاتجاه إلى الجند ليحموهم من سخط الشعب.

وأما الدستور فأن النواب النبلاء ليسوا فى حاجة إلى من يعلمهم قواعد الحياة النيابية والمحافظة على الدستور، ولو أنهم ارتكبوا جريمة قبول المعاهدة لما نسبت إليهم هذه الجريمة الوهمية. فإن المفوض السامى قد ذكر فى بيانه أن المعاهدة عرضت على المجلس ليتناقش فيها فلم يعد حقا أن يقال المجلس أخطأ لأنه تناقش فيها عملا برغبة المفوض السامى نفسه، وكان يجدر بالمفوض السامى أن ينظر إلى هذا الموقف نظرا مجردا عن الهوية ويسعى للتوفيق وتحقيق رغائبنا القومية وحقوقنا المقدسة، ولكنه عدل عن كل ذلك

فعطل حياة النيابية ملتصقا بالحجج والأسباب لهذا التعطيل مثل محاولة التأثير في مناقشات المجلس، أو عدم كفاءة المجلس وما أشبه ذلك كأن الكفاءة لا تكون إلا عند الخضوع والإذعان لكل ما يراد! وكان إعلان الأمة رأيها في المعاهدة التي دعت للنظر بها من قبيل التهيج والتحريض الذي يسوغ إغلاق المجلس.

إن المخالفة الوحيدة هي التي ارتكبتها الحكومة بتوقيعها معاهدة لا تحقق للبلاد وحدة ولا سيادة. وليس لهذه المخالفة إلا نتيجة هي أن تقال الوزارة من الحكم وتحال عند الضرورة إلى القضاء العالى لمحاكمتها أما أن تحمى هذه الحكومة التي أسقطها المجلس والشعب ويؤجل المجلس النيابى الذى حافظ على إرادة الشعب وروح الدستور فعمل ما كان ينتظر من المفوض السامى الإقدام عليه.

إن النواب الشرفاء قد استمدوا قرارهم برفض المعاهدة من ضمائرهم الحية ومن آمال الأمة ومن المؤلم ان المفوضية العليا قد حكمت على عملهم بقلة النضوج قبل أن تستمع إلى الأسباب التى دعتهم إليه، بينما كان يجب أن يحترم تفكير الأمة لا أن تخاطب بمثل ما تخاطب به المستعمرات المتأخرة، وأن يطلب منها الاستسلام والقبول بما يفرض. وإذن فأى معنى للتفاوض والتعاقد إذا كان أحد الطرفين يريد أن يملى على الآخر إرادته؟

وأية قيمة لحرية الرأى إذا كان الاحتقار نصيب من يجرؤ على التعبير عن رأى يؤمن به أيمانا.

أيتها الأمة الكريمة

إن نوابك النبلاء قد دفعوا عنك نقمة وبلاد. ولكن النضال لم ينته بعد. والوطن فى أشد الحاجة إلى قوى أبنائه مجتمعة للدفاع عن المطالب الوطنية المقدسة فى داخل البلاد وخارجها فالكتلة الوطنية التى أخذت على عاتقها خدمة الأمة فى جميع الميادين والتى أولتها الأمة ثقافتها الغالية فى جميع المواقف ستبقى أمينة على العهد عاملة على توحيد صفوف وجهود الوطنيين حتى تتحقق مطالبنا السامية فى الوحدة الشاملة والاستقلال الصحيح وإنما لفخورة بهذا الإجماع الذى طالما عرفناه عند الشدائد شاكرة للأمة ونوابها الكرام الذين أجابوا دعوة الحق ولبوا نداء الوطن حريصة على أن يدنو الوقت لتحقيق آمالها ورغائبها متابعة النضال جهدها واثقة من بلوغ الغاية المنشودة بفضل ثبات الأمة

وصبرها وإجماع كلمتها ويقتطع بناؤها الذين لن يبرحوا مواقفهم الشريفة المحمودة حتى يذلوا جميع المصاعب ويدفعوا عن هذه البلاد ما يحيق بها من الشدائد والمكاره. واللّٰه لا يضيع أجر من أحسن عملا - أهـ.

البرلمان يؤجل مرة أخرى

وقبل أن تنتهي مدة تعطيل البرلمان السوري أصدر المفوض السامي يوم ١٠ مارس سنة ١٩٣٤ قرارا جديدا يقضى بوقف مذكراته حتى يوم الثلاثاء الذي يلي ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ وقد نفذ قراره ولا يزال معطلا حتى الآن.

صدي الثورة في البلاد الشرقية

أما وقد انتهينا من سرد التاريخين العسكري والسياسي للثورة السورية الكبرى ووصفنا ما بذله السوريون من جهود عظيمة لتحرير بلادهم فمن الواجب علينا أن نأتي على لمحة تصف ما كان للثورة السورية من الصدى في نفوس الشعوب العربية التي عطفت على السوريين في نضالهم وواستهم في نكبتهم.

ولقد كانت فلسطين ومصر في مقدمة الأقطار التي عطفت على سورية، كما كان المهاجرون السوريون إلى أميركا أيضا في مقدمة الذين جادوا بالأموال لتأييد ومساعدة القائمين بأمرها.

أما في مصر فقد فتح دولة الزعيم الخالد سعد باشا زغلول باب الاكتتاب لنكوبي سورية ببناء بليغ أذاعه على الشعب المصري، وبمبلغ من المال جاء به باسمه وباسم السيدة حرمة المصون، وقد سلم المبلغان إلى لجنة الإعانة لمساعدة منكوبي الثورة السورية، وقد تألفت برئاسة الأمير ميشيل لطف الله فجمعت نحو ألف جنيه أيضا وأرسلت مقدارا كبيرا من العقاقير والأدوية إلى الجبل.

نداء سعد باشا زغلول

بنى وطني

«سورية، التي تربطنا بها روابط وثيقة من تاريخ، ولغة، ودين، وعادة، وجوار، نزلت بها هذه الأيام حوادث هائلة، تقشعر من هولها الأبدان، ونوازل جائحة تنخلع من بشاعتها القلوب، وشروخ من أفضع ما يرتكبه إنسان ضد إنسان!! منكرات ارتكبتها عمال حكومة الانتداب ضد محكوميتهم الأمنيين، فأزهقوا الكثير من أرواحهم البريئة، وأراقوا الغزير من دمائهم الطاهرة، وحرقوا كثيرا من قرأهم وبيوتهم وعفوا كثيرا من آثار مدينتهم الفاخرة، ورملوا الجم الغفير من نسائهم، ويتموا العدد العديداً من أطفالهم، وصيروا كثيرا من السكان بلا سكن يأويهم، ولا غطاء يعطيهم، ولا خبز يتبلغون به!!! وبهذه الآثار أذلوا شعبا

كان عزيزا وأسلموه للعدم والشقاء، وأفهموا الناس جميعا أن حكومة الانتداب لم تقم على ما زعموا لمصلحة المحكومين، بل لمصلحة الحاكمين!! ووصموا اسم فرنسا المجيد، فى الغرب وفى الشرق، وسمات لا يمحوها إلا إنزال أشد العقاب بهم، وترك البلاد لأهلها، يحكمون أنفسهم كما يشاؤون.

وإننا معاشر المصريين لنشعر فى قلوبنا بكل عطف على إخواننا المصابين، ونرثى لمصابهم رثاء الإخوان للإخوان، ونحس بأن علينا واجب مساعدتهم بكل ما فى الإمكان، بما يخفف من بلاههم، ويلطف من ألامهم، ونرى أن هذا أيسر ما يجب للجار على الجار، وأقل ما يساعد به الإنسان أخاه الإنسان».

بيت الأمة فى ١٨ ربيع الثانى سنة ١٣٣٤ (٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

رد الدكتور شهنندر

ورد الدكتور شهنندر على نداء سعد باشا فأرسل اليه الكتاب البليغ الآتى - قال:

من سفوح جبال الدروز المطلة على سهول حوران، ومن تحت السماء الصافية الأديم التى تعكرها الطيارات بالقنابل المفرقة وفى وسط حلقة من المجاهدين الذين عاهدوا بلادهم أن يفتدوها بالغالى والرخيص، وباسم الجيش الوطنى الذى يكتنف الأعداء من جميع الجهات ويجانب سلطان باشا الأطرش قائده العام أرفع لمعالى زعيم مصر الأكبر وإمام المجاهدين فى سائر الأمصار الناطقة بالضاد خالص الشكر وعظيم الامتنان على ندائه البليغ لإسعاف القطر السورى الذى يجاهد كالقطر المصرى لتحرير نفسه من رق العبودية ووصمة الاستعمار.

يحاول أنصار البسطة العسكرية الفارعة وعمال المستعمرين الظمانيين من الغربيين أن يظهروا كل عطف بين الأقطار الشرقية، ولا سيما العربية منها بمظهر العداء للجنس الأوروبى والتمسك بأذيال التعصب الدينى تضليلا للرأى العام الساذج وتنفيذا للخطة الاستعمارية المشنومة، وفاتهم أن جيشهم هذا هو الذى اضطر الشرق اضطرارا أن يسطر بالحبر الأحمر المتفجر من الأوعية الدموية صحيفة سيارة طافحة بالفواجع تكشف القناع عن مخاز يندى لها جبين الإنسانية.

ليس فى معاجم الشرق كره لقوم خاص أو أمة بعينها إلا كره الظالم أنى وجد وحيثما حل - وهذا أقل ما يستحق - والتعصب الدينى لولا وجود المستعمرين المستثمرىن بين ظهرانىنا لما انتفض من القبر بعد أن نبت عليه الشوك، ولكن أبت شيمة القائلين بالتفريق لتحقيق سيادتهم الثقيلة إلا أن يفرقونا شيعا ويحيطون كل شيعة بالحواجز كيلا تتسرب إليها روح الرابطة القومية، فلما آن الأوان وحققت الكلمة انهارت هذه الحواجز على رؤوس أصحابها فعادت المياه إلى مجاريها.

إن القطر السورى المتحد بقوميته وبإيمانه الوطنى يرى فى القطر المصرى النابه أخاً شقيقاً أكبر، ويعد الاختبارات المؤلة التى مرت عليه فى محنته ولا تزال تمر حتى هذه الساعة اختبارات قيمة لها فى التطورات السياسية الشرقية المقبلة الشأن الأعظم، ولئن عجزت مئات الأميال من الرمل القاحل فى صحراء التية فى الأيام الخالية أن نقيم سدا منيعا بين القطرين الشقيقين فلن تتمكن مئات الأمطار من الماء الأزرق الرقراق فى الأيام الحاضرة من إقامة هذا السد لأن ما وصلته يد الخالق لا تقطعه يد المخلوق.

إن نداء الرئيس الجليل هو عنوان ما حدث فى الشرق من روح التكايف التى أخذت تدب فى القلوب، وستنتب الدراهم التى تبذرها اليد المصرية السمحة فى المدن السورية المحروقة والقرى المهذومة أشجار الغار لتحريك منها الأيدى الوطنية فى بلاد الشام أكاليل الظفر فتضعها على رؤوس المجاهدين فى الشرق الناهض يوم يختبئ الخائنون وينهزم الظالمون ويفوز المتقون.

السويداء - مقر القيادة العامة لجيوش الثورة السورية فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥
ولم يدخر سكان فلسطين وشرقى الأردن وسعا فى مساعدة الثورة والعطف على الثوار وخصوصا بعدما ضرب الفرنسيون ضربتهم الكبرى فى الغوطة وفى الأقاليم فقد لجأ الثوار من أبناء المدن السورية إلى عمان ويافا والقدس - كما لجأ إخوانهم الدروز إلى الأزرق - فوجدوا الأبواب مفتوحة فى وجوههم، وألغوا عطايا صحيحا وإخاء صادقا هون عليهم بعض مصابهم وخفف وقع النكبة فى نفوسهم.

عطف العراق على الثورة

ورأت لجنة الإعانة المركزية المؤلفة فى القدس أن تستدر أكف العراقيين الكرام فقررت

فى جلستها المعقودة يوم ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٦ انتداب حسن الحكيم ومحمد الشريقى وعبد اللطيف العسلى للسفر إلى العراق، على أن يكون الأول رئيسا والثانى عضوا والثالث سكرتيرا «ليقوم هذا الوفد ببسط الحالة التى وصل إليها منكوبى سورية لدى حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الأول، ولإطلاع الأمة العراقية الشقيقة على هذه الحالة، ولجمع الإعانات المالية للمنكوبين» كما جاء فى قرارها.

وفى يوم ٢٧ نوفمبر غادر الوفد عمان بالسيارة إلى بغداد فبلغها صباح ٢ ديسمبر وبدأ عمله على الفور ونشبت هنا نص التقرير الذى وضعه رئيسه عن نتائج رحلته وسلمه إلى رئيس اللجنة المركزية ليكون مرجعا يرجع إليه وهو:

عمان فى ٢ مارس سنة ١٩٢٧

سماحة الأستاذ الفضال الحاج أمين أفندى الحسينى رئيس المجلس الإسلامى الأعلى
واللجنة المركزية لإعانة منكوبى سورية
القدس - فلسطين

إجابة لرغبة سيدي الأستاذ الرئيس واللجنة التنفيذية لإعانة منكوبى سورية، قصد وفدنا إلى القطر العراقى الشقيق وقام هناك بالمهمة الإنسانية التى عهد بها إليه. وها أنا أعرض لسماحتكم بهذا التقرير خلاصة العمل ونتائجه.

١ - تحرك الوفد بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ بالسيارة من عمان عن طريق الصحراء فبلغ بغداد صباح ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦.

٢ - بما أنه لا يجوز للوفد أن يقدم على العمل قبل عرض الأمر على الحكومة العراقية والحصول على موافقتها فقد زرنا بادىء ندى بدء رئيس الوزراء وأعضاءها وبسطنا لهم ما حل بالبلاد السورية من الحوادث المرعبة وما نزل بأهلها الأمنيين من النكبات وما وصلت إليه حالة المنكوبين من اليأس والشقاء، فأبدوا لنا عطفًا جميلاً ووعدونا خيراً ثم بعد المداولة فى الأمر فيما بينهم علمنا بأن الحكومة لا ترى مانعا يمنع عطف الإنسان على أخيه الإنسان مادام العمل عملاً خيرياً ليس بسياسى ولا دينى.

٣ - لما كان جمع الإعانات على يد أبناء البلاد وبمعرفة هيئات معروفة بالاستقامة والأمانة فيها أدمى لثقة المتبرعين فقد رأينا إيداع الأمر إلى اللجنة العليا لإعانة منكوبى سورية المؤلفة سابقاً ببغداد. وفقاً لاتفاقنا عند تأليف الوفد، أما نحن فقد أخذنا على عاتقنا

زيارة المدن لسيط الحالة واستنهاض الهمم، وبهذا تم القصد وحصلت الغاية من أقرب السبل وأحسنها .

٤ - زرنا كثيرا من المدن العراقية كبغداد والموصل وإربيل وكركوك وكربلاء والنجف والحلة والبصرة والزيير والكاظمية فرأينا من قادة هذا القطر المبارك ومن شبابه الناهض وأبنائه الغر الكرام ما أثر فى نفوسنا أحسن أثر، وزادنا إيمانا بالروابط الوثيقة التى تربط القطرين الشقيقين .

٥ - استأنفت اللجنة المشار إليها العمل من جديد بهمة لا تعرف الكلل واتخذت كل ما يمكنها من الطرق المشروعة، ورغم سوء الحالة الاقتصادية فى البلاد فقد توفقت لأن تحصل فى هذه المدة القصيرة على ٦/١٦ ٣٤٣٢٥ روبية كما يتضح من الحساب الآتى، ولا يزال فى صناديق فروعها فى الملحقات ما لا يقل عن ثمانية آلاف روبية أيضا والعمل مستمر، أما ما أرسلته اللجنة المشار إليها إلى لجنتم الموقرة من هذا المبلغ مباشرة وعينت بكتابها المؤرخ ٢ يناير سنة ١٩٢٧ النسبة الأساسية لتوزيعه على المنكوبين فقد بلغ حتى يوم عودتنا ١/٢ ٣٢١٨٧ روبية أو ألفان وأربعمائة جنيه إنكليزى. ومن دواعى السرور للجنة المشار إليها أن يعنى عناية خاصة بإرسال الوصولات إليها فى حينها .

بيان مجمع التبرعات

	<u>روبية</u>	<u>آنة</u>
الموجود من الإعانة السابقة	١٤٣١	٨
من الموظفين السوريين والجالية السورية فى بغداد من ريع الحلقة التمثيلية ببغداد.	٣٨١٠	
من مجلس الأعيان	١٨٤٥	
من مجلس النواب	٢٢٠	
من موظفى وزارة الدفاع	٢٤٥٥	
من موظفى وزارة الداخلية	٣٤٠٠	
من موظفى وزارة الأوقاف	١٧٤	
من مدرسى المدرسة الثانوية وتلاميذها	٢٧٦	
	٤٢٠	١٢

بيان مجموع التبرعات

	<u>روبية</u>	<u>آنة</u>
من موظفى البلاط الملكى	٢٦٤	٩
من محسن إيطالى	٢٣٥	
من لواء الموصل	٥٠	
من لواء البصرة	٤٥٠٠	
من لواء إربيل	٥٠٠٠	
من لاء المنتفك	١١١٧	
من لواء ديالى	٦١٦٠	
من لواء الكويت	٥٣٣	
من لواء كربلاء	٣٤٤	٩
من لواء بغداد	٢٢٠٠	
المجموع العمومى	<u>٣٤٨٢٥</u>	<u>٦</u>

بيان مجموع المرسل

	التاريخ	روبية	آنة
أو جنيه إنكليزى ٣٠٠	فى ٦ يناير - ١٩٢٧	٤٠١٥	
أو جنيه إنكليزى ٥٠٠	١٨ منه	٦٦٩٠	
أو جنيه إنكليزى ٣٠٠	٣٠ منه	٤٠٣٢	
أو جنيه إنكليزى ٣٠٠	٩ فبراير	٤٠٢٣	
أو جنيه إنكليزى ١٠٠٠	١٨ منه	١٣٤٢٧	
و ٢٤٠٠ جنيه إنكليزى	المجموع	٣٢١٨٧	

٦- بعد أن بلغت الإعانات المقدار الأنف الذكر لم نر مسوغا لبقائنا واختيار نفقات زائدة، بل رجحنا إتمام العمل على يد اللجان القائمة بالأمر والعودة بطيارة فى ١٩ فبراير على طريق بغداد - غزة لأنها أرخص وسائل النقل وأسرعها بالنظر إلى طريق الصحراء، أو البحر فلذلك نشرنا فى الصحف بياننا شكرنا فيه للشعب العراقى الكريم كرمه ونجدته وغادرنا القطر وفى أنفسنا أجمل ذكرى وأطيب ثناء.

٧- وقبل أن أختتم هذا التقرير أرى من الواجب أن أطرى أولئك الأفاضل الذين خصونا بقسط وافر من مساعداتهم الثمينة ومعاونتهم القيمة، فأسودوا لنا معروفا كبيرا فى سبيل تسهيل مهمتنا، أمثال أصحاب الفخامة والدولة والسعادة جعفر باشا العسكرى رئيس الوزارة العراقية وعبد المحسن بك السعدون رئيس مجلس النواب وياسين باشا الهاشمى وزير المالية ونورى باشا السعيد وزير الدفاع ورشيد على بك وزير الداخلية وأمين على بك وزير الأوقاف وجميل بك المدفعى متصرف المنتفك وناجى شوكت بك متصرف الموصل وعبد الله بك الدليمى متصرف كربلاء وعلى جودة بك متصرف البصرة. أما سعادة مولود باشا مخلص عضو الأعيان وسعيد بك الحاج ثابت وثابت بك عبد النور نواب الموصل الذين أخذوا على عاتقهم القيام بهذا الأمر بكل ما فيهم من همة وبغيره ونشاط فإن خدمتهم أكبر من أن توصف وجميلهم فوق كل أطراء وثناء، وهناك فئة من عليا القوم كان لنا نصيب كبير من مؤازرتهم الفعلية التى نذكرها لهم مقرونة بالحمد والثناء أمثال أحمد بك الجليلى عين أعيان الموصل والشيخ أحمد بك باش أعيان العباسى وشقيقه عبد القادر بك وعمهما الشيخ صالح بك من أعظم البصرة وعبد اللطيف باشا المنديل وأحمد باشا الصانع من سراة المدينة المذكورة والسيد أبى بكر منلا كبير القوم فى إربيل والسيد إبراهيم عطار باشى من تجار الموصل وفخرى بك جميل من أعيان بغداد.

وهنا لا بد من الإشارة إلى كرام المحسنين الذين جادت أنفسهم الكريمة بما ينم عن كرم وسخاء عظيمين ويسطر لهم بمداد المجد والفخر. كدولة طالب باشا النقيب سليل الشرف الرفيع فى البصرة وحضرة كاظم بك الشمخانى من كبار تجارها وقاسم بك الصايونجى من كبراء الموصل وسالم بك خيون رئيس عشيرة بنى أسد ونزىل الموصل، إذ تبرع الأول بألف وخمسائة روية والثانى بألف والثالث بثمانمائة والرابع بساعة ذهبية لا

يقول ثمنها عن سبعمائة روبية، وبالجملة فقد عدنا من أسننتنا تفيض بالشكر والثناء لهذه العصابة الصالحة خاصة، ولعموم أبناء هذا الشعب النابه عامة، واننى على مثل اليقين بأن اللجنة المركزية لا تغفل عن أن تشكر لكل من ذكر نجاتهم وإعانتهم بكتب خاصة - أهـ

ويقول رئيس اللجنة فى كتاب أرسله إلى واضع هذا الكتاب يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤ إنه علم أن مجموع الإعانات التى وردت من العراق بلغ نيفاً وثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه أى أن اللجنة العراقية المؤلفة فى بغداد أرسلت إلى اللجنة المركزية فى القدس بعد رجوع الوفد نيّف وألف ومئة جنيه.

عطف الحجاز على الثورة

ولابد لنا من التنويه بما لقيه مندوب لجنة الاعانة من عطف فى الحجاز. فقد انتدبت جمعية إعانة المنكوبين فى البلاد السورية المؤلفة فى القاهرة حسن الحكيم للسفر إلى مكة (وذلك قبل سفره إلى بغداد) فأرسلت إليه يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ الكتاب الآتى:

حضرة صاحب السعادة حسن بك الحكيم الأفخم

«تحية طيبة وسلاماً عاطراً وبعد - فقد رأيت جمعية إعانة المنكوبين فى البلاد السورية أن تنتهز فرصة زيارة إخواننا المسلمين للديار الحجازية ابتغاء أداء فريضة الحج والاعتماد على جماعة من أرباب الفضل وأولى البر لبيسطوا للحجاج الكرام الحالة المؤلمة التى أصبحت تنز منها البلاد السورية بسبب حوادث القتال، ويذكروهم بواجباتهم الدينية والإنسانية نحو إخوانهم المفجوعين بأنفسهم وأوطانهم وذويهم، ويحثوهم على اعانتهم وإسعافهم بما تجود به نفوسهم الكريمة لتخفيف ويلات الحرب وإنقاذ تلك الأرواح البريئة من مخالب الجوع وبرائن الهلاك وبالنظر لما لسعادتكم من المنزلة الرفيعة ولما عرفتم به من الغيرة الدينية والحمية الوطنية والعاطفة الإنسانية فقد قررت الجمعية فى جلستها المنعقدة مساء ٢٨ مايو انتداب سعادتكم للفر إلى الحجاز للقيام بهذه المهمة الخيرية، بالاشتراك مع السيد محمد أمين الحسينى والسيد محمد رشيد رضا والشيخ بهجت البيطار والشيخ يوسف يس بصفنكم سكرتيراً عاماً للهيئة المذكورة.

والجمعية واثقة كل الوثوق بأن مساعيكم الخيرية فى سبيل هذا المشروع الإنسانى

ستتوج بالفوز وتكلل بالنجاح أدامكم الله نصيرا للخير والإنسانية.

وفى يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٦ عاد من مكة وسلم إلى رئيس الجمعية التقرير الآتى عن نتائج رحلته:

بناء على قرار جمعيتكم الموقرة المؤرخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢٤ قصدت إلى مكة المكرمة وسعيت والوفد الكريم وراء اتمام المهمة التى عهدتم بها إلينا فكانت النتيجة كما يلي:

١ - بلغ مجموع ما جادت به أكف المحسنين وسلم إلينا دفعة واحدة بواسطة عبد الله الفضل بمكة أربعة آلاف ليرة عثمانية ذهباً اشترط متبرعوها إنفاق الربع منها على إعاشة منكوبى المسلمين بدمشق وتوزيع الباقي على المنكوبين الموجودين فى نفس مناطق الثورة كجبل الدروز والغوطة والأقليم وغيرها توزيعاً عادلاً بمعرفة هيئات مؤتمنة.

٢ - بلغ مجموع ما تبرع به السوريون المقيمون بمكة وغيرهم من المحسنين أيضاً أربعة وستين جنيهاً مصرياً وأربعماية مليم وإحدى وعشرين ليرة عثمانية ذهباً وثلاثة وعشرين ليرة فرنسوية ذهباً.

٣ - جميع المبالغ المحررة فى المادتين السالفتين قبضت بموجب وصولات رسمية تبتدىء من رقم ٧٠٠١ وتنتهى برقم ٧٠٣٤ وسلمت اليوم بتمامها إلى أمين صندوق الجمعية نسيم صبيعه بموجب الوصل رقم ١١٧ المؤرخ ١٥ يوليو سنة ١٩٢٦.

٤ - لم يبع من رسالة صدق الفاجعة السورية سوى مائتين وثلاثين عدداً بلغ مجموع اثمانها ألفاً ومائة وخمسين غرشاً مصرياً تجدونها مقدمة مع هذا الكتاب، وأما بقية الأعداد وقدرها سبعمائة وستة وأربعون فقد سلمت للشيخ يوسف ياسين مدير مطبعة الحكومة الحجازية بناء على تعهده ببيعها وإرسال ثمنها إلى مركز الجمعية.

عطف مهاجرى الدروز فى أميركا

وحاز المهاجرون السوريون إلى أميركا وفى مقدمتهم الدروز قصب السبق فى مضمار الكرم، فقد قدر ما تبرعوا به بمبلغ ٥٠ ألف جنينيه، جمعت بواسطة حزب سورية الجديدة المطالب باستقلال سورية ووحدتها فى تلك البلاد النائبة.

ويقال إن مجموع الإعانات التي وردت لمساعدة منكوبي الثورة من جميع الأقطار لا يقل عن ١٢٠ ألف جنيه تسلمتها لجنة الإعانة العليا في القدس ووزعتها.

احتجاج الحسين

ونرى أن نختم هذا الفصل بإثبات نص البرقية التي أرسلها الحسين بن علي من قبرص يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ إلى رئيس جمعية الأمم احتجاجا على ما جرى في سورية قال:

بصفتي المعلومة الأساسية أقدم لفخامتكم وللهيئة الموقرة احتراماتي، ثم أطلب أنظاركمالات مزاياكم إلى المعاملات الجارية في عموم سورية وتناجها المؤدية إلى محو العرب والمؤثرة حتى على شرف المقصد الأساسي من تشكيل وتأسيس هيئتكم المعظمة. سيما بعد اعلان الحلفاء بصورة رسمية أنهم لم يخوضوا غمار الحرب إلا لخلص الشعوب المظلومة وإعادة حقوقهم ومنافعهم إلا أن العرب لا تشملهم مقاصد تلك التأسيسات، ولكن بلاغ العظمة البريطانية أخيرا لمخلصكم بأن هيئتكم الموقرة قررت انتداب عظمتها أيضا على معان والعقبة ضمن انتدابها على عمان الشرق العربي يخالف ذلك، وعليه فالمرجو من الفخامة اصدار القرار القطعي الصريح بمصير بلادنا معاشر العرب وتطبيق قوانين وقواعد الانتداب الأساسية على ما ترى انتدابه من بلادهم وإلا فالعرب لهم الفخر في الحكم عليهم بان يكونوا ضحية لمصالح الحلفاء وأخلاق المدنية الحاضرة.

ملاحظات عامة

افتتحنا هذا الجزء بالكلام عن إمارة الأردن وهى ثمرة من ثمرات الحركة العربية ونفحة من نفحاتها، فسردينا تاريخها السياسى وأثبتنا الوثائق الخاصة بإنشائها والعقود التى عقدت بشأنها، ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى التعديل الجديد الذى أدخل على المعاهدة الأردنية - الإنكليزية، فقد وقع عليه يوم ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ بالقدس بين إبراهيم هاشم المندوب المفوض لأمير شرقى الأردن والسير آرثر والهوب المندوب السامى لحكومة فلسطين ونصه:

المادة الاولى - تلغى المادة الاولى من الاتفاق عليه فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ ويستعاض عنها بالنصوص الآتية:

ويوافق صاحب السمو الأمير على أن يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى شرق الأردن معتمد بريطانى يعمل بالنيابة عن المندوب السامى لشرقى الأردن، وعلى أن تجرى المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الأخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة الأردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطانى والمندوب السامى السالف الذكر.

ويوافق صاحب الجلالة البريطانية على أن لصاحب السمو الأمير أن يعين موظفين قنصليين لدى اية دولة عربية مجاورة بحسب ما قد يعتبر ذلك لازماً، ويوافق صاحب السمو الأمير على أن النفقات العادية للحكومة المدنية والإدارة تتحملها بأسرها شرق الأردن.

المادة الثانية - تلغى الفقرة الاولى من المادة السابعة من الاتفاق الموقع عليه فى ٢٠ فبراير ١٩٢٨ ويستعاض عنها بالنصوص الآتية:

لا يكون بين فلسطين وشرق الأردن أى حاجز جمركى ما لم يقع اتفاق بين البلدين،
المادة الثالثة - يبرم هذا الاتفاق ويجرى تبادل أبرامه حالما يستطاع ذلك، ويصبح نافذ المفعول فور إبرامه.

المادة الرابعة - لقد صيغ الاتفاق الحاضر من لغتين: الإنكليزية والعربية، وقد وقع المندوبان المفوضان للفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين إنكليزيتين ونسختين

عربيتين، ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار وإنما عند الاختلاف بينهما فى تفسير مادة من مواد هذا الاتفاق يكون للصيغة الإنكليزية التقدم - أه

وأوردنا كذلك جانباً من تاريخ الحركة الوطنية فى هذا الإقليم ونشرنا نص الميثاق الوطنى الذى وضعه رجاله مع قرارات المؤتمرات الوطنية التى عقدت فى ربوعه،

وقبل أن نختم هذا الفصل لابد لنا من التنبيه إلى أمر ذى بال يختص بتاريخ هذه الإمارة، فقد سألنا الأمير عبد الله خلال مروره بالقطر المصرى فى شهر يونيو سنة ١٩٣٤ حين رحلته إلى إنكلترا عن حقيقة الاتفاق الشففى الذى جرى بينه وبين المستر تشرشل حين اجتماعهما فى القدس يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ لإنشاء حكومة فى شرق الأردن فأجابنا أن الاتفاق تم على ما يأتى:

- ١ - إنشاء حكومة مستقلة فى شرق الأردن،
 - ٢ - تمنح هذه الحكومة حق التمثيل السياسى،
 - ٣ - يتعهد الإنكليز بمساعدة هذه الإمارة مالياً ريثما تستقر أمورها،
 - ٤ - يوافق سمو الأمير عبد الله على أن يتبوأ جلالته الملك فيصل عرش العراق،
 - ٥ - تتعهد الحكومة البريطانية بأن تسعى لكى تتألف من شرق الأردن والمدن الأربعة (سورية الداخلية) حكومة عربية برئاسة الأمير عبد الله (أى أن تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل نكبة ميسلون، وتنفذ أحكام معاهدة سايكس - بيكو)، ويرى الأمير أن حادثة الاعتداء على الجنرال غورو على طريق القنيطرة حالت دون تنفيذ المادة الخامسة من الاتفاق بعد ما تقدمت المفاوضات التى دارت بهذا الشأن تقدماً يذكر.
- وقفينا على تاريخ إمارة الأردن بإيراد تاريخ القضية الفلسطينية وهى من أعرب القضايا فى هذا العصر، ومدارها إجلاء عرب فلسطين عن بلادهم وإنشاء دولة يهودية لحما ودما، ويستعين اليهود لإدراك هذه الغاية بوسيلتين:

١ - الهجرة اليهودية إلى فلسطين

٢ - ابتياع الأراضى من العرب

ولقد فاز اليهود فوزاً لا يستهان به حتى الآن، فإما من جهة المهاجرة فقد تسنى لهم أن

يحشدوا أكبر عدد ممكن فى فلسطين، ويقال إن مجموعهم اليوم فى ربوعها لا يقل عن ٣٠٠ ألف بدلا من ٥٠ ألفا حين نهاية الحرب، ومعنى ذلك أن عددهم تضاعف فى خلال خمس عشرة سنة نحو خمسة أضعاف، ويتوالى وصولهم إليها بلا انقطاع، وهم يدخلونها من طريق البحر ومن طريق البر ويتسربون إليها من كل مكان.

ويمكن القول أن فوزهم من ناحية ابتياع الأراضى يفوق فوزهم من ناحية الهجرة، فقد تم لهم فى خلال هذه المدة الاستيلاء على نحو ربع الأراضى الفلسطينية. ويملكون اليوم نحو مليون ونصف مليون دونم من أصل ستة ملايين دونم (مساحة الدونم ألف متر مربع) هى مجموع أراضى فلسطين، ومعظم ما يملكونه خصب، جيد التربة، والمناطق الساحلية بين يافا وحيفا تقريبا ملكهم، ويمتلكون معظم الأراضى حول القدس واللد والرملة. ومعظم الأراضى الباقية بيد العرب جبليّة. ومما يجب ذكره أن اليهود يشترطون على سكان كل قرية بيتاعونها أن يخرّبوا بيوتهم بأيديهم قبل جلائهم عن قريتهم ويدمروا مسجد القرية ومدرستها - إن كان فيها مسجد أو مدرسة ومقبرتها فلا يتركون فيها آثارا من أثارهم ولا يبقون على رابطة تربطهم بها، والقصد من هذا التدبير القضاء على كل ما للعرب فى فلسطين من ذكريات وآثار ومقابر ومساجد وجعل البلاد يهودية بما فيها ومن فيها، وما كانوا يمتلكون حتى سنة ١٩٢٠ أكثر من ٤٥٠ ألف دونم كما جاء فى تقرير رسمى بريطانى.

ولقد تنبه العرب إلى الخطر العظيم الذين يستهدفون له من بقاء باب الهجرة مفتوحا ومن عدم منع بيع الأراضى فطالبوا الحكومة ولايزالون يطالبونها بمنعها، ورغم ما أوصتها به اللجان الإنكليزية المختلفة - وآخرها لجنة شو - لم تقم حتى الآن بأى تدبير من شأنه أن يزيل مخاوف العرب.

ورب سائل يسأل ولماذا يقدم العرب على بيع أراضيتهم؟ ولماذا لا يحتفظون بها وما برحت منذ ثلاثة عشر قرنا ملكا للعرب لم تدرس أراضيتها باقدام الدخلاء؟ وبديهي أن اليهود لن يقتصروا على فلسطين - إذا تم لهم استصفاؤها لا سمح الله - بل لابد لهم من أن يمدوا أبصارهم إلى الشمال وإلى الشرق وإلى الجنوب، عاملين على توسيع رقعة فلسطين بما يضمونه إليها من الأقطار المجاورة فيكون ذلك مصدر نزاع لا ينتهى بينهم وبين العرب.

فخطر نجاح القضية الصهيونية لا يهدد عرب فلسطين وحدهم وإنما يهدد القضية العربية كلها. وكل نجاح يدركه اليهود هنا يضر بقضية العرب عامة ويؤخر نجاحها. ولهذا نهيب برجال العرب ومفكرهم إلى أن يعنوا بالقضية الفلسطينية عناية خاصة فهي جزء ثمين من أجزاء القضية العامة وإلى أن يشدوا أزر الفلسطينيين في جهادهم ويأخذوا بيدهم ويساعدوهم في دفع الخطر المحدق بهم. فهم عاجزون وحدهم عن الكفاح والمقاومة ولا بد من سقوطهم صرعى إذا تركوا منفردين أمام قوى اليهود الفاغرة الأفواه لابتلاعهم.

وتكلمنا بعد ذلك على الدولة الهاشمية في الحجاز فسرنا تاريخها السياسي بعد الثورة وفصلنا صلاتها مع الإمارات العربية المجاورة لها ووصفنا الظروف والحوادث التي أحاطت بسقوطها وإنهيارها، وخلصنا ما يقال في هذا الباب أن الطريقة التي سار عليها المرحوم الحسين في سياستها وعدم مراعاته حالة العصر وروحه أنشأت فتوراً بينه وبين شعبه، عرف خصومه كيف يستغلونه لمصلحتهم، ولم يجد السعوديون صعوبة في الاستيلاء على الحجاز حين حملوا عليه سنة ١٩٢٤ فقد انضم معظم سكانه إليهم، وكان موظفون تلك الحكومة والأشراف أنفسهم في مقدمة الذين أيدهم وناصروهم: وحسبك ان بعض موظفي الطائف هم الذين فتحوا أبواب سورها للمهاجمين وحملوا حاميتها على الاستسلام رغما عنها للتخلص من حكومتهم. كما انضم معظم القبائل إليهم في زحفهم على مكة وساروا أمامهم تحذوهم نفس العوامل التي حدث بموظفي الطائف، وحاول بعض موظفي حكومة جدة أن يمثلوا الدور الذي مثل في الطائف وأن يحملوا الملك الجديد على مغادرة بلادهم فوقف في وجههم وساعده الجند الذي جاء من الأردن فقبض على ناصية الحال وأمر باعتقال بعض دعاة التسليم وسجنهم فخاف الباقون.

ويقدر ما أنفق الحسين المرحوم على حرب جده بمائة ألف جنيه من اصل مائة وعشرين ألف جنيه يقول بعض العارفين إنها كل ما خرج به من الحجاز ويقول هؤلاء إنه لو فتح صناديقه من أول الحرب وبذل بسخاء على تجنيد الجنود وابتياح الأسلحة لتمكنت حكومة جدة من استرداد مكة على الأقل. بيد أن الطريقة التي سار عليها، وهي أنه ما كان يوجد بشيء إلا بعد إلحاح عظيم، وبعد أن تسوء الحالة ويثور الجند طلباً للقوت جعل مساعدته عقيمة، فقد كان مثله مثل الطبيب يتدارك المحتضر بالعلاج فينتعش ومتى أنتعش تركه وشأنه بدلاً من تعهده بعنايته واعطائه المقويات، ويظل على إهماله له حتى يعود إلى

الاحتضار فيعود إلى معالجته فيعود إلى الانتعاش أيما ثم ينتكس وهكذا دواليك، وبالطبع فإن مثل هذه الحالة لا تختم بغير الموت وهو ما وقع في النهاية، فقد اضطرت الملك على إلى التسليم بعد ما استفرغ جهده واستنفد قواه وأنفق ثروته الخاصة وثروة الملكة زوجته في الدفاع، فكان مثلاً عالياً في النجدة وعلو الهمة وحمل عبئاً ثقيلاً لا يحمله سواه فقد قبل البيعة والأمر مدبر والشعب معرض عن الحكومة، وقد حمل معظم أبنائه السلاح للقتال فصمد نحو احد عشر شهراً ونازل خصومه في معارك كانت الحرب سجالاتاً بينهما وانتهت بتسليمه سلماً بعد ما نضبت قواه وموارده.

ولا ريب أن في سقوط الدولة الهاشمية بسرعة - فهي لم تعش أكثر من تسع سنوات - درس عبرة لأمرء العرب الذين لا يزالون يميلون إلى الاستئثار ويظنون أنفسهم من طينة اسمى من الشعب، فقد هتف العرب للحكومة الجديدة يوم تأسست وأقبلوا عليها يشدون أزرها وأمدوا الإنكليز بالسلاح والمال والرجال فبدلاً من أن تنصرف إلى الإصلاح والتنظيم وتعمل على إنشاء إدارة راقية أبت إلا الإنكماش في دائرة ضيقة والتمسك بتقاليد قديمة فانفض الناس من حولها تدريجاً وجفاها حلفاؤها وتخلوا عنها في النهاية وعندنا أنه ما كان يجب أن تصل الحالة بين الإنكليز والحسين إلى ما وصلت إليه رغم إنكارهم لعهودهم، ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى ابتهاج الصحف اليهودية يوم سقوط الدولة الهاشمية لأنها حررت بريطانيا - كما قالت - من عهودها وأنقذ اليهود من خصم عنيد كان يضايقهم ويلاحق القضية العربية، وحذت صحف إنكلترا أيضاً حذوهم فضربت على هذا الوتر وقالت ان بريطانيا تخلصت من عهودها للعرب بسقوط الدولة الهاشمية.

ويدرأون عن أنفسهم وبلادهم الأخطار والمصائب، وفي الجواب على هذا الاعتراض نقول إن معظم التبعة لاحقاً بالحكومة التي أنشأها الإنكليز في فلسطين، فقد جارت على العرب وضيق عليهم سبل العيش، فاضطروا إلى بيع أراضيهم اضطراراً ويجب أن لا ننسى أن بين كبار رجال الحكومة عدداً غير قليل من اليهود، كما أن الجانب الأكبر من الموظفين أصحاب الدرجات الوسطى هم من اليهود أيضاً، أما العرب، وبخاصة المسلمين منهم فنصيبيهم أسوأ نصيب فقد اختصوا بالوظائف الصغيرة الحقيرة ولا سيما وظائف الشرطة والخفر، وهم مجردون من كل نفوذ وسلطان في هذه الدولة فغرمتها عليهم وغنمها للإنكليز واليهود ويشتركون في السيطرة عليها واستغلالها، ويضع الإنكليز لليهود القوانين

والأنظمة التي تساعدهم على إدراك غاياتهم وتسهل لهم انتزاع الأراضي من العرب وذلك بإفقارهم وعدم العناية بتعليمهم وإهمال أراضيهم وقراهم يضاف إلى ذلك كله الجذب الذي أصيبت به فلسطين، فقد انحبس الغيث تقريبا عنها في خلال السنوات الخمس الأخيرة من سنة ١٩٢٨ - ١٩٣٣ انحباسا قضى على المواسم فازداد الفلاحون العرب بؤسا على بؤسهم واضطر بعضهم إلى بيع أراضيهم لوفاء دينه ولسداد الضرائب الفادحة التي ترهقهم بها الحكومة الجديدة من دون ان تهتم بمصيرهم ومن دون ان تدرك أنهم الأخطار التي تهددهم.

هذا من جهة واحدة أما من الجهة الأخرى فإن إقبال بعض العرب الفلسطينيين على الاشتغال بالسمسرة لما تدره من الأرباح الطائلة على المشتغلين بها ساعد أيضا على انتقال الأراضي إلى اليهود فقد ظهر في بعض القرى والمدن أفراد وقفوا أنفسهم على تسهيل انتقال الأراضي لليهود، فهم يصطادون الفلاحين وأصحاب الأطيان ممن كثرت ديونهم ويزينون لهم بيعها بأثمان عالية ولا يزالون بهم حتى يقنعوهم بالبيع ومتى تمت الصفقة قبضوا جعلا كبيرا من اليهود، ومع أن الجمهور العربي يزدري هؤلاء السماسرة ويقاطعهم ويحتقرهم فإن عددهم لا يزال غير قليل.

ومما ساعد أيضا على انتقال الأراضي إلى اليهود ما يدفعونه من أثمان عالية تغري بسطاء الفلاحين، ومعظم الأراضي ينتقل إلى الجمعيات اليهودية الكبرى وتستمد ثروتها من أموال الإعانات التي تنصب عليها صبا من أنحاء العالم الاسرائيلي ويوجد لها اليهود بلا حساب، فهي تدفع مبالغ طائلة في شراء الأراضي وتوزيعها على المهاجرين اليهود لاستغلالها ويقولون إن ما أنفقوه في فلسطين لا يقل عن ٣٠ مليونا من الجنيهات.

ونرى واجب الانصاف يدعونا إلى الاعتراف بأن عرب فلسطين بذلوا جهودا جبارة في مكافحة الحركة الصهيونية ومقاومتها فأنفقوا الأموال الطائلة، وأؤفدوا الوفود إلى الشرق والغرب وتحملوا المشاق والمغارم ولا يزالون يتحملون ويكافحون - وإذا كانوا لم يوفقوا التوفيق الذي ينشدونه فالذنب على الحكومة البريطانية نفسها فهي المسؤولة مباشرة عن كل ما جرى فقد ضربت بجميع وعودها وعهودها للعرب عرض الحائط وتمسكت بوعدهم بلفور وحده فنفذته على المنوال الذي يرضى اليهود وسارت معهم أشواطا في تحقيق مطامعهم، ولا ريب أن إخفاق العرب وفوز اليهود يعود إلى العامل الأصلي الذي وصفناه

فى الجزء الأول وهو ضعف الأخلاق السياسية عند العرب وتفرق كلمتهم وتشتت آرائهم فلو كانوا أقوياء موحدى الكلمة كاليهود على الأقل لحملوا الإنكليز على احترامهم ولاضطروهم إلى الوفاء لهم وإنصافهم - كما يضطروهم اليهود - فالإنكليز وكل شعب فى العالم لا يعرفون سوى القوة ولا يحترمون غيرها، وما على العرب اذا أرادوا أن يكونوا محترمين مرهوبى الجانب إلا أن يوحدا كلمتهم ويلموا شعثهم ويومئذ يذكر الإنكليز عهدهم للعرب ويوفون بها.

وغنى عن البيان اننا لا نعى بكلمة العرب هنا عرب فلسطين، فقط وإنما نعى جميع أبناء العنصر العربى الضاريين فى هذه المنطقة الواسعة بين شمالى إفريقيا وغربى آسيا والنازلين بين خليج فارس والمحيط الأطلسى قائلين لهم إن الثمانمائة ألف عربى القاطنين فى فلسطين لا يستطيعون أن يدفعوا وحدهم الخطر اليهودى ولا يقدرّون على مقاومة الحركة الصهيونية، ويؤيدها يهود العالم كلهم ويمدونها بأموالهم. وهم يملكون المال الوافر فمعظم ثروات العالم فى أيديهم ويتعهدونها بنفوذهم وبينهم عدد غير قليل من الأقطاب السياسيين ذوى الكلمة المسموعة فى الأندية الدولية العليا. فلا بد من الأخذ بيدهم والدفاع عنهم.

ان فوز الحركة الصهيونية ونجاحها وإنشاء حكومة يهودية فى قلب بلاد العرب بين الشام من الشمال ومصر والحجاز من الجنوب وإمارة الأردن والعراق ونجد من الشرق يؤلف خطرا حقيقيا على الحركة العربية. فهو يقم عنصرا أجنبيا على البلاد العربية. على أنه مهما تقلبت الأدوار فاسم الحسين سيظل مقرونا بالنهضة العربية. فهو أول من ثار لأجل العرب وركب الأخطار فى سبيلهم وقاتل لإنقاذهم. وتكلمنا بعد ذلك عن القضية السورية وتحولها؛ والكلام على هذه القضية شمل ثلاثة أدوار:

فالدور الأول يمتد من دخول الفرنسيين دمشق فى شهر يوليو سنة ١٩٢٠ حتى إعلان الثورة الكبرى فى شهر اغسطس سنة ١٩٢٥.

والدور الثانى وهو دور الثورة وينتهى بمعركة الصاحب فى شهر مايو سنة ١٩٢٧.

والدور الثالث وهو العهد الجاضر ويمتد من إنشاء الحكومة الموقته يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٢٨ حتى يومنا هذا.

ولقد فصلنا أخبار الدور الأول، وسجلنا ما بذله الوطنيون من جهود فى داخل البلاد وفى خارجها للدفاع عن قضيتها وإسماع صوتها. سواء فى القاهرة أو فى جنيف أو فى لندن وباريس وروما وأثبتنا جانبنا من التقارير التى وضعوها فى وصف الضرر اللاحق بسورية من جراء السياسة التى نفذها الفرنسيون فى خلال هذه المرحلة، وتقوم على تجزئتها إلى دول وحكومات نثرها فى الشرق والغرب والشمال والجنوب لا لغاية سوى القبض على مقاليد البلاد والسيطرة عليها سيطرة فعلية لا تدرك إذا كانت موحدة الشمل مجتمعة الكلمة.

ولقد اقترنت بهذه التجزئة - ولم تخف الغاية منها على رجال البلاد - خطيئات إدارية فادحة اقترفتها الموظفون الفرنسيون. يضاف إلى ذلك أن معظم الذين وقع اختيار الفرنسيين عليهم لمساعدتهم فى حكم البلاد كانوا من طبقة عرفت بضعف الوطنية وخور العزيمة فساعات الحالة وارتفعت الأصوات بالشكوى والتذمر، وبدلا من أن يعمل كبار الموظفين الفرنسيين على تهدئة الحالة زادوها اضطرابا بسوء تصرفاتهم وتنافسهم وفسادهم. ويرى معظم الباحثين أن الخطيئات الإدارية العظيمة التى اقترفتها الجنرال سرايل وفى مقدمتها تمسكه بالكابتن كريبه وعدم موافقته على إقالته ثم رفضه مقابلة زعماء الدرور ثم اصداره الأمر إلى نائبه فى دمشق بأن يستدعيهم إلى حضوره بحجة أنه سيضعى إلى مطالبهم فيقبض عليهم وينفيهم - وقد نفذ ذلك فعلا - وسيظل لطحه سوداء فى تاريخ الاستعمار الفرنسى فى سورية - عجلت بإعلان الثورة وساعدت على انتشارها وفوجيء وفاة الأمور الفرنسيون بالثورة مفاجأة ما كانوا يتربصونها. وإذا استثنينا العاملين من رجال حزب الشعب - وعلى رأسهم الدكتور عبد الرحمن شهبندر زعيم هذا الحزب - فهو الذى اجتمع إلى زعماء الدرور وكبارهم وعقد معهم المواقف والعهد على اضرام ثورة لإنقاذ البلاد وتحريرها - فرجال سورية الآخرون ما كانوا يتربصون هذه الثورة ولولا حوادث الفوطة وثورة حماه وقد بعثت الجنرال غاملان على التعجيل بالترجع عن السويدا بعدما دخلها يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥ لاعتقاده أنه أمام خطة حربية منظمة مدبرة يراد بها الإحداق بجيشه والاستيلاء على دمشق وحمص وحماه، لثم له توطيد أقدامه فى الجبل على المنوال الذى اتبعه الجنرال أندريا فى المرحلة الثانية.

فارتداد الجنرال غاملان عن الجبل وحشده قواه فى دمشق وفى حماه وفى حمص وقلمون لقتال الثوار الذين انتشروا خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر، نفس عن الجبل كربته،

ودرأ عنه الخطر الذى كان يهدده، فانطلق عدد من فرسانه فاقتحموا إقليم البلان ووادى التيم واحتلوا حاصبيا وبلغوا حدود لبنان القديمة من جهة الجنوب، ولولا ما لقوه من مقاومة فى راشيا لتدفعوا على سهل البقاع ولا وصلوا برجال العصابات فى بلاد بعلبك، وقصد جانب منهم الغوطة فاشترك فى الأعمال العسكرية التى عملت فيها وأبدوا من الشجاعة ما هو ماثور عنهم، ولم يعوبوا إلى الجبل إلا فى فصل الربيع حينما بدأ الفرنسيون الهجوم عليه.

وبالغ رجال العسكرية الفرنسية فى الانتقام فعاملوا سورية بشر مما اعتادوا أن يعاملوا به ثوار المستعمرات، فدمروا القرى على رؤوس سكانها وأحرقوها بمن فيها وقتلوا الكثيرين على الشبهة وبدون محاكمة، وكانت السجون خاصة بالمسجونين الأبرياء فى بيروت وحماه وحمص وطرابلس وكانوا يتفتنون فى تعذيبهم والانتقام منهم، ولو شئنا ملأنا مجلدات ضخمة فى وصف ما ارتكبه بعض موظفى السجون فى دمشق من أعمال منكرة يندى لها جبين الإنسانية خجلاً، وكذلك يجب أن لا ننسى ما أتاه المسيو بيجان مفتش الشرطة العام الفرنسى فى دمشق فقد أحصى الذين قتلهم ظلماً بالمئات، وكانوا يقبضون عليهم فى قارعة الطريق، فاذا جن الليل قتلهم رمياً بالرصاص ثم دفنهم فى حفر يحفرونها لهم.

لقد توهم الفرنسيون أنهم يمثل هذه الأسباب القاسية الظالمة يقضون على الثورة ويحملون الجمهور على الابتعاد عنها فانعكس الأمر والتوى ولم تمنع هذه التدابير الناس عن تأييد الثورة، اذا لم نقل أنها حفرتهم للانتقام وأضرمت نار الحماسة والغيرة فى صدورهم، فقد روى بعض الباحثين أن عدداً غير قليل من سكان دمشق كان يقصد مضارب الثوار فى الليل حاملاً إليهم المال والذخيرة فيقدمها إليهم ويشترك معهم فى الأعمال العسكرية التى قد تعمل فى الليل وعند الصباح يتسلل عائداً إلى المدينة لمزاولة أعماله اليومية، ولا بد لنا من الاعتراف هنا بأن دمشق رغم النكبات المتتالية التى صبت على رأسها، ورغم أعمال الهدم والتدمير وقد شملت نحو ثلث أحيائها ونهبت بنصف ثروتها ظلت توالى الثوار حتى الساعة الأخيرة وتمدهم بالمال ولا تبخل عليهم بشيء.

ويجب أيضاً أن نسجل لفلاح الغوطة والمرج نصيبه الكبير فى تأييد الثورة، فقد اشترك فى معظم الأعمال العسكرية التى عملت فى داخلها، وناصرها بكل ما وصلت إليه يده

وكان من أمضل جنودها المخلصين، وحسبك أنه كان يعمل في أرضه وبنديقيته إلى جانبه فإذا نشبت المعركة وحمل الوطيس ترك محراثه أو عدته وتقلد البندقية واندفع إلى المعركة، فإما أن يرجع إلى عمله أو لا يرجع، وقد اشتركت كثيرات من نساء الغوطة في المعارك إلى جانب الرجال. ويقال إن عددا منهن ألفن عصابات كانت تقاتل إلى جانب عصابات الرجال واشترك بعض غلمانهم في القتال وكذلك فيجب أن لا ننسى ما قام به بعض شيوخهم من أعمال مجيدة فكانوا يتقدمون الصفوف مخترقين خطوط النار بلحاهم البيضاء وظهورهم المحدوبة، وقد وفد على الغوطة في زمن الثورة عدد غير قليل من أطفال دمشق وغلمانها لينالوا شرف الاشتراك في الجهاد أسوة بإخوانهم وذويهم فلقى الثوار مشاق في سبيل إعادتهم إلى منازلهم.

وكان عمل العصابات في أول الأمر موضعيا، وكانت كل عصابة ترابط في المكان الذي اختارته لنفسها فإذا وقعت معركة في منطقة غير منطقتها أقبلت لنصرة العصابة التي اشتبكت في القتال ويشترك الجميع في مقاتلة الحملة التي كانت تخرج من دمشق ويصمدون لها ومتى عادت عاد كل إلى مكانه، وكانوا جميعا على اتصال دائم وتزاور مستمر وكثيرا ما كانوا يجتمعون بشكل مؤتمر يتفق على زمانه ومكانه مقدما فيقررون ما يرونه لازما وينفذونه بحسب الأحوال والظروف، لأنه ليس هناك رابط مسيطر سوى الاندفاع الشخصي في العمل، وكثيرا ما ذهبت عصابات الغوطة إلى قلمون وإلى الإقليم فهاجمت المراكز الفرنسية طبقا لقرارات تقرر.

وكان ثوار الغوطة يستعينون على معرفة حركات الجيش الفرنسي بما يتلقونه من أخبار ترسل إليهم من دمشق، وكثيرا ما يكون مصدرها بعض رجال الجيش الفرنسي أنفسهم وكانوا يعرفون حركات الجند من تسليط مدافع الحصون والقلاع في دمشق فيفتحون له طريقا إلى الجهة التي يريدونها، ويكمنون له في أماكن يختارونها ويعرفون أنه لا بد له من اجتيازها ومتى سقط في كمينهم أطلقوا عليه نارا حامية من مسافة لا تزيد عن ٢٠٠ متر، وأحيانا ١٠٠ متر فيضطرب الجيش ويقع الذعر في صفوفه مع وفرة عدده ومعداته وقلة عددهم وقد تستمر المعركة التي تدور على مثل هذا المنوال ساعات وتنتهي إما بعودة الجيش إلى دمشق منهزما مشتت الشمل وإما بالتجائه إلى مركز من المراكز العسكرية القائمة في وسط الغوطة كدوما وأوتايا بعد خسارة لا تذكر في جانبها خسارة

الثوار الذين يتحصنون فى الغالب فى أماكن اختاروها وأعدوها.

وكان الثوار يعيشون فى ذلك العهد مما يصل إليهم من مساعدات ترسلها من دمشق أو من أهل القرى (الفلاحين) الذين أيدوا الثورة كما قلنا آنفا بعد ما عرفوا أغراضها الشريفة، وأمنوا مهاجمة الجيش الفرنسى لقراهم.

وأنشأ الثوار فى داخل الغوطة شبكة للتليفون وصلت بين بعض مراكزهم كما أنشأوا خنادق عند الخطوط الأمامية حول دمشق وخصصوا لها قوات تحرسها بالمنابذة، أى أنهم اتخذوا من الغوطة شكل منطقة عسكرية منظمة، ويجب علينا أن ننوه بما كان هنالك من فرق عظيم بين القوى الأدبية فى صدور الثوار وفى صفوف الجيش الفرنسى. فقد كان الثوار يتمتعون بأعظم قسط من هذه الروح وكانوا يندفعون إلى الهجوم والقتال كأنهم مقبلون إلى وليمة بعكس الجند. وقد اعترف الجنرال سرايل بهذه الحقيقة فى مذكرته ولولا ما أبرزه بعض المتطوعين من الشراكسة والارمن والإسماعيليين من شجاعة وثبات لكانت مهمة الثوار أسهل، وكان الفرنسيون يعتمدون فى قتالهم على المعدات الفنية الكثيرة عندهم. ولقد استعان الثوار فى قتال الفرنسيين بالغنائم الكثيرة التى غنموها منهم بين خيول وألبسة وأسلحة وقنابل يدوية ورشاشات. وكانوا يجمعون القنابل التى يطلقها الفرنسيون ولا تنفجر فيصلونها بأسلاك كهربائية ويبثونها ألغاما فى طريق الجيش ينفجرونها عند مروره أو يفرغون بعضها ويستخدمون ما فيها من بارود فى صنع قذائف البنادق، وقد أسسوا معملا لصنعها فى الغوطة وكثرت البنادق المغتمة من الجيش الفرنسى كثرة زائدة فهبطت أثمانها كثيرا.

وكان الناس يتجولون أحرارا فى داخل منطقة الثورة ولكن بمراقبة شديدة وكانوا يدخلون دمشق ويخرجون منها بإذن خاص من قيادة الغوطة. وكانت هذه الرقابة وبالا على الجواسيس الذين كان الفرنسيون يرسلونهم للتجسس فكان من يقع منهم فى أيدي الثوار ينال جزاءه.

ومهما كانت النتائج التى أسفرت عنها الثورة. فالثوار ما كانوا يعتقدون أن فى إمكانهم التغلب على الحكومة الفرنسية، وتملك جيشا يزيد عدد رجاله عن عدد سكان سورية كلهم ضعفين، وتملك من الثروات الضخمة ما يجعلها فى مقدمة حكومات العالم ثروة وغنى، وإنما يرون أنهم قاموا بواجب تفرض عليهم الوطنية الحقبة القيام به دفاعا عن كرامة

أوطانهم وولفت نظر العالم المتمدن إلى ما يعانونه من أرهاق وعنت فى ظل الإدارة الفرنسية. ولقد أدركوا هذه الأمنية، فعرف الناس أن فى بلاد الشام شعبا أبا كريما عيوفا لا يصبر على ضيم استنفد كل مجهوداته فى قتال مغتصبى بلاده، وبذل فوق الطاقة لإخراجهم منها، ويجب علينا أن نشير هنا إلى أن نشوب الثورة فى سورية وافق زمن اشتداد حركة ثورة المغرب الأقصى انتقاضا على الفرنسيين الذين جروا على خطة إرهاب الشعوب العربية واضطهادها فجهزوا الجيوش اللجبة لإخماد الثورتين العربيتين. وكما سعوا فى لندن لحمل الإنكليز على مساعدتهم فى إخماد ثورة سورية فقد سعوا مثل هذا الشعى فى مدريد لحمل أسبانيا على تأييدهم ومد يد المساعدة لهم فى قتال المغاربة. وكل ذلك باسم الدفاع عن الاستعمار الظالم. وقد خدمهم الحظ فقضوا على الثورة المغربية بحمل زعيمها الأمير عبد الكريم على الاستسلام، والتفتوا بعد ذلك إلى الثورة السورية فأخمدوها بالقوة.

ويسطنا فى متن الكتاب الأدوار التى مرت بها المفاوضات السياسية من إعلان الثورة حتى اجتماع الجمعية التأسيسية، وقد حرص المفاوضات السوريون فى جميع الأدوار على التفاهم مع الفرنسيين، ولكن المستعمرين من هؤلاء - ولهم الكلمة العليا - أبوا إقرار أى حل قبل أن يلقى الثوار سلاحهم ويسلموا أنفسهم ويعرضوا طاعتهم من دون قيد ولا شرط، والغاية من فرض هذه الشروط القاسية - ولا يرضى بها أبى النفس - الاستمرار فى النضال حتى تنفذ قوى السوريين، وحتى يتم إخماد الثورة بالقوة وهو ما كان، وبدلا من أن يتعظ الفرنسيون بحوادث الماضى فينشئوا فى الدور الجديد نظاما ثابتا ويعيدوا إلى البلاد وحدتها ويسلموها إلى ابنائها ويجتثوا أسباب النزاع والاضطراب عادوا إلى تطبيق أساليبهم القديمة التى هى مصدر الشكوى، وقذفوا سورية بسيل جارف من موظفيهم ففيها اليوم من الموظفين الفرنسيين ما لا يقل عن ٥٠٠ موظف يتناولون الضخم من الرواتب ويتمتعون بمزايا عديدة ويحرم أهل البلاد من خدمة بلادهم وتوصد فى وجوههم الأبواب مما يحول دون قبول كل حل للقضية السورية يعرضه الفرنسيون ويباعد بينهم وبين السوريين، ويحفر هوة عميقة إذا لم نقل إنه يبذر بذور الفتن وثمراتها الخراب والدمار.

مركز القضية العربية اليوم ضرورة العمل لإنقاذ الشام وفلسطين

انتهينا بانتهاء هذا الجزء من سرد الأدوار التي مرت بها القضية العربية وتتبعناها في مراحلها منذ كانت خيالا حتى صارت فكرة فحقيقة ملموسة، وأثبتنا كل ما استطعنا جمعه من المكاتبات الرسمية والعهود الدولية والوثائق المعتبرة والبيانات والمنشورات فتكون مرجعا يرجع اليه، ومصدرا يعول عليه.

ولقد تقدمت القضية العربية في خلال هذه الفترة تقدما محسوسا لا ينكره منكر فتم توحيد أقطار الجزيرة في سمط واحد. فبعد ما كان هنالك ثمانى إمارات عند ختام الحرب العظمى في سنة ١٩١٨ وهى إمارتا الرياض وحيايل فى قلب نجد وإمارة الشعلان فى الجوف ودولة الهاشميين فى الحجاز والأدارسة فى تهامة وآل عايض فى عسير والمتوكلون فى صنعاء، أبيدت هذه الإمارات واندمجت دولة السعوديين فى مكة وحكومة المتوكلين فى صنعاء وقد ارتبطت بالدولة السعودية بمعاهدة تحالف وقع عليها فى الطائف فى شهر مايو سنة ١٩٣٤ وقد نصت على تعاونهما فى دفع الأخطار التى تهدد بلاد العرب واتباعهما خطة قومية فى السياسة الخارجية. ومعنى ذلك أن بلاد العرب الواقعة فى داخل الجزيرة تخلصت من الحكم الإقطاعى القديم الذى هو علة شقائها وبلائها، وقد طالما مهد للأجانب سبل التدخل فى شؤونها ومكثهم من بسط نفوذهم وسيطرتهم على بعض أقطارها - وأنها تستقبل حياة جديدة لم تعرفها ولم تذوق طعمها وهى حياة الاستقرار والهدوء فتنتعش وتستريح وتواصل تقدمها الاجتماعى والعلمى، ويدهى أن فى ذلك غنما كبيرا للقضية لا يستهان به، فقد أصبحت تستند إلى دولة فتية تشد أزرها بالتعاون مع الحكومتين القائمتين فى خارج الجزيرة وهما حكومتا بغداد وعمان وهو ما يرجى أن يسجل بمعاهدات رسمية قريبا وهيئات أن يرتفع للعرب رأس أو أن يستردوا مجدهم قبل أن يقضوا قضاء أبديا على كل أثر للسياسة الإقليمية فى ربوعهم وينبذوا كل داع إليها فالبوحة نجاتهم وحریتهم واستقلالهم.

أما حالة الأقطار فى خارج الجزيرة فهى متباينة. فقد خطا العراق بعد ثورته الكبرى وبعد انشاء دولته الجديدة خطوات واسعة. فنظم علاقاته مع إنكلترا بمعاهدات واتفاقات

عدلت غير مرة وانتظم في سلك جمعية الأمم يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ فدخل بذلك في زمرة الدول المستقلة، وأقام صلته مع الدول المجاورة له على قاعدة الصداقة والولاء، وأنشأ جيشاً قويا وهو ينفذ برنامجا واسعا للإصلاح الداخلى يبشر بنهضة طيبة مباركة، ومعنى ذلك ان الخطر الاستعماري الذي كان يهدد العراق قبل الثورة زال وحل محله أمل باسم ورجاء كبير بالدولة الجديدة الناهضة.

ولقد فصلنا في هذا الجزء أخبار القضية الفلسطينية تفصيلا وأسهبنا في الكلام عن الأخطار التي يستهدف لها هذا الإقليم من إطلاق الهجرة اليهودية ومن انطلاق يد اليهود في امتلاك الأراضي وقلنا إن سكانه العرب غير قادرين بمفردهم على مقاومة يهود العالم جملة، وقد تعاهدوا واتحدوا على استصفاء فلسطين وإنشاء دولة يهودية في ربوعها يؤيدهم الإنكليز ويشدون أزرهم.

ولا يظن ظان أن الحالة في بلاد الشام أفضل مما هي في فلسطين وأن سكان تلك البلاد في نجوة من خطر الفناء، والانقراض يهدد جيرانهم وإخوانهم وأبناء عمومتهم الفلسطينيين، فقد شهِر الاستعمار الفرنسي حريا عوانا على القومية العربية وهو يقاتلها ويعمل لاستئصالها بالأسلحة الآتية:

١- سلاح التجزئة: جزء الاستعمار الفرنسي سوري إلى خمس دول ضرب بينها الحواجز والأسداد فأقام.

(١) دولة مسيحية في لبنان الكلمة العليا فيها للمسيحيين وان كان المسلمون لا يقلون عنهم عددا، ولا يسأل المسيحيون عن هذا ولا يلامون، فالاستعمار الفرنسي هو الذي أقام هذه الدولة وأنشأها ضاربا يأراء الأكثرية المطلقة من سكانها الذين يلحون بالانضمام إلى سورية عرض الحائط، ولا يخفى أن كثيرين من عقلاء المسيحيين في لبنان جاھروا بأن في بقاء هذه الدولة خطرا يهدد المسيحيين من سكانها بما يولده من ضغائن، ودعا إلى إلغائها وإرجاع لبنان إلى ما كان عليه في العهد العثماني في دائرة الوحدة السورية فلم يأخذ الفرنسيون بقوله.

(٢) وأنشأوا حكومة العلويين في الشمال وسودوا فيها اتباع المذهب العلوي (النصيرية) مع أنهم لا يزيدون عن نصف السكان ولا يزال سوادهم على الفطرة وعدد الذين يعرفون القراءة والكتابة بينهم محدود، والغاية من هذا التدبير هو

إضعاف عصبية المسلمين السنيين فى تلك البلاد وإذلالهم. فقد أقصوهم عن الوظائف إلا قليلا ، وجعلوها وقفا على الشبان العلويين والمسيحيين فأصبح المسلمون ويؤلفون ٤٠ فى المائة من مجموع السكان ويملكون نحو ٣٠ فى المائة من الأراضى بحالة يرثى لها من الفقر والفاقة.

(٣) وأنشأوا فى لواء إسكندرونة حكومة مستقلة ذات دستور خاص، واعترفوا بالتركية لغة رسمية لتلك الحكومة ومكنوا للترك فيها والغاية من ذلك جليلة واضحة وهى إضعاف العصبية العربية فى إنطاكية مدرسة ثانوية (تجهيزية) تدرس باللغة التركية وهم يعملون على إضعاف العربية ليسيظروا على البلاد.

(٤) وأنشأوا فى جبل الدروز حكومة درزية مستقلة فصلوها على دمشق وقطعوا كل اتصال بينهما فلا يجوز لدمشقى أن يدخل الجبل ولا لدرزى أن يهبط دمشق إلا بتصريح خاص صادر من السلطة الفرنسية فى الجبل، والقصد من ذلك بت الروابط الاقتصادية والاجتماعية والقومية التى تربط قطرين عاشا متحدين من فجر التاريخ.

(٥) وأنشأوا فى داخلية سورية حيث الأكثرية المطلقة للمسلمين العرب جمهورية جردوها من كل قوة ونفوذ، واستعانوا بالمهاجرين من أبناء الأقليات الأجنبية لإضعاف الأكثرية العربية فجاءوا بالأرمن الذين طردهم الترك من كيليكية فأنزلوهم فى حلب والجزيرة الفراتية وبعض الانحاء الأخرى كما جاءوا بالشراكسة المنبوذين من تركيا الكمالية فأنزلوهم فى القنيطرة وحمص وأتوا بالأشوريين والنساطرة والسريان المطرودين من العراق وتركيا فأنزلوهم فى الجزيرة الفراتية أيضا. وهكذا فهم يملأون البلاد بهؤلاء المنبوذين الذين يصبحون كلا عليها لاستخدامهم فى مقاومة الأكثرية عند الحاجة. كما حدث فى أثناء الثورة فقد جندوا ما لا يقل عن أربعين ألفا من أبناء هذه العناصر وحشدوها لمقاتلة الثوار فتلف منها نحو النصف على الأقل، وكانوا كلما هلك منها فوج جاءوا بفوج آخر.

٢- سلاح الإفقار - ولقد أدت هذا التجزئة بطبيعتها إلى زيادة النفقات زيادة استغرقت أموال الميزانية. فعمدت السلطة إلى زيادة الضرائب زيادة أرهقت الناس، وتناولت فيما

تناولته الضريبة الجمركية فارتفعت من ١٤ فى المائة وقد كانت تجبى حتى ختام العهد التركى ١١ فى المائة إلى ٢٥ فى المائة ثم زادت إلى ٤٠ و ٥٠ وهى تجبى الآن على هذا المعدل وقد ترتفع الضريبة فى بعض المواد إلى ٧٠ و ٨٠ فى المائة، وطالما شكى التجار السوريون من هذه الحالة المرهقة وطالما طرقت أبواب السلطة الفرنسية لأنها هى المسيطرة على مصلحة الجمارك طالبين تخفيض هذه الضريبة لما تلحقه من عظيم الضرر بتجارتهم فلم يلقوا اهتماما .

وارتفعت ميزانية النفقات فى سورية من خمسة ملايين ليرة سورية فى ختام العهد التركى إلى ٣٢ مليون ليرة سورية فى العهد الحاضر، وكان عدد الموظفين فى سورية زمن العهد التركى لا يزيد عن ألف موظف فارتفع فى العهد الحاضر الى ١٨٢٢٣ موظفا^(١) .

وما كان عدد الموظفين الترك فى سورية يزيد عن خمسين موظفا يتناولون رواتب ضئيلة مقابل ٥٠٠ موظف فرنسى اليوم يتناولون رواتب باهظة ضخمة من أموال البلاد. عدا الامتيازات الأخرى التى يتمتعون بها من إجازات سنوية وأجور منازل وأسفار وغير ذلك ولا يدخل فى هذا الإحصاء ضباط الجيش، ولا يقلون عن الألف على اختلاف الرتب وتدفع سورية مبلغا سنويا مقطوعا للجيش الفرنسى قدره ٤٧٥٠٠٠٠ ليرة سورية.

ولعل أفضل ما يصح الاستشهاد به على سوء الحالة الاقتصادية وتدهورها التقرير الذى وضعته الهيئة الاقتصادية التى انتخبها المكلفون فى دمشق يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٣٤ وسلمته إلى المفوض السامى الفرنسى وقد جاء فيه أن سورية استوردت فى خلال المدة المنقضية من سنة ١٩٢٠ أى منذ الاحتلال الفرنسى حتى سنة ١٩٣٣ من البضائع ما قيمته ٦٨٢ و ٧٩٠ و ١٤٧ جنيها عثمانيا ذهباً وأصدرت فى خلال هذه المدة ما قيمته ١٥٠ و ١٦٨ و ٥٢ جنيها عثمانيا فيكون الفرق بين الصادر والوارد هو ٧١٢ و ٩١١ و ٩٤ جنيها عثمانيا خسرتها البلاد من ثروتها المدخرة، وقد كادت أن تنفذ تقريبا وتعانى شر أزمة اقتصادية عرفتها فى تاريخها، وقد بدأ تجارها وصناعها بالهجرة إلى الأقطار المجاورة بعد ما سدت أبواب العمل أمامهم فى داخل بلادهم.

(١) أخذت هذه البيانات من تقرير اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى بمصر إلى جمعية الأمم عن الحالة السياسية والاقتصادية فى سورية لسنة ١٩٣٣ وهو بقلم مؤلف الكتاب.

٣ - سلاح التعليم - وقبض الاستعمار الفرنسي على عنق التعليم ويعمل على (فرنسة) الناشئة والقضاء على اللغة العربية والثقافة العربية وكل ما هو وطني وقومى، فالتعليمان الأولى والابتدائي يجريان باللغة الفرنسية وحدها فى جبل الدروز وفى بلاد العلويين وفى لواء الجزيرة والفرات من ألوية الدولة السورية، وفى لواء إسكندرونة المستقل وفى الجمهورية اللبنانية، ويتولاه ويشرف عليه موظفون فرنسيون ويشترك فيه بعض المعلمين المتفرنسين من اللبنانيين، ومما يؤسف له أن السلطة العسكرية الفرنسية لا تتورع عن استخدام بعض هؤلاء المعلمين فى مهنة الجاسوسية - كما وقع فى جبل الدروز بعهد الكابتن كراييه فاعتدت بذلك على قدسية التعليم ودنست حرمة.

ويجرى التعليم الأولى والابتدائي فى منطقة دمشق وحدها باللغة العربية ويحمل التلاميذ الصغار على تعلم اللغة الفرنسية إلى جانب لغتهم العربية، ويدرسون اللغة الفرنسية بعناية زائدة، ولا يمكن لتلميذ أن ينتقل من صف إلى صف ما لم يضرب بسهم وافر فى هذه اللغة، والتعليم الدينى الإسلامى فى مدارس الجمهورية السورية ضعيف وهو مفقود من مدارس الحكومات الأخرى، ويعنون عناية خاصة بحماية مدارس المبشرين المسيحيين ورعايتها ويمنحونها الامتيازات، وقد سهلوا للمبشرين سبيل العمل فى البلاد السورية كلها وخصوصا فى جبال العلويين، حيث الشعب لا يزال على الفطرة فهم يعلمون بجد ونشاط على تنصير هذه الطائفة وأخراجها من دينها وعقائدها^(١).

وكثرت الحانات فى البلاد السورية كثرة تستوقف الأنظار. ولو جرى إحصاء دقيق للمقارنة بين عدد هذه الدور فى العهد العثمانى القديم وبين عددها اليوم لكان الفرق عظيما، ويدهى أن الغاية من ذلك كله هى إفساد الأخلاق القومية ونشر التفرنج والتخنت وقتل الرجولة فى صدور النشء الجديد.

وهناك أيضا سلاح رابع، وهو سلاح الغرامات المالية فقد جرى الفرنسيون من ابتداء

(١) أقلت هذه الحركات زعماء العلويين ورجالهم فعدوا يوم ١٨ إبريل سنة ١٩٢٢ مؤتمرا لمعالجتها فى قرية بيت الشيخ يونس من أعمال صافيتنا أحتج بشدة على أعمال المبشرين وتصرفاتهم وأرسل البرقية الآتية إلى المفوضية الفرنسية وإلى جمعية الأمم:
«نحن الزعماء العلويين الدينين والسياسيين نرفع إليكم وبواسطكم إلى جمعية الأمم احتجاجاتنا على أعمال التنصير القائمة فى جبالنا والمستندة على تفرير وتضليل القرويين السذج والتي من شأنها أن تفسد الألفة بين أبناء الوطن مما يعود على البلاد بما يضرها ويسوعها».

نزولهم سورية على فرض غرامات مالية باهظة مقرونة فى أكثر الأحيان بتقديم كمية من الأسلحة يضربونها على كل قرية أو مدينة أو مقاطعة لاتنقاد إليهم. ومع أننا لا نملك إحصاء دقيقا عن مقدار الغرامات التى جمعت إلا أننا نعتقد بأنها لا تقل عن عشرات الملايين من الفرنكات تسرب معظمها إلى جيوب الضباط الفرنسيين الذين فرضوها أو جمعوها أو تولوا جمعها، وذهب الباقي إلى صندوق الجيش الفرنسي. ويجب الاعتراف أيضا بأنهم أساءوا استعمال جباية هذه الغرامات كثيرا واتخذوها وسيلة للسلب والنهب وابتزاز الأموال وخرّبوا بيوت الفلاحين.

ولما طغى سيل هذه الغرامات سأل أحد نواب لبنان الحكومة اللبنانية عن مصير هذه الغرامات التى تفرض وتجبى بمعرفة السلطة. فرد عليه مندوب الحكومة يوم أول أكتوبر سنة ١٩٢٦ بأن المفوض السامى قد عمل على توطيد الأمن فى لبنان بموجب الحق المخول له بالمادة الثانية من صك الانتداب متخذا الوسائل التى رآها ضرورية.

واستفحل شر هذه الغرامات فى زمن الثورة وتفننوا فى فرضها وجمعها.

وقد جاء فى قرار رسمى وضعه المفوض السامى لتنظيم طرق طرح هذه الغرامات فى شهر فبراير سنة ١٩٢٦ ما يأتى:

لا تفرض الغرامات على أهل القرى والمدن الذين يشتركون فى الثورة إلا بقرار من مندوبى المفوض السامى. اللهم إلا فى مناطق الأحكام العسكرية فإنها تفرض من القائد فى تلك المنطقة وفى المناطق التى تكون فيها الأعمال العسكرية فإن القائد العام القائم بالأعمال يفرضها إذا كان مأذونا من مندوب المفوض.

وهذه الغرامات تكون مالية وتستوفى ذهابا ويمكن أن تفرض غرامات أرزاق إذا كان ينبغى دفعها سريعا.

ونشر قلم المطبوعات فى دمشق بلاغا رسميا فى صحفها يوم ٢٨ إبريل سنة ١٩٢٦ أصدره قائد المنطقة العسكرية هذا نصه:

«إن بعض القرى فى الغوطة أو بعض الأحياء فى المدينة تقع تحت طائلة الغرامات النقدية، ويمكن أن تصبح عرضة لتدابير الإخضاع فى حالة عدم الدفع. ولما كانت هذه التدابير الاخضاعية تجرى بدون أى إنذار سابق ويحال عدم الوفاء فإن الجنرال قائد

المنطقة يدعو في الحال السلطات السورية المحلية ذات العلاقة إلى أن تخرج في الوقت المناسب النساء والشيوخ والأطفال، لأن الحاكم العسكري لا يقبل بعد هذا الإعلام أية مسؤولية حتى أدبية عن الكوادر التي يمكن أن تقع».

ويجب أن لا ننسى ما جرى من المأسى أثناء عملية جمع السلاح من لبنان في خريف سنة ١٩٢٣ فقد جمعوا نحو عشرة آلاف بندقية من الشوف وحاصبيا وجزين ومرجعيون وراشيا والبقاع، وجمعوا أكثر من عشرة آلاف جنيه غرامات، ولما جاء الجنرال سيرايل إلى بيروت في سنة ١٩٢٥ واطلع على تفاصيل ما جرى من الفظائع حين جمع السلاح أعاد جانباً من الأموال التي جمعت إلى أصحابها البائسين.

بمثل هذه الأساليب وأشباهاها يحارب المستعمرون الفرنسيون الروح الوطنية في سورية، ويعملون للقضاء على القومية العربية والآثار العربية، فمثلهم من هذه الناحية مثل اليهود في فلسطين الذين يجبرون سكان القرى من الفلاحين على تدمير بيوتهم ومقابرهم ومساجدهم بأيديهم حينما يبتاعون منهم قراهم، والفرق بين اليهود والمستعمرين الفرنسيين أن أولئك يطبقون برنامجهم في القرى والمزارع الصغيرة وعلى منوال ضيق محدود، أما هؤلاء فيطبقونه على الأمة برمتها مستعينين على ذلك بكل ما يملكونه من وسائل مادية وتشريعية ونظامية ومالية، ومعتمدين على السيف والمدفع فقد قدر ما أنفقوه على تجهيز الحملات العسكرية التي أرسلت إلى سورية لتدويخها بعشرة مليارات من الفرنكات الفرنسية^(١) ونحن نورد هنا جدولاً رسمياً لنفقات فرنسا العسكرية من سنة ١٩١٩ أي من أول احتلالها حتى سنة ١٩٢٣ يحسن أن يقاس عليه

سنة	١٩١٩	٧٨	مليون فرنك
سنة	١٩٢٠	٥٦٤	مليون فرنك
سنة	١٩٢١	٧٤٠	مليون فرنك
سنة	١٩٢٢	٤٠٠	مليون فرنك
سنة	١٩٢٣	٢٦٠	مليون فرنك

ومجموع ذلك ٢٠٤١ مليون فرنك، وأنفقت في خلال هذه المدة ٤٠٠ مليون فرنك على سلاح الدفاع البحري و٣٦٥ مليون فرنك على المصالح الإدارية، ومجموع ذلك ٢٨٠٦ ملايين

(١) قال الجنرال أندريا قائد رمشق وجبل الدروز يوم ١٤ يناير سنة ١٩٢٦ لصحافى دمشق إن فرنسا أنفقت في سورية ثمانية مليارات وخسرت كثيراً من أبنائها.

من الفرنكات يضاف اليه خمسة مليارات أخرى من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٨ على أننا لا ننكر أن نفقات فرنسا قلت منذ سنة ١٩٢٩ فهي تنفق الآن على جيشها وعلى المصالح الملكية فى سورية مبلغ ١٢٠ و ٦٠٠ و ٣١٥ فرنكا سنويا كما جاء فى بلاغ رسمى نشر سنة ١٩٣٢ ولسنا فى حاجة إلى القول أن الفرنسيين ما كانوا فى حاجة إلى إنفاق مثل هذا المبلغ فى كل عام وإلى أنفاق المليارات التى أنفقوها أو أنصفوا السوريين وجلوا عن بلادهم، ويسلم الباحث المنصف معنا بعد هذه البيانات بأن مستقبل سورية لا يبعث على الارتياح وبأنها فى حالة لا تقل سوءا عن حالة شقيقتها فلسطين، ويسلم أيضا أننا على حق فى دعوتنا - الشعوب العربية إلى التكتاف لإنقاذ هذين القطرين وإن كنا لا ننكر بأن هنالك عددا غير قليل من الفرنسيين الأحرار ينكر على المستعمرين من أبناء قومهم أساليبهم وينادى بوجوب إنصاف سورية ومنح السوريين حقوقهم ومثل هؤلاء مثل بعض أحرار الإنكليز الذين يعطفون على فلسطين ويؤيدونها، وغنى من البيان إن هذا العطف المجرى لا يكفى، فلا بد من السعى عند الحكومتين الإنكليزية والفرنسوية لحملهما على تعديل خططهما فى هذين القطرين قبل ضياع الوقت.

وخلاصة القول اننا مع اعترافنا بالتقدم العظيم الذى أدركته القضية العربية فى خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة، سواء فى داخل الجزيرة حيث قضى على الحكم الإقطاعى وقامت مقامه حكومة فتية قوية، أم فى العراق وقد نشأت دولة مدنية راقية يعقد العرب عليها أطيح الآمال، أم فى شرق الأردن وتتحسن حالة الإمارة تدريجا وسواء بانتشار فكرة الوحدة بين شباب العرب فى الأقطار العربية كلها من خليج فارس حتى المحيط الأطلسى فأننا نعتقد بأن فى مقدمة واجبات الحكومات العربية المستقلة والهيئات العربية ذات الشأن العمل لانقاذ فلسطين وسورية، لأن خروجهما من يد العرب وتغلب العناصر الأجنبية عليهما كارثة قومية لا تعادلها كارثة، ولا تعوض بأى فوز يدركه العرب فى ناحية أخرى.

ولابد من مضاعفة السعى والجهود لنشر فكرة الوحدة العربية وتعميمها بين شبان العرب فى الأقاليم والبلدان التى ينطق أهلها بالضاد وإنشاء جمعيات منظمة قوية فى كل حاضرة من حواضرهم وفى كل عاصمة من عواصمهم وإقليم من أقاليمهم تستقل فى إقليمها وترجع إلى جمعية رئيسية عليها تدير حركة الوحدة وتنظمها وتشرف عليها.

القاهرة فى ٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٣ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٤.

ملاحق الكتاب

- ١ -

أسماء الذين اشتركوا فى الثورة السورية من السياسيين والذين نفوا وأبعدوا وماتوا فى سبيلها

الذين اشتركوا فيها: الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، نسيب البكرى، حسن الحكيم، سعيد حيدر، جميل مردم بك، رشيد طليع^(١) الأمير عادل أرسلان.

الذين نفوا أو سجنوا فى سبيلها: فوزى البكرى، سامى البكرى، مظهر البكرى، عثمان شراباتى، توفيق شامية، عمر الطيبي، فارس الخورى، فوزى الغزى، بدر الدين الصفدى، سعد الله الجابرى، حسنى البرازى، لطفى الحفار، هاشم الأتاسى، شكرى الجندى، وصفى الاتاسى، إحسان الشريف، خالد الشلق، الأمير أمين أرسلان، أسعد حيدر، حسن حيدر، مهدي حيدر، مصطفى خليل حيدر، يوسف حيدر، أحمد مهدي حيدر، عباس ياغى، محمد حسن شومان، حسين قنواتى، وصفى الأتاسى، الدكتور عبد الرحمن الكيالى، الشيخ محمد الزعل شيخ قرية المسيفرة فى حوران، محمد ديب الحريرى شيخ قرية الحراك، فخرى البارودى، عبد الحميد كرامى، الدكتور عبد اللطيف البيسار، عارف الحسن، عارف الرفاعى وغيرهم.

- ٢ -

أسماء الذين أعدموا شنقا فى سبيلها

أعدم فى دمشق شنقا يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦ رشيد الكردى من حى المشاغور ومحمد الكردى من حى العمارة ومحمود خرنوبى من قبر عاتكه وتوفيق لطف من حى الخراب وعبد الرحمن الأزعر من حى قبر عاتكه، وأعدم أيضا فخرى نجل حسن الخراط وأعدم آخرون فى بيروت.

(١) توفى المرحوم رشيد على أثر مرض أصابه فى جبل الدروز فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٦.

- ٣ -

أسماء الضباط الذين اشتركوا فى الثورة

فؤاد سليم، يحيى حياتى، زكى الدروبي، سعيد العاص، فوزى القاوقجى، صادق الداغستاني، مصطفى وصفى، محمود حمدى السمان، آصف السفرجلانى، زكى الحلبي، عبد الله التركى، جميل البابا، عبد الكريم المدفعى، مظهر رسلان، واصف عمر باشا، فؤاد رسلان، إبراهيم أبو مصلح، إبراهيم عبد العال، شوكت العايدى، أحمد الملا، أبو تركى سرحان، الشيخ خطار أبو هرموش، سعيد اليمانى، صادق المغربى، عبد القادر مليشو، مظهر السباعى، إبراهيم صدقى، حسين المدفعى، خير الدين اللبايدى (الطيّار).

- ٣ -

أسماء الذين استشهدوا منهم

فؤاد سليم، زكى الحلبي، شوكت العايدى، محمود حمدى السمان، مظهر السباعى، فؤاد رسلان، سعيد اليمانى، صادق المغربى، إبراهيم أبو مصلح، إبراهيم عبد العال، إبراهيم صدقى، أحمد الملا، أبو تركى سرحان، الشيخ خطار أبو هرموش، صادق المغربى، حسين المدفعى.

أسماء الأطباء الذين اشتركوا فى الثورة

خالد الخطيب وعلى الشواف وأمين رويحه وتوفيق القصيبتاتى ومدحت شيخ الأرض ومثير شيخ الأرض.

- ٤ -

أسماء الشبان الذين اشتركوا فى الثورة

فائق العسلى، صبرى العسلى، حكمت العسلى، عبد اللطيف العسلى، نسيب شهاب، الأمير عز الدين الجزايرى، نزيه المؤيد، ياسين الخانجى، عادل الحامدى، الأمير أحمد الشهابى، سعد الدين المؤيد، مصطفى العظم، مصطفى حيدر، حسين حيدر، صالح سلو.

- ٦٢٠ -

عبد القادر القواص، شفيق الركابي، زكى الركابي، سعيد الترماني، منير الرئيس، زكى المرادى، محمد على الدروبي، سليمان المعصراني، صبرى فريد البديوى، جميل شاكر، علاء الدين الكيلانى، فائق الكيلانى، توفيق الحلبي، زكى المرادى، شفيق عمر باشا، شوكت البسطامى، صبرى الخطيب، عمر عمر باشا، سعيد الزعيم، زكى الشربجي، أحمد مريود، شاكر العاص، مؤيد شرف، مهدى قزيها، نديم الرفاعى.

أسماء شهدائهم

فائق العسلى، حكمت العسلى، عادل نكد، الأمير عز الدين الجزائري، سعد الدين المؤيد، محمد على الدروبي، علاء الدين الكيلانى، فائق الكيلانى، توفيق الحلبي، زكى الشربجي، عمر عمر باشا، احمد مريود، مؤيد شرف، مهدى قزيها، شوكت البسطامى، نديم الرفاعى، زكى المرادى، زكى الشربجي.

- ٤ -

أسماء العصابات ومقرها وعددها وأسماء رؤسائها

لا يمكن وضع إحصاء حقبى للعصابات التى اشتركت فى الثورة، فقد كان لكل حى من أحياء دمشق عصابة أو عصابتان أو أكثر تضم أبناءه، وكانت كثيرا ما ترابط أمام الحى نفسه للدفاع عنه فكانت عصابات الميدان مثلا ترابط فى جهات الميدان ومثلها عصابات الشاغور والعمارة والأكراد، وحذا سكان الغوطة حذو أبناء الأحياء فكانت لكل قرية عصابة أو أكثر من أبنائها يقودها أحد رجالها المتصفين بالشجاعة والإقدام مهمتها فى الدرجة الاولى الدفاع عن قريتها والقتال فى سبيلها والاشتراك فى الحركات العامة وتذكر ما عرفناه من أسماء العصابات وعدد رجالها وقادتها ومراكزها.

- ١- عصابات الميدان - كانت هناك عدة عصابات من أبناء هذا الحى اشتهرت من بينها عصابة عبد القادر سكر وعصابة إسماعيل المهائنى وعصابة عبد الغنى أبو نجيب وعصابة محمد الدرخبانى وعصابة الاشمري.
- ٢- عصابة الشاغور - بقيادة حسن الخراط وحسن المقبعة (استشهد الاثنان فى الدور الأول من أدوار الغوطة فحل محلهما حسن الزيبيق).

- ٣ - عصابة العمارة بقيادة أبو عجاج الشيخ.
- ٤ - عصابة مأذنة الشحم.
- ٥ - عصابة الخراب.
- ٦ - عصابة باب السريجة بقيادة سعيد وسليم الأوزون.
- ٧ - عصابات الأكراد بقيادة سعيد عدى وأبو دياب البرازى وأحمد الملا.
- ٨ - عصابة قبر عاتكة بقيادة عمر البهلوان.
- ٩ - عصابة المغاربة بقيادة الأمير عز الدين الجزائري.
- ١٠ - عصابة برزة بقيادة أحمد أبى محيي الدين شعبان.
- ١١ - عصابة جوير بقيادة أولاد قطاط.
- ١٢ - عصابة حرسنا بقيادة أبو عمر ديبو.
- ١٣ - عصابة أولاد عكاشة فى وادى بردى.
- ١٤ - عصابة جرمانا بقيادة عادل نكد.
- ١٥ - عصابات بعلبك بقيادة توفيق هولو حيدر.
- ١٦ - عصابات الشوف بقيادة شكيب وهاب.
- ١٧ - عصابات الإقليم بقيادة احمد مريود.
- ١٨ - عصابة داريا بقيادة خليل بصله.
- ١٩ - عصابة القدم بقيادة الشيخ ديب القديمى.
- ٢٠ - عصابات قلمون بقيادة جمعة سوسق وخالد النفورى.
- ٢١ - عصابة حمص بقيادة نظير النشيواتى.
- ٢٢ - عصابة حماه بقيادة عدي الكنيفد.
- ٢٣ - عصابة الشمال بقيادة عقيل السقاطى.
- ٢٤ - عصابات دوما بقيادة محمود خيتى وغنيم خيتى ويونس الخنشور.

أسماء الذين استشهدوا من قادة العصابات

حسن الخراط، حسن المقبعة، احمد مريود، عقيل السقاطى، عبد الغنى أبو نجيب.

الأمير عز الدين الجزائري، عادل نكد، حسن وطفا، أحمد الملا، أبو دياب البرازي.

أسماء الهيئة العسكرية للغوطة

وكانت للغوطة هيئة عسكرية - عدا مجلس الثورة الأعلى - تتألف من مصطفى وصفى وزكى الحلبي الدروبي وفوزي القاوقجي وشوكت العايدى وسعيد العاص وصادق الداغستاني.

القيادة العامة للغوطة

وكانت القيادة العامة للغوطة في معظم أدوار الجهاد بعهدة نسيب البكري.

- ٥ -

أسماء المسيحيين الذين اشتركوا في الثورة

عقله القطامي شيخ قرية خربا وزعيم مسيحي جبل الدروز، ميشيل النحاس (طرابلس) نزيه النبكي (دمشق)^(١).

أسماء المسيحيين الذين نفوا في سبيلها

توفيق شامية وفارس الخوري.

- ٦ -

أسماء السيدات السوريات اللواتي اشتركن في الثورة

والدة توفيق بك هولو حيدر (توفيت منفية بمصر) رشيدة زوجة حسن الزبيق وقد نشرنا صورتها بين الصور.

وقد اشتركت نساء الغوطة في الثورة اشتراكا فعليا إلى جانب رجالهم، وألف بعضهن عصايات خاصة قاتلت الفرنسيين.

(١) لايزال الأول لاجئا في شرق الأردن وقد سافر الثاني إلى البرازيل أما الثالث فق. عفى عنه وعاد إلى دمشق.

- ٧ -

أسماء زعماء الدروز وشبانهم الذين استشهدوا فى الثورة

الأمير حمد الأطرش وحمد البربور وحمد الصحناوى وحمد عامر وحمد النبوانى وسليمان العقبانى وسليم المغوش وفرحان شرف وفضل الله الهنيدى، وكامل حاطوم وحمد على الأطرش وحمد كنج أبو صالح وحمود البربور وحمود حسن صعب وحمود كنج ومصطفى الأطرش ومعدى المغوش وناصرى الناصيف ونايف شلغين ونايف عبيد ونسيب الأطرش ونعمان زاكى.

- ٨ -

عدد القرى والمنازل التى دمرت فى أثناء الثورة مع بيان تقريبي لعدد الذين ماتوا وقتلوا بسببها

لا يوجد إحصاء رسمى يستند إليه فى إيراد أسماء القرى والمدن التى دمرت أو أحرقت فى أثناء الثورة، ولذلك نكتفى بنشر بيان تقريبي موجز وضعناه لها اعتمادا على المعلومات الخاصة التى جمعناها .

١ - أسماء المدن التى ضربت

دمشق وحماه والسويدا وراشيا وحاصبيا ومرجعيون والنبك.

٢ - أسماء القرى التى ضربت ودمرت

يضيق المقام عن أسماء القرى التى دمرت أو حرقت فهى كثيرة جدا، ويمكن القول أنه لم تبق قرية فى الغوطة وجبل الدروز وإقليم البلان ووادى التيم وقلمون لم تدمر أو تحرق.

٣ - بيان عن الذين ماتوا أو قتلوا فى أثناء الثورة

يقدر عدد الذين ماتوا أو قتلوا بسبب الثورة أو بسبب أعمال الحريق والتدمير من النساء والأطفال والشيوخ والرجال بخمسة عشر ألفا. يضاف اليهم مثلهم استشهدوا فى الحروب والمعارك التى دارت مع الجيش الفرنسى.

- ٦٢٤ -

٤ - الخسارة المالية

يقدر ما خسرت سورية مالياً في الثورة بخمسة ملايين جنيه بما في ذلك أثمان الدور والمنازل التي احترقت ودمرت في دمشق وحماه، وكان بعضها يحتوى على غالى التحف والنفائس مع الأسواق التي نهبت.

- ٩ -

بيان عن عدد القوات الفرنسية التي كانت تقاتل الثوار وأسماء القواد

لم يكن عند الفرنسيين من القوى العسكرية حين إعلان الثورة ما يزيد عن عشرة آلاف مقاتل، فقدوا جانباً غير قليل منها في المعارك الأولى، على أنهم ما لبثوا أن سدوا النقص الواقع في صفوفها بنجدات جاءتهم من فرنسا وتتابع بعد ذلك وصول النجدات حتى بلغ عدد الجنود التي وردت بطريق البحر نحو ثمانين ألفاً معظمهم من السنغاليين وأبناء إفريقيا الشمالية والصينيين.

تجنيد أبناء الأقليات الدينية والعنصرية من السوريين

واستعان الفرنسيون بأبناء الأقليات الدينية فجنّدوا نحو ثلاثين ألفاً من شبانها ألقوا منها كتائب خاصة بقيادة ضباط فرنسيين لقتال الثوار، وكانوا يسدون نفقاتها من أموال سورية وهذا بيان عنها:

١٠٠٠٠ شركسى،

١٠٠٠٠ أرمنى

٤٠٠٠ نصيرية وإسماعيلية.

١٥٠٠ يزيديّة

١٥٠٠ بدو عكيل

٢٠٠٠ دروز

٢٩٠٠٠

وكانوا يجندون بدلا من الذين يقتلون من أبناء هذه الكتائب،
فاذا أضفنا هذا المجموع إلى رقم الجنود التي وصلت من البحر بلغ المجموع مائة
وعشرة آلاف جندي اشتركوا في قتال الثوار السوريين.

توزيع هذه القوات

وكانت هذه القوات موزعة كما يأتي:

١٥٠٠٠ دمشق

١٢٠٠٠ جبل الدروز

٥٠٠٠ رياق

٢٠٠٠ شتورة

٥٠٠٠ قلمون

٤٠٠٠ حوران

٥٠٠٠ طرابلس وحمص وحماه

٥٠٠٠ بعلبك

١٠٠٠ بلاد الشمال

٥٠٠٠ بيروت

أسماء القواد الفرنسيين

كانت القيادة العليا للجنود الفرنسية بعهدة الجنرال غاملان، وكان هنالك ستة قواد
برتبة جنرال يعملون تحت إمرته في المناطق الآتية: الجنرال فاليريير في منطقة دمشق
والجنرال أنديريا في جبل الدروز والجنرال مارتى في حمص وقلمون والجنرال سوليه في

لبنان والجنرال بيلوت فى الشمال. وكان هناك عدد كبير من كبار الضباط يعملون فى مختلف المناطق.

انضمام بعض أبناء أفريقية الشمالية إلى الثوار

ولابد لنا من القول أن عددا غير قليل من أبناء الجزائر وتونس والمغرب الأقصى من المجندين فى الجيش الفرنسى انضم إلى الثوار فى أثناء الثورة، وقاتل معهم وأبلى بلاء حسنا، وكذلك انضم إلى الثورة عدد من جنود الفرقة الأجنبية فى الجيش الفرنسى معظمهم من الألمان والبلغاريين وقاتلوا الفرنسيين فى صفوف الثوار.

خسارة الفرنسيين فى الثورة

ويقدر عدد الذين خسروهم الجيش الفرنسى فى الثورة بثلاثين ألف مقاتل سواء الذين جاؤا بهم من وراء البحار، أو الذين جندوهم من أبناء الأقليات الدينية.

استدراك وبيان

جاء فى الصفحة الأولى من المجلد الأول أن سلطان العثمانيين مزق جيش السلطان قايتباى آخر المماليك المصريين يوم مرج دابق، وصوابه أن السلطان العثمانى مزق جيش طومان باى خليفة الغورى آخر المماليك، وجاء فيها أيضا أن شريف مكة وهو حسين بن أبى ندى أرسل إلى القاهرة من حمل إلى السلطان كتاب بيعته، وصوابه الشريف بركات لا حسين، وورد فى الصفحة الثامنة اسم المنتدى العربى وصوابه الأديب، وهنالك أغلاط لغوية ومطبعية أخرى لا تخفى على فطنة القارى الأديب.

وكذلك بذلنا جهدا كبيرا فى الحصول على صور الرؤساء والزعماء والشهداء الذين وردت أسماءهم فى متن الكتاب فلم نعثر إلا على طائفة معظمها قديم فأنثبتناها وإذا كان بعضها غير واضح فما ذلك إلا لقدمها، ولعدم تيسر الحصول على غيرها فمعدرة مقبولة.

ووقعت أغلاط مطبعية، وهى مما لا يخلو منها كتاب فنوجه إليها نظر القارى الكريم لإصلاحها عند القراءة.

اسماء مصادر الكتاب

الكتب العربية

مقدرات العراق السياسية لطاهر العمري، والقضية العربية لأحمد عزت الأعظمي، والقضية العراقية لمهدى الجواهرى، وقلب جزيرة العرب لفؤاد حمزة، والمؤتمر العربى فى باريس، وماضى الحجاز وحاضره لحسين محمد ناصيف والكتاب الأخضر النجدى عن مؤتمر الكويت وتاريخ حزب الاتحاد السورى، ودليل المهاجرين، والكتاب الأسود فى القضية الأردنية ورسائل اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى وسجلاتها، وإيامنا الحمراء لسعيد العاص وتاريخ الوزارات العراقية لعبد الرزاق الحسنى، ورسائل الدكتور شهبندر عن لورانس وجبل الدروز لحنا أبى راشد.

الكتب التركية

كتاب الايضاحات السياسية لقيادة الجيش الرابع، ومذكرات أحمد جمال باشا قائد الجيش الرابع، ومذكرات على فؤاد باشا رئيس اركان حرب الجيش الرابع، ومذكرات سيفى بك رئيس استخبارات الجيش الرابع، ومذكرات محمود مختار باشا سفير تركيا فى برلين، ومذكرات رئيس استخبارات القوة المرتبة فى معان.

الكتب الفرنسية

الحجاز فى الحرب العالمية: تأليف الجنرال أ. بريمون

Le Hidjaz dans la guerre mondiale Par General A. Bremond.

الثورة العربية: تأليف أوجين يونغ

La revolution arabe par U. Yung.

كيف استقرت فرنسا فى سورية تأليف الكونت غونتنبيرون

Gomment la France s'est installée en Syrie Par G.G.

فهرست الجزء الثالث

صفحة	
٨	إمارة شرق الأردن
٩	نشأة إمارة شرق الاردن
١١	شرق الأردن في العهد الفيصلى
١٣	الحكومات الثلاث الجديدة
١٤	معاهدة أم قيس
١٦	الأميرعبد الله في عمان والقدس
١٨	قواعد الاتفاق
١٨	إنشاء الحكومة الجديدة
١٩	الإنكليز والامارة الجديدة
٢١	شرق الأردن والانتداب البريطانى
٢٢	المفاوضات بين شرق الأردن وإنكلترا لتحديد علاقتهما
٢٥	تحفظات الحكومة الأردنية
٢٧	اعتراف بريطانيا بشرق الأردن
٢٨	الإعتداء على الاستقلال وانتقاصه
٣٠	ضم العقبة ومعان إلى شرق الأردن
٣١	المعاهدة بين شرق الاردن وإنكلترا
٣٧	دستور شرق الأردن
٣٨	الحركة الوطنية في شرق الأردن
٤١	الوطنيون يحتجون
٤٢	اللجنة التنفيذية تقاطع الانتخابات
٤٢	مؤتمرات اللجنة التنفيذية
٤٧	فلسطين
٤٨	نشأة الصهيونية - وعد بلفور وإقرار الدول له

صفحة

٤٩	نص وعد بلفور
٥٠	اللجنة الصهيونية واختصاصاتها
٥٠	اتصال اليهود بالأمير فيصل
٥٣	بيان للأمير ينفى الاتفاق
٥٣	اليهود ومؤتمد الصلح
٥٥	العرب والحركة الصهيونية وبريطانيا
٥٥	أول احتجاج على السياسة الجديدة
٥٦	تأليف الجمعيات الإسلامية المسيحية
٥٦	المؤتمرات الوطنية الفلسطينية
٥٦	المؤتمر السوري العام
٥٧	المؤتمر الفلسطيني الثاني
٥٨	مؤتمر حيفا الثالث
٥٩	مؤتمر القدس الرابع
٥٩	اتحاد الوفدين السوري والفلسطيني وقرارهما
٦٠	مؤتمر نابلس الخامس
٦١	مؤتمر يافا السادس
٦٢	مؤتمر القدس السابع
٦٢	المؤتمر الثامن
٦٣	الانتداب البريطانى لفلسطين
٦٤	الاحتجاج على فرض الانتداب
٦٥	إنشاء الحكومة الفلسطينية
٦٨	تصريح المستر تشرشل
٧٢	صك الانتداب لفلسطين
٧٩	دستور فلسطين

صفحة

٨٣	مقاطعة الانتخابات ورفض التعاون
٨٦	مشروع الوكالة العربية ورفضه
٨٦	تصريح المستر إيمرى
٩٢	الاضطرابات فى فلسطين
٩٢	اضطرابات القدس الأولى
٩٣	حادثة بيسان
٩٣	اضطرابات يافا الأولى
٩٣	تقرير لجنة توماس هايكرفت
١٠٢	اضطرابات القدس الثانية
١٠٢	اضطرابات يافا الثانية
١٠٣	فتنة فلسطين الكبرى
١٠٤	تدابير الحكومة وسكون الفتنة
١٠٥	عدد القتلى والجرحى
١٠٥	منشور المندوب السامى ورد اللجنة
١٠٨	صدى الفتنة فى الشرق والغرب
١٠٨	مذكرة الأمير عبد الله
١١٠	ابن سعود والفتنة
١١٢	الجفاء بين العرب واليهود
١١٢	لجنة شو وتقريرها
١١٦	وفد فلسطين فى لندن
١١٧	المستر مك دونالد يذيع بيانا عن سياسة حكومته
١١٩	تصريح للمستر مك دونالد
١٢١	الكتاب الأبيض البريطانى
١٢١	عودة الوفد الى فلسطين

صفحة

١٢٢	تقرير سمبسن
١٢٣	إعدام الشهداء الثلاثة
١٢٤	لجنة البراق
١٢٥	النضال بين الفلسطينيين والإنكليز
١٢٦	مظاهرة القدس
١٢٧	مظاهرة يافا
١٣٠	محاكمة الأحرار
١٣٢	الدولة الهاشمية في الحجاز
١٣٣	كيف تأسست الدولة الهاشمية
١٣٥	الحكومة الجديدة ورجالها
١٣٧	علاقات الحكومة الهاشمية بالإمارات العربية
١٣٨	علاقاتها بأبن سعود
١٤٢	مباحثات جديدة بين الحسين وأبن سعود
١٤٤	مؤتمر الكويت
١٥١	علاقاتها بالإمارة الإدريسية في عسير
١٥٣	حروب آل عايض وتحالف الإدريسي وأبن سعود
١٥٤	علاقاتها بالإمامة الزيدية في اليمن
١٥٥	علاقاتها بإمارة آل الرشيد
١٥٧	علاقاتها بالإنكليز
١٥٨	اعتراض الحسين على فرض الانتداب
١٥٨	لورانس في جدة
١٦٥	الحسين ومؤتمر لوزان
١٦٦	مفاوضات ناجي الأصيل في لندن
١٦٦	إعلان مشروع الاتفاق في مكة

صفحة

١٧١	صدى المعاهدة واحتجاج الفلسطينيين
١٧١	المعاهدة والمؤتمر الفلسطيني السادس
١٧٢	تصريح جديد للحسين عن المعاهدة
١٧٢	تصريحات مندوب الحسين في القدس
١٧٤	الحسين في شرق الأردن
١٧٤	مفاوضاته مع اليهود
١٧٦	مبايعته بالخلافة
١٧٦	نداء الحسين إلى الشعب البريطاني
١٧٩	مفاوضات لندن الجديدة وتفسير وعد بلفور
١٨٢	النجديون يهاجمون الحجاز
١٨٥	طلب مداخلة الإنكليز
١٨٦	تنازل الحسين والمناداة بالملك على
١٨٨	بيعة الملك على
١٩٠	هيئة جدة وقناصل الدول
١٩٠	إنشاء الحزب الوطني ومبادئه
١٩١	بيان الحزب الوطني إلى العالم الإسلامي
١٩٢	الحزب يتوسط عند ابن سعود
١٩٤	عهد الملك على
١٩٤	الحسين لم يستنجد بالإنكليز
١٩٤	الملك على يجلو عن مكة
١٩٥	الحزب الوطني يستصرخ العالم الإسلامي
١٩٥	الحزب الوطني يرسل وفدا إلى مكة
١٩٨	سفر الوفد وإخفاقه
١٩٨	الملك على يقرر الدفاع

صفحة

١٩٩ كتاب الملك على الى ابن لؤى
١٩٩ بين قواد ابن سعود والقناصل
٢٠١ كتاب الملك على إلى ابن سعود
٢٠٢ الوساطات لوقف القتال
٢٠٥ مصر تتوسط
٢٠٥ الرجوع إلى القتال
٢٠٦ الحسين في العقبة وقبرص
٢٠٧ الحسين يرسل جوابه ويرفض السفر
٢٠٩ الحسين يحتج إلى بريطانيا وجمعية الأمم
٢١٠ رد رئيس الوزارة البريطانية
٢١٥ انهيار الدولة الهاشمية
٢١٨ القضية السورية من ميسلون إلى الثورة الكبرى
٢١٩ عهد التقسيم والتجزئة
٢٢٠ إنشاء دول وحكومات: دولة لبنان الكبير ودولة حلب
٢٢٢ دولة العلويين
٢٢٢ دولة دمشق
٢٢٢ دولة جبل الدروز
٢٢٧ لواء إسكندرونة
٢٢٧ دساتير الدول السورية
٢٢٨ إنشاء الاتحاد السوري والغاؤه
٢٢٩ إقرار الانتداب وصكه
٢٣٤ المجالس التمثيلية للدول الجديدة
٢٣٥ إلغاء الاتحاد السوري وإنشاء الدولة السورية
٢٣٩ نشاط الحركة الوطنية وانتعاشها في الداخل

صفحة

٢٤٠	فتنة حوران
٢٤١	عصابات الشمال
٢٤٣	اعتقال هنانو في القدس وإرساله إلى حلب
٢٤٣	حادث القنيطرة
٢٤٤	عصابات الفرات
٢٤٥	حوادث المستر كراين
٢٥٠	صدى هذه الحوادث في مصر وأوروبا
٢٥٣	حادث أدهم خنجر
٢٥٤	عصابات الشوف
٢٥٥	حوادث بعلبك
٢٥٥	العصابات التركية
٢٥٥	٣٥ ثورة في سنة واحدة
٢٥٧	العمل السياسي في مصر وأوروبا
٢٥٨	الاحتجاج على فصل فلسطين عن سورية
٢٥٩	المطالبة بمندوب عربي في مؤتمر لندن
٢٥٩	مؤتمر جنيف
٢٦٧	وفد المؤتمر ولجنتاه
٢٦٨	مذكرة الوفد إلى مؤتمر جنوى
٢٧٦	الوفد ومجلس جمعية الأمم
٢٧٨	احتجاج الوفد على إقرار الانتداب
٢٧٨	الوفد في جنيف
٢٧٩	نداء الوفد للجمعية العمومية
٢٨٠	الوفد ومؤتمر لوزان
٢٨٢	الثورة السورية الكبرى

صفحة

٢٨٤	فى طريق الثورة
٢٨٦	إنشاء حزب الشعب
٢٨٧	زيارة اللورد بلفور لدمشق
٢٨٨	المسيو برونه ودستور سورية
٢٨٨	سفر الكابتن كريبه بالإجازة
٢٩٠	مقدمات الحوادث فى الجبل الدرزى
٢٩٣	محقق فرنسوى جديد
٢٩٧	الجنرال يميل إلى الغدر
٢٩٨	الغدر بسليطان باشا
٣٠٠	معارك الجبل الأولى
٣٠٠	معركة المزرعة
٣٠٣	دمشق وثورة الجبل
٣٠٤	الفرنسيون يطارودن حزب الشعب
٣٠٥	الهجوم على دمشق
٣٠٦	طلبات الثورة وأغراضها - بلاغات سلطان باشا ومنتشوراته
٣١٥	المعارك الأولى فى الجبل
٣١٥	استدعاء الجنرال ميشو
٣١٦	معركة السيفرة
٣١٧	معارك السويدا وعري والمجير
٣١٩	حروب الغوطة الأولى
٣٢٠	ثورة حماه
٣٢٤	ضرب القرى وتدميرها
٣٢٥	احتجاج سيدات حماه
٣٢٦	تدمير دمشق

صفحة

٢٣١	صدى الكارثة فى فرنسا
٢٣٤	تقرير الجنرال غاملان
٢٣٩	الجنرال سرايل والإنكليز
٢٤٣	معارك إقليم البلان ووادى التيم
٢٥٢	الزحف على راشيا
٢٥٥	حملة الإقليم الثانية
٢٥٧	دمشق بعد الكارثة
٢٥٩	أعمال العصابات فى الغوطة
٢٥٩	تخريب قرى جديدة
٢٦٠	اعلان الإدارة العرفية فى دمشق
٢٦١	معركة يلدة وبيله
٢٦٤	دى جوفنيل فى مصر ودمشق - مفاوضاته فى باريس والقاهرة
		ومكاتبته مع اللجنة التنفيذية ووفود الصلح واستقالة الحكومة السورية
٣٩٦	الانتخابات النيابية
٤٠١	اضطرابات حلب
٤٠٥	مسلمو لبنان يطلبون الانفصال
٤٠٩	السلطة الفرنسية تقاوم حركة الانفصال
٤١٤	استئناف القتال - حروب الغوطة - معارك قلمون - فطاع وادى بردى
٤١٦	قوات الفرنسيين وتدابيرهم العسكرية
٤١٧	موقف الثوار فى الغوطة وقلمون
٤١٨	فى وادى التيم وإقليم البلان
٤١٩	فى جبل الدروز وحوران
٤٢٠	الزحف على جبل الدروز
٤٢٣	حكومة الداماد وبيانها

صفحة

٤٢٧	وثائق دى جوفنيل وعهوده
٤٣٠	كوارث الميدان الثلاث
٤٤٢	كارثة مضايا
٤٤٤	اعتقال ثلاثة من الوزراء ونفيهم
٤٤٥	الثوار والوزارة
٤٤٦	حروب الغوطة الختامية ومعارك قلمون والهرمل والضنية
٤٤٦	التنظيم فى الغوطة
٤٤٩	القائد العام الجديد للغوطة
٤٥٠	معارك التطويق فى الغوطة
٤٥٤	حروب قلمون الثانية
٤٥٤	عصابة بعلبك
٤٥٦	عصابات وادى التيم وإقليم البلان
٤٥٧	معارك الضينة وعكار
٤٦٧	معارك الجبل الختامية
٤٦٩	مؤتمر مفعلة
٤٧٠	حروب المقارن
٤٧٢	الجلاء إلى الصفا واللجاء ومعارك اللجاء
٤٧٤	آخر حملة على الغوطة
٤٧٧	الإنكليز والثورة السورية
٤٨٤	الثورة وجمعية الأمم - مساعى اللجنة التنفيذية والوفد السورى فى جنيف وباريس ومفاوضات باريس والقاهرة
٤٨٧	الثورة وجمعية الأمم ولجنة الانتدابات
٤٨٩	تقرير اللجنة التنفيذية إلى لجنة الانتدابات
٤٩٢	الوفد السورى فى روما

صفحة

٥٠٥	الوفد السوري والمسيو دى جوفنيل
٥٠٧	السلطة الفرنسية فى دمشق والمفاوضات
٥٠٨	الميثاق الوطنى وكيف وضع
٥٠٩	بين الملك فيصل والزعماء
٥١٠	الوفد يستغيث بجمعية الأمم ويحتج إليها
٥١٦	مؤتمر بيروت وتصريح المسيو بونسو
٥١٧	اللجنة التنفيذية والوفد والمسيو بونو
٥١٨	مذكرة فرنسية عن القضية السورية
٥٢٠	نص تصريح المسيو بونسو
٥٢٤	صدى التصريح فى الداخل والخارج ورد اللجنة التنفيذية ومؤتمر بيروت عليه
٥٢٩	الجمعية التأسيسية
٥٣١	العفو المقيد
٥٣٣	انتخاب الجمعية التأسيسية
٥٣٤	افتتاح الجمعية واغلاقها
٥٣٥	شكل الحكم فى سورية - اجتماع القاهرة - بيان سلطان باشا - مؤتمر أبناء الساحل
٥٣٨	دستور اللجنة ومبادئه
٥٣٩	بلاغ فرنسوى رسمى للجمعية
٥٤١	مفاوضات جديدة بين الجمعية والسلطة
٥٤٣	تأجيل الجمعية الى أجل غير مسمى
٥٤٤	مؤتمر الحديثة ومساعى الوطنيين
٥٥٠	اعلان الدستور والانتخابات النيابية
٥٥٢	صدى نشر الدستور

صفحة

٥٥٦ مؤتمر الوطنيين وبيانهم
٥٥٩ حوادث ٢٠ ديسمبر ووقف الانتخابات
٥٦٠ انتخابات حلب
٥٦٢ اعادة الانتخابات فى دمشق وحماه
٥٦٢ دعوة البرلمان الى الاجتماع
٥٦٣ عهد الجمهورية
٥٦٤ أول حكومة دستورية
٥٦٥ انسحاب الوطنيين من الحكومة والبرلمان
٥٦٧ عرض المعاهدة ورفضها
٥٦٧ العمل لاتحاد القطرين
٥٦٩ مشروع المعاهدة وملحقاتها
٥٧٦ دمشق تتور على المعاهدة
٥٧٨ تعطيل البرلمان
٥٧٩ وثيقتان رسميتان
٥٨٥ بيان الوطنيين
٥٨٨ البرلمان يؤجل مرة أخرى
٥٨٩ صدى الثورة فى البلاد الشرقية - نداء سعد زغلول باشا
٥٩٠ رد الدكتور شهيندر
٥٩١ عطف العراق على الثورة
٥٩٦ عطف الحجاز على الثورة
٥٩٧ عطف مهاجرى الدروز فى أميركا
٥٩٨ احتجاج الحسين
٥٩٩ ملامعات عامة
٦١١ مركز القضية العربية اليوم



..... National Library of the Alexandria Library (1937)
El-Mekka El-Kharrina